

بجته التأليف والترجمة والنشر

ناتج

المسألة المصرية

١٨٧٥ — ١٩١٠

EGYPT'S RUIN

تأليف

تيودور رتشتين

وبه تمهيد بقلم وفرد اسكاون بلنت

وترجه إلى العربية

عبد الحميد العباري و محمد بدري

« سيدى : لا يزال في مصر خير ، ولا يزال فيها قوم يريدون أن ينجوا ثمار ما لم يزرعوا . أولئك أرجو أن يحبط الله أعمالهم ، وأن يهيئ لهذا البلد الطيب الكريم ، ولأهله الأوداء المسالين العاملين ، أياماً خيراً من أيامه السالفة ، وسعادة أبني أمدأ وأقوى دعامة »
(السير اسنيفن كيث في مجلس العموم)

« حقوق الطبع محفوظة »

[الطبعة الثانية]

مطبعة لجنه التأليف والترجمة والنشر

١٣٥٥ — ١٩٣٦

بجثة النافذة والفرجة والنسبة

فانح

المسألة المصرية

١٨٧٥ — ١٩١٠

EGYPT'S RUIN

تأليف

تيودور رتشين

وبه تمهيد بقلم ولفر داسكاون بلنت

وترجمه إلى العربية

عبد الحميد العبادي و محمد بدري

« سبني : لا يزال في مصر خير ، ولا يزال فيها قوم يريدون أن يجنوا ثمار ما لم
زرعوا . أولئك أرجو أن يحبط الله أعمالهم ، وأن يهيئ لنا البلد الطيب الكرم ، ولأمة
لأوداء السالين الماملين ، ألباناً خيراً من أيامه السالفة ، وسعادة أبني أمدأ وأقوى دعة »
(السير اسقفن كيث في مجلس السوم)

« حقوق الطبع محفوظة »

[الطبعة الثانية]

مطبعة التاليف والنشر
١٩٣٦ — ١٩٥٥

فهرس الكتاب

محمية	محمية
٩٣ الفصل السابع : الانقلاب السياسي	٥ مقدمة الترجمة
١٠٩ الفصل الثامن : مصر في عهد المراقبة الثانية	ز تمهيد بقلم ولفر د اسكاون بلنت
	ص وعود إنجلترا
	الباب الأول
الباب الثاني	اتهاب مصر
احتلال مصر	٣ الفصل الأول : بداية الاعتداء
١٢٧ الفصل التاسع : ثورة سبتمبر عام ١٨٨١	١٨ الفصل الثاني : مصر في قبضة حملة السندات
١٤٣ الفصل العاشر : وقعة إنجلترا من السلم والحرب	٤٣ الفصل الثالث : « المالية العليا »
١٦١ الفصل الحادى عشر : دسائس التدخل	٤٩ الفصل الرابع : حملة السندات فى ميدان العمل
١٧٨ الفصل الثانى عشر : السياسيون يحرضون على الإجرام	٦١ الفصل الخامس : الوزارة الأوربية والفتنة الأولى
١٩٤ الفصل الثالث عشر : « مذبحه الإسكندرية للذبرة »	٧٧ الفصل السادس : سقوط الوزارة الأوربية

٢٨٩ الفصل التاسع عشر : سياسة

اللورد كرومر الاقتصادية

٣١١ الفصل العشرون : الآثار الأدبية

للإدارة البريطانية

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

٣٣٥ الفصل الحادى والعشرون :

سياسة اللين المزوج بالشدّة

٣٥٣ الفصل الثانى والعشرون : الحركة

الرجعية والإرهاب

٣٧٥ تذييل : تقرير لجنة الجمعية

العمومية

٤١٦ دليل الكتاب

صحيفة

٢٠٩ الفصل الرابع عشر : سياسة

الدافع الضخمة

٢٢٣ الفصل الخامس عشر : الاستيلاء

على مصر

الباب الثالث

إدارة مصر

٢٤١ الفصل السادس عشر : أعمال

اللورد كرومر المالية

٢٥٦ الفصل السابع عشر : أعمال اللورد

كرومر المالية (تتمّة)

٢٧٤ الفصل الثامن عشر : إلقاء

السخرة والكرباج

مقدمة الترجمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى سائر أنبيائه وأصفياه

أما بعد ، فقد ترجمنا هذا الكتاب إلى اللغة العربية لأمرين ، أولهما كون العصر الذى تناول صاحبه فيه الكلام عليه ، عظيم الخطر شديد الاتصال بمصرنا التى نعيش فيه ، قليل المصادر العربية مع ذلك قلة يضيق لها صدر الباحث المحب للاطلاع ؛ وثانيهما كون الكتاب حافلاً بالمعلومات التاريخية ، منسقى هذه المعلومات تنسيقاً علمياً فنياً لا يعرف له مثيلاً فى كتب التاريخ العربية

هذان وحدهما الأمران اللذان بثا فينا الرغبة فى ترجمة هذا الكتاب ، ولئن مد الله فى حياتنا ومنحنا صحة الجسم وراحة البال لتبعن ترجمته هذه بترجمة كتاب « مصر الحديثة Modern Egypt » للورد كرومر ، فكتابنا تكفل بنقصه والرد عليه فى مواطن كثيرة ؛ والكتابان يكمل بعضهما بعضاً ، ويوضح كل منهما ما غمض من جوانب الآخر

ولقد كان مذهبا فى الترجمة التقيد الشديد بالأصل ، فلم نشذ عنه إلا فى اسم الكتاب ، وإلا فى حواش أضعناها من عندنا . فأما الاسم فلم نترجم الأصل الإنجليزى Egypt's Ruin ، وإنما انتزعنا بدله من نفس الكتاب اسماً آخر أخف على السمع وأجرب للمعنى فسميناه « تاريخ للسالة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ » . وأما الحواشى التى أتينا بها ، عندنا فى ما اقتضاه الموضوع من شرح اصطلاح مالى غريب ، أو إيضاح لإدارة تاريخية غامضة ، أو ترجمة علم

من الأعلام قد ينبغي على أوساط القراء . هذا وقد عنيانا بإيراد النصوص العربية الأصلية لما ساقه المؤلف في كتابه مترجماً إلى الإنجليزية ، وقد كلفنا ذلك شيئاً من العناء في مراجعة السجلات الرسمية والصحف القديمة فقلعنا بما تجشمتنا من جهد ومشقة في ترجمة هذا الكتاب ، نكون قد قننا ببعض ما يجب علينا نحو وطننا ولغتنا . على أننا نحس في هذا المقام أن نعلن أن الفضل في ظهور هذا الكتاب بالعربية راجع بعد الله إلى لجنتنا الباركة « لجنة التأليف والترجمة والنشر » فهي التي قررت طبعه ونشره ، وهي التي أمدتنا بأكثر نفقاته ، سدد الله خطى القائمين بأسرها وألهمهم ما فيه رفع شأنها ونفع وطننا المحبوب .

عبد الحميد العبادي محمد بدران

القاهرة في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٣

مقدمة الطبعة الثانية

نفدت نسخ الطبعة الأولى من هذا الكتاب من عهد بعيد ، وكثر افتقاد الناس له ، وسؤلهم عنه ، وغدت الحاجة إلى طبعة جديدة ظاهرة واضحة . وقد أغرى خلو المكاتب من الكتاب المذكور بعض المتأدين فأقدم — ساعه الله — على استحلال مقدار عظيم من ترجمتنا ونشره باسمه ، فلم نتردد في رفع الأمر إلى الحاكم ، وقد قضت لنا ، والحمد لله . من أجل ذلك طلبنا إلى لجنتنا الجليلة إعادة طبع الكتاب ، فأجابت طلبنا . وهانحن أولاء نقدم إلى الجمهور الثقف الطبعة الثانية متقماً بعض عباراتها تنقيحاً يسيراً اقتضته إعادة النظر .

ورجأؤنا أن تلقى هذه الطبعة من ناشئة الجيل الجديد قبولاً حسناً كالذي لقيته سابقتها من ناشئة الجيل السابق ، والله الموفق .

الترجمان

القاهرة في ٢٤ يوليه سنة ١٩٣٦

تمهيد

يقلم المستر ول فرد اسكاون بلنت

لقد ألف المستر غلادستون ، منذ جيل من الزمان ، أت يسوغ ضرب الإسكندرية بقوله : إن « واجباً يقضى به الشرف » هو الذى حمله على النهاب إلى مصر ، ذلك الواجب هو الوفاء بعهود ارتبط بها ولادة الأمور من قبله . ولكنه مع هذا كان يصرح بأنه متى أعيد النظام إلى نصابه أسرع إلى سحب جنوده فى أقرب وقت ممكن (لأن ذلك واجب يقضى به الشرف أيضاً)

والآن وقد مضى على ذلك ثمان وعشرون سنة ، نرى السير إدورد غراى الذى خلف المستر غلادستون يردد لفظى الواجب والشرف ، مسوغاً بهما ما أعلنه الإنجليز من عندهم على البقاء فى مصر أبداً الدهر . وحجته فى ذلك ، على ما يمكن أن يفهم منها ، أننا قد أقمنا فى مصر زمناً طويلاً نعمل على استعادة النظام وإدارة شئون البلاد لخير المصريين ، فلم نفلح فى حملهم على الرضا بمقامنا أو إسداء حق الصنيعة لنا ؛ فمن « العار » أن نتخلى عن واجبنا ونتركهم « والفوضى » التى مستعقب عملنا هذا لا محالة

أرى أن هذا التفسير الجديد ، إن لم يلق احتجاجاً صريحاً من الأحرار أشياع السير إدورد غراى فى مجلس العموم ، فلا أقل من أن يقوم فى أحرار الإنجليز والاسكتلنديين نفر قليل شريف يرى أن ليس من السهل أن يوفق بين هذا التفسير وبين مبادئه السياسية ؛ وأن لا بد من مغفر فى هذه الحجة الثرية ، حجة ما يقضى به الشرف نحو قوم ليس بينهم وبين الإمبراطورية البريطانية صلة

معترف بها ، وليس لإنجلترا في بلادهم مركز مشروع ، ثم هم يسلطون على رؤوس
الأشهاد أنهم قد أصبحوا منذ أمد بعيد في غنى عنا ، وينادون أن اخرجوا من
ديارنا . ولقد يتساءل هؤلاء الأحرار ، أحرار للذهب القديم — وقد أصبحت
السألة مسألة واجب — أى دافع أخلاقى يدفعنا إلى حكم المصريين رغم أنوفهم ؟
وعلام يقتوتنا ذلك الوقت كله إذا كنا حقيقة قد أوليناهم الجليل تلك السنين
الطوال ، ولا نزال نوليهم إياه ؟ ولم يحرصون على أن نخرج من ديارهم إذا كنا
قد أقتدناهم ولا نزال نتقدم من أسباب الاختلال والفوضى ؟ وفوق هذا كله ،
ما الذى يضطرنا إلى أن نعامل المصريين معاملة الأمم المقهورة لا معاملة الأصدقاء
كما نزع ، لنحتفظ بنظام أرغناهم على قبوله ؟ لقد قضينا على حرية صحافتهم بعد
أن احتلنا بلادهم طويلاً ، وأبينا أن نبرحنا وعدناهم به من ترقية نظمهم ، وبسطنا
عليهم من جديد سلطان الحكم المطلق ، وسلطنا عليهم شرطة سرية جديدة ،
لا تألوم تجسساً وكبساً للدور واعتقالاً ونفياً وسجنًا كما كان يفعل بهم في أسوأ
أيامهم الأولى . فإذا ما طالبونا بالجلاء عن بلادهم وفاء بعهودنا ، عددنا ذلك
« تمرداً » منهم ، وأنذرناهم بأن نرجع بهم ، إذا لم يفد هذا الضغط القليل ، إلى
الحكم العسكرى الصريح .

هذا الكتاب ، على ما أعتقد ، يعطينا الحل الصحيح لهذا المعنى الذى حير
الألباب . لقد وضعه رجل ليس بالإنجليزى ، ولكنه لطول مقامه بيننا قد اتخذ
إنجلترا وطناً له ، وأصبح ينظر على شرفها ؛ ولن يقدح في غيرته هذه أن يرى
بنى وطننا قد طال أمد ضلالم في السألة المصرية خاصة ، وأنهم يوشكون أن
يوردوا أنفسهم منها مورداً وبنياً لا صدر لهم عنه ، ولا يشرفهم وروده . هذا
الكتاب ثمرة جهد عظيم بذله عقل شديد اللامعة لموضوعه ، لما طبع عليه من
الدقة المتناهية ، ولا حاطته بالعوامل الخفية التى تسيطر على الشؤون المالية

الأوربية ، والتي تنبئ بإنجلترا بزوال ملكها . ومؤلف الكتاب يعزو هذه الحال
الحرجة إلى الجهل ، ثم إلى قلة الوقت الذي تخصصه أمة كثيرة الشواغل للنظر
في أمور غيرها ، مما جعلها تفرط في الثقة بحكمة وزرائها الذين يصرفون شئونها
الخارجية ، والذين ليسوا بأعلم منها بها . وهو يستقد أنه لو كشف النطاء عن
حقيقة ذلك التاريخ الأسود ، تاريخ تصرفنا المالى والسياسى فى مصر ، لكان
محالاً أن يظل أحرار الإنجليز مخدوعين بما يروى لهم عما أصاب مصر من الخمر
الصمم بتدخل إنجلترا فى شئونها فى الماضى ، ولأبوا أن يتقدم زعمائهم البرلمانيون
فى هذه الطريق التى لا تأتلف مع الحرية فى شئ .

وإنى لأواقفه فيما ذهب إليه من جهل الشعب الإنجليزى وجهل وزرائه
وأنهما علة هذا كله ؛ وأذكر أنه فى صيف عام ١٨٨٢ عندما كان السير بوشامب
سيمور يطلق نيران مدافعه على الإسكندرية (لأمر لا يعلمها بالدقة إنسان)
ظهرت نشرة صغيرة عنوانها « السطو على المصريين ، قصة فاضحة » أورد فيها
كاتبها بعبارة جليلة مستمداً من الكتب الزرقاء ، مجمل دسيسة اللاتين ، وكيف
أدت إلى انحياز الحكومة الإنجليزية إلى دائئى مصر ضد المصريين ، وعددها قضية
هؤلاء اللاتين قضية لما . وأذكر أيضاً ما قاله ذلك الحر المتطرف الطيب القلب ،
للرحوم السير ولترد لوصن عندما قرأ هذه النشرة « لو نشرت هذه منذ شهر
لما أقر الشيخ الجليل^(١) هذا الحيف قط » وهو قول صحيح . ولقد طبعت النشرة
المدكورة ست مرات فى نحو ستة أسابيع ، وأغضبت كل حر صادق الحرية اطلع
عليها وأثارت أسفه . غير أن ذلك الأسف الذى جاء بعد فوات الوقت ولم يكن
ليقف الحرب ، قد دوس حكومة ذلك المصر بميسم العار وجعلها تعان أنها استعوض
للمصريين مما خسروه ؛ وقد جر ذلك إلى تلك الوعود الخطيرة التى كررتها لهم

(١) السير غلاستون (للترجمان)

والتي أثبتناها في آخر هذا التمهيد ، والتي تعهدت فيها بأن تحترم حقوقهم من حيث
هم أمة حرة ، وتميد إليهم شيئاً من حريتهم الدستورية

ولقد درج على ذلك العهد ثمانية وعشرون عاماً ، ونفذت من زمن بعيد
نشرة المستر سيموركي ، وعفت ذكراها إلا من أذهان نفر قليل جداً من الساسة
الذين أحركوا يومها ولا يزالون على قيد الحياة . كذلك أمست جميع الحقائق المالية
التي أذاعتها والتي لم يستطلع أحد دفعها أو نقضها نسبياً منسياً ، حتى ليخيل إلى أن
ئيس في الوزارة الحاضرة ، إذا جاز أن نستثنى اللورد مورلي ، وزير واحد يمكنه
أن يبين لنا كيف نشأ تدخلنا في مصر . وفي اعتقادي أن نفس السير إدورد غراي
يجعل هذا التاريخ كله جهلاً شديداً ، وأنه لم يبق في مجلس العموم عضو مستقل
الرأى يستطيع أن يأتي بنياً تلك النشرة من ذاكرته الخاصة . نعم قد يستطيع ذلك
السير تشارلس ديوكي ، ولكن السير تشارلس ديوكي لأمر ما قد التزم جانب
الصمت . وليس في البرلمان عضو قدير شجاع يستطيع الكلام في المسائل المصرية
غير المستر جون ديبلون ، وهو ليس بنائب عن دائرة إنجليزية ، ولكنه إيرلندي
يطالب بالحكم الذاتي

ولقد كان من وراء هذا الجهل العام أن راجت على الجمهور في هذا البلد عن
علاقتنا بمصر سلسلة خرافات شبه رسمية تخالف الواقع كل المخالفة ، كما كان من
ورائه أن خلا الجو للذين يهمهم من الوجهة المالية دوام الاحتلال الإنجليزي ،
فأخذوا يتلقون نعتنا القومية بتأكيدهم أن اللازم أن كان كله مباركا أبيض الصحيفة
وأن المستقبل خلق بأن يكون كذلك . والخرافة التي حازت القبول العام هي أن
أول ظهور إنجلترا بمصر كان لمصر خيراً عظيماً ، وأن إنجلترا لم تكن مسئولة عما
تورطت مصر فيه من الدين بل هي التي استنقذتها من الإفلاس فاستنقذتها من
الخراب ، وأنها ما برحت موقفة في إدارة المالية للمصرية ، وأن ليس في شرفها

الرسمى مطعن لطاعن ، وأن ما أصاب البلاد من خير فالفضل فيه لا بتكار الإنجليز ، وأن نصيب الفلاح للصرى من الرخاء ليس له فيما مضى مثيل ، وأنه إن تكفر مصر الحديثة بنعمة إنجلترا ، كما يطن السير إدورد غراى ، فليس ذلك لناطة ارتكبتها إنجلترا ، ولكن لقصور ذاكرة الجيل للصرى الحديث ، ولما عرف عن الشعوب من كفر النعمة ونكران الجيل

قد يكون السير إدورد غراى مستقداً صحة هذه الخرافة فى صورتها هذه ولكن اعتقاده لا يرفع من قيمتها . ولقد أرجو أن يكون فى هذا الكتاب فائدة له وعلى الأخص لزملائه الوزراء الذين هم أجمل بالأمر منه . وستكون أكبر فوائد هذا الكتاب لم ولنغيرم من الأحرار أن يعيد على مسامعهم ذكر تلك النشرة التى عفت من الأذهان ، ويفصل لهم ما أجلته ، ويضيف إليها من الحقائق ما يصل بها إلى وقتنا الحاضر ، ويذكرهم بما أصاب مصر من الأذى فى أول الأمر على يد إنجلترا من حيث هى أمة دائنة تعززها القوة الحربية ، ثم يجلو لهم حقيقة مركز مصر المالى فى الوقت الحاضر . وسيبين الكتاب لغير رجال الحكومة من الأحرار الفضلاء حقيقة تاريخ مصر المالى فى الأربعين سنة الماضية ، دون أن يحشمهم خوض غمار الأوراق الرسمية ، فيمحو من أذهانهم ما رسخ فيها من الأباطيل التاريخية ، تلك الأباطيل التى جعلت ضئائر الأمة ترضى عما حاق بمصر من الظلم الإجرامى على يد طائفة من كتابها الرسميين ، منهم اللورد كرومر وهو أقل من يوثق به منهم

سوف لا يجدون فى هذا الكتاب ما يتعلق شرفنا القومى ، ولكنهم سيجلدونه أهلى لهم من غيره ، وربما كان لهم منه عون على أن تسترد ضائرم ما فقدته من قوة التمييز بين الخير والشر . وإنى لقليل الثقة بأن موظفى وزارة الخارجية الهائمين الذين يمدون الوزير بما يحتاج إليه من الحقائق سيتأثرون بما يباد على مسامعهم

من أغلاطهم الماضية ، فينصحوا للوزير باتباع سياسة أشرف من سياستهم الأولى ، ولكنى مع هذا لا أزال أعلن أنه لن يجيب الخيبة كلها من يستند إلى مبادئ الشرف والمثل في مخاطبة الوزارة مجتمعة . ومهما يكن من شيء فإنه لا يصح أن يترك السعى في هذه السبيل ، وإني ليسرني أن يقرن اسمى بكتاب هذا عرضه . ولما كانت الشئون المالية مما لا أمل إليه ، فقد كنت عاجزاً عن البحث في مالية مصر في كتاب خاص بى . ولكن طول خبرتى بأصول المسألة للعصرية تجيز لى أن أعترف دون تردد بالزينة العظيمة لما جاء في هذا الكتاب . وسيجد القارى فيه الحق واضحاً صحيح السند صادق الرواية بدرجة لم أعهد لها من قبل مثيلاً وإلى القارى أثبت ما يصححه هذا الكتاب مما في التاريخ الرسمى الكاذب من أغلاط مقبولة قبولاً عاماً :

- (١) أن مصر قبل تدخلنا في شئونها كانت بلداً هجياً يخيم على أهله الجبل ولا يعرف فيه معنى للقانون والنظام ، وليس فيه للملكية ولا للحياة ضمان
- (٢) أن تدخلنا لم يكن باختيارنا ، بل أرغمتنا عليه حوادث لم يكن في مقدورنا تجنبها
- (٣) أننا قد أرغمتنا على البقاء بمصر حوادث من قبيل الحوادث السابقة لم يكن في طوقنا تجنبها

- (٤) أن مصر مدينة لإيجترا بكل ما ترقى فيه اليوم من حلل السعادة المادية
- (٥) أنها يجدر بها أن تشكر لنا خاصة أن أمييناها من الإفلاس
- (٦) أن إدارتنا ماليتها كانت ولا تزال ناجحة تقية من الميوب
- (٧) أن واجبتنا نموها ونحو أنفسنا يقضى علينا بالاستمرار في إدارتها
- (٨) أن المصريين لا يستطيعون أن يعرفوا وجه الخير لأنفسهم
- (٩) أننا إذا جئنا عن مصر عادت إلى القوضى

(١٠) وأخيراً ، إننا قد جربنا في مصر منذ عهد قريب نظام الحكم الثنائي فكان نعييه الفشل ، ومن البعث بناء على ذلك أن نسير في هذه السبيل ، فلا يصلح لمصر غير حكومة مستبدة يديرها الأجانب

ليس في هذه المزاعم زعم واحد إذا اختبرته وجدته صادق الخبر . ومع ذلك فقليل جدا من الإنجليز من يعلم بالذقة موضع الغلو والكذب منها أو يجد متسماً من الوقت يستنير فيه بالرجوع إلى المصادر الوثوق بها . أولئك سيجدون في هذا الكتاب شيئاً كثيراً مقتبساً من هذه المصادر . وأرجو أن يحمل بعض من يقرؤه من أعضاء البرلمان ، إن لم يكن كلهم ، على أن يقفوا في وجه من يديم مقاليد السياسة المصرية ، فيجهروا بالاعتراض على استمرار تلك السياسة في طريق ليس في ماضيه ما يأتلف من الشرف والحرية ، ولا يبشر مستقبله بحسن العاقبة . وإني أحيي هؤلاء بوجه أخص على الفصول الأخيرة من هذا الكتاب ، حيث يجدون البحث في مالية مصر في ست السنين التي أعقبت إنشاء صندوق الدين ، وإلى الكلام على ما استنفده السودان من مال مصر لمصلحة الإنجليز ، ثم إلى النزاع الذي قام أخيراً بشأن امتياز قناة السويس . وعلى ذكر المسئلة الأخيرة سيجدون في ذيل هذا الكتاب نص التقرير الشهير الذي وضعت له لجنة الجمعية العمومية ، والذي تعدد السير إدورد غراي زمناً طويلاً عدم عرضه على البرلمان ، وقيل عنه إنه دليل على عجز الجمعية العمومية ، مع أنها أظهرت فيه بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ما كان يراد أن يضحى به في مشروع الاتفاق من المصالح المصرية . وإن إخفاء ذلك التقرير عن مجلس العموم طول دور انعقاده الماضي ، مع أن عليه ينبغي حكماً على طلب المصريين للحكم الثنائي ، لدليل على سوء نية وزارة خارجيتنا وخبث طويتها . ولقد يكون إخفاء هذا التقرير أكبر حلقة في سلسلة المخادعات والأضاليل التي امتلزت بها علاقة تلك الوزارة بمصر في الأربعين سنة الماضية أبدى القول ثم أعيدته بأن هذا ما يجب أن يستفاده الأحرار من هذا

الكتاب . أما الاستعماريون « الذين يستوى لديهم الحق والباطل » والذين يرون واجب إنجلترا في هذه الدنيا إنما هو بسط سلطانها واستنزاف كل ما تستطيع من خيرات البلاد الشرقية التي يقضى عليها نحس طالما بالوقوع في قبضة يدها ، فإني أسلك بهم سبيلاً أخرى في البحث أهدى إلى الغرض ، وهي لا تخلو من فائدة للأحرار متى قرنت بالحجة الأولى ، حجة العدالة والشرف . إن طول أمد احتلالنا العسكري لمصر قد جعل القوم يرون مصر من ممتلكات إنجلترا ، ويحسبون أن لنا فيها حقوقاً ومصالح دائماً يعترف بها العالم اليوم وسيظل معترفاً بها . تلك أيضاً خرافة كاذبة مخيفة نشأت بيننا لجهلنا بالسياسة الأوربية وأحوال الدول البرية الكبرى ومطامعها ^(١) . إن من يكلف نفسه النظر إلى خارطة العالم القديم وموقع مصر منها وسيطرتها على الطريق الأعظم الواصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحار الهندية ، ليعرف أنه هما تكن قيمة هذا الموقع لنا لوقوعه على طريقنا إلى الهند (مع أننا دولة بحرية نائية لنا طريق بحري آخر) ، فإنه أعظم قيمة وأجل خطراً للدول الأوربية الأخرى التي لها ثغور بالقرب من مصر على البحر الأبيض المتوسط ، وأن هذه القيمة العظيمة ستزداد على مر السنين وتغزو تجارة هذه الدول على تجارتنا . ثم إنه ليس من شك في أن ألمانيا ستصبح يوماً ما — وليس ذلك اليوم بعيد — دولة من دول البحر الأبيض المتوسط ؛ وليس مقولاً بالمرّة أنها إذ ذاك ستظل هي وحليفتهاها النمسا وإيطاليا ، بما هن عليه من طموح تجارى وحلف سياسى ، غير مكترفات لحل مصر السياسية ، تاركاتها لإنجلترا القوية التي تنافسهن في تجارتهم أشد للنافسة ، والتي ليس لها حق في امتلاكها ، وليس لها فيها مصالح مباشرة تعدل ما لهن . والحق أنه ليس من بين هذه الدول دولة واحدة اعترفت بحقنا في احتلال وادى النيل احتلالاً دائماً ، وليس فيهن من

(١) يلاحظ أن الحرب الأوربية الكبرى غيرت وجه ما ذهب إليه الكتاب في هذه المسألة والعرضين التاليين

ترضى ببقاء الإنجليز في هذا الوادى إذا رأت أن ذلك ليس من مصلحتها ، أو إذا حان الوقت الذى ترى فيه أن لا داعى إلى تأجيل مطالبتنا بالجلاء . ويقضى أن فرنسا نفسها ، وإن كانت اتفقت معنا كتابة منذ ست سنوات على المسألة المصرية نظير اتفاقنا معها على المسألة المراكشية ، لن ترضى بضم مصر إلى أملاكنا ، أو ببسط أى نوع من أنواع الحماية المائعة عليها

وأقل احتمالاً من ذلك أن ينزل لنا الباب العالى أو السلطان سيد مصر الشرعى عن أى حق دائم فى احتلال مصر ، أو يسمح بالتعرض لحقوقه عليها . حيث هى جزء من الدولة العثمانية غير منفصل عنها . ثم قد تكون حكومة الآستانة الحاضرة راغبة كل الرغبة فى المحافظة على ما بيننا وبينها من علاقة ودية ، ولكن هذه الرغبة لن تتعدى تأجيل ساعة القرار الأخير

لذلك كان من السخف أن تتوقع أن تصير مصر يوماً ما ملكاً لنا من طريق القانون أو السياسة (من طريق « التلصص أو الشراء » كما قال المستر غلادستون قديماً) وكان حقاً على الاستعماريين من الإنجليز أن يطرحوا هذه الآمال ، فإن يميز لنا إنسان يهجمه أمر مصر أن نضمها إلى أملاكنا . قد يسمع بأن نحتفظ بضع سنين أخرى بمركزنا الحاضر فى مصر ، مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالاً غير مألوف (كما وصفه المستر بلقور) ؛ ولكن آخر أيام هذا السماح هو اليوم الذى يرى فيه السلطان أو الدول الأوروبية أن ليس من مصلحتها إطالة أمد ، أو هو اليوم الذى لا تستطيع فيه قوتنا الحربية إرغام العالم على الرضا ببقائنا فى وادى النيل . وبعد فإنى أتقدم إلى من يصرون على الاحتفاظ بمصر « بالحق أو بالباطل » أن يتصوروا موقفنا إذا حلت ساعة الحساب الأخير . لقد لبث القوم فى عهد الورد كرومر اثنتى عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نستدرج المصريين إلى أن يرضوا مع الابتهاج باحتلالنا بلادهم حريياً وإلزامياً ، وكانوا يحتجون فى ذلك بأن ما تنتم به مصر من قلة الأمن والرخاء ، وما تتمتع به من العدل فى ظل أنظمة

قضائية ثابتة ، ومن حرية صحفية ، ونظام يشبه النظم النيابية من بعيد ، بأن هذا كله بالقياس إلى ما كانت فيه البلاد العثمانية من الفوضى وسوء الحال ، كاف لبقاء الرأي العام في جانبنا إذا ما استمرت نار الحرب بيننا وبين دولة كبرى ، ولو كانت الحرب بيننا وبين السلطان كما كان يظن اللورد كرومر . ثم أمسكت فرنسا عن معارضتها الطويلة لنا في سنة ١٩٠٤ فوثق اللورد كرومر بحسن وقع هذا الظفر من نفوس المصريين ثقة جعلته يقترح على وزارة حريتنا سحب حامية القاهرة والانتفاع بما ينفق عليها في وجوه أخرى بعد أن أصبحت غير ضرورية . ولكن سرعان ما انقضى هذا الحلم اللذيذ ، فإنه لم يكد ينفى عام واحد على هذا حتى انبرى اللورد كرومر يتنازع السلطان في أمر اجترأ فيه على الظهور بمظهر المدافع عن حقوق مصر الملكية ، وما كان أشد دهشته عند ما رأى للمصريين على بكرة أبيهم قد وقفوا في وجهه حتى ليخيل إليه أن في الأمر إحدى مؤامرات الجامعة الإسلامية . ثم جاءت حادثة دنشواي فأظهرت ما كن في صدور المصريين من الحقد على الإنجليز ، وقصت على ما تبقى في نفس اللورد كرومر من وهم وانخداع . وما حل عام ١٩٠٦ حتى أقبل اللورد كرومر يلح في تعزيز الحامية التي أراد التخلص منها في عام ١٩٠٤ . ونحن الآن أوثق ما نكون بأن المصريين يعارضون في بقائنا ببلادهم . ذلك بأن ما رأوه من ثورة الآستانة ، ومفاجأة ارتجاع تركيا حقوقها وامتيازاتها ، وتقرير الحكم الدستوري فيها ، كل ذلك قد بث في نفوس المصريين قوة وأملاً : قوة على العمل لإثبات شخصيتهم وأملاً في إدراك النجاح . ولم يبق من شك في أننا سنضطر إلى أن تعامل مصر معاملة العدو اللدود يوم تنشب الحرب بيننا وبين أوروبا

وماذا عسى أن يكون موقفنا الأدبي بإزاء العالم إذا جاء ذلك اليوم ؟ ليس لنا في مصر حق شرعي حتى ولا حق الفزاة الفاتحين ، فإننا ومصر في سلم من الوجهة الإسمية (لأننا في مصر أصدقاء سيدها وضيوفه) فسنضطر إذن إلى خرق

قوانين المدنية لتحفظ بالموقف الباطل الذى نصير إليه ؛ ولن نستطيع فى ذلك الحين أن نعى أنفسنا ونخضع ضائرتنا بأننا نعمل الخير الإنسانية ، وسيحقق بنا مكرونا السميء الذى طال أمده . وأكبر ظنى أننا سنرغم على الانسحاب من مصر وسط ذلك « العار » الذى يعلن السير إدورد غراى حرصه على تجنبه . وليت شعري أية فائدة ولو استثمارية نجنيها من بقائنا فى مصر ؟ لا تكاد إنجلترا تجنى من مصر فائدة إذا صرفنا النظر عن الناصب القليلة التى يتمتع بمرتباتها الضخمة أبناء الطبقة الحاكمة منا . لقد أدركنا شؤون البلاد نحو ثلاثين سنة فما خطونا خطوة واحدة فى سبيل استثمارها ؛ وإن الجالية الإنجليزية لأقل عدداً بمصر من الجالية الفرنسية أو الإيطالية أو اليونانية ؛ ولولا الحماية العسكرية وبضع مئين من المالطين لأوشك وادى النيل أن يخلو من الإنجليزية قاطبة . ثم إننا ليس لنا بمصر مزايًا تجارية ليست للأمر الأخرى ، ولا يكاد يوجد بين ملاك المثلث أو متاجر القاهرة مالك أو متجر إنجليزي واحد . وليس من ينتفع بمقامنا فى مصر غير قليل من الموظفين والممولين الإنجليز (وأغلبهم يهود) ونفر من أصحاب المصارف والمقاولين وسامرة الشركات . أمن أجل هذا نفر القليل ونفر الإستعمار نفل نرض أنفسنا للخسارة ولعار لا ينحى أبد الدهر ؟ لعمري لقد أغلينا مرخصاً وحرصنا على زهيد ما

ونفرد اسطوره بانك

٢٥ أغسطس سنة ١٩١٠

حاشية — أذيل هذا التمهيد ببيان وجيز لأشهر الوعود والتصریحات التى قطعها باسم إنجلترا ممثلوها السميون والتى تمس القضية من الوجهتين الأدبية والقانونية ، وإنى ألقت إليه من أول الأمر أظفار القراء الذين لا يودون أن يكافوا أنفسهم عنه قراءة هذا التاريخ كله ، أو الذين قست قلوبهم فأصبحوا لا يتأثرون بوعود عشرين بل ثلاثين سنة لم تنفذ بعد . ولست أخال هذه الوعود إلا محرقة لضائرتهم

وعود إنجلترا

« إن سياسة حكومة جلالة الملكة بالنسبة لمصر لا ترمى إلى غير سعادة هذه البلاد وتمتعها التام بما نالته من الحرية بمقتضى فرمانات السلطانية للتوالية ... وأريد أن يتضح لكل إنسان وضوحاً لا يعنونه خفاء أن إنجلترا لا ترغب في أن تكون بمصر وزارة مشاية لها . إن حكومة جلالة الملكة ترى أن وزارة مشاية تعتمد على معونة دولة أجنبية ، أو على النفوذ الشخصى لمعتمد دبلوماسى أجنبى ، لا يمكن أن تفيد البلد الذى تحكمه ولا البلد الذى قد يظن أنها قائمة لمصلحته »
(رسالة اللورد جرنشل في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ . مصر رقم ١ (١٨٨٢ م ٢ ، ٤))



« سأستخدم نفوذى في المحافظة على الحقوق التى قررت من قبل ، سواء أكانت قررتها فرمانات السلطانية أم الاتفاقات الدولية . وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد ، وترقية نظمها ترقية مقرونة بالحزم والحكمة »
(خطبة الملكة فيكتوريا في البرلمان في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢)



« تتعهد الحكومات التى يمثلها الوقصون على هذا ، بأنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر ، لا تسعى إلى امتلاك شىء من أرضها ، أو أى إذن بأى امتياز خاص ، أو أية مزية تجارية لرعاياها غير التى يمكن أن تنالها أية دولة أخرى » (عهد البراءة الذى وقع عليه اللورد دوفرين مع بقية ممثلى الدول المحس الكبرى في ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ ، مصر رقم ١٧ (١٨٨٢ م ٣٣))



« أنا أمير الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأن أسرع فأؤكد

لسموكم مرة أخرى أن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى فتح مصر ، ولا التعرض
لدين المصريين وحرثهم بحال من الأحوال ، وأن غرضها الوحيد هو أن تحمي
سموكم والمصريين من العصاة « رسالة السير يوشاب سيمور إلى الخديو توفيق ، الإسكندرية
في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ . وقد نصرت بالجريدة الرسمية في ٢٨ يولييه)



« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد أن
تخلص مصر من الطغيان السكري ونحن نثق بأنه خير للإنجلترا وللمصر
أن تقوم في مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة نحن لا نريد أن نأخذ
مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ولسنا نرغب
في احترام النظم الحاضرة فحسب ، بل نرغب كذلك في دفع كل ما قد يعوق رقي
تلك النظم رقياً مقروناً بالحكمة . لا نبني مد يدنا إلى إدارة مصر الداخلية أو منع
المصريين من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم إلا بمقدار ما تقضى به الضرورة . إن
الشرف ليقضى علينا بأن نحترم مبادئ النظم الحرة التي نفخر بها » (السير تشارلس
ديلكي في مجلس العموم ، ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٢)



« لقد سألتني السيد الفاضل ، هل في نيتنا أن نحتل مصر احتلالاً غير محدود؟
وقد أذهب في جوابه بعيداً فأقول إنا هما نأت من شيء فلا شك في أنا لن نأتي
هذا . إنه مناقض لمبادئ حكومة جلالة الملكة وآرائها مناقضة مطلقة ، مناقض
لمبادئ التي بذلتها لأوروبا ، ويمكنني أن أقول إنه مناقض لآراء أوروبا نفسها »
(الرايت أنورابل و . ا . غلاستون في مجلس العموم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢)



« لقد قلت لكل من سألتني رأيي في المسألة المصرية ، إننا ليست لنا أدنى
رغبة في الاحتفاظ بالسلطة التي آلت إلينا بهذه الطريقة لقد كانت نيتنا أن

تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يمدوننا بطبيعة الحال خير أصدقائهم
ونصحتهم . ولكنتا لم نقرر في سبيل ذلك أن ننزلم على آرائنا أو ننجبر عليهم
حجراً يستثير حائظهم « رسالة اللورد دوفرين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ . مصر ،
رقم ٢ (١٨٨٣) ص ٣٠)

« يجب أن تبلغ الحكومة المصرية أن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن
تسحب الجنود من مصر متى سمحت الأحوال بذلك ، وأن هذا السحب قد
يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد ، وأن حكومة
جلالة الملكة ترجو أن يكون بقاء كل القوة الحاضرة قصيراً جداً » اللورد جرنل
٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ . مصر ، رقم ٢ (١٨٨٣) ص ٣٢)

« لقد اعتُرف بأن بلاد الخديو واقعة خارج مناطق الحروب الأوربية
والتنافس الدولية » (رسالة اللورد دوفرين ، ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ . مصر ، رقم ٦
(١٨٨٣) ص ٤١)

« لا يمكن أن تدير لندن شؤون وادى النيل . فإن حاولنا شيئاً من هذا
عرضنا أنفسنا في الحال لحقد المصريين وسوء ظنهم ، وأصبحت القاهرة بؤرة لما
يكاد لنا من الهماسات والمؤامرات الأجنبية . وسرعان ما نجد أنفسنا مكرهين
إما على التخلي عن دعوانا في ظروف مزديّة بالشرف ، أو الشروع في محاولة
امتلاك البلاد امتلاكاً تاماً . أما إذا قمنا بالحل الأوسط من النفوذ ، وأقمنا
للمصريين أثناً بدلاً من أن نبني حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر ، فنعمل
بإخلاص على إعدادهم لحكم أنفسهم في حماية صداقتنا الثابتة الدائم ، فإنهم
لا يطمعون أن يملأوا أثناً من جهة أول الأمم اهتماماً بأمنهم ورفاهيتهم ، ومن جهة

أخرى أننا أزهدهم الأمم في أن نجعل ما أولتنا الحوادث من النفوذ ينحط إلى أن يكون مظهر سلطة من شأنها إثارة النفوس وأحباطها ، والقضاء على سجيته الوطنية والحرية اللتين نفخر بإيمانهما حينما نزلنا » (الرسالة السابعة . ص ٥٠)

« بقي فوق ذلك نظام واحد ضرورى لجعل النظم التى تقدم وصفها فيما له مشرة ، ذلك هو الصحافة الحرة » (الرسالة السابعة ص ٥٠)

« لو كنت ندبت لتنظيم شؤون مصر على الأساس الذى تقوم عليه ولاية هندية تابعة لنا لتثيرت وجهة النظر . إذن لأخضعت يد المعتمد القادرة كل شيء لإرادته ، ولاستغلطنا فى خمس سنين أن نزيد ثروة البلاد للمادية ورفاهيتها بتوسيع نطاق الأراضى الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الدخل ، وبالقضاء على السخرة والاسترقاق بعض القضاء إن لم يكن كله ، وبتقرير المدل وإصلاحات أخرى نافعة . لكن المصريين إذ ذاك كانوا يرون بحق أنهم قد اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم . زد على ذلك أن حكومة جلالة الملكة قد وعدت ألا تنحوا هذا النحو » (الرسالة السابعة ص ٨٢)

« إن فى نفس منحنى مصر نظماً نياية لليلال على أننا برآء من الطامع . ولو كنا نريد أن تظل حكومتها تحت سيطرتنا لكان ذلك آخر ما نتمنحها ، لأنه مهمما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة ، فإن هذا السلطان لا يكون له أثر مع وجود مجلس نيابي أهلى » (الرسالة السابعة ص ٨٢)

« إن القول الأوربية الأخرى . . . لتعلم حق العلم ما تضرره الحكومة

الإنجليزية من المقاصد العامة ، وهى مقاصد قد تعطى بالطبع حقها من مراعاة الظروف ؛ ولكنها صدرت واحتفظ بها ، لا على أنها بلاغات فحسب ، بل على أنها فوق ذلك عهد وموathيق » (المستر غلاستون فى مجلس الموم . ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣)



. إن الشك الذى يخامر رأى العام سببه رغبة بعضهم فى احتلال مصر احتلالاً مؤبداً وإدماجها فى هذه الإمبراطورية . وتلك غاية نحن مصممون على مداخلتها وعلى ألا نسى إليها مجال من الأحوال . نحن نقاوم هذا للبداً مبدأ الفهم ، نحن نقاوم كل شىء يشبهه أو يقرب منه ، نحن نقاوم كل قول يدعو إلى توقه ، نقاومه لأنه مناف لمصلحة إنجلترا ، نقاومه لأنه غل بواجبنا نحو مصر ، نقاومه من أجل تلك الموائيق الصريحة الخطيرة التى كتبناها على أنفسنا أمام العالم أكثر ما نكون جدا فى الأمر ، وفى أخرج ما يكون من الظروف ، تلك الموائيق التى أكسبتنا ثقة أوروبا عامة فى حوادث غاية فى الخطر والخرج ، وتقضى علينا بأن نرعى لهذه المسألة حرمة خاصة لو أن ميثاقاً أشد إخراجاً وأكثر حرمة من ميثاق آخر . ونحن محسون أيضاً أن الاحتلال إذا تصدى أجله حداً معيناً قد يفضى إلى الفهم . ولذلك سنحرص الحرس كله على ألا يأخذ الاحتلال بالتدرىج صفة الدوام والاستمرار نم إننا لا نستطيع أن نضرب أجلاً للجلاء ولا أن نتعهد بذلك ، ولسكتنا لن نألو جهداً فى جعل هذا الأجل أقرب ما يكون . أما الشروط التى ستمكثنا من أن نجلو عن البلاد فهى التى وصفها اللورد جرنفل — إعادة النظام فى البلاد وتنظيم الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو إن السيد الرايت أو نورابل (السير س . نورثكوت) يقن أننا نتوى البقاء فى مصر حتى نضع لها نظاماً غاية فى الكمال . ليس هذا الذى نبغى إلى أقول بلغة يفهما كل الناس إننا نريد أن نهىء لمصر أسباب التهوض ؛ فإذا ما ضمتها لها النظام ،

وأوجدنا فيها قوة مدنية وحرية كافية لحفظ هذا النظام ، مع رجل فوق عرشها
تثق بطله وبره ، ونظام قضائي يديره رجال كفأة تحت رقابة مستنيرة — وإذا
ما وضعنا بها أساساً معقولاً لنظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية ، إذا
ما فعلنا هذا كله فقد يظن أن قد تم واجبتنا « (المستر غلادستون في مجلس العموم .
٩ أغسطس سنة ١٨٨٣)



« إن حكومة جلالة الملكة تريد أن يكون سحب الجنود في أول عام
١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول الأوروبية إذ ذاك أنه لا يخشى من هذا العمل على
السلم والنظام » (رسالة اللورد غرمل ، ١٦ يولي سنة ١٨٨٤ . مصر ، رقم ٢٣ (١٨٨٤)
ص ١٣)



« لم يبرح أذهانتنا من أول الأمر أن يكون احتلالنا مصر مؤقتاً غير بعيد
الأجل نحن لا نفكر مطلقاً في أن يكون ذلك الاحتلال مؤبداً لقد
عاهدنا هذا البلد وعاهدنا أوروبا على ذلك . فإذا ما اتبعت سياسة تخالف هذا العهد
فلن تكون لنا يد فيها » (اللورد دربي في مجلس الأعيان ، ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥)



« لم يكن في وسعنا أن نبسط حمايتنا على مصر ، لأن حكومة جلالة الملكة
قد أخذت على نفسها العهد غير مرة ألا تفعل ذلك ولقد أطال صديقي
الفاضل القول في هذا العهد ونطق بالحق عند ما قال إنه لا يزال على النوام
مائلا بأذهانتنا وبما لا مزية فيه أن وجودنا بمصر ، وهو الأمر الذي لم يعترف
به أي اتفاق ، قد جعل رعيا السلطان يرتابون في نيائنا . على أن ذلك ارتياب
لا نستحقه » (اللورد سالبري في مجلس الأعيان ، ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧)



« عند ما يطلب إلينا صديق النبيل . . . أف نستحيل من أوصياء إلى ملاك . . . وأن نعلن أن بقاءنا بمصر أبدى . . . قد أراى مضطرا إلى أن أقول إن صديقي الفاضل لا يقدر حرمة تلك المهود التي كتبتها حكومة جلالة الملكة على نفسها ، والتي لا بد لها من التمسك بها . إتنا في مثل هذه اللواقف لا يجب علينا أن نبحث عن أى السبل أسهل أو أجدى علينا ، بل يجب أن نبحث عن السبل التي تقضى علينا باتباعها عهدونا والقوانين الأوربية » (الاورد سالدبرى في مجلس الأعيان ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩)



« لا أستطيع الآن إلا أن أوافق بوجه عام . . . على أن احتلالنا مصر عبء ومشكلة معاً ، وأن احتلالها احتلالاً أبدياً يغير سياستنا الماثورة ولا يأتلف مع حسن نياتنا نحو الدولة صاحبة السيادة على مصر ، في حين أنه منافع لقوانين أوربا . . . لن أكون الرجل الذي يضع مبدأ مؤداه أننا استكشفنا واجباً يجعلنا في حل من المهود والمواثيق التي كتبناها على أنفسنا بمحض اختيارنا . . . إن الأمر الذي لا يسلم معه شرفنا من الأذى هو أن نشكر أننا مرتبطون بعهود تحظر علينا أن نفكر في احتلال مصر احتلالاً غير محدود ، وأن نفسر ذلك الاحتلال غير المحدود تفسيراً يحول لاعتبارات فرعية دون نفاذ ما كتبناه على أنفسنا من المهود » (المستر غلادستون في مجلس العموم . أول مايو سنة ١٨٩٣)



« تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا ترغب تغيير حال مصر السياسية » (نس الاعاق الإنجليزي الفرنسي للورخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤)



« هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون بسط الحماية البريطانية على

مصر ، فان تلك الحماية تتضمن تغييراً في « حال مصر السياسية » وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية بصرح العبارة في المادة الأولى من الاتفاق الإنجليزي الفرنسي المؤرخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ أنها لا ترغب تشيير حال مصر السياسية « (تقرير اللورد كروس ٣ مارس سنة ١٩٠٧ . مصر ، رقم ١ (١٩٠٧) ص ١٢)



« يقال إن بريطانيا العظمى تنوى عما قريب أن تبسط الحماية على مصر أو تضمها إلى الإمبراطورية الإنجليزية . فهل يسمح لى السير إلدن غورست أن أسأله أصادقة هذه الإشاعة أم كاذبة ؟ »

« ليس لهذه الإشاعة أساس ما ، وفي وسعك أن تكذبها تكذيباً تاماً . إن بريطانيا العظمى قد ارتبطت مع تركيا والدول الأوربية باتفاقات رسمية تقضى باحترام سيادة السلطان على مصر ؛ وستحتفظ إنجلترا بتمهلاتها التى أعادتها فى سنة ١٩٠٤ عند توقيع الاتفاق الإنجليزي الفرنسى ، فقد أخذت إنجلترا على نفسها فى هذا الاتفاق ألا تغير حال مصر السياسية ، ولا ترغب الأمة الإنجليزية ولا حكومتها فى نقض هذه المهود » (حديث السير إلدن غورست مع الدكتور فارس نمر محرر « المقطم » ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ . وقد اعترف السير إدورد غراى فى مجلس السوم بأن هذا التصريح رسمى)



« من بين الطبقات الأكثر تربية طبقة قليلة العدد ولكنها تزداد على مر الأيام . هذه الطبقة تهتم بكل ما يتعلق بحكومة البلاد وإدارتها ، وهى تأمل بحق أن تعاون فى تقريب ذلك اليوم الذى تستطيع فيه مصر أن تحكم نفسها دون مساعدة خارجية . ولما كان ذلك هو الغرض الذى ترمى إليه السياسة الإنجليزية ، فلا تعارض فى المبدأ بين عناصر الإصلاح للصربية وعناصر الإصلاح الإنجليزية (تقرير السير إلدن غورست ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩ . مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ١)

— ض —

« لم تنفیر السياسة التي ارتضتها الحكومة الإنجليزية منذ احتلت مصر .
ومبدأ هذه السياسة إعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم ، وإعانتهم في الوقت
نفسه على التجمع بمزايا الحكومة القويمة » (التقرير السابق لسيرالدين غورست ص ٤٨)

لا تختلف سياسة إنجلترا في مصر أي اختلاف عن سياستها في جميع البلاد
الخاصة لتفوذها . ومرعى هذه السياسة وهما الأول هو إسعاد أهل تلك البلاد «
تقرير السيرالدين غورست . ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ . مصر ، رقم (١٩١٠) ص ٥١)

حقا إنه ليس في تاريخ جميع إجراءات إنجلترا الاستعمارية عهد كهذه :
بذلك ثم تفضت

الباب الاول

انتهاب مصر

« المال ، المال ، يامولاي » ا

المستر فريدريك هيريسن في « البال مال غلزيث »

٧ يونيو سنة ١٨٨٢

خراب مصر

تاريخ مالى وادارى

الفصل الأول

بداية الاعتداء

يبتدى " تاريخ مصر المالى من حيث علاقته للبشرة بالمجتمعا ، من أواخر حكم الخديو إسماعيل وأوائل الشدائد الاقتصادية الكبرى التى نزلت برعيته لا نزاع فى أن مصر كانت فى عهد سعيد باشا الذى خلفه إسماعيل أكثر البلدان الشرقية رخاء ، فقد كانت خبت منذ عهد طويل نيران حروب محمد على التى كان يؤخذ لها الفلاحون عنوة من ديارهم ، وكانت ضريبة الأراضى خفيفة للغاية لا تكاد تبلغ ثلث الضريبة الحاضرة ، وبلغت حاجات المعيشة من الرخص حدا لا يتصوره العقل حتى كانت أجرة العامل العادية اليومية ، وهى قرش واحد ^(١) تقوم عن سعة بحاجة أسرة قروية بأسرها ، وكان العمل فى الأشغال العامة الكبرى ، كالسكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة التى بدئت فى عهد محمد على وعباس الأول سائرا بهمة عظيمة ، فخرت ترع جديدة ، وأدخلت فى مصر لأول مرة الأسلاك البرقية والآلات البخارية الرافعة ، ومنع للسيودى لسبس

إجازة إنشاء قناة السويس . ولما قامت الحرب الأهلية الأمريكية اغضم زراع القطن المصريون هذه الفرصة الثمينة السانحة فضاعفوا صادراته في سنتين ، وباعوها بنحو ثلاثة أمثال سعرها الأول

فلما تولى إسماعيل عام ١٨٦٣ كانت توليته إيداناً يتشجر جديد ، ذلك بأن استواءه على أريكة محمد على جاء في الوقت الذي كانت فيه فرنسا : فرسة هوسان وأوفناخ^(١) و « المالية العليا » والفساد والتبذير المتغلغلين في جميع فروع الإدارة العامة ، قد بلغت تحت حكم نابليون الثالث ذروة الحضارة الأوربية ، فصادت تلك الحال هوى في نفس إسماعيل الذي كان بطبعه مفيداً للمال متلاًفاً له محبا للظهور ، فأراد من أول عهده أن يتخذ له من فرنسا نموذجاً يحتذى على مثاله ، وأن يجعل من نفسه نابليوناً ثالثاً في الشرق ، وشرع يعمل لهذا الغرض بحمية وغزوة ما كان أخلفهما أن توجها إلى خير من هذه الوجوه ، وما هي إلا عشية أو ضحاها حتى طبقت الخافقين شهرة بلاطه ، وقصوره ، وحفلاته ، وحظياته ، ومطابخه ، ومخازن ميرته ، وأعجب الناس جميعاً ببصريته وسخائه . ولما احتفل عام ١٨٦٩ بافتتاح ذلك العمل المجيد ألا وهو قناة السويس ، هرع إلى الاحتفال جل ملوك أوروبا وفيهم فرنسيس جوزيف ملك هنسبرج الرفيع الشأن ، وولي عهد بروسيا ، والإمبراطورة يوجينى ، تصحبهم حاشياتهم وساستهم وعلمائهم والفنانون من رجالهم . وأخذت صحف العالم تصف ضروب التكريم الرائعة التي أظفها عزيز مصر لضيوفه (وكان منها أن مثلت لأول مرة « عابدة » التي وضعها فردى^(٢) لهذا الغرض خاصة)

ولما كان هذا الاسراف يقتضى بطبيعة الحال للمال ، وكانت أسعار القطن

(١) البارون هوسان من مخططي باريس الفرنسيين عاش من عام ١٨٠٩ إلى عام ١٨٩١ وأما جاك أوفناخ فموسيقى من أصل للآتي فرنسي عاش من عام ١٨١٢ إلى ١٨٨٠ (للترجان)

(٢) مؤلف موسيقى ليهاللى عاش من ١٨١٣ إلى ١٩٠١ (للترجان)

قد انخفضت في ذلك العهد بعد أن وضعت الحرب الأمريكية أوزارها ، وقد اضطر إسماعيل إلى طرق أبواب الاستدانة — من لندن خاصة حيث كان دائماً يجد مصرف فرهنج وغوشن مستعداً لإقراضه ما يحتاج إليه ، وهو المصرف الذي أقرض سيد باشا عام ١٨٦٢ ما يزيد على ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة لا بأس بها هي ٨ ٪ ، وكانت ديون إسماعيل في أول أمرها شخصية الصفة لأن سلطته لم تكن مطلقة بل مقيدة بشروط توليته على مصر ، فلم تكن له قوة مشروعة تميز له أن يرتهن دخل الحكومة بأية صورة قطعية . لذلك كانت الشروط التي تقدم بها إليه الأموال إذا قورنت بغيرها باهظة تبلغ حد الربا الفاحش . ويكفي أن يقال إنه لم يدخل عام ١٨٦٨ أى قبل أن يمضى على توليته خمس سنين حتى كان قد أثقل كاهله بديون متنوعة المصادر تبلغ ٢٩,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، وتتراوح فائدتها الإسمية بين ٧ ٪ و ١٢ ٪ أما فائدتها الحقيقية فتتراوح بين ١٢ ٪ و ٢٦ ٪ ^(١) وسرعان ما استولى الفزع على الحكومة العثمانية لما عساه أن ينبج عن هذه الديون ، فخطرت على إسماعيل أن يعقد أى قرض جديد ، ولكن إسماعيل على رغم ذلك قد عقد في عام ١٨٧٠ قرضاً آخر يزيد على ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بعمان الأراضي الأميرية وغلثة (حقيقية) باهظة تزيد على ١٣ ٪ . هنالك كتب الباب العالي رأساً إلى الحكومة الإنجليزية من حيث هي الفولة المثلة لمعظم اللانثين « يحتاج مقدما على كل اتفاق مالى بمس دخل مصر بالذات أو بالواسطة ، ولا يكون قد أقره صاحب الجلالة الشاهانية السلطان » ^(٢)

هنا يبدأ الطور الأول من أطوار مسئولية إنجلترا نحو مصر . لقد كانت السياسة الإنجليزية طوال القرن التاسع عشر ترمى إلى أن تكون إنجلترا جسماً

(١) مصر ، رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير للتركيك ص ٧

(٢) الصحيفة البرلانية (١٠٠) ١٨٧٠ ص ١

وفوضاً مع السلطان ضد الاستقلال التي كانت تنتهك مصر لنفسها من حين
لآخر بتشجيع فرنسا^(١).. فإن فرنسا وإن كانت أرغبت على الجلاء عن مصر
عام ١٨٠١ فإنها كانت لا يزال لها بمصر نفوذ أدنى عظيم ، فهي التي كانت تعد
ولايتها بالمستشارين على اختلافهم ، والتي كانت مدارسها متبعج العديد. الأكثر
من شباب مصر ، يتلقون فيها أصول الحضارة الغربية ، ولم يكن ثمة شك في أن
طبقة اللوسرين والحكام المصريين على أقل تقدير كانت تتفرنس على مر الزمن.
وإن المسيرين لهدف السياسة الفرنسية كانوا يمتنون أنفسهم بيسط الحماية الفرنسية
على مصر يوماً ما من طريق « التدخل السلي » . هذا هو السرفي تشجيعهم
ولاية مصر على السرفي في التحرر من وصاية الباب العالي ، وهو السرفي أن إنجلترا
من جهة أخرى كانت تقاوم كل تلك المحاولات . وكانت إنجلترا أيامئذ قد أخفت
تنم بحكومة الأجزاء^(٢) فلم يكن يهتما أن توسع حدود سلطانها الاستعماري وإنما
كانت تقنع بحماية مصر من عدوان فرنسا ، وذلك ببقائها داخل الدائرة اللوهومة
التي تضم أجزاء الإمبراطورية النمانية^(٣) فكان ينتظر والحالة هذه من الحكومة
البريطانية عند ما استعان بها السلطان على كبح جماح إسماعيل ، أن تذكر إسماعيل
بما يجب عليه من طاعة السلطان ، وتحذر في الوقت نفسه المضار بين الإنجليز

(١) انظر رأي اللورد بلرستون في الصحيفة البرلمانية (٢٠٦) عام ١٨٢٩ ص ٤ ، ٦ ،
ومجموعة الأوراق الخاصة بالقرائنات المتوقعة لجديوى مصر في مواضع متفرقة في مصر ،
رقم ٤ (١٨٧٩)

(٢) كتب اللورد بلرستون وقتئذ يقول : « نريد أن تجرب مصر ، وأن نكون آتين
في غضوننا ورواحنا بمصر ، ولكنا لا نريد أن نحمل حكم مصر فلتعمل على إصلاح هذه
البلدان بنفوذنا التجاري العام ، ولنربأ بأغسنا أن نشب نلر حرب يكون الفرض منها الفتح
والطلب (سيرة اللورد بلرستون تأليف أ . أ . اشلي . المجلد الثاني ص ١٢٥)

(٣) « لقد كانت سياسة إنجلترا القديمة أن نحفظ جهد طاقاتها بما بين تركيا ومصر من
صلة ، وأن تمنح بملك فرنسا أن يكون لها أى هوذ كبير في القاهرة » من رسالة لستر لإدورد
ديس أرسلها إلى اليس ، ٢٥ أغسطس ١٨٧٩

عاقبة عملهم . غير أن مصالح التاجرين كانت إذ ذلك راجحة التوفد بوزارة الخارجية فلم يجب نداء السلطان ، ويمكن إسماعيل بالرشا الحسنة التي فتح بها الصدر الأعظم أولاً والسلطان ثانياً ، أن يحصل على إذن بتقد قرض جديد يطلع ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وأن يستصدر عام ١٨٧٣ فرماناً خاصاً يطلق يده في جميع شؤون مضر من ديون وعقود ومنح امتيازات . وسرعان ما هب السير هنري البوت سفير إنجلترا بالآستانة يتصرف ^(١) بأن « ماناله (الوالي) من حرية مطلقة في الإدارة الداخلية لآقصة له إذا لم تطلق له الحرية في غشيان الأسواق الأجنبية للحصول على الأموال التي يحتاج إليها في المشروعات النافعة للضرورة لتنمية موارد بلاده المعجبة تنمية تامة »

بهذا فرمان استحال دفعة واحدة ما كان من قبل ديناً شخصياً على الخديو إلى دين على الحكومة المصرية . ويجدر بمن يدعشهم كفر المصريين بنعمة إدارة إنجلترا ماليتهم أن يذكروا هذه الحقيقة الواقة وهي أن هذا الدين قد أتى على كاهل مصر بتقاضى الحكومة الإنجليزية إن لم يكن بتسجيتها

ولم يمض على ذلك غير قليل من الزمن حتى حان الوقت الذي وجب أن تصبح فيه مسئولية إنجلترا أصرح وتدخلها في الشؤون المصرية ، سياسية كانت أو مالية ، أنشط — أو أشد اعتداء . لاشك في أن اللصائب التي حلت بفرنسا على يد ألمانيا سنة ١٨٧٠ ، والتي أضعفت من قوتها في أنحاء العالم ، قد بثت ساسة الانجليز بيد وقوعها على أن لا يكتفوا بما جرت عليه سياستهم القديمة من مقاومة النفوذ الفرنسي في الشرق ، وأن يفكروا في مشروعات شرقية جديدة . ولقد وضع ذلك التطور في علمهم التاريخي الذي هو شراء أهم قناة السويس . ويان ذلك أن شؤون مضر كانت أيامئذ على الرغم من ديون إسماعيل ، أو على

الأصح بسببها ، تزداد فساداً على فساد ، وكان إسماعيل قد اضطره دائته سنة ١٨٧٢ إلى خطة مالية حرجة تعرف « بالمقابلة » وهي أن ينزل للملاك الأراضي الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولاً دائماً على أن يدفعوا إليه في أجل معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض سنة ١٨٧٤ فائدة دائمة قدرها ٩٪ كل سنة لكل من يكتب في قرض داخلي^(١) غير مردود يبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . ومع ذلك لم يحل صيف عام ١٨٧٥ حتى اشتدت حاجة الخديو إلى المال يشبع به نهم داتيه ، فزم على أن يبيع حصته (أو حصص مصر) في شركة قناة السويس وقدرها ١٧٦,٦٠٢ سهم من مجموع أسهم الشركة التي تبلغ ٤٠٠,٠٠٠ سهم . فبلغ ذلك مسامح المستر دزرتيلي ، رئيس الحكومة الإنجليزية وقتئذ ، فأصرع من فوره إلى شراء الأسهم المذكورة مستعيناً في ذلك بمصرف آل رتشيلد بلندن فاشترت في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات

ذلك أمر لم يسبق للحكومة الإنجليزية أن أتت مثله . فهو من جهة مضاربة من أشد المضاربات خطراً ، لأنه وإن يكن قد عاد على إنجلترا آخر الأمر بالربح الجزيل (فالأسهم تساوى الآن في سوق السندات ما يقرب من ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) لم يكن للحكومة أن تلتقي بأموال الأمة في مشروعات قد تنفضى إلى الخساسة ، وقد عنف غير واحد من الإنجليز المستر دزرتيلي على عمله هذا تنبيهاً شديداً . ومن جهة أخرى فإن اشتراك الحكومة البريطانية في مشروع مها بلغ من أمره فهو مشروع تجارى خاص ، وإقدامها على ذلك من غير رضا البرلمان وبمؤنة مصرف مستقل ، إن هذا الاشتراك خروج ظاهر على جميع المبادئ للتبعية . إلا أننا إذا شقنا تفسير هذا العمل للتقطع التظير فليتنا أن نرجع

(١) هو السروف بدين « الرزئمة » (للترجان)

إلى ما أخذت حكومة للسرد دزوتيلي تبيته لمصر من التيات السياسية بعد أن لم
يبد لقرناً شأن يتد به . كتبت « التيمس » لسان حال ذوى الأعمال بلندن
في عددها التى صدر فى ٢٦ نوفمبر من عام ١٨٧٥ التى أعلنت فيه شراء
الأسهم تقول « إن الجمهور فى هذا البلد وغيره سيتفر إلى هذا العمل الخطير الذى
قامت به الحكومة الانجليزية من نواحيه السياسية لا التجارية . سيمده مظاهره
وشيثاً أكثر من مظاهره ، سيمده إعلاناً لنياتنا وشروعاً فى العمل على تحقيقها .
إن من المستحيل أن ن فكر فى شراء أسهم قناة السويس منفصلاً عن علاقة إنجلترا
المستقلة بمصر ، أو أن ن فكر فى مصير مصر منفصلاً عما يحوم حول الدولة العثمانية
من المخاوف ... فإذا أدت القلاقل أو الاعتداء الخارجى أو فساد الإدارة الداخلى
إلى انهيار الدولة العثمانية مالياً أو سياسياً ، فقد نضطر إلى أن نحتاط للمحافظة على
سلامة ذلك الجزء من أملاك السلطان الذى تربطنا به علاقة قوية » تلك هى
الصراحة بعينها . وما أكبر الفرق بين هذا القول وبين ما يقوله الاحتلالون
المتأخرون الذين يجهدون فى إظهار التدخل البريطانى بمظهر « قضاء مبرم » دافع
حتى النهاية ولم يدعن له إلا بحكم ضرورة قاهرة وحوادث كان يستحيل أن يحسب
لما قبل وقوعها حساب ^(١)

فلم يبق إذاً على الحكومة الانجليزية إلا أن تترقب ساعة انهيار الدولة
العثمانية المالى إن لم يكن السياسى فضع يدها على مصر ، كما توقعت « التيمس »

(١) يقول اللورد كرومر فى كتابه الذى ظهر حديثاً « لقد فلت السياسة البريطانية
جهدها فى أن تبقى عن كاهلها عبء مصر ولكن الحوادث كانت أقوى من أن يخف تيارها
عمل سياسى . لقد قدر لمصر أن تكون من نصيب الانجليز ، وفوق ذلك كانت من نصيبهم
على الرغم من أن البعض كان يعارض فى ذهابهم إليها والبعض لايهمه أذهبوا إليها أم لم يذهبوا ،
ولم يكن ثمة من يرغب فى ذهابهم رغبة شديدة ، أما هم فلم يكفهم عدم رغبتهم فى الذهاب بل
قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يضطرهم إلى الذهاب » (مصر الحديثة ، المجلد
الأول ص ١٣٠)

فكان خالفاً للقيصيص . ولقد ظهر أن هذه الساعة غير جديفة . فقبل أن تشتري الحكومة الإنجليزية أسهم قناة السويس ب ستة أسابيع أو خمسة فقط أى فى ٥ أكتوبر عام ١٨٧٥ نشرت « التيمس » فى صدر أخبارها بريقة وردت عليها من مراسلها بالآستانة هذا نصها : « قرر الباب العالي أنه فى السنوات الخمس التى تبتدى من أول يناير المقبل سيدفع نصف أرباح سندات الدين العام وقسطن استهلاكه تقدماً والنصف الآخر سندات ذات خمسة فى المائة » . فكان هذا الخبر بمنزلة إعلان لإفلاس الحكومة العثمانية اضطربت له سوق سندات لندن اضطراباً عظيماً ، وتعدى تأثيره السندات العثمانية إلى السندات المصرية الخاصة بديون إسماعيل . قالت « التيمس » فى هذا المدد عينه فى مقالها المالية : « لقد اضطربت اليوم سوق السندات الأجنبية ، ولم تعلق فيها نشرة البنك العثمانى للإمبراطورى الخاصة بالدين التركى إلا منتصف النهار . وما كاد الخبر يذيع حتى أخذت السندات التركية ثم السندات المصرية فى نزول شديد بلغ حد الإزعاج وأقلت السوق من غير أن تتحسن أثمان السندات ، واستمرت السندات المصرية بعد إقفال السوق فى نزول مستمر » . وفسر الكاتب هذه الحال بقوله « لم يعمل خبر ما عن حال مصر ، ولكن ارتباط البلدين ببعضهما ببعض فى أذهان الجمهور يجعل الحكم عليهما واحداً » . والحقيقة أنه لم تتحسن سوق السندات المصرية فى اليوم الذى تلا هذا الإعلان ولا اليوم الذى جاء بعده بل ظلت فى نزول مستمر على الرغم من كل ما أكدوه من أن مصر جزء من القولة العثمانية بالاسم فقط ، وأن ماليتهما لا تتأثر أدنى تأثر بحال المالية العثمانية . لقد كان العالم كله يعلم علم اليقين أن مالية مصر ليست دون مالية القولة العثمانية خلافاً واعتلالاً وأنه لا يبعد وقد أعلنت هذه إفلاسها أن تعلن تلك إفلاسها أيضاً . وإلا فإذا عسى أن يصنع إسماعيل وقد بلغت ديونه ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه اقترضها بفوائد فاحشة

وتفضيات مدته مابين بسمرة وخم ونحو ذلك ؛ إلا أنه لا عجب إذ نزلت
سندات عام ١٨٩٨ بعد هذا الإعلان بأسبوعين إلى ٥٧ ، وسندات عام ١٨٧٣
إلى ٥٧ ١/٢

لاشك في أن شراء أسهم قناة السويس كان الباعث عليه توقع ما يؤدى
إليه إعلان تركيا إفلاسها ، ألا وهو انهيار تركيا ومصر معاً ، غير أن كل إنسان
يعلم جيداً أن هذا التوقع لم يصدق على الأقل فيما يتعلق بتركيا ، لأن خوف الدول
الأوربية بعضها بعضاً قد منع كلا منها أن تفعل فيما بينها وبين الباب العالى ،
وبذلك استطاع الباب العالى أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً مستصراً ،
واضطر حملة السندات التركية وهم صاغرون أن يقنعوا بالقليل الذى قسم لهم ، غير
أن القضاء الذى لم يجر بما كانوا يتوقعونه لتركيا قد عزموا على أن يجروه على
الأقل بما توقعوه لمصر . وعلى ذلك لم تكذب إنجلترا تشتري أسهم قناة السويس
حتى وقع أول تدخل لها صريح فى شؤون مصر الداخلية

واتخذت المالية نفسها وسيلة للاعتداء كما هو الشأن فى المشروعات الاستعمارية
فلم تنقض ثلاثة أسابيع على ما رزئت به مصر من نزول سندات فى السوق المالية
حتى أخبر الجنرال استاتن قنصل إنجلترا العام بالقاهرة اللورد دربي بما أظهره له
الخدو منذ أيام قتل « من حاجته إلى موظف قدير عليم بالنظم المتبعة فى مالية
حكومة جلالة الملكة ليعاونه ناظر المالية المصرية فى سد الخلل الذى يعترف به
سموه فى هذه النظارة » ^(١) ، وأعيد هذا الطلب كتابة بعد أسبوع من ذلك ،
ولكن بعد أن عدل وجعل طلب استشارة سيدين « بشرط أن يدخل على الخرج والخرج
خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره » ، ويكون أحدهما على الأقل « ملماً
بموضوعات علم الاقتصاد السياسى التى أوضحت للناس فى المصور الحديثة المبادئ

الصحيحة التي بها تنمو موارد البلدان ^(١) ، ولم يكن في هذا الطلب ما يستترب فإن الحكومة الإنجليزية قد أعارت الخديو من قبل رجلين هما المستر بيل والمستر آكن اللذان وُفدا في نظارة التجارة التي كان الخديو أنشأها وقتئذ حديثاً والذان رضى الخديو عنهما الرضا كله ^(٢) ، وكل ما يستوقف النظر في الطلب المذكور هو أن الموظفين طلبا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعياً في تلك الظروف .

ومع ذلك فقد اقضى أكثر من ثلاثة أسابيع دون أن ترد الحكومة البريطانية على هذا الطلب ، ثم جاء الرد فكان مخيفاً بعض الشيء ، فبدلاً من أن يبادر اللورد دربي إلى إرسال الكاتبين اللذين طلبهما الخديو أقبل يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة ، ثم أخبر الجنرال استانتون في ٢٩ نوفمبر أن الحكومة ترى أن ترسل إلى مصر « بعثة خاصة تنظر في الخديو فيما يسأله سموه من النصع في الشؤون المالية » ^(٣) . كان ذلك من غير شك تقدماً في ميدان العمل ، إن الخديو لم يطلب قط نصحاً ، وإنما طلب موظفين للحكومة يكونان طوعاً إرشاداً ناظرين المالية وأمره . فحول اللورد دربي ذلك الطلب قوة واقتداراً إلى طلب نصح ، ورأى أن يستبدل بالموظفين بعثة مالية خاصة . ومع ذلك فقد رضى الخديو بما عرض عليه . ولستأ نعلم أكان رضاه حاجة في نفسه أم لسوء فهمه الأمر ، وما هو إلا أسبوع واحد حتى ألفت « البعثة » من خمسة من كبار موظفي الحكومة يرأسهم المستر ^(٤) كيف رئيس الصيارفة وقتئذ . وكتب اللورد دربي إلى المستر كيف في ٦ ديسمبر ^(٥) رسالة شرح فيها تاريخ طلب الخديو والأمور التي دعت

(١) للصدر السابق

(٢) من رسالة المستر ماك شكون ، العضو بالبرلمان إلى « التيس » في ١٧ أبريل

سنة ١٨٧٦

(٣) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٤ (٤) (السير استيفن فيما بعد)

(٥) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٦

الحكومة إلى إرسال هذه البعثة . وما قاله في هذه الرسالة « ولما كان نجاح مالية أى قطر من الأقطار يتوقف على الحكمة في حد التزاماته ونفقاته ، كما يتوقف على إنماء موارده أو إدارته الاقتصادية ، فإنه يجب أن توضح حكومة الخديو مكانة السيدين (المظلومين) وسلطتهما . ولما كان من الصعب الوصول إلى تقايم من طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلا تثق به حكومة جلالة الملكة مشهوداً له بالكفاية في الشؤون المالية والإدارية ليفاوض الخديو وحكومته في إدارة مصر ومركزها المالي ، وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة بناء على تقريره أقدر على مد الخديو بالمعونة التي يريد » ثم استأنف يقول « ولا تشك حكومة جلالة الملكة في أن الخديو سيكون على غاية الصراحة في معاملته لكم ، وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترضوا إليها تقريراً وافياً »

من المستحيل أن تقرأ هذه الرسالة الرسمية الالهجة ، ولا ندرك أف الوزارة البريطانية بإرسالها أحد رجالها إلى مصر كانت ترمى إلى أكثر من البحث عن أى الكتاب يريد إسماعيل . فبينما الخديو يتكلم على ضرورة إنماء ثروة بلده حتى يزيد دخله ، إذا باللورد دربي يلح في وجوب تقصى البحث في نفقات مصر وإدارتها . وبينما الخديو يريد أن يكون الموظفان طوعاً أمراً ناظر المالية إذا باللورد دربي يتكلم على « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية وإسداء « النصيحة » للخديو . لقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربي تطفلاً وتفتيشاً كما أجاد بعضهم وصفها في مجلس العموم ^(١) ، وقد قالت التيمس عنها فيما بعد ^(٢) « ليس لدينا أقل دليل على أنه (أى الخديو) كان يريد موطئاً كبيراً يفحص حساباته ، ويزجر

(١) هو السير لوى ، في ٥ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، مضابط البرلمان ، المجلد ٧٣١ ،
١٨٧٦ م ٦٣٩ وما يليها (٢) التيمس في ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

خطة ، ويسدى النصح إليه ، ويخبر العالم أجمع عن موعد إفلاس بخديومصر ،
إن كان ثمة إفلاس »

لقد بين وزير المالية إذ ذاك سبب هذه الفعلة الغريبة التي أتها الحكومة
عند ما سئل عنه فقال : إنه بينا الحكومة تفكر فيمن عسى أن ترسله إلى الخديو
إجابة لطلبه إذ عرضت للبيع أسهم قناة السويس فاشتريناها^(١) ، ذلك هو الحق
لا ريب فيه ، قد طهر اللورد دربي كما رأينا إلى الجنرال استاتن في ٢٧ نوفمبر
برقية أخبره فيها بعزم الحكومة على إرسال بعثة خاصة إلى مصر ولم يكن مضى
على شراء الأسهم غير يومين اثنين ، فكان ذلك دليلاً على ما بين الحادثين من
الاتصال ، ولم يكن شراء الأسهم إذاً إلا عملاً سياسياً يقصد به أن يكون للانجليز
حق قوى غير منازع يسوغ لهم امتلاك مصر إذا ما انحلت أجزاء الدولة العثمانية
كما كان محتملاً أيامئذ ؛ كما لم يكن إرسال « البعثة » من ناحية انجلترا إلا سعيًا
وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير صنيعها عنده على قبول
إرشادها في شكل رقابة مالية أيا كان نوعها .

نم إن اللورد دربي قد اعتمد على المستر كيف في رسالته الرسمية التي اقتبسنا
منها العبارة السابقة « أن يحرص على ألا يقطع عليها (أى الحكومة) بنصح
أو غيره عهداً يقضي بأى عمل يشعرا أنها ترغب التدخل في شؤون مصر الداخلية فوق
ما ينبغي لها »^(٢) ، ولكن هذا طبعى فإنه لا يصح أن تذكر البواعث الحقيقية
التي بعثت الحكومة على إرسال البعثة في مستند رسمى قد يظهر للعالم يوماً ما .
ومع ذلك فقد اهتم اللورد دربي في هذه الرسالة عنها بالتلميح إلى ما قد تقوم به
البعثة من جلائل الأعمال^(٣) فقال : « ولو أن النرض الأول من بشتك هذه هو

(١) مضابط البرلمان ، المجلد ٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٢١ ، ٦٢٢

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٥

(٣) للصبر السابق

الاتفاق مع الخديو على المعونة الإدارية التي يريدناها منه ، فإنك لا تعدم أن تتصيد معلومات كثيرة جمة النفع لمصر ولهذا البلد » وختم الرسالة بقوله : « ولا ترى حكومة جلالة الملك حاجة إلى أن تصدر إليك تعليمات مفصلة ، فإنها تفضل أن تترك بقدر الإمكان شؤون البعثة لحكمتك »

وكان الرأي العام وقتئذ يعتقد اعتقاداً راسخاً أن سفر المستر كيف إنما هو للمفاوضة في بسط الحماية الإنجليزية على مصر ، أو على الأقل لتقرير الرقابة الإنجليزية على مالياتها لقاء مساعدة مالية كبيرة ؛ فلما شاع في ٤ يناير ١٨٧٦ أن المستر كيف قد تنازع هو والخديو وأنه راجع أدراجه من غير أن يقوم بما عهد به إليه اضطربت سوق السندات اضطراباً شديداً^(١) ، وبعد بضعة أسابيع عادت « التيمس » وقد عرفت شيئاً من أسرار الحكومة تبحث في مركز مصر المالي فقالت معتبرة بما مضى^(٢) . « والنتيجة أن لاشيء أضمن لسلامة مصر من القيام بتغيير أساسى في الحكومة المصرية ومالياتها ، ولا شك أنه لو كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن تتفق مع دائنيها على خير من الشروط التي اتفقت وإيام عليها ، فالمسألة إذاً كيف تحوز مصر هذه الثقة ؟ الظاهر أن كل ما يقال في هذا الموضوع قائم على الاعتقاد بأن الخديو سيخضع بطريقة ما صاغراً للارشاد الإنجليزي ، وأنه سيعهد إلى إنجلترا بإدارة مالية مصر ، وأنه سيتحول إلى مصر بعض الثقة بإنجلترا ، فتمكن من تحويل^(٣) ديونها وتقص أقساطها السنوية قصاً كبيراً ، ولكن لابد لذلك من علاقة بين الحكومتين ليس ثمة أى ضامن لها ، ولابد من عطف من والى مصر لا ترى على وجوده

(١) راجع « لفتاة المالية » في التيمس ، ٥ يناير سنة ١٨٧٦

(٢) « التيمس » ٢٩ يناير ١٨٧٦

(٣) أى هم قائلتها (للرجان)

دليلا ما . في هذا القول ما يدل دلالة واضحة على استعداد إنجلترا لأن تقوم بإدارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو « لأرشاد إنجلترا » ؛ ومع أن هذه الجزيلة أصبحت بعد شهرين تهزأ بهذا الاتصال وتعدده أضر ضروب التضليل^(١) فانها كانت شديدة الرغبة فيه وقتما كان المستر كيف بمصر

ومن سوء حظ المستر دزرنيل وحملة السندات أن أخفقت بشة المستر كيف الإخفاق كله . وكان إخفاؤها راجعاً بعضه إلى الخديو ، وبعضه إلى المستر كيف ، وبعضه الآخر إلى الحكومة الفرنسية . فأما الخديو فقد سمح على كره^(٢) منه أن يفحص المستر كيف مالية مصر ، وقبل ما عرض عليه من أن يستبدل بالكاتين الخاصين لناظر المالية مستشار مالى هو المستر^(٣) ولسن الذى كان المراقب العام لقلم الدين الأهلئ بإنجلترا ، وكان ذلك رضامنه بتعطيل جديد من جانب الحكومة الإنجليزية . ولكن الخديو لم يسمح بأكثر من ذلك . أما المستر كيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الأمر الخطير الذى نذبه له المستر دزرنيل وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهارة الخلق . على أن السبب الأكبر فى الفشل هو أن الحكومة الفرنسية لم تكذب تسمع « بالبعثة » حتى قررت ارسال مندوب من قبلها إلى مصر يقاوى المستر كيف فيما عساه أن يعرضه باسم الحكومة الإنجليزية وحملة السندات الانجليز^(٤) . وكان ذلك المندوب هو المسيو

(١) « التيس » فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) « التيس » من السلم به أن الخديو لم يعرف ما جاء من أجله المستر كيف ، وأنه استشاط غضبا عند ما عرف ما اتطه ذلك الموظف الخطير لنفسه من حق التخبى فى شؤون مصر ، التيس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٣) (والسير وجرز فيما بعد)

(٤) انظر البرقية التى وردت على التيس من باريس فى ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ . وكان للسو ده بلويت مراسل التيس فى باريس طول هذه الأزمه على اتصال تام بحملة السندات الفرنسيين ، وكان كذلك صديقا حميا للمستر ولسن وبعض كبار حاشية الخديو ومنهم نوبلر باشا

أوترى الذى كان من قبل قنصلا عاما فى القاهرة . وقد قام بواجبه خير قيام ،
حتى أن الخديو عند مارأى رجلين يتباريان فى ترضيه أفهم المستر كيف أنه يستطيع
الاستغناء عن « إرشاد إنجلترا »

وهكذا أعجل الإنجليز عن بلوغ الناية فى أول سعى لهم للاستيلاء على مصر ،
ومما يؤسف له أن مؤرخينا المحققين ^(١) لم يكلفوا أنفسهم إخبارنا بالتفصيلات التى
ذكرناها آنفاً . بل نراهم يفتتحون كلامهم بذكر ما جرى به القلم من قضاء ،
ويختتمونه بتنفيذ ذلك القضاء ؛ فأما ما بين هذين من الأطوار فإنهم لم ينعوا بذكره
بل غنوا بإغفاله

(١) انظر بحث اللورد كرومر فى عظم منزلة « الحق فى الرواية » وأخطار « أنصاف
الحقائق » حيث يقول : « أظنى أدعى بحق أننى فى مركز ذى منزلة نادرة من حيث الوصول
إلى الحقائق » الفصل التمهيدى لكتاب « مصر الحديثة » ص ٣٠٢

الفصل الثاني

مصر في قبضة حملة السندات

غادر المستر كيف القاهرة في أول فبراير تاركا الخديو منهمكا في مفاوضاته مع السيواوترى ونفر من المولين الفرنسيين يرأسهم السيواستريه العضو في الشركة المالية الانجليزية المصرية . وكان غرضهم إنشاء مصرف « وطنى » لمصر يديره مندوبون دوليون تعيينهم فرنسا وانجلترا وإيطاليا ، ويكون عمله تحويل الديون المصرية السائرة ^(١) إلى دين واحد بفائدة ٩ ٪ وضمان السكك الحديدية المصرية ، ويقوم بوجه عام بتسليم الإيرادات ودفع الكوبونات وتبادل الأعمال المالية مع الخزنة ، وما إلى ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية حريصة على أن تشترك إنجلترا في إنشاء هذا المصرف ، وقد اقترح وزير خارجيتها السوق ديكاكاز رسميا على اللورد دربى وجوب عمل الحكومتين في المسائل المصرية مجتمعتين غير متنافستين ^(٢) ولكن اللورد دربى أبى أن يعنى إلى هذا الاقتراح لأمرين : أولهما أن الخديو كان لا يجب أن يرى مالىته تحت رقابة وكلاء من الأجانب ، وثانيهما أن الوقت كان غير ملائم لعرض اقتراحات جديدة فقد كان « المستر

(١) كانت ديون اسماعيل ثلاثة أنواع : سائرة وثاجة وداخلية . فالسائرة floating debts جاءت من أعمال تمت لاسماعيل ولم تدفع أجورها خدأ بل بقيت ديناً عليه ، والثاجة funded debts عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل من المصارف الأوربية بضمان ثابت كدخول بعض مصالح الحكومة مثلا . والداخلية internal debts عبارة عن ديون مصرية بحجة عقدها اسماعيل عندما تنفر عقد القروض السائرة والثاجة ، ومثلها دين الرزنامة الآن ذكره فى المتن (المرجعان)

(٢) مصر ، رقم ٨ (١٨٨٦) ص ١

ريفرز ويلسن وهو السيد المقدم إلى الخديو لتنظيم ماليته على جناح السفر إلى مصر^(١) وكان المستر ويلسن إذ ذاك يبارس يطلع على التقرير السرى الذى يكتبه المستر كيف عن المالية المصرية^(٢) ، وقد اتضح له بنظرة واحدة أن ماتريده الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة الانجليزية معها فى مشروع المصرف المصرى ليس فى صالح حملة السندات الانجليز ، لأن معظم هؤلاء من حملة سندات الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية . وفى شهر مارس حضر مكاتب « التيمس » الباريسى الحكومة الانجليزية أن توافق على الاشتراك الذى يريده أوترى وبستريه بحجة أن ذلك يتقص من قيمة السندات التى بأيدى الانجليز^(٣) . وبعد ثلاثة أيام من ذلك التحذير ، أى فى ٦ مارس رد اللورد دربى على ماطلبه الخديو غير مرة من تعيين مندوب انجليزى للمصرف بأن الحكومة الانجليزية لن يكون لها بهذا المشروع أية علاقة ، وشنع ذلك القول بهذه الكلمات الخطيرة ! « أما إذا كان ثمة خطة عملية لتكوين لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى ، فإن حكومة جلالة الملكة تعير هذه الخطة جانب رعايتها » . فكانت الحكومة الانجليزية — كما صرح المستر دزرتيللى فى مجلس العموم^(٤) — لم تكن مستعدة للنظر فى وضع نظام لمصرف شبيه بالمصارف الخاصة ، ولم تحب أن تبحث فى شىء غير إنشاء لجنة فعلية للرقابة المالية^(٥) . ولكن الخديو لم يعجبه ذلك رأى وآثر أن يهمل المشروع كله .

(١) المصدر السابق الذكر ص ٢

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف ص ١

(٣) « التيمس » ٣ مارس سنة ١٨٧٦

(٤) مضابط البرلمان المجلد ٢٢ ص ١٤١٨

(٥) يقول اللورد كرومر فى رواية تاريخ المفاوضات التى جرت بشأن المصرف الوطنى

ولشد ما سر المالين الانجليز بهذا الإهمال قد كتبت ال «أكونوميست»^(١).
تقول : « يسرنا جدا جوبط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية . إن
أسوأ ما يجر إليه نجاح أى هذين المشروعين هو أن يصبح الفرنسيون حكام مصر ،
وهو الأمر الذى حمل اللورد بلرستون على المعارضة فى حفر قناة السويس ،
والذى جعلنا نتفق من أموالنا أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصبح أسهم
الخدبو فى القناة أسهماً فرنسية »

يبد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد . فإن الحكومة الفرنسية عند ما رأت
إخفاق المالين الفرنسيين فى مشروعهم أبت أن تخلى الجوكلة للانجليز ، وأرسلت
على الفور من قبلها إلى مصر مستشاراً مالياً هو المسيو فيليه الذى كان مقتشاً عاماً
للمالية . أرسلته « ليساعد » الخديو فى تنظيم مالىته من جديد^(٢) وكان ذلك منها
حركة سياسية معارضة لإرسال المستر ولسن ارتاع لها اللورد دربي فطير إلى الجنرال
استانتون بركة يقدم إليه فيها أن ينصح للخديو ألا يتسرع فى أى أمر ، وأن
ينتظر على الأقل وصول المستر فرز ولسن^(٣) إلى مصر ؛ وكان الخديو حريصاً
على العمل بهذه النصيحة ، إذ صرح للجنرال استانتون^(٤) « أنه يعنى مع الإتيهاج
بكل رأى يعرضه المستر ولسن ويعمل به متى كان خيراً لمصر مما تعرضه جماعة
الفرنسيين » ولكن المستر ولسن عند ما قدم مصر أخذ يلح فى تكوين لجنة
لرأية المالية نظير توحيد الدين كله وقص قائده ، فى حين أن المسيو فيليه قد

(« مصر الحديثة » المجلد الأول ص ١٢) « إن فرنسا وإيطاليا اتفقتا أن ترسل كلتاها
مندوباً ، لكن اللورد دربي لم يشأ التدخل فى شؤون مصر الداخلية وأبى أن يبين مندوباً
انجليزياً » حقا « ان الحق فى الرواية لمرّة عظيمة »

(١) نقله عنها جريده « التيسى » فى عدد ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

(٢) مصر ، رقم ٨ (١٨٧٦) ص ١٣

(٣) للمصدر عينه ص ١٤

(٤) للمصدر عينه

جاء بمشروع صاغه حملة السندات الفرنسيون بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية . وقد أهمل الفرنسيون في هذا المشروع إنشاء المصرف الذى كان محل خلاف في المشروع السابق واستبدلوا به تأليف لجنة خالصة للدين العمومى وحده تعين أعضاؤها حكومات متنوعة ويكون واجبها تسلم الإيرادات التى تخصص لأداء الكوبونات . وكان المشروع يرمى فوق ذلك إلى توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معلومة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية . فلما سمع اللورد دربي بهذا المشروع طلب على الفور الاطلاع على تفصيلاته ^(١) . فلما وصلته رآها مما لا يمكن قبوله ، لأن اللجنة لن تكون لها سيطرة فعلية على المالية وإنما قصارها أن تتولى تسلم المال نائبة عن الدائنين . هذا إلى أن شروط تحويل الدين السائر إلى دين ثابت ضارة بمحملة سندات الدين الموحد . ولما لاح أن الخديو يميل إلى تنفيذ المشروع فقد عنمت الحكومة البريطانية على أن ترجعه عنه قوة واقتداراً

ففى ٢٠ مارس باغت اللورد دربي إسماعيل بعزمه على نشر تقرير المستر كيف ^(٢) تلك غدره ليس لها من مثيل . لقد أذن للمستركيف بالتنقيب فى إدارة مصر ومالياتها على فكرة أن تقريره سيظل سرا مكتوماً بين الخديو والحكومة البريطانية ، وألا يتخذ غير قاعدة لتقديم ماتمس إليه حاجة الخديو من المساعدة المالية . ولكن هاهى الحكومة البريطانية توشك أن تنشر التقرير بحجة أن الجمهور يريد الاطلاع عليه وهو أمر إذا وقع فلن تكون له غير نتيجة واحدة هى القضاء المبرم على الثقة بالخديو . وقد احتج إسماعيل بطبيعة الحال على نشر التقرير أشد احتجاج يستطيمه وقال ^(٣) : « إن المعلومات التى قدمت إلى المستركيف سرية

(١) مصر ، رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢٥

(٢) المصدر عينه ص ١٥

(٣) المصدر عينه

محضة ، وليس الغرض منها إلا أن تطلع عليها حكومة جلالة الملكة » . فإذا نشر التقرير « قبل أن يتم الاتفاق مع المالىين الانجليز وقبل أن يعين مندوب انجليزى (لصندوق الدين) أصبح كل بحث فى مالية مصر ضاراً به لا محالة » . وقد أصفت الحكومة البريطانية إلى احتجاجه هذا ورجعت عن عنمها ، ولكنها علمت ما هو أدهى وأمر . وذلك أنه عند ما سئل المستر دزرتيللى فى البرلمان عن موعد نشر تقرير المستر كيف لم يجب بأن التقرير وضع على ألا ينشر بل قال إنه لا يمانع أبداً فى نشره ولكن الخديو يعارض فى ذلك أشد المعارضة ^(١) . فكان هذا القول تليحاً ظاهراً إلى أن تقرير المستر كيف تقرير غير جميل . وقد ظهر أثر ذلك القول على الفور ، إذ هوت أثمان السندات المصرية وساد القزع الأسواق المالية فلما رأى الخديو حرج موقفه سمح بنشر التقرير المشؤم بعد عشرة أيام من تصريح المستر دزرتيللى قائلاً ^(٢) إنه لم ير التقرير ولكنه يرغب فى نشره لتقننه بأن المستر كيف قد قرر الحقيقة ، ولعله أن نشره يبدد شكوك الجمهور الخاطئة . ولكن سبق السيف المذل . فع ان تقرير المستر كيف لم يكن من الرذالة بالمنزلة التى أشار إليها المستر دزرتيللى فقد أبى الجمهور أن يحسن الظن بمالية مصر . وكان كل ما علق به إسماعيل المسكين على هذه الفعلة الحقيرة التى أتتها الحكومة البريطانية أن قال « لقد احتفروا لى القبر ! » Ils ont creusé ma fosse ولم يسع المستر كيف نفسه إلا أن يعترف بأن « بعثته قد أذهلت باب السوق المالية فى وجه الخديو بدل أن تساعد على الاقتراض » ^(٣)

ولم يكن أمام إسماعيل باشا وقتئذ إلا أن يقر بإفلاسه . وذلك الذى كن . فقد نشر تقرير المستر كيف فى ٣ أبريل وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو

(١) « مضابط البرلمان » . المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ م ٦٣٩

(٢) مصر ، رقم ٨ (١٨٧٦) م ٢٨

(٣) « مضابط البرلمان » المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ م ٦٢٧ ، ٦١٩

عجزه عن أداء سندات الخزانة مرجئاً ذلك ثلاثة أشهر . وقد كتبت التيمس على أثر ذلك ^(١) تقول : « نحن الذين جئنا نزول السندات المصرية أعظم مما كان يكون لو أمسكنا جملة عن التدخل في مالية مصر . . . ولو أشير على الخديو بأن يكتب إلى وزارة خارجيتنا يعنفها ويقول إن تذبذب سياسة إنجلترا الخارجية هو الذى أضعف الثقة به في جميع أسواق أوروبا المالية حتى أصبح عاجزاً عن تسوية ديونه السائرة ، وكان لا يعجز عنها لولا تدخلنا ، لو كان ذلك لما وسعنا إلا أن نقره على تصنيغه » ^(٢)

على أن الحال كانت بعيدة من اليأس والقنوط . فقد قال المستر كيف في تقريره بعد أن حلل المالية تحليلًا مفصلاً ^(٣) : « يتضح من هذا الحساب أن موارد مصر إذا أحسنت إدارتها تكفي لأداء ما عليها من الالتزامات ، ولكن لما كانت كل الموارد التي يمكن الانتفاع بها مخصصة لأداء أرباح القروض الحاضرة كان لا بد من تسوية جديدة تحول الدين السائر القادح الحاضر إلى دين ثابت ذي فائدة معتدلة : . . . إن في وسع مصر أن تحتل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ، ولكن ليس في وسعها أن تقضى في اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ ٪ وعقد قروض بفائدة ١٢ ٪ أو ١٣ ٪ لأداء هذه الديون الجديدة » . وقد تابع المستر كيف في رأيه هذا مالى آخر هو السير جورج البيوت الذى دعاه لإسماعيل قبل هذا الوقت لفحص المالية المصرية فحصاً دقيقاً

(١) « التيمس » ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٦

(٢) « قارن هذا برواية اللورد كرومر : « لقد ظهر قليل حلول الكثرة العامة أن اعتساف اسماعيل في إدارة مالية البلاد لا بد مؤد إلى انهيار مالى عاجل أو آجل . ولقد وقع المحذور في ٨ أبريل إذ أجّل الخديو أداء سندات الخزانة » « مصر الحديثة » ، المجلد الأول ص ١٢ ، ولم يذكر اللورد كلمة واحدة عن الور الذى ظنت به الحكومة البريطانية كآله لم يغل في تعهيد كتابه : « إن أول سباب الخطأ في التاريخ أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة »

(٣) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) ص ١٢

وكان ينافس المسيو بستريه في مشروع المصرف الوطني ، فها قاله بنفسه في مجلس العموم ^(١) : « لقد كشف البحث عن حقيقة حال مصر فإذا بها لا تدعو إلى اليأس وقطع الرجاء . إن حالها حسنة إذا قصدنا بذلك أن يكون دخلها كافياً لأداء ديونها أداء عادلاً . أريد بهذا القول أنه بضمان معقول وفائدة منقوصة . . . فإذا ما عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديو فلا شك في أن مصر تستطيع أداء جميع القوائد وأقساط الاستهلاك التى تحررها من ديونها فى ٦٥ سنة و يبقى لها بعد ذلك فضل سنوى يكفى جميع حاجات إدارتها الضرورية انى . أعتقد كل الاعتقاد أن لا خوف على مصر من الناحية المالية ، فوارد ثروتها قد زادت ونمت فى الماضى أعجب زيادة ونمو ، وجميع القرائن تدل على حدوث ذلك فى المستقبل أيضاً »

تلك شهادات بديعة تجلو حقيقة حال مصر المالية . وأكبر ما يخرج به الإنسان من قراءتها أنه إذا ما حول دين مصر السائر إلى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله ، فسرعان ما تنتعش مصر ويصبح الكل راضياً

وهذا ما عنهم عليه إسماعيل الذى لم يكن ليقبل شيئاً مما عرضته الحكومة البريطانية بعد الذى رأى من غلورها . قبل المشروع الفرنسى وأصدر فى ٢ و ٧ مايو أمرين عاليين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين العمومى ، وأن تحول جميع الديون الثابتة والسائرة إلى دين موحد فائدته ٧٪ من قيمته الاسمية ويستهلك فى ٦٥ سنة ، وقد قبلت سندات معظم القروض فى هذا التحويل الجديد بقيمتها الاسمية ، أما سندات الديون السائرة التى كان أغلبها بفائدة ٢٠٪ و ٢٥٪ فقد أعطيت تمويلاً قدره ٢٥٪ أى قبلت بسعر ٨٠ ^(٢) ، وحسبت على الديون

(١) مضابط البرلمان المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٥٢ ، ٦٥٣

(٢) له يزيد ٧٥٪ (للترجان)

بعض موارد الحكومة ، وهى ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر ودخوليات القاهرة والإسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما يبلغ دخله فى العام ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، ويضاف إلى هذه الموارد أراضى الخديو الخاصة المعروفة بالدائرة السنية والمستحق عليها دين يبلغ ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه والتى يبلغ دخلها ٦٨٤,٠٠٠ جنيه

لقد كان هذا تصرفاً حسناً ، حسناً للدائنين لا للمصريين الذين حملوا فائدة يعجزون عن حملها ^(١) قدرها ٧٪ ولقد ظهر على الحكومة البريطانية هنية من الزمن شبه استعداد للمفاوضة على أساس هذا المشروع بشرط أن يشترك فى عمليات التحويل آل رتشيلد الذين ساعدوا المستر دزرتيل فى شراء أسهم قناة السويس ، وبلغ الأمر أن ذهب السير ثنائيل رتشيلد إلى باريس ليتحقق من إمكان هذا الاشتراك ^(٢) فلما جاءها وجد ما كان متوقفاً من قبل ؛ وجد أن فائدة المشروع لحلة سندات الدين السائر من الفرنسيين أكبر مما ينبغى إذ ينيلهم تعويضاً قدره ٢٥٪ وبقدر فائدة المشروع لهؤلاء وجد ضرره للانجليز حاملى سندات الدين الثابت الذى سيبلغ ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . ووجد فوق ذلك أن مندوبى صندوق الدين لن يخولوا سلطة استثنائية بل يكونوا طوع أمر الخديو إذا شاء عنهم وإذا شاء أبقاهم ، وبذلك « يظل » الخديو كما قالت التيمس بحدتها المهودة « على نحو ما كان عليه من السيطرة على شؤون مصر » ^(٣) من هذا يتضح أن الانجليز لم يكونوا ليقنعوا بأقل من خضوع إسماعيل خضوعاً تاماً « للإرشاد الانجليزى » وكتبت هذه الصحيفة التى هى لسان حال ذوى الأعمال

(١) وقد قيل فى المقالة المالية التى نشرتها « التيمس » فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ عن هذه الفائدة بأنها « تحرب من ضيق ما تستطيعه مصر بسهولة فى حالتها الحاضرة »

(٢) برقية من بورس إلى التيمس ٨ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) التيمس ٥ مايو سنة ١٨٧٦

بلندن تقول^(١) : « لا بد من أحد أمرين : فإما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتد إليه يد مساعدتها جهرة نظير قبوله سلطتها الحامية ، وإلا فليأت الخديو بمشروع من عنده » فلما رفض الخديو أشد الرفض أن يقبل « السلطة الحامية » « للحكومة الموالية » الإنجليزية ، وكان مشروعه مما لا يسر آل رتشيلد أو المستر دزرنيللي فقد كتب اللورد دربي في ٢٦ مايو إلى الجنرال استاتن يقول إن في المشروع « بضع قط معرصة للنقد الشديد » وإنهم لذلك « لا يستطيعون أن يتحملوا تبعة تعيين مندوب لصندوق الدين »^(٢)

وظهر الموقف قبيحاً جداً ، فهما الأمران العاليان اللذان صدرا في مايو ، وهما هي ثلاث حكومات من الحكومات الأربع التي طلب إليها تعيين مندوبيها في صندوق الدين قد أجابت الدعوة ، وهما قد ظهر فوق ذلك أن الخديو عمالة فرنسا سهمل آخره الأمر مطالب الإنجليز كل الإهمال ويخبرهم بين اثنتين ، فاما أن يقبلوا مشروعه أو يفعلوا ما بدا لهم . وأخذ القلق يشتد في سوق سندات لندن ، ووالى حملة السندات المصرية الاجتماع واحتجوا على مسلخ الخديو « الاستبدادى » وضعف سياسة الحكومة الإنجليزية ، وأنهالت الرسائل على الصحف طالبة إلى الحكومة إيجاد مخلص من هذه الورطة . ومما جاء ضفنا على إبالة أن المستر رفرز ويلسن الذى كان فى النية تنصيبه « مستشاراً مالياً » قد عاد إلى أوروبا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الإسكندري والأسف^(٣) بالغ منه « استحالة البقاء فى مصر بعد أن قبل الخديو مشروعاً عارض فيه معارضة قوية ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً » وأخيراً رأت الحكومة البريطانية

(١) التيمس فى ٧ إبريل سنة ١٨٧٦

(٢) مصر ، رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٧٢ — ٧٩

(٣) « التيمس » فى ٥ يونيو سنة ١٨٧٦

أن تنزل على حكم الظروف فتترك من أجل حملة السندات مشروعها الأثير لسيها ،
وظهر لها أنه ما دام الأمر مالى الصبغة فلن تبرح فرنسا قادرة على القضاء على
أقصى ما تبذله لحل إسماعيل على قبول حمايتها ، وأنه إذا كان الأمر كذلك فلا
مندوحة من أن تعدل عن مطامعها زمناً ما وتسوى الأمور مع فرنسا حتى تحفظ
على الأقل مصالح الدائنين الانجليز . لاشك أن اضطرار المستر دزرتيللى إلى ذلك
كان شديد الوقع عليه ، ولكن ما ذا يصنع وحملة السندات لا يألونه ضفطا من
جهة والبعضان الآتفا التسكر قد فشلنا من جهة أخرى فشلاً يرنى له ؟ إلا أنه
لم يكن أمام المستر دزرتيللى للخلاص من هذه الورطة غير سلوك هذه السبيل
غير أن الضرورة كانت تقضى مع ذلك بالترام جانب الحكمة والاحتياط .

فإن الحكومة الفرنسية كان من السهولة التسيية الاتفاق معها ، وربما كان ما قام
به أول أف دربي وقتئذ من زيارة السوق ديكاكاز وزير الخارجية الفرنسية كافياً
لوضع قاعدة للعمل مرضية ^(١) . ولكن الأمر لم يكن كذلك مع الخديو ، فان
الرسالة الأخيرة التى كتبها وزير الخارجية البريطانية إلى الكولونيل استانتون
لم يكن مدادها قد جف بعد ، ولو أن أول أف دربي أراد سحبها لمد ذلك منه
عذرة اعتراف صريح بالمزينة . لذلك ظهر أن لا بد من أن يذعن الخديو بعض
الإذعان للبدل الذى يتشبث به البريطانيون ، وأن يوافق هؤلاء موافقة غير
رسمية على ما يتفق عليه هو ودائنوه ، ولكن من الرجل الذى يتولى هذه
المفاوضات الخطيرة ؟ ذلك المشكل الخطير قد حل بظهور المستر ^(٢) غوشن على
مسرح العمل

كان للمستر غوشن فى ذلك الوقت من أعضاء البرلمان النائبين عن دائرة
دوى الأعمال بلندن ، وكان قبل ذلك عضواً فى وزارة الأحرار السابقة ، ثم هو

(١) برقية من باريس « التيس » فى ١١ ابريل ١٨٧٦

(٢) اللورد فيا بيد

شريك في مصرف فولهنج وغوشن الذي أقرض إسماعيل بإشادته الأولى . فهو يستطيع أن يعمل بصفة رسمية لمصلحة حملة السندات ويعمل بصفة غير رسمية لمصالح إنجلترا السياسية ، أى ينفذ رغبات الحكومة من غير أن يحملها تبعه عمله . لذلك استقبل ظهوره بمزيد السرور والابتهاج . وكان أول ما عمل أن اختاف إلى باريس بضع مرات فأوضح فيها حملة السندات الفرنسيين . وقد نجح آخر الأمر في إرجاعهم عن مشروعاتهم وجعلهم يقبلون مشروعاً آخر أساسه التوفيق بين الطرفين . كان هذا المشروع الجديد يرمى إلى أن يحول الدين السائر إلى دين ثابت مع نقص التعويض الذى يعطاه حملة سندانه إلى ١٠ ٪ ، وألا يدخل دين الدائرة السنية الخاص بالخديو في هذا الدين الثابت بل يضم إلى الدين السائر ويكون منهما دين واحد فائدته الإسمية ٥ ٪ ، وألا يدخل كذلك في الدين الثابت العام قروض سنى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ لاعتبارات فنية كما قيل (والحقيقة لمصلحة فولهنج وغوشن) بل تظل فائدة هذه الديون ما بين ١٠ ٪ و ١٢ ٪ . وبهذه الوسائل ينزل الدين الثابت الحقيقى إلى ٥٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وتصبح فائدته ٧ ٪ من قيمته الاسمية . وأنه لاجراء هذا التحويل يعقد قرض ممتاز جديد قدره ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وفائدته ٥ ٪ ؛ وبذلك كله تصير الأموال المخصصة بخدمة الديون والتي يكون على مصر أدائها سنوياً ٦,٥٦٥,٠٠٠ جنيه أى نحو ٦٦ ٪ من دخلها الرسمى

هذا من الوجهة المالية البعثة ، ولضمان هذه الأموال الطائلة قد اتفق على قبول الموارد التى عرضها إسماعيل في مشروعه ، ولكن اشترط لضمان هذه الموارد نفسها أن يعين مراقبات عالمان غير هيئة صندوق الدين أحدهما لمراقبة دخل الحكومة والآخر لمراقبة خرجها ، ويشتركان في إعداد الميزانية ولولم يملكها حق التدخل في أعمال النظار ، وكان تنصيبهما وعزلها بيد الخديو . ذلك هو الجانب

السياسى من مشروع المستر غوشن . وكان الغرض منه التوفيق بين مطالب الحكومة الانجليزية والخطة السلية التى سار عليها الخديو حتى ذلك الوقت . ظاهر هذا المشروع يوم بخلوه من الغرض فان الخديو هو الذى ينصب المراقبين ويعزلهما ولكنه فى الحقيقة كان خطوة إلى الأمام واسمة المدي ، فقد أدخل فى الإدارة المصرية أجنبى يعملون لأجانب ووضع الادارة المصرية تحت الرقابة العليا الأوروبية . لقد كان ذلك شرارة صغيرة تمهدت فيها بعد بالخطب والنفع فاستطاع لها شيئاً فشيئاً حتى التهم سلطة الخديو وأحل محلها سلطة آخرين

فلما ذاع أن المستر غوشن وحمله السندات الفرنسين قد وقفوا بين المصالح الانجليزية والمصالح الفرنسية أخذت الحاسة من سوق السندات كل مأخذ . وفى مستهل أكتوبر عام ١٨٧٦ أصبح المستر غوشن على جناح السفر فأقام حفلة وداع للدائنين أقسم فيها « ليحصلن لحلة السندات أكبر ما يمكن تحصيله ^(١) على أساس ثابت غير منزع » وما هى إلا أيام قلائل حتى خرج يريد مصر يصحبه الموسيوجو بير ممثل المصالح المالية الفرنسية ، فكأنما هو هركيول حديث نيط به تطهير المالية المصرية كما نيط من قبل بهركيول القديم تطهير الاصطبلات الاوجية ^(٢)

سافر المستر غوشن وظهر أمره أنه مندوب خاص يمثل ألفين من حملة السندات البريطانيين . قال خطيب الحكومة ^(٣) بعد ذلك فى مجلس العموم : « لقد ساعدت الحكومة البريطانية هؤلاء السادة (المستر غوشن وأتباعه) بعض المساعدة كما تقضى عليها اللياقة بمساعدة أى انجليزى يغترب عن بلاده ولكمهم فى مهمتهم

(١) « التيس » ١٠ أكتوبر ١٨٧٦

(٢) كان الذى تلقى غوشن بتشيه بهركيول هو مرسل « التيس » الاسكندري .

« التيس » ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مضابط البرلمان . المجلد ٢٤٣ عام ١٨٧٦ ص ١٦٢٦ و ١٦٢٧

إنما كانوا يعملون على عهدتهم « هذه بالطبع إحدى الأكاذيب الخيرة التي كثيراً ما يستجيزها الوزراء للنعمة العامة ، أما الحقيقة فهي أن الحكومة الانجليزية لم تكثف بالمساعدة « المعتادة » للمستر غوشن بل تقدمت إلى قنصلها العام بالقاهرة في أن يفهم إسماعيل أقدار الرجال الذين سيعمل معهم ، وألا ينسى أن يذكر له أن المستر غوشن وزير قديم من رتبة أعضاء مجلس الوزراء وأنه لا شك عائد إلى كرسي الوزارة يوماً ما ^(١) ، والواقع أن المستر غوشن كان أبداً ما يكون عن تولى المفاوضات على عهده ، وأن القنصل البريطاني العام كان يساعده في جميع الأمور أكبر مساعدة فعلية . وكان هذا بالطبع تنفيذاً للخطة التي رسمت من قبل ولا صلة بينه وبين أمور « اللياقة »

ثم يقوم ضرب سافل من التلاعب بالمساومة من جهة والوعيد من جهة أخرى يسفر عن مأساة غامضة ^(٢) كان إسماعيل أكبر ممثلها ولكن مديريها الحقيقيين لا يزالون حتى يومنا هذا محتجين لا يجردون على الظهور . لقد كان متوقفاً ألا يطول أمد مقاومة إسماعيل حملات غوشن وجويير . فإن سلامته حتى هذه الساعة كانت قائمة على ما كان من تنافس بين حملة السندات الفرنسيين وحملة السندات الانجليزية فلما غس الغريقان أيديهما في جفنة واحدة وأصبحا ألبا عليه لم يكن له بد من إجابتهما إلى ما كانا يطلبان . على أنه كان إلى جانبه ناظر من نظاره القداماء يعارض في أي إذعان من الخديو لغوشن وجويير ؛ ذلك هو إسماعيل صديق باشا ناظر المالية الذي صورته الثقة الذين لم يكن لنا بد من الاعتماد عليهم في كل ما نعرفه عنه ، والذين هم كلهم أصدقاء المستر غوشن وحملة السندات ، صوروه مثالا للباشا الشرقي ، قالوا إنه رجل فاقد الضمير ، غليظ القاب خوان متعصب .

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٧ و ٨

(٢) يلاحظ قول المؤلف « مأساة غامضة » (الترجان)

قد لا يكون اسماعيل صديق من الخمسة بحيث أنزله الذين كان يقف بينهم وبين أغراضهم السافلة ، وصما يكن من أمره فإن موقفه وقتئذ كان الموقف الحق من جميع الوجوه . كان يقول إنه إذا وصل الأمر إلى اتفاق مع الدائنين فتنتهي السفاهة أن يكون أساس الاتفاق ٧٪ فان ٥٪ هي أقصى ما تستطيع مصر أدائه من غير أن تجر على نفسها الخراب ، وأما الرضا بوضع رقابة على المالية هي في الواقع رقابة على الإدارة فكان في رأيه محض سعي لإسلام البلاد للأجانب ، وهو أمر لا يختلف عن الخيانة العظمى في شيء . ولقد أوعد الخديو بأنه إذا ما قبل هذا الشرط من برنامج^(١) غوشن وجوير نارت عليه البلاد ثورة عامة . ولدينا من الأسباب ما يجعلنا على أن نعتقد أنه هو نفسه كان لا يقعد عن بذل جهده في تنفيذ وعيده هذا . لتلك تخرجت الأمور وكتب مراسل « التيمس » الإسكندري^(٢) إلى جريدته يقول « ينبغي أن نعترف بأن المشروع الجديد سيقبض من سلطة الخديو المطلقة قبضاً يذكر . . . لذلك كان قبوله موضع شك . إنه إذا ترك الأمر للخديو فإن له من الدراية . . . ما يجعله ينزل على حكم الظروف . . . ولكن الحزب الذي استفاد كثيراً من النظام القديم . . . قوى جداً ، وزعيمه ناظر المالية شديد السلطان على عقل مولاه »

فكان التخلص من ناظر المالية والحالة هذه يكاد يكون مسألة حياة أو موت لحياة « النظام الجديد » . قال هذا المراسل عينه متظاهراً بالاخلاص^(٣) « سواء

(١) اتهمت وكالة روتر في تلغراف نشرته جريدة « التيمس » في ١٣ نوفمبر إسماعيل باشا الفتش بأنه « يظهر الخديو بظهر من يبيع مصر إلى المسيحيين ويشير شعور القوم الديني على الأمور التي اقترحتها غوشن وجوير » . إن من عادة الأوربيين المفسدين إذا ما قار شعب إسلامي على معروفاتهم الاستغلالية أن يرموا ذلك الشعب بالتصعب الديني

(٢) « التيمس » في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) « التيمس » في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أما كان سقوطه خطأ أم صواباً فهو أمر يحرص عليه حرصاً شديداً ، وليس شيء أدعى إلى رواج بورصة الإسكندرية الكاسدة من إشاعة سقوط المقتش (أى ناظر المالية) التى ترددها الألسن كثيراً . ولقد نال القوم بشيئهم بعد سعى كثير فإنه لما كان إسماعيل لا يستطيع الصبر على إبراق المستر غوشن وإرعاده ، ولا يجسر على عزل المقتش القوى القديم بالطريقة المعتادة ، فقد دعا المقتش ذات يوم للتزهد معه ثم أمر به قتل غدرًا . وعلى أثر ذلك طير مراسلو الصحف إلى بلادهم نبأ سقوط « عدو الإصلاح » المقبوت ، وكتب القنصل العام إلى الحكومة يقول : « لقد قوى الأمل كثيراً فى نجاح بعثة المستر غوشن والمسيو جويرير عقب سقوط ناظر المالية السابق ؛ لقد ظل تحقيق هذا الأمل بضعة أيام معلقاً بين اليأس والرجاء لعداء ذلك الناظر ودسائسه »^(١) . ولما بلغ نبأ هذه الجريمة مسامع القوم لم ترتفع منهم صيحة استنماع واستنكار ، كما أن الذين نصبوا أنفسهم فيما بعد لكشف مساوئ الخديو لم يهتموا بالحادثة كثيراً وطووا عنها كشفاً ، مع أنهم لم يقادروا فى خلق^(٢) إسماعيل أدنى مغمز إلا أظهروه وأثبتوه . لا بل حدث ما هو عكس ذلك ، فإنه لم يكذب ينسب هذا الخبر السار إلى بورصة الاسكندرية حتى ارتفعت السندات المصرية ثلاثة بنوط فى ساعة ونصف ساعة . وكتب مراسل « التيمس » إلى جريدته جذلاً مسروراً^(٣) يقول « إنه »^(٤) يعد خاتمة نظام عتيق لقد كان إسماعيل صديق زعيم حزب يقاوم النفوذ الأوربى وكل تقدم للمدنية فى البلاد إن سقوط المقتش الذى يقال انه كان أعد مشروعاً معارضاً ليعد من أقوى دواعى النجاح » ، والحق أنه لم يمض على وقوع تلك الجريمة أسبوع

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٢١

(٢) ليس فى كتاب اللورد كرومر عن هذه الحكاية كلها غير ملحوظة واحدة موجزة

(٣) رسالة من الاسكندرية « التيمس » ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٤) أى التخلص من صديق

واحد حتى أعلن إسماعيل إلى غوشن وجوير قبوله مشروعهما ^(١) وأصبحت « المدينة » في وادى النيل أمراً مقصياً ، ثم ظهرت إنجلترا وفرنسا يتقدمهما اللاتئون مظهر المحلصين الأوفياء ، كأن لم يصلوا إلى هذا المظهر فوق جثة تلطخت ثيابهم بدمائها ^(٢) . ألا نعمت الحادثة بداية لحكم قام على العنف ، وبالعنف نما ، وبالعنف تنلب أخيراً على كل الصعاب

(١) قبض الحديو على اسماعيل صديق في ١٠ نوفمبر ، وقيل رسمياً اتفاق غوشن وجوير في ١٨ نوفمبر

(٢) أورد المتر بلنت في كتابه « التاريخ السرى لاحتلال البريطانيين مصر » من صفحة ٣٩ إلى صفحة ٤١ رواية عن مقتل الفتش رواها له السير ريفرز ويلسن . ومؤدى هذه الرواية أن اسماعيل أمر بقتل الفتش خشية أن يوح لفوشن وجوير بما آناه الحديو من خروب النش والتزوير في الحسابات التي قدمت إلى هذين السيدين . على أن السير ريفرز ويلسن ليس في الغالب الرجل الذي يورد هذه الحكاية على حقيقتها . فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التي كانت تبحث عن علة فشل اتفاق غوشن وجوير ، ومع أن هذه العلة كانت واضحة كل الوضوح — إذ لا يتنازع بلدها أوتى من التي أن يخصص لأداء دينه ٦٦٪ من إيراده السنوى — فان اللجنة استطاعت أن تستبسط سبباً آخر هو ما كان ينسب إلى محاسبات اسماعيل من الأغلاط ، على أن من يكلف نفسه عنايه البحث فيما كتب في ذلك العهد سواء كان رسمياً أو غير رسمى لا يخرج إلا بهذه الفكرة وهي أن الجرعة إن لم تكن اقتصرت بحريض اللالين مباشرة فنها كانت على أقل تهدير نتيجة غلطهم على اسماعيل ، وأن نفس الابعاز التي كتبت به التفريرات الرسمية عن هذه الحادثة ليبت على البرية في كنه هذه المسألة الغامضة ، كتب الكولونيل تشارلس لنج في ال « سندى ستار » التي تصدر في وشتون أثناء تقدمه كتاب اللورد كروسر يقول : « إن اللورد (المتر في ذلك الوقت) فيفيان (قتل إنجلترا العام في القاهرة) غلى ما يعرفه الكاتب شخصياً — قد قل الحكاية مفصلة إلى ولاية الأمور بلندن أما في مصر فان الشخص الذي عزا إليه اللورد فيفيان الجرعة قد رقى إلى رتبة الفرسان وأتم عليه بلقب « سير » ، ظلت رسالة اللورد فيفيان تنشر فيعرف الناس من هو هذا الشخص

الفصل الثالث

المالية العليا^(١)

أما وقد بلغنا طوراً جديداً من أطوار هذه القصة التاريخية ، فقد يكون من المفيد قبل استئناف الحديث أن نلقى نظرة عامة على حال مصر الاقتصادية ، لنكون أفدر على فهم حقيقة ذلك « القضاء » الذى بدأ بإسماعيل وثنى بمصر فأورد كلا منهما مورد الخنف والملاك

كتب بعض من عاينوا مصر فى الوقت الذى بلغت فيه حكومة إسماعيل غاية البؤس^(٢) ، أى عام ١٨٧٦ ، يقول : « إن مصر مثل للرق عجيب ؛ لقد أدركت من التقدم فى سبعين عاماً ما لم تدركه أم كثيرة أخرى فى خمسمائة عام » قد يبدو هذا القول غريباً لمن ألفوا تاريخ نهضة هذا البلد التمس من يوم أن احتله البريطانيون . ولكنه هما يظهر عليه من تناقض حكم عادل جد العدل ، منطبق على عصر إسماعيل حتى عام ١٨٧٥ انطباعه على أى عصر سبقه ؛ فمن الثابت المقرر^(٣) أنه فيما بين عامى ١٨٦٣ و ١٨٧٥ قد أنشئت قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل ، وزيد طول السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلاً إلى ١١٨٥ ميلاً

(١) يطلق اسم « المالية العليا » La haute finance فى أوروبا على جماعة كبار المالىين العاضين على أزمة الشؤون المالية فى بلادهم (المرجع)

(٢) ليس هذا الكاتب إلا مراسل « التيس » الاسكندرى (٦ يناير سنة ١٨٧٦) الذى صار فيما بعد عدو إسماعيل اللود

(٣) انظر مثلاً مقالة « المالية المصرية » لكتبتها م ، ج ، ملهول والى نشرت فى كتيبورى رقبو ، أكتوبر ، ١٨٨٢ ص ٥٣١ ، و « مصر والتدخل الأجنبى » لبارون فون ملورق عام ١٨٨٣ ص ١٤٤ و ص ١٢٣ - ١٢٥ ، و « غمة مصر » لكتبتها أ . يرد عام ١٨٨٤ ص ١٩ ومواضع مفرقة من تحرير للتركيف

ومد ما يزيد على ٥٠٠٠ ميل من خطوط الأسلاك البرقية ، وعقد ٤٣٠ جسراً منها جسر الجزيرة الذى ظل زمناً طويلاً معدوداً من أحسن جسور العالم ، وأنشئ مرفأ الاسكندرية ، وآلات جلب المياه إلى الاسكندرية والقاهرة ، وبنيت أحواض السويس ، ونصبت ١٥ منارة و ٦٤ معبلاً للسك ، وأدخلت فوق ذلك تنظيمات عظيمة على شوارع القاهرة وغيرها من المدن . وقد قدر مهرة الاحصائيين ما استنفدته ^(١) هذه الأشغال وحدها بأكثر من ستة وأربعين مليوناً من الجنيهات . وبفضل هذه الأشغال قد استصلح من الصحراء أكثر من مليون وربع مليون فدان بلغت قيمة ما كانت تقفه وقتئذ ١١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وقيمة إيجارها ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه . فزادت بذلك مساحة الأراضى الزراعية المصرية من ٤,٠٥٢,٠٠٠ فدان فى عام ١٨٦٢ وهو آخر حكم سعيد باشا إلى ٥,٤٢٥,٠٠٠ فدان فى ١٨٧٩ أى عام عزل إسماعيل . وإلى ذلك زادت قيمة الواردات فى العصر المذكور من ١,٩٩١,٠٠٠ جنيه إلى ٥,٤١٠,٠٠٠ جنيه ، كما زادت قيمة الصادرات من ٤,٤٥٤,٠٠٠ جنيه إلى ١٣,٨١٠,٠٠٠ جنيه ، وازداد عدد السكان من ٤,٨٣٣,٠٠٠ نسمة إلى ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمة . ذلك يقيناً مستند جميل جداً لرقى عصر يلوح لأعيننا الآن أنه عصر الفجور المالى ^(٢)

غير أن هذا الرقى العظيم قد شمل وجوهاً أخرى غير هذه الوجوه ؛ ففي الإدارة ، كما يشهد ثقة مشهور ممن يعول عليهم فى أمور مصر ^(٣) ، قد أدخلت

(١) انظر مقالة ملهول الساجدة الذكر ص ٥٢٩ وما بعدها

(٢) « طالما أذاعوا بالكثافة والفول وبغير روية أن الحديد قد جمع واقترض تسعين مليوناً من الجنيهات ما ترى لها من أثر سوى بضعة قصور من الجبس والخشب ، وتلك تهمة بها من الظلم والحق بقدر ما بها من الكذب فالحقيقة أن إصلاح الأعمال العامة التى اجتهد واتسعى فى الاثنى عشرة سنة الأخيرة لإصلاح مجيب ليس له نظير فى أى بلد آخر » . من كتابه « مصر والحديد » ١٨٨٢ ص ٣٦٢ مؤلفه أ . دى ليون الذى كان متصل أميركا العام بمصر

(٣) « مصر » لاسنتلى لين — يول ١٨٨١ ص ١٧٩ وما بعدها

إصلاحات عدة « لم يسبق قط لحاكم مصرى أن فكر فى مثلها » قد وسع نظام محمد على باشا الإدارى وأصلح من نواح كثيرة ، وجدد نظام الجمارك كله بإشراف رجال أوربيين ، واشترت مصلحة البريد التى كانت فى أيد أجنبية ، ثم عهد بإدارتها إلى موظف من سنت مارتنز — ل — جراند ^(١) وأعظم من هذا أن النظام القضائى قد غير من أوله إلى آخره بأن أنشئت المحاكم المختلطة التى قضت على عهد فرار الأوربيين من طائفة العقاب فى كثير من القضايا المدنية ، واستبدل فيما يتعلق بالأهالى القانون الأوروبى ونظام القضاء الأوروبى بالسنة والقرآن ^(٢) القديمين ، وبذلت جهود عظيمة لمنع الاسترقاق وتجارة الرقيق الشنعاء ، وذلك إصلاح يزيد فى قدره أنه كلف الخزنة المصرية أموالاً طائلة ، وأن إسماعيل كان فيه « خارجاً على مقتضى دينه » ^(٣) ومألوف قومه ومصالحة الجمهور الأكبر من رعيته ^(٤) . ثم أتى بعد هذا كله ما بذلته الحكومة المصرية من جهد فى توسيع نطاق التعليم ^(٥) : إن ميزانية التعليم لم تتجاوز قط فى عهد سعيد باشا ٦٠٠٠ جنيه أما فى عهد إسماعيل فقد بلغت ٨٠,٠٠٠ جنيه يضاف إليها ما جاء بعد من دخل أراض ^(٦) استردت من شركة قناة السويس نظير ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ليصير التعليم فى مصر مجانياً ، وليحصل الطلاب على كل ما يحتاجون إليه مجاناً ^(٧) . فى ذلك

(١) حى من أحياء لندن به إدارة البريد الانجليزية (المترجمان)

(٢) ملورنى : المصدر السابق الذكر ص ١٠٨

(٣) ليس فى منح تجارة الرقيق بطبيعة الحال ما يخالف الدين الاسلامى

(٤) « من بين أعمال إسماعيل عمل جيل سيق ظاهراً فى تاريخ حكمه ، ذلك هو ابطاله الاسترقاق فى بلاده » من معاصرة لستر فرنسيس كب ألقاما فى جية الفنون وعلمها « التيس »

فى ٢٠ مارس من عام ١٨٧٨

(٥) « إن تقدم التعليم فى عهد إسماعيل ليقينا عجيب ، ولقد يكون كذلك فى أى قطر من

أقطار الأرض » ا . دى ليون ، المصدر السابق ص ١٦٠

(٦) « هى أراضى الوادى (المترجمان)

(٧) ملورنى : المصدر السابق ص ١٠٤

العصر أسست مدارس للبنات كانت الأولى من نوعها ، لافى مصر وحدها ، بل في الدولة العثمانية كلها ، وأنشئ متحف بولاق الشهير ، وزيد في مكتبة القاهرة ما جعلها من أعجب مكاتب الدنيا وكانت المدارس الأولية ^(١) بمصر كلها في عام ١٨٦٣ تبلغ ١٨٥ مدرسة فأصبحت في عام ١٨٧٥ نحو ٤٦٨٥ مدرسة يتعلم بها ١١١,٨٠٣ طفلا . وينبغى أن يضاف إلى هذه المدارس عدد كبير من مدارس أرقى منها كانت تابعة للحكومة والبلديات . وكان ثمة أيضاً مدارس حرية ، لكل فرقة من فرق الجيش مدرسة خاصة . قالت لجنة التعليم الحربى في عام ١٨٧٢ إنه لم يكن في الجيش المصرى كله غير ٤٢ أميا فقط ^(٢)

نكاد لا نصدق هذه الحقائق بالنظر إلى ما نعلمه عن الناحية الأخرى من إدارة إسماعيل باشا . ولكنها حقائق اعترف بها يومئذ العدو والصديق على السواء فقد اعترفت « التيمس » ألد أعداء إسماعيل في لحظة رأت الصراحة فيها متشعبة مع أغراضها ^(٣) بأن مصر « قد ارتقت في عصر إسماعيل رقياً مذهئاً .. وأنه قد أنمى موارد الثروة المادية المصرية جهد علمه ومقدرته ؛ فالسكك الحديدية والمرافىء وقناة السويس كلها من أعماله . وأنه قد عمل على تحسين الزراعة بجلب البذور الجديدة واتباع الأساليب الحديثة ، وبذل جهده في إصلاح إدارة بلاده القضائية والتنفيذية »

إن من أعظم ما يكون قيمة أن تذكر هذا الرقى في حكم إسماعيل ، فذكره يعيننا على فهم حقيقة ذلك الخراب الذى كان تبذره السبب فيه . ومن الواضح

(١) تقرير الفصل البريطانى بالاسكندرية ، التقارير الفصلية ١٦٦٢ (عام ١٨٧٧)

س ٣٠

(٢) تقرير الفصل البريطانى بالقاهرة ، التقارير الفصلية ، ١٧٠٧ (عام ١٨٧٣) ص ٣١

(٣) في عدد ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩ ، وكذلك تقرير التركيب ص ٢ اذ يقول :

« لقد زعمت خصوبة الأرض زيادة عظيمة في عهد الحاكم الماضى »

قبل كل شيء ، أنه لو كان إسماعيل اقتصصر على هذه الإصلاحات لما كان له بد من الوقوع عاجلاً أو آجلاً في عسر مالى شديد ، إذ من شأن أمثال هذه الإصلاحات مادية كانت أو أدبية ، أن تحتاج إلى زمن طويل لتؤتى ثمرها المنشود ، وأن ينتهى الحق أن يتفق زهاء ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في ثلاثة عشر عاماً في أعمال لا تجنى ثمارها إلا الأجيال المستقبلية . ولقد صدق المستر كيف عند ما قال في تقريره ^(١) في هذا الصدد : « يمكن أن نقول إن مصر في طور انتقال فهي تكابد عيوب النظام الذى هى خارجة منه ، وعيوب النظام الذى تحاول الدخول فيه . تكابد مائى به الشرق من جهل وخيانة واهتملال وتبذير . . . كما تظهر النفقات التى تدعو اليها المعبد والتعسف فى اتباع المذبة الفريضة * ^(٢) وما أصدق الملاحظة الأخيرة ، فإن إسماعيل كما قال السير صمويل بيكر ^(٣) قد « أخذ على نفسه أن ينجز فى وقت قصير ما يقتضى إنجازاه العمل مع الصبر سنين طوالا » . فكان من وراء ذلك أن حبس جانب عظيم من رؤوس الأموال دون استثمار ، ولما كان البلد خالياً من أموال مدخرة فقد أصبح العسر المالى أمراً لا مفر منه

ولكن يجب ألا تغلوفى الحكم على هذه الناحية من الصعاب ، فقد أشار المستر كيف نفسه إلى أن عجلة إسماعيل واعتسافه فى محاولاته كان غلطة « شاركت فيها مصر غيرها من الأنظار الحديثة » ومثل لذلك بالولايات المتحدة وكندا ثم قال بصريح الصراحة : « لعل مصر لم تشهد شيئاً يقرب من التبذير الذى امتاز به قيام السكك الحديدية بالحقرا » ومع لين هذا الحكم على هذه الناحية من إدارة إسماعيل

(١) تقريره ص ١

* فى الأصل المرقية

(٢) هذا التمييز فى الخط متباينة من المؤلف لا لتقرير المستر كيف (الترجمان)

(٣) « اصلاح مصر » . فورتنفيلد ريفو ، نوفمبر سنة ١٨٨٢ ص ٢٧

المالية فإن شهوداً آخرين قد حكموا حكماً أشد منه لينا وأكثر هواده ، قل بعض هؤلاء ^(١) الشهود : « مهما يكن في مصر من ارتباطك مالى وقت فهو ارتباطك لا يرجع إلى نقص في تجارتها ، إن موارد ثروتها لم تكن قط في تاريخها الحديث أكثر منها اليوم ، وإن حركتها التجارية لم تكن أنشط ولا أصح منها في وقتنا هذا الذى بلغت فيه فائدة دينها الموحد باعتبار قيمته الحقيقية ١٤ ٪ » وقال المستر ^(٢) جون فولر الذى كان مستشار الخديو المهندس وكان محيطاً بالشؤون المصرية ^(٣) : « لقد أنفقت مصر في السنوات العشر الأخيرة أموالاً طائلة في أعمال كانت سبب نمو عظيم عاجل وأساساً لسعادة مستقبلية . . . قد تكون هذه الأعمال أنشئت في زمن أقصر مما تقتضيه موارد البلد ، وقد يكون من الممكن إقرار هذه الأعمال وعدم إقرارها بأدلة كثيرة مقبولة في الحالين ، ولكن لاشك في أنها كانت أعمالاً ضرورية لنمو الأمة » . ويشهد بعد هذين السير صمويل بيكر ^(٤) بأنه « قد تم على يديه (يدى إسماعيل) فيما بين عامى ١٨٦٤ و ١٨٧٨ تغيير خارق للعادة ، لم يكن فيه عيب سوى أنه كان أسرع مما تتحمل إدارته ، ولكنه مع ذلك تغيير إلى الأحسن وأساس لمظلة مصر المستقبلية »

وجملة ما يقولون أن آفة مجهودات إسماعيل في إصلاحاته الكثيرة هي « العجلة والتصف » ولكن لما كانت تلك العجلة وهذا الاعتساف لا يؤديان وحدهما إلى هذا الخراب المالى التام الذى حمل إسماعيل على إعلان إفلاسه ، فقد كان

(١) ماك كرون (الذى كان وقتئذ عضواً في البرلمان) « مصر كما هي » ، ١٨٧٧ ص ١٧٤ . طرن ذلك أيضاً بما جاء في كتاب دى ليون في الفصل التاسع عشر حيث يفند المؤلف دعوى أن مصر كانت على وشك الانقراض

(٢) والسير فيما بعد

(٣) من رسالة إلى « التيس » مؤرخة ٢٨ أكتوبر عام ١٨٧٥

(٤) « إصلاح مصر » السابق الذكر ص ٥٣٩

العامل الأكبر في هذا الخراب هو بالضرورة « ما نفي به الشرق من جهل وخيانة واضمحلال وتبذير » كما يقول المتركيّف

طالما تحدث القوم عن هذه الأخلاق الشرقية عند كلامهم على إدارة إسماعيل المالية . فأما الذى يقابلها من جشع الغربيين فمن التريب أنهم لم يذكروه إلا عرضاً . مع أن حرص إسماعيل وتفریطه من جهة ، وغايب المالىين الأوربيين من جهة أخرى ، قد تضامنت في إيجاد ما حل بمصر من الخراب تضامناً يجعل من يفرق بينها ويؤكد ما يرجع منها إلى إسماعيل دون غيره جانباً أكبر الجناية على الحقيقة والتاريخ . ألا ليس ذلك الذى يجب أن يؤكد ، ولكن الذى يجب توكيده وجوباً مطلقاً هو : إن مصر التى حلت في آخر عام ١٨٧٥ ديناً يزيد على ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بخلاف الديون السائرة ، لم يدخل خزائنها منه إلا مبلغ أقل من ٤٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، فأما الفرق فقد ذهب به الدائنون ووكلائهم على هيئة سمسة وخسم وعدة^(١) تكاليف أخرى ما أنزل الله بها من سلطان . فكان من وراء ذلك أن أصبح على الخزانة المصرية أن تدفع سنوياً بين فائدة وقسط استهلاك ما يبدل ضعى أو ثلاثة أضعاف الفائدة الاسمية المقررة وهي ٧٪ أو ٨٪ . وتلك سرقة لم يسمع لها من قبل بنظير اللهم إلا في تركيا . وكان جميع ما يسمونه المالية العليا بلندن وباريس قد تأمر رسمياً على سلب خديو مصر الذى لم يحرب الأمور وكان مفتوناً غير راجح الفكر^(٢) فكان يظهر في الليلة الواحدة ، كما يظهر النبات الدنيء ، مصارف متعلة طئانة الأسماء كال مصرف الإنجليزى المصرى والمصرف الفرنسى المصرى وغير ذلك ، غرضها الوحيد إغراء الخديو بعقد قروض جديدة فاحشة الربا . ولقد يكون خير مثل لهذه القروض هو آخرها^(٣) الذى عقد

(١) تقرير المتركيّف من ٧ ، وقدر مدهول في مصدره السابق صاق ما حصلت عليه

مصر من ديونها منذ سنة ١٨٧٢ بـ ٥٠ مليون جنيه

(٢) لا غير المؤلف على هذه الأوصاف كلها (الترجمان)

(٣) تقرير المتركيّف من ٨

سنة ١٧٨٣ لأداء الديون السائرة التي بلغ مجموعها وقتئذ ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . كانت قيمة هذا القرض الاسمية لا تقل عن ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وفائدته ٧٪ وقسط استهلاكه ١٪ . غير أن الشركة التي أقرضت إسماعيل هذا القرض لم تدفع إليه غير ٢٠,٧ مليون جنيه وحفظت لنفسها الباقي الذي يقرب من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه « ضماناً » مما تستهدف له من أخطار المجازفة . ثم لم تقنع بذلك بل حملت إسماعيل بالتهديد والوعيد ، على أن يقبض ضمن هذا القرض من سندات ديونه السائرة ما قيمته ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بسعر ٩٣٪ مع أن السعر الذي كان لهذه السندات وقتئذ والتي اشترتها الشركة به فعلاً هو ٦٥ ! ألا نم ما كتبه انجليزى غيور على شرفه القومى في مفتتح عام ١٨٧٦ قال ^(١) : « إن هذه القصة من تاريخ المالية الحديثة هي من أولها إلى آخرها مما ينجبل له كل انجليزى أبى النفس ، ويعرض بوجهه عنه مخافة أن يرى لقومه أية صلة بأمر كلها شقاء لا يحيط به الوصف لعدة ملايين من النفوس »

هذه الأساليب التي جرت عليها المالية الحديثة هي أكبر ما يعزى إليه البؤس الذي أصبحت فيه مصر في عام ١٨٧٦ على الرغم من التقدم العظيم الذي بلغته في الثلاثة عشرة سنة السابقة على ذلك العهد ، وعلى الرغم مما كان لها في ذمة المستقبل من تقدم أجل وأعظم . لقد اعترف ^(٢) للتركيف نفسه به « أن هذه الإحصاءات (الواردات والصاحرات والتعليم وغيرها) تدل على أن البلد قد ارتقى في عهد حاكمه الحاضر رقياً شاملاً عظيماً . غير أن حالته المالية مع ذلك ... مخيفة جداً . نعم إن النفقات باهظة ، ولكنها لم تكن لتؤدي وحدها إلى الأزمة الحاضرة التي نمرجع كلها تحريماً إلى التمرؤ المربكة التي عقدت بها قروصه لسر ماهايات

(١) من مقالة جنوبها « تركيا ومصر والمالة العرقية » نشرت في « فريزرز مجزين »

يناير عام ١٨٧٦ ص ١٢

(٢) تقرير للتركييف ص ٦

ماسة جبينها أحياناً ظروف مازجة عن سلطة التمير « هذه الشهادة الصادرة من رجل لم يكن صديق الخديو بحال قدمها هدية خالصة إلى أولئك الذين توفرت جهودهم على رد ما حاق بمصر من الخراب إلى إسماعيل وحده دون غيره . إن مصر في عهد إسماعيل لم ترق « رقياً شاملاً عظيماً » بحسب ولكن المقبات المؤقتة التي لقيتها كانت « كلها تقريباً » راجعة إلى الشروط الموبقة التي أخذ بها إسماعيل دائنوه . نحن بالطبع أبعد الناس عن أن نتغفر لإسماعيل جريرة استرساله في السماح لهذا الطغى بالتسرب إلى مصر التمسدة ، ونعطف المطف كله على الأمة المصرية التي لا تزال ، إذا ما ذكر إسماعيل ، تستزل عليه اللعنات ^(١) . ولكن إذا كان للأمة المصرية أن تعد إسماعيل سبب خرابها فليس للدائنين ووكلائهم أن يعدوه كذلك ؛ لقد كان هؤلاء « الأوغاد العيارون » الذين لا يصل إلى مسامعهم ما يعانيه عبيد مصر البائسون من الآلام ^(٢) كما يقول فيهم ثقة من قهاء المالية العليا ، يعلمون حق العلم أنهم هم الذين دفعوا مصر إلى حافة الخراب

على أنه ليس هؤلاء وحدهم « الأوغاد العيارين » الذين جعلوا مهمهم الإستفادة من ضعف إسماعيل وعدم تبصره . فن « الأوغاد العيارين » أيضاً طائفة كبيرة من المقاولين الذين كانوا يجلبون لإسماعيل بضائنه أو يقومون له بإصلاحاته ، والذين بلغ من فضلهم عليه أن كلفوه نظير ذلك نفقات تكفي لإقضاء على سمعهم في أوربا لو أنهم كلفوها أوربيا . لقد أخذ منه من تعهدوا له بإنشاء مرفأ الإسكندرية نحو ٨٠٪ فوق ما يستحقون ، وأخذ منه بغير حق من كانوا يملكون له السكك الحديدية أكثر من أربعة أمثال ما يستحقه العمل ، وكذلك فعل الذين عملوا له في إقامة معامل السكر وآلات جلب المياه وغيرها ^(٣) . وكان أغلب

(١) وهنا أيضاً ما لاخر عليه المؤلف (الترجمان)

(٢) من مقالة لمستر أ . ج . ولسن عنوانها « مركز مصر المالي » نشرت في « فريزرز

مجزين » يونيو ١٨٧٦ ص ٨٠٦

(٣) مالهول : المصدر السابق ، ص ٢٩ وما بعدها . ومن القريب أنه كثيراً ما كان

مستشاريه القنيين وغير القنيين ، إلا قليلا منهم ذوى نفوس شريفة ، يتقاضون أحيانا أجورا ورشاً من هذه الطائفة الخاصة من المرائين الذين لم يقنعهم ما تقدم فكانوا يتفقون فيما بينهم ويحملون خديو مصر العاقل على قبول شروطهم الغريبة . ولقد يكون لنا أن نضم إلى أعمال هؤلاء المفاولين الأوربيين ذلك الحكم المشهور الذى أصدره نابليون الثالث فى النزاع الذى شجر بين إسماعيل وشركة قناة السويس . لقد كان إنشاء هذه القناة من أضر المشروعات التى أدت إلى ارتباك مصر اقتصاديا وماليا . ذلك بأن هذه القناة لم يقتصر الأمر فيها على عدم إفادتها مصر شيئا ما لوقوعها فى طرف ناء منها يفصل بينه وبين أغنى البقاع المصرية حجاب من الصحراء ، بل إنها آذت مصر مباشرة بتغييرها مجرى التجارة التى كانت تحتق مصر مارة بالاسكندرية والسويس ^(١) نحن لا ندرى كيف استطاع دى لسبس أن يحصل من سعيد باشا على الرضا بهذا المشروع المشئوم ، ولعل ذلك سيقبل أبدا الدهر سرا غامضا . وأغضض منه كيف اقتنع سعيد باشا بأن يتعهد بتقديم ٢٠,٠٠٠ عامل مصرى للشركة تسخرهم فى إنشاء القناة ، فحمل بذلك أمتة عبئا باهظا نظير فائدة حقيرة هى ١٥ ٪ مما يلقى للشركة من صافى الربح بعد خصم فوائد أموال المساهمين . وحسبنا أن نقول ، إنه لم يكذب إسماعيل يتولى على مصر حتى ألغى هذا الشرط وشرطين آخرين جائزين مثله يقضيان بأن تنزل مصر للشركة عن منطقة من الأرض واسعة تقع على طول القناة ، وعن ترعة عذبة لا تغرم الشركة

بجذب غش هؤلاء المفاولين والبتاين دليلا على « تبذير إسماعيل » . فقد تم الاستادورد ديسى من إسماعيل فى مقالة شهيرة عنوانها « مصر والحديو » ونشرت فى مجلة « القرن التاسع عشر » ديسمبر سنة ١٨٧٧ أمورا منها أن الكسك الحديدية التى ذكر فى الحسابات أنها أتت فيها ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لم تكن تساوى فى تقديره غير ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . وما أحسن ما أوجب به عن ذلك المتروك أون فى المدد التالى من هذه المجلة نقال : « قد يظن المستادورد ديسى أن هنا البالغ كبير ولكن مصر ليس البلد الوحيد الذى كلفته سككه الحديدية فوق قيمتها الحقيقية »

في حفرها شيئاً ما . قدام النزاع من أجل ذلك بين إسماعيل والشركة ، فحكم نابليون الثالث في الأمر ، قضى بأن يدفع إسماعيل للشركة تعويضاً ^(١) قدره ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه . فكان ذلك الحكم مجلبة سخط كثير في ذلك الزمن ، ولكنه مع ذلك لم يكن غير سرقة من سرقات عدة أذعنت فيها مصر لأوروبا المتنورة الفاضلة

في ضوء هذه المعلومات وضوء حقائق أخرى يخطئها المحصر وتشتت منها النفوس ، في هذا الضوء وحده ، تتضح حقيقة المعركة التي أثار عجاجتها حملة السندات البريطانية والفرنسيون وحكوماتهم ، والتي كان النصر حليفهم فيها . يقول البارون فون ملورتي بتهكم مؤلم ^(٢) : « لقد كنت ترى حجب استقبال دواوين النظار ، ما دام لإسماعيل ضمانات يعطيها ، خاصة بالدائنين الذين مهمهم أن يقدموا إليه الملايين بفوائد تحرمها قوانين عقوبات بلادهم ، كنت ترام يتدلون إليه مارحوا عنه نفعاً ؛ فلما عدوا ذلك النفع انقلبوا يهددونه بالوفاة التي نهدها في طائفة الدائنين إذا ما أعسر غرامؤم . لو كانت هذه قضية رجل من عامة الناس لقصت المحكمة برد ما يطلب إليه من المطالب الثانية إلى نسبة عادلة خير مجنفة » ولقد رأينا المستركيف نفسه يشير في تقريره إلى الخطة التي كان على إسماعيل أن يتبعها عند ما أصبح عاجراً عن أداء ديونه للرايين فقال ^(٣) : « وفي وسع مصر أن تشغل كل ديونها الخاضرة إذا كانت ذات فائدة معقولة . ولكن ليس في وسعها أن تمضي في اقراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ ٪ وعقد قروض بفائدة ١٢ ٪ أو ١٣ ٪ لأداء هذه الديون الجديدة التي لا تعود على خزائنها بقرش واحد » أي إن من رأي المستركيف أنه كان على إسماعيل أن يطرح من ديونه

(١) ما ذكره : المصدر السابق ص ٨٩

(٢) مقاله السابق الذكر ص ١٣١ و ١٣٢

(٣) انظر هذا الكتاب ص ٢٣

التكاليف للوهومة التي فرضت عليه تقاديا من الخطر وأن يرد الفوائد إلى الحد الذي تتحمله موارد بلاده^(١) وأنه لو فعل هذا لما فعل أكثر مما يتوقمه الدائنون ولكن في عمله ضمان لمصالحهم الحققة في المستقبل . لا ريب أن إسماعيل على الرغم من جميع عيجه وغروره كان لا بد سالكا هذا السبيل ، إن عاجلا أو آجلا ، فكافياً مصر شر العبء الباهظ الذي قضى في بضع سنين على جميع إصلاحاته قضاء مبرماً ، وأدى إلى ما كان في الحقيقة فوضى في الإدارة والحال الاقتصادية . غير أن دأئيه كانوا أحذر منه وأشد احتياطاً . فإن هؤلاء الرجال الذين قد عرضوا أنفسهم مقدماً مما عساه أن يكون من خسارة قد شرعوا يستصرخون الأرض والسماء لمنع إسماعيل من أن ينقص شيئاً مما كان عليه . كتبت مجلة « أدنبره ريفيو » بعد ثمانية عشر شهراً من عزل إسماعيل^(٢) تقول : « لقد كان يمينه (أي إسماعيل) في خطته رجال يرفعون اليوم رؤوسهم عالية في أوروبا ، رجال ملتوا بطونهم من طعامه الشهى ثم انقلبوا يذمونهم ويقدحون فيه . هؤلاء الرسل المكرمون — الذين لم يعرفوا سفاهة قاصرهم إلا عند ما أجل دفع كوابياتهم الفادحة أو وقف لجرد نقاد المال ذلك السيل الذي كان يتدفق عليهم بتنفذ عقود لو أنها في بلدانهم لعدت شعبة وعاراً — هؤلاء الرسل المكرمون كانوا كل يوم من عام ١٨٧٦ يطوفون أبواب الوزراء في باريس ولندن ماحين عليهم أن يتدخلوا من أجلهم في الأمر »

لقد رأينا النجاح الذي توجت به مجهودات هؤلاء « الرسل الكرمين » (الذين يجب أن نضم إليهم الآن من نصبوا أنفسهم للدفاع عنهم) والآن نمود إلى الموضوع لترى ما إذا كان لهذه المجهودات من الآثار

(١) كذلك رأت جريدة « التيمس » نفسها — انظر مقالها الانتخابية في عدد

« أبريل عام ١٨٧٦ »

(٢) « مصر مقيمة ومطلقة » أبريل عام ١٨٨١ ص ٣٤٥

الفصل الرابع

حملة السندات في ميدان العمل

إن الاثنين والعشرين شهراً الواقعة بين صدور الأمر العالى لغوشن وجوبيير وبين تأليف الوزارة الأوربية في أغسطس عام ١٨٧٨ هي المدة التي يصح أن يطلق عليها اسم المراقبة الثنائية الأولى أو المراقبة الثنائية المالية . لقد كانت في الواقع فترة من الزمن تولى فيها موظفون أوربيون مالية مصر لمصاحبة حملة السندات وإن كانوا في ظاهر الأمر في خدمة خديو مصر . ولقد بينا فيما مضى أن السبب في هذه الحال الجديدة هو ما كان من عزم الحكومة البريطانية على التنحي المؤقت عن مشروعاتها السياسية ، وإطلاق أيدي حملة السندات الانجليز في الوصول إلى اتفاق مع إخوانهم الفرنسيين حتى يستطيع الفريقان أن يعملوا معاً في وادي النيل

وعلا بهذا التصبر المتعمد ، استمرت الحكومة رسمياً تتجاهل التسوية الجديدة وتعدّها عملاً شخصياً محضاً ، وأبت أن تعين من يتلها في صندوق الدين أو في منصب المراقب البريطاني العام . وفوق ذلك أكملت لحزب المعارضة بصفة جدية أنها لن تأذن لموظف انجليزي أن يتخدم الخديو إلا إذا استغنى من منصبه أولاً^(١) . ولقد أجمزت وعدها هذا فيما يتلاق بالمستر رومين الذي كان نائب الأحكام في الجيش الهندى ثم عرض عليه المستر غوشن أن يقوم بعمل المراقب العام للإيرادات مع البارون دي ملريه الذي عينته فرنسا مراقبة

(١) مضابط البرلمان المجلد ٢٣٢ عام ١٨٧٧ ص ١٢١

المصروفات ؛ ولكننا أخلقت وعدنا فيما يتعلق بالمستر جرالد فيتز جرالد الذي كان من موظفي المالية الهندية ، فإنه عند ما عرض عليه المستر غوشن منصب وكل المراقب العام للمالية المصرية اكتفت الحكومة بأن منحه « إجازة سنة » ^(١) . أما المستر بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) الذي قبل من المستر غوشن في الوقت نفسه تقريباً منصب المندوب الانجائزي بصندوق الدين نظير مراتب سنوى يتقاضاه من الخديو قدره ٣٠٠٠ جنيه ، فإن الحكومة لم تفكر حتى في إحالته على الاستبداع ^(٢) . لا مراعاة في أن مطالع حكومة ذلك الزمن كانت أقوى من أن تخضع لتلك التصبر الذي أخذت به حكومة ذلك الوقت

ابتداءً عمل النظام الجديد مختتم عام ١٨٧٦ ، وظهرت كفايته على الفور في السرعة التي دفع بها كوبرون ينابير ، إذ أعد المال اللازم لهذا الكوبرون قبل أن يحل أجله ، وعلى الرغم من وقوف دولاب الصناعة والتجارة وقوفاً تاماً ، وعلى الرغم مما حاق بالفلاح من العسر والضرر . وما أيسر ما تمت به هذه الخارقة ، فإنه لم يكتف برده ما كان في بلاط الخديو وحريره من ضروب الترف إلى الحد الأدنى ، بل حبس عن موظفي الحكومة مرتباتهم وسرح فريق من رجال الجيش ولما لم تف هذه الموارد على ضخامتها بالمال المطلوب عمد إلى الكرياج الموهود من قديم فأكره به الفلاحون على إظهار ما كانوا يكتنون . قال أحد الكتاب المعاصرين العدول : « لقد تشدد في جباية الضرائب ، والتقارير الواردة من أنحاء القطر متفقة على أنه قد عجل بجمع إيرادات السنة المقبلة قبل دخولها » ^(٣) لاشك أن من المولم أن يذكر الانسان أن هذا الكاتب نفسه قد قال قبل ذلك بشهرين عن مجهودات المستر غوشن ما نصه ^(٤) : « أتى زمن كان فيه من رأى جماعة

(١) المصدر السابق

(٢) « التيس » ١٥ يناير عام ١٨٧٧

(٣) مراسل « التيس » الاسكندري ، ٢٦ يناير عام ١٨٧٧

(٤) « التيس » ٢٨ نوفمبر عام ١٨٧٦

كبيرة في هذا البلد ولندن أن ليس في مقدور مصر أن تدفع غير ٥٪ ولكنى أرى إعفاء مصر من هذا الجزء الكبير مما عليها إساءة فاحشة إلى الأخلاق العامة والسياسة العامة ، فيدفع الفلاحون المبالغ المستحق وهم فرحون ، وسيبقى لهم بعد ذلك ما يكفي لشراء الفوسفات اللازم لأرضهم » ؛ فليتصور القارى مقدار «فرح» الفلاحين وهم يدفعون ضرائب سنة مقدماً ومقدار ما كسبه «الأخلاق العامة والسياسة العامة» من أخذ رطل اللحم كاملاً بمتبقى نص الوثيقة^(١)

وبهذه الروح نفسها أديرت الأمور المالية طوال عام ١٨٧٧ ، فلكى يضمنوا أثناء كوبون يوليه لجئوا إلى عدة طرق تشهد ببلو كبهم في استنباط الحيل والتفنن فيها ؛ من ذلك بيعهم إلى شركة انجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ المقابر المصرية القديمة مخزن للفوسفات ، وبيعهم حق استنباط الزيت من آبار الإسماعيلية ؛ وتضعيفهم رسوم جرك الإسكندرية وأجور السكك الحديدية وهلم جرا . وكان في نيتهم أن يبيعوا لرجل اسمه السيو بلان ممن اشتهروا في مناكبر ومهبرج^(٢) امتياز إقامة دور للقمار ومقاهى للفناء ونحو ذلك ، ولكن حال دون تنفيذ هذا المشروع عدم تراضى الطرفين^(٣) . ومع ذلك قرب أجل كوبون يوليه والمال اللازم له لم يتوفر بعد على الرغم من هذه الطرق وأمثالها ذلك بأن واردات الإسكندرية قد نقصت نقصاً عظيماً ، وحل النيل^(٤) محل

(١) يشير المؤلف إلى قصة شيلوك اليهودى المذكورة في رواية «تاجر البندقية» لشكسبير (الترجمان)

(٢) مناكو مقاطعة صغيرة في الجنوب الشرقى من فرنسا على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتشتهر بدور القمار التى يشاها سنوياً نحو ٤٠٠.٠٠٠ مقامر . وأما مهبرج بضم الميم (خلاف مهبرج بفتح الميم) فبلدة واقعة في مقاطعة هسي ناساو الألمانية كانت مشهورة بالقمار ، ولكنه أبطل بها رسمياً عام ١٨٧٢ (الترجمان)

(٣) «التييس» رسائل من الاسكندرية ٣ مارس و ١٢ ديسمبر عام ١٧٧٧

(٤) محاضرة للمستر فرنسيس كيب نشرتها «التييس» في ٢٠ مارس عام ١٨٧٨

السكك الحديدية في قل كثير من البضائع . فلما رأى القوم ذلك وضعوا أيديهم على محصول فلاحى الأقاليم المختصة بأداء الدين « بحجة للتأخر عليهم » وباعوه لشركة بريطانية هي شركة آل هويتورث بـ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه^(١) . قال مراسل^(٢) « التيمس » إن هذا المحصول كله عبارة عن ضرائب عشرية أداها الفلاحون . وإذا اعتبر الإنسان حال الفلاحين الذين عضهم الفقر ، وأرهقهم الطلب ، والذين لا يجدون الكفاف من العيش في حظائرهم التسعة ويكدحون آناء الليل وأطراف النهار ليجلبوا جيوب المائتين ، إذا اعتبر الإنسان كل ذلك فلا بد أن يرى أن أداء الكوبونات في آجالها مما لا يتبسط به كل الاغتياب . وعبثا حاول إسماعيل أن يفهم القوم وقتئذ استحالة دفع الكوبون ، وعبثا توسل إلى الرقيقين ألا يخربوا البلد بهذا التشدد في جمع المال^(٣) ، فإن للموظفين الأوربيين أصموا آذانهم عن صوت التوسل والاعتذار شأن « الرجال أشرف النفوس الذين مهمم القيام بواجبهم جهد طاقتهم »^(٤) وأدى الكوبون تماما غير منقوص . وقد كتب عن ذلك العمل^(٥) فنصل بريطانيا العام وقتئذ فقال : « لقد استطاعت مصر في ثمانية أشهر أن تؤدى ما يقرب من ٦,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ؛ وهذا كله يدل على كفاية المراقبة الجديدة غير أنى أخشى أن تكون هذه النتائج لم تتم إلا بما فيه هلاك الفلاحين من حملهم على بيع محصولاتهم قبل حصادها ، وجباية الضرائب قبل

(١) « التيمس » ١٥ يونيه عام ١٨٧٧

(٢) « التيمس » رسالة من الاسكندرية ٢٧ يونيه عام ١٨٧٧

(٣) مصر رقم ٢ (١٧٧٩) ص ٧٢ و ٧٣

(٤) وصف الأورد كرومر نفسه وزملاءه في ذلك الوقت فقال : « لا أدى صفات خاصة للموظفين الأوربيين الذين قسموا مصر في ذلك الوقت أو حواله ... ولكننا كنا جميعا مشتركين في الانصاف يعنى الزايم ، لقد كنا جميعا أشرف النفوس ... هنا جميعا القيام بواجبنا جهد طاقتنا » . « مصر الحديثة » المجلد الأول ٢٤

(٥) مصر رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٧٣

مواعيدها ، أما الموظفون الوطنيون الذين يقتضى صلاح الإدارة اطراد دفع مرتباتهم إليهم فقد ذهبوا ضحية الكوبونات وأصبحوا ولم متأخرات عظيمة « بل إن نفس مراسل « التيمس » الذى كان كثير التناول أيام احتجاجات إسماعيل صديق قد أحس أن من الواجب عليه أن ينصح للمستتر رومين « بألا ينسى الفلاحين فى حميته للدائنين ، وإلا فقد يتعدى يوماً ما حدود قدرة البلاد على الإنتاج » ^(١)

كانت نتيجة هذه الإدارة اللالية التى تشهد لأصحابها ببلوغ الغاية فى الكياسة والبر والرحمة أن وقف دولاب إدارة البلاد فى خريف العام المذكور الوقوف كله ولم يكن مضى بعد على تسوية غوشن وجوير إلا عام أو بعض عام . وكتب المستر فيثيان إلى الحكومة فى نوفمبر عام ١٨٧٧ يقول ^(٢) « لقد أقضت خزانة الحكومة ، وأصبح للجنود والموظفين مرتبات شهور عديدة ، وأصبح الموظفون فى أنكد عيش وأتعس حال ؛ ولقد وقف دولاب الحكومة وقوفاً تاماً » وكان ما أخذه الدائنون من إيراد الحكومة البالغ ٩,٥٤٣,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٧٧ لا يقل عن ٧,٤٧٣,٠٠٠ جنيه ، فإذا طرحنا من الإيراد فوق ذلك جزية الباب العالى وأرباح أسهم قناة السويس لم يبق لحاجة الإدارة ^(٣) إلا مليون وبعض مليون جنيه ، لفلك لم يؤد الكوبون المستحق فى ١٥ ديسمبر ولم يكن بد من تأجيل أدائه أسبوعين

واتضح أن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال ، فإن حملة اللندات كانوا لا يفعلون أكثر من قتل الإوزة من أجل بيضها الذهبى ؛ وكان من صالحهم إن لم يكن من صالح المصريين أن يعاد النظر فى تسوية غوشن وجوير . وقد رأى

(١) « التيمس » ٢١ يولييه عام ١٨٧٧

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٩٧

(٣) المصدر عينه ص ١١٣

المسترومين نفسه فضلاً عن الخديو أن العبء الذى ألقته هذه التسوية على كامل المصريين عبء باهظ فكتب مذكرة بين فيها أن الضرائب التى يدفعها الفلاحون تفوق مقدرتهم الاقتصادية^(١). ولكن ذلك لم يكن رأى حملة السندات فإن الميجر بيرنج الذى كان أكثر الناس إخلاصاً لهم فى الأمر كله قد عارض مذكرة المسترومين على الفور بمذكرة من عنده قال فيها إنه كتبها « خشية ما عساه أن يكون من احتجاج برأى المسترومين فى تسوية تغيير العلاقة التى بين الحكومة (المصرية) وحملة السندات الذين تمثل مصالحهم تغييراً مؤقتاً أو دائماً » . وبعد أن ناقش أرقام المسترومين وقارنها بالضرائب الموضوعة على زراع فرنسا وتركيا والمهند نفسها وصل إلى أنه « إذا قورنت الضرائب المصرية بهذه الضرائب تبين أن الضرائب المصرية غير باهظة » ثم قال بصريح العبارة « لا أتردد أن أقول إنه ليس فى وسعى ولا وسع زملائى أن نقر أية تضحية تطلب إلى الدائنين بحجة أن تقرير المسترومين يصف بالدقة ما يمكن الانتفاع به من موارد مصر »^(٢) ورأى الميجر بيرنج أن نعمة طريقاً أخرى للخلاص من هذه الضائقة فسافر هو والسيو بلنير المندوب الفرنسى فى صندوق الدين إلى أوروبا لمفاوضة حملة السندات ولما رجعا قدما إلى الخديو مشروع تأليف لجنة دولية تفحص المالية المصرية

(١) المصدر عينه ص ١٣٦ — ١٣٨

(٢) مصر رقم ٢ (١٨٧٩) ص ١٤٦ — ١٤٩ . ومن المفيد أن نقرأ فى ضوء هذا الدعاء عن مصالح حملة السندات أسف الورد كرومر على أن إسماعيل لم يعرف قيمة هذه التطورات التى جمت بينه وبين رجال « أشراف النفوس » فيما قاله فى المجلد الأول من « مصر الحديثة » ص ٢٥ : « لو نجح إسماعيل فى اكتساب هذه الفئة القليلة من الموظفين الأوربيين والاستفادة من خدماتهم لكان من الممكن ، بل من الراجح ، أن يظل خديو مصر حتى آخر حياته » . فلتصور القارىء أية « حجة » كان يمت عليها وقتئذ الميجر بيرنج . أما عن « هذه فئة القليلة من الموظفين الأوربيين » فن المفيد أن تذكر أنه فى ذلك الوقت قد كثرت الشكاوى من تكرار الوظائف الضخمة للرتب التى يشغلها الأوربيون . انظر « التيس » رسالة

ن القاهرة ١٠ فبراير عام ١٨٧٧

تصل إلى توفيق نهائى بين مصالح حملة السندات ومصالح الحكومة المصرية .
لا شك أن ذلك العمل كان وقاحة منهما ، لأن مصر كانت لا تزال دولة مستقلة .
لا يمكن أن تأذن للأجانب بالتنقيب فى مالىتها من غير أن تفقد كرامتها . ومع
ذلك لو عرفنا البواعث الخفية على هذا المشروع لازداد عملهما وقاحة فى نظرنا ؛
فلا يظن القارى أن الدائنين كانوا حقيقة يريدون الوصول إلى طريقة « للتوفيق »
بين مصالحهم ومصالح مصر . فإن برقية صدرت من باريس فى منتصف مارس
عام ١٨٧٧ تقول ^(١) « أعلن أن لجنة الدائنين الإنجليز قد صرحت بأنها لا تقرر
إدخال أى تعديل على التزامات الخديو ، وأنها ترى أن ليس للجنة التحقيق إذا
تبين لها عجز الإيرادات الحاضرة أن تنقص فائدة الدين بل لما أن تغير نظام الضرائب
بحيث يضمن أداء الأرباح كاملة غير منقوصة . . . وأعلن أيضاً أن قصوى إنجلترا
وفرنا قد أخذنا فى أسباب حمل الخديو على مراعاة التزاماته المالية » . فهذا
يدل على أن الفرض من المشروع المقترح لم يكن ما تقتضيه الحال من إعادة
النظر فى تسوية غوشن وجويير ، ولكن السعى فى استكشاف موارد دخل أخرى
سواء كانت فى شكل ضرائب جديدة تفرض أو الاستيلاء على مورد فوق الموارد
المستولى عليها ، كل ذلك لتظل التسوية الوحشية معمولاً بها . ولقد أشاعوا لهذا
الفرض أن الخديو ونظاره يحتجون بعض الإيراد المخصص لينفقوه فى شؤونهم
الخاصة ^(٢) ، وبلغ بهم الأمر أن أوهموا فى فبراير سنة ١٨٧٨ أنهم سيقاضون
ناظر المالية أمام المحاكم المخططة ويلزمونه ببيان السبب فى عجز الأموال التى كان
يجب أن تؤدى إلى صندوق الدين . وكان فى وسع حملة السندات إلى جانب
فرض ضرائب جديدة والاستيلاء على موارد أخرى أن يستولوا على أراضى

(١) « التيس » ١٤ مارس عام ١٨٧٨

(٢) مصر رقم ٢ (١٨٧٩) ص ١٢٢ ؛ « التيس » رسالة من الاسكندرية ١٤ فبراير

عام ١٨٧٨

الحدود الخاصة وأراضى أسرته « فإن يبتأ به متاع تنأز قيمته خمسة عشر أو عشرين مليوناً من الجنيهات ، وليس عليه إلا رهن واحد ، لا يعد صاحبه من العسر ؛ بحيث يتعذر عليه إرضاء دائنيه » ، وهو ما قاله ذلك للعاصر المفيد ، مراسل « التيمس »^(١) الإسكندري . من ذلك يتضح أن الفرض من لجنة التحقيق المفسدة ؛ إنما هو أن ينصب المصريون وولى أمرهم لقمة أخرى كبيرة يسد بها هم الدائنين وشرهم

وقد دهش إسماعيل باشا لهذا الاقتراح وأصم أذنيه بادی الأمر عن سماعه وحق له ذلك . غير أنه عاد أخيراً فأقره بشرط ألا يتعدى التحقيق موارد الدخل ، ولكن ذلك لم يرض الدائنين الذين أرادوا فوق ذلك قتل نفقات الحكومة بحثاً لهم يحدون سبيلاً إلى ردها إلى الحد الأدنى فيضمنوا أداء أرباح الدين ضماناً أقوى من الضمان السابق ، وقد اغتاظ إسماعيل لذلك أيضاً ؛ لأن معناه إسلام ميزانية البلاد إلى الأجانب والسماح لهم بالتصرف فيها وفق أهوائهم ، وذلك بمنزلة بسط حماية أوروبية مشتركة على مصر ؛ بل هو في الحقيقة قضاء على مصر من حيث هي بلاد مستقلة ، ولا بد أن إسماعيل قد تذكر في تلك الساعات المصيبة ما نصح به إليه المقتش القديم من ألا يأذن لتلك العلق الأوربي في الديب إلى إدارة البلاد بحال من الأحوال ، ولكن سبق السيف العذل ، فقد كتب المستر غوشن في « التيمس »^(٢) منذراً بسوء العاقبة يقول : « إني لأحجم عن بذل ما أوتيت من جهد ونفوذ للقضاء على ما تحاوله الحكومة المصرية من حصر دائرة التحقيق » ، وظهر فجأة في برقيات الصحف الصادرة من باريس الإسكندرية اسم الأمير حليم عم إسماعيل ، والمطالب بعرش مصر ، والذي كان

(١) « التيمس » أول مايو عام ١٨٧٨

(٢) « التيمس » ٣١ يناير عام ١٨٧٨

شبه منى بالآستانة^(١) ، وتوعد المستر غوشن إسماعيل مرة أخرى في « التيمس » بأن يأتي ما يسوءه في مؤتمر برلين القريب الانقضاء « والذي سيبحث من غير شك في موقف مصر »^(٢) . من المستحيل أن نقول إلى أي حد كان المستر غوشن ينفذ أو يستطيع أن ينفذ وعيده هذا على فرض تنفيذ شيء منه ، ولكن وعيده على كل حال جاء بالفرض المراد ، فقد ضعف إسماعيل أمام هذا التحدي المستمر ، وخضع لمشيئة حملة السندات ، فأصدر في ٤ أبريل عام ١٨٧٨ أمراً عالياً بتأليف لجنة تحقيق دولية عملها ، كما أُنذر الدائنون « لايمله الإنجليز والفرنسيون عملاً شخصياً ولكن بحثاً رسمياً مؤدياً لا محالة إلى قرارات لوالى أن يقبلها أو يرفضها متحملاً في كلتا الحالين تبعة قبوله أو رفضه »^(٣) .

وفي أثناء ذلك كان القوم يتابعون وهم جذلون لعبة استخراج ربح الدين من الفلاح المدمم والحكومة المحرقة ، وكان النيل قد جاء في خريف سنة ١٨٧٧ منخفضاً جداً فنقص محصول عام ١٨٧٨ نقصاً فاحشاً^(٤) ، وفشا الطاعون البقري في طول البلاد وعرضها ، وانحطت سوق القطن إلى اللرك الأسفل من الكساد ، فكان من وراء ذلك كله أن انتابت أهل الصعيد قاطبة سنة شديدة لم يسمع بمثلها منذ أجيال مضت ، فكنت ترى الأطفال والنساء هائمين على وجوههم متتقائين من قرية إلى قرية يستجدون الأكلف ليدرأوا غائلة الجوع ، وكثيراً ما حملتهم شدة المسغبة على أن يقتاتوا بفضلات الطرق وقمامة الشوارع ، وقد أحصى من أكلهم القمح في السام المذكور ؛ فلم يقلوا عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة ليس فيهم من أهلكتهم

(١) انظر مثلاً مقالة « التيمس » الانتاحية ٧ سبتمبر عام ١٨٧٨

(٢) « التيمس » ٢٥ فبراير عام ١٨٧٨

(٣) برقية من باريس « التيمس » ٥ أبريل عام ١٨٧٨

(٤) كانت نتيجة هوس الماء أن ترك أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ فدان بوراً . وهوس دخل

الخزاة مليون وبض مليون جنيه

البومسظاريا ونحوها من الأدواء التي تنشأ عادة عن القحوط والمجاعات^(١) ؛ ومع هذا كله فإنه عند ما سأل الخديو تأجيل دفع كوبون مايو رفض سؤله رفضاً شديداً ، وعبثاً رجا الموظفين الأجانب أن يدفعوا على الأقل إلى موظفي الحكومة مرتباتهم لأن أكثرهم كاد يقتله الجوع ، وعبثاً أنذرهم بمبارات تنفطر لها القلوب وتذوب الأكباد « أنه لا يتحمل تبعة هذه الأمور »^(٢) ، وكان من رأى المستر فيقيان والمستر رومين أنفسهم تأجيل هذا الكوبون الموبق^(٣) بصفة خاصة ، لكن الحكومة البريطانية إصغاء منها إلى صخب حملة السندات ، ورغبة في اجتذاب فرنسا إلى جانبها في مؤتمر برلين ؛ أصمت أذنهما عن سماع هذا النداء ، وأمرت في برقية أرسلتها بوجوب دفع الكوبون . أزف شهر مايو وما هو إلا أسبوع واحد حتى يستهل ، ومع ذلك فذلك الوريقة الثمينة المستحقة في هذا التاريخ كان ينقصها مليون وبعض مليون جنيه . بيد أن وكالة روتر استطاعت أن تطمئن الجمهور بأنه « بفضل ضغط إنجلترا وفرنسا لن تألو الحكومة المصرية جهداً في سبيل أداء الكوبون »^(٤) وحقيقة لم يحل الأجل المضروب حتى أدى الكوبون بتمامه . أما طريقة أدائه ففتركا لخيال القارىء . وحسبنا أن نقول إن الفلاحين كثيراً ما اضطروا إلى بيع محصولاتهم قبل حصادها بنصف أو أقل من نصف الثمن الذي أدوه فيما بعد للحصول عليها قوتاً لهم ، وأنه قد خربت لذلك أقاليم بأكملها وتناقص عامرها

(١) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٨) ص ٧

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ١٩٤ و ١٩٨ « إن وجود جيش جرار من صغار موظفي الحكومة مشرف على الموت جوعاً لفضيحة أحق بالاعتبار من عس تأجيل الدين لمسمى تأجيلاً مؤقتاً » . مراسل « النيس » الاسكندرية ، أول مايو عام ١٨٧٨ ، ومع ذلك فإن إسمايل قد منعه عناده من أن يكسب همه الفئة القليلة من الموظفين الأوروبيين أشرف نفوس !

(٣) « النيس » رسالة من الاسكندرية ١٤ مايو عام ١٨٧٩

(٤) « النيس » ٢٥ أبريل عام ١٨٧٨

تناقصاً دائماً ، ثم أدى كروبون يولية في مثل تلك الحال ، وقد حاول الخديومرة أخرى مد أجل هذا الكوبون قائلاً : « إنه قد بذل لرحلة السندات كل ما يملك وأنه ليس في وسعه أن يمنحهم شيئاً فوق القى فل دون أن يجز الخراب على بلده الموقر الظهر » فرد عليه المستر فيثيان بإشارة من حكومته رداً وجيزاً قال فيه « يجب ألا يحتمل الدائنون شيئاً من آثار تلك الحال المحزنة التي لم يكونوا قط السبب فيها »^(١) ودفع الكوبون كاملاً . وقد كتب المستر فيثيان إلى رئيسه وهو يعلم بالطبع مجرى الأمور حق العلم يقول « أخشى أن تكون الإدارة الأوربية قد رضيت (ولو أنصف لقال أمرت) على غير علم منها بدمار القلاح منبع الثروة في هذه البلاد ، وإني أعتقد من أجل ذلك أن الإنجليز يعرضون أنفسهم لمسئولية عسيرة »^(٢) . يا أسفا على المستر فيثيان ! إن نذيره هذا وغيره من النذر التي كان يدلي بها من حين لآخر لم تقع على آذان موقورة فحسب ، بل حرمت المستر فيثيان آخره الأمر منصبه . فقد استدعى بعد سنة من ذلك الوقت بحجة أنه رجل لا يصلح للمرة للقيام بما يقتضيه الدفاع عن مطالب حملة السندات

وفي أثناء ذلك كانت لجنة التحقيق الدولية مكبة على عملها وقد أوشكت أن تفرغ منه ، واتخذ القوم من تأليفها سبباً لمعرفة هل آن أن تبسط « الحماية » على مصر أولاً ؟ فانطلقت الصحف ترجف بذلك لتسبر غور ميول الفرنسيين نحو هذا الأمر ، فكتبت « التيمس » مع الحيلة التي تليق بالساسة المكنكين^(٣) تقول : « مما يأت به المستقبل المجهول من الحوادث فن الثابت عقلاً أن مصر ستظل زمناً طويلاً مركزاً من مراكز الاهتمام السياسي . لسنّا في الحقيقة الأمة

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٧١

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٧٣

(٣) « التيمس » ١٩ أبريل عام ١٨٧٨

الوحيدة التي تمد عينها إلى وادى النيل . لو ان الأمر كذلك لكان حل المسألة أسهل نسبيا مما هو ولكن من أوائل عهد محمد على قد جد الفرنسيون ولا يزالون يجدون في أن يكسبوا ويستبقوا لأنفسهم النفوذ الأكبر في مصر . من أجل ذلك هم ينظرون أغير ما يكونون إلى كل خطوة من ناحيتنا يمكن أن يفهم منها اعتزامنا السيطرة على السياسة المصرية « وكان ذلك القول « مسباراً » أحكت وضعه لتسبر غور القوم ، ولم يكثف بذلك بل رخص لمراسلى هذه الجريدة نفسها أن يكونوا أجراً في القول ، فقد رخص لمراسلها الإسكندرية مثلاً عند ما وصف موارد مصر الزراعية أن يختم مقاله بقوله : « إن هذا الوصف يهيم كل من يوافق على الفكرة الأوربية القائلة بأن إنجلترا لا بد أن تصبح عما قريب حامية وادى النيل أو مالهكتة » ^(١) كذلك رخص لهذا المراسل أن يدلى بالآراء الآتية في تعليقه على الإشاعة القائلة بأن إنجلترا وفرنسا توشكان أن تعلنا بسط حمايتهما المشتركة على مصر « إن فكرة احتلال إنجلترا لإنجلترا فرنسى لمصر لا تلقى استحساناً ، إن طول عهدنا بالإدارات الثنائية التي يقف فيها تنافس الروس عقبة في سبيل التقدم يجعلنا نشك في استقامة العمل مع مثل هذا الاشتراك كذلك يتساءل الناس ماذا لفرنسا من المصالح الحقيقية في مصر ؟ لاشك أن مصر فاموت مصارف باريس الكبرى قد تورط في إقراض مصر ، ولكن خمس سنين من سنى الحماية الإنجليزية كفيلة بنجاحه من ورطته » ^(٢)

وسرعان ما أظهرت تلك الإشاعات المتنوعة أن فرنسا لا تستحسن بحال فكرة الحماية الإنجليزية ، وأن الذى تريده بل تحرص عليه هو أن تبسط على مصر حماية مشتركة ، ولكن لما كانت إنجلترا لا ترضى بحماية مشتركة لما فيها من

(١) « التيس » ١٧ أبريل عام ١٨٧٨

(٢) « التيس » ٢٦ مارس عام ١٨٧٨

قضاء على مطالبها الخاصة ، فقد انتهى الأمر بأن أهمل المشروعان بحكم الضرورة وأخذت إنجلترا تعزى نفسها قائلة إن المصالح الفرنسية بمصر وإن كانت « خيالية محضة » ، فإن مصر « لا تستحق أن تكون مثاراً لخلاف شديد بيننا وبين فرنسا » (١)

وكان فشل إنجلترا في بسط حمايتها منفردة على مصر وتحاميتها كل خطوة قد تؤدي إلى حماية مشتركة أو دولية سبب رضاها القبحي بلجنة تحقيق فيها عضو مصري وعلمها مالى محض ، بل بلغ بها الأمر أن نصحت للحكومة الفرنسية التي كانت تشدد في منع العناصر المصرية كلها من دخول اللجنة « ألا تسرف في الأمر » وأن تذكر « أن الخديو لا يزال القابض على ناصية الحكم في بلاده » (٢) ولكنها مع ذلك لم تأل جهداً في جعل نفوذها راجحاً في اللجنة أكبر رجحان ممكن ، حتى يعلم الخديو أى الفريقين أشد بأساً وأحق بأن يحسب له أكبر الحساب . وقد اتفق أن تؤلف اللجنة من أعضاء صندوق الدين الأربعة ، وثلاثة أعضاء آخرين أحدهم مصري والثاني فرنسي والثالث إنجليزي ؛ وأن يكون العضو المصري رياض باشا المشهور بشدة ميوله الانجليزية ، وأن يكون فرديند دى اسبس منشى قناة السويس العضو الفرنسي ورئيس اللجنة أيضاً . وكان الخديو شديد الرغبة في أن يكون العضو الانجليزي هو الجنرال (٣) تش . ج . غوردون ، ولكن غوردون قد تخلص منه بطريقة ما (٤) . واستبدل به السير رفرز ولسن الذي عرفناه في

(١) برقية من باريس ، « التيس » ٢٣ سبتمبر عام ١٨٧٨

(٢) « التيس » ، رسالة من الاسكندرية ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٧

(٣) الكولونيل في ذلك الوقت

(٤) راجع كتاب السير وليم بطر القى عنوانه « تشارلس جورج غوردون » ص ١٣٩ و ١٤٠ ، « أن اسميهما (فرديند دى اسبس وغوردون) كانا كفيلين بأن يجعلا عملهما بمنزلة من التهمة وسوء الظن . ولكن الحقيقة أن حملة سندات مصر والدول المتنافسة التي كانت حريصة على امتصاص دم المصريين لم يرغبوا في رجال أمناء . فقد ما استعان اسماعيل بالرجل

قصتنا هذه عند ما ابتدأت متاعب مصر ، وكان السير رفرزولسن لا يزال موظفاً بقلم الدين الأهلى بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فكان تعيينه فى اللجنة والحالة هذه نقضاً صريحاً لما تعهدت به الحكومة البريطانية من أن تغل بميزل عن النزاع القائم بين الخديو ودائنيه ، وأن تلزم هما كانت الحال كل إنجليزى موظف فى مصر أن يستعفى أولاً من منصبه الذى يشغله فى بلده ، ولقد حاولت أول الأمر أن تنكر « أنها تنوى التدخل رسمياً بين الخديو ودائنيه » ولكنها لم تلبث أن اعترفت بأن تعيينها المستر ولسن تدخل ، وسوغته بأنه ضرورى « للمحافظة على مصالحنا الخاصة » ^(١) والظاهر أنها كانت تعنى بذلك أنه يجب على مصر ألا تتفق مع دائئها على شئ. يمس جزية الباب العالى التى هى ضامنة لها ^(٢). وما أحسن ما وصف به مراسل « التيمس » الاسكندرى الحال إذ ذاك فقال « إنه (أى السير رفرزولسن) إنما جاء هذه المرة ، كما جاء فى المرة الأولى بفضل الحكومة البريطانية لا بتعيينها الرسمى ، وستكون كل نفقاته على حساب الخزانة البريطانية لا المصرية » ^(٣)

كان فى تعيين السير رفرزولسن الخير كل الخير لإنجلترا ، فإنه هو والميجر بيرج قد صار الأمر كله فى الحقيقة إليهما . ثم إنه كان إلى جانبهما فى اللجنة

الوحيد الذى كان فى وسعه أن يحافظ على عرشه وبلده ، كان لا بد من التخلص من هذا الرجل بأسرع ما يمكن . ولقد نجحوا فيما أرادوا ؟ فان غوردون عندما رأى المارضة نهال عليه من كل صوب ، وموظفى الحكومة الانجليزية يتصدون إهائته ، والوزراء الانجليز يفلطون أجوبتهم له ، وصحافة القاهرة المستأجرة تسخر منه وتهزأ به ، والباشوات والتدوين والقناصل وكل جماعة السياسين القاهريين يكتدون له فى القصر والفنصليات ؟ عندما رأى ذلك كله عاد ثانية إلى السودان حيث ذكره طعين آخرين . وكان من رأى غوردون تأجيل أداء ربح الدين حتى تؤدى إلى الموظفين المصريين مرتباتهم أولاً

(١) « مضابط البرلمان » المجلد ٢٣٩ عام ١٨٧٨ ص ٢٢٨

(٢) المصدر السابق ص ١٦٢٧

(٣) « التيمس » ١٧ أبريل عام ١٨٧٨

رجل خطر الشأن أيضاً هو المسيو بلنيير ، ولكن الميجر بيرنج كان قد اجتذبه إلى الناحية الانجليزية ، وأصبح بذلك المسيو بلنيير على باب السياسة التي أثارت عليه فيما بعد حق الجالية الفرنسية وجعلتها ترميه بأنه خفي بالمصالح الفرنسية من أجل الانجليز ، والتي أدت أخيراً إلى استدعائه واقتضاحه^(١) . فلم يبق إذاً غير المسيو دي لسبس ، وهذا أيضاً قد سلب سلطته وحمل على التخلي عن كرميه بطريقة لا نعلمها ، واختير السير رفرز واسن رئيساً للجنة بدله . فلما تكامل للسفينة هؤلاء الملاكمون ، سارت باسم الله مجريها ومرساها ، تهتف لها سواقا سندات الاسكندرية ولندن ، وتدعوان لها بالتوفيق والنجاح

(١) راجع (مستندات ومنتجات من الصحف) عام ١٨٨١ نصرتها الجالية الفرنسية بمصر

الفصل الخامس

الوزارة الأوربية والثورة الأولى

بدأت لجنة التحقيق الدولية عملها في ابريل عام ١٨٧٨ وظهر أول تقرير لها بعنوان « المقدمة » في أوائل أغسطس من العام المذكور . ولقد أقبل الأعضاء لاسيما الانجليز منهم على عملهم بغيرة محدودة فأزاحوا الستار عما امتازت به مالية مصر من عيوب ومفاسد واضطراب عام ، ثم أفرغوا نتائج بحثهم في القالب الذي أرادوه وعرضوها على الخديو والعالم أجمع لاطلاعهما على جلية الأمر واستشارة سخطهما الحق على ما كان من خلل وفساد . نحن لا ننكر صحة أغلب التهم التي وردت في تقرير اللجنة ، ولكننا إذا ذكرنا ما يكاد يحدث كل يوم من الفساد والعيوب في الحكومات المستنيرة الديمقراطية كحكومات إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، لم نعجب لوقوع ذلك في حكومة غير مسئولة كحكومة الخديو إسماعيل . بل ربما كان عدم مسئولية حكومة إسماعيل مما يحملنا على ألا نسرف في السخط على هذه الأمور كما فعل مندوبو لجنة التحقيق . وأكبر ظننا أنه لو أجزى للجان أجنبية أن تنقب عن أسرار الحكومات وتطلع على خباياها ، لظهرت حكومات أوربية كثيرة من لندن البرتغال إلى المانتقة ، ومن روسيا إلى إنجلترا في مظهر يرثى له . على أنه مما يجعل الفساد الذي شمل مصر أيامئذ أمراً يجرى مجرى الطبيعة وتضر عليه مصر بعض الضرر ، أن مصر كانت إذ ذاك خارجة من فوضى بعيدة العهد ، وأن من شأن ذلك الخروج أن يكون بطيئاً . ولقد اعترفت « التيمس » نفسها فيما بعد بأن « هذا الخروج يحتاج إلى زمن طويل وصبر

كثير»^(١) واستتبت تقول بتهكم خيث « يجعل الناس في زمننا هذا فيما ينشدون من كمال عجلة لا يسوغها العقل بحال ، كأنهم لا يدرون كم جيل قضته كل دولة أوربية في بناء نظامها السياسى ، وأن مائة عام في حياة الأمم ليست شيئاً مذكوراً »

إلى جانب ذلك ينبغى أن نقول إن جزءاً على الأقل من الميوب والقوضى التى استكسفتها المندوبون الفيورون — وقد يكون هذا الجزء أوسعها وأظهرها — كان نتيجة لازمة للحال السيئة التى أوقع فيها اللائنون مصر ولإدارة المراقبين الأوربيين التى استنزفت دماء الفلاحين ، وزعزعت أركان الحكومة ، ونشرت الفساد فى البلاد جميعها بوقفها موظفى الحكومة فى موقف لم يكن لهم ولا سهم فيه غير أحد أمرين : إما الهلاك جوعاً ، أو الحصول على الكفاف من العيش من طريق الإرهاب والارتشاء . وقد كتبت « التيس » فى بعض خطرات صراحتها^(٢) قالت « إن الحكم الفاسد الذى تعانیه مصر منذ عهد قريب . والظلم الذى حاق بالفلاحين لأكبر انهم التى أخذ بها إسماعيل باشا ، ولكن يجب ألا ننسى أن تبعه هذا الفساد وذلك الظلم لا تقع على إسماعيل وحده ، فإنه إذا كان لا بد من مال لأداء ما عقده من القروض — وكان أداء هذا المال مما اشتركت حكومتنا فى أخذه به — فليس من سبيل لاسماعيل إلى إجابة ما طلب إليه سوى السبيل الذى سلكها ، والمضطر يركب الصعب . إن الأمر بأداء كوبرون مايو الماضى ليس إلا أمراً بأن يعامل الفلاحون بما عوملوا به »

على أن الاعتراف بكل هذه الظروف الخفية وأمثالها لم يكن ليعجب المندوبين الذين قدموا مصر لا لينتصروا لاسماعيل ، بل ليقیموا الحجة على فساد

(١) « التيس » فى ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩

(١) « التيس » فى ٢٧ يونيه عام ١٨٧٩

حكمه ويتوصلوا إلى وضع مصر تحت حكم دائئها . لذلك كان أول ما طلبوا وأعظمه أن يتخلى إسماعيل عن سلطته المطلقة ، لا لنواب الأمة المنتخبين ، كما قد يخطر بالبال ، ولكن لوزارة يرأسها في الظاهر وزير مصرى هو نوبار باشا ، ويكون السير رفرز ولسن فيها ناظراً للمالية ، وقد سموا عملهم هذا ، ولا يزال اللورد كرومر يسميه باسم طنان هو « إدخال المسئولية الوزارية »^(١) ، وهو أغرب ما يمكن أن يوصف به استبدال حكم حملة السندات المطلق بحكم الخديو^(٢) ، ومع هذا كان لابد من ذر الرماد في عيون الجمهور الأوربي ، ولذلك بادرت الصحف إلى استعمال هذا الاسم ونشره بين الناس

ثم نظر بعد ذلك في الإصلاحات المالية . فكان أشهر ما قرر منها أن ينزل الخديو « للحكومة » نظير مرتب معين ، عن أملاكه الخاصة المعروفة بالدائرة السنية والبالغة ١٣١،٨٥٠ فداناً وأن ينزل كذلك عن أملاك أسرته التي كانت تزيد على ٣١٠،٠٠٠ فدان ، وقد كتب في هذا الأمر مراسل « التيمس » الباريسى التى كان ألصق الناس بالسير رفرز ولسن ، قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، كلاماً غريباً فقال : « يريد الناس أن يعرفوا أنى لإسماعيل هذه الأملاك الواسعة ؟ من الواضح أنه لم يعد في الإمكان أن تحرم مصر من هذه الأملاك فهى حقها المشروع ، وقد اقتنيت ولا تزال تستثمر على حساب الفلاح المسكين »^(٣) من أجل

(١) « مصر الحديثة » ، المجلد الأول ، ص ٥٧ « لقد كان يخشى أن تفوض دعائم الحكومة كلها ، وكان من البت التأتى في رسم أى إصلاح ثانوى على الورق من غير أن يكون قد أخذ في تلافى العيوب الرئيسية في النظام الحكومى . وقد طهر أن لابد من بعض التقيد لسلطة الخديو المطلقة وإدخال مبدأ المسئولية الوزارية عتوة »

(٢) فقد وصف مراسل « التيمس » الاسكندري (٣٠ أغسطس عام ١٨٧٨) ثانى الشروط التى قبل نوبار بمقتضاها تأليف الوزارة فقال : « هو ما يسميه (نوبار) تسمية غريبة بالوزارة المسئولة (أى غير المسئولة أملم وإلى البلاد) »

(٣) « التيمس » في ٨ أغسطس عام ١٨٧٨

ذلك قررت اللجنة أن تعود هذه الأملاك إلى « الفلاح المسكين » ، أى إلى الدائنين من سبق منهم ومن لحق . تقول ومن لحق لأن ثانى « الإصلاحات » المقترحة كان عقد قرض جديد تضمنه هذه الأملاك ويؤدى به ما تراكم من الديون السائرة التى بلغت نحو سبعة ملايين من الجنيهات ، ومن العجيب أن « التيمس » قد نسبت الفلاح المسكين الذى ذكره مراسلها الباريسى^(١) منذ هنية من الزمن فكتبت تقول : « مما يقتبط به دائنو الحكومة المصرية جد الاغتياب ، أن دخل الدائرة السنية لن يبقى بعد الآن منفصلاً عن ميزانية مصر العامة »

كان هذان الإصلاحان مع تقرير الحكومة « المسئولة » كل ما استطاعت اللجنة أن تعمله فى بداية أمرها . غير أنها كانت تعد تقريراً آخر اقترحت فيه التجاوز عن الضرائب المتأخرة حتى عام ١٨٧٥ لاستحالة تحصيلها ، وإلغاء ثمان ضرائب صغرى متنوعة كان ضررها للفلاح أكثر من نفعها للخزانة^(٢) ، ولكن على الرغم من هذين الإصلاحين الراشدين يمكننا أن نقول إن مجهودات اللجنة كلها لم تزد على أن أضافت ضمانات جديدة إلى ما كان بأيدي حملة السندات وقلت إدارة القطر من يد الخديو إلى يد وزارة تعمل لصالح البيوت المسالية الأوربية . ففى مثلاً لم تقل كلمة واحدة عن تخفيف العبء عن كاهل « الفلاح المسكين » الذى بكى من أجله أثناء بحثها بكاء مراراً . كذلك لم تنقص فائدة الدين ولا حاولت تعديل الضرائب الجائرة الظالمة التى طالما تكلمت عنها فى تقريرها بلسان طلق وضمير حقيق . ثم إنه كان بمصر إذ ذاك أكثر من مائة ألف أوربى لا يؤدون للخرانة المصرية قرشاً واحداً ، وكانوا فى ظل الامتيازات يهربون البضائع تهريباً أضر بإدارة الجمارك ضرراً بليغاً^(٣) . لم ينظر بيال اللجنة أمام تلك

(١) « التيمس » فى ٢٦ أغسطس عام ١٨٧٨

(٢) « تقرير عن النظام للوقت للأموال المسالية » ص ٦٦

(٣) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٩٤ و ١٥٥

شئمة العامة اقترح واحد يمحوها . كذلك لم تجد اللجنة كلمة واحدة تقولها عن تكاثر الموظفين الأوربيين الذين أخذ سياهم يتدفق على الإدارة المصرية منذ نهاية عام ١٨٧٦ والذين استفسروا بمصر من غير أن يقوموا لها بعمل ما . لقد كان عدد هؤلاء في أول الأمر قليلاً ، فلم يدخل الحكومة المصرية فيما بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٠ غير ١٦٠ موظفاً أوربياً ، ولكن فيما بين عامي ١٨٧١ و ١٨٧٥ دخل الحكومة المصرية ٢٠١ أوربياً ، ودخلها في عام ١٨٧٦ وحده ما لا يقل عن ١١٩ أوربياً ، وفي عام ١٨٧٧ استجلب للحكومة ٧٦ أوربياً ، وفي عام ١٨٧٨ كان المستجلب ١٣١^(١) أوربياً . ثم اتسع الخرق بعد ذلك ، وعلى كل حال فإن كثرة الموظفين الأجانب كادت تكون في الوقت الذي تتكلم عنه أمراً فاضحاً ؛ فقد كتب مراسل « التيس »^(٢) القاهري يقول : « إن أكثر كبار الموظفين من الأجانب ، ويظهر أن المرتبات الضخمة لا بد منها لإقلاق حنينهم إلى أوطانهم ، وتخفيف ما يقاسون من ألم الغربة . لقد أدى التنافس بين الدول إلى أن صار العمل الذي يمكن أن يقوم به موظف واحد يسند إلى موظفين أو ثلاثة ، وأحياناً إلى أربعة موظفين وقد ترتب على التغيير والتبديل في الحكومة أن أصبح في مصر عدد كبير من الموظفين ذوي المرتبات الضخمة الذين ليس لهم عمل سوى تناول مرتباتهم » ، وكتب صاحبه^(٣) الإسكندري يقول : « مما ياهو به الزوار المتكهون أن يحصوا الموظفين الأوربيين القاعدين الذين يتقاضون آلاف الجنيهات في الوقت الذي لا يستطيع فيه مئات من خدام الحكومة الوطنيين الحصول على مرتبات قليلة متأخرة من العام الماضي أو قبله ويستحقونها عن

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٢)

(٢) « التيس » ٢٣ يناير عام ١٨٧٩ .

(٣) « التيس » ٢٥ ديسمبر عام ١٩٧٨

خدم جليلة قاموا بها فلا . نعم إن هذه الشكاوى يرجع عهدها إلى ما بعد الوقت الذى تتكلم عليه أى إلى بد مضى أربعة أشهر أو خمسة من تسلم الوزارة الأوربية زمام الأمور ، ولكن شيئاً منها كان موجوداً عند ما بدأت اللجنة عملها بدليل ما قاله مراسل « التيمس » وقتئذ « لقد كثرت الانتقادات الموجهة إلى الموظفين الأجانب الذين جاءوا مصر ليصلحوا أمورها . إنهم يتقاضون من المرتبات الضخمة ما يبلغ مجموعه فى العام ٦٠,٠٠٠ ألف جنيه والظاهر أن عملهم قليل جداً . لقد أخذنا نرجع التمهقروى أسرع ما نكون على الرغم من قادتنا الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين » ^(١)

رأت اللجنة هذه الأمور رأى العين ومع ذلك لم تقترح لإصلاحها شيئاً قط : حكومة خاوية الوفاض تدفع ستين ألف جنيه إلى طائفة من الكسالى ما جىء بهم إلا ليتقلبوا على مهاد الراحة فى الوقت الذى كان فيه الموظفون الوطنيون الذين هم عماد إدارة البلد لا يتقاضون غير مرتبات « تشجعهم على الاختلاس ، وحتى هذه المرتبات الخيرة قد حُبست عنهم بضعة شهور » ^(٢) ، أعظم بذلك أمراً يستثير الحفيظة وأخرى به موضعاً للإصلاح . غير أن اللجنة رأت من الحكمة أن تمر بذلك من الكرام بالغو وأعلنت فى تقريرها الثانى أنه « يجب ألا يسأل المداثون تضحية ما حتى يبذل المدينون كل تضحية معقولة » ^(٣)

وقد عجب الخديو لتلك المشروع الغريب عند ما عرض عليه وحق له أن يعجب . لقد كان يتوقع أن يسأل النزول عن أملاكه ، بل كان قد عرض من تلقاء نفسه على الحكومة أثناء انعقاد اللجنة جانباً منها يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ فدان ^(٤)

(١) « التيمس » ٥ أبريل عام ١٨٧٨

(٢) « التيمس » ٢٣ يناير عام ١٨٧٩

(٣) « تقرير عن النظام » المجلد ١٢ ص ١٢

(٤) « كتيب مراسل « التيمس » الاسكندرية (١٠ يونيو عام ١٨٧٨) يقول : « ما كاد =

ولكنه لم يكن يتوقع أن تصادر أملاك أسرته . وأكثر من ذلك لم يدبر بخلفه قط أن يطلب إليه النزول عن سلطته العليا لوزارة غير مسئولة وزمامها بأيدي الأجانب . على أن الذي يدهش له الإنسان أن إسماعيل لم يعن بمقاومة أعدائه مقاومة حقبة غير عناية يسيرة جدا ، ولا ندري أكان ذلك لخوفه مرة أخرى أن يعزل ويولى حليم مكانه ، أم لأنه كان قد سمع المتاعب التي لم يكن لها حد تنتهي إليه . ومهما يكن من أمره فإنه قبل المشروع بعد قليل من التردد ، وأصدر إلى نوبار باشا في ٢٨ أغسطس أمراً عالياً بتأليف وزارة تمهد أن ينزل على حكمها في جميع الأمور ^(١)

عند ذلك عرض التنافس المتداد بين إنجلترا وفرنسا . وتفصيل ذلك أن السير رفرز ولسن كان قد رشح لنظارة المالية كما بينا وتقرر أن تسند إليه وحده أعمال المراقبين العموميين بعد إلغاء منصبيهما ، وحرصت إنجلترا على ألا تفوتها هذه الفرصة فتمتحت السير رفرز ولسن إجازة سنتين يقضيها في مصر . فلما سمعت فرنسا بذلك احتاج هاتجها وعدت مسعى إنجلترا للاستئثار بإدارة مصر أمراً في منتهى الواحة ورأت أنه يجب أن تعطى مركزاً في الوزارة المصرية يجعل لها مالا إنجلترا من صوت مسموع في الشؤون المصرية . فلما رأت إنجلترا أن قد افترض أمرها قبل تمامه أكدت لفرنسا من فورها حسن نيتها فيما حاولت وعرضت بواسطة نوبار باشا منصب نظارة الأشغال العمومية على « فرنسي محترم جدا

خير ذلك ينشعر حتى ارتفعت سندات الدين الموحد والدين للامتياز ارتفاعاً مدهشاً خيل منه إلى الناس أن بورصة الاسكندرية أسكرتها نشوة الفرح . لقد ارتفعت سندات الدين الموحد في عشرة أيام أربعة عشر نبطاً . ومن الغريب أن التاريخ لا يذكر شيئاً عن ابتهاج « الفلاح انكسين » عند سماعه هذا الخبر

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٢٨٨ . ولما وصل نبأ ذلك إلى لندن طير السير ستانفورد نورثكوت وزير المالية برقية إلى السير رفرز ولسن هناك فيها أجل التهمة بتجاسه : « يا سيدي » (« التيس » ٣١ أغسطس عام ١٨٧٨)

ومستقيم السيرة جداً ، غير أنه خامل الذكر بالمرّة ، وليس على شيء من الاختصاص الظاهر يؤهله لهذا المنصب . قد شغل مركزاً وضيعاً جداً في إدارة التعليم ، ولما كان على وشك أن يفادره رجا قبل ذلك بأسبوعين من أحد أعضاء الوزارة الفرنسية أن يعينه في مركز ثانوى جداً يعوضه من مركزه الحاضر ^(١) . فجاء هذا العمل من انجلترا ضعفاً على أباله . فقد استشاطت فرنسا له غضباً وبلغ من غضبها أن هددت بأن تنفض يدها من كل التسمية التي تمت مع الخديو إذا لم تنزلها انجلترا المنزل اللائق بها . عندئذ أخذت « التيمس » تتكاف الإبراق والإرعاد لهذه « الدعاوى » الفرنسية وتأسف مقدماً لما قد يصيب قضية إصلاح مصر المقدسة من جراء « هذه المنافسات الدولية » التي لا حاد لها ^(٢) . غير أن إبراهيم وإرعاده لم يجديا نفعا ، فإن انجلترا لم تجد بداً من الخضوع وعين المسيو بلنير ناظراً للأشغال العمومية بعد أن وسعت دائرة اختصاصه بأن أضيفت إليها السكك الحديدية ومصاحبة البريد عدا بريد الإسكندرية ، ثم جاءت إيطاليا والنسا تترعان الكأس ذلة لانجلترا فطلبت الأولى نظارة الحفانية والثانية نظارة المعارف وقد روى خاطر كل منهما بأن عين إيطاليا مراقباً عاماً للحسابات ونمى مساعداً لناظر المالية ^(٣) ؛ وكذلك قبضت أوربا على زمام الحكم في مصر

من السهل على القارئ أن يدرك كنه ذلك الحكم ، لقد وصفه مراسل « التيمس » الإسكندري وصفاً وجيزاً شاملاً عند ما عرف رضا الخديو بتأليف وزارة أوربية فقال : « لقد أصبح الرجوع إلى الأهواء الاستبدادية في وقتنا هذا أمراً بعيداً ، يبدأه إذا ما أعد المال اللازم للديون السائرة ، وانتظم دفع فوائد

(١) « التيمس » برفقة من باريس في ٢٣ سبتمبر عام ١٨٧٨

(٢) « التيمس » ١٥ أكتوبر عام ١٨٧٨

(٣) « التيمس » برفقة من باريس ١٤ أكتوبر عام ١٨٧٨

الذين العمومي فصلاح حكومة مصر وفسادها في نظر الجمهور الأوربي
سيان»^(١) ، ومعنى ذلك أن أوربا كانت لا تحفل كثيراً بإدارة مصر مادام حملة
السندات يجدون ما يرضيهم ، وأن الغرض الوحيد من وزارة نوبار وولسن هو
أن تعمل على تحقيق هذا الإرضاء ، ولكن تحقيق هذا الإرضاء كان من الصعوبة
بمكان ، فقد أخذ من المصريين منذ أقرت تسوية غوشن وجوبير إلى أن ألفت
وزارة نوبار مالا يقل عن ١٢,٣٢١,٠٠٠ جنيه ليس فيها ما دفع من فوائد دين
المبادرة السنية ، وفوق ذلك كانت موارد البلاد الاقتصادية قد بلغت غاية
الانحطاط ، حتى أنه لم تجمع الأموال اللازمة لأداء الكوبونات إلا بأعجب الطرق
وأغربها . ولقد وصف مراسل « التيمس »^(٢) حال البلاد إذ ذاك فقال : « إن
الحقيقة المرة التي يكاد العقل لا يصدقها أن الفلاحين الذين أخرجهم الفيضان
الحديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكتسح عددهم وديارهم هم الفلاحون الذين
كانوا يقاضون أمام المحاكم لعدم أداء الضرائب المتأخرة عليهم ، هذا على الرغم
من رقابتنا الأوربية كلها ، وفي الوقت الذي كانت صحف لندن تحمد الله فيه على
صلاح أمور مصر (يتألف وزارة نوبار وولسن) . فكيف يمكن والحالة هذه
أن يستمر استغلال الأمة المصرية ؟ غير أن الوزارة الجديدة قد قررت دوام ذلك
الاستغلال إذا كان لابد من الاحتفاظ بمصالح حملة السندات ، وسافر السير رفرز
ولسن قبل أن يتسلم زمام أعماله الجديدة إلى باريس ليعاوض آل رتشيلد في عقد
قرض قدره ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه وتضمنه الدوائر . وهناك تم الاتفاق على ألا
تقص فائدة الدين بحال بل يبذل كل مجهود في أداء الفائدة كاملة حتى آخر العام
على أقل تقدير ، وعندئذ ربما استطاع حملة السندات أن يمددوا الجمهور ويبيعوا

(١) ١٦ سبتمبر عام ١٨٧٨

(٢) « التيمس » • ديسمبر عام ١٨٧٨

له شيئاً من سنداتهم^(١) فكانما كان « التظاهر بإقامة حكومة مصرية منتظمة » كما قال فيه السير جورج كبل على أثر الاتفاق المذكور في مجلس العموم « بشجاعة وصراحة » « مجرد لعبة مالية عظيمة ترمى إلى رفع السندات المصرية حتى يتمكن من لهم مصلحة في القروض المصرية من التخلص منها وإلقائها على كاهل الجمهور^(٢) . ولقد استمسك السير رفرز ولسن بهذا الاتفاق أشد الاستمساك ، فعند ما استهل نوفمبر وحل أجل كوبرون الدين الموحد ووجد المال الذي يحتاج إليه في أداء هذا الكوبرون ينقصه أكثر من مليون وربع مليون جنيه فانه سد هذا النقص بمال أخذه من متحصل قرض رتشيلد الذي عقد لأداء الدين السائر وحصل اللائنون على كوبرونهم تاماً غير منقوص ، وكذلك أخذ من قرض رتشيلد مليون آخر لأداء ما يستحق على الدين المضمون كما أخذت بضع مئات الآلاف لأداء جزية الباب العالي وقضاء شؤون حكومية أخرى . وجملة القول أنه لم يمض غير قليل من الزمن حتى ذهب معظم القرض ولم يبق لحلة سندات الديون السائرة إلا ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه^(٣) ، وحتى هذه قد علق آل رتشيلد دفعها على إعفاء المائدة السنية من الضرائب بحجة أن المائدة السنية رهن للأوربيين^(٤) . فظن القارىء في غنى عن أن نقول إن موظفي الحكومة لم يؤد إليهم شئ من

(١) يقول مكتب التيمس الباريسي في ١٢ مارس عام ١٨٧٩ : « إن الهيئات المالية الكبيرة التي تملك كميات عظيمة من السندات المصرية ، والتي عاهدوا السير رفرز ولسن عند ما عقد القرض الأخير على ألا ينقص من قائمة الدين شيئاً قبل انتهاء العام ، قد ألحت إلحاحاً شديداً في أن يوفى بهذا العهد ، ولو ترتب على ذلك دفع هذه القائمة من رأس مال ذلك القرض » ومع ذلك يقول الورد كرومر (في المجلد الأول من كتابه ص ٧١) : « لاشك أن وزارة نوبل باشا كانت تمثل قضية الرق والمدينة »

(٢) مضابط البرلمان المجلد ٢٤٤ عام ١٨٧٩ ص ٨٣١

(٣) رسالة « التيمس » من الاسكندرية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٨٠

(٤) « التيمس » في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

مرتباتهم المتأخرة بل ظلوا يمانون ألم البؤس والقاقة كما أن صغار دائني الحكومة
ليظفروا بشيء ما^(١) ، وفي أثناء ذلك كله كان انتزاع الضرائب من الفلاحين
مستمرا بهمة لا يعقورها ملل ولا فتور . ثبت ذلك ما كتبه مراسل « التيمس »
الإسكندري في مفتتح عام ١٨٧٩^(٢) فقال : « يقول أهل الدلتا إن الربع الثالث
من ضرائب هذا العام يجبي بنفس الطرق التي كانت تجبي بها الضرائب فيما مضى .
قد يعجب الناس من وقوع ذلك بإزاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على
قوارع الطرق ، وأن أراضي شاسعة قد تركت بوراً لتقل الأعباء المالية المفروضة
عليها ، وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد بمن حليهن ، وأن
أقلام الرهون غاصت بالمرابين يحملون وثاقهم ، وأن الحاكم لا عمل لها سوى
النظر في قضايا غلق الرهون إجابة لطلب هؤلاء المرابين » . وبلغ من فساد الحال
والتيث الأمور أن هبّ أودع الفلاحين وألبنهم جانباً يحتج على ذلك كما يؤخذ
مما كتبه المراسل^(٣) المذكور في يناير فقال « لست مبالغاً إذا قلت أن في
القاهرة الآن مئات من المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى . لقد جاءوا
بمروضات يسألون فيها تخفيف الضرائب ، وكلهم يمان أنه لا يمكن بقاؤها على
ما هي عليه . وجوعهم محتشدة أمام أبواب النظارات حيث يسترضون النظر
في غدوم ورواحمهم ومروضاتهم مكدسة فوق أرض أقلام المصالح »
كان من الجلي أن لا دوام لهذه الحال ؛ وأنها لا بد منتهية عاجلاً بفضيحة

(١) لما عجز أحد أفراد الهائنين المدعو كار عن نيل ما طلبه استولى على خزانة المالية
وصمم على ألا يتركها حتى يعطى حقه ، ولكن الحاكم أرغمته على تركها لأن عمله إذا أقر
« يخل بالأوامر المالية التي تعنى حلة السندات » ؛ وهو ما قبل بصفة رسمية . مصر رقم ٢
(١٨٧٩) ص ١٠٠

(٢) « التيمس » ٣١ مارس عام ١٨٧٩

(٣) « التيمس » ٢٣ يناير عام ١٨٧٩

كبيرة . وقد استعجل النظار أنفسهم هذه النهاية . فقد قرروا في ذات يوم من أيام فبراير « إصلاحاً » جديداً يعود بشئ من المال اللازم لكونون مايو الذي قرب أجله . هذا الإصلاح هو أن يسرح ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش « مضى عليهم ثمانية عشر شهرا لم يتناول واحد منهم فيها مرتباً ما وكثير منهم من يستحق مرتبات عن ضمفي هذه المدة »^(١) فكان هذا العمل من النظار بمنزلة شغل ألقى في مستودع بارود . قد يتأدى في الإساءة إلى الموظفين للملكيين وعدم الاحتفال بهم ثم يكون ذلك مأمون العاقبة . كذلك الفلاحون الجهلاء المشتتون في براحي القطر قد يتأدى في استغلالهم دون أن يبدوا أية معارضة فعلية . ولكن الخطر كل الخطر أن يهان قوم اعتادوا الأمر والنهي ، ثم هم إلى ذلك قوة متماسكة النظام ، موفورة السلاح تشغل في المجتمع مركزاً عظيم الشأن . أقدم سادة مصر الأوربيون برغم النصيحة القالية التي بذلها لهم المستر فيثيان^(٢) على تسريح جملة عظيمة من ضباط أغلبهم لم تدفع إليهم مرتباتهم فكان ذلك دليلاً على ما في وسع هؤلاء السادة أن يأتوه من ضروب الحق والفسادة . وقد نشأ عن فعلتهم هذه أنه بينما كان توبار والسيرفرز ولسن ذاهبين إلى ديوانيهما إذ أحدثت بهما ثلة من الضباط وأخرجتهما من مركبتهما على مرأى جمهور من الناس ، ثم أخضتهما إلى نظارة المالية حيث سجنتهما حتى يقطع عامة الضباط فيهما أمراً . بيد أنه لم يكذباً هذا الاعتداء الشنيع غي إلى الخديو حتى ركب من قصره إلى نظارة المالية وأطلق السجينين وأمر الضباط بالانصراف . فلما لم ينصرف الضباط أمر رجال حرسه بأن يطلقوا عليهم الرصاص ، وعرض إسماعيل

(١) « التيس » ٣ مارس عام ١٨٧٩

(٢) « التيس » رسالة من القاهرة ، ١٠ مارس عام ١٨٧٩

حياته بذلك لخطر عظيم . وأخيراً انصرف الضباط بعد أن وعدوا حسن النظر في مظالمهم^(١)

لقد أهاج ذلك الحادث النفوس أيامئذ إهاجة شديدة ، وكان من غير شك نذير سوء بما ستأتى به الأيام . لقد دل القوم على أنه مهما يكن ضعف المصريين في جراتهم — وكل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة يضعف أمام الاستبداد داخليا كان أو أجنبيا — قم الجيش المصرى ، وإن شئت فقل الضباط المصريون الذين يستطيعون الوقوف ، بل يقفون بالفعل في وجه المتدين الأوربيين إذا ما اضطرم اليأس إلى ذلك . وإن من لغو الكلام أن يعد هذا الحادث وما تبعه من نوعه مجرد شغب عسكرى ؛ فإن ما شعر به الضباط هو ما كانت الأمة تشعر به ، غير أن الأمة لم تكن تستطيع التصريح برغباتها ولا البدء بالعمل مجتمعة ملتزمة النظام . ولقد أشاع مراسل « التيمس » الباريسى الذى عرفناه شديد الاتصال بحملة السندات الفرنسيين ، وصديقاً حميماً لتوبار باشا والسير رفرز ولسن ، أن الشغب إنما كان عن ملأ من الخديو ، وقال إنه بنى هذا على برقية جفرية وصلته من القاهرة^(٢) . وأيد السير رفرز ولسن نفسه هذه الرواية فيما بعد وأعطى المستر بلنت ما نشره عنها في كتابه^(٣) من التفصيلات . ولكن هذه الإشاعة لا تقوم على شئ . غير ما قاله السير رفرز ولسن وبرقية للسيو بلويتز الثرية^(٤) ثم إن المستر فيفيان قد قرر عكس ذلك في تقريره الرسمى عن الحادث

(١) مصر ، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٢٤

(٢) التيمس في ٢١ فبراير عام ١٨٧٩

(٣) « التاريخ السرى لاحتلال البريطانيين مصر » الطبعة الثانية من ص ٤٥ إلى ص ٤٧

و ص ٦١٥

(٤) يذكر المستر بلنت (في كتابه السالف الذكر في صفحتي ٤٨٣ و ٤٨٩) تأييداً لرواية السير رفرز ولسن شهادة مرادى باشا والشيخ محمد عبده . ولكن مرادى كما يقول هو نفسه كان وقت حدوث الفتنة غائبا في الأمالم . وكل ما يقوله الشيخ محمد عبده مجرد تصديق =

كما أن رسائل مراسلى « التيس » للعرفين بوفور المعلومات حافلة بالدفع الشديد لهذه التهمة^(١) ، وأن كل ما كتب فى ذلك الوقت يدل على أن إسماعيل قد فوجئ بهذا الشغب كما فوجئ به نوبار وولسن أنفسهما ، وأن إسماعيل عند ما أمر بالجند بإطلاق الرصاص على الضباط كان جاداً غير هازل وليس بعيد أن الضباط الذين قاموا بهذا الأمر لم يقوموا به عن روية سابقة ، وإنما أتوه بوحى خواطرم عند ما رأوا عدوئهما يقتربان فى مركبتهما

ومهما يكن من شئ ، فقد كانت النتيجة العاجلة لهذا الشغب هى سقوط نوبار باشا . لقد كان نوبار بطبيعة الأحوال أبغض إلى الخديو من الأوربيين أنفسهم وقد أعلن إسماعيل فى غد هذا الاعتداء أنه لن يكون مسئولاً بعد ذلك عن الأمن والنظام إذا لم يعزل نوبار عن منصبه . وبعد أخذ ورد فى المسألة أجيبت رغبة

== لقول عرابى ويغلب على الظن أن كلا الرجلين إنما كان يردد الاشاعات التى أذيت فيما بعد وصدقها من غير تمحيص بقضا منه لإسماعيل . أما اللورد كرومر الذى لا يمكن أن يتهم بشدة الاقتصاد فى الظن على إسماعيل ، فإنه يترف « بأن كل ما يقال من أن إسماعيل كان على علم بالفتنة ليس إلا من قبيل الحسد والتخمين » . وكل ما يستطيع اللورد أن يرمى به لإسماعيل هو اشتراكه الأدبى فيها . (مصر الحديثة المجلد الأول ، من ص ٧٨ إلى ص ٨١)

(١) كتب المستر فيثيان يقول : « يؤكد أعداء الخديو أن له يدأ فى المؤامرة من أولها إلى آخرها وأن هذا هو السر فى لينة مع الصلاة ، فإن صح هذا فإن إسماعيل يكون قد خطط لمخاطرة عظيمة قد تفقده عرشه . على أن بلاده ومظهره فى أول أيام الفتنة ، يكادان ينفيان هذه التهمة عنه ، فى حين أن الرئيس والشقاء المحققين الذين سببتهما الصلة فى تسرع عدد كبير من ضباط لا يمدون مرتزقا ، ولم لدى الحكومة متأخرات كثيرة ، لا شك بسوغان استياء هؤلاء الضباط » (مصر ، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٢١) وكتب مراسل التيس القاهرى يقول : « على الرغم من بلاغ رسمى صدر فى مايو الماضى ، يعلن وجوب دفع المرتبات المتأخرة قد أهملت مطالب الجيش لإحالة تاما ، وبهذا دفع أشد عناصر الحكومة خطراً إلى حالة من السخط قد يسفر من أجلها . ولم يقد شيئا لوم المستر فيثيان القوم على حقهم الخفيف فى تسرع جيش لم تدفع إليه مرتباته ، لقد كانوا يشككون فى وقوع الخطر فلم يقرروا شيئا فى أمر المرتبات وسرحوا الجنود والضباط ، عندئذ حدثت فتنة الثامن عشر » (« التيس » ١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

الخديو، غير أن المستر فيثيان أبلغه « أن قيمة استقالة نوبار . . . شخصية ،
وأنها لا يترتب عليها أى تغيير فى نظام الأمور »^(١)

ولكن على الرغم من كلام المستر فيثيان قد اعترى نظام الأمور بعض
التغيير ذلك بأنه كان قد تقرر عند تأليف الوزارة « المسئولة » ألا يتدخل الخديو
فى عمل الإدارة ، وألا يحضر اجتماع مجلس النظار نفسه ، وطلب إليه مع ذلك أن
« يعاون » النظار بدليل ما أعلن المستر فيثيان إليه^(٢) من « أن حكومة جلالة
الملك لا تريد منه أن يقابل النظام الجديد بعدم اكتراث أو فتور أو كراهية ؛
بل أن يضع كل علمه وقوته وخبرته تحت تصرف نظاره ، وأن يعاونهم بإخلاص
فيما لا يخرج عن دائرة اختصاصه الحق » . وبعبارة أخرى أريد ألا يكون
إسماعيل ذى السلطان الأكبر على رعيته صوت مسموع فى إدارة بلده وأن
يستمع ذلك باسمه جميع مفاسد النظار الأوربيين حتى يتمكن حملة السندات
من إنجاز عملهم السافل غير مؤاخذين بشئ . ثم تقع عهدة عملهم على إسماعيل .
وقد أبى الخديو ذلك بطبيعة الحال قائلاً^(٣) « إنه إذا كان لا يخطئ فهم للبأى
الأولى للحكم النبأى فإن المسؤولية يجب أن تكون على النظار لا على رئيس
الحكومة » . وبذلك نفى يده من الأمر ووقف جانباً مخلياً الجو لنظاره
وجاعلهم من بعض الوجوه مسئولين بحق أمام الرأى المصرى العام . ظلت الحال
كذلك حتى كانت فتنة ١٨ فبراير فأظهرت للنظار خطأهم فى محاولتهم الحكم
بدون الخديو . قال مراسل « التيمس » الإسكندري على أثر الفتنة المذكورة^(٤)
« لقد كان من الخطأ الفاحش أن يحاولوا الحكم بدونه (أى الخديو) . لقد عده

(١) مصر ، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٣٤

(٢) مصر ، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٣

(٣) مصر ، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٣

(٤) « التيمس » ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

النظار مجرد موقع على أوامرهم العالية ، فلاقوا بدل الماونة مقاومة سلبية وشمل
الخلل دولاب الادارة كله » . لذلك كان من رأى المستر فيفيان والسير رفرز
ولسن عند تأليف الوزارة التى أعقبت سقوط نوبار باشا أن يجملا لإسماعيل نصيباً
فعلياً فى حكومة بلاده ، على شرط أن تظل قرارات عضوى المجلس الأوربيين هى
العليا كما كانت من قبل . فأبى إسماعيل ذلك ، وعندئذ وفق بين الطرفين بأن
أستدبت رئاسة مجلس النظار إلى ولى المهدي «توفيق» وكان شاباً محايداً ليس له لون
سياسى ، وظل إسماعيل بميداً عن المجلس . فلما أعيد تأليف الوزارة الأوربية
على هذا النحو استأنفت عملها مرة أخرى .

الفصل السادس

سقوط الوزارة الأوربية

كانت نتائج فترة ١٨ فبراير للمادية ما وصفناه في الفصل السابق ، أما نتائجها الأدبية فقد فاقت هذه كثيراً . ذلك بأن ما قاله مراسل « التيمس » من أن صلاح حكومة مصر وفسادها سيان في نظر أوربا ما دامت الكوبونات تؤدي في مواعيدها ، كان يصدق لو أن المصريين رضوا بما قسم لهم طائعين مستسلمين . أما وقد أظهر المصريون أنهم لا يخضعون لفسف الأجنبي إلا إلى حد محدود فقد تبينت أوربا في الحال أن صلاح حكم مصر وفساده مما يعنيها لأن دعيتها موقوفة على ذلك . ولقد أظهرت الفترة لأوربا أن الخطر كل الخطر في العبث بتصالح المصريين وعواطفهم ، وأن استمرار سياسة حملة السندات لا بد عائد بأوخم العواقب مهما تراخى أمد ذلك . كذلك فتحت عيون الإنجليز خاصة وكان جمهورهم حتى هذا الوقت لا يعنى مطلقاً بما يجري في وادى النيل في ظل الإدارة المالية الدولية الفاسدة . وأثارت احتجاجاً شديداً ممن لم تظفرهم الروابط الحزبية إلى الرضا بأعمال الحكومة ، فلم يبق رجل من حزب الأحرار إلا هب محتج على اللضى فى استقلال المصريين من أجل حملة السندات ومن غير مازحة ولا إشفاق . وليس من العدل والحالة هذه أن نرمى هؤلاء الأحرار بالرياء والنفاق السياسى بحجة ما فعلوه بعد ثلاث سنين من ذلك الحين . نعم إن وقوفهم موقف المعارضة للحكومة قد زاد احتجاجهم شدة ، ولكن يجب ألا ننسى أن خلوم من المسئولة الحكومية هو الذى جعلهم ينظرون إلى الأمر ببيون مجردة عن

الموى ويصرحون بما يمتلج في صدورهم من العواطف تصريحاً خالصاً من جميع القيود . وأكبر ظننا أنه لو كان المحافظون إذ ذاك هم المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الأحرار ، ذلك بأن الوقائع كانت أوضح من أن يتارى فيها أو تخفى على إنسان . وهما يكن من شيء فلا بد أن الحزب الذى كان وقتئذ قابضاً على زمام الحكم قد رأى الأمور جلية واضحة ، وأنه لم يمنعه من الجرى على مقتضى الشرف والمصلحة السياسيين إلا الغايات التى ارتكبتها باسمه وزارة دزرتيل

ولقد ضج القوم من كل ناحية يطلبون نقصاً عاجلاً لفائدة الدين ورد الساطة إلى الخديو لأنه بغير هذين كان لا يستطيع تخفيف سخط المصريين ^(١) البادى لكل ذى عينين . وفاضت أنهر الصحف بوصف بؤس الفلاحين وشقائهم ، ومع أن التقارير الرسمية قد أكدت أن معظم ذلك « إشاعات » مبالغ فيها كثيراً فإن الذين كانوا إذ ذاك بمصر وصفوا الجماعة وصفاً يفتت الأكباد وأعلنوا أن القوم « أصبحوا مجرد أشباح » ^(٢) . فما قاله السير جوليان جولد سميذ ، وقد أصبح بعد من دعاة الاحتلال ^(٣) ، من خطبة مؤثرة ألقاها فى البرلمان « إن القروض التى يحاول ذلك السيد (السير رفرز ولسون) أن يؤدى عنها فائدة قدرها ٧ ٪ لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية . ونحن إذن نساعد على بقاء فائدة فاحشة يجب على الحكومة أن تستعمل نفوذها فى تقصصها بعد أن رأت ما حل بالفلاحين من البؤس البالغ » . وقال مراسل « التيمس » الإسكندري فى كلامه على الناحية السياسية من خطة السير رفرز ولسون وزملائه « إن مجلس النظاريستبد بالأمر دون

(١) انظر مثلاً مقالة « التيمس » الانتاحية فى عدد ٢٦ مارس عام ١٨٧٩

(٢) من كلام الكولونيل ألكندر فى مجلس العموم (مضابط البرلمان ، المجلد ٢٤٤ عام

١٨٧٩ ص ٨٣٨)

(٣) مضابط البرلمان ، المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١

رئيس الحكومة الذى منع عن حكم بلاده ، والادارة تنتقل شيئاً فشيئاً إلى أيدي الأوربيين ، والمناصب العالية مقفلة في وجوه المصريين ، مع أن مصر ، مهما بلغت بها الحال ، ملك للمصريين والحديو يليكهم الذى يخدمونه ويخشونه ^(١) على أنه لم تكن أوروبا وحدها التى أيقظتها جراءة الضباط من سباتها . فمصر أيضاً كانت كذلك . لقد وقعت الفتنة في جو مغم بالسطخ والتذمر فكانت كشمعة من نار وقعت في مستودع بارود . فلا تسلم عما ابتسته من انفجار سطخ المصريين الكيين في صدورهم على هيئة مظاهرات واجتماعات للمشايخ والأعيان والعلماء أقر فيها استعجال إلغاء النظام القائم وخرجت منها وفود إلى الحديو تعدد المعونة في نزاعه مع سادته الأوربيين وتطلب أن يصكون للأمة يد في حكومة البلاد ^(٢) ولقد ذكر فيما بعد في التاريخ الرسمى لهذا العصر أن هذه الحركة قد دبرها إسماعيل ليوم العالم أن الاقلاب السيامى الذى أخذ يستمد له لم يكن إلا عملاً دفعته إليه قوة الشعور القومى العام وضغطه ^(٣) ولكن الذى يعجب له أن معاصرى هذه الحركة من رجال الحكومة وغيرهم لم يعرضوا بشئ من ذلك في ثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٨٧٩ وهى الأشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها . وما يعجب له أيضاً أن أول من أثار هذه التهمة هو الرجل الذى خلف المنتر فيفيان في القاهرة وأنه قد أثارها في الوقت الذى رأى إسماعيل فيه أن قد آن أن يرسل على أعدائه القوى الوطنية التى اجتمعت حوله من تلقاء نفسها . ألا ليس اتهام إسماعيل بأنه مدبر تلك الحركة بأصدق من اتهامه بأنه مدبر فتنة

(١) « التيس » ٣ مارس عام ١٨٧٩

(٢) مصر ، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٨٥٠٧٠ وكذلك « التيس » رسالة من الاسكندرية

٣١ مارس عام ١٨٧٩

(٣) « اللورد كرومر » ، « مصر الحديثة » المجلد الأول ص ٨٦ ، ٨٥

١٨ فبراير . ففي كلا الحادئين لم يزد إسماعيل على أن استفاد من أمور واقعة ،
وعمل ما يعمل كل من يكون في مثل موقفه

لوان الأور بين الذين كانوا يدبرون شؤون مصر قد أوتوا متقال ذرة من
الانسانية ، نستغفر الله بل من السياسة ، لحولوا تيار هذه الحركة الوطنية إلى مجرى
مأمون العاقبة ووقوا البلاد كل ما كانت تشذبه من أخطار ، ولم يكن ذلك
ليكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين إلى الحد المعقول ويستعينوا بنواب الأمة
على تجديد نظام البلاد ماليا واقتصاديا ، إذا لأقاموا من فورهم مصالح الدائنين على
أثاث ثابت غير مزعزع ، ولجسوا عودة استبداد الخديو الذى كانوا يعدونه بحق
رأس البلاء كله ^(١) أمراً مستحيلا . ولكن كلا هذين الأمرين لم يكن مما يرتضيه
سادة مصر الأور بيون . فأما عقد مجلس نيابى مصرى فكان أمراً لا سبيل إلى
النظر فيه لأن مصر الدستورية تقضى القضاء المبرم على ما كانت إنجلترا وفرنسا
لا تزالان تبيتانه لمصر من النيات السياسية . وأما نقص فائدة الكوبونات
فقد كثر فيه الأخذ والرد ، وكان المستر فيثيان خاصة ميالا إلى تنفيذ هذا
الاصلاح الأساسى ^(٢) ورأت لجنة التحقيق الدولية التى ظلت توالى اجتماعها
بعد صدور تقريرها الأول أن لا بد من تنفيذ هذا الاصلاح عاجلا أو آجلا . بل
أشيع أن السير رفرز ولسن نفسه وضع مشروعا لنقص فائدة الدين إلى ٥٠٪
حتى عام ١٨٩٠ أو إلى ٥٠٪ حتى عام ١٨٨٦ ^(٣) ، ولكن كل هذا الأخذ والرد
وكل هذه المشروعات لم تتمخض إلا عن مشروع جديد عام يرمى إلى نقص
نفقات الحكومة قصفاً جديداً وفرض أنواع أخرى من القرائب . وكان أول

(١) لا توافق المؤلف على هذه التهمة

(٢) « التيس » رسالة من الاسكندرية ٣١ مارس عام ١٨٧٩

(٣) برقية روتر المنشورة في « التيس » ١٠ مارس عام ١٨٧٩

مراد هذا المشروع قصر المرتب السنوى للخدو وأسرتة على ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .
فإذا علمنا أن الخديو وأسرتة حرّموا كل أملاكهم العظيمة حتى آخر دابة وآخر
محرث ، رأينا أن هذا المبلغ ليس من الأريحية والسعاه فى شئ^(١) . ومع ذلك
يمكن التجاوز عن هذا الأمر . لقد كان شرا منه مشروعهم الذى يقضى بفرض
ضريبة على الأراضى المعروفة بالأراضى العشرية . هذه الأراضى كانت فى الأصل
أراضى قاحلة وزعها الولاة السابقون على أتباعهم الذين كانوا يشبهون الأمراء
الإقطاعيين ، وزعوها عليهم على شريطة أن يصلحوها وأن تمنى من الضرائب
إعفاء تاما دائما . قد تكون هذه الهبة حكمة أو سفاهة عدلا أو ظلما ، ولكنها
مهما يكن من أمرها لا يمكن الرجوع فيها بأمر خديوى عال لا سيما إذا كان
ذلك الأمر من إملاء أجنبى أملاه لمصلحة أجنبى وباسم المهود « المقدسة »
التي قطعتها الحكومة على نفسها . وأن تنتهى الوقاحة أن يطلب إلى الخديو أن
يخل بمهوده لأمتة حتى ينى بها لأجنبى ، وأى أجنبى ! لقد اعترف إذ ذاك بكل
صراحة أن ذلك الأمر معناه « مصادرة حقوق الملكية »^(٢) . من جانب قوم لم
يكفوا عن النداء بوجوب احترامها عندما اتفق أن كانوا هم أصحاب هذه الحقوق ،
ولم يتغير ذلك الاعتقاد إلا بعد حين

ومما يتصل اتصالا شديدا بهذا « الإصلاح » مشروعهم الذى كان يقضى
بالغاء جميع الالتزامات التي نشأت عن قانون اللقابلة . يذكر القارى أن هذا
القانون كان يعنى ملاك الأراضى الزراعية من نصف الضريبة المفروضة عليهم
إعفاء دائما على أن يؤدوا للحكومة فى أجل معين ستة أمثال هذه الضريبة .

(١) وقد زادت لجنة التحقيق برأيها المهود على اقتراحها هذا المبلغ قولها : « لا ريب أن
مرو الخديو لن يبال أن يكون مرتبه فوق ما يبنى فى الوقت الذى يطلب فيه إلى العائين
تضحيات جديدة (٢) » (« تقرير عن النظام » الخ ص ١٢)

(٢) هنا هو القبط الذى استعمله مراسل « التيس » الفاهرى ، ٢٣ يناير عام ١٨٧٩

فالآن قد اقترح الرجوع في هذا الإعفاء بحجة أن نحو نصف ال ١٧٠٠٠٠٠ ر. ١٧ جنيه التي ذكر في الميزانية أن الملك دفعوها بموجب هذا القانون ، لم يدخل خزانة الحكومة ، وأن الخديو علاوة على ذلك لم يكن ينوى الوفاء بهذه . نحن لا نستطيع أن نتحقق من صحة هذا القول الذي كانت لجنة التحقيق الدولية مصدره . غير أن الذي يجب له الإنسان أنه بعد مضي عدة سنوات من ذلك الحين ، وبعد أن ألتي قانون القابلة فلا ، سئل اللورد آدمند فزيموريس وكيل وزارة الخارجية البرلاني إذ ذاك عن الأسباب التي بنى عليها السير رفرز ولسن قوله إن معظم ال ١٧٠٠٠٠٠ ر. ١٧ جنيه لم يدخل خزانة الحكومة ، فأجاب بسذاجة إنه ليس من سبب يحمل على الظن بأن قد دفع حقيقة ما يقرب من هذا المبلغ^(١) . وفي الوقت نفسه كان مراسل التيمس الإسكندري يكتب إلى صحيفته عن « المبالغ الطائلة التي قدمها الملك » ويطلب أن يعوضوا عنها بمجود وسخا^(٢)

وكان آخر مشروعاتهم مشروع يظهر أن واضعه الحاذق هو المسيو بلنير كان هذا المشروع يرمى إلى وضع نظام للإعفاء من السخرة نظير مبلغ معلوم من المال يؤدي إلى الحكومة . وكان الفرض من هذه الفكرة التي تحققت فيما بعد في عهد اللورد كرومر ، أن تفرض السخرة على الطبقات الميسورة الحال سواء أكان ثمة ما يدعو إلى ذلك أم لم يكن ، ثم يعني من يراد تسخيرهم من

(١) مضابط البرلمان ، المجلد ٢٧٦ عام ١٨٨٣ م ١٤٢٣

(٢) « التيمس » ٢١ يناير عام ١٨٨٠ . ويقول الستر بلنت في كتابه المذكور آفا م ٤٤ : « إن مشروع ... إلغاء نظام القابلة التي لو تم لكان مناه مصادرة أراض تبلغ قيمتها نحو خمسة عشر مليون جنيه ، قد اضطرب له فكر كل مالك ، واعتقد الناس أنهم قد يناهم جلي يد الناظر الانجليزي أسوأ مما ظلم على أيدي من سبقوه » أما اللورد كرومر فيستغف (في كتابه المذكور آفا م ١١٢ وما بعدها) بقرار إلغاء التزامات القابلة ، وما أشوقنا إلى أن نعرف هل كان اللورد يحق هذا الوقت لو عمل في إنجلترا ما يشبه هذا العمل ؟

تسخره نظير البديل الذى يدفعونه . ذلك نوع مذهب من أنواع السلب والاعتصاب وقد يكون خير مثال للطرق التى سلكتها الوزارة فى الوصول إلى أغراضها^(١)

كان متوقفاً أن تقوم قيامة الطبقات الموصرة عند سماعها نبأ هذه الإصلاحات الزمعة ، وأن تدرك لأول مرة أن مصالحها ومصالح الطبقات الدنيا مرتبط بعضها ببعض أتم ارتباط . لذلك رأى إسماعيل أن قد حانت ساعة العمل إذا كان لابد من عمل ، وإلى القارىء ما قام به . كان محمد على أنشأ مجلساً من المشايخ والأعيان يجتمع من حين لآخر ليمد الخديو برأيه فى أمور القرائب الجديدة ونحوها ، وكان أعضاؤه ينتخبهم فى الظاهر أهل البلاد ، أما فى الحقيقة فالحكومة هى التى كانت تعيينهم . ولم يكن لهؤلاء الأعضاء من الاختصاص والشجاعة ما يجعلهم يمثلون الأمة حق التمثيل . هذا المجلس قد أعاده إسماعيل^(٢) عام ١٨٦٦ ، واجتمع فى عهده كله ثلاث مرات . وفى الوقت الذى نحن بصدد الكلام عليه عزم إسماعيل بمواقفة العلماء والأعيان على تحويله إلى مجلس نيابى ، وذلك بتوسيع اختصاصه وزيادة عدد أعضائه ومنح أهل البلاد ما يقرب من حق الانتخاب العام . ولما كان المجلس إذ ذاك فى دور انقضاده الثالث لم يكن يحتاج إلى شيء لتنفيذ هذا المشروع سوى بلاغ ملائم للحال ، وأمر بإجراء الانتخابات التكميلية . على أن المجلس النيابى لم يكن مقصوداً لنفسه ، بل ليكون سداً إلى أمور أخرى هى تأليف وزارة وطنية مسئولة تحمل محل الوزارة الأوربية ، وإصدار قانون مالى جديد بدل الأمر العالى الذى صدر لنفوشن وجوير . وكان أهم ما فى هذا القانون المالى إنزال فائدة الدين للوحد من ٧٪ إلى ٦٪ وأداء ٥٥٪ من

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

(٢) بعد أن وصف البارون فون مولوتى هذا الإصلاح فى كتابه المذكور آفا من ١٢٢

هنا : « سيقش الحلف اسم إسماعيل بحروف ذهبية على أول وثيقة للحرية منحت لمصر الحديثة »

الديون السائرة تقدماً وأداء الباقي في السنتين ونصف السنة التي تعقب ذلك ، ثم تعيين ٤٠٠٠٠ ر. ٤٠٠٠٠ جنيه^(١) سنوياً للشؤون الإدارية

كان هذا المشروع ولا يزال موضع الاستهزاء الشديد من أضر بمصالحهم ، فقد وقع في النفوس وقتئذ أن النوبة الدستورية الفجائية التي انتابت إسماعيل لم تكن إلا مناورة ماكرة يقصد بها التخلص من الوزارة الأوربية وارتجاع سلطة الخديو الفردية بعد مرور ما ينبغي مروره من الزمن ، كما أن القانون للمالي قد عد خداعاً وتهويشاً ، وأن الفرض منه هو التهدة للوثقة لثائرة الدائنين ، وأنه فيما عدا ذلك مستحيل التحقيق^(٢)

نحن آخر من يعزو إلى الملوك الصدق والإخلاص فيما يمنحونه شعوبهم من النظم النيابية ، بل نحن نرى أنهم على الإطلاق أبعد من أن تظن فيهم هذه الفضائل . ولا نعلم منذ أيام الملك جون^(٣) حتى وقتنا هذا ملكاً منح شعبه دستوراً دون اضطراب شديد ودون أن يعنى نفسه الرجوع فيما منح يوماً ما . ولقد عبرت التيمس عن هذا المعنى بعد بضعة شهور من الوقت الذي تتكلم عليه فقالت^(٤) « كم من الأمراء الأوربيين الذين خلقوا ليكونوا مطلقاً التصرف من رضى بأن يتخلى عن تلك المكانة وأن يشغل مكانة متواضعة هي مكانة انكسار المطلق في بلاطه فحسب ؟ كثير من هؤلاء الأمراء من وعد بتغيير نظام حكمه ولكن قليلاً منهم من أنجز وعده » . على أن الذي يحدث عادة في مثل هذه الأحوال هو أن الملوك بعد أن يقيموا لشعوبهم مجلساً نيابياً لحض التخلص من صماب عارضة

(١) « التيمس » رسالة من الاسكندرية ١٩ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) انظر كتاب الورد كرومر المذكور آفا ص ١٠٥ وما بعدها

(٣) هو الملك الذي دفع بسفه وخرقه الأمة الانجليزية إلى الثورة عليه وإزالته احترام حقوقها وإعطائها (عام ١٢١٥) موتها بذلك . وهذا اللوثي يد أعظم أسس الحرية الانجليزية السياسية (التيرجان)

(٤) ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩

لا يلبثون أن يروا أنفسهم أمام خصم عنيد يساجلهم الحرب ثم ينتصر عليهم آخر الأمر . وذلك ما كان يحدث من غير شك في الحال التي تتكلم عليها . يدل على ذلك ما كتبه مراسل التيمس الإسكندري^(١) على أثر انعقاد مجلس شورى النواب الجديد فقال : « إنه في ظاهر أمره مجلس نواب ولكن طريقة الترشيح الرسمي الفرنسية هي وحدها المعمول بها ، حتى أن المرشحين الرسميين لا ينجحون في الانتخاب فحسب ، بل فيما أذكر لا ينافسهم في دوائهم منافس . ولكن مع هذا كله فإن لكل حكومة نياية بداية ، وإن برلماننا لم يكن دائماً مستقلاً استقلاله الحاضر . على أن مجلس شورى النواب المصرى قد أظهر قائدة عظيمة في مناقشة مشروعات الإصلاح الزراعى وتوسيع نطاق الأعمال العامة »^(٢)

وبعد قليل من ذلك الوقت أى قبل الانقلاب السياسى نفسه استطاع مراسل التيمس القاهرى أن يكتب إلى صحيفته عن مجلس شورى النواب أنه قد أثبت قائده في وجوه أخرى ويصرح^(٣) بأن « مجلس شورى النواب لم يعد موضعاً للاستهزاء ، وأن أعضاءه قد أظهروا أدلة كثيرة على حياتهم واستقلالهم ، وأن ليس آخر هذه الأدلة بأقلها شأنًا . . . فلقد ذهب رياض باشا ناظر المالية منذ أيام إلى المجلس ليعلن رسمياً انتهاء دور انعقاده ، فخطب النواب خطبة لطيفة رقيقة نوه فيها بخدماتهم وأشار إلى انتهاء واجباتهم كلها . ولكن رياضاً قد عجز عن أن يحذو حذو أوليفر كرومول^(٤) وأبى المجلس أن يرفض ، وقام أحد الأعيان

(١) « التيمس » ١٥ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) طرن هذا بما كتبه ماك كوت في « مصر كما هي » في هامش ص ١١٨ « لقد أصبحوا (أى النواب) أكثر استقلالاً وهم الآن عامل مفيد في سياسة مصر الداخلية »

(٣) « التيمس » ، ١٦ أبريل عام ١٨٧٩

(٤) هو قائد الجيش الإنجليزي في عهد الجمهورية والحماية (١٦٤٩ — ١٦٦٠) والسيد شؤون الحكومة في هذا العهد . وقع خلاف بين البرلمان المروف بالبرلان الطويل وبين الجيش بطلب كرومول إلى أعضاء البرلمان الانهضاض ليحل محلهم أعضاء آخرون فأبوا . فما كان منه إلا أن سار إلى دار البرلمان ومعه فريق من الجنود وأخرج الأعضاء بالقوة وأقتل البرلمان (للترجان)

خطيباً فرفض تحية رياض الختامية وصرح بالنيابة عن بقية المندوبين أنهم على عكس ما قال رياض باشا لم يفعلوا بسد شيئاً ، وأن أمامهم عملاً كبيراً هو مراقبة الوزارة ؛ وأنهم من أجل ذلك يأبون الرفض . وقد أيد الخطيب زملاؤه كلهم كما أيد الأعيان في ملعب التنس بفرسايل خطيبهم ميرابو في بعض المواقف المشهودة^(١) . وعلى ذلك لا يزال مجلس شورى النواب المصرى يعقد اجتماعاته ، وهو الآن يتشدد في وجوب خضوع النظار الأجانب والمصريين لإرادته وجعلهم مسئولين أمامه عن أعمالهم . فالأعضاء في الواقع ينوون تحويل الحكومة المسئولة اسماً إلى حكومة مسئولة فعلاً »

من هذا يتضح أن مجلس النواب المصرى الذى أوجده إسماعيل لم يكن على علانه أخوكة كما صوروه . ولقد قالت التيمس نفسها في مقالها^(٢) الافتتاحى بعد الانقلاب السيامى « ربما كان كثير من الأعضاء صنائع للخديو ولكن مهما تكن طريقة انتخاب هيئة نيابية فلا بد أن تحصل هذه الهيئة على شيء من الاستقلال عند ما تعمل مجتمعة . ويظهر أن مجلس نواب مصر لا يشذ عن هذه القاعدة » والحقيقة أن ما يقوم به المؤرخون الرسميون من تصوير الأعيان والعلماء

(١) عند ما اختلت أحوال فرنسا قبل الثورة الكبرى عقد الملك لويس السادس عشر مجلس الأمة بفرسايل في مايو عام ١٨٧٩ . وكان هذا المجلس يتألف من مندوبين يمثلون الأعيان ورجال الدين وعلامة الشعب . فاختلف مندوبو هذه الطبقات في الطريقة التى تتبع في التصويت . وأخيراً انتحى نواب الشعب ناحية من ملعب التنس وأنشؤا فيها بينهم ألا يصرفوا حتى يضعوا لفرنسا دستوراً . وانضم إليهم بعض الأعيان ورجال الدين . غفأ الملك وحزبه عاقبة اتحاد الناصر الثلاثة وحاولوا منع ذلك . فخطب الملك الجميع خطبة تعى فيها نواب الشعب عن التعرض لامتيازات الأعيان ورجال الدين ثم طلب إلى كل فريق الانصراف إلى مكانه الخاص . فتنصرف الأعيان ورجال الدين ولم ينصرف نواب الشعب . فجاء كبير أمناء الملك إليهم وقال لهم : « أنتم تسمعون أمر الملك ؟ » فأجاب ميرابو أحد قادة نواب الشعب قائلاً : « إذهب وقل لمن أرسلوك إننا هنا بأمر الشعب وإننا لن نبرح مكاننا إلا بعد السيوف » عندئذ سلم الملك بمطالب النواب (الترجان) (٢) « التيمس » ١٦ أبريل عام ١٨٧٩ ، للقال الافتتاحى

وغيرهم من الطبقات المصرية الراقية في ذلك الوقت في صورة آلات في يد إسماعيل مسخرة لأمره وفاقة الاستقلال الخلقى والفكرى ، لمن قبيل الصبث بالحقائق التاريخية وتشويهاها : قد يكون النواب بحكم الظروف مستعدين للاتقياد لإسماعيل ومساعدته في رفع النير الأوربي عن بلادهم ولكنهم مع ذلك كانوا يمتقونونه لأنه كان علة علل شقاتهم وبلائهم ، وقد بلغ بهم الأمر بعد الانقلاب السياسى أن فكروا في عزله ^(١) . ومما يدل حقيقة على مبلغ كره المصريين له أنه لما عزل وأخرج من البلاد لم يرفع صوت واحد بالدفاع عنه ، بل أسر كثير منهم في أنفسهم الشبهة به . يتضح من ذلك أنه مهما كان خطر اتخاذ إسماعيل مجلس النواب الجديد آلة لتنفيذ مآربه فإنه كان من السهل على أوربا أن تدفع هذا الخطر بأخذها جانب النواب الوطنيين واستعمال نفوذها في تقوية دعائم الحكم النيابى الصحيح ، ولكن ذلك لم يدخل قط في حسابها ، لأنه لم يكن شئ أبعد عن تفكيرها من خير المصريين وسعادتهم

ذلك ما نقوله عن مجلس شورى النواب ، فاذا ما انتقلنا إلى الكلام على مشروع إسماعيل المالى لم يخل كلامنا من ضعف في الحجة ووهن في الدليل . فإن ما أراد إسماعيل القيام به كان لا يزال فوق طاقته على الرغم مما اقترحه من نقص فائدة الدين . ثم غير معقول أن يستطيع أداء ٥٥٪ من دينه السائر نقداً على الرغم من أنه كان يوجد عند آل رتشيلد مبلغ يزيد على مليونى جنيه ويمكن أن يؤدي به بعض هذا الدين . بيد أننا في الوقت نفسه نعلم أنه بعد سنة من ذلك قد تقص حملة السندات والدول الأوربية نفسها فائدة الديون بمقدار ١٪ ورأوا أن في مقدرتهم الحصول على حقهم . ونعلم كذلك فيما يتعلق بالدين السائر أن

(١) وقد اعترف عرابى باشا للستر بلنت أنه كان ينوى عزل إسماعيل بل قتله منذ فبراير عام ١٨٧٩ (« التاريخ السرى » ص ٤٨٣)

كبار الملاك قد اكتبوا لاسماعيل^(١) قدماً بما لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، وأن كثيرين منهم قد أبدوا رغبتهم في رهن أملاكهم لقد قرض جديد^(٢) . ربما كان ممكناً تنفيذ مشروع إسماعيل بشيء من الجهد وبشرط أن يراقب تنفيذه مجلس شورى النواب لا الخديو . ولدينا من الأسباب ما يحملنا على الظن بأن الطبقات العليا المصرية ، بعد أن تبذل هذه التضحيات لتحرير بلادها من كابوس السيادة الأجنبية ، كانت لا تسمح للخديو بالرجوع إلى نظامه القديم ، بل كانت تقيده وتعمل على الوفاء بالعهود التي قطعها معز على نفسها . ولكن ذلك ما رفضته أوروبا مقدماً فقد صرحت باستحالة وجود مجلس نواب ، وبأن المشروع المالي حلم من الأحلام ، ورفضت المشروعين باحتقار وازدراء .

يجدر بنا في هذا المقام أن نشيد بذكر رجل لا نقول إنه كان يميل بحال إلى التضحية بمصالح الأوربيين ، ولكنه كان من نزاهة الخلق وبعد النظر بحيث رأى أن سياسة السير رفرفز ولسن لا محالة منتهية بنكبة أو ثورة عامة . ذلك هو القنصل البريطاني العام المستر فيثيان . كثيراً ما ظهر هذا الرجل في قوله وعمله من حيث هو خادم لحكومته كأشد الرايين قسوة وألد أعداء الحكومة المصرية خصومة . ومع ذلك فإنه كثيراً ما كان يشفع تقاريره الرسمية بتحذير أولى الأمر في بلده من أن يفرقوا في نزع القوس ، ويشير إلى حال الحكومة المصرية التي أصبحت لا تنطق . ولقد احتج في أبريل عام ١٨٧٨ ليس بعد ، على ما كان يتخذ من الوسائل في جباية الضرائب من الفلاحين لأداء الكوبونات . وكثيراً ما ألح في وجوب تأجيل الدفع وقص فائدة الدين^(٣) . من أجل هذا كله كان

(١) « التيس » رسالة من الاسكندرية ، ٢٧ مايو عام ١٨٧٩

(٢) « التيس » رسالة من الاسكندرية ١٦ أبريل عام ١٨٧٩

(٣) « التيس » رسالة من الاسكندرية ٣١ مارس عام ١٨٧٩

المستر فيثيان مبعضاً إلى السير رفرز ولسن وأصحابه الذين كانوا يرون فيه رجلاً كثير التطفل جم الذهب مع الخيال^(١) ولقد عارض المستر فيثيان أشد المعارضة فيما رآه النظائر الأوربيون من أنهم يستطيعون أن يحكموا معر وحدهم ويستغنوا عن إسماعيل جملة ، وكثيراً ما ألح في أن يكون لإسماعيل يد في الحكومة وألا يمنع من حضور مجلس النظائر . وكان أبغض الأشياء إليه مشروع السير رفرز ولسن الأخير . ويلوح أنه هو والسير رفرز ولسن قد تبادلوا قوارص الكلم من أجل هذا المشروع الذي يمس حقوق الملاك ومن أجل إصرار السير رفرز ولسن على عدم نقص فائدة الدين . غير أنه من المستحيل أن نعرف ما دار من الرسائل بين الرجلين من جهة وبين الحكومة الإنجليزية من جهة أخرى . ويكنى أن نقول إن الحكومة أخذت جانب السير رفرز ولسن واستدعت المستر فيثيان في ٢٠ أبريل عام ١٨٧٩^(٢) واستبدلت به المستر (والسير فيما بعد) فرنك لاسل وهو رجل لا يقل عن السير رفرز ولسن استعداداً لخدمة حملة السندات^(٣) والآن وقد أظهرت الحكومة البريطانية باستدعائها المستر فيثيان برهاناً

(١) والمستر فيثيان هو الذي يمينه اللورد كرومر بقوله : « الفناصل المتطفلون » الذين يكثرون القول في إزهاق الفلاحين من أجل حملة السندات (« مصر الحديثة » المجلد الأول - ص ٨٤)

(٢) إن الرسالة التي بث بها السير رفرز ولسن للمستر بلنت (« التاريخ السرى » ص ٤٨) والتي ذكر فيها أسباب سقوط فيثيان لعظيمة الفائدة . قال فيها السير رفرز ولسن : (كان كرني فيثيان أكبر العاملين على تدهور النظام الذي أمر بالمحافظة عليه تدهوراً لم يكن في الحساب . لقد انضم المستر فيثيان إلى الحديو دضة واحدة ، وكان ذلك ناشئاً عن الحسد والفرور وقلة الذكاء) قارن ذلك أيضاً بمضابط البرلمان المجلد ٢٤٤ عام ١٨٧٩ ص ١١٦١ و ٥٢٢

(٣) يذكرنا اللورد كرومر في كتابه المذكور آخراً ص ٩٦ بأن السير فرنك لاسل قد أمر « بأن يطاون السير رفرز ولسن كل المناوئة في شؤونه مع الحديو » ويقول لنا كذلك في موضوع آخر بعد أن فصل القول في وصف السياسة الفرنسية التي كانت إذ ذاك « تبيل ميلاً شديداً إلى جنب المائتين الأجانب » « إن الحكومة البريطانية قد أخذت جانباً للفلاحين المصريين » ص ٩٤

جديداً على مظاهرتها للسير رفرز ولسن وخططه الفاسدة على كل من يناوئه قد عن لهذا المالى العظيم فجأة أن يعلن إفلاس الحكومة المصرية وتأجيل كويون أبريل شهراً كاملاً . ذلكم هو المنفذ الذى قدم مصر لينظم ماليتها فاتمب الأموال باليمن والشمال ولم يفلت من مخالفه لا الفلاح ولا الحديو ولا أسرة الحديو ، وأضاف إلى ديون مصر ديناً جديداً من غير أن يخفف العبء القديم أو يلغى ضريبة واحدة^(١) ، واستقصى دقائق الإدارة بحثاً وتنقيباً ، وأظهر للبلاد عجز الحكم الوطنى — هذا هو يعلن بعد أن تولى شؤون مصر وتصرف فى جميع مواردها حولين كاملين ، أن مصر عاجزة عن الوفاء بوعدها ، وأنه يجب مقاضاتها

(١) ما أصدق ما يقوله المتر بلت فى كتابه المذكور آتما ص ٤٤ « إن تسعة الملايين التى قدمها آل رتشيلد قد ذهب معظمها لسد حاجات ماسة عاجلة ولم تخفف ضريبة واحدة ولا رفع عن الأهلين تكليف واحد . بل على العكس ظل حكم الكرياج قائماً فى القرى بأشد ما كان ، وبما زاد فى رعب الزراع ... مسح الأراضى مسحا خراجيا جديدا ... فقد عدوا ذلك مقدمة لزيادة الضرائب

وأرسل قنصل السويد فى القاهرة إلى حكومته تقريراً طريفاً عن الحالة قال فيه : « إن الطريقة التى اتبعت حتى الآن فى حل المشكلة المالية تكاد تشبه الطريقة التى يتبعها الانسان مع جائن غامس ... لمتا نبحت فى هل انتفعت مصر بما استنداته من الأموال أو لم تنفع وهل يستحق المظف أولئك الدائنون الذين أقرضوها أموالهم برياً فاحش وتالوا من الأرباح الطائلة ما عاد عليها بالتفكر أو لا يستحقون فإن واجب مصر أن تقي بهودها . ولكن ليس معنى ذلك أن يقضى على أهل مصر بإرضاء للدائنين . ليس من السهل أن نسد الأهالى والحكومة شيئاً واحداً ، فيقتل كامل الفلاحين بالضرائب المادحة ويحجز للدائنين أن يصرفوا فى الفلاح وأرضه للحصول على ما يرضيهم ، إن مصر الآن أشبه شىء بضبعة كبيرة يديرها الدائنون ولكن مع هذا الفارق الكبير وهو أن الدائنين عادة يفهمون أنه لا بد من إبقاء موارد الضبعة حتى يحصلوا على أموالهم . أما فى هذا البلد فلا يفكر الانسان إلا فى تسلم الأموال ناسباً أنه على سر الأياد يستحيل عليه أن يخمد حيث لم يزرع إن الاحكام المصادرة على الحكومة باقية لم تنفذ والموظفين يقاسون آلام البرؤس والشقاء لأن مرتباتهم لم تدفع اليهم منذ شهور عدة وكل عمل منتج نافع معطل ودولاب الادارة واقف ، كل هذا بحاجة أن الدين يجب أن يدفع قبل كل شىء . وأن يكون له المقام الأول (مصر رقم ٢ عام ١٨٧٩ م ١٧٩ و ١٨٦ وما بعدها) — كذلك كان حكم اليهود الأجانب !

حيث يقاضى المفلسون ! أى شهادة بالدم والفاقة هذه ! وأى استئثاره لحفاظ المصريين الذين سيقوا كما تساق الأغنام وسيموا كل خسف وهوان ! فهل عجيب إذا غلى الدم في عروق المصريين عند ما ذاع قرار ناظر المالية الأوربي بإعلان إفلاس الحكومة المصرية ؟ أهذه عاقبة سيطرة أوربا على الحكومة المصرية ؟ أمن أجل هذا استنزفت دماء المصريين ؟ وماذا يضمن لك المستقبل يا مصر بعد ذلك ؟ لا شيء سوى استئثار زيادة الضرائب وتضييق الأوربيين الخناق على أهلك . وبعد فلم يكدر يطن هذا القرار حتى كتبت مذكرة وطنية طالب فيها عزل الأجنبي الوقح ورفعت إلى الخديو . وقد وقع على هذه المذكرة سبعون من العلماء فيهم شيخ الإسلام وبطرك الأقباط وحاجم اليهود ، كل نائب عن طائفته . ووقع عليها كذلك ستون من الباشوات وستون من البكوات وأربعون من الأعيان وعدد عظيم من ضباط الجيش ^(١) . بهذا المستند دعا إسماعيل في ٧ أبريل ممثلي الدول الأجنبية وأعلن إليهم عزمه على تأليف وزارة وطنية وسن قانون مالى جديد . وكتب في الوقت نفسه إلى الناظرين الأجنيين باستقالة توفيق باشا واعتزاه — أى الخديو — الاستغناء عن خدمتهما . وأصدر أمراً عالياً إلى شريف باشا المعروف بميوله الدستورية كلفه فيه تأليف وزارة جديدة ، وما جاء في هذا الأمر أن « السير الذي كانت عليه النظارة السابقة . . . ^(٢) كان على غير رضا الله والأهالي حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى في جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك في غاية الهدوء والسكون » وأن « النتيجة التي حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة الدم وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة كانت سبباً لتغيير قلوب الأمة ونفورها من هيئة

(١) « التيس » رسالة من الاسكندرية ١٩ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) « التيس » رسالة من الاسكندرية ٢٣ أبريل عام ١٨٧٩

النظارة كل النفور « وجاء في آخر هذا الأمر أن أعضاء النظارة الجديدة « يكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريته بوجه كاف للقيام بتأدية مايلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها »^(١) هذا هو « الانقلاب السياسى » المشهور ، وما أغرب لفظ « الانقلاب السياسى » اسما^(٢) لعمل أيدته الأمة وكان يرمى إلى إقامة وزارة وطنية دستورية على أنقاض عصابة من المدسسين الأجانب . لقد أفرد المؤرخون المتأخرون فى كتبهم صفحات كثيرة لفاية نبيلة هى تشويه معنى هذا الانقلاب ، وذلك ليسوغوا ما انتقمت به أوربا لنفسها من انقلاب سياسى حقيقى . ولكن سنرى أن معاصرى هذا الحادث أصدروا فى شأنه حكما يختلف عن حكم هؤلاء المؤرخين

(١) ليست هذه الفتىبات من ترجمتنا ولكنها من عبارة الوقائع المصرية ، عدد ١٣ ابريل عام ١٨٧٨ — (الترجان)

(٢) انظر الفصل السادس من كتاب اللورد كرومر المذكور آفا

الفصل السابع

الانقلاب السياسى

لعل الحوادث التى شهدتها ثلاثة الأشهر التى جاءت بين سقوط الوزارة الأوربية وبين عزل إسماعيل هى أكثر ما فى تاريخ مصر قبل الاحتلال الإنجليزى عبرة وأخه بالاهتمام . ولكن مما يؤسف له أن أبناء هذه الحوادث وصلتنا مبتورة ، وأن كثيراً من المستندات الهامة لا يزال حتى يومنا هذا بعيداً عن متناولنا . وذلك ما يجعل عمل المؤرخ النصف غاية فى الصعوبة

ومما زاد هذا الصعوبة وخطراً أن وقع فيه ما كان يقع عادة من المشادة بين إنجلترا وفرنسا كلما تأزمت الأمور المصرية . لقد كان متوقفاً أن الفعلية « الاستبدادية » التى أتاها إسماعيل ، لا بد مقبلة « الفرع » فى طول أوروبا وعرضها ، كيف لا وكل شىء كان يسير كما يهوى مالىو الدول : وزارة أوربية تعنى بالكوبونات ، ولجنة دولية تنمق مشروعاً جديداً لللاتهاب ، والمنافسة السياسية التى كانت بين إنجلترا وفرنسا قد خيل أنها أصبحت فى خبر كان ، بينما الأمر كذلك وإذا بالخدو قد أفسده بفتة بفعله لا يمكن أن يؤاخذ بها . لقد كان أول آثار هذه الفعلية أن استشاط القوم غضباً . نعم إنه كان لإسماعيل ، كما أعلنت الميزارة غير مرة فى البرلمان ، الحق كل الحق فى عزل خدمه الأوربيين متى رأى المصاحبة فى ذلك^(١) ولكن انتفاع إسماعيل بهذا الحق وإسقاطه الوزارة على نحو

(١) قال وزير المالية « لما خرج المستر ولسن إلى مصر خرج ناظراً من نظار الخديو ندى من حقه أن يزيله من منصبه متى رأى المصلحة فى ذلك » (مضابط البرلمان المجلد ٢٤٤
نومبر ١٨٧٩ ص ٨٥٦)

ما فعل قد بدا للقوم أمراً في منتهى الوقاحة ، ولم يلبث معه كبار الموظفين الأوربيين بالقاهرة أن أعلنوا شبه إضراب علم عن العمل . وبيان ذلك أنه عند ما تسلمت الوزارة الأوربية مقاليد الأمور اتفق أن يلغى منصب المراقبين العموميين ، وأن يراعى خاطر كل من المستررومين وصاحبه الفرنسى بأربعة آلاف جنيه على الرغم من خلو الخزانة المصرية ^(١) . فلما ألقت الوزارة الوطنية عرض إسماعيل من تلقاء نفسه على السير أفلن بيرنج والعضو الفرنسى في صندوق الدين أن يقوموا بعمل المراقبين ، فكان جوابهما الرفض البات . وتلا تلوهما في ذلك سائر موظفي الحكومة الأوربيين حتى لم يبق منهم أحد في عمله غير أعضاء صندوق الدين ^(٢) وحتى هؤلاء سمحت لهم الفرص أن يطلبوا استيائهم . ف عندما أظهر شريف باشا رغبته في دفع كوبون مايو الذى قرب أجله بالفائدة المنقوصة ٥ ٪ ، أعلن صندوق الدين أنه لا يتسلم هذا القسط ، وأن الواجب أن يدفع الكوبون تاما غير منقوص ، وأن لا بد أيضاً من أداء ما تأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر الماضى (ولو أن هذا قد أجل دفعه السير رفرز واسن نفسه) وكذلك كوبون أبريل المستحق على دين عام ١٨٦٤ (وهذا أيضاً مما أخرت دفعه الوزارة السابقة) ^(٣) وغنى عن البيان أن الحكومتين البريطانية والفرنسية قد أقرتا الأمور ، بل إن أولاهما أرسلت إلى إسماعيل تلوه وتطالب رد الناظرين الأوربيين إلى عملهما ، وتهدده ، إذا أبى ذلك ، بأن تسعى في الدفاع عن مصالحهما في مصر وتقرير النظم التى تراها كفيلة بانتظام الحكومة وسعادة الأمة ^(٤)

(١) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٧

(٢) القورد كرومر « مصر الحديثة » المجلد الأول ص ١٠٣

(٣) « التيس » رسالة من الاسكندرية ، ٥ مايو عام ١٨٧٩

(٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٥٩

غير أن التهديد والاحتجاج وقفا عند هذا الحد . فستد ما رفض إسماعيل في كلمات قلائل أن يرد الوزارة الأوربية لم تكف إنجليترا بعدم مراجعته ، بل وافقت بالفعل على تعيين المراقبين ، في حين أن فرنسا لم تطلق ولا سماع هذه الإهانة . إنما كانت فرنسا تريد عزل إسماعيل في الحال واحتلال مصر احتلالاً مشتركاً . ولكن لما كان الفريق البعيد النظر من الانجليز لا يرضى بذلك مهما خفت مؤنته فقد رفع ذلك الفريق صوته عالياً محتجاً على استمرار التدخل في شؤون مصر ، وتاركا الخديو وشأنه يعمل على استنقاذ بلده مع وزارته الوطنية . وكتبت صديقتنا «التيمس» بصراحة عجيبة تقول^(١) : « لشد ما تحطىء الحكومة إذا ألقت على انجليترا مسئولية جديدة كالتي انتهت برد السير رفرز واسن إلى عمله في قلم الدين الأهلى . يجب ألا تجرنا رغبتنا في عدم الانفصال عن فرنسا إلى الوقوع في هذه الغلطة سواء أكان ذلك بعمل مذكرات مشتركة أم بغيرها . . إن الأمة لا تميل إلى اصطناع العنف مع الخديو . ومن الواضح أن المسألة ليست في شكلها الحاضر إلا مسألة حملة السندات ، وأنه ليس ثمة مصلحة سياسية تهتم بها انجليترا قد أضر بها تغيير الخديو نظاره . . . إن واجب الحكومة ، ما بقيت مصالح انجليترا الحقيقية بعيدة عن الخطر ، أن تمسك عن أن تحمل بمفردها أو بالاشتراك مع فرنسا مسئولية إدارة مصر المالية . إن الذين يريدون أن تحمل انجليترا هذه المسئولية هم أولئك الذين يرون أن على انجليترا بالإضافة إلى واجباتها وشواغلها العديدة ، أن تحصل لدائى الخديو فوائد ديونهم » . تلك صراحة عجيبة تكاد تكون مبالغاً فيها لاسيما إذا عرفنا أنها صادرة من صحيفة قد اشتهرت قبل كل شيء بالدفاع عن مالى لندن . وقد عادت هذه الصحيفة إلى هذا الموضوع المرة بعد المرة ، وجعلت تكيل لدعاوى حملة السندات السخرية والاستهزاء ، وتعرض

يما يقصد من استمرار تدخل أوروبا في الشؤون المصرية ، وتدفع عن الخديو والحركة الوطنية حملات أعدائهما للنكرة . فقد أنكرت بكل قوتها في مقال افتتاحي كتبت فيه فيما يسمى حقوق الدائنين الأدبية أن ملك الخديو « قد أدى إلى تدهور الحكومة والنظام الاجتماعي في مصر » وقالت : « والحقيقة أن غلطة الخديو التي لا تقتصر عند من ينادون بسقوطه ليست في عسفه الفلاحين بل في نقضه عهوده لدائنيه أو تهديده بنقض هذه العهود »^(١) . والسبب في ذكر العبارة الخاصة بالفلاحين أن تقارير القناصل أخذت تنال من كل ناحية بإعاز حملة السندات مصورة قسوة العهد الجديد في جباية^(٢) الضرائب ، كأن القسوة أمر لم يمهّد من قبل وإنما ابتدع بعد سقوط الوزارة الأوربية^(٣) ، ولم يكن الفرض من هذه التقارير سوى محو الأثر الذي قد يتركه في ذهن الجمهور نجاح الحكومة

(١) « التمس » ١٨ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) وقد أطلب المستر لاسل في وصف اليؤس التي أدت إليه قسوة الحكومة المصرية في جباية الدخل وأكد اللورد سليري « أن اسماعيل لم يستخدم هذه الفترة إلا في تجديد عهد الارهاق والقسوة اللذين كانت بهما تملأ خزائنه » (مصر رقم ٥ عام ١٨٧٩ صفحة ١٦٢ ورقم ٣ عام ١٨٧٩ صفحة ١٠) . راجع كذلك مجموعة قرارات القناصل في مصر رقم ١ عام ١٨٨٠ من ص ١٩ إلى ص ٣٠ . ومن الواضح أن بعض هؤلاء الوكلاء لم يحسنوا فهم ما صدر إليهم من الأوامر وأرسلوا في الحالة قرارات طيبة فإن اثنين منهم مثلاً وهما مصريان كتباً من الصعيد يقولان أن حالة الفلاحين « حسنة » . ولكن المستر برج وكيل القنصل في القاهرة قد ذبل هذين التقريرين بتلك الملاحظة السديدة وهي : « مما يؤسف له أن وكيل قنصلنا في الوجه القبلي أميان ، ولما كانا تحت رحمة كتابهما قان رأى أنه يجب الحد من الاحتياط في النظر إلى تقريرهما » ومعنى ذلك ، إن كان له معنى ، أنها لو استطاعا أن يقرأوا التلغيمات الصادرة إليهما لقررا خلاف ذلك . وكتب وكيل آخر يقول إن الفقراء والأغنياء يكادون ينامون في جباية الضرائب معاملة واحدة . فكيف المستر برج على هذا تلك الملاحظة الخبيثة : « إن المعلومات التي استقيتها من مصادر أخرى تدل على أن الأغنياء يهابون عادة ، » حقا إن هذه القرارات لرواية هزلية

(٣) يقول اللورد كرومر : « لقد عادت كل مساوى العهد القديم على أثر تقلد الوزارة لجديدة (وزارة شريف باشا) زمام الحكم » (مصر الحديثة « المجلد الاول صفحة ١٢٦)

الوطنية في إنفاذ قانونها المالى . وسنرى في غير هذا المقام أنه كثيراً ما استعملت هذه الطريقة الماهرة في تهيج النفوس وإثارة الخواطر . أما في الحال التى نحن بصدددها فسنرى أنها أخفقت في تأدية القوم إلى غرضهم إخفاقاً يرمى له . وكتبت « التيمس » تهزأ مرة أخرى بدعاوى جماعة ^(١) الدائنين وتقول : « الظاهر أن دائنى مصر يكادون في الوقت الحاضر يكونون وحدهم الذين يسنون بهذا التنوير . نعم قد تذكر مساوى إسماعيل باشا تسويقاً لهذه السناية ، ولكن الذين نراهم اليوم أكثر الناس طمعاً في إسماعيل وأشدّهم رغبة في نفيه هم الذين كانوا منذ أسابيع يقولون غير ما يقولون اليوم . إنهم اليوم ينادون بالتدخل لنابات إنسانية سانية . يقولون إنهم يريدون أن يكفوا مصر شر تبذير حاكمها . ألا لم يمد العهد الذى كان فيه هؤلاء أنفسهم شديدي البغية على مصالح الدائنين وكأوا يسخرون إذا قبل إن الفلاح يصف ، وإن السخرة مرهقة له ، وإن البلد مثقل بالديون . إلا أن ظهور عطفهم الكثير على رعية الخديو بهذه السرعة لما يحمل على أن تظن به الظنون »

هذه العبارات الصريحة خير ما يورد تعليقاً على المزاعم التى اختلقها فيما بعد المؤرخون المتحمسون . إلا إنه من الخطأ الفاحش أن نعزوها إلى رغبة صادقة في ترك مصر تستنقذ نفسها من الهلاك ، وأن تقابل بينها وبين السياسة المدائية التى كان ينادى بها إذ ذاك في فرنسا لمصلحة البيوت اللالية على ما يظهر . حقيقة الأمر ، إن كان للأمر حقيقة ، كانت عكس ذلك . لقد علمت فرنسا أنها لن تصبح سيادة مصر ما دامت إنجلترا واقفة في طريقها ، وأن قصارها أن تمنح إنجلترا أن تعير سيادة مصر . لذلك كانت دائماً تقترح العمل المشترك في مصر والإحتلال المشترك لها ، وكانت إن لم تنجح في شيء من ذلك تقترح أن تحتل مصر جنود السلطان . وكان الجمهور غير المطلع على الحقائق يظن تلك السياسة اعتداء صريحاً

منها ، وفاته أنها سياسة صادرة عن تقدير دقيق جدا هو أن اشتراك الدولتين في إدارة مصر أو احتلال جنود الباب العالي لما يقضى بالقفل على كل خوف من وقوع مصر في يد انجلترا . ولكن هذا الأمر نفسه هو الذى من أجله كان الأنجليز الطامعون في رؤية العلم البريطانى يخفق على ربوع النيل يعارضون دائماً في كل فكرة ترى إلى اشتراك انجلترا وفرنسا في اصطناع الشدة مع الخديو . ولقد وضع لهذا الفريق من الأنجليز جد الوضوح أنهم بمجمعهم بين سياستهم وسياسة فرنسا يهدمون بأيديهم كل فرصة قد تملكهم مصر ، وأنه خير لهم أن يتركوا بمحض إرادتهم مصر وشأنها . فإنهم إذا ما فعلوا ذلك ظلت مصر على كل حال بعيدة عن متناول فرنسا التى تنافسهم وقد تسوق لهم المقادير فرصة تملكهم مصر من غير ما عناه . نعم إن سيز الحوادث حتى هذه اللحظة قد انتهى بعكس ما كانوا يشتهون ، وذلك لصخب حملة السندات التى لم تمكن مقاومته في النواتر الرسمية ولكن قد آن أن يتدارك الأمر . لقد ذهب الناظران الأوربيان لشأنهما ، واعتزمت مصر أن تنزل على حكم نفسها — فلم لا تقف انجلترا عند هذا الحد وتخرج مما بينها وبين فرنسا من حلف خفيف ؟ ذلك ما كانت « التيمس » تريد ، وهى من غير شك تعبر عن آراء أشد النواتر السياسية اطلاعاً وأكثرها دراية . ألا فليسقط حملة السندات ! إن انجلترا من أجلهم قد دفعت بنفسها في طريق سياسية وعرة — وقد آن لها أن تسلك طريقاً أخرى

هذا إذا هو الباعث على تلك السياسة التى ظاهرها عدم الاعتداء على مصر والذى كان ينادى بها في انجلترا والذى اتبعتها الحكومة فعلا في الشهرين اللذين أعقبا سقوط الوزارة الأوربية . وقد أصبحت الصحف الانجليزية تفيض طناً على حملة السندات وسياستهم التى جرى عليها وكلاؤم في مصر في ثلاث السنوات المنصرمة . ولكى تحط من شأن هذه السياسة جلت توردد كل دليل يثبت أن

الخديو وحكومته الجديدة يستطيعان أن يدبرا أمر مصر تدبيراً حسناً جداً . ولم يسحر
تقوم إذ ذاك من الحركة الوطنية الناشئة كما سخرها منها فيما بعد ، بل كان مراسل
« التيمس » ^(١) الإسكندري يقول : « لقد أصبح واجباً على الخديو ، وإن كان
ملك البلاد ، أن يحسب حساباً لحزب يقال له الحزب الوطنى ، ويقال إن سيطرته
على الخديو تبلغ أحياناً حد الأمر والنهى . وقد اجتمعت كلمة الجيش والباشوات
والعلماء على أمر واحد هو إثبات أن مصر تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها . ومجلس
شورى النواب الذى زيد عدد أعضائه حديثاً حتى بلغ المائة ، قد أظهر من دلائل
الحياة ما يؤذن بمستقبل نياى مجيد » . ولم يتردد مراسل هذه الصحيفة القاهري
أن ينقل إلى صحيفته مع الاستحسان البين ، حديثاً دار بينه وبين الخديو . فبعد أن
به الخديو شكواه وشكوى المصريين من حكم حملة السندات الذى اتفقى ؛ ختم
ملاحظاته بهذه الكلمات العجيبة التى تكاد تكون من قبيل الإخبار بالنيب ، قال :
« قد يكون من السهل عليكم أن تحكموا مصر بالوالى زيد أو والى عمرو إذا
ما استعتم بالشعور الوطنى . أما إذا قاومتهم هذا الشعور فلا أقول إنكم لا يمكنكم
أن تحكموها بالوالى زيد أو والى عمرو ولكن عليكم أن تقرنوا ذلك بالقوة والمنف
والصف » ^(٢) . وقد تنوقت هذه العبارة ورددت كثيراً ولقت إليها نظر
الفرنسيين . ولا شك أن نصيبها من الصديق فى يومنا هذا هو بينه نصيبها منه
منذ ثلاثين عاماً .

كان ممكناً جداً والحالة هذه أن تترك بالفعل مصر وشأنها عند ما سقطت

(١) « التيمس » ١٩ مايو عام ١٨٧٩

(٢) « التيمس » فى ٢٨ إبريل عام ١٨٧٩ . انظر كذلك رسالة هذا المراسل نفسه
بصحيفته فى ٣٠ أغسطس عام ١٨٧٩ وحسب مراسل هذه الصحيفة القاهري رسالة أخرى
عشرت فى ١٦ إبريل عام ١٨٧٩ وقد وصف فيها توجب جميع العناصر الثابتة وتكوينها حزباً
ومنيا شعاره « مصر للمصريين »

الوزارة الأوربية في أول أبريل . فقد ثبت لفرنسا أنها لا تستطيع أن تخالف مشيئة إنجلترا وتنفرد في أخذ إسماعيل بالشدة والنف ، واعلمها كانت قليلة الرغبة في ذلك بالنظر إلى ما كانت قريبة عهد به في المكسيك وذكرتها به الصحافة الانجليزية^(١) غير مراعية واجبات اللياقة والجمالة^(٢) . ثم إن اقتراحها إشراك السلطان في الأمر لقي معارضة شديدة في الرأي العام البريطاني التي ظل يلح سنين طوالاً في تأييد سيادة السلطان على مصر ثم أصبح بقتة ينعص بكل فكرة ترمي إلى الاستعانة بالسلطان في حل المسألة المصرية . كتبت التيمس^(٣) تقول « إن اقتراح دعوة السلطان للتدخل في أمر مصر لا بد أن يكون صادراً عن شخص حقير همه حفظ أسعار الأوراق المالية من المبوط إلى أجل قصير » مع أن هذه الصحيفة كانت تعلم أن المسألة ليست مسألة أسعار أوراق مالية فحسب ، وقد صرحت دون تردد في مقام آخر بأن تدخل السلطان « ليس في مصلحة الدول القريبة عامة وإنجلترا خاصة »^(٤)

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا وذلك بتدخل ألمانيا في الأمر فجأة . وقد أشار السير رفرز ولسن إلى علة ذلك التدخل فقال للمستر بلنت إنه لما رجع من مصر قصد توا آل رتشيلد بياريس ونجح في تخويفهم من الحال وحملهم على أن يفرغوا إلى بسمرك ليأخذ بناصرتهم^(٥) . ولكن السير رفرز ولسن لم يخبر المستر بلنت بالطريقة التي توصل بها آل رتشيلد إلى التأثير في مستشار الإمبراطورية

(١) انظر مقالة « التيمس الانتخابية » ١٠ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) يشير المؤلف إلى قتل الحملة التي أرسلها الإمبراطور نابليون الثالث إلى المكسيك توطيداً لملك الأرشيدوق النمساوي مكسيكيان فردينتد جوزف . وما يجدر ذكره أن الجنود المصرية اشتركت في هذه الحملة وأحضت البلاد في القتال . (الترجان)

(٣) ١٤ أبريل عام ١٨٧٩

(٤) « التيمس » ١٨ أبريل عام ١٨٧٩

(٥) « التاريخ السري لاحتلال البريطانيين مصر » ص ٦٥ و ٦٨

الألمانية . ولما كانت هذه الطريقة مما تهتم القارى معرفة فإنا ذاكروها ههنا .
بذكر القارى أنه كان لا يزال على آل رتشيلد من القرض الذى عقده السير
رفرزل ولسن فى ظاهر الأمر لأداء الديون السائرة أكثر من مليونى جنيه . هؤل
فى ظاهر الأمر لأن الوزارة الأوربية لم تنفق قرشاً واحداً فى هذه السبيل ،
بل تركت أداء الديون المذكورة للوزارة الوطنية الجديدة . فلما طلب شريف باشا
إلى آل رتشيلد أن يدفعوا بقية القرض أبوا ذلك بتاتاً محتجين بأن الأراضى التى
من حقهم أن يتسلموها خالية من كل رهن^(١) قد رهنتها وزارة ولسن من قبل .
ولم يكن هذا القول إلا حجة اختلقها آل رتشيلد فقد كانوا يعلمون حق العلم
أن المال الذى يطلبه شريف باشا إنما هو لفك هذا الرهن الذى يحول دون تحرير
الأراضى المذكورة . ولكنهم رأوا بدهائهم — وأكبر خللتنا أن السير رفرزل ولسن
قد ساعدتم فى ذلك — أنهم إذا ما أبوا دفع اللال فإن أصحاب الديون السائرة
لا يتألون حقهم ، ولما كان أغلب هؤلاء من رعايا ألمانيا والتسافان حكومتى هذين
البلدين لا بد أن تتدخل فى الأمر . تلك هى الطريقة التى بها برز بسرك إلى
اللبدان — وهو أمر حبيب إليه أنه سيؤدى إلى مشاكل قد تثير الشحنة بين
إنجلترا وفرنسا . على ذلك أرسل إلى إسماعيل فى ١٨ مايو باسم الحكومتين الألمانية
والتساوية احتجاجاً شديداً على الطريقة التى تنوى الحكومة المصرية أن تتبعها
فى معاملة أصحاب الديون السائرة وعلى توانيها فى إجابة مطالبهم . وأرسل فى الوقت
نفسه إلى حكومتى إنجلترا وفرنسا مذكرة جاء فيها أن « ألمانيا لا تقصد غير
الدفاع عن مصالح رعاياها المالية وأنها تترك المسألة السياسية لإنجلترا وفرنسا »^(٢)
وهكذا أخذت الحكومتان على حين غفلة ، وقد زاد موقفهما حرجاً أن أداء كل

(١) انظر رسالة مراسل « التيس » الاسكندرية ، ١٢ يونيه ١٨٧٩

(٢) « التيس » رسالة من الاسكندرية ، ١٩ يونيه ١٨٧٩

الديون السائرة لم يدخل قط في حساب حملة السندات الانجليزية والفرنسيين الذين كانوا يحرصون على أن يستأثروا وحدهم بالخير كله . وقد كتب مراسل التيمس على الأثر يقول إن لجنة التحقيق الدولية نفسها رأت استحالة^(١) أداء الديون السائرة كلها ، ورفضت الحكومة الانجليزية صوتها في وجه المشروع الألماني « الذي من شأنه أن يضر بمصالح الدائنين الآخرين »^(٢) . ولا يمكننا أن نتبع سير المفاوضات التي دارت بين إنجلترا وألمانيا في تلك الأزمة ، وذلك للفترة التي تركت عمداً في الأوراق الرسمية الخاصة بهذه المفاوضات والتي عرضت فيما بعد على البرلمان^(٣) غير أننا نعلم من مصدر آخر^(٤) أن شريف باشا عندما أخرجته احتجاج بسمرق بحث إلى الدول في ١٥ يونية بمنشور أخبرها فيه أن الأمر العالي المالي قد سحب وأن الديون السائرة ستؤدى بأكلها ، وأن فائدة الدين الموحد سيترك تقريرها للدول نفسها . ولكن لم يجد هذا الإذعان نقماً^(٥) . فبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ تقدم اللورد سلسبرى إلى المستر لاسل في أن يقترح على الخديو النزول عن العرش لابنته توفيق ، وأن يخبره بأنه إذا لم يفعل ذلك « فقد يكون من واجب الدول الغربية أن تعرض هذه الاعتبارات (وهي أن « ساطة الخديو الاستبدادية هي السبب الأكبر في فساد النظام العام) على السلطان الذي يستمد

(١) « التيمس » الرسالة السابقة الذكر

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة في التيمس ، ١٢ يونية سنة ١٨٧٩

(٣) راجع مصر ، رقم ٣ عام ١٨٧٩ . هذه الفترة هي الواقعة بين ٣٠ مايو ، ١٨ يونيه ففي هذين الصهرين الصعيين أمرت الحكومة على ألا تبوح بشيء عن المفاوضات الجارية مفضلة أن تسمى البرلمان بأمر مفضية . أما حزب الأحرار المعارض فلم يفكر مطلقاً في أن يقترح تأجيل عقد البرلمان

(٤) برقية روتر المنشورة في التيمس في ١٦ يونيه ١٨٧٩

(٥) كتب مراسل التيمس الباريسي في ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ يقول : « إن الدول قد رضيت بإذعان إسمايل في هذه المسألة ولكنها أفهمته أن ليس ذلك علاجاً لسوء إدارة مصر وتبذير الثروة البامة ولإرهاق الفلاحين »

الخديو سلطته من فرمانه «^(١) . ولما أخذ إسماعيل يقدم رجلا ويؤخر أخرى حمل السلطان في ٢٦ يونية على أن يرسل إليه برقية يعان فيها خامه . عندئذ رأى إسماعيل أن كل مقاومة غير مجدية ونزل في اليوم عينه لابنه عن سلطته ، وكان ذلك بصفة رسمية و بمحضر من كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع بعينه وغادر القاهرة قاصداً منفاه ليقضى فيه البقية الباقية من أيامه ، وقد أدر كته المنية في الآستانة في ٨ مارس من عام ١٨٩٥ وقلت جثته إلى الإسكندرية بعد أسبوع من وفاته ، فبلغتها في ليلة اختارها مديرو دار الأوبرا بالقاهرة لتمثيل « عابدة » — وهي الرواية الملحنة التي أطرب بها إسماعيل ملوك أوروبا يوم احتفل بافتتاح قناة السويس . وسواء أكان ذلك الحادث مصادفة أم مظهارة قام بها الاحتلال ليظهر من جبروته وشماته فانه يدل على دناءة السياسة الأوربية وخسئها ، أكثر مما يدل على تولى نعيم الدنيا وزواله^(٢)

يستحيل على الإنسان ، ولو كان مثل كاتب هذه السطور يرى قيمة الأفراد في التاريخ محدودة ، أن يودع هذا الرجل من غير أن يشعر بشبه عطف عليه . لا ريب أن إسماعيل لم يكن مثلاً أعلى في الحكم ، وليت شعري كم هم الذين كذلك ؟ وقد يكون أسوأ من غيره بعض الشيء . غير أن أمراً واحداً يظهر لنا واضحاً من بين صروف حياته . فلولا ما عراه من التردد عند إفلاسه الأول لا استطاع أن يحفظ عرشه واسمه (ذلك الاسم الذي أصبح تقييده أمراً لازماً لتسوية ماتوا على من ضروب الاعتداء) بل واستقلال بلاده أيضاً^(٣) . على

(١) مصر رقم ٣ عام ١٨٧٩ ص ٩

(٢) من المستطوف أن تذكر في ضوء هذه الحوادث أنه في ٩ أغسطس سنة ١٩١٠ قضت المحاكم المصرية على رجل اسمه محمد وحيد بك بالمحبس شهرين لأنه كتب مقالة احتج فيها على فكرة إقامة تمثال لإسماعيل باشا . يلجأ فقد أصبح الاحتلال يقدس ذكرى إسماعيل الذي أمانه من قبل

(٣) كتبت التيسقات مرة (٢ فبراير عام ١٨٧٨) تقول : « لنا كلمة حولها إنصافاً =

أنتامع ذلك ليس لنا أن نأخذ بهذه الخلطة الأساسية الموقفة ، فإنه من جهة ذاتي من جرائها الأمرين ، ومن جهة أخرى إذا كان لنا أن نأخذ بها فإذا عسى أن يكون نصيب المالين والمرايين الذين أوقعوه في جبايلهم ؟ وماذا عسى أن يكون نصيب الحكومات التي ساعدت هؤلاء في القبض عليه حيا إذا صح ذلك التعبير ؟ لقد كتب السير جولان جولد سميد بعد أشهر من عزل إسماعيل يقول ^(١) : « إن نفوذ الدائنين قد ظهر في مواطن كثيرة . قد بحث لجنة إثر لجنة شؤون مصر المالية ونشرت على الناس تقارير أحكمت وضعها ووضحت كيف يدفع هذا السكوبون وذلك . ولكن ذلك كله لم يسفر إلا عن نتيجة واحدة حقيقية هي أن العيب لم يخف عن كاهل الأهليين ، بل على العكس زيد كثيرا ونمت ديون القطر نموا هائلا . ثم جاء السير رفرز ولسن فزاد هذه الديون . . . ألا فليذكر دانتو مصر أنه لو اقتدى الخديو السابق عمولاه السلطان فألقى ديونه كما فصل السلطان بدل أن يحاول دفع ربح باهظ لديون شجبه هؤلاء الدائنين على تراكمها لظل إسماعيل باشا جالسا على عرش مصر ، ولكان المصريون من غير شك أسعد كثيرا منهم الآن » كذلك فصل المعاصرون المدول بين الحق والباطل في قضية إسماعيل ودائنيه . وما يزيد في قيمة حكمهم هذا أنهم قد انضموا فيما بعد إلى صفوف المدافعين عن الإحتلال . ولما وقف في البرلمان السير ستافورد نورثكوت ، الذي

== لمصر وماليها . يجب أن يذكر القاد الضباب الحقائق الآتية : لقد أثرت حرب طاحنة في موارد مصر تأثيرا سيئا وجاء هبوط سعر القطن فأضعف قدرتها على دفع الضرائب . . . وكان الطاعون البغري الطامة الكبرى لمواردها ، وجر انخفاض النيل انخفاضا شديدا على أهلها الصدم والفاقة . ولكن على الرغم من جميع هذه الأمور الباعية إلى الفقر والاملاق قد حافظت الوالي على عهده في حين أن الحرب قد سهلت لكل وال عثمانى في تركيا أن يصل بما يجب عليه لهو له ويمتنع عن أداء ديون الأوربيين » قرن هنا بحكم اللورد كرومر في كتابه المذكور آخره ١٤٤ حيث يقول : « لقد ذهب ضحية الاسراف وسوء استعمال السلطة » ونحو ذلك

كان وقتئذ وزير المالية ، مدافعا عن اعتداء ٢٦ يونيه بحجة « أنه كان لازما لإقناذ مصر من الفوضى لا لمصلحة الدائنين » فإن التيمس ، وهى الصحيفة التى كُتبت لنفسها بعد ذلك رأيا آخر فى الأمر ، كتبت تهكم وتقول ^(١) : « لم نراقل دليل على أن الفوضى كانت تهدد مصر حتى لو عومل دائئوها كما عومل دائئو اليونان وتركيا وأسبانيا وكثير من جمهوريات أمريكا الجنوبية » وكتبت فى مقام آخر تقول ^(٢) : « إذا سألنا لم وقع هذا وكيف وقع ؟ (تنى اعتداء ٢٦ يونيه) فلا نجد لسؤالنا غير جواب واحد . إنه أتاوة أدبت لنا للمال من سلطان عظيم يزيد على مر الأيام » . قد يعلق بهذه التصريحات على ما أحدثته الدول العظمى من انقلاب سياسى عند ما عزلت إسماعيل وفتته من بلاده .

يمتاز الشهران اللذان أعقبا عزل إسماعيل مرة أخرى بتعدد كثير فى الدوائر الإنجليزية والفرنسية . لقد كان أول ما اندفعت إليه حكومتا إنجلترا وفرنسا بطبيعة الحال هو إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٧ أبريل ، ولكن توفيق باشا عارض فى ذلك معارضة شديدة فلم يتم ما أرادت الحكومتان . ثم تقرر أن يباد منصب المراقبين العموميين غير أن تعيين سلطتهما كان موقوفا على الشكل العام التى تأخذها الحكومة المصرية . فإذا ما تولى أمر مصر مجلس نيابى أصبحت سلطة المراقبين بطبيعة الحال محدودة ، وكانا خاضعين فى عملهما لنواب الأمة . وبعبارة أخرى يصبح منصبهما ثانويا وعملهما على وجه العموم مقصورا على الرقابة لأكثر ولا أقل . أما إذا أعطى للمراقبان سلطة إدارية حقيقية ، وصارا كما كان يهوى حملة السندات ، سيدى مصر المتصرفين فى أمورها ، فإن البرلمان يصبح إذ ذاك لا معنى له وتصبح عودة استبداد الخديو أمرا لا بد منه . وكان توفيق ،

(١) ١٢ اغسطس عام ١٨٧٩

(٢) التيمس ، ١ اغسطس ، عام ١٨٧٩

وهو الذى طالما انضم وهو ولى عهد إلى أنصار الحكم النيابى ، ميالا إلى الأمر الأول ، وكذلك كانت الطائفة من الجمهور الانجليزى التى كانت تريد أن يجرى التنفيذ الأوروبى كله عن مصر . وقد أعلنت هذه الطائفة أن على انجلترا أن تجهز بمبدأ « منع كل تدخل أجنبى بما فى ذلك تدخلنا نحن » لأن هذه السياسة « هى خير سياسة تؤدى إلى ما فيه مصلحتنا وإلى سعادة مصر » ^(١) وكتبت التيمس ، ذلك الشاهد العدل الكبير النفع ، تقول ^(٢) : « إن التدخل الذى حاولناه حتى الآن لم يعد بغير يذكر ، هذا إذا لم نقل إنه عاد بالشر . وإنه لتقوم حول منشئه شكوك هى أكثر من أن تجعل له فى النفوس حرمة ومكابة . لقد تركت مصر وشأنها حتى أصبح من المتعذر إجابة سؤال حملة السندات المصرية . وإن إرهاب الفلاحين لم يزد زياذة محبة إلا فى أحوال خاصة . أى عند ما زيد عليهم الضغط توصلا إلى إجابة ما كان حملة السندات يطلبون . وبينما كنا نأخذ مصر بالمثابة على أداء ما عليها ونقض الطرف عن الوسائل التى كان يتنزع بها إلى ضمان هذه المثابة فانا لم نحرك لساناً بالاحتجاج على ما كان فى الماضى من معاملة قاسية . لقد كانت الأمور تدار على رأى ومسمع منا إدارة عشواء غير مقتصدة ، وقد شجع الموظفون والمحاطرون الأوربيون هذه الحال . إن مجرد الخوف من عمل يشعر بالإفلاس هو وحده الذى نبه الدول الغربية إلى أن تسلك إلى التدخل طرقاً دافست عنها دفاع المناقطين . قالت : إن الباعث على سلوكها هو رغبته الصادقة فى إيجاد حكومة مصرية صالحة . نحن لا نطفئ أقل عطف على سوء استخدام الحكومات الأجنبية نفوذها فى مصالحة اللاتنين ، ويحسن أن تنتهز الفرصة فنخطط خطة جديدة مبدؤها الأساسى ترك مصر تستنقد نفسها بنفسها » .

(١) التيمس ، ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩

(٢) التيمس ، ٢٠ اغسطس عام ١٨٧٩

ولكن ما كان أضيع هذا الطلب في الوقت الذي ازداد فيه شره الدائنين إلى القوة بعد الذي أصابوه من نجاح في اعتداء ٢٦ يونية . وقد رأت الحكومة نفسها مرة أخرى تنفذ خططهم بدل أن توجه همها إلى ما هو أجل ؛ ألا وهو مصالحها السياسية . ومن الثابت أن نفس المسيو تريكو قنصل فرنسا بالقاهرة كان ميالا إلى إيجاد حكومة نياية مصرية ، وأنه بذل قصارى جهده في مقاومة النفوذ السيء للمستمر لاسل ، وفي حمل حكومته على الأخذ بناصر شريف باشا والمصبية الوطنية التي كانت معه . غير أنه حتى هذه المجهودات ذهبت سدى ، فقد شددت الحكومتان الوطنية على توفيق الضعيف الإرادة ، تريدان بذلك حمله على أن يسقط الوزارة ويقضى على البرلمان وقد كان ما أرادتا . ففي ١٨ أغسطس رفض توفيق بتاتا أن يوقع على مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا ، واستقال شريف باشا ونسلم المسيو تريكو في الوقت نفسه أمرا من حكومته بالعودة إلى فرنسا ، وأعيد إلى الخديو استبداده القديم . ذلك هو الشكل الذي تأخذه عادة غير أوربا على الإصلاح إذا ما تأثرت بعوامل الربح والمنفعة .

ولم يكن استبداد الخديو بطبيعة الحال إلا استبداد المالين الأوربيين ^(١) فان توفيق باشا كان كما قلنا ضعيفا ، والوزارة الجديدة اختير لرياستها رياض باشا الذي أثبت في وزارة نوبار أنه آلة صماء في أيدي الأوربيين . وأما المراقبان ، فعلى الرغم من أن عملهما كان مقصورا على « البحث والمراقبة والتفتيش » ولا يتناول إدارة الأمور العامة إدارة فعلية ، فان الخديو كان لا يملك عزلهما إلا بموافقة الدول الأوربية صاحبة الشأن ^(٢) . وكانت هذه هي أول مرة قررت فيها الرقابة السياسية

(١) يقول اللورد كرومر في كتابه المذكور ص ١٤٥ : « إن اعتزال إسماعيل الملك كان إنفانا بالقضاء على حكومة الفرد المطلقة في مصر »

(٢) التيس ، رسالة من الاسكندرية ١٩ نوفمبر ، عام ١٨٧٩

المشتركة على مصر — وهي رقابة طالما رغبت فيها فرنسا بمقدار ما عارض فيها أدهى ساسة الإنجليز . ولقد كان تقرير الرقابة المذكورة على هذا النحو انتصاراً سياسياً لفرنسا ، غير أن المهارة التي بها اتقى الراقبان العموميان — وهما الميجر بيرنج من جهة والسيو بلنيير من جهة أخرى — قد جعلت كفة إنجلترا هي الراجحة . ولم يكن بعيداً أن فرنسا ما دامت مصالحها السياسية في مصر مضمونة بهذا الحكم المشترك ، لا تحفل أزادت فائتها للادية من استقلال مصر عن فائدة إنجلترا أم نقصت . بقي علينا أن نذكر أن السلطان ، تجنباً لما عساه أن يكون من ارتباكات جديدة ، قد حمل على إلغاء فرمان عام ١٨٧٣ وإصدار فرمان آخر أهم ما جاء فيه ، رد الجيش إلى عدده الأول وهو ١٨٠٠٠ جندي ، ومنع الخديو من أن يعقد قروصاً جديدة إلا ما كان منها لازماً لتنظيم الحال القائمة وموافقاً عليه من اللاتنين ، ومنعه من أن ينزل للأجانب ولو مؤقتاً عن « أى امتياز منحت مصر أو أى جزء من أراضيها » . ويزيد على ذلك أن القيد الخاص بالديون كان نتيجة تشدد إنجلترا ، كما أن القيد الخاص بالامتيازات والأراضي كان نتيجة مجهودات فرنسا ، وبذلك حفظ كل فريق من الآخر ما كان في نظره أجلاً ما في الأمر وأعظمه

الفصل الثامن

مصر في عهد المراقبة الثنائية

صدر الأمر العالى بإعادة المراقبين العموميين فى ٥ سبتمبر ، ولكن الميجر بيرنج وزميله الفرنسى لم يتسلما بالفعل عملهما إلا بعد ذلك بكثير . فقد كانا فى باريس يستشيران حملة السندات و برلمان الخطة التى سيدعماها فى عملهما . وأن من تهكمات التاريخ المصرى المرة أن هذين السيدين الجديدين قررا اتباع الخطة التى من أجلها عزل إسماعيل وقضى على حكومته النيابية ، فقد تقرر أن تنهض فائدة الدين الموحد ، وألا يدفع إلى أرباب الديون السائرة إلا بعض ما يستحقون ، وأن يضحى ^(١) بحجزة الباب العالى نفسها إذا لم يكن من المال ما يكتفى موظفى الحكومة . ومعنى ذلك أن ما كان فى أيام إسماعيل ووزارته الدستورية عملا استبداديا لا يمكن السكوت عليه ، أصبح الآن سياسة حكيمة وخطة مالية قوية . لذلك لم يدفع كوبون مايو إلا بفائدة ٦ ٪ ^(٢) ووقف دفع الجزية ، وشرع فى الحال فى مفاوضات ترمى إلى أن يراجع الأمر العالى الذى صدر لفوشن وجوير مراجعة تامة . كذلك أمسك فجأة آل رتشيلد عن معارضتهم فى دفع ما تبقى من قرض عام ١٨٧٨ كما أمسكت ألمانيا والنمسا عن اعتراضهما على عدم أداء الديون السائرة كلها . ولم يكد العام ينتهى حتى دفع إلى أرباب الديون المذكورة ١٤٠٠,٠٠٠

(١) وصف اللورد كرومر هذه القرارات بباردة تقم منها الأريحية والمروءة . قال : « سألتنا (الحكومة المصرية) أن تدعين لنى بمهودها أم لا ؟ فلم يكن شك فى الجواب . إذا لم يمكن دفع الجزية فذلك من سوء حظ الجزية . ومثل ذلك يقال عن فائدة الدين الموحد » (« مصر الحديثة » ، المجلد الأول ص ١٦٦)

(٢) اللورد كرومر : كتابه المذكور ص ١٦٧

جنیه وتسلمت الحكومة المصرية ، أى المراقبان ، المقدار الباقي ^(١) لتنفقه فى شؤون أخرى ^(٢) كل ذلك لم يصبح جائزاً بحسب بل وممدوحاً أيضاً وإلى جانب ذلك تمت أمور أخرى كان الفرض منها « تنظيم » الحالة المالية حتى تنعقد اللجنة الدولية التى كانت ، كما رغب المراقبان ، على وشك أن تنعقد لتصفى الأمور بصفة نهائية . وكان أول هذه الأمور إلغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الأراضى العشوية — وهما الأمران اللذان سبباً سقوط الوزارة الأوربية « المستولة » ولما لم يكن ثمة رجل كاسماعيل يحول دون إنفاذها فقد أصبح من المستطاع إنفاذها فى غير خوف ولا وجل . ولقد أقدمت صحيفتان على الاحتجاج على هذين الأمرين ، ولكن رياض باشا ، رئيس النظار ، عطلهما فى الحال ^(٣) . كذلك رفع إلى الحكومة بعض عرائض اعترض فيها على العهد الجديد فكان جزاء الموقعين عليها أن اعتقلوا ونفى قادتهم إلى إقليم النيل الأبيض ^(٤) . لا شك أن الفرض من هذه الأعمال كلها إنما كان تنبيه المعربين إلى أن عهد الاستبداد انقضى وذهبت أيامه ! وفى عام ١٨٨٠ صدر أمران عاليان بالموافقة على المشروع الذى كان محبباً إلى المسيو بلنير ، ألا وهو مشروع الإعفاء من السخرة . وأخيراً — إذا اقتصرنا على ذكر الأمور الشهيرة — نغفل فى مرتب حليم باشا عم الخديو والمطالب ببرش مصر والذى طالما خوف به الخديو الأسبق ، فنقصوا المرتب المذكور من ٦٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ جنيه فى العام ^(٥) . ولا يفوتنى التارى أن هذه الـ ٦٠,٠٠٠ جنيه السنوية كانت نتيجة اتفاق أبرم بين حليم

(١) اللورد كرومر : كتابه المذكور ١٦٧

(٢) التيس ، ٨ نوفمبر عام ١٨٧٩

(٣) التيس ، رسالة من الاسكندرية ، ٨ ديسمبر ، عام ١٨٧٩

(٤) برقية روتر المنشورة فى التيس ، ٢٨ مايو ، عام ١٨٨٠

(٥) مصر ، رقم ١ (١٨٨٠) ص ١٠ و ١١

وإسماعيل عام ١٨٧٠ ، وكان يقضى بأن يتناول حليم هذا المقدار مدة أربعين سنة على أن ينزل عن جميع أراضيها امتيازاته وحقوقه في عرش مصر ، وألا تظاً قدمه أرضها . ولقد قام إسماعيل بنصيبه من هذا الاتفاق كما يقتضى الشرف والأمانة ، حتى عند ماسمح حليم للساسين الأوربيين أن يتخذوه أداة يرهبون بها الخديو . فلما تولى أولئك السادة الأوربيون الأمر مرة أخرى 'هضموا من فورهم ذلك الاتفاق كأن لم يكونوا هم الذين اشتدت غيرتهم على ما بين الدائن والمدين من موثيق مرعية مقدسة ، وكأن لم يصبحوا هم مالكي هذه الأراضي التي من أجلها استحق حليم ذلك المضاء السنوى . وقد حاول حليم أن يحتج على ذلك لدى بعض الحكومات الأوربية ، ولكن احتجاجه ذهب بطبيعة الحال صرخة في واد . ولم يسه بعد ذلك إلا أن يستسلم للقضاء وينشد مع شيلر ، لو كان يعرف الألمانية قوله المأثور : « لقد أدى المغربى عمله ، فليذهب المغربى حيث شاء »

وفى أثناء ذلك كانت لجنة جديدة مؤلفة من أعضاء صندوق الدين ورأسها مرة أخرى السير رفرز ولسن توالى الاجتماع للنظر فى مالية مصر . وقد لحقتها النول بعنايتها فتهدت مقدماً بأن توافق على كل قرار تصدره كائناً ما كان . ألقت هذه اللجنة فى أول أبريل وفرغت من عملها الشاق فى ثلاثة أشهر ثم صاغت خلاصة بحثها فى قانون يعرف بقانون التصفية . وقد صدر بهذا القانون أمر عال فى ١٧ يونية عام ١٨٨٠ ^(١) و بموجبه قدر دخل مصر بمبلغ يسير هو ٨,٥٧٦,٠٠٠ جنيه وحددت فائدة الدين بـ ٤ ٪ يضاف إليها قسط استهلاك قدره ١ ٪ فيكون مجموعهما وهو ٥ ٪ مقابلاً لمجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضيين وهو ٧ ٪ وبذلك نقصت الأموال المخصصة لخدمة الدين فى العام نحو مليونى جنيه . وقد حتم القانون تظهير هذه التضحية أن يستختم الزائد من الإيرادات المخصصة فى جميع

الأحوال في استهلاك سندات الدين ، وأن يستخدم أحياناً الزائد من الإيرادات الحرة نفسها في هذا الغرض حتى يكون للسهلاك في السنة $\frac{1}{4}$ ٪ من قيمة الدين الموحد الإسمية (التي تزيد على ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) . ثم نص القانون على عقد قرض جديد مقداره ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه تضاف إلى الدين الممتاز لأداء الدين السائر ، وبذلك يبلغ الدين الممتاز ٢٢,٥٣٠,٠٠٠ جنيه تضمنها السكك الحديدية والرافى والتلغرافات والجارك ودخل أربعة أقاليم . أما حملة سندات الدين السائر فقد جعلوا أقساماً ، فمنهم من يتسلم أمواله كاملة ، ومنهم من ينقص ما يستحقه قوصاً مختلفة . وكان مجموع ما يستحقونه يزيد على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . فإذا عرف القارى أن السير رفرز ولسن إنما جاء مصر ليؤدى ديناً سائراً يقرب من ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، عرف حسن إدارة الأوربيين مالية البلاد .

يرى مما تقدم أن قانون التصفية جعل فائدة الدين أقل حتى من الفائدة التي اقترحها إسماعيل . بل إنه عند ما اقترح بعض اللندنيين أن تكون الفائدة ٦ ٪ كتب مراسل التيمس الإسكندري يقول إن ذلك « قسوة وفساد في السياسة . ما » ^(١) كأنه لم يكن ، كما يذكر القارى ، أيام مفاوضات غوشن وجويير ، يعارض بشدة في جعل الفائدة دون ٧ ٪ ويخبر بأن البلاد ستدفع ٧ ٪ بسهولة وابتهاج . لا ريب أنه لو عمل بهذه الفائدة الجديدة في عام ١٨٧٦ كما ألح صديق باشا لكفيت مصر شر المصائب التي نزلت بها في أربع السنوات التي أعقبت التلويح المذكور ، ولقى إسماعيل خديو مصر . ولكن حملة السندات كانوا يريدون « زلهم من اللحم كاملاً » ولم يقنعوا بأقل منه إلا عند ما رأوا أنهم لن يحصلوه ولن ينجحوا إلا في تخريب البلاد وتضييع آخر فرصة لهم .

لامراء في أنه كان لا يمكن أن يقابل قص الفائدة وإن جاء متأخراً بغير الرضا ،

أما الشرط الخاص بما عساه أن يكون من زيادة في الدخل فلا يستحق غير السخط الشديد . ومن الواضح أنهم تسمدوا تقدير الدخل تقديرًا منخفضًا ليقبى مال ينتفع به حملة السندات على حساب إدارة البلاد . ومع ذلك فإن ميزانية عام ١٨٨٠ التي وضعت وفق قانون التصفية قد خصت فيها شؤون الدين بما لا يقل عن ٤,٣٥٠,٠٠٠ جنيه وترك لإدارة الحكومة نحو هذا المبلغ مطروحًا منه ما يقرب من مليون جنيه تؤدي بها جزية الباب العالي وأرباح أسهم قناة السويس ونفقات أخرى طفيفة . وبذلك لم يبق لسد حاجات الإدارة الكثيرة غير نحو ٣٤ ٪ من الدخل وتلك هي السرقة بعينها . ولقد وصف مراسل التيمس الإسكندري هذه الحال وقتئذ فقال : « إن كيف وقبليه وغوشن وجوير وكل أطبائها السابقين كانوا أسخى يدًا من هؤلاء » وزاد على ذلك قوله : « أرى أن حرصهما (أى للراقبين) على إرضاء اللائئين قد قتل الإدارة جوعاً » ^(١) ثم إن الشرط القاضى بتخصيص الزائد من الدخل بأداء الدين قد زاد الطين بلة ؛ فقد كان معناه أنه مهما اهتزت مصر وربت بعد الجذب الذى سببه سوء إدارة السنوات الماضية ، ومهما كانت مجهودات الحكومة فى القيام على مواردها المالية ، ومهما خفف العبء عن الأهلى بنقص نفقات الدين ، فإن ثمرة هذا كله لا تجنيها مصر ولكن يجنيها الدائنون الأجانب ، وإن التعليم والرى والقضاء وغيرها من حاجات الحكومة الجمة التى لم تعط نصيبها من العنايه منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير موفى بها ، وسيظل انحلال مصر الاقتصادى والأدبى والاجتماعى كما كان من قبيل : فهل يتصور العقل سياسة تخريب أشد من هذه ؟ ومع ذلك فهذه هي السياسة التى قصت باتباعها حكمة الدول الأوروبية مجتمعة . ولم يتنبه القوم إلى أن هذه السياسة قاتلة لهلكة إلا بعد حين ، أى عند ما أخذت انحطرا على عاتقها إدارة مصر المالية

(١) التيمس ، ٣ فبراير سنة ١٨٨٠

أو الوفاء بديون مصر ، وقد اشتهر اللورد كرومر عندما فطن إلى ذلك بأنه سياسى قدير . أما في الوقت الذى نحن بصدده فلم يكن من يهتم بمصر وبعيا سيؤول إليه أمرها ما دامت الكوبونات تؤدي بسرعة ، وتلك هى منياسة المفاشرين الخرق الذين لأم لم سوى تحصيل أكثر ما يستطيعون عند سنوح الفرصة تاركين المستقبل يعنى بنفسه . فإذا ما أظهرت مصر بإحدى المعجزات أنها قادرة على النهوض بحملها الثقيل ، فذلك ، وإذا لم تفعل نبذت نبذ الرءاء الخلق .

وبالإضافة إلى ما تقدم وافق قانون التصفية على إلغاء المقابلة وعلى فرض ضريبة على الأراضي العشرية . فاما الأمر الأول فقد قرر مندوبو اللجنة أنفسهم أن نحو خمسمائة ألف شخص دفعوا أكثر من تسعة ملايين جنيه ، ورأت اللجنة أن تحصهم سنويا نظير ذلك بنحو ١٦ ٪ من رأس المال الذى دفعوه أى بـ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه توزع عليهم ، كل بنسبة حصته ، مدة خمسين عاماً . وتقرر في نظير ذلك أن تجبي منهم الضرائب كاملة . تلك هى الطريقة التى عومل بها دائنو الحكومة من المصريين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم ، وكانت تبلغ أكثر من ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، بحجة ساذجة هى أن ديونهم وهمية غير حقيقية . يا محبا الم لم تطبق هذه النظرية نفسها على المائتين الأوربيين الذين كانت قروضهم إلى حد كبير وهمية أيضاً ^(١) ؟

استمرت للرقابة الثنائية الضميمة أى المراقبة السياسية ، حتى احتلت إنجلترا مصر في سبتمبر عام ١٨٨٢ غير أن عهدها الصحيح للطرد قد انتهى قبل هذا التاريخ بسنة ، وذلك لمودة الحكم النيابي . وكان نظام هذه للرقابة من وجهة نظر المائتين ناجحاً جداً للنجاح . فلن إنقاذ ميزانية عام ١٨٨٠ قد أسفر عن زيادة في

(١) يأسف اللورد كرومر — بعد وقوع الأمر بالمعج — « على أن لم ترد القائمة للذين كانوا يستحقون أموالا بموجب قانون القابلية » (مصر الحديثة ص ١٢٢)

الإيراد المخصص تقرب من ٦٤٠,٠٠٠ جنيه ، وعن زيادة في الإيراد الحز تقرب من ٦٠٢,٠٠٠ جنيه ، وقد أنفق معظم مجموع هاتين الزيادةين الذي يبلغ أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه في استهلاك سندات الدين . كذلك كانت ميزانية عام ١٨٨١ مقبولة ، فقد بلغت زيادة إيرادها المخصص نحو ٦٧٠,٠٠٠ جنيه وزيادة إيرادها الحز ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، وبعبارة أخرى كانت النتيجة كما توقعت لجنة التحقيق المالية حينما قدرت أنه من عام ١٨٨٠ إن لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر ، إذا أحسن القيام عليها ، أن تضمن انتظام تقدم الأعمال العامة » ^(١) ولم يبق إنسان إلا اغتبط بهذا النجاح اغتباطاً شديداً . ففي يونية عام ١٨٨٠ ، أى بعد عام من وصول تقارير المستر لاسل المعلقة ، وردت إلى لندن حزمة قرارات فصلية تصور القطر ونجاح الإدارة أجل التصوير ، وكتب المستر مالت (السير إدورد مالت فيما بعد) قنصل إنجلترا العام الجديد عن هذه التقارير في رسالته ^(٢) الملحقة بها « أنها تحمل على الاعتقاد بأن حال الفلاح قد انتقلت أخيراً إلى ما هو أحسن انتقالاً دائماً . . . لقد بطل بالفعل استعمال الكرباج في جباية الضرائب . . . ودفع الفلاح الضرائب عن رضا وطيب خاطر . . . وهو أخذ شئ أن يعتاد الاستعداد لأداء ما يطلب إليه أداؤه في مواعيد مقررة » وتقول هذه التقارير عنها « يظهر أن نتيجة الإصلاحات التي جاءت بها الإدارة الجديدة كانت أعظم وأسرع مما كان يخبر به أو يتوقعه الذين دعوا إليها أو جاءوا بها » وأن « الرايين أصبحوا لا يستطيعون أن يقرضوا الفلاحين أموالهم : وأن كل ما يقال من أن أسعار الزبا تتراوح بين ٨ ٪ و ٣٠ ٪ يمكن اعتباره لغواً لا معنى له » وأن « الفلاحين » بوجه عام « يجدون أنفسهم في حال من الرخاء والطمأنينة لم ينعموا

(١) « تقرير ميدني » ص ٤٩

(٢) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٠) ص ١ - ٥

بمثلا منذ سنوات كثيرة . ألا ما أبهر هذه النتائج التي وصلوا إليها في ستة أشهر ! ولكن يا أسفا ! إن هذه الحال اعتورها التغيير شأن كل نجاح يدركه الإنسان في هذه الحياة ! فسرى أنه بعد سنوات قلائل من ذلك العهد قد تغيرت وجهة نظر هؤلاء القناصل ووكلائهم تبعاً لتغير مقتضيات السياسة وحاجاتها . ففي عام ١٨٩٨ ليس قبل عند ما أطرى اللورد كرومر في تقريره السنوى من ايا مشروعه الجديد ، مشروع إمداد الفلاح « بـلفيات » صغيرة من البنك الأهلى ، قد ذكر « فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠ ٪ أو أكثر » والتي كان على الفلاحين الساكنين أن يؤدوها إلى المراقبين ^(١) . كذلك ظهر الكبراج مرة أخرى في عهد متأخر عن العهد الذى تكلم عليه ، وكان ظهوره في الوقت الذى أرادوا فيه أن يظهروا للجمهور ما يسمونه بإبطال الكبراج مظهر إصلاح خيرى عظيم . بل في الساعة التى كان فيها المستر مالت وأعوانه يسطرون تقريراتهم الجليلة كان مراسل التيمس الإسكندري يقول في نقده تقرير المراقبين عن سنة ١٨٨٠ : « ربما كان حسناً جداً أن يرضى مندوبو صندوق الدين الذين يتقاضى كل منهم في العام ٣٠٠٠ جنيه ، ولكن كان يكون أحسن من ذلك وأهم لو وجه المراقبان عنايتهما إلى الحال السيئة التى وصل إليها التعليم والأعمال العمومية » . وختم كلامه بقوله : « إن التقرير في جلته يدل على أن المراقبين يعتقدان اعتقاداً جازماً أن انتظام المالية مضاء انتظام الحكومة » ^(٢) وكتب ذلك السيد نفسه بعد شهر من ذلك عن اعتمادات عام ١٨٨١ يقول : « أرانى مضطراً إلى أن أختم رسالتى هذه بأن أقول إن ميزانية عام ١٨٨١ يهتأ بها اللسان العمومى أكثر مما يهتأ بالفلاح المصرى » ^(٣) .

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٩) ص ١ /

(٢) التيمس ، ١٠ مارس سنة ١٨٨٩

(٣) التيمس ، ٢٧ إبريل سنة ١٨٨٩

وهناك شاهد آخر غريب الشأن هو المستر فيليز استيورت الذى كان عضواً بالبرلمان والذى لم يترك فرصة تمر دون أن يدلى بشهادة « منزهة عن الهوى » « بعيدة عن المؤثرات » على ما أصابته مصر من الخير في ظل الحكم الأوربى عامة ، والانجليزى خاصة . فقد كتب إلى التيمس وقت الفتنة العرابية ، أى وقتما كان من الضروري أن يوضح للجمهور ما يبحق بمصر من المصائب إذا حل الحكم الرغنى محل الحكم الأوربى يقول : « لقد أئذ المصريون في عهد المراقبة الأوربية ولأول مرة في التاريخ الحديث ، من الظلم الفظيع الذى شملهم قروناً كثيرة . فقد أصبحت العدالة موجودة بالفعل ، وأبطل حكم العصا ، وأخذت الطمانينة والرخاء يحلان محله في الأقاليم بسرعة كبيرة » ^(١) فلما انقضت المراقبة الأوربية وحلت محلها المراقبة الانجليزية ، وجد المستر استيورت في سنة ١٨٩٥ من الأسباب القوية مادعاه إلى الصراحة التامة في الكلام على ماضى من الحوادث فكاتب يقول : ^(٢) « لقد زرت مصر مراراً في عهد المراقبة الثنائية وقبلها . ويمكننى أن أقول إن كل ما أصلحناه من المفسد كان موجوداً زمن المراقبة الثنائية كله . فالضرائب الجائرة التى كانت جبايتها مرتع العسف والظلم ، والسخرة وما يتصل بها من سوء تصرف وقسوة ، وإرغام الناس على العمل في معامل السكر (وذلك من التهم التى اتهمت بها إسماعيل لجنة التحقيق الولية) ، وفي خواص شؤون الأغنياء وذوى الشأن — هذه الشروخ كلها وكثير غيرها مما أستطيع ذكره ظلت تضرب أطنابها وتستفحل في أرض مصر — حتى أخذنا على عاتقنا إصلاح البلاد » ندع القارى يرى في أى الحاليين يقرر المستر فيليز استيورت غير الحقيقة . أما نحن فنندراً عنه الحد

(١) التيمس ، ٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مصر ، رقم ٢ سنة ١٨٩٥ ص ٣

بالشبهة في أنه يقول غير الحقيقة في الحالة الثانية^(١)

والحقيقة أن العيب وإن كان خفيف عن كاهل الأهليين بنقص تفقات الدين ، فإن فساد الإدارة الماضية وما ترتب عليه من إنهاك قوى المصريين قد جعل اتعاشهم من أشق الأمور وأبطئها ، وخاصة عند ما حرمت الإدارة كل زيادة قد تكون في الإيراد . فلم تكن ثم سبيل يمكن سلوكها إلى هذا الإنعاش ، وأخذت الأعمال العامة تتداعى يوماً بعد يوم ، وصار التعليم يتقلص ظله حتى كاد يصبح خبراً من الأخبار ، وأخذ الربا والرشوة يهدمان قواعد الحياة القومية نفسها . وعلى ذكر الربا ينبغي أن نذكر أن المحاكم المختلطة التي أنشئت عام ١٨٧٦ كانت أداة فظيعة لضرب الذلة والسكنة على الأهليين من الوجهة الاقتصادية ، فقد سنت حكم القانون الأوربي الشخصي للمجتمع لا يزال إلى حد كبير في حال هي أشبه بالبدواة الأولى والحكومة الأبوية القبطية . فكان لهذا القانون من الأثر ما بينه اللورد دو فرين فيما بعد^(٢) بياناً شافياً فقال : « لم يكن فيما مضى بيد الدائن سلاح نزع ملكية المدين وسقوط حقه بمضى اللدة ، ولا تمييز الشريعة الإسلامية أن يحكم عليه غيابياً . وكما أن إدخال القانون الإنجليزي في الهند خول الدائن ساطة جديدة ، فكذلك كان إنشاء المحاكم المختلطة في مصر . فإنه من نعمة قوى رغبة الفلاح في الاستدانة بمجمله أملاكه ضماناً قانونية لدينه ، ومن وجهة أخرى جعل للدائن حقاً هائلاً يسهل إنفاذه ، ألا وهو حق بيع أملاك المدين متى تقلت

(١) كان نظام المراقبة المشتركة (الثانية) ... لا يهتم إلا بالمالية وقلما كان يهتم بخيرها من الأمور فكان الفلاحون في الغالب لا يزالون يحكمون بالكرباج وقد فسدت دور القضاء بشكل قبيح وتورط ملاك الأراضي كلهم في الدين وصاروا يتخلون للعائنين عن أراضيهم ... ولم يظهروا في هذا العهد أثر لشيء . يصبح أن يسمى رقباً أدياً محتوفاً عليه من قبل الحكومة حتى ولا أي تخمين في نظام الإدارة — « التاريخ السري » للستر ويفردي بلنت ص ١٢٨ — ١٢٩

(٢) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٠

ديونه . وقد نشأ عن ذلك ما لا يزال معهوداً من أيام الرومان إلى يومنا هذا عندما يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على قوم لم يفقهوا بعد معنى الملكية الشخصية . فلم يأت عام ١٨٧٩ حتى قيل إن أكثر الفلاحين لا يملكون الأراضي التي يزرعونها ، وأن طبقات أخرى تملك تسعة أعشار هذه الأراضي ^(١) قد يكون ذلك مبالغة ، ولكننا نعلم وعمدتنا اللورد دوفرين أنه فيما بين عامي ١٨٧٦ و ١٨٨٢ زادت الأموال للدولة في قوائم الرهن على وجه التقريب من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين ويضاف إليها ما عليهم لمراي القرى من ديون قدرها اللورد دوفرين بمقدار يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين من الجنيهات الإنجليزية ^(٢) . ذلك خراب تام سببه المال الذي انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ بسط حملة السندات حكمهم على مصر ، ولم يسع اللورد دوفرين إلا أن يعترف بأن « هذا الدين قد تجمع منذ عهد قريب وسببه ، كما يقول الفلاحون أنفسهم ، ما كانت الحكومات السابقة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين » ^(٣) . وغرض اللورد دوفرين من هذا القول التعريض بعهد إسماعيل باشا ناسياً أن أواخر هذا العهد ليست من عهد إسماعيل إلا بالاسم ، وأما بالفعل فإنها كانت عهد وكلاء حملة السندات . وقد عملت المراقبة الثنائية على بقاء حال الفلاح هذه التي لم تكن تطاق باستيلائها على كل ما عساه أن ينفق في وجوه الإصلاح الاقتصادي بدلا من أن تحاول تخفيفها . وقد وصف هذه الحال مراسل التيمس الإسكندري في أغسطس سنة ١٨٨١ ليس قبل فقال : « إن الفلاح اليوم أثقل ديناً منه في أي

(١) هذا هو رأى السيو يو التي كان مدير إدارة الطب البيطري بمصلحة التومين وقد نقله عنه السيو ريه في « سيلة زراعية في وادي النيل » ص ٤٦

(٢) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٢) ص ٦١

(٣) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٢) ص ٦٢

زمن مضى ، وإن نبلاً منخفضاً ومحصولاً قليلاً . . . لينقلان كثيراً من الأراضي إلى أبدى الأوربيين»^(١)

كذلك الشأن في الرشوة . إنها اتصل اتصالاً شديداً بسياسة شعب وظائف الحكومة — ماهر حقيقى منها وما هو صورى خلق جزافاً — بالأوربيين ، وترك الموظفين الذين يشغلون في الغالب الوظائف الصغرى يهلكون جوعاً . ولقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى ، ولكننا نزيد هنا أنه في عام ١٨٧٩ قد استورد ما لا يقل عن ٢٠٨ أوربى ليعملوا في الحكومة ، وفي عام ١٨٨٠ جى . ب . ٢٥٠ أوربى ، وما وافى شهر مارس من عام ١٨٨٢ حتى كان في خدمة الحكومة المصرية نحو ١٣٢٥ موظف أوربى ، يتقاضون كل سنة مرتبات منتظمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنيه^(٢) . على حين كان البلد في فقر مدقع ، والإدارة قد حرمت كل زيادة مهما صغرت ، والدائنون الوطنيون قد رفضت مطالبهم أو نال منها النقص والتخفيض ! ولقد حاول بعد ذلك اللورد دوفرين نفسه أن يسوغ إطعام هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجهين ؛ وهى أنهم فئة قليلة إذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣,٠٠٠ موظف والذين يتقاضون ١,٦٤٨,٠٠٠ جنيهه وأنه بدونهم « تصبح الحكومة المصرية بسرعة طعمة للضاربين الخونة والمقاولات الخربة والمشروعات الهندسية الخادعة »^(٣) ولكن ظهر بعد قليل من الزمن أن الموظفين الوطنيين ليسوا ٥٣,٠٠٠ موظف ولكن ٩٢٠٠ فقط ، ذلك بأن اللورد دوفرين اعتمد على تقرير المستر مالت فضمن العدد الأول رجال الجيش والشرطة وعمال الجمارك والسكة الحديدية ونحوهم^(٤) ومن ذلك يتضح أن الموظفين الأوربيين يبلغون ١٠ ٪

(١) التيس ، رسالة من الاسكندرية ، ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨١

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٢) ص ٥

(٣) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٧

(٤) مصر ، رقم ١٤ (١٨٨٣) ص ١٨

من مجموع الموظفين ، وأنهم فضلا عن ذلك يشغلون المناصب الكبرى ويتقاضون مرتباتهم بانتظام ، في حين أن الموظفين المصريين لم يكونوا يشغلون إلا الوظائف الصغرى ولم يتقاضوا قط مرتبى شهرين بتتابع وانتظام . وكانت نتيجة ذلك ما يمكن أن نبر عنه بما قاله السير أفلن بيرنج بعد بضع سنين من ذلك الحين إذا لاحظنا أنه عند ما يتكلم على الحكومة المصرية فإن كلامه ينبغى أن يصرف إلى حكم المراقبين والوزارة الأوربية — قال السير أفلن بيرنج في أحد تقريراته : « كانت الحكومة المصرية منذ سنوات قلائل تجرى على خطة تشجع على انتشار الرشوة ، وكان محالاً أن يتوقع الإنسان النزاهة في طائفة من الموظفين غير متعلمة وورثة الأجر ويعول معظمها أسراً كبيرة وتحبس عنها مرتباتها شهوراً عدة »^(١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التي يسوغ بها اللورد دوفرين استخدام ذلك العدد العظيم من الأوربيين فلا بأس بذكر شهادة شاهد غير مضطرب على المراقبة هو السير أفلن بيرنج . فقد كتب في عام ١٨٨٦ يقول^(٢) : « من دواعى الارتباك المالى الموجود الآن في الحكومة المصرية تلك السنة التي اتبعت في السنوات الماضية ، سنة الإكثار من الموظفين في وظائف الحكومة » ثم إنه على عادته شفع ذلك القول برأى خطأ فقال « كان عام ١٨٧٩ أول الأعوام التي بدأ الناس يشعرون فيها بشدة أثر المراقبة الأوربية في مالية مصر ، غير أنه قبل أن تثر هذه المراقبة ثمر أيدى كرمقت الحوادث التي انتهت بالفتنه العراية » لقد رأينا أن سيل الموظفين الأوربيين لم يعب عباة إلا في تلك الأعوام التي « بدأ الناس يشعرون فيها بشدة أثر المراقبة الأوربية » كما يؤخذ من قول السير أفلن بيرنج نفسه : « مما

(١) مصر ، رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٦٠

(٢) مصر ، ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠

يدل دلالة واضحة على عدم وجود رقابة شديدة عدد الموظفين الجدد الذين عينوا في سنة ١٨٨٠ ر ١٨٨١ و ١٨٨٢ « وهنا يلاحظ القارئ أن حيلة السير أفلن بيرنج حلته على أن يتناسى أن هؤلاء الموظفين الجدد كلهم من الأوربيين . على أن القارئ غير محتاج في هذا الموضوع إلى معلومات خاصة أخرى . ولقد كان الموظفون الأجانب أنفسهم لمصر سبباً من أسباب الخراب على الرغم مما فُلوله حماية لمصالح الحكومة من « المضاربين الخونة » ومع ذلك فلدننا من الأدلة القوية ما يحملنا على أن نعتقد أنهم قاموا بهذه الحماية المحمودة بطريقة تحالف ما يشتهه اللورد دوفرين . فقد امتاز عهد المراقبة الثنائية بما لا يحصى من المضاربات والمقاوالات الصورية بين الحكومة وأفراد المقاولين والمالين . من ذلك أن شركة انجليزية يرأسها دوق سذرلند قد اتفقت مع الحكومة على رى أراضي البحيرة بالآلات الرافضة برغم ارتفاع الأجر الذى طلبته وبرغم قناطر محمد على الخيرية التى كان يمكن الانتفاع بها فى هذا الغرض . ومنه تحكيم بيع الملح وقصره على شركة انجليزية دون شركة فرنسية ضمناً لمصالح الانجليز الذين يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً أن شركة فرنسية عرضت على الحكومة أن تدير الأسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخفيض نظير ذلك أجرة الكلمة الواحدة من فرنسين إلى ٢٥ سنتياً فأبت الحكومة أن تمنحها هذا الامتياز مفضلة بقاء تلك الرسوم العالية لأن ذلك فى مصلحة شركة التلغراف الشرقية . وفى وسعنا أن نورد للقارئ أمثلة كثيرة من هذا القبيل ^(١) ولكن ما ذكر كاف لأن يصوره ما كان عليه عهد المراقبة الثنائية من حيث « حمايته » مصالح الحكومة المصرية من « المقاوالات الحربية » ونحوها . وربما كان اللورد دوفرين لا يعلم أى تهويز

(١) إذا شئت أن تعرف هذه الحقائق وأمثالها تصفح « مستندات ومخبرات من المصحف » لسنة ١٨٨١ (وتوجد هذه بالمتحف البريطانى)

كان يجري به لسانه عند ما أورد هذه الحجة دفاعاً عن الاحتفاظ بالموظفين الأوروبيين . غير أن الذين أمدوه بها كانوا يطمون جلية الأمر حق العلم ، ولا بد أنهم في أنفسهم سخروا من سذاجة هذا الدبلوماسي الكبير

قد يكون من المستحسن أن نشير في مساق هذا الحديث إلى سيئة أخرى هي من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه في سببها . نعى ما ذكرناه من قبل من إعفاء النزلاء الأوروبيين من الضرائب المقررة . لقد نصت الامتيازات على ألا تفرض ضريبة على أوروبي إلا بموافقة حكومته ، وانتفع الأوروبيون بهذا الشرط الانتفاع كله . وقد حاول إسماعيل باشا في أيامه غير مرة إثارة هذه المسألة قائلاً إن من الظلم البين أن قومًا ينزحون إلى مصر ابتغاء الغنى في حماية قوانينها لا يؤدون إليها قرشاً واحداً ثمناً لهذه الحماية ، اللهم إلا من طريق الضرائب المقررة ، هذا في حين أن أهل البلاد أنفسهم يؤدون أموالاً جسيمة على هيئة ضرائب أرضية . فلما حاول إسماعيل ذلك تفضلت الدول فوافقت على أن يدفع رعاياها الضريبة الأرضية ، وأما ما يفرض في المدن من الضرائب كضريبة الفرضة وعوائد المنازل وبذل التمتعة في الأعمال التجارية فذلك ما ترك للأهلين ينعمون به وخدم . وقد نشأ عن ذلك أن الأوروبيين لعدم اشتغالهم بالشؤون الزراعية لم يؤدوا شيئاً من المال المفروض على الأراضي ، وفي الوقت نفسه أعفوا من ضرائب المدن مع اتساع أعمالهم التجارية والمالية . وأصبح ما يدفعه المصريون في العام من الضرائب الأخيرة وهو ٤٣٠,٠٠٠ جنيه عبء في سبيل منافستهم الأوروبيين في الشؤون التجارية^(١)

ذلك نظام المراقبة الثنائية . إنه لم يكن إلا استمرار حكم حملة السندات الذي ابتدأ عام ١٨٧٦ ولكن مع هذا الفرق الجوهرى ، وهو أن نظام المراقبة لم يكن

تماما فحسب بل اتخذ شكلا سياسيا واضحا . والحق أنه كان كما وصفه فيما بعد
المشترع القولى الشهير السيوده مرتين فقال ^(١) : « كانت المراقبة الانجليزية
الفرنسية نظاما سياسيا اخص أغراضه إيقاع الخلل فى دولاى الحكومة المصرية
وتقييح حكومة الخديو فى نظر رعيته ووقف كل إصلاح تشريعى أو إدارى يمكن
أن يمس بأى وجه من الوجوه مصالح الدائنين الأجانب »

(١) « المسألة المصرية » ص ١٣٧ فى عام ١٨٨٣ ظم فى مجلس العموم السير تشارلس
دلكى بصفه كونه وكيل وزارة الخارجية سابقا وقال : « كان تمت مراقبتان تتابعتان المراقبة
الثانية الأولى وهى التى أنشأها اللورد دى والمراقبة الثانية الثانية وهى التى أنشأها اللورد
سلسبرى . وكانت المراقبة الثانية الثانية هى التى حل عليها خطباء الأحرار حملة شعواء ...
ففيها حرمت الحكومة المصرية حق عزل المراقبين وفيها تغفل التدخل الأجنبي إلى قلب
الحكومة المصرية وأنشأت الحكومة مراقبة سياسية بأكبر معانى الكلمة » مضابط البرلمان
المجلد ٢٧٦ عام ١٨٨٣ ص ٢٢٣ لقد أدت حملات الأحرار على المراقبة الثانية السياسية
الى وضعهم أيتهم على مصر يميلتها

الباب الثاني

احتلال مصر

« إذا قدر لنا أن يزعزع مركزنا في مصر لأننا لا نستطيع أن نورد أمام
محكمة دولية أى مسوغ قانونى لعملائنا ، فعلينا أن نكتب تاريخنا من جديد . .
إذا كنت تاجراً وكنت لا تريد الافلاس فلا تسرف فى عمالك على مبادئ المسيحية
الأولى . ذلك مبدأ لا يتبعه انجلترا وحدها »

« مستحيل مصر » للسرت إدورد ديسى

الفصل التاسع

ثورة سبتمبر، عام ١٨٨١

لم يكن متوقفاً بعد ما حدث في عام ١٨٧٩ من سابقة حسنة أن تطول الحال التي وصفناها في الفصل السابق دون أن تثير شيئاً من الاحتجاج أو تبعث على محاولة أخرى للقضاء على سلطة الأوربيين الاستبدادية . ولو أن الخديو الجديد كان على شيء من همة أبيه وطموحه لآت مصر فيه رجلاً لا يتهيب أن يكون البادئ بالفصل في أمر المراقبة مستهضاً الأمة لموته في ذلك . ولكن توفيق باشا كان جباناً وضعيفاً فلم يكن يده العمل ليصدر عنه ^(١) . وقد اقتضت الظروف بمنطقها الطبيعي جداً أن يكون بدء الخروج على نظام المراقبين الاستبدادي على يد الجيش مرة أخرى يقوده فلاح ساذج نصف متعلم قد بلغ في الجيش رتبة أميرالاي ، ألا وهو أحمد عرابي . وليس لنا أن نعجب لأن يكون الجند على رأس حركة وطنية وينبروا للدفاع عن حقوق الأمم وحريتها بعد أن رأينا ما قام به الجيش التركي منذ عهد قريب « فالجنود » في الشرق « كانوا ولا يزالون » كما قيل وقتئذ بحق ^(٢) « العامل الأكبر في الحركات السياسية . ذلك بأن لهم وخدم من الاتحاد والشجاعة ما يمكنهم من بلوغ أغراضهم . فأما بقية الأمة فكالغنم تبحر وتذبح

(١) كان توفيق أول الأمر تحت تأثير شريف باشا وكان ضد لرجاع توبار باشا وتدخل المراقبين في شؤون الضرائب ، ثم خضع فيما بعد كما رأينا لتفوذ القنصل ووافق على إلغاء الدستور . انظر التيمس ٢٠ أغسطس و ١٢ سبتمبر من عام ١٨٧٩ (برقيات باريس) و ١٢ سبتمبر عام ١٨٧٩ ، رسالة من الاسكندرية . انظر كذلك سيرة عرابي التي كتبها بيده والتي ذكرها المتر بلت في « التاريخ السري » ص ٨٤

(٢) السير ولیم جریجورى في التيمس ، ١٠ يناير عام ١٨٨٢

«حون أن تحرك ساكناً» وما أشد انطباق هذا القول على حال مصر التي وصفتها التيمس وصفاً صادقاً فقالت : « ينبغي أن نذكر أن الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي تملكها مصر الآن . وكل هيئة سواء قد عدا عليها ممثلو فرنسا وإنجلترا الرسميون فأخذوا بزمامها وغيروا نظامها ^(١) » . فكأنما قدر للجيش أن يترأس الحركة الوطنية إذا كان لابد من حركة وطنية . ولما كان الجيش هو الهيئة الوحيدة التي لا تزال بعيدة عن المراقبة ، والتي أوتيت القدر الضروري من النظام والقوة ، فقد كان لابد أن يتجمع حوله استياء الأمة عاجلاً أو آجلاً ليعبر عن نفسه تعبيراً مفيداً .

أخذ الخطب من تلقاء نفسه يتفاقم شيئاً فشيئاً . فبدأ الجيش بالدفاع عن مصالحه الخاصة وانتهى بأن أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الأمة . ولقد رأينا تبشير ذلك في عام ١٨٧٩ إذ أسقط الضباط الذين حبست عنهم مرتبتهم وزارة نوبار ، فقد كان أكبر محرك للجيش وقتئذ مصالحه الخاصة التي كانت تؤدي إلى إضراب الموظفين الملكيين لو أنهم كانوا على شيء من النظام . وكذلك كانت الحال بوجه التقريب في مايو عام ١٨٨٠ إذ قام بعض الضباط وفيهم أحمد عرابي فقدموا لناظر الحربية معروفاً احتجاجوا فيه على حبس المرتبات وتخفيض الجنود . وقد أصنى ولاية الأمور في الحال لهذه المظلمة ، واتضحت لهم صحتها ^(٢) غير أن مصالح المجموع أخذت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الأفراد ، قد أشار معروض الضباط إلى الفبن و « الحسوية » الذين كان يشتمل عليهما نظام الترقية في عهد ناظر الحربية عثمان رفقي ، وهو رجل من الطبقة العالية وكان لذلك يعمل على بقاء أغلب الضباط الفلاحين في الرتب الصغرى . وقد بنى عرابي

(١) التيمس ، ١٢ سبتمبر عام ١٨٨١

(٢) كتاب بنت للذكور آتاه من ١٢٣ وما يليها

احتجابه عملهم في شهرى يناير وفبراير من السنة التالية على هذه المصالح المشتركة^(١) .
ذلك بأن طريقة « المحسوية » التى احتجوا عليها أول الأمر لم تستمر فحسب ،
بل زاد شرها اضطهاد جميع الضباط الفلاحى الأصل جهرة والاندفاع فى ترقية
ضباط الذين هم من الطبقات العليا التركية والجركية

لذلك صمم عرابى وأصحابه فى منتصف يناير عام ١٨٨١ على أن يقدموا إلى
رياض باشا رئيس مجلس النظار معروفاً ثانياً أشد لهجة من معروضهم الأول
. يطلبوا فيه عزل ناظر الحربية والنظر فى نظام الترقية من أوله إلى آخره . فد
ذلك من الجيش تمرداً عزم النظار بعد تردد كثير على أن يقضوا عليه . ولكنهم
. لم يجرموا على اعتقال الضباط المذنبين ومحاكمتهم بالطرق التبعية أمام محكمة
عسكرية فقد لجئوا إلى خدعة معروفة فى البلاد الشرقية وذلك أن استقدموا إلى
نظاره الحربية الضباط الذين قدموا المروض وهم عرابى واثنا آخرا . وكان ظاهر
دعوتهم النظر فى خطة الاحتفال المزمع إقامته بمناسبة زفاف إحدى الأميرات .
فما حقيقتهما فإنهم كانوا يريدون القبض على الضباط والتخلص منهم بطريقة
خفية ما . وقد أجبده نصب الشباك برضا توفيق نفسه ولكن الطيور لم تقع فيها .
ذلك بأن عرابياً وصاحبه قد علموا بالمكيدة من صاحب لهم فى القصر فلم يكادوا
يقبض عليهم حتى ظهر حراس القصر يقودهم صديق لعرابى فطردوا الناظر والقواد
تدين كانوا معه من الحجرة وعادوا إلى ثكناتهم ظافرين يقودهم الضباط المحررون .
ثم أصدر الضباط من فورهم بلاغاً ذكروا فيه للجمهور تفصيل الحادث وأعادوا
طلب عزل ناظر الحربية . ف عزل عثمان رفقى ونصب مكانه^(٢) محمود سامى المعروف
بزعته الدستورية والديمقراطية كان مدير الأوقاف فى وزارتى شريف ورياض

(١) كتاب بلنت مى ١٣٥ — ١٣٨

(٢) تجيد البيان الرسمى لهذه الفتنة فى مصر ، رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٧ وما بعدها

حدثت هذه الثورة الصغيرة في اليوم الأول من فبراير عام ١٨٨١ وكانت ثانی ما توج من أعمال الجيش بالنجاح . غير أن نتائجها كانت أعظم خطراً من نتائج الفتنة الأولى ؛ فإن الطريقة التي حاول بها مجلس النظار برمته أن يحمي ناظر الحربية المتهم بسوء استعمال سلطته ، والطريقة الشرقية الاستبدادية البحتة التي أراد أن يحسم بها النزاع القائم ، قد دفعتا الجيش إلى التدخل في المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل إسماعيل ، وأثبتتا في أذهان الجند أن لا ضمان لأرواحهم ولا لحياتهم العملية ولا لمصلحة الأمة ما بقي استبداد توفيق وحماة الأوربيين

ثم إن الأمة بأسرها ، وبعبارة أدق ، أن طبقاتها المستنيرة الدستورية النزعة قد تبينت فجأة أنها ليست من الضعف والعجز بحيث ظنت نفسها ، وأن لها في الجيش قوة طبيعية متجمعة لا يستهان بها ؛ فإذا ما استطاعت أن تضمه إلى جانبها في قضية الإصلاح الدستوري ، فإنه لا بد قاض على مالحق الأمة من شدة وهوان طال عهدهما . وسرعان ما أصبح عرابي وأصحابه بجزائرتهم وحركتهم الناجحة معقد آمال الأمة وموضع إعجابها ، واستحال في نظر الوطنيين ما كان يقصد به أن يكون مجرد احتجاج عسكري إلى فضلة مدنية وطنية ، وأصبح عرابي رجل مصر للشار إليه بالبنان ولقب « بالرجل الوحيد » وما هو إلا قليل من الزمن حتى توقفت العلاقة بينه وبين أكثر الزعماء السياسيين في ذلك الزمن^(١)

كان في وسع كل إنسان إذ ذاك أن يخبر بأن الجيش إن سنحت أو عند ماتسبح له فرصة للظهور في ميدان العمل مرة أخرى ؛ فإن ذلك لن يكون من أجل مصالح أفراد أو وظيفته ، ولكن من أجل مصالح الأمة السياسية العامة . ويلوح أن حكومة مصر « ومستشاريها » الأوربيين قد عبروا بعد فتنة أول فبراير

قنبلا من الزمن أدر كوا فيه الخطر الذى ينشأ عن ذهابهم فى تهبيج الجيش إلى بعد ما فعلوا، وسعوا كثيراً فى تهدئة خواطر الضباط الثائرة، بأن عجلوا دفع مرتباتهم إليهم ووعدهم مراراً باتباع العدل فى ترقيةهم، ولم يأت شهر مايو حتى كانت الأمور استقرت استقراراً جعل السير إدورد مالت، قنصل إنجلترا العام، يقول فى تقرير لحكومته: «إن لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن الثقة قد أخذت تعود»^(١) ولكن لحسن الحظ أو لسوءه لم يطل أمد هذه الثقة. فإن رياض الذى ظن أنه خدر أعصاب الضباط وجعلهم يشعرون أنهم آمنون على أنفسهم أخذ يقلب الفكر فى كيف يتخلص من عرابى وأصحابه ليقضى على الحركة الدستورية الناشئة فى الجيش قبل استفحال أمرها. وانبرت الجواسيس تتبع خطى عرابى وأصحابه، وأصبحت بيوت عرابى وأصحابه لا تنام عنها أعين الرقباء، وانتشرت الأخبار بأن مؤامرة خبيثة تدبر لاغتيال عرابى وبعض كبار رفاقه. وغدا محمود سامى المعروف بصدائقه لعرابى وجماعة الدستوريين هدفاً لمضايقات حقيرة، وكثيراً ما أنزله الخديو ورياض على حكمهما^(٢)، ومن الحال أن نعلم إلى أى حد كان ذلك كله راجعاً إلى تحريض المراقبين ولكننا لا نشك فى أنهما كانا يعلنان تصرف النظار المخرج للصدور، وأنهما لم يحاولا قط وقف هذا التصرف بل تركا رياضاً يسير فى تدمير حيله الخطيرة. وكان الرجل الوحيد الذى استطاع أن يرفع صوته محتجاً على هذه السياسة هو البارون دى رنج قنصل فرنسا العام؛ فقد بلغ من عطفه على الحركة الوطنية أن انحاز إلى عرابى فى حوادث فبراير اعتقاداً منه أن تلك الحركة خير دافع لمدوان إنجلترا. ولكن ذلك لانحياز منه كان وحده سبباً فى أن حمل الخديو على أن يطلب إلى الحكومة

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٨

(٢) بلت: كتابه المذكور آتفا ص ١٤٦

الفرنسية استدعاه من مصر . وبذلك أصاب البارون دى رنج ما أصاب المستر فيثيان من قبل ، فقد أقيل من منصبه في آخر الشهر المذكور^(١) . هنالك أصبح رياض وليس أمامه من يخشى بأسه غير الضباط ، وقد أراد أن يخضع شوكة هؤلاء . جهد استطاعته ضمن له في شهر أغسطس أن يرسل الفرقتين اللتين يقودهم عرابي وأعز أصدقائه عبد العال إلى أطراف البلاد : أحدهما إلى الإسكندرية والأخرى إلى دمياط

فلما عارض محمود سامي في هذه الفكرة أرغم على الاستقالة ونصب مكانه صهر الخديو داود باشا ، وهو رجل رجعي متطرف لا يتردد في أن يأتي أي عمل يكون في مصلحة العصابة الحاكمة . فكان هذا التنصيب باعثاً لعرابي وأصحابه على الشروع في العمل . وذلك أن داود باشا أصدر في ٨ سبتمبر أمراً بإبعاد الفرقتين ، فصمم عرابي على ألا يطيع هذا الأمر ولكنه مع ذلك أرسل في صباح اليوم التالي إلى توفيق بقصر الإسماعيلية يخبره أنه هو وجنوده سينتظرونه أمام قصر عابدين . وبالفعل سار إلى ميدان عابدين في فرقته وفرق زملائه من فرسان ومشاة ومدفعية وغير ذلك ورابط أمام القصر . فلما اقتربت الساعة الرابعة مساءً أقبل الخديو ومعه مستشاروه رياض والسير أوكلند كلثن المراقب الإنجليزي العام والقائد الأمريكي استون وبعض ضباط آخرين . وكان الخديو قبل مجيئه قد عمل بإشارة كلثن فطاف بعدة مراكز حربية ليتأكد من إخلاص جنودها فلما تلاقت الوجوه كان المنظر ، كما وصفه عرابي بعد ذلك رهيباً^(٢) للغاية . وإنا لنعلم من مصادر أخرى^(٣) أن مستشاري الخديو وخاصة السير أوكلند كلثن

(١) انظر « مستندات ومخبرات » التي ذكرناه فيما مضى . وكذلك « مصر الحديثة »

للورد كرومر في المجلد الأول ص ١٨٠

(٢) بلت : كتابه للذكور آخا ص ١٤٨ — ١٥٠

(٣) اللورد كرومر : كتابه السابق المذكور ص ١٨٤ — ١٨٨

قد نصحوه له بأن يقتل عرابيا في الحال رمياً بالرصاص وعلى مشهد من جنوده
ولكن توفيقاً لم يكن من الشجاعة بحيث يستطيع ذلك . فبعد أن أصفى لما
قاله عرابي وتبادل معه كلمات الغضب دخل القصر تاركاً بقية المفاوضة المستر
كو كسن نائب القنصل العام . وقد اختلف المستر كو كسن بينهما بضع مرات
حاملًا حديث كل منهما للآخر . وأخيراً أسفرت هذه المفاوضة الطويلة عن
خضوع الخديو خضوعاً تاماً لمطالب عرابي وكان عرابي قد طلب ثلاثة أمور :
إسقاط الوزارة ، ومنح الأمة الدستور ، وإبلاغ الجيش حده الأقصى وهو ١٨٠٠٠
جندي . فأجابته الخديو إلى هذه المطالب كلها ، وانصرف الجند إلى ثكناتهم بين
تهليل الجماهير وهتافها

كذلك انتهت الثورة دون أن تراق في سبيلها قطرة دم واحدة^(١) . ولقد
اتفق أن كان المستر بلنت إذ ذاك بمصر ، وأن وصفه لما أعقب ذلك النصر
من مظاهر الفرح والسرور في القاهرة وغيرها^(٢) لينطبق كل الانطباق على

(١) يأبى عقل اللورد كرومر اليوقراطي أن يرى في حوادث ٩ سبتمبر شيئاً أكثر
من فتنة عسكرية . وفي آخر المجلد الثاني من كتابه « مصر الحديثة » جدول تاريخي للحوادث
ذكرت فيه ثورة سبتمبر هكذا : « تمرد الجيش المصري مرة أخرى — سقوط وزارة رياض —
حبيب شريف باشا رئيساً للنظار » وربما كان عمل الجيش التركي بقيادة أنور بك ونياري بك
في يولييه سنة ١٩٠٨ هو أيضاً تمرد عسكري !

(٢) بلنت كتابه السالف الذكر من ١٩٠٢ — ١٩٠٣ ولا بأس أن نورد للقارئ بعض
هذا الوصف قال : « إن ثلاثة الشهور التي أعقبت هذا الحادث الخطير لم ي من الوجهة السياسية
أسعد الأيام التي شهنتها مصر . ولقد أسعدني الحظ بمشاهدة ما جرى فيها يعني رأيي لم أتنق
معلوماتي عنها بطريق السماع ولو كان ذلك لشككت في حقيقتها . أني لم أرى في حياتي ما يشبه
هذه الحوادث وأخشى ألا أرى مثلاً في المستقبل . إن كل الأحزاب الوطنية وكل أهالي
القاهرة قد اتفقت كلهم هنية من الزمن على تحقيق هذه الناية الوطنية الكبرى ، لا فرق
في ذلك كما يظهر بين الخديو والأمة ... وسرت في مصر ثورة فرح لم يسمع بمثلاً على منغاف
لنيل منذ قرون فكان الناس في شوارع القاهرة حتى الثرىاء منهم يستوقف بعضهم البعض
تصافهون وم جندلون مستبشرون بهذه الحرية العظمى التي طلع عليهم على حين غفلة طلوع
نفجر إثر ليلة مخيفة حالكة الظلام »

ماشاهده جيلنا الحاضر في تركيا بعد انقلاب ٢٤ يولييه من السنة الماضية ، وفي
الروسيا بعد صدور منشور القيصر في ٣٠ أكتوبر من عام ١٩٠٥ وجملة القول
أن الجيش استطاع بحملة منه صادقة أن ينتشل الأمة بأجمعها من غمار الرق
والاستبداد ويهيئ لها سبيل الإصلاح الدستوري الصحيح . وقد عهد بناء على
طلب عرابي إلى شريف باشا المعروف من عهد إسماعيل بنزعه الدستورية أن
يؤلف وزارة وطنية ودعى مجلس شورى النواب للانتقاد في ٢٦ ديسمبر

وبعد فكيف تلت أوربا نبأ هذه الثورة ؟ لقد أجاد السير ولیم جريجورى ،
وهو من أنصار الحركة الوطنية القليلين ، وصف هذا التلقى في رسالة منه للتيمس^(١)
فقال : « يعلن ميلاد الحكومات الجديدة عادة بدق الطبول وضرب الدفوف
ولكن هذه الحكومة الوطنية لم تكذب على بدعوة طيبة من بلدان أوربا الحرة ،
مع أن المصريين كلهم قد بسطوا أكفهم ضارعين إلى الله أن يمد في عمرها
ويجعل النجاح حليفها . لقد قدمت هذه الحكومة إلى العالم بين إعراض
الدبلوماسيين وقبح الحكوميين ولعن الأسواق المالية » وكانت الصحافة الإنجليزية
قد أخذت بعد فتنة أول فبراير تفزع الجمهور وتلقى في قلبه الرعب لظهور قوة
جديدة في ميدان السياسة . وشعر القوم أنه يخضع الجيش الحكومة المصرية
لإرادته قد ظهر في الأمر عامل جديد أفسد عليهم تديرهم الماضي من أوله إلى
آخره وجعل تحديد مركزهم من جديد أمراً ضروريا وفي الغالب محتماً . وأخذت
التيمس تشير من طرف خفي إلى « ما لانجلترا في مصر من المصالح السياسية
الظلمة » التي لا يمكن أن يضحى بها هما كانت الأحوال . وفي شهر مايو سافر
السير إدورد مالت إلى الآستانة في مهمة غامضة ، وربما كان سفره لتعرف استعداد

(١) التيمس ، ١٦ مارس ، عام ١٨٨٢

الباب العالي للعمل ضد عرابي وتهدئة فائرة الجيش^(١) ولا بد أن مفاوضات دبلوماسية كثيرة قد جرت وقتئذ ولم تنشر أخبارها ، بدليل أن مراسل التيمس تخير بالأمور اعترف في أغسطس أى قبل الرحلة « بأنه لا يوجد مصرى خبير بالحال يخالجه شك فى أن إنجلترا وفرنسا تتلا كان من أجل امتلاك مصر^(٢) النهائى ، وأن هذا التلا كم يجرى الآن بأيد مكسوة بالقفافيز »

ومع ذلك فقد كانت ثورة ٩ سبتمبر هى التى أثارت دبلوماسية أوروبا عامة وإنجلترا وفرنسا خاصة . ولم ينفع عرابيا منشوره الذى أصدره فى ذلك اليوم العصيب يشرح فيه لمثلئ الدول الكبرى الأمور التى دفعت الجيش إلى فصل ما فعل ؛ ويؤكد لهم أن العهد الجديد « سيظل محافظاً على ما لجميع رعايا الدول لمؤالية لمصر من المصالح »^(٣) ولقد وقع فى النفوس بحق أنه مهما حسنت نيات القائمين بالحركة الوطنية فإنهم لابد أن يمسوا مصالح الأوربيين الكثيرة التى تتلها المراقبة الأوربية وكثرة الموظفين الأوربيين والمزايا الكثيرة التى يتمتع بها الأوربيون ببعضهم بالامتيازات الممنوحة لهم . وكانت أوروبا تعلم حق العلم أن مصالحها فى مصر قائمة على النهب والسلب ، وأنه إذا ما استقلت مصر واشتد ساعدها عاجلاً وآجلاً فلا بد أن يضحي بهذه المصالح من أجل ما هو أهم منها ، ألا وهو مصالح الأمة المصرية . وقد كتب مراسل التيمس الإسكندري يقول : « لا فائدة فى إخفاء تلك الحقيقة وهى أن هذه الحركة لا ترمى إلا إلى هدم تدخل أوروبا فى الإدارة المصرية ، وأنه إذا كانت هذه النية منذ أسبوعين مقصورة على فئة قليلة من الضباط فإنها ليست الآن كذلك . إن سكان الإسكندرية والقاهرة المدنيين

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤

(٢) التيمس ، ١٧ أغسطس ، عام ١٨٨١

(٣) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٤ — ٥

على الأقل ، وهم الذين كانوا على وجه العموم لا يهتمون لما يحدث ، أصبحوا يؤيدون عمل الجنود كل التأييد ، وهم الآن أجراً على الجهر بأغراضهم ^(١) .. هذا القول بطبيعة الحال مبالغ فيه فإن « هدم تدخل أوروبا » كان لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال أول أغراض الحركة الوطنية بل كان أول أغراضها استقلال المصريين بحكومة البلاد

ولما كان التدخل الأوربي حائلاً دون هذا الغرض فقد كان من غير شك عقبة يجب القضاء عليها بأسرع ما يمكن . لذلك أخذت الصحف الوطنية التي تعاطف شأنها ، على عاتقها في أوائل أيام الحرية ، تنتقد ما كان من الأعمال الإدارية في عهد المراقبة ^(٢) ثم قام البرلمان بعد ذلك فطلب إلى المصالح على اختلافها أن توافيه بتقاريرها ليكشف الستار عن المساوىء الكثيرة التي أتاها القائمون بأمرها ، وليدخل عليها ما هو ضرورى من الإصلاح . والحق أن الحركة الوطنية بأمرها والثورة نفسها كانتا لا يكون لهما معنى إذا لم تحررا مصر من ذلك النير المزدوج . نير الاستبداد الوطنى والمراقبة الأوربية ، وأن البرلمان كان لا يفيد شيئاً إذا لم يكن

(١) التيمس ، رسالة من الاسكندرية ، ٢٧ سبتمبر عام ١٨٨١

(٢) قال المستر بلنت في صفحة ١٦٤ من كتابه السالف الذكر : « الآت وقد نشطت الصحافة من عظامها فاتها أخذت تطلع على مساوىء العهد للنصرم الشنيعة مثل الظلم في تقرير الضرائب ومحاباة الأوربيين على حساب المصريين في عهد المراقبة المالية الأجنبية ، وكثرة الوظائف الكبرى غير الضرورية التي يشغلها الانجليز والفرنسيون ، وسيطرة الأجانب على مصلحة السكك الحديدية ومصلحة التوطين الذين أصبحوا في أيدي مماليك آل رتشيلد ، وتلك الخنزرة وهي إعاقة دار الأوربا الأوربية بنسبة آلاف جنيه في العام في حين أن الأمة كانت في أشد حالات الفقر المدقع وقد حملت الصحافة حملة شعواء ... على اللواخير وبيوت الخمر ودور البناء للنخلة التي أخذت تنتشر في أعماق القاهرة محمية بالامتيازات وأثارت حتى كل مسلم يثار على دينه » . وقد أشار اللورد كرومر إلى هذه الحملة الصحفية في المجلد الأول من كتابه صفحة ٢١١ بقوله : « أخذت الصحف العربية في أثناء ذلك تستثير خيفة الأهلين للسكريين وتعمل على الأوربيين وطريقتهم في الحكم حملة شعواء وتحرك التصب الدينى الاسلامى »

بمنزلة مدفع ينسف حصون هاتين القوتين الرجعتين نفساً
فليس عجباً والحالة هذه إذا ما أدت أنباء الثورة إلى ما يقرب من الذعر في
أوروبا عامة وإنجلترا وفرنسا خاصة . فإت الدبلوماسيين وحمل السندات لم يحظر
ببالحكم قط منذ عزل إسماعيل أن مصر ستثير قلقهم مرة أخرى . ثم هاهم أولاء
قد خاب حسابهم الدقيق دفعة واحدة ، فإذا هم صانعون ؟ أما الفئة الصعبة المراس
من الجمهور وفيها من كان منذ عامين يندد بعزل إسماعيل أشنع التنديد وينكر على
إنجلترا تدخلها في الشؤون المصرية ، فقد أصبحت تميل إلى احتلال مصر في
الحال ^(١) ولقد بلغ مما اعتاد الجمهور أن يعتقده في السنتين اللتين أعقبتا التدخل
غير المشروع وبسط المراقبة السياسية ، من أن مصر لم تعد مملكة مستقلة ، بلغ
من ذلك أن الدعوة إلى الاحتلال لم تكذب تلقى أية معارضة يوحى بها التمسك بالمبدأ .
وكان أم ما اعترض به عليها أن تدخل إنجلترا لا بد ملاق مقاومة شديدة لا من
فرنسا وحدها بل من أوروبا بأسرها ، وأن في ذلك من الخطر في تلك
الظروف ما فيه . كذلك روى أن في اشتراك إنجلترا وفرنسا في التدخل الحربي
خطراً لا يقل عن الخطر السابق ، لأن هذا التدخل يؤدي إلى دوام احتلال الدولتين
ويقضى على مطامع إنجلترا الاستعمارية القديمة . فلم يبق إذاً أمام إنجلترا إلا أن
تختار أقل الأمور ضرراً لها فترجع إلى حيلتها القديمة وتدعو تركيا للتدخل في الأمر ؛
ثم تتربص فرصة تكون خيراً من هذه وتمكنها من العمل الخامس ^(٢)
غير أن سعيها لإنفاذ هذه الخطة قد فشل الفشل كله ؛ فإن اللورد جرتزل عند
ما سمع بالثورة رأى أن يسبق فرنسا إلى العمل ؛ فأمر متولى أعمال السفارة

(١) انظر رسالة السير جوليان جولدسميد في التيمس الصادرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) كانت التيمس شديدة الليل إلى الأخذ بهذا الرأي مع أنها كانت قبل ذلك قليل تمده
وهماً من الأوهام

الإنجليزية في باريس أن يقابل السيو بارثلمى سنت هيلير وزير الخارجية الفرنسية وقتئذ ويفحص معه الأمر « بحرية » ويفهمه « ماتلقه حكومة جلالة الملكة من الأهمية الكبرى على اتباع إنجلترا وفرنسا خطة التهدة والمسألة إزاء الأزمة المصرية الحاضرة »^(١) ولكن سنت هيلير لم يكن أقل مهارة من اللورد جرنفل ، فقد صرح للمستتر آدمز بأن « سياسته في الشؤون المصرية معروفة جيداً ولم يطرأ عليها أى تغيير ، وهى تتلخص في وجوب الصراحة التامة في المستقبل كما كانت الحال في الماضى وفي دوام اشتراك الدولتين في جميع الأمور » وقال للمستتر آدمز في تقريره عن هذا الحديث الذى دار بينهما : « إن سنت هيلير مستعد للاتفاق مع فخامتكم في الوقت المناسب على التدابير التى قد ترى الحكومتان اتباعها وأشار إلى أن تبسط على مصر مراقبة حرية انجليزية فرنسية ، ولكن فخامته عارض أشد المعارضة في إنفاذ جنود تركية في هذه الآونة لأن ذلك مما يزيد في نفوذ السلطان في مصر » . كان ذلك صدمة قوية ارتبك لها اللورد جرنفل ثم رأى أخيراً أن يلجأ إلى مناورة دبلوماسية ، فقال إنه بلغه أن الخديو طالب إلى الباب البالى أن يحسم للمشكل القائم في مصر بمجنود تركية ، وزاد على ذلك أن الحكومة الانجليزية وإن كانت لا تميل في ذلك الوقت إلى اصطناع الصنف أيا كان فإنها « لا تمارض في أن ينفذ السلطان بمواقفة إنجلترا وفرنسا قائداً تركيا » غير أن سنت هيلير لم يصغ ولا إلى هذا رأى وفضل أن تبسط على مصر « مراقبة حرية مشتركة يقوم بها قائدان فرنسى وانجليزى يستطيعان أن يعيدا النظام إلى الجيش المصرى » ومضى يقول : « إن إنفاذ قائد تركى قد يستتبع خطوات أخرى ربما جرت إلى احتلال تركيا مصر احتلالاً دائماً » . عند ذلك اضطر اللورد جرنفل أن ينقض أمره الأول الذى كان أرسله إلى اللورد دوفرين سفير إنجلترا

(١) نجد وصف هذه المفاوضات كلها في مصر ، رقم ٣ (١٨٨٢)

الآستانة وطلب إليه « أن يقنع السلطان بالمدول عن إنفاذ قائد تركي » وأن ينصح للباب العالي بوجه عام « بالألا يتسرع في أي أمر من الأمور »

كل هذا جرى في خلال خمسة الأيام التي أعقبت الثورة وكانت نتيجته أن انجلترا لم تستطع أن تأتي عملاً حاسماً يقضى على آثار الثورة إلا إذا رضيت بالاشتراك مع فرنسا في احتلال مصر ، وبذلك تقضى أمد الدهر على كل فرصة تمكنها من أن تستولى بمفردها على مصر . وقد ظل النفور من هذا الموقف مثلاً مدة من الزمن مثولاً غريباً على صفحات الجرائد فقد كتب مراسل التيمس الإسكندري يقول^(١) : « لقد أصلحنا في عامين ما أفسده التبذير في عشرة أعوام . لقد حسننا حال الفلاح المالية وحميناه من الظلم والاستبداد فكان أثر ذلك أن أصبح يرى أنه اليوم أشقى منه في عهد إسماعيل باشا . وإذا ما أصحت بسمعك إليه سمعت منه أن رجال الإدارة الإنجليز ينقدون من المرتبات أكثر مما ينقد المصريون ، وأنه إذا كان غرضهم إصلاح الشؤون المالية التي تهتمهم (أو تهتم انجلترا) فأحرمهم أن يعملوا لذلك إما بدون أجر أو على حساب بلدهم . . . فإذا كان المصريون يمتقوننا ويتخونوننا وإذا كنا نخلق على غير علم منا القوضى والاختلال فخير لنا ، إذا كان حب الخير رائدنا . أن ننفذ يدنا مما نحاوله » .

يذكرنا ذلك النذب والمويل بما يروى عن الثعلب في خرافات أيسوب ، غير أن العنب في هذه الحال لم يكن بطبعه بعيداً عن متناول القوم ولكن فرنسا هي التي أقصته عن أيديهم . ولقد علق التيمس على كلام مراسلها هذا^(٢) فقالت سواء أكانت هذه العاطفة وطنية أم غير وطنية فإنها يجب أن يحسب لها حساب . أن وجودها ليس مما يسهل على كلتا الدولتين (انجلترا وفرنسا) أن تنبري للدفاع

(١) ٢٢ سبتمبر ، عام ١٨٨١

(٢) التيمس ، ٢٨ سبتمبر ، عام ١٨٨١

عن استقلال مصر . وإذا أعلنت إنجلترا اختيارها هذه السياسة — التي قد تكون من الوجهة المثالية خير سياسة تتبعها ونزغب فيها من وجوه عدة — فإن إنجلترا تكون قد اختارت السياسة التي عرفت بها فرنسا من قديم والتي كان آخر من عمل بها السيورنج الذي لا يزال العهد به قريباً »

إن هذا القول من صحيفة استعمارية للدليل التشاؤم الصريح ولكن لا يسع الإنسان إلا أن يسلم بأن تمت مسوغاً لهذه الحال النفسية . فهالك ثورة وقحة لغاية لا تهدد مصالح إنجلترا المالية فحسب ولكن مصالحها السياسية أيضاً ، ومع ذلك ليس من سبيل إلى اتقاء هذا الضرر بسبب موقف فرنسا . وقد كتبت التيمس^(١) في ذلك تقول : « ربما آن الوقت الذي يكون من الضروري فيه أن تنفذ إنجلترا المبدأ القائل بأنها لا تميز أن تكون مصالحها السياسية في مصر في المقام الثاني ما دامت مالكة للهند » وهي كلمات تدل على الشجاعة ولكنها للأسف لم يكن لها أثر على الإطلاق . فإن إنجلترا لا تستطيع من أجل مصر أن تشب نار حرب طاحنة مع العالم كله ، ولم يكن أمامها غير ذلك سوى التسليم والانتظار

على أنه كان يلوح في الموقف بارقة من الأمل أشار إليها السير أوكلند كلشن في مذكرة خاصة له كتبها بعد عشرة أيام من الثورة فقال^(٢) : « أرى أن ليست الحال الحاضرة بطبيعتها إلا هذنة ، وأن ما وصلنا إليه من التسوية ليعطينا مهلة نستجم فيها ونلم بالقوى التي تعمل حولنا ، ونسى في الاستفادة منها أو القضاء عليها . . . إن الجيش نمل بجمرة النصر وقواده يعتقدون اعتقاداً راسخاً أنهم بعثوا لتحرير مصر . أما الأعيان الذين كثر عددهم في القاهرة فمع أنهم يميزون لأنفسهم

(١) ١٩ أكتوبر ، عام ١٨٨١

(٢) « مصر الحديثة » ص ٢٠٦ وما بعدها . ولا يوجد هنا المستند فيما نصر من الأوراق البرلمانية ، ولا ريب أنه رؤى أن من الحكمة إخفاءه .

أن يطلبوا توسيع الحرية المدنية وينكروا على الضباط أى حق في تقديم المعروضات أو التدخل في الأمور المدنية؛ فإنهم والضباط سواء في الرغبة في الحصول على بعض الحقوق . إن الأمور سائرة على أذلالها ولكن الوصول إلى حل نهائى موقوف على (١) انصراف الجند إلى مراكزهم (٢) وعلى ما يظهره الأعيان من الاعتدال في مطالبهم (٣) وعلى ما يظهره النظار من الكياسة والحزم في سلوكهم مع الجيش والأعيان ... وإنى أرى أن يكون على مصروفاً إلى هذا القرض فأسدى إلى شريف باشا النصيح متى حان وقت البحث والمناقشة . وجملة القول أننا بنصحنا بالإسراع في إنفاذ التدابير الضرورية الخاصة بالجيش وفي مناقشة كل ما يعرضه الأعيان مناقشة معقولة ؛ بذلك وحده نستطيع أن نحول هذه الهدنة إلى سلام دائم »

يرى من هذا أن السير أوكلند كلّفن كان يأمل أن تكون العناصر المدنية في الحركة الوطنية أكثر اعتدالاً وأساس قياداً من الجيش ، وأنه إذا تحقق هذا الأمل وأمكن التخلص من الجيش وقواده بوسيلة من الوسائل أمنت عواقب الثورة . وليس في هذه الخطة شيء مستحيل التنفيذ ، فإن الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا يمثلان في الحقيقة طبقتين مختلفتين متضادتين ، ولأعيان يكونون طبقة الملاك الموسرة ومعظمهم من الأتراك والجراسكة ، أما الجيش فرجاله من الفلاحين . وشريف باشا نفسه كان تركى الأصل ومن أغنى أغنياء مصر ، ولذلك كان آخر ما يرغب فيه أن يدافع عن حقوق الفلاحين . وفي التاريخ أمثلة عدة لثورات خذلتها نفس الطبقة التي رفعتها تلك الثورات إلى منصة الحكم ، وليس ثمة ما يمنع حدوث ذلك في مصر ، بل لقد ظهرت بوادره منذ ٢١ سبتمبر أى بعد يومين من إرسال المذكرة السابقة الذكر إلى لندن ؛ فقد أكد شريف باشا للسير إدورد مالت أنه ينوى « في المستقبل دعوة مجلس شورى

النواب للانقضاء ، وأنه يأمل أن يصبح هذا المجلس بالتدريج الممثل الشرعي
لحاجات مصر الداخلية وبذلك تزول عن الجيش الصفة التي انتحطها لنفسه
في الحركة الأخيرة^(١) « ألا ما أبلغ كلمة » انتحطها » إذا كان شريف باشا قالها
حقاً ؛ فإنها تدل على مبلغ استعداد الناس لنسيان الوسائل التي رفعتهم إلى منصة
الحكم ، كما أنها تدل على صدق نظر السير أوكلند كلئن فيما توقعه من أنه يستطيع
التفرقة بين الأعيان والجيش الذي كان الدعامة الحقيقية الوحيدة للثورة المصرية^(٢)
فلما أثبتت انجلترا أنها لا تستطيع في تلك الظروف أن تصطنع الشدة
في القضاء على آثار الثورة المصرية قوت في مكانها زمناً ما تنتظر ما تأتي به الأيام .
وتأمل أن تكون النتيجة خيراً مما كانت تدل عليه مخايل الأمور في بادئ
الأمر . لا شك أن هذا الأمل كان ضعيفاً وأن اقتناعها به مذل لها أيما إذلال ،
ولكن ما الحيلة وهذا جهد استطاعتها ؟ إنه لموقف يستوى فيه القوى والضعيف

(١) انظر كتاب اللورد كرومر السالف الذكر صفحة ٢٠٦ وهذا المستند أيضاً قد أخفته
حكومة ذلك الوقت

(٢) يقول اللورد كرومر في صفحة ١٨٨ من كتابه مصر الحديثة : « كان في وسع القائد
السياسي المحنك أن يستعيد كثيراً من جنوح الحزبين إلى الاختلاف . لقد كان أم شيء في المسألة
ألا يجتمع الفريقان »

الفصل العاشر

وقفة انجلترا من السلم والحرب

سارت الأمور في ثلاثة الأشهر الأخيرة من عام ١٨٨١ مسيراً هادئاً كان في ظاهره وفق ما أراد السير أوكلند كلفن . ولم يظهر عرابي أى ميل إلى الحكم العسكرى المطلق بل أظهر من أول الأمر أنه يخضع لحكم العقل ، وأنه لا يتردد في الخضوع لرغبات الجانب المدنى من القائمين بالحركة الوطنية . وقد استدعى بنفسه الأعيان إلى القاهرة لينظر معهم فيما يفعل بعد . وعند ما نصب شريف باشا رئيساً لمجلس النظار أبدى عرابي رغبته في مفادرة القاهرة بفرقه كما أمرت الوزارة السابقة . وسافر بالفعل في ٦ أكتوبر وودعه عند المحطة كثير من الناس خطب فيهم ممجداً ثورتهم السلمية ومادحاً « عمل الجيش التماسك الأجزاء ، الحسن القيادة والنظام ، السائر إلى غرضه الوحيد — ألا وهو خير الأمة » ^(١) . ولقد قدم القاهرة بعد ذلك ومعه من فرق أخرى ضابطان برتبة أميرالاي ليقابل السير أوكلند كلفن خاصة ، فكان لحديثه كما شهد السير إدورد مالت « أحسن وقع في النفوس » . وقال السير ادورد مالت ناقلاً عنه أنه أنكر « كل عداء للأجانب وصرح بأن كل ما يعرفه المصريون عن الحرية وممظم ما نالوه منها يرجع الفضل فيه للأجانب » ^(٢) . وقد دهش السير أوكلند كلفن لهذه المقابلة دهشة سرور كما يرى من قوله : « إن الأثر الذى تركه عرابي في نفسى باعتداله في كلامه وورزاته ولهجته السلمية هو أنه رجل مخلص ماضى المزيمة ولكنه

(١) انظر كتاب اللورد كرومر السالف الذكر صفحة ٢٠٨ وكتاب بلنت صفحة ١٧٠

(٢) مصر رقم ٣ عام ١٨٨٢ م ٧٢

غير على «^(١)». ذلك عين الصدق ؛ فإن هذا الفلاح الساذج والوطني الغيور لم يصوره خيال أحد صورة من كان يكون أحد القياصرة أو قادة الجماهير ، اللهم إلا خيال الذين انتصروا فيما بعد للاحتلال . والحقيقة أن كل الذين عرفوه معرفة شخصية مجمعون على أنه كان فيلسوفاً يسبح في بحار الخيال أكثر منه جندياً مظفراً أو ثورياً بالطبع أو بالعقيدة^(٢) . نعم إنه لم يكن بطبعه عملياً كما وصفه السير أوكلند كلفن ولكنه لم يكن كذلك بالمعنى الذي أراده ذلك الموظف الإنجليزى الهندى الداهية ، ولكن بذلك المعنى الأوسع وهو أن كل زعيم ثورة ينبغي أن يكون عملياً . ولقد دلت الحوادث فيما بعد على أن عراييا لم يكن يليق مطلقاً للقيام بذلك الواجب الذى ألقته الأيام على كاهله فى بعض حالاتها الثورية . وهذا يؤيد ما يعتقد عارفوه من أنه كان رجلاً خيالياً ، شديد الثقة بالناس وأنه لم يكن له مطمح غير خدمة وطنه ، وإنه مع ذلك لم يكن من رجال التصميم والعمل

ولقد أظهر عرابي فى حادثين آخرين أنه لم يكن ذلك الزعيم الذى يخشى بأسه والذى بحث فى نفس السير أوكلند كلفن من المخاوف ما بحث . أما الحادث الأول فنتيبه ما كان من اختلاف شديد بين شريف باشا وعرابي عند ما صدر الأمر العالى بعقد مجلس شورى النواب . فإن شريفاً كافٍ يريد أن ينتخب المجلس على القاعدة الضيقة قاعده عام ١٨٦٦ فى حين أن عرايياً كان يعر على تنفيذ قانون الانتخاب الأكثر ديمقراطية والذى وضعه شريف باشا نفسه فى الأشهر الأخيرة من عهد إسماعيل ، والذى حال عزل إسماعيل دون إقراره . لاشك أن

(١) كتاب الورد كرومر السائف ص ٢١٠ . كتب مراسل التيمس الاسكندري فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ مشيراً إلى الطلبات التى عرضها عرابي وقتئذ فقال : « ليست مطالبهم لورية بحال ما ... وكل ما يرغبون فيه هو أن يحل العدل والنظام محل الاستبداد » وهو يسمى عراييا « الفاضل الفصيح إلى الحرية العربية »

(٢) انظر ما وصفه به المتر بلنت الذى كان شديد الصلة به فى كتابه « التاريخ السرى »

عرايا كان على الحق فمن العدل أن يبدأ النظام الجديد الذى أقامته ثورة ٩ سبتمبر بترقية النظم السياسية من حيث قطعها التدخل الأوربي قطعاً عنيماً . وقد دافع عرابي عن رأيه بمتتهى الشدة ، وظاهره في ذلك كثير من الأعيان ؛ فلما رأى أن شريعاً لا يتحول عن رأيه عملاً منه دون شك بنصيحة السير أوكلند كلفن ، وأنه بلغ به الأمر أن هدد بالاستقالة من منصبه ، عند ذلك أذعن ووافق على بحث قانون عام ١٨٦٦^(١) ولم يمتشق حسامه ليدعم به حجته

أما الحادث الثانى فنشأ عن تقرير اعتماد الجيش لسنة ١٨٨٢ وتفصيل ذلك أنه لما تقرر إبلاغ الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي كما وعد الخديو في ٩ سبتمبر قدر ناظر الحرية محمود سامى ثقافات هذا الإصلاح بـ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه فعارض السير أوكلند كلفن في ذلك وقال إن حال المالية لا تسمح بأكثر من ٥٢٢٠٠٠ جنيه تكفى لإبلاغ الجيش إلى ١٥٠٠٠ جندي . فكان ذلك مثاراً لنزاع طويل وخيف جدا بين المراقبة والجيش^(٢) وهنا كان يحق لعرابي أن يصر على طلبه إذا كان حقا يريد أن يملك مملك الحاكم العسكري المطلق . ذلك بأن الجيش كان عدته الوحيدة وعماد الثورة الأكبر . ولكن عرايا رضى أن ينزل عن طلبه بعد مفاوضات طويلة مملة وأمل أن يسد هذا العجز بالاقتصاد في أبواب أخرى

كذلك أظهرت العناصر المدنية في الحركة الوطنية أدلة صادقة على استعدادها للسير في جادة الاعتدال . وقضى شريف فصل الخريف كله في إعداد قانون أساسى يحدد اختصاص سلطة البرلمان وكان ينوى أن يعرض هذا القانون على المجلس عند انعقاده في أواخر ديسمبر . وقرر شريف بعد أخذ ورد مع المراقبين ألا يكون

(١) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص ٢٤

(٢) كتاب المتر بنت السالف الذكر ص ١٧٧ . كان المتر بنت شه وسيطا في

المفاوضات التي دارت بين السير أوكلند وعرابي

من اختصاص المجلس البحث في جزية الباب العالي والدين العام وكل النقابات التي فرضها على الخزانة قانون التصفية وغيره من اتفاقات مصر الدولية . كل هذا لا يكون من اختصاص نواب الأمة أن يتناقشوا فيه بل يترك أمره للراغبين والوزارة . وأما ما بقى من أبواب الميزانية فكان للمجلس أن يبدى فيه رأيه ، ولكنه لم يكن يملك حق اتخاذ قرار فيه . ولم يكن للمجلس رأى نافذ إلا في سن القوانين وفرض الضرائب ، فلا ينفذ قانون جديد ولا تفرض ضريبة جديدة إلا بعد موافقته . على أنه حتى في هذين لم يكن له حق الاقتراح بل كان ذلك للنظار المسؤولين أمام المجلس مسئولية جزئية^(١)

ذلك مشروع دستور شريف ، وهو الاعتدال بأكل معانيه . بل لقد بلغ من اعتداله أن صار بمنزلة نزول حقيق عن أهم أغراض الثورة ؛ وهو أن تحكم مصر نفسها بنفسها . فليت شعري كيف تحكم أمة نفسها إذا لم يكن لها أى إشراف على مالياتها ؟ إن مجلس الدوما الروسى ، وهو أبعد برلمانات العالم عن الروح النيابى الصحيح ، له من السلطة على بعض أبواب الميزانية ما يجعل تنفيذ هذه الميزانية مستحيلا إلا بموافقته . أما في مصر فكان يراد ألا يعلم المجلس شيئا عن نصف الميزانية وألا يكون له في النصف الآخر غير رأى استشارى محض . فلا عجب إذا استاء من هذا النظام معظم القائمين بحركة الإصلاح وطلبوا أن يكون لهم على الأقل رقابة تامة على ما لم يخص من الميزانية بأداء الدين العام وغيره من الالتزامات الدولية . على أنه لم يكن هناك قط ما يدل على أنهم سيظلون حقيقة واقفين موقف المائدة والمعارضة بدليل ما قاله الشيخ محمد عبده وهو من أقطاب الوطنيين « لقد ظللنا ننتظر حريقنا مئات السنين ، أفيصعب علينا أن ننتظرها بضعة شهور أخرى ؟ »^(٢) لا شك أن الأمر كان

(١) خطاب لفتيس من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) كتاب بكت صفحة ١٨٠

على أن اللورد جرنفل قد ذهب في الأمر إلى أبعد من هذا . وذلك أن السير إدورد مالت كان قد أبلغ حكومته في ٢٥ سبتمبر ، أى على أثر رجوعه من الآستانة أن الحال التي نشأت في مصر على أثر الثورة قد تستدعى أن يرسل إلى الإسكندرية سفينة حربية تبقى بها طول فصل الشتاء لتخفف من « خطر ذعر النزلاء الأجانب في القاهرة والإسكندرية إذا ما وقعت اضطرابات ولم يكن ثم مكان أمين يلجئون إليه » ليس ذلك القول بالطبع إلا أسلوباً دبلوماسياً للإيعاز بأنه يحسن أن تكون ثم وسيلة قريبة للتدخل في مصر إذا قامت فيها ثورة أخرى . وقد فهم اللورد جرنفل المراد وقرن اقتراحه الذي أرسله إلى سنت هيلير فيما يتعلق « بحماية » استقلال مصر الثاني من اعتداء السلطان باقتراح آخر مضمونه أن ترسل كلتا السفينتين سفينة حربية لتخفف من « خطر ذعر » النزلاء الأجانب . ولشد ما فرح سنت هيلير بهذه الفرصة التي تمكنه من الاشتراك مع إنجلترا في العمل . وعلى ذلك صدر الأمر إلى السفينتين حريتين بالسفر إلى الإسكندرية . وقد ظهرت نتيجة هذا العمل على الفور ، إذ استولى الرعب على الجمهور في القاهرة والآستانة وتواردت من كلتا الجبهتين بقرىات الذعر مستفهمة عن معنى هذه المظاهرة البحرية الفجائية . وكأن السير إدورد مالت قد نسى أنه السبب الأول في ذلك ، فعلى هو أيضاً إلى اللورد جرنفل برقية يسأله فيها كيف يفسر للخبير والوطنيين هذا الاعتداء الذي لا مسوغ له : أما اللورد جرنفل فإنه كان يفكر فيما قد يكون لهذه المظاهرة من أثر في الآستانة أكثر مما كان يفكر في أثرها في القاهرة ، حيث كانت سياسته تقضى بأن يتحاشى جهد طاقته مس إحساس الجمهور . ولذلك وجد نفسه في مأزق حرج لم ينجحه منه إلا اقتراح اللورد دوفرين إخبار السلطان أن السفينتين تبرحان الإسكندرية إذا ما عاد للتدوبان إلى الآستانة . وقد قبل السلطان ذلك واضطر التدوبان قبل وصول السفينتين أن يبرحا مصر عاتدين

إلى مولاها دون أن يعمل عملاً يستحق الذكر . أما السفينتان فأتتا إلى
 فاعدتهما الحربيتين بعد أربع وعشرين ساعة من وصولهما إلى الإسكندرية ^(١)
 يمثل هذا الحادث ما كان من اضطراب واعتلال في دبلوماسية وزير
 الخارجية البريطانية في ذلك الوقت ، وهو كذلك دليل على السياسة التي كانت
 متبعة إذ ذاك ؛ سياسة ترك الأمور تجري في أعنتها على أمل أن من في مصر
 من السياسيين أعنى السير إدورد مالت والسير أوكلند كلفن ، يستطيعان
 أن يعملوا من وراء ستار على جعل الثورة مأمونة العواقب . ثم جاء الوقت الذي
 بلغ فيه الرضا عن حال مصر مبلغاً حمل على أن يجهر به ويؤكد لمن يهمهم الأمر
 أنهم إذا ظلوا سائرين كما ابتدأوا استحالة هذا الرضا جبال خيرم . ففي ٤ نوفمبر
 كتب اللورد جرنفل إلى السير إدورد مالت رسالة شهيرة ، أشار فيها إلى ثورة ٩
 سبتمبر وإلى قيام الوزارة الوطنية بعد وزارة رياض فقال ^(٢) : « تخبرني أن الرأي
 السائد هو أن رياض باشا لقي من انجلترا مساعدة خاصة ، وإن الخديو إنما أبقاه
 في منصبه مخافة أن يسيء إلى حكومة جلالة الملكة . ألا ليس شيء أوضح من
 أن انجلترا لا ترغب في أن يكون بمصر وزارة مشايعة لها . أن حكومة جلالة
 الملكة ترى أن وزارة مشايعة تعتمد على معونة دول أجنبية أو على النفوذ
 الشخصي لوكيل دبلوماسي أجنبي ، لا يمكن أن تفيد البلد الذي تحكمه ولا البلد
 الذي قد يظن أنها قائمة لمصلحته . أن حكومة انجلترا إذا ما رغبت في قص تلك
 الحرية أو العبث بتلك النظم التي يرجع وجودها إليها فقد اتبعت سنة تخالف أعز
 تقاليد تاريخها الوطني عليها ... ليس من شيء يحملنا على سلوك خطة أخرى غير
 قيام حالة قوضي في مصر » وبعد فإن القارىء الذي يكون قد تتبع قصتنا إلى هذا

(١) مصر رقم ٣ عام ١٨٨٢ من ص ٥٧ إلى ص ٥٩

(٢) مصر رقم ١ عام ١٨٨٢

الحل ليعلم من تلقاء نفسه أن كل كلمة في هذه الرسالة رياء أجيد سبكها ، فإن إنجلترا كانت دائماً ترغب في وجود وزارة « مشايعة » لها خاضعة لحملة السندات ولأغراضها السياسية . ولا يتجلى ذلك في المسألة القريية العهد ، مسألة سقوط الوزارة الرياضية فحسب ، بل في كل الحوادث التي جرت منذ نحي المقتش القديم ليفسح المجال لنظام غوشن وجوير . وبدلاً من أن تتحاشى إنجلترا العبث « بحرية مصر وبالنظم التي يرجع وجودها إليها » قد عملت على خلع الخديو إسماعيل لأنه أسقط وزارة ولسن وألف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي ، وساعدت على وضع رقابة سياسية على الإدارة المصرية . ثم أن ثورة ٩ سبتمبر قد نجحت لا خطأ ارتكبتها الحكومة الإنجليزية ؛ فإن هذه الحكومة قد نصح ممثلوها بقتل الثوار رمياً بالرصاص ، ولم يوافقوا على العمل الذي أصبح أمراً مقضياً إلا لأنه يترك لهم « مهلة » يرسمون فيها خططاً أخرى . إلا أن تاريخ مصر بأجمعه من سنة ١٨٧٦ ليفند ما نعلق به اللورد جرنشل من الخداع والرياء تفنيدياً تاماً ، وليس لهذه الكلمات قيمة اللهم إلا من حيث إشارتها إلى أن إنجلترا كانت في ذلك الوقت على الأقل لا تتعرض للوزارة الوطنية ما عمت هذه على منع رجوع « القوضى » أي ما ظلت ساكنة معتدلة كالجحة جماع جيش الثورة

من أعجب الأشياء أن ينقلب الخير شراً إذا لم يقصد إليه مبتغيه بنية خالصة . وذلك ما كان في أمر مصر ، فإنه في النصف الأخير من ديسمبر نصب المسيو ليون غمبتا وزيراً للوزارة الخارجية الفرنسية بدل بارثلي سنت هياير . ولم يكده غمبتا يتسلم زمام عمله حتى استأنف ما أمهله سلفه من المفاوضة في التدخل في الشؤون المصرية بعد أن تبين ما في العدول عن الخطة القديمة ؛ خطة اشتراك الحكومتين في العمل ، من الخطر الشديد ، فحدث اللورد ليونز في ١٤ ديسمبر وامت نظره إلى

قرب اجتماع مجلس شورى النواب^(١) وقال إنه ليس في وسع إنسان أن يتنبأ بالخطلة التي سيجعلها الأعيان ، قد يتوخون الاعتدال ويؤيدون سلطة الخديو ، وقد ينضمون إلى الجيش ويضرون على إنفاذ خطة الحزب الوطني المادية للأوربيين وقد يرضون بتدخل السلطان ضد إنجلترا وفرنسا ، أو قد يطلبون إليه ذلك من تلقاء أنفسهم . فمن الحكمة والحالة هذه أن تتفاوض الحكومتان فيما يجب اتباعه إذا ما حدثت في مصر بعض الحوادث المحتملة الوقوع جدا . وبما قاله غيبتا : « إن أول الأشياء وأهمها أن تتحد الحكومتان اتحاداً تاماً ، وأن يظهر هذا الاتحاد ظهوراً جلياً لأولياتهما وأعدائهما في مصر على السواء . وفضلاً عن هذا فإن من الأهمية بمكان أن تقوى سلطة توفيق باشا ، ونبت فيه الثقة بمهونة إنجلترا وفرنسا ونبت فيه روح الثبات والحزم . وأخيراً يحسن أن يقضى على ما يجري في الآستانة من الشائس ، وأن يفهم الباب العالي أنه لن يسمح له بالتدخل في الأمور فوق الحد المقبول » .

لم يجب اللورد جرنفل عن هذا الاقتراح الطبعي من وجهة النظر الفرنسية ، والذي جاء في غير أوانه من وجهة النظر الإنكليزية ، إلا بعد أربعة أيام ، وفي ذلك الوقت عينه كان عربابى والمراقبان يتساومان في ميزانية الجيش كما كانت أنهر الصحف الإنكليزية تفيض إرجافاً بالحال المفزعة في مصر ، قد زعمت أن وزارة شريف على وشك السقوط ، وأن محموداً سامياً سيخلف شريفاً ، وأن عنايابا ينوى أن يقوم بثورة جديدة إذا لم يؤيد المجلس طلبه الخاص بإبلاغ ميزانية الجيش إلى حدها الأعلى^(٢) . كان كل ذلك إرجافاً ، ولكن اللورد جرنفل أصفى إليه ورأى من واجبه على أثر تسلمه اقتراح غيبتا أن يستفهم من السير إدورد

(١) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ ص ٢١

(٢) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ ص ٢٢

مالت عن حقيقة الحال . فكان جواب اللورد الإنجليزى على غير ما يشتهى ، إذ أوضح له حقيقة مطلب عرابى وسخر من الفكرة القائلة باستقالة شريف وتنصيب محمود سامى بدله وقال : « إن ما يعرفه الضباط عن شريف باشا من أن له نفوذاً كبيراً فى القطر يمنهم من أن يصطنعوا القوة فى إسقاطه . ولا بد أنهم أصبحوا يدركون أن هذا العمل قد يؤدى إلى التدخل الأجنبى » ^(١) . أكبر غتنا أن لهذا القول حق ، غير أن للملاحظة الأخيرة لا تتفق مع ما أكدته إنجلترا حديثاً من أنها لا ترغب فى وجود وزارة مشايعة لها . ثم صرح السير إدورد مالت فى جوابه بأن الحال العامة مع هذا كله لا يمكن أن ينظر إليها بعين الارتياح ، لأن عرابيا مقيم فى القاهرة لمرض زوجته فى الظاهر ، وفى الحقيقة للاتصال بالأعيان عند اجتماعهم لافتتاح المجلس . وختم السير إدورد مالت رسالته بقوله : « لا أدري إلام يستطيع شريف أن يرأس الحكومة أو يرضى بهذه الرئاسة إذا ظل عرابى بك صاحب الكلمة النافذة فى مصائر أمور البلد » .

لا شك أن هذه الرسالة كتبت تحت تأثير الصواب العارضة التى قامت وقتئذ من جراء ميزانية الجيش . ولكن وصولها إلى اللورد جرنفل عند ما كان يفكر فى الإجابة عن اقتراح غمبتا جعلها ذات نتيجة حاسمة . فقد رأى اللورد جرنفل أن تصدر الحكومتان صاحبتا الشأن إنذاراً للوطنيين يؤكد الفقرة الأخيرة من رسالته للزورخة ٤ نوفمبر ، وكلف اللورد ليونز فى اليوم التالى إبلاغ غمبتا « أن حكومة جلالة الملكة توافق كل الموافقة على أنه قد آن أن تنظر الحكومتان فى الخطوة التى يجب أن تسلكها معاً » ^(٢) . كان هذا جواباً مخيفاً مشثوماً ، زاد فى سخفه أن السير إدورد مالت بعد يومين من صدوره أخبر رئيسه أن مسألة ميزانية

(١) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ ص ٢٢

(٢) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ ص ٢٥

التدخل الذى لم يكن له مسوغ وقتئذ كان فى نفسه استفزازاً لا يمكن الصبر عليه ،
وكأنما قصد به تفكير الأمة المصرية بأنها هما بذلت من الجهد فى وضع أساس
حكمها الفائق فإن تمت المولتين الفريتين الواقعتين لها بالمصاد ترقبان أعمالها
وتتخزان للوثوب عليها متى شاءت أهواؤهما . هذا إلى أن تمسك للذكورة واهتمامها
الغريب بسلطة الخديو التى لم يكن يهددها أحد وتعريضها بالارتباكات النامضة
« الداخلية أو الخارجية » التى لا بد أن تقاومها الحكومتان معاً ، كل ذلك كان
بمنزلة تحريض ظاهر للخديو على أن يحاول قلب الحكومة ، فيحل المجلس ويبعد
السلطة الاستبدادية القديمة كما « قررتها الفرمانات السلطانية » ، ثم إن الذكرة
تناقض رسالة اللورد جرنفل المؤرخة ، نوفره التى لم تنص إلا على « حالة الفوضى »
وكان نصها عليها من باب الخدس والتخمين البعيد ، أما الحكم الجديد فشملته
بعطفها وأفاضت عليه من دعواتها الصالحة . كذلك تعارض هذه الذكرة ما نصح
به السير إدورد مالت ، فإنه لما ذهب عنه ما استولى عليه من الخوف منذ أيام
قلائل كتب إلى اللورد جرنفل فى ٣٠ ديسمبر يقول : « ليس من المستحسن أن
يشجع الخديو على التطلع إلى معونتنا إذا التزم بإزاء المجلس خطة التحفظ والحذر »
ذلك بأن مقاومة المجلس « تلقى مصر فى أحضان الباب العالى ، وتقوى نفوذ
الحزب السكرى ، وتضعف ما نستفيد الآن من النفوذ بأخذنا بناصر الإصلاح
المعتدل » (١) .

قد يتبادر إلى ذهن الإنسان أن اللورد جرنفل كان يرفض اعتماد هذه
الذكرة فى تلك الظروف ، ولكنه اعتمدها . وسبب ذلك أنه فى اليوم الذى
تلقى فيه صورتها من اللورد ليونز تلقى أيضاً مذكرة مسهبة من السير أوكلند كلثن .

(١) كتاب اللورد كرومر السالف الذكر المجلد الأول صفحة ٢١٨ . لا يوجد هنا
المستند فيما نشر بالأوراق الرسمية

وصف فيها بالتفصيل ما يهدد المراقبة الأوربية من الأخطار إذا ما كان للجلس رأى قاطع فى بعض أبواب الميزانية ، كما وصف ما قد يتعرض له الموظفون الأوربيون الكثيرون إذا امتدت الرقابة الدستورية إلى الإدارة ثم بين خطته فقال : « يرى من هذا أن الخطة التى أشير باتباعها هى أن تصرح الدول على لسان وكلائها الدبلوماسيين فى هذا الوقت الذى أخذت مصر فيه تنظم إدارتها الداخلية تصريحاً يبنياً مؤكداً ، بالمصالح التى لها فى الإدارة والتى هى عازمة على استبقائها . وأن تترك بعد ذلك للمصريين الحرية التامة فى وضع الخطط التى يريدونها لحكومتهم الداخلية ما دامت هذه الخطط لا تتعارض مع المكانة التى بلغتها الدول » ثم أورد زعماء فى غاية الوقاحة ويدل دلالة واضحة على التغيير الذى طرأ على مركز مصر الدولى بعد إنشاء المراقبة الثنائية سنة ١٨٧٩ فقال : « والحقيقة أن الإدارة المصرية شركة ثلاثية ، فإذا لم تكن الدول على استعداد لتعديل نصيبها فعليها أن تحافظ عليه وتقويه فى هذا الوقت الذى أصبح فيه المصريون فى حال تطور وانتقال . إن الدول لا تستطيع أن تقف موقف للمشاهد تاركة الأمور تبحث هنا وتقرر من غير أن تدلى بآرائها . وإذا لم يكن الأمر جلياً واضحاً من مبدئه فقد يؤدى ذلك إلى كثير من سوء التفاهم الذى يكون أشد تكديراً لعلاقتنا بالمصريين مما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية فى هذا الوقت الذى أصبح فيه المجلس على وشك الانقضاء »^(١)

كانت هذه المذكرة التى حشوها الخبث والأذى ، وما فى الفقرة الأخيرة منها من اقتيات وخيم العاقبة — كما استدلتنا الحوادث وشيكاً — هى التى حملت اللورد جرانفل على قبول مذكرة غيبنا التى تناقض ما صرح به حديثاً وتفرض على إنجلترا

(١) كتاب اللورد كرومر السالف الذكر ص ٢١٨ إلى ص ٢٢٠ وهذا المستند أيضاً قد أخضعت حكومة ذلك الوقت

أن تشترك في العمل مع فرنسا اشترا كانتدعوها سياستها التقليدية إلى تجنبه . وكان كل ما أبداه اللورد من التحفظ والحذر عند ما رضى بإرسال هذه المذكرة في ٦ يناير أن قال إن الحكومة البريطانية « يجب ألا تمد بسبب هذه المذكرة مقيدة بسلوك خطة عمل خاصة إذا ما بدا لها أن العمل ضرورى » وقد اغتبط غمبتا بهذا الانتصار وأجاب « مبتهجا » بأن هذا تحفظ تشاركه فيه الحكومة الفرنسية^(١) لقد أشبع المؤرخون اللورد جرنفل فيما بعد لوماً وتعنيفاً لموافقته على هذه المذكرة — لأنها آذت مصر ، بل لأنها آذت مصالح إنجلترا أذى مضاعفاً ، فقد قيدتها مرة أخرى بوجوب الاشتراك مع فرنسا في العمل ، وحالت دون نمو الحزب الوطنى نموا هادئاً كان يرجى منه أن يقضى على كثير من آثار الثورة . ولعمري أن هؤلاء النقاد لم يلقوا حقاً في لومهم ، فإن المذكرة وقعت على مصر وقوع الصاعقة لأن الحالة كانت إذ ذاك على قيعض ما وصفها به السير أوكلند كلفن في مذكرته . فقد افتتح الخديو المجلس في ٢٦ ديسمبر وسر بما أجاب به رئيسه سلطان باشا وعضو آخر من أكبر الأعضاء مكانة ، سروراً جعل السير إدورد مالت يقول في تقريره الذى أرسله بعد ذلك بقليل : « حادثت الخديو في ٣١ من الشهر الماضى ، فوجدت سموه لأول مرة بعد رجوعى في سبتمبر مسروراً كثير التفاؤل بالحالة ، وخاطبنى مظهراً رضاه عن نزعة المندوبين الظاهرة الاعتدال ، وصرح باعتقاده أن القطر أصبح يستطيع التدرج في معارج الرقى »^(٢) ثم إنه بقي بطبيعة الحال مثاراً واحد للنزاع هو موقف المجلس إزاء الميزانية . فإن كثيراً من الأعيان كانوا لا يزالون يطلبون أن يكون للمجلس رأى قاطع فيما لم يخص من أبوابها بشؤون الدين العام ، ولكنه لم يكن ثمة داع كبير إلى اليأس من الوصول إلى

(١) مصر ، رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٥٠٦

(٢) مصر ، رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص ٤٢

حل مقبول لهذا النزاع كما يتضح من بريقة أرسلتها وكالة روتر قبيل تسليم
الذكرة المشتركة تخبر فيها الجمهور « بأنه لا يتوقع أن يصير المجلس على هذا
(الطلب) »^(١) ولكن إرسال الذكرة قد غير تلك الحال بسرعة البرق بدليل
ما كتبه السير إدوارد مالت في ٩ يناير إلى رئيسه يقول « إن الذكرة أبعدت
عنا كل ثقة . لقد كان كل شيء يسير سيرا حسنا ، وكان ينظر إلى انجلترا
كما ينظر إلى دولة بارة مخلصه حاميه لمصر ، أما الآن فالمصريون يعتقدون أن
انجلترا ألقت بنفسها في أحضان فرنسا وأن فرنسا تحملها أسباب خاصة بمحورها
التونسية على التدخل هنا »^(٢) ينبئ أن يفهم من الإشارة إلى الحرب التونسية
التي كانت فرنسا مشغولة بها وقتئذ ما كان يظنه بعضهم من أن فرنسا كانت
تخشى أن يؤدي عطف السليين الطبعي على التونسيين إلى حركة من حركات
الجامعة الإسلامية وإلى نشوب حرب بين الهلال والصليب . ولكن ذلك وم
لا نصدقه ، ونعتقد أن غمبتا أوتى من السياسة العملية ما يجعله قليل الاعتداد به
ومع ذلك فمن المحتمل أنه كان في مصر كثيرون يعتقدون أن غمبتا كان يخشى
هذه الحركة ويعززون إلى ذلك إقدامه على إرسال الذكرة

ثم إنا نعلم وحجتنا المستر بلنت الذي كان وقتئذ بالقاهرة أن السير إدوارد
مالت قد هاله إصدار الذكرة المشتركة^(٣) ذلك بأن هذا الرجل الذي كان ينصح

(١) التيس في ٨ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) مصر الحديثة المجلد الأول ص ٢٢٨ . فقد فاه السير ادورد مالت وقتئذ بصريحات
عدة تشابه هذه ولكنها كلها أخفيت (انظر كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٨) على أن
اللورد كرومر كان في وسعه الوصول إلى أدراج مكاتب وزارة الخارجية فاستخرج منها هذا
السند وغيره مما هلتاه آفها وهذا مثل مستطرف من الوسائل التي تستخدمها السياسة الحديثة للتأثير
في الرأي العام فلو أن ما خص به اللورد كرومر من الامتياز ناله أيضا غيره ممن لا يهمهم ستر
مخازي حكومة الأحرار وقتئذ فكم من وثيقة مفيدة كان يستطيع إظهارها !

(٣) التاريخ السري ص ١٨٨

« بالألا يشجع الخديو على أن يتطلع إلى معونتنا إذا التزم بإزاء المجلس خطة التحفظ والخبر ». وجد نفسه فجأة أمام دعوة صريحة إلى توفيق بأن يعث بدستور البلاد . وعبتاً حاول أن يؤكد لزعماء الوطنيين على لسان المستر بلنت « أن ماتهمه الحكومة البريطانية من الذاكرة هو أن تلك الحكومة لا تحيز تدخل السلطان في شؤون مصر ولا ترضى أن ينكث الخديو عهده أو يتعرض بسوء للبرلمان » ولقد أجاب عرابي عن هذه التديلات المتناقضة بقوله « لا شك أن السير إدورد مالت يستعد أننا أطفال لا نفقه للقول معنى ^(١) » ولقد فهم زعماء الوطنيين بحق أن هذه الذاكرة يقصد بها أن تكون ضرباً من ضروب إعلان الحرب إلى من كانوا يسمون في الإصلاح الدستوري الصحيح الذي يقضى على سفاهة رجال الإدارة الأوربيين ، وكانت نتيجتها النتيجة الطبيعية لأمثالها ، إذ انحازت العناصر المعتدلة من الوطنيين إلى جانب المتطرفين ^(٢) وكتب السير إدورد مالت في ١٠ يناير يقول « يتسرع من يغير الآن بالنتيجة النهائية لما جرى . ولكن أثره في الوقت الحاضر هو أنه زاد استحكام الروابط بين الحزب الوطني والجيش والمجلس ، ووقف هذه العناصر الثلاثة في وجه إنجلترا وفرنسا كأنما هي عنصر واحد ، وجعلها أشد شعوراً منها فيما مضى بأن في الرابطة التي بين مصر والدولة العلية ضمناً يجب أن تتمسك به لتنجي نفسها من غائلة الاعتداء » ^(٣)

وجاءت هذه النتيجة مكذبة تنبؤ السير أوكلند كلفن ، فإنه كاذب كالأقراء أكد اللورد جرنفل بأنه « إذا لم يكن الأمر جلياً واضحاً من مبدئه قد يؤدي ذلك إلى كثير

(١) التاريخ السرى صفحة ١٨٩

(٢) لقد وصف المستر بلنت في كتابه من ١٩٠ تأثير هذه الذاكرة وصفاً بليفاً

(٣) مصر الحديثة ، المجلد الأول ، صفحة ٢٢٩

من سوء التفاهم الذى يكون أشد تكديراً لملاقاتنا بالمصريين مما لو أعلنت اللورد نياتها بطريقة رسمية « فلما رأى اللورد جرنفل مبالغ الخطأ الذى ارتكبه بإصنائه إلى صائح المراقب الإنجليزي عمل باقتراح شريف باشا والسير إدورد مالت وعرض على غمبتا أن ترسل إلى السير إدورد مالت « برقية إيضاحية مضمونها أن المذكرة المشتركة قد أسوء فهمها » ولكن غمبتا رفض هذا الاقتراح ونقل عنه اللورد ليونز « أنه (أى غمبتا) يعتقد أن من الخطأ أن يرسل أى تفسير للبلاغ المشترك » وبهذا صرف النظر عن الموضوع ^(١)

وكذلك أفسد اللورد جرنفل بفعلة طائشة واحدة لجة ظهر وجأ ما أنها كانت تقلل ما يهدد المطامع الإنجليزية في مصر من الأخطار

نحن نسلم بأن اللورد جرنفل لم يدر عاقبة عمله ، بدليل ما حدث في اليوم الذى أرسلت فيه المذكرة المشتركة : ففي هذا اليوم زاره موزوروس باشا مستفهماً عن حقيقة الإشاعة المتعلقة بما تنوى الدولتان القيام به ، فأطلمه اللورد جرنفل على نص المذكرة ، ثم أحاله إلى رسالته المؤرخة ٤ نوفمبر ، وقال مؤكداً « إننا متمسكون كل التمسك بهذا التهجج (الذى نصت عليه الرسالة) وبما جاء فيها من إنكار كل مطمع لنا في مصر » وأنكر كذلك « ما روته الصحف من أن الحكومة الفرنسية قد اقترحت أن يوعد الخديو بمعمونة مادية أو أننا قد وافقنا على هذا الاقتراح » ^(٢) فإذا عرفنا أن نص المذكرة التى كانت بيد موزوروس باشا يناقض تلك التأكيدات تناقضاً تاماً لم يكن لنا بد أن نستنتج أن اللورد جرنفل لم يفقه حقيقة عمله الأخير . قد يكون هذا غريباً ولكنه أمر طبعى فإن ما كان من كثرة تدخل الدولتين في مصر قد جعل كل زيادة أو نقص في هذا التدخل

(١) مصر الحديثة المجلد الأول ، ص ٢٨٧

(٢) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٤٣

أمراً قليل الأهمية في نظرهما ، وأن مذكرة ٤ نوفمبر على حسن قصدتها كانت عبارة عن انتحال للسلطة لا يمكن أن يسوغ في حال أية دولة مستقلة غير مصر . والحق أن مصر كانت تعد بمجد « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل فيها ، ما لم يصل الأمر إلى الضم أو الاحتلال الفعلي ، كان ينظر إليها كما ينظر إلى الأشياء المتكافئة في المشروعية والقيمة .

ومما يجدر ذكره أن الباب العالي لم يقبل تفسير اللورد جرنزل المسكن للنفوس ، وأرسل إلى الدول العظمى منشوراً يحتج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا فكان جواب الدول خطيراً إذ قالت « إنها ترى أن الحال الحاضرة في مصر لا يمكن تعديلها إلا باتفاق الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة »^(١) أن هذه الكلمات التي لم ينقضها أحد ، والتي واقت عليها إنجلترا وقتئذ كل الموافقة ، لجديرة بالذكر ، لأنها تبين من وجهة نظر القانون الدولي ، حقيقة المركز الذي اتخذته إنجلترا باحتلالها مصر .

الفصل الحادى عشر

دسائس التدخل

كان أول أثر ظاهر محسوس لاتحاد شطرى الحزب الوطنى على أثر نشر
الذكرة المشتركة هو المعارضة الشديدة التى لقيها قانون شريف باشا الأتلى فى
مجلس النواب ، وخاصة ما كان متعلقاً منه بالليزانية . ولقد وصفت وكالة روتر
ذلك الموقف وقالت ^(١) : « إن المذكرة الإنجليزية الفرنسية المشتركة جعلت
مجلس النواب أقل مسالة للحكومة » وكذلك أشار السير إدورد مالت إلى النزاع
القائم بشأن مراقبة الليزانية بقوله : « لقد سنحت فرصة لحسن التفاهم ، ولكن
يلوح أن هذه الفرصة قد ضاعت الآن » ^(٢) وأعلن المجلس بإجماع الآراء أنه
لا يقبل القانون الأساسى كما وضعه شريف ، وأنه سيضع مشروعاً من عنده
ينص فيما ينص عليه ، على رقابة المجلس رقابة تامة على أبواب الليزانية غير المحصنة
بأداء الدين العام . فلما أبلغ اللورد جرنقل ذلك أجاب على الفور بأن « حكومة
جلالة الملكة لا ترغب فى منع المجلس منعاً باتاً أو دائماً من النظر فى الليزانية ،
ولكنها تريد أن يحتاط المجلس عند النظر فيها ويراعى المصالح المالية التى تعمل
حكومة جلالة الملكة للمحافظة عليها » ^(٣) تلك صراحة طيبة فلما ظهرت بمثلها
الحكومة البريطانية فيما مضى . وكأنما أراد اللورد جرنقل أن يؤكد أنه يريد
المحافظة على « المصالح المالية » لحلة الستات فسال السير إدورد مالت فى هذه

(١) التيمس فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) مصر الحديثة صفحة ٢٨٨

(٣) مصر ، رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٤٤

الرسالة نفسها أن يخبره « بالدقة عن النتيجة التي يؤدي إليها حصول الأعيان على ما يطلبونه من السلطة على المالية » فأجاب السير إدورد مالت بأن المجلس لن يكون من اختصاصه المناقشة في جزية الباب العالي أو الأموال المخصصة بشؤون الدين العام أو أية نفقات أخرى أوجبها قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية ، ولكن « مستويات الموظفين التي لم تحددها عقود ستكون تحت سيطرة المجلس ، فيستطيع والحالة هذه أن يلغى مسح الأراضي . . . ويمزل كثيراً من موظفي الإدارة الأوربيين » ^(١) كان هذا وحده كافياً في نظر اللورد جرنفل . ثم إن حملة السندات لن يصيهم أذى ، ولكن العدد الكبير من أبناء الأعمام والأخوال والإخوة والأبناء والأصدقاء ، كل هؤلاء قد يجرمون مرتباتهم وهذا أمر لا يطاق

وفي نفس اليوم التي استنهم فيه اللورد جرنفل من السير إدورد مالت أمر اللورد ليونز أن يسبر غور غمبتا في هذا الموضوع فجاء الرد على الفور بأن غمبتا « يمارض أشد المعارضة في أي تدخل من جانب المجلس في أمر الميزانية » ويرى « أنه يجدر بفرنسا وإنجلترا ألا تلين قناتهما لئلا يشجع تردهما ما يطمع فيه الأعيان من بسط سلطتهم على الميزانية » إلى أن قال : « إن تدخلهم في أمر الميزانية هما كان قليلا لا بد أن يؤدي إلى القضاء على جميع النظم التي قررها قانون التصفية ، وهدم كيان المراقبة الفرنسية الإنجليزية ، وخراب المالية المصرية » ^(٢) وكان السير إدورد مالت قبل ذلك بيومين قد أوضح للورد جرنفل هذه النقطة الأخيرة بعد ما عرف الضرر الذي سيته للذكورة المشتركة والتي كان يود بحو أثره بأية طريقة كانت فقال : « إن المجلس باق وسيظل باقياً ما لم يحل بالقوة .

(١) مصر رقم ٥ صفحة ٤٥

(٢) " " " "

المجلس ينضع لحكم العقل إذا كانت الدول العظمى ، مع رفضها انتقال السلطة على الليزانية إليه ، تعلن أنها تضمن للبلاد نظاماً نايابا يتفق والمهود الدولية ، وتحافظ على الحال الحاضرة في ما عدا ذلك ، ثم تعمل بعدئذ للوصول إلى اتفاق في أمر الليزانية ^(١) . ولكن اللورد جرنفل لم يجب عن اقتراح واحد من هذه الاقتراحات ، ولم يجد ما أنذره السير إدوارد مالت من سوء العقبى في رسالته التي اقتبسنا منها العبارة السابقة بقوله : «أرى أن هذه هي الوسيلة الوحيدة للخروج من طريق يدفع بنا نحن وللصيريين إلى أخرج المواقف » وعبئاً أنذر اللورد جرنفل بقوله : إن « التدخل للسلح سيصبح أمراً محتوماً إذا ما تشبنا بتمتع المجلس من الاقتراع على الليزانية . ومع ذلك فجميع الحكومات تهتم بمنع ما يوجب هذا التدخل الذي إذا أقدمت عليه الدولتان وحدهما أدى إلى سوء التقلب في هذا البلد » ^(٢) . ولكن يظهر أن اللورد جرنفل كان قد سمع على التدخل للسلح إذا تمسك المجلس بحقوقه ، ولذلك أشار على مروضه أن يعمل لهذا الغرض

لقد كانت هذه الحال في الحقيقة فآخرة النهاية . فلم يكن ينتظر من الحزب الوطني الذي كان وقتئذ يضم كل من يستطيع التمييز عن آرائه من الأمة المصرية أن ينزل بغير قيد ولا شرط عن كل ما جنته مصر من ثورة سبتمبر . وبذلك صابر احتلال البلد أمراً محتوماً ، وشرع السير إدوارد مالت من ذلك الحين يهيئ بنفسه سبيل التدخل الحربي شأن الموظف الأمين الذي ليس له آراء خاصة . أما السير أوكلند كلفن فإنه أزمع العمل على ضم مصر إلى إنجلترا ^(٣)

(١) مصر رقم ٥ علم ١٨٨٢ صفحة ٥٢

(٢) » » » » »

(٣) انظر الحديث الذي دار بينه وبين السير بلنت حوالي هذا الوقت (التاريخ السرى في ص ١٩٩ — ٢٠٠)

وفي ٢٠ يناير أبلغ السير إدوارد مالت وزميله الفرنسي بالنيابة عن دولتهما الحكومة المصرية رسمياً أن « المجلس لا يستطيع الاقتراع على الليزانية من غير أن يخل بالأوامر المالية التي أنشئت بموجبها للرقابة »^(١). ولما كان شريف باشا لا يزال متمسكاً بقانونه الأساسي فقد ذهب وفد من المجلس في ٢ فبراير إلى الخديو وطلب إليه أن يسقط وزارة شريف ويستبدل بها وزارة أخرى تكون أشد نزولاً على رغبات المجلس . فظاهر الخديو بالمقاومة في بادئ الأمر وفق خطة مهسومة من قبل ثم أذعن أخيراً ، ولم يبق إلا معرفة من يكلف بتأليف الوزارة الجديدة . أما الوفد فقال : إن هذا من حقوق الخديو ، وأما الخديو فقد عمل بنصيحة مستشاريه الإنجليز ، وقال : يجب أن يرشح المجلس من يريد . وكان اللغنون أنه بهذه الطريقة تلقى مسئولية المشاكل السياسية المقبلة على عاتق المجلس ، ويحفظ الخديو لنفسه حرية العمل إن كانت له هذه الحرية حقيقة . لم يكن ذلك العمل دستورياً في شيء ، بل كان نذير سوء بمسلك الخديو في مستقبل الأيام . ومع ذلك فقد قبل المجلس المسئولية ورشح فاطر الحرية محموداً سامياً .

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن المجلس لم يرشح عرابيا ، مع أن عرابيا كان إذ ذاك من رجال الوزارة . فقد نصب في ٥ يناير وكيلاً لنظارة الحرية ، لأن الأخير كما قال المراقبان في « أن يكون داخل الحكومة لا خارجها »^(٢) وكل الذي عاد على عرابي من هذه الوزارة الجديدة أن أصبح فاطر الحرية . على أن ذلك لم يمنع كتاب الاحتلال من أن يقولوا عن الوزارة الجديدة إنها عبارة عن قيام الحكم العسكري المطلق . هذا وقد تسلمت الوزارة السامية مقاليد أعمالها في ٥ فبراير وكان برنامجها كما بينته رئيسها في كتاب أرسله للخديو عن تنصيبه^(٣).

(١) مصر ، رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٧١

(٢) مصر ، رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٢٥

(٣) تجد ترجمة الرسالة بالإنجليزية في كتابه المترو بلنت ص ٥٦١

يحتوى على عدة إصلاحات داخلية كتنظيم المحاكم ، وإصلاح الأحوال الإدارية . وتحسين حالة التعليم والتربية ، وما شاكل ذلك من ضروب الإصلاح ، وينص على أن أول أعمالها وأهمها التصديق على القانون الأساسى الذى وضعه المجلس . وقال محمود سامى فى هذا الكتاب : « على أنه سيكون هذا القانون كافلاً باحترام العهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية (الكنتراطات) ورعاية جميع الحقوق والواجبات ما تمأكل المنع من مس كل شرط يتماق بالدين وتسديداته . وأن يماجل المجلس النواب حق مسئولية النظار بوجه الحكمة والاعتدال وحق تنقيح القوانين » ^(١) وقد نص فى المادة الرابعة والثلاثين من القانون الأساسى على أن جزية الباب العالى ونفقات الدين العام وكل ماله صلة بهذا الدين من نتائج قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية ، كل هذا لا يمكن أن يكون « بماجل من الأحوال » موضع للنقاش فى المجلس . أما باقى الميزانية فتبحثها وتقرع عليها لجنة مؤلفة من النظار وعدد يماثلهم من النواب ينتدبهم المجلس ، وبهذا أصبحت حقوق الدائنين مضمونة ضمناً كافياً فى حين أن سلطة المجلس على الإيرادات الحرة من الميزانية قد ردت إلى الحد الأدنى . غير أن فى القانون مادة أخرى كانت أبغض شىء إلى من كان فى المتجر من « الشركاء » الأوربيين . تلك هى المادة المشرون التى نصت على « أن للنواب حق مراقبة أعمال الموظفين العموميين فى دور انقصاد المجلس ، وأن يبلنوا الناضر المختص على لسان رئيس المجلس كل عبث أو إهمال موظف عمومى فى تأدية أعماله » هذه المادة ومادة أخرى تنص على أن كل معاهدة أو تعاقد بين الحكومة وطرف ثالث وكل التزام أو امتياز ، لا يكون قانونياً إلا بعد موافقة المجلس ، كاتنا أسوأ نذير للموظفين الأوربيين الذين لم يكن لهم فى مصر غير السلب والنهب . لذلك لم يكن عجباً

(١) هنا نص الكتاب لا ترجمته وقد قلناه عن الوقائع المصرية (الترجمان)

كما سنرى أنه عند ما أخذ المجلس يعمل بهاتين المادتين الأساسيتين أخذت
تقريرات القناصل تصف « الاضطراب الذى بدأ ينتشر » فى طول البلاد
وعرضها ، وشرع السير إدورد مالت يظعن على سياسة الوطنيين « المعادية
للأوربيين »

وقم الخديو على القانون الأساسى فى ٦ فبراير^(١) وظل المجلس يوالى جلساته
حتى آخر دور انعقاده فى ٢٦ مارس ، ولم يكن ينتظر أن يعمل فى خلال هذه
اللمدة القصيرة عملا يذكر من الوجهة التشريعية ، اللهم إلا إزالة بعض فضايح
الماضى الظاهرة لكل ذى عينين . ومع ذلك فقد كانت النظارات المختلفة
أثناء هذه المدة تكسح فى تهيئة مشروعات الإصلاح لعرضها على المجلس فى دور
انعقاده القادم . فكانت تعد قانوناً جديداً للانتخاب ، وقانوناً لمنع السخرة ،
ومشروعاً لإصلاح الحاكم المختلطة التى آذت القلاحين فيما مضى أذى بليغاً ،
وآخر لإنشاء مصرف زراعى وما إلى ذلك من الأعمال^(٢) ، وقد جد عربابى
بنوع خاص فى إصلاح نظارته التى كانت فى منتهى القوضى والخراب وذلك
ليستمد للطوارئ كلها . فأظهر همة فائقة فى إصلاح حصون السواحل^(٣) ونظم
احتياطى المدفعية ووزعه على تلك الحصون . أما المجلس فكان أثناء ذلك مكياً
على فحص نصوص المعاهدات والمعاهدات العامة والخاصة المبرمة بين الحكومة
المصرية والحكومات الأجنبية ورعاياها ، وفى استجواب النظار عن المساوىء
المختلفة التى وصلت إلى علمه ، وأهمها المساوىء الخاصة بمسح الأراضى التى تم
منذ ثلاث سنين تحت إشراف موظفين من الإنجليز ، ولم يكن له أثر ظاهر غير

(١) محمد القارىء نصح هذا القانون بأكله فى جريدة التيس الصادرة فى ٢٣ فبراير سنة
١٨٨٢ وفى كتاب بلنت من ص ٥٦٤ إلى ص ٥٧٠

(٢) التاريخ السرى ص ٢١٠

(٣) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ ص ٨٢

التفقات الباهظة التي ذهبت على هيئة مرتبات وأجور ونفقات انتقال ونحو ذلك . وقد انتهى الأمر في هذا الصدد بأن أُلغى المجلس لجنة خاصة لفحص هذا الموضوع ، فأزعج ذلك « المساحين » الذين قاموا بهذا العمل ^(١)

من السهل على القارى أن يتصور نظر « من كان في مصر من السياسيين » إلى هذه الحوادث . فأما سقوط وزارة شريف فقد فسر للعالم الخارجى بطريقة رسمية على لسان مالت وبطريقة غير رسمية على ألسنة مراسلى الصحف ^(٢) بأنه كان نتيجة مباشرة لإبراق عرابى وإرعاده ، وقيل إن عرابيا قد توعد سلطان باشا إن لم يستقل من منصبه . وعبثاً حاول سلطان باشا نفسه تكذيب هذه الفرية علناً ، فإن السير إدورد مالت لم يشأ أن يصنى إلى تكذيبه هذا . وأما النظام الجديد فقد صورته السير أو كلند كلثن في صورة نظام « هو بأسره تحت سيطرة جيش متمرد ظافر » ^(٣) . ونحنا هذا النحو المستر كوكسن ، الذى ناب عن السير إدورد مالت فى عمله مدة قليلة من الزمن كان يتجول فيها فى النيل مع أطفال ولى عهد إنجلترا ، فكتب يقول ^(٤) « إن ما يتظاهرون به من طموح إلى العدل والحرية قد انتهى بأن حلت سلطة الجيش الناشئة محل كل سلطة مشروعة » وقال إن عرابيا شرع يرقى عدداً كبيراً من ضباط الجيش بنفى حق ، وإن الحديو اعتمد هذه الترقيات خوف الفتنة . وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابى الجديد الذى ينص على الانتخاب غير المباشر على درجتين ، فلم ير المستر كوكسن فى هذا القانون غير وسيلة خبيثة لتأييد الحكم العسكرى ، وقال عنه : « إن الفرض منه فى هذا البلد أن تكون كل القوة الانتخابية ، لمن رشحتهم السلطة

(١) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ فى ص ٥٠ ، ص ٦٤

(٢) بلنت فى كتابه ص ٢٠٣ وما بعدها

(٣) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ صفحة ٨٠

(٤) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ صفحة ٦٥

من السكر « تلك قصة غريبة يزيد في غرائبها أن أسف واضعها على تقوض سلطة المديرين الاستبدادية على يد « خياليين نظريين » يكشف القناع عن سر نفور الأوربيين من العهد الجديد . وقد علق السير إدورد مالت على هذا التقرير وغيره من التقارير فقال في الرسالة التي شفعتها بها « ينبغي أول هذه (الرسائل) بتزايد اختلال الأمن في البلاد لقلة أكتراث الأهالي بأولياء الأمور المدنيين ، ويعزى ذلك (!) إلى سلوك رجال الحزب العسكرى الذين لا يعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الضرورى لإدارة البلاد . وقد أخذت الرشوة تعود إلى سابق عهدها بين الموظفين ، ومما يساعد على انتشارها كثرة التغير والتبديل في كبار الموظفين . . . أما الرسالة الثانية فتهم بوصف الضيق الذى وقع فيه الفلاحون في سبيل الحصول على المال . ويعزو الملاك قلة رؤوس الأموال وما هم فيه من الضيق إلى سياسة الحكومة الحاضرة ، التي لا تبعث على الثقة بها ، ويجهرون بأنهم إذا عجزوا عن دفع الضرائب فالتبعة على الوزارة ^(١)

غنى عن البيان أن تلك التهم الشنيعة وهذه الخال المروعة لم تكن توجد إلا في مخيلة أولئك الساسة ، وأن هذا الوصف ليس إلا إخباراً « دالاً على الفطنة » بما سيكون من طرق الصحف الصفراء في التهيج ، تلك الطرق التي اعتدناها في أيامنا هذه كل الاعتقاد ؛ فالحقيقة أن عهد الوزارة الوطنية كان من أسعد مآراء مصر ، وأنه لم يكن عسكرى الصبغة ، بل كان من كل الوجوه أقل المصور تأثراً بإرهاب الطبقات العليا . نعم إن الجيش كان في ميدان العمل ولكنه كان عنصراً حيويًا من عناصر الحركة الدستورية ، وأن ما كتبه السير ولیم جريجورى قبل ذلك بشهرين سيظل النبأ اليقين عن هذا العصر الذى نحن بصدده . قال يصف

عمل الجيش في ٩ سبتمبر^(١) : « لقد قوى عمل الجيش ما في مصر من رأى عام ، وإنى لكبير الأمل بأن المساوى القبيحة التى لا تزال فاشية في البلاد سيقضى عليها بالصبر والأناة شيئاً فشيئاً . لاشك أنه لولا وجود يد قوية في الحركة الوطنية ما تم إصلاح يذكر . طالما تكلموا على الإصلاح في هذا البلد كما تكلموا عليه في تركيا ، ولكن الأمر لم يتعد دائرة الكلام . . . أما الآن فقد شرع في إصلاحات قيمة كان الباعث عليها علم القوم بوجود عصبية قوية تصر على إنفاذها » ، أما المساوى التى طالما عنوها إلى الجيش^(٢) فقد كتب عنها إلى التيمس رسالة مطولة فند فيها كل ما عنى إلى الجيش من صغيرة وكبيرة وخنمه بقوله : « لست أخشى القول بأنه قد ارتكب من الفضاخ العسكرية في لندن وحدها في شهر واحد أكثر مما ارتكب في مصر كلها منذ ذلك اليوم المشهود ، يوم ٩ سبتمبر ، يوم أصبحت يد الضباط هى العليا : ومع ذلك لم يقل أحد بأن الجيش الإنجليزى متمرد عاص . . . إن في مصر حزباً وطنياً يشمل الأمة المصرية بأجمعها إذ استثنينا بالطبع طبقتى الموظفين والترفين^(٣) »

لأرب في أن مالت وكلفن وأشياعهما كانوا يعلمون ذلك حق العلم ولكنهم عرفوا أن الحكومة الإنجليزية تريد التدخل في شؤون مصر فأخذوا يعمدون لهذه الغاية المحمودة بكل ما لديهم من الوسائل . وأن فيما جرى في هذا الحين ليلاً بديماً « لتقاليد » الحكومة البريطانية ومعاملتها لمصر يدل على رغبتها في ألا يكون في مصر وزارة « مشايعة لها » . ذلك بأنه لم تكذب تسلم زمام الأمور وزارة

(١) التيمس في ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) لقد ردد الورد كرومر في كتابه صدى ما كان يناع وقتئذ في الأفاصيص المروعة عن تمرد الجيش ، فهو يقص علينا نبأ تمرد طامحة من الجند لأن إيطاليا قتل زميلاً لهم ، وأن الفرقة الموسيقية بإحدى الأوطأ أتت أن تنزف في دلو التمثيل (مصر الحديثة المجلد الأول من

٢١٠) (٣) التيمس في ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

لا توافق أهواها حتى أخذت تأكيد لما بكل ماتلك من الوسائل
 كان ساسة الإنجليز أثناء ذلك يكدحون في إنفاذ ما أقرته الحكومة من
 تهيئة أسباب التدخل العسكري . ففي أول فبراير ، أى قبل استقالة شريف ،
 أرسل السير إدورد مالت إلى رئيسه برقية ضمنها كما يقول ملخص حديث جرى
 بينه وبين أحد النظار المستقلين^(١) ، وربما كان هذا الحديث كله مصنوعاً
 ولسكنه إذا صح فلا بد أن يكون هذا الناظر شريفاً باشا وهو من الثقات الذين
 يشك في نزاهتهم^(٢) وخلاصة الحديث : « أن الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا
 المأزق أن يرسل في الحال إلى مصر مندوب من قبل الباب العالي نجىء على أثره
 قوة تركية » ولما كان هذا بعينه ما عرضه اللورد جرنفل على الحكومة الفرنسية
 كما رأينا بدل الاحتلال المشترك فما أ كبر دهشتنا من اتفاق رأيه ورأى هذا
 الناظر المجهول الاسم . ولقد زاد الناظر — كما يقول السير إدورد مالت — على
 ذلك قوله « إن تدخلنا (البريطانى) المسلح لا يمكن التهديد به أو تنفيذه بغير
 أن تتمرض حياة الأوربيين لأعظم الأخطار ، وبدون مقاومة طويلة يراق فيها
 كثير من النماء ، ويظن (الناظر) أننا إذا اصططنا الكياسة وقبلنا أية وزارة
 يختارها المجلس استطعنا أن ندرأ الخطر بدون حدوث اضطرابات عامة ، ولكنه
 يرى أن لا أمل في المستقبل بعد أن أصبح الجيش مرة أخرى صاحب الأمر
 والنهى (!) اللهم إلا إذا خضبت شوكة هذا الجيش قوة واقتداراً »

لم يكذب اللورد جرنفل يتسلم هذه الرسالة التى جاءت من « الدوائر الوطنية »
 والتى تتفق مع آرائه اتفاقاً عجيباً حتى أبلغها إلى الحكومة الفرنسية ليستطلع طامعها

(١) مصر ، رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص ٧٨

(٢) لقد صدق ظناً فان اللورد كرومر يقول : (فى المجلد الاول من كتابه ص ٢٤٤)

إن شريفاً هو صاحب هذا الحديث السرى

غير أن غيبنا كان قد سقط وقتئذ وخلفه في وزارة الخارجية السيوفريسيه ، وكان لهذا الوزير الجديد في السياسة التي يجب أن تتبعها فرنسا في مصر آراء لا تتفق في شيء مع آراء سلفه . فقد كان يرى أن أحسن حل للسألة المصرية ألا تتدخل دولة ما في شؤون مصر ، بل تترك مصر وشأنها لتقرر بنفسها مصيرها ، ولم يكن الباعث الأول على اتباعه هذه السياسة غيرته على مصالح مصر بل ظنه الصحيح في ظاهره أنه إذا تركت مصر وشأنها لم تقع فريسة للانجليز ، وهو ما كانت فرنسا حقيقة تبغيه في تلك الظروف . على أن النقطه التي أثارها السيوفريسيه هي أنه قدر أن انجلترا تستعبد عن التدخل بمفردها إذا وقعت فرنسا عند هذا الحد من التدخل ، وسيوضح لنا أن ذلك التقدير كان وهماً باطلاً بما كان منشأ خطأ السيوفريسيه التي لم يؤت بمب الحزم ما يمكنه من تنفيذ خطته بإخلاص

على أنه عند ما وصلته دعوة اللورد جرنفل في ٢ فبراير أجاب على الفور^(١) بأنه لحدائه عهد بمنصبه لا يستطيع أن يبدى رأياً قاطعاً في الموضوع ، ولكن أمرين هو ثابت الرأي فيهما أولهما « أنه لا يميل مطلقاً إلى أى تدخل عسكري في مصر سواء أكان هذا التدخل من جانب فرنسا وانجلترا مجتمعين أم متفرقين » والثاني « أنه يعارض كل المعارضة في أى تدخل من قبل الباب العالي » ولكي يؤكد ما يقصده من قوله هذا طلب إلى اللورد ليونز أن يبين نه بالدقة معنى التحفظ الذي ذكره اللورد جرنفل عند ما وافق على المذكرة الإجماعية وهو أن الحكومة الانجليزية « يجب ألا تعد مقبلة باتباع خطة عمل خاصة إذا ما بدا لها أن العمل واجب » ، وبما قاله السيوفريسيه للورد ليونز : « لقد قيل إن حكومة جلالة الملكة من حيث المبدأ قد أخذت على نفسها أن تعمل ، ولكنها أثبت أن

تقيد نفسها مقدماً باتباع خطة خاصة في العمل « فلم ير اللورد ليونز بداً من أن يجيب عن هذا جواباً مطمئناً فقال إن الحكومة البريطانية تحفظ لنفسها الحق في تعيين نوع العمل إذا لم يكن من العمل بد وفي تقرير وجوب العمل أو عدم وجوبه بوجه عام

من المستحيل أن نعلم هل فعّل اللورد جرنقل وقتئذ للقرص التي عاد بها موقف فرنسا الجديد إزاء المسألة المصرية على الدبلوماسية البريطانية « وللشروعات » البريطانية . على أنه قد قيل ومصدر القول مما يعول عليه ، إن وزارة الحرية البريطانية بدأت حوالى هذا الوقت تفكر في غزو مصر وترسم خطة القتال^(١) ومهما يكن من شيء فإن اللورد جرنقل أجاب الميسو فرينيه بأنه يقدر الصعوبة التي يلاقها في إبداء رأى قاطع بشأن مصر وأكد له بناء على رسالة تسلمها وقتئذ من السير إدورد مالت يصف فيها برنامج الوزارة الجديدة « إن حكومة جلالة الملكة لا ترى أنه قد حدث الآن ما يوجب التدخل ، فإن الأعيان والحكومة الجديدة يجهران برغبتها في المحافظة على تعهدات مصر الدولية « وأضف إلى هذا قوله إنه « إذا اقتضت الضرورة التدخل فإنها (الحكومة) ترغب في أن يكون هذا التدخل ممثلاً لتضامن أوروبا وسلطتها . فإذا حدث ذلك فإن الحكومة ترى أن لا بد من اشتراك السلطان في كل عمل وكل مفاوضة يؤدى إليها هذا التدخل « ثم سأل هل يعارض الميسو فرينيه في دعوة الدول الأوربية لإبداء رأيها في هذا الأمر^(٢)

قبل الميسو فرينيه تأكيد اللورد جرنقل فرحاً مسروراً ولم يعارض في إرسال منشور إلى الدول العظمى تسأل فيه هل هي مستعدة للاتفاق على خطة

(١) انظر وصف محادثة شيقة بين الستر بنت واللورد ولسلي في التاريخ السرى ص ٢٢٧

(٢) مصر رقم ٥ علم ١٨٨٢ ص ٨٤

سياسية عامة في المسألة المصرية إذا ما اقتضت الضرورة شيئاً من ذلك . وصرح اللورد ليونز مرة أخرى بـ^(١) « أنه يعارض كل المعارضة في أى تدخل عسكري .. وأنه ينبغي أن يكون غرض الدول العظمى التي ستبادل الآراء في مسألة مصر منع هذا التدخل » وأضاف إلى ذلك قوله : « إنه يرجو أن يكون هذا رأى حكومة جلالة الملكة »

لم يكن هذا بالطبع رأى حكومة جلالة الملكة . ولكن اللورد جرنفل لم ير من الضروري أن يبصره بالأمر . ثم أرسلت الحكومتان إلى الدول الكبرى في ١١ فبراير منشوراً إجماعياً^(٢) تدعوها فيه « إلى تبادل الآراء في أمر مصر » وما جاء فيه أن الحكومتين لا تريان « أنه قد طرأ ما يدعو إلى ذلك التدخل ولكن إذا دعت الضرورة إلى ذلك فانهما ترغيان في أن يكون هذا التدخل ممثلاً لتضامن أوروبا وسلطتها » وأن « يشترك السلطان في كل عمل وكل مفاوضة يؤدي إليها هذا التدخل » وقد أبدت الدول كلها بمسء قليل من الزمن رغبتها في الاشتراك في تلك الأمور إذا ما اقتضتها الضرورة

سيوضح لنا عدم إخلاص الحكومة البريطانية في مشروعها القافى بترك المسألة المصرية في يد السلطان عند كلامنا على ضرب الإسكندرية . على أنه يجب ألا ننسى أن السير إدورد مالت وأعوانه كانوا حتى في ذلك الوقت يعملون بحمد ونشاط على إثارة الرأي العام على الوزارة الوطنية وإعداده لقبول التدخل الأجنبي . ولم يكذب يمشي على إرسال المنشور إلى الدول بصفة أسايح حتى فاجأ اللورد جرنفل المسيو فريسنيه في ٢٩ مارس باقتراح مؤداه أن يرسل إلى مصر « مستشاران فينيان » ليساعدا الوزارة في إدارة البلاد ناسياً أن المسألة قد أحييت على أوروبا^(٣)

(١) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ ص ٢٤

(٢) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ ص ١٠ (٣) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ ص ٨١

ولكن المسيو فريسنيه عارض في هذا الاقتراح وقال : « إنه لا يرى داعياً إلى إرسال رجل خاص إلى مصر ليهد بتقريرات جديدة » ولقد كان سلوك الحكومة الفرنسية وقتئذ جديراً بالثناء من كل الوجوه ومخالفاً كل المخالفة لسياسة اللسان الخفية التي يتبناها اللورد جرنفل وأعوانه . فمن ذلك أن المسيو سينكفيكر ، قنصل فرنسا في القاهرة ، أبلغ رئيسه في ١١ مارس أنهم يعدون مشروع أمرين : تأليف وزارة من كبار الموظفين وأعضاء مجلس النواب يكون عمرابي رئيسها . ثم إنشاء مجلس للحكومة يمثل فيه النعير الأوربي تمثيلاً كبيراً ، ولم يذكر في التقرير صاحب هذا المشروع ، ولكن المسيو فريسنيه أجاب عن ذلك بأن أمر وكيله في مصر بأن يمسك عن كل تدخل في هذا المشروع المزمع وأن « يلتزم جانب التحفظ والحذر وإن كان ذلك لا يمنعه من أن يحسن صلبه بكل حكومة في مصر تحترم الاتفاقات الدولية وتحافظ على النظام » وطلب المسيو فريسنيه إلى الحكومة البريطانية أن ترسل مثل تعليماته إلى وكيلها ، فأرسل اللورد جرنفل « بعد أن نظر في الموضوع طويلاً » إلى المستر كوكسن ، الذي كان قائماً بأعمال الوكالة البريطانية ، أوامراً كالسابقة تقضى بعدم التدخل ^(١) .

على أن المسيو فريسنيه لم يقف حتى عند هذا الحد ، بل قرر استدعاء المسيو بلنير الذي كان طوال هذه المدة المراقب الفرنسي العام ، وذلك لما كان يعلمه من خلقه وآرائه في السألة المصرية . فلما وصل هذا الخبر إلى مسمع اللورد جرنفل يادر إلى الإعراب عن أمله في ألا يكون معنى هذا العمل تغيير بخطة فرنسا السياسية . فأجاب المسيو فريسنيه عن ذلك بقوله : « إنه يرى أن قد حان الوقت الذي يحسن فيه أن يستبدل بالمسيو بلنير رجلاً يكون أقل استخداماً للنفوذ السياسي في الشؤون المصرية » إلى أن قال : « إن تدخل المراقب الفرنسي في الأمور

السياسة طالما جر إلى قيام الشا كل بينه وبين القنصل العام . تلك المشاكل التي قد تؤدي إلى أضرار بليغة في الظروف الحاضرة »^(١)

كان ذلك من جانب الميسو فريسنيه إعلاناً صريحاً لسياسته : ولو أن الحكومة البريطانية جرت على مثل هذه السياسة لتغير مجرى الحوادث المقبلة . ولكن الحكومة البريطانية لم تبعاً بإشارة الميسو فريسنيه ، وظل السير أوكلند كلين والسير إدورد مالت بيدلان وسعهما في تهيئة أسباب التدخل . ولاريب أن السياسة البريطانية قد أصبحت بعد هذا التصريح في موقف قبيح . فإن إعلان فرنسا حياها صراحة جعل العالم كله يرى من المعتدى ! لقد كان يرجى — ولاريب أن الميسو فريسنيه نفسه كان يرجو — أن أوروبا والحالة هذه لا تقر المجتراً على تنفيذ مآربها الخفية ، ولكن وا أسفاه ! لقد خاب هذا الرجاء ، فإن المجتراً لم تلبث أن رأت الفرصة سانحة لأن تخرج من عزلتها وتخدع فرنسا وأوروبا جميعاً

(١) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص ٦٢

الفصل الثاني عشر

السياسيون محرضون على الاجرام

لقد أتاح الزمن أخيراً للورد جرنفل ووكلائه في القاهرة بما كانوا يتحينونه من الفرص للاعتداء القلبي على مصر . ففي أواخر ابريل كشفت الحكومة المصرية مؤامرة دبرها جماعة من ضباط الجيش لاغتيال عرابي وزملائه . وذلك أن عرابيا كما بينا من قبل قد رقى عدداً كبيراً من رجال الجيش في الشهرين اللذين قضاهما في منصبه الجديد ، وكان أنصار الوزارة يسوغون هذه الترتيبات بقولهم إنها نتيجة لازمة لتنفيذ القانون العسكري الجديد القادى بإحالة الضباط الذين يبلغون سناً معينة على الاستيداع^(١) ، لا ريب أن هذا القول صحيح من الوجهة القانونية الرسمية ، ولكن قد يكون من أكبر العوامل في إبعاد الضباط القدماء وترقية الضباط الجدد رغبة القائمين بالإصلاح في تطهير الجيش من العناصر التي لا يوثق بها والمناوئة للنظام الوطني ، والتي كان معظمها من الأتراك والجراسكة ومع هذا فلا ينكر أحد مشروعية عمل عرابي إذا عرف ما لاقته فرنسا في حادثة دريفوس^(٢) ، وما أجرته حديثاً الحكومة التركية الجديدة . على أن ممثلي الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد نظروا إلى المسألة نظرة أخرى كما رأينا ، فصدروا هذه الترتيبات في صورة استبداد عسكري يدل على الفوضى التي أخذت تضرب أطنابها في وادي النيل . ولا شك في أنه كان لهذه النظرة أثر كبير في

(١) انظر رسالة الشيخ محمد عبده إلى المتمر بلنت (التاريخ السري ص ٢٥٠)

(٢) حادثة دريفوس من أشهر حوادث فرنسا الحديثة (١٨٩٥ — ١٩٠٦) وبموجبها أن ضابطاً فرنسياً يهودياً اتهم بأنه يبيع الأسرار الحربية لألمانيا ، فأدى ذلك إلى عاكة وسخط الرأي العام على نظام الجيش الفرنسي (المترجمان)

ازدياد سخط الضباط المبعدين ، فقد أشعرتهم أن ممثلي أوروبا وراءهم يشدون إزرهم ، ورجح عندهم أنهم إذا نجحوا في قلب الحكومة والقضاء على حكم الوطنيين ، فلن يلقوا من أوروبا غير الحمد والثناء

ويقال^(١) : إن الذين دبروا هذه المؤامرة هم صنائع إسماعيل الذي كان مقبلا وقتئذ في نابلي والذي قدم كاتب سره راتب باشا مصر قبل ذلك بقليل . وكان راتب صهر شريف باشا ، ويظهر أن المؤامرة قد دبرت في منزل شريف نفسه ، وأنها كانت ترمي إلى اغتيال عرابي ونفر من أصدقائه ثم إعلان عودة الحكم المطلق . ولكن قبل أن يشرع المتآمرون في تنفيذ غرضهم دل عليهم أحد المتآمرين ، فاعتقل ضباط كثيرون كانوا كلهم من العنصر الجركسي ، وكان فيهم عثمان رفقي ناظر الحربية السابق ، ثم حوكموا أمام مجلس عسكري ، وقضى بتجريدهم من ألقابهم ونفيهم إلى إقليم النيل الأبيض . ولقد انتشرت على أثر ذلك إشاعة نقلها مراسل التيمس إلى جريدته ، بل ذكرها السير إدورد مالت في تقريره الرسمي ، ومضمونها أن عرابيا دخل السجن على المعتقلين وغذبتهم أشنع التعذيب^(٢) . ولكن غنى البيان أن هذا محض اختلاق ، وأن لا فرق بينه وبين الفظائع التي نسبتها الصحف الصفراء في وقتنا هذا إلى الرئيس كروجر^(٣)

كشفت المؤامرة في ١١ أبريل وصدر الحكم في ٢ مايو . وبين هذين التاريخين عزم السير إدورد مالت على أن يتخذ الحادث وسيلة إلى إسقاط الوزارة المقبوتة ويتذرع به إلى التدخل إذا اقتضت الضرورة ذلك . ولقد كانت الحجة الرسمية لكل تدخل من جانبه وجانب زملائه حتى ذلك الوقت هي المحافظة على

(١) التاريخ السري ص ٢٥٢

(٢) التاريخ السري ص ٢٥٥

(٣) الرئيس كروجر هو رئيس جمهورية الترنسفال وقريع إنجلترا في حرب البوير الشهيرة ، وكان يرضى إليه اضطهاد الرعايا البريطانيين المقيمين في الترنسفال المترجان

الاتفاقات المولية ، أما في هذه المرة فقد نبذت هذه الحجة جهاراً واستبدل بها حجة أخرى هي حجة « الإنسانية » و « العدالة » . فزعموا أن القبض على المتهمين والحكم عليهم كانا انتقاماً سياسياً . وأن المحاكمة كانت سرية ، وأن الخديو عندما اطلع على أدلة الإثبات تبين له « أنها لا تدل دلالة قاطعة إلا على رغبة (أى رغبة المحكوم عليهم) في عرض مطالبهم ، وأنه ليس فيها ما يثبت أنهم كانوا ينوون الاغتيال » ^(١) . ولذلك نصح السير إدورد مالت للخديو ألا يعتمد الحكم ، وأن يأمر بإعادة المحاكمة من جديد . على أن هذه النصيحة كانت تطفلاً لا تسوغه الإجراءات القضائية بحال من الأحوال ، فإن المجالس العسكرية المصرية كلها كانت سرية حتى في عهد المراقبة الثنائية ، ولم يكن للخديو حق التعرض لأحكامها لأن استئنافها لم يكن جائزاً ، وكل الذى كان في استطاعته هو أن يستخدم حقه الخاص ويخفف الأحكام بعد التصديق عليها كما أشار عليه السيو سينكفيكز زميل السير إدورد مالت . ولكن ذلك لم يكن يحقق أغراض السير إدورد مالت الذى كان يرغب في إيقاع الشقاق بين الخديو ووزارته الدستورية ، ولذلك تمسك بوجوب إلغاء الأحكام ، فلما أظهر الخديو شيئاً من التردد لعله أن النظار سيعبدون عمله تحدياً صريحاً لهم ، أشار عليه السير إدورد مالت أن يستشير ممثلى الدول الأربع الأخرى . ولما أبى هؤلاء — غير ممثل دولة إيطاليا — أن يبدوا رأيهم ، فإن الخديو ، بإيعاز السير إدورد مالت ، عرض الأمر برمته على الباب العالى تلك غلطة من السير إدورد مالت ، فإن الباب العالى لم يكن يتلك التدخل في الأمر ، اللهم إلا من جهة واحدة هي أن عثمان رفقى كان حائزاً للقب « فريق »

(١) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ في هذه الورقة البرلمانية كل الحقائق التى ورد ذكرها في المتن والمختصة بهذه المؤامرة الجركسية كما يسمونها . على أنه يحسن بالتأري أن يطلع على الفصل الحادى عشر من كتاب المستر بلنت وهو من أمتع فصول الكتاب ، وفيه من التفاصيل شيء كثير غير ما ذكرناه

من الباب العالى وأنه لا يصح تجريده منه رسمياً إلا بموافقة السلطان . وفوق ذلك فإن الرجوع إلى الباب العالى فى هذه الأزمة معناه الشروع فى سياسة جديدة قلما رغبت فيها الدولتان بوجه عام وفرنسا بوجه خاص . وكانت النتيجة أن رأى اللورد جرنفل أن يصدر تعليمات إلى وكيله المفرط التحمس يأمره فيها « بأن يعمل بقدر الإمكان بالاتفاق مع قنصل فرنسا العام » أى أن يرجع عن خطته الأساسية ويترك للخديو أن يعتمد الأحكام بقصد تخفيفها عاجلاً . لاشك أن هذا الاستمجان كان شديد الوقع على السير إدورد مالت فقد قضى على كل ما رسمه من الخطط قضاء عاجلاً . وما زاد الطين بلة أن النظار أنفسهم أرادوا أن يسدوا الستار على هذا الحادث الذى كان ينذر بمشاكل كثيرة فرفضوا فى ٦ مايو إلى الخديو بصفة كونهم مستشاريه المستورين معروضاً يلتمسون إليه فيه بما له من امتياز خاص أن يخفف أحكام المجلس العسكرى ويستبدل بها مجرد النقي من القنصل المصرى دون حط من الرتب أو تجريده من الألقاب ، وأن يكتب بحمى أسماء المحكوم عليهم من سجلات الجيش المصرى . وكذلك مدت الوزارة يدها للمصافحة واعترفت بهزيمتها وأرادت أن تقضى على تلك الحيلة الدبلوماسية التى كان يقوم بها السير إدورد مالت . ولكن السير إدورد مالت لم يكن يرضى بهذا بسهولة وعلى ذلك فإنه بدلاً من أن ينفذ ما أمره به رئيسه دون توان أقبل يفكر فيما يجب أن يشير به على الخديو ، وطلب إلى اللورد جرنفل تعليمات أخرى مضمناً إلى طلبه فكرة لطيفة قال عنها : « إسمحوا لى أن ألاحظ أنه عند النظر فى الخطة التى يجب أن يسلكها الخديو بإزاء حكم المجلس العسكرى يجب أن تلقى نظرة عامة على الحالة كلها وأن تذكر أن الوزارة الحاضرة تسمى (كذا) لتضيق نطاق الحماية الإنجليزية الفرنسية » (لقد صارت المراقبة حماية !) « وأن نفوذنا أخذ كل يوم فى التقصان ، وقد يستحيل علينا أن نستعيد سلطتنا العليا (لاسطة الخديو إذن !)

حتى تخضع شوكة الحكم العسكري الذي يزعج القطر تحته الآن ... وفي اعتقادي أنه لا بد من حدوث ارتباك شديدة قبل الوصول إلى حل مقبول للمسألة المصرية ، وأن الحكمة تقضي باستئجال هذه الارتباكات لا بتأجيلها ^(١)

لا ريب في أن سماح اللورد جرنفل بطبع هذه الرسالة الغربية ، فيما طبع من الأوراق التي عرضها على البرلمان ^(٢) سنة ١٨٨٢ لا يرفع من شأن « مقدرة السياسية » فإن السير إدورد مالت قد أظهر فيها ما انطوت عليه نيته بأجلى بيان . فليست سلطة الخديو ولا الترمانات السلطانية ، كما قالوا من قبل ومن بعد ، هي التي كانت تهم أولئك الذين ما فتئوا يتدخلون في شئون مصر والذين احتلوها في آخر الأمر ، بل « سلطتنا العليا » و « نفوذنا » اللذان ألحقت بهما « سيادة الحزب العسكري » أذى بليغاً . وتدل الجملة الأخيرة دلالة واضحة على ما كان عمله السير إدورد مالت منذ عرف أن الحكومة الإنجليزية ترغب التدخل ، ألا وهو استئجال « ارتباكات شديدة » من نوع الارتباكات التي كان يستطيع توليدها من الأحكام التي صدرت في المؤامرة البحر كسية ^(٣)

(١) مصر رقم ٧ عام ١٨٨٢ من ١٠٧

(٢) لقد كان اللورد كرومر أحكم من رئيسه ، فإن هذه الرسالة لا توجد في كتابه

(٣) لقد صدق اللورد سلسبرى إذ عزا هذه الأزمة بعد ذلك الوقت أي بعد ضرب

الاسكندرية إلى دسائس السير إدورد مالت فقال : « إن السبب الحقيقي في هذه الأزمة هو محاكمة الضباط المراكسة . لست أشك في براءة الضباط المراكسة ... ولكن هذه الحادثة ليست من الحوادث التي توجب علينا عادة أن نتدخل بين حاكم شرق وريعيته » (مضابط البرلمان مجلد ٢٧٢ عام ١٨٨٢ من ١٥٠٠) وإن ما لاقاه أولئك الضباط « الأبرياء » في المستقبل لجدير بالذكر . ففي ٢٠ مايو غادروا مصر وقال السير إدورد مالت : « إن ثبات الخديو قد رد العقوبة إلى الحد الأدنى ، وسيتمكن سموه إذا ما صار حراً في عمله ذا وزارة متشعبة بروح العدل من إعادتهم إلى أهلهم وأوطانهم » (مصر رقم ٨ عام ١٨٨٢ من ١٤٦) وفي ٣٠ مايو أبلغ اللورد دوغرين رئيسه بأن الضباط قد وصلوا إلى الآستانة حيث يعيشون على نفقة الحكومة (مصر رقم ١ عام ١٨٨٢ من ١٦) وفي ٢٥ يولييه أي بعد ضرب الاسكندرية عاد الضباط إلى مصر

ولا شك أن اللورد جرنشل فهم ما عرض به السير إدورد مالت ولكنّه لم يستطع الرجوع عن قراره الأول ، وأعاد هو والسيو فريسنيه القول بقبول الاتفاق . فلما ينس السير إدورد مالت عنهم على سلوك خطة جديدة ، فأشار على الخديو بأن يستبدل بالأحكام الأولى مجرد النقي دون أن تمحى أسماء المحكوم عليهم من سجلات الجيش . ولتأكده من سهولة انقياد توفيق أغلق الباب دون كل طارق يحتمل مجيؤه ، وما زال هو والسيو سينسكفيكز يفتلانه في الثروة والغارب حتى وقع على الأوراق . ذلك عمل لا يأتية إلا كل محرض على الإجرام . ثم هو إهانة شماء للنظار عامة وامرأى خاصة لأنه كان المسئول عن الجيش ، ولم يكن بعيداً أن يستثير هذا العمل حفيظة الوزارة كلها . بل هذا بينه الذي حدث ، فإن الوزارة طلبت على الفور أن يلغى هذا القرار ، ويستبدل به قرار آخر يتفق مع معروضها . ولكن السير إدورد مالت قد علم أنه أخذ بناصية الأمر فأشار على الخديو ألا يذعن لهذا الطلب . وعندئذ رأى النظار أن كل ما بذلوه لفض المشكل قد ذهب أدراج الرياح ، وأن قد آن الوقت للفصل بين النظار ممثلى الأمة وبين الخديو ممثل المتطفلين من الأجانب . وهنا نرى حادثة كان يصح للجيش أن يتدخل فيها لو أن الحكومة المصرية وقتئذ كانت حكومة عسكرية مطلقة ، فلمعمرى إن الثورة هى آخر ما تلجأ إليه الأمة للمضطهدة ، ولو أن الجيش فعل كما فعل فى ٩ سبتمبر فأعلن خلع توفيق لرأى الأمة من ورائه تفره على عمله . ولكن لما كان الحكم العسكرى المطلق حديث خرافة اختلقه أولئك الذين كانوا يودون « استعجال » ارتباكات شديدة فإن النظار ومن بينهم عرباى قرروا عقد مجلس النواب وإحالة القضية التى بينهم وبين الخديو إلى حكمه ، وأعلنوا « أن الخديو قد سلك مسلكا يمس استقلال مصر وأتى كثيراً من الأعمال دون استشارة نظاره » وقرروا كذلك ألا يفاوضوا الخديو فى شئ ما حتى يصدر قرار المجلس ،

وأن يضمنوا له مع ذلك سلامته الشخصية واستتباب الأمن بوجه عام لا بد أن السير إدورد مالت قد تملكه وقتئذ الزهو والإعجاب ، كيف لا وهو بدسائسه الدبلوماسية الخفية التي لم يرع فيها عهداً ولا ذمة قد أفلح في إثارة الوزارة وجعلها تتجاهر بمضيق الخديو — عصياناً يسهل تصويره في الخارج للجمهور الجاهل بما تقدمه من الدسائس الخفية في صورة الفوضى الصريحة . أليس عقد المجلس بأمر النظار وحدم خرقاً للقانون الأسامي الذي ينص على وجوب موافقة الخديو على عقده ؟ ثم أليس الواجب على الوزارة إذا وقت موقف المعارضة للخديو أن تقدم استقالتها في الحال ؟ لقد كان كثيرون يدلون بأمثال هذه الحجج ، وكان أشدم في ذلك كبير الدسائس ، السير إدورد نفسه . ولكن هذا قول كان لا يقوله إلا أحد رجلين إما جاهل لا يعلم ، أو عالم متحذلق في علمه . فلو حافظت الوزارة على الرسميات الدستورية وقتما كان العدو يعمل على هدم كل نظام دستوري ، لكان عملها خيانة منها لوطنها ، ولأثقت بنفسها في أحضان مالت وشركائه في المؤامرة ، ولهيأت لهم ما يرجون من نصر يحزونه دون عناء .

وبالضرورة أثار انقطاع العلاقات بين النظار والخديو رعباً كبيراً في إنجلترا وفرنسا ، فان القوم قد توقعوا أن يعلن المجلس خلع الخديو على الفور وظنوا أنه قد يقع من الحوادث ما يجعل حياته وحياة كثير من الأوربيين ، وفيهم ممثلو الدول السياسيون ، في خطر كبير . وكتب السير إدورد مالت في هذا المعنى خاصة فقال : « إن ما أعطاه النظار من ضمان المحافظة على حياة الخديو والأوربيين لا يستد به » ^(١) وذكر « أن القلق قد استولى على الناس في كل مكان وأن كثيراً منهم أخذوا يهاجرون من البلاد » . لا ريب أن ساعة الفصل الأخيرة ، أي ساعة قيام المولتين الثريتين بعمل ما في مصر ، قد أخذت في الاقتراب . ولقد احتاج

الرأى العام في فرنسا احتياجاً شديداً وطلب التدخل في الأمر ، ولكن السيو فرينيه ظل محافظاً على رباطة جأشه ، وأرسل في ٧ مايو برقية إلى السيو سينكفيكر يطلب إليه فيها أن يسلك سبيل الحذر في أعماله وأن يعمل بقدر الإمكان بالاتفاق مع مالت ، وأن يرد الأمر إلى باريس إذا ما قام بينهما خلاف ، وأن يكون في جانب الخديو « صاحب السلطة الشرعية الوحيدة — ومع هذا فلتعمل بالكياسة والحذر الضرورين لتجنب ما يثير النزاع أو يزيد الشقاق الموجود في داخل الحكومة » ^(١) ألا ما أ كبر الفرق بين هذا وبين ما أجازم اللورد جرنفل لو كيله وقتئذ . ولما علم السيو فرينيه أن الخديو عرض على السلطان مسألة للمؤامرة الجركسية احتج على تدخل الباب العالي ، وطلب إلى اللورد جرنفل أن يصرح جهاراً بعدم رضاه عن هذا العمل ، وقال للورد ليونز : « إنه إذا لم تعلن حكومة جلالة الملكة على الفور وبجزم وثبات أنها لا تقبل تدخل الأتراك فإنها تجعل هذا التدخل أمراً لا مناص منه » ^(٢) على أن السيو فرينيه لا بد أن يكون قد شعر بأنه لا يستطيع أن يظل متمسكاً بمخطته السلبية المحضة زمناً طويلاً ، وأنه لا بد له في القريب العاجل من أن يختار أحد أمرين ، إما تدخل السلطان وإما التدخل الإنجليزى الفرنسى ، وهو ما كان يطلبه ذلك الفريق . ن
الرأى العام الذى كان يقوده غمبتا . والحق أن اللورد جرنفل أخذ يدفعه إلى سلوك إحدى الخطين كما يرى من جوابه على ما اعترض عليه السيو فرينيه في ٨ مايو فإنه بعد أن أنكر أن له ميلاً خاصاً إلى تدخل تركيا ، قال منذراً بما سيقع : « ولكتنا نرغب أن نكون عند اشتداد الخطب أحراراً تدبر كل أنواع التدخل الممكنة ، ونختار منها أقلها مشقة وخطراً » ^(٣) . وكان هذا بمنزلة إعلان أن إنجلترا

(١) - مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ ص ١٠٧

(٢) - مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ ص ١٠٩

(٣) - مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ ص ١١٠

لن تنقاد لرغبة الحكومة الفرنسية إذا ما ظلت هذه متمسكة بسياسة عدم التدخل ،
وأنها إذا ما دعت الضرورة لا تحجم عن أن تتولى العمل بمفردها . ولم يرض
بالفعل على هذا الجواب غير ثلاثة أيام حتى عرض اللورد جرنفل على الميسو
فريسنيه رأياً كان قد « عن له » ذات مرة في بدء الأزمة ، ومؤداه أن يطلب
إلى الباب العالي أن يرسل إلى مصر قائداً « يعطى السلطة التامة في إعادة النظام
إلى الجيش المصرى » وأن يرافق هذا القائد قائدان آخران أحدهما إنجليزى
والآخر فرنسى وأن يتبع القائد التركى مشورة هذين القائدين ، وأن يسبق هذه
البعثة كلها بلاغ ينذر بتدخل الترك فى الأمر ^(١) ولقد رأى الميسو فريسنيه على
القور أن لا مفر له من أن يختار أحد أمرين ، فإما أن يقبل تدخل الترك ، وإما
أن تقوم إنجلترا وفرنسا بعمل مشترك . وقد قرر أن يختار ثانى الأمرين لأنه كان
أهون الشرين . ولقد ألقى الأحرار المتطرفون من الفرنسيين وقتئذ باللائمة على
الميسو فريسنيه لعدوله عن خطته الأولى واتباعه سياسة هى أشبه شئ بسياسة
غمتا . ولا مراء فى أن الحوادث المقبلة تسوغ هذا اللوم ، فإن تحول الميسو
فريسنيه عن سياسته لم ينج المصالح الفرنسية ولا أنقذ مصر من الخطر ، وكانت
نتيجته أن اضطر فى آخر الأمر إلى العودة إلى سياسته الأولى . على أن الميسو
فريسنيه كان يرجو وقتئذ أنه ما دام تدخل إنجلترا ، سواء أكان صريحاً أم من
وراء ستار التدخل التركى ، أمراً لا مناص منه ، وما دامت سياستها كلها ترمى
إلى بلوغ هذه الغاية فإن فرنسا باشتراكها مع إنجلترا فى العمل قد تغلغ فى إعطاء
هذا التدخل شكلاً عديم الضرر نسبياً . وقد ظن الميسو فريسنيه أن هذا هو
الفارق الجوهرى بين سياسته وسياسة غمتا الذى كان يعمل على أن تحتل فرنسا

وانجلترا^(١) البلاد المصرية احتلالاً فعلياً

أما الشكل « العديم الضرر نسبياً » الذى كان للسيوفريسيه يرغب أن يكون عليه هذا التدخل الإنجليزي الفرنسى فهو أن ترسل كلتا الدولتين إلى الاسكندرية ثلاث سفن حربية بحجة حماية رعاياها فى الظاهر ولإرهاب الوزارة وحملها على التسليم فى الحقيقة ، وبهذا تحمل الأزمة ولا تبقى بعد ذلك حاجة إلى أى عمل آخر . لا شك أن للسيوفريسيه كان على بينة من أمر النزاع القائم بين الخديو ونظاره وأنه كان فيما بينه وبين نفسه يمطف على النظار ولكن تلك حالة من الحالات التى يضعى فيها بصاحب الحق انقاء لأضرار بالغة . لذلك رد السيوفريسيه فى ١٢ مايو على ما اقترحه اللورد جرنفل من إرسال ثلاثة قواد بأن عرض عليه أن ترسل بدلا منهم إلى الاسكندرية سفن حربية ، قائلا إن إرسالها يشد أزر الخديو ويجعل تدخل الترك أمراً لا داعى إليه . ولكن بقي طبيعة الحال أمر آخر وهو أن هذا العمل قد لا يكون كافياً وأن الحكومتين ربما بدلا لها أن تنزلا جنوداً إلى البر . فلذلك قال إنه إذا وصل الأمر إلى هذا الحد فإنه لا « يمانع فى استدعاء جنود تركية إلى القطر المصرى تعمل فيه تحت الرقابة الإنجليزية الفرنسية لفرض وبشروط تكون إنجلترا وفرنسا قد حددتاها من قبل » إلى أن قال إنه لا يوافق بحال من الأحوال على استخدام جنود فرنسية أو انجليزية^(٢)

(١) قال السيوفريسيه فى مجلس النواب الفرنسى فى ١١ مايو سنة ١٨٨٢ : « واندكنا دائماً ولا تزال نهم بأمرين أولهما أن نحفظ لفرنسا مركزها الحاس الممتاز بحق فى القطر المصرى وأما الأمر الثانى الذى ترى اليه سياستنا فهو رغبتنا فى الاحتفاظ باستقلال مصر كما قرره القرارات التى اعترفت بها الدول الأوروبية . ولن نجيز قط — مادام الأمر موقوفاً على أيماننا — أى اعتداء على هذه القرارات ولا نرضى بأن تخرج مصر من أية أزمة تحمل بها أقل حرية واستقلالاً مما هى اليوم (مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص ١٢٥)

(٢) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص ١٢٨

وليس في الرسالة التي أورد فيها اللورد ليونز هذا الرأي مساق اقتراح الميسو فريسنيه الأخير، ولكن لا شك في أن الميسو فريسنيه لم يقترحه من تلقاء نفسه بل رداً على سؤال وجهه إليه اللورد ليونز يستفهم فيه عما يكون إذا لم يؤد إرسال السفن إلى النتيجة المقصودة . وقد قبل اللورد جرنفل الاقتراح الخاص بالمظاهرة البحرية ولكنه لم تظمن نفسه كثيراً إلى رفض مشروعه القاضي بتدخل تركيا على الفور واقترح أن يبلغ الباب العالي على الأقل مع التحفظ في القول أنه لا يبعد أن تعرض عليه فيما بعد اقتراحات أخرى . ولكن الميسو فريسنيه لم يشأ أن يتقيد بخطة مبهمة لا يود في الحقيقة سلوكها ولهذا لم يوافق على اقتراح اللورد جرنفل وعلى ذلك أصدرت كلتا الحكومتين أمراً بأن تسافر سفن حرية إلى الإسكندرية في الحال، وهنا ينبغي أن نعيد على القارىء بهذه المناسبة ذكر حادثة تزيد خطة السير إدورد مالت ورئيسه وضوحاً . يذكر القارىء أن السير إدورد مالت قد حذر اللورد جرنفل مرتين من أى تدخل غير تدخل الترك وحبته في ذلك أنه في الفترة التي تكون بين إعلان هذا التدخل ووصول الجنود تعرض حياة الأوربيين للخطر الشديد^(١) ثم إن الميسو فريسنيه قبل أن يعرض اقتراحه سأل ممثله في القاهرة هل في إرسال الأسطول من خطر على حياة الإنجليز والفرنسيين القيمين في مصر؟ ولما نعلم بطريقة مباشرة ما أجاب به الميسو سينكتيكز عن هذا السؤال، ولكننا نعلم أن اللورد جرنفل لما سأل السير إدورد مالت هذا السؤال عينه رد عليه بالبرقية الآتية^(٢) : « يشرفني أن أبلغ غفامتكم أني أنا وزميلي الفرنسي نرى أن ما في وصول الأسطول المشترك إلى الاسكندرية من الفائدة السياسية كبير جداً يفوق في أهميته الخطر الذي يمكن أن يصيب بسببه

(١) راجع صفحتي ١٧٢، ١٨٢ من هذا الكتاب

(٢) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ صفحة ١٣٢ لقد كان اللورد كرومر في هذه المرة أيضاً أحكم من رئيسه فانه أخفى هذه البرقية الثالثة

من في القاهرة من الأوربيين « ولنا نبحت الآن في هل وافق السيو سينكفيكر على رأى زميله الانجليزى حقيقة أو لم يوافق ، ولكن الذى نريد أن نقوله هو أن هذه الرسالة أكبر دليل على سياسة السير إدورد مالت وعاطفته الإنسانية . ولا ريب أنها لم يكن يقصد إظهارها وأن الإذن بنشرها فيما بعد لما يؤخذ مرة أخرى على « مقدرة » اللورد جرنفل « السياسة » وأن فيها دليلاً واضحاً على أن كل ما كانوا يخافونه من الأخطار التى يتعرض لها الأوربيون بسبب « السيادة العسكرية » كان كله زوراً وبهتاناً ولا غاية منه إلا تهيئة السبيل للتدخل المسلح . ومهما يكن من شئ فإن الأمر لا يخرج عن إحدى اتنين ، فإما أن تكون هذه المخاوف كلها لا أصل لها — وعندئذ تتبين لنا مقدرة السير إدورد مالت السياسة — وإما أن تكون قائمة على أساس ثابت وعندئذ يتبين لنا مقدار عاطفته الانسانية . وسواء أكانت هذه أم تلك فإن ما قاله السير إدوارد مالت كاف للحكم عليه بأنه من أجبط طبقات الساسة الدساين

ولم يكن اللورد جرنفل خيراً من صاحبه كثيراً ، فإن الموافقة على أن النفوس البشرية التى طالما ماتوا الرسائل والصحف بوصفها المظهر المحقق بها لا يصح الاهتمام بها عند ما يخشى على المصالح السياسية ومصالح الدائنين أمر لا يرضاه أى ضمير . ثم ماذا عسى أن نقول فى وزير انجليزى يقرر التضحية بحياة الإنجليز وفى الوقت عينه يشير على وكيله بأن يبالغ النظار المصريين عامة وعرباً خاصة أنهم مسئولون شخصياً عن كل إخلال بالنظام ؟ ومع ذلك فهذا ما فعله اللورد جرنفل فى ١٤ مايو أى فى اليوم الذى تسلم فيه برقية السير إدورد مالت الشهيرة . فإنه لم يكفه أن يخطط خطة فى العمل هى لا محالة معرضة نفوس الأوربيين للخطر ، حتى أخذ ينذر من ترمى خطته إلى توريطهم بأنهم مسئولون عن هذه النفوس ! ولقد أجاب عربى بطبيعة الحال بأنه « يضمن استقرار النظام التام وسلامة

الخديو مادام ناظرآ ، ولكنه لا يستطيع أن يضمن ذلك إذا ما وصل أسطول انجليزى فرنسى»^(١) . وبالضرورة لم يقبل هذا التصريح ، وعند ما قتل بعض الأوربيين بعد أسابيع معدودة من ذلك الوقت في اضطرابات لم يكن للوطنيين يد ولا في إثارتها ، أقيمت التبعة على عرابى ورفاقه . تلك مناهج العدل والحق التى انتهجتها سياسة جرنقل ومالت

على أنه في أثناء ذلك كان النواب قد اجتمعوا وأخذوا يبحثون بقلق زائد فيما صارت إليه الأمور . وكان السخط على الخديو آخذآ في الازدياد ولولا الخوف من انتقام الدولتين لخلع توفيق . لكن كثيراً من النواب عارضوا في ذلك الأمر وانقسم المجلس على نفسه^(٢) ، فأنحاز رئيسه سلطان باشا إلى جانب العدو دفعة واحدة ، وأخذ يعمل على إسقاط الوزارة ، ورأى غيره من الأعضاء أن يسعوا مرة أخرى للتوفيق بين الطرفين وتخفيف الأزمة بشئ من التساهل . وبينما هم كذلك إذا بالأسطول الفرنسى قد وصل في ١٥ مايو وإذا بالورد جرنقل قد بث في اليوم نفسه إلى السير إدورد مالت برقية مضمونها أنه فضلا عن المظاهرة البحرية « فإننا نحفظ لأنفسنا الحرية في أن نستخدم من الوسائل ما نراه ضروريا لإقرار النظام والحفاظة على سلطة الخديو »^(٣) . وقد قرر عرابى ورفاقه أن يعملوا بمشورة القائلين بالسعى مرة أخرى للتوفيق بين الطرفين^(٤) فذهبوا بأجمعهم إلى الخديو « وعرضوا عليه ولاءهم التام » وذهبوا كذلك إلى مالت وأكدوا له أنهم سيذلون غاية جهدهم في حفظ الأمن العام^(٥) وأسفاه ! لقد

(١) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ صفحة ١٤٠

(٢) التاريخ السرى في صفحتى ٢٦٨ ، ٢٦٩

(٣) مصر رقم ٧ عام ١٨٨٢ صفحة ١٣٦

(٤) في ١٣ مايو أرسل المستر بلنت الى عرابى برقية يرجوه فيها أن يتدبر بالصبر وأنه يؤجل عمله ضد الخديو (التاريخ السرى صفحة ٢٦٧)

(٥) مصر رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص ١٤٣

ظهروا في مظهر مؤلم للنفس وقد يكون غير مشرف لهم ، ثم هم لم يجنوا من ورائه شيئاً على الإطلاق . فإن السير إدورد مالت لم يسمح للخديو بأن يقبل تأكيدات الولاء التي قدمها النظار كما لم يقنع بها اللورد جرنقل ولا الميسو فريسنيه الذي كان همه وضع حد لهذه الأزمة . وكتب الميسو فريسنيه على الفور إلى الميسو سنكفيكرز يبلغه أنه يجب على الخديو أن يستفيد من وصول الأسطول فيسقط الوزارة . ويستبدل بها أخرى يكون رئيسها شريف باشا مثلاً ، وعند ذلك يجوز إصدار عفو عام وعزل عرابي ورفاقه عن مناصبهم على أن تبقى لهم أنقابهم العسكرية . وأرسل اللورد جرنقل هذه التعليمات نفسها إلى السير إدورد مالت بعد أن أضاف إليها متلاعياً بالألفاظ على عادته ، أنه يجب عليه ألا يقول شيئاً « يمنع صدور الأمر إلى عرابي وزملائه بترك مصر إذا رغبت في ذلك الوزارة الجديدة »^(١)

وعلى هذا أخذ السير إدورد مالت يسعى في حل محمود سامي وعرابي وثلاثة قواد آخرين « يخشى منهم » على أن يوافقوا من تلقاء أنفسهم على ترك مصر نظير معاش سنوي واحتفاظهم بأنقابهم . وقد عهد إلى الميسو مونج أحد رجال القنصلية الفرنسية أن يقوم بهذه المهمة الدقيقة لمعرفة اللغة العربية فيعرض على عرابي ورفاقه حل الأزمة بهذه الطريقة . فلما رفض ذلك الميسو مونج عهد إلى سلطان باشا أن يؤدي هذا العمل الشاق ، ولكن العاقبة كانت وبالا ، فان عرابيا أبى حتى الإصغاء إلى هذا الاقتراح . وعندئذ عرض السير إدورد مالت على اللورد جرنقل أن يخول هو وزميله الفرنسي الحق في أن يطلبوا بطريقة رسمية استقالة وزارة سامي بشرط أن يكون له « حق التصريح بما يترتب على رفض ذلك الطالب من النتائج » وقال إن الوزارة والجمهور « لا يزالون يعتقدون أن الدولتين لن ترسل جنوداً

وإن معارضة فرنسا تجعل تدخل الترك مستحيلا^(١) وكان معنى ذلك الطلب المدلول عن سياسة التكتّم والخفاء إلى سياسة الصراحة والإفصاح، ومع هذا فقد وافق اللورد جرنفل على هذا الطلب. وعلى ذلك قدم القنصلان العامان في ٢٥ مايو مذكرة مشتركة طلبا فيها إسقاط الوزارة وإخراج عرابي من مصر وإبعاد القائدين الوطنيين الآخرين على فهمي وعبد العال إلى داخل القطر. هذا هو الوفاء بما أكدّه اللورد جرنفل من أن إنجلترا لا ترغب في وجود وزارة مشايعة لها بمصر، وهو في الوقت نفسه ظفر توجت به سياسة السير إدورد مالت

أمام هذه القوة القاهرة لم يكن للوزارة بد من الاستقالة، فاستقالت في اليوم التالي محتجة على ما أجازته الخديو للدولة الأجنبية من التدخل في شأن مصر تدخلًا مخلا بمقتضى سيادة السلطان. ولكن الخديو عمل بإشارة مالت وأجاب بأنه إنما يعمل وفق «إرادة الأمة» وأنه يعرف كيف يدافع عن عمله أمام السلطان. ثم أرسلت المنشورات على الفور إلى حكام الأقاليم تبليغهم سقوط الوزارة وتأمرهم بالآل ينفلوا عن حفظ النظام العام. وتطلب إليهم في الوقت نفسه أن يققوا التجنيد ويخبروا صفوف الرديف بأن الحكومة لم تعد في حاجة إليهم. وقد أكدت لهم المنشورات أن الأساطيل الأجنبية «قد جاءت لأغراض ودية». على أن هذا كله صدر عن عجلة وعدم ترو، فإن الخبر لم يكديصل إلى الإسكندرية حتى ثار رجال الحامية والشرطة وأبلفوا الخديو على الفور أنهم لا يكونون مسئولين عن الأمن العام إذا لم يعد النظار إلى مناصبهم في ظرف اثنتى عشرة ساعة. وسرعان ما وصل نبأ هذا الاحتجاج إلى أهل القاهرة فتقدم إلى الخديو وقد مؤلف من رؤساء الأديان المختلفة — علماء الاسلام، وبطريك الأقباط، وحاخام اليهود — وطلب إعادة عرابي وزملائه. فكان ذلك مظهرًا من مظاهر «إرادة الأمة» غير متوقع بالمرّة.

وعند ما قدم سلطان باشا على الخديو مرولا يكاد يقتله الخوف وتوسل إليه أن يرجع النظار إلى مناصبهم وإلا كانت حياته في خطر ، تقول عند ذلك أذعن توفيق وأصحابه البررة ، وأعبدت الوزارة ، وأرسلت الأوامر إلى الأقاليم بالناء أوامر التسريح السابقة^(١)

لم تلبث هذه المأساة المهزلية أكثر من ثلاثة أيام ، ولكنها كانت كافية في إظهار شعور الأمة المصرية الحقيقية . وأن في السرعة التي أرسلت بها الأوامر إلى الأقاليم لوقف جميع وسائل الدفاع ليباناً لسبب كره الدبلوماسيين البريطانيين عرايا ورفاقه . فقد رأوا أنه ما دام هؤلاء قابضين على أزمة الأمور فلا يحتمل أن تقع مصر غنيمة باردة في أيدي المعتدين

(١) ترى هذه الحقائق كلها في مصر رقم ٨ عام ١٨٨٢ قبا بين صفحتي ٣٨ ، ٤٩

الفصل الثالث عشر

مذبحة الاسكندرية المدبرة

لا شك أن السير ادورد مالت قد ساءه الإخفاق الذى لقيه وهو يحاول التخلص من وزارة سامى ، ولو أنه كان على شيء من الشعور بكرامة النفس لاستغنى وقتئذ من عمله . ولكن الرجل لم يكن يريد المحافظة على كرامة نفسه وإنما كان يريد إحداث تدخل مسلح فإذا لم تؤده إلى ذلك طريق سياسية معينة فلا بأس بأن يعيد الكرة ويسلك طريقاً أخرى تكون أقصد وأهدى إلى وجه النجاح . لذلك لم يكن الأخفاق الذى لقيه إلا ليزيده إقبالاً على العمل ومضياً فيه . فقد كتب عن رجوع الوزارة إلى رئيسه فى ٣٠ مايو يقول : « أن القوم يعدونه إيداناً بإخراج النصارى من مصر وارتجاع الأرضين التى يمتلكها الأوربيين أو يتهنونها ، كما يعدونه إيداناً بالناء الدين العام »^(١) وردد صدى هذه اللهجة الغرزة صديقه المستر كوكسن قنصل الإسكندرية ، فأرسل معروضاً لبعض تجار الإنجليز يسألون فيه « أن تتخذ للمحافظة على حياتهم وسائل فعالة »^(٢) وفى غد ذلك اليوم أعاد السير ادورد مالت الكتابة مصوراً الخوف الذى استحوذ على الجالية الأوربية كلها وطالباً تعزيز الأسطول . فأجيب هذا الطالب على الفور . ومع ذلك لم يقف الأمر عند هذا الحد ، لأن المسألة لم تكن مسألة خوف أو أمن — واللورد جرنشل كان يعلم حق العلم أن ما يرويه له مرعوسه إنما هو تهويز محض — ولكن كيف ينفذ الوعيد الذى قرن به السير ادورد مالت فى ٢٥ مايو

(١) مصر ، رقم ٨ سنة ١٨٨٢ ص ٥٥

(٢) المصدر السابق ص ٥٤

طلبه الرسمي لحل وزارة سامي ؟ كان ذلك من الصعوبة بمكان ، فإن السلطان لم يكبد يسمع بأنفاذ الأسطولين للتحدين حتى أقبل يحتج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته ، وهم بأن يجيب الخديو إلى ما سأل فيرسل إلى مصر مندوباً من قبله . ذلك بأنه رأى من التناقض « أن يصرح من جهة بوجود عدم الاعتداء على حقوق سيادته ، وأن يمنع من جهة أخرى عن كل أنواع التدخل »^(١) على أن اللورد جرنفل أكد للسلطان أن إرسال الأساطيل لم يقصد به اغتصاب حق ما وأنه « إذا اقتضت الضرورة عملاً يكون مظهرًا لحق من حقوق السيادة فإننا لانرفع الأمر إلى الباب العالي »^(٢) كذلك أخبرت الدول العظمى في مذكرة دورية أن إرسال السفن الحربية « لم يكن الغرض منه اتباع سياسة الأثرة والانفراد في العمل ، بل ضمان المصالح الأوربية في مصر من غير تمييز بين الجنسيات ، ثم الاحتفاظ بسلطة الخديو » ومضت للمذكرة تقول : « إن الحكومة البريطانية لم تفكر قط في أن تنزل إلى البر جنوداً ، ولا أن تحتل البلاد احتلالاً عسكرياً . وفي عزم حكومة جلالة الملكة ، متى أعيدت السكينة إلى مصر وزال الخوف على مستقبلها أن تترك مصر وشأنها وتسحب سفنها الحربية . فإذا وقع عكس ما نرجو بأن تمر حل المسألة حلاً سلمياً فإنها تتفق مع الدول ومع تركيا على ما تكون قد رأتها هي والحكومة الفرنسية أمجد الوسائل »^(٣)

تعد هذه للمذكرة التي تم سطورها عن الرياء والمداينة ذات شأن خطير إذا اعتبرنا ما عملته إنجلترا وما شتمه . لقد صدرت في ٢٣ مايو وقد رأينا أنه في ٨ و ١١ من هذا الشهر كان اللورد جرنفل يشير بإندثار الحكومة المصرية بالتدخل

(١) المصدر السابق ص ٥

(٢) المصدر عينه ص ١٧

(٣) المصدر عينه ص ٢٧

الحربي و يفاوض مسيو فريسيه في إرسال جنود تركية إلى مصر . وسنرى عما قليل كيف وقت الحكومة البريطانية بالهد الذي يقضى عليها بالاتفاق مع الدول ومع تركيا على الخطط الحربية ، عند ما رأت أن تفتح باب الشر وتغزو البلاد المصرية

على أنه بينما كان اللورد جرنفل يبذل للدول تلك الوعود الجوفاء فإنه في الوقت عينه كان يلح على فرنسا في الموافقة على إرسال جنود تركية إلى مصر تكون تحت سيطرة إنجلترا وفرنسا كما ذكرنا من قبل . وقد اقترح ذلك رسمياً على مسيو فريسيه في ٢٤ مايو ، ولما لم يرد عليه رد أعاد الاقتراح بعد ثلاثة أيام ، وعندئذ رد مسيو فريسيه رداً غير جميل . فصرح فيما يتعلق بما أذيع عن استقالة الوزارة السامية بأنه لا داعي إلى التدخل في هذا الظرف خاصة . وكتب مسيو تيسو سفير فرنسا بلندن عن رئيسه إلى اللورد جرنفل يقول : « إن مسيو فريسيه يرى من المستحيل ألا يهرمك سداد هذا الرأي وآلا . . . تعترفوا يا مولاي بعدم فائدة الخطة التي اقترحت عليه أول الأمر اتباعها » ^(١) فأثار ذلك غضب اللورد جرنفل . وكان ما يعرف في إنجلترا بالرأي العام قد احتاج منذ أمد بعيد لما يسمونه انقياداً لفرنسا وأصبح ميالاً إلى الاستقلال في العمل . قالت التيمس ^(٢) : « إذا لم تنظم مصر من جديد نظاماً تراعى فيه مصالحنا فمن المؤكد أنها ستأخذ شكلاً مؤيداً لمصالح تناقض مصالحنا » عند ذلك صمم اللورد جرنفل على أن يعمل بنفسه . فكتب إلى اللورد دوفرين في ٢٨ مايو وهو يوم رجوع الوزارة بأن يشير على السلطان بأن ينحاز إلى الخديو وأن يستقدم إلى الآستانة سامياً والقواد الوطنيين الثلاثة وفيهم عرابي ، وكتب في الوقت عينه إلى السفير إدورد مالت بأن يشير على الخديو

(١) مصر ، رقم ٨ سنة ١٨٨٢ ص ٢٧

(٢) ١٥ مايو سنة ١٨٨٢

استدعاء مندوب عثمانى « يحافظ على حياته » ثم أخبر مسيو فريسيه بعد ذلك بما قد عمله ^(١)

وهكذا خطيت الخطوة التي سبقها من التروى والتفكير ما سبقها ، وأصبحت فرنسا وهي بين اثنتين : فإما أن تدخل فيما دخلت فيه إنجلترا أو تنسرح من سياسة العمل معها . وكانت الثانية شديدة الخطر على فرنسا ومصر جميعاً ، في حين أن الأولى كان معناها أن تجرى فرنسا على سياسة التدخل العسكرى من غير ما تهقر ولا تكوص . وقد استشار المسيو فريسيه زملاءه ثم عنهم على انتهاج الخطة الأولى على نحو ما فعل عند إرسال الأساطيل . وربما كان الباعث واحداً في الحالتين ، فهما يكن في المواقفة على تدخل تركيا من المخاطرة فانه لا يزال في ملازمة إنجلترا في كل خطوة تخطوها سبيل إلى تجنب الطامة الكبرى . وعلى ذلك أرسل في ٢٩ مايو إلى السفير الفرنسى بالآستانة ، وإلى مسيو مينكشيكز تعليمات شبيهة بتعليمات اللورد جرنفل ، ولكنه اقترح في الوقت نفسه على اللورد جرنفل بناء على وعوده الحديثة أن يعقد مؤتمراً أوربيا

ولما سمع أهل القاهرة بأن إنجلترا وفرنسا والخديو قد طلبوا إلى السلطان التدخل فيما شجر بين الخديو والأمة من النزاع تأجج كامن شعورهم . فجاءه عرابى بأنه لن يطع أوامر السلطان وأنه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو البلاد ، وانحازت طوائف العلماء والأعيان إلا قليلا منهم إلى جانب الوزارة وطلبوا جهازاً عزل توفيق ، وأفتى شيخ الجامع الأزهر بأن الخديو يبيع البلاد للأجانب لم يعد أهلاً للحكم ، وأيده في ذلك سائر رجال تلك الجامعة العظيمة . وأسرع الخطباء إلى الإسكندرية حيث خطبوا في جماهير بلغ عددها ١٠,٠٠٠ نسمة منوهين بذكر القضية الوطنية . ولما بلغ مصر اللندوب العثماني درويش ياشا في ٧ يونيه مثل أمامه

كبار مشيخة الأزهر واثنان وعشرون من الأعيان بمعرض عليه ١٠,٠٠٠ توقيع وطلبوا إليه أن يقف مع الأمة في وجه الدول وأن يمزل توفيقاً . وتوارد من جميع جهات القطر معروضات موقع عليها وشبيهة بالمعرض الآنف الذكر . وأخذ النساء والأطفال الصغار يطفن الشوارع مناديات برفض الدول ^(١)

على أن البعثة التركية من حيث تقدير المفسدين كانت فشلاً فظيماً . نعم إن درويش باشا كان من أجراً رجال الحاشية السلطانية ، وكان ينتظر منه أن يحمل عرايا ورفاقه بالخوف والإرهاب على اعتزال مناصبهم ، وقبول التني إلى الآستانة أو أن يتلخص منهم بالطريقة التي عرضها السير أكلند كلفن ^(٢) على الخديو في موقف من المواقف المشهودة ، وقد وصله الخديو بمبلغ جسم يبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه ليجهله أسلس قياداً وأسهل مراساً . ولكن درويش باشا لم يكن رجلاً مخفلاً . فقد قبل الهدية وأسمع عرايا والعلماء بعض كلمات التخويف والإرهاب ولكنه عند ما رأى أن في المسألة غير « التمرد العسكري » التي نذب لقمعه أبت له نفسه العالية أن يجرى على يديه شيء مما كان ينتظر منه . وقرر في يوم السبت ١٠ يونيه أن يعقد في يوم الاثنين مجلساً يتألف من الخديو والقناصل للنظر في الأمر . وأبلغ عرايا في أثناء ذلك أنه يجب عليه أن يستعد للاستقالة من منصبه ^(٣)

ولكن وقع في يوم الأحد الفاصل بين السبت والاثنين ما قضى دفعة واحدة على كل ما كان يريد درويش باشا . في هذا اليوم وقت بالإسكندرية مذبحة

(١) ترى وصفا شاملاً لذلك العهد الخطير في كتاب التاريخ السرى لبلنت في صفحة ٣٠٥ والصفحات التي تليها

(٢) أورد المستر بلنت في كتابه السابق الذكر ص ٣٠٢ — ٣٠٣ اقتباسات شيعية أخذها من (بول مول غازيت) التي كان يصدرها وقتئذ المستر (والآن اللورد) مورلي ليمان الدواحي الحقيقية على بنة درويش باشا

(٣) بلنت ، الكتاب السابق ص ٣٠٧

النصارى التى دبرها الخديو ومحافظ المدينة عمر باشا لطنى ، وقام بها رجال البوليس وجماعة من الفتناء المستأجرين — وهى مثل صحيح لما يقع فى زمننا هذا من مذابح اليهود المدبرة^(١)

لقد كان الخديو يعلم حق العلم أن هبة صغيرة تقع بمصر إنما هى ضالة السياسة البريطانية التى ما برحت تنذر بأشد الويل للأوربيين إذا لم يقض على « الفوضى » التى يؤيدها حزب سامى وعربى بنفوذ « المسكرى » وفى ٣١ مايو ليس قبل أنهى السير إدورد مالت إلى اللورد جرنفل « أن المسلمين والنصارى قد يصطدم بعضهم ببعض وقتاً ما »^(٢) وقد رأينا أن ذلك أدى إلى تعزيز الأسطولين . ومع هذا فإن الخديو بلم مستشاريه الأوربيين أو بنير علمهم عقد النية على أن يتعجل تلك الفتنة المنشودة بشئ من لطف الحيلة إذا كان سير الحوادث الطبيعى لا يعجل وقوعها . ولكن ترى أين تقع هذه الفتنة ؟ إنها إذا وقعت فى القاهرة فلا تؤمن عاقبتها على الإطلاق . ففى القاهرة عربى ورفاقه ، وفى القاهرة الجيش الذى يستطيع أن يقم الفتنة فى طرفه عين . أما إذا وقعت فى الإسكندرية فانها يكون لها شأن آخر . فمحافظ المدينة هو عمر باشا لطنى الذى كان وطنى الميسل زمناً ما والذى رشحه الخديو لنظارة الحربية فى فترة اليوم التى أعقبت استقالة وزارة سامى ، فأصبح من مصلحته أن يعمل على سقوط عربى . ثم هو حاكم المدينة فيستطيع أن يمنع رجال الحامية من التعرض للمشائعين بمجرد عدم ندهم لذلك ، كما يستطيع

(١) انظر الوصف الشامل لفتنة الاسكندرية فى كتاب بلنت السابق الذكر من صفحة ٣١٠ إلى صفحة ٣١٥ وانظر خاصة التذييل الثانى من صحيفة ٤٩٧ إلى صفحة ٥٣٤ حيث جمع كل دليل يمكن الشور عليه . ويقول اللورد كرومر (« مصر الحديثة » المجلد الأول من ٢٨٧) فى ملحوظة له : « بعد غش جميع الحقائق قرأت على أن هذه الأدلة عديمة لقيمة بالرة . وليس ضرورياً أن أبسط الأسباب التى بنيت عليها ذلك الحكم » . ربما يكون لفظ « غير ملائم » خيراً من قوله « ليس ضرورياً »

(٢) مصر ، رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٦٠

أن يمنع صدور البرقيات من الإسكندرية إلى النظارة . من أجل هذا بحث إليه الخديو في ٣ يونيه ببرقية جفرية يقول فيها : « إن عراييا قد تعهد بالمحافظة على الأمن العام ونشر ذلك في الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل . فاذا بر بعده هذا وثقت به الدول وسقطت هيئتنا . ثم إن الأسطولين راسيان في مياه الإسكندرية وخواطير الناس هانجة ولخصاص بين الأوربيين وغيرهم ليس يبعد . فاختر لنفسك فيما أن تختم عرايياً وتؤيد عهده وإما أن نتخذنا » . ولا ندرى أ كانت هذه البرقية حلقة من سلسلة برقيات أم كانت فاتحة العمل . ومهما يكن من شيء فإنها استبقت مفاوضات أخرى جرت على يد ابن عم الخديو الأمير حيدر باشا الذي اختلف بضع مرات بين القاهرة والإسكندرية حاملاً رسائل للتأمين . وفي ٩ يونيه سافر عمر لطفي إلى القاهرة ليقف بنفسه على خطة المؤامرة ولعله قد تقرر في هذا الاجتماع أن يكون موعد الفتنة يوم الأحد التالي أي الحادي عشر من شهر يونيه . وكانت العدد الضرورية قد هيئت من قبل ، فحُلب إلى المدينة عصابة من البدو المستأجرين وسلحوا « بالنباييت » وأمر رجال البوليس في السر بأن يشهدوا ما يجري ولا يتعرضوا

ابتدأت « الفتنة » حوالي الساعة الأولى بعد الظهر ، واستمرت إلى حوالي الساعة الخامسة . وذلك أن مكاريًا مالطياً تشاجر مع مسلم^(١) فاجتمع الناس حولهما ثم انبعثت طلقات نارية من بيت يسكنه مالطيون وظهر البدو في مكان الحادثة ، وبعد قتال عام هوش ارتقت الفتنة إلى قتل بالأوربيين قتل فيه بضع مئتين وجرح مثلها ، وكان فيمن جرح المستر كوكسن وقناصل آخرون . حدث ذلك كله ورجال البوليس كانوا تارة لا يفعلون شيئاً وتارة يشتركون في القتل والتقتيل . أما عمر لطفي فكان في أثناء ذلك قد استحوذ على التلغراف ليكون على اتصال

بالخديو . ولم يخبر سليمان ساعى قائد الحامية بشيء عن الفتنة إلا بعد مضي الساعة الرابعة . وحتى في تلك الساعة قد أمر بأن يقود الجنود عزلا من السلاح . على أن الرجل تولى الأمر بنفسه فبرز في الساعة الخامسة وأخذ ثائرة « للذبحة »
 إنا إذا التمسنا نظيراً لتلك المؤامرة الشيطانية وذلك الفتك الخبيث فعابنا كما ذكرنا من قبل أن نذهب إلى روسيا الحاضرة ، إلى أرض كروشيغان وغيره من زعماء « العصايات السوداء » . وأعجب ما يتصل بهذا الحادث وأغربه أنهم حاولوا فيما بعد أن يجعلوا المرابي يدأ فيه ، مع أنه قاسى من جرائه ما لم يقاسه غيره فزعموا أنه هو ناسج برد المؤامرة لحته وسداه ، والآمر بالذبحة ، والناهى رجال الحامية عن التعرض لها . ولكن التهمة تطايرت بشكل يرئى له عند ما أدرکوا أن اللجاج في الأمر قد يزيح الستار عن قاموا حقاً بتلك القلة الغليظة المنقطعة النظير . ثم ظهرت الحقيقة على الرغم من ذلك كله ، وكانت الفضل في ظهورها راجعاً إلى مجهودات المستر بلنت . وفي سنة ١٨٨٣ بسط اللورد رندلف تشرشل لأعضاء البرلمان الأمر بأجمعه^(١)

يبد أنه في الوقت الذي نحن بصدد الكلام عليه لم يعلم شيء من أسرار الحادث الحقيقية . فمرابي نفسه لم يسم الفطن بأحد على الإطلاق ، وعمر لطفى محافظ الإسكندرية والمسئول قانوناً عن هذه الاضطرابات لم يكتف بإبقائه في منصبه بل عهد إليه فوق ذلك برياسة اللجنة التي ألفت لتحقيق الأمر ، وقد أجزى فيما بعد إجازة غياب غير أنه ظل في مصر إلى أن وقعت الحرب ، فلما وضعت الحرب أوزارها جعل ناظراً للحرية . وهذا يذكرنا مرة أخرى بما تجر به الحكومة الروسية في مثل هذه الأحوال ، إذ ترفع من فورها مدبري اللذابح إلى المناصب السامية والرتب العالية^(٢)

(٢) بلنت ، المصدر السابق الذكر ص ٣١٤

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٤)

ومع هذا كله فإن المذبحة لم تنتج بعيد وقوعها غير عكس ما كان يتوقعه
الفسدون . ذلك أن الجالية الأوربية التي كانت تنظر إلى دسائس السير إدورد
مالت بشئ كثير من القلق ، وترى أنها ربما أسخطت الأهليين وبعتهم على
النار لأنفسهم ، قد عدت المذبحة نتيجة طبيعية لتلك السياسة ، وأخذت تنادى
بوجوب استدعاء المعتمد البريطاني وسحب الأسطولين . ورأت تلك الجالية وقتئذ
أن الضمان الوحيد لسلامتها هو أن يصفو ما بين الخديو ونظاره عامة وعرباني خاصة
فإن عرابيا من حيث هو الرئيس المحبوب للجيش يستطيع وحده أن يضمن النظام
والسكينة العامة . كذلك رأت أن النزاع مع الوطنيين عين الجبد ، فإن إلى جانبهم
الشعب الذى لا يهدأ له خاطر حتى يسمح لقادته بإدارة شؤون البلاد . وعلى ذلك
أسرع فحصل فرنسا وقنصلا ألمانيا والنمسا اللذان كانا حتى هذه اللحظة قد تركا
السير إدورد مالت يفعل ما يشاء ، والذات كانا يضمن سلامة مواطنهم فوق
الاعتبارات السياسية — تقول أسرع هؤلاء فطلبوا إلى الخديو أن يرضى عن
عرباني ، وعزموا عليه ليمهدن بحفظ النظام والأمن العام^(١) إلى عرباني رسميا
وليكون ذلك بمحض منهم ومن درويش باشا فلم يسمع الخديو إلا أن يجيبهم
إلى ما طلبوا على كره منه وأباء شديد . وبذلك أصبح عرباني رجل مصر المتصرف
في شئونها ، فشر على الناس بلاغا تقدم إليهم فيه بالتزام السكون وطاعة القانون
وأخذ الأوامر إلى قواد الجنود على اختلافهم أن يحافظوا على الأمن العام كل في
إقليمه الخاص . وأوعز إلى شيخ الإسلام فشر على الناس بلاغا موقفاً عليه من
كبار علماء الأزهر^(٢) وشيخيا بالبلاغ السابق الذكر . وهكذا أصبح عرباني في يومين

(١) والظاهر من رسالة أرسلها إدورد دو فرين من الأستاذة ومؤرخة ١٦ يونيو أن
الباعث الأول على إصلاح ذات البين إنما كان السلطان نفسه فقد كان حريصا على إزالة دوايح
التدخل الأوربي (مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٧)

(٢) بلنت ، المصدر السابق الذكر ص ٣٤٣

اثنين معترفاً له بأنه « منقذ المجتمع » مع أنه هو الذى كان يراد أن تودى بحياته غدرة درويش باشا أو أن يذهب فريسة السخط الذى أثارته المذبحة — ياله من انقلاب راع الذين قدروا عكسه بمقدار ما غصت به نفوسهم !

كل ذلك جعل السير إدورد مالت يشعر هنية من الزمن بأنه قد سحق سحقاً تاماً ، فإن ظهور القنصلين الأوربيين على مسرح العمل كان أمراً لم يخطر له ببال . ولذلك كتب إلى رئيسه رسالة مؤرخة ١٤ يونيه يشكو فيها من أن كلا زميله الألمانى والتسوى أرسل إلى حكومته برقية يذكر فيها اعتقاده « بالأوسيلة لاتقاء أفدح الخطوب غير رحيل الأسطولين عن الإسكندرية ورحيل أنا أيضاً »^(١) وأرسل فى غد ذلك اليوم برقية أخرى أدل على اليأس من البرقية التى سبقها . ويقول فيها « إن الحال هنا قد حرجت إلى حد أن صار من الضرورة المطلقة القيام بعمل ما . والظاهر أنه لن ترسل إلى الإسكندرية فى القريب العاجل جنود تركية . وستحول الحكومة الفرنسية جهودها دون مجيئهم . وسيكون لآراء زميلي الألمانى والتسوى تأثير عظيم فى منع حكومتهما من الرضا بذلك » . وفى تلك الحال من الأمر أقبل ذلك البطل الشجاع الذى ظن أنه حتى هذه اللحظة قد ظفر بأمنيته ، أقبل يقترح على الخديو « عقد مجلس النواب والوقوف على رغبات الأمة » وقد حادث سموه فى ذلك صبيحة اليوم المذكور « فلم يعارض سموه فى هذه الفكرة »^(٢)

كان هذا العمل من السير إدورد مالت دليلاً على أن سياسته قد فشلت فشلاً تاماً ، وأنه قد تقطعت به الأسباب وأصبح لا يريد إلا خلاصاً مقبولاً من تلك الشباك التى نصبها يديه ، وأنه ظن أن فى عقد المجلس باباً يلىج منه إلى

(١) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٤) ص ٦٥

(٢) المصدر عينه ص ٧٤

النجاة . ولا ريب في أن اللورد جرتقل قد غلظه خور الرجل فقد أشار عليه في اليوم التالي في برقية موجزة « بأن يمسك عن الإشارة بعقد المجلس في الأزمة الحاضرة » ^(١) ولعل الخديو نفسه لم يقدم على العمل لسلوك مستشاره الذي أثبت في ذلك المأزق الحرج أنه سهل للمعززين القناة . أما القنصلان فلم يكتفيا برد عرابي إلى سابق عهده على الرغم من معارضة السير إدورد مالت بل أصرا على أن يؤلف الخديو وزارة جديدة لا يشترط فيها أن يكون رجالها كلهم من الوطنيين وإنما يكون عرابي فيها ناظر الحرية فيوفق بذلك بعض التوفيق بين الحزبين المتنازعين . وكنا يرميان بذلك إلى القضاء النهائي على الأزمة وعلى كل ما يدعو إلى تدخل خارجي . فاضطر الخديو على كره منه ومن السير إدورد مالت إلى قبول هذه التسوية ، وبذلك ألفت وزارة جديدة في ١٧ يونيه كان رئيسها رجلا عاديا هو راغب باشا وكان عرابي فيها ناظر الحرية . وكل الذي استطاع السير إدورد مالت أن يذكره في تقريره عن هذا الانتصار الجديد الذي أحرزه نذاه أن قال إن الخديو إنما فعل ما فصل وهو مضطر فإن القنصلين الألماني والنموسي أمهلاه أربعاً وعشرين ساعة لإجابة مطلبهما ^(٢)

(١) المصدر عينه ص ٨٢

(٢) مصر : المصدر عينه ص ٩١ وتاريخ هذه الرسالة هو ١٧ يونيه . وفي هذا اليوم عينه غادر السير إدورد مالت القاهرة إلى سفينة بحرية الاسكندرية وبقى بها مدة من الزمن . وتوافق هذين التاريخين غريب جدا . ويتبيننا المستر بلنت في كتابه (ص ٣٣٦ — ٣٣٧) أنه في ١٥ يونيه تلقى برقية من وكيله بالقاهرة المستر صابونجي ، يناشده فيها انه لا ما أخرج السير إدورد مالت من القاهرة . ويقول عنه فيها « كل الناس يلته وكل الناس قاتله إذا ما بقي » فصار المستر بلنت إلى وزارة الخارجية و « التمس أن يتقل مالت إلى إحدى السفن » فأجيب الطلب « كما يقول المستر بلنت فيا أوردته في كتابه عن هذه المسألة . وقد تأثرت هذه اللسولة في نفس السير إدورد مالت قبيل وفاته شكوكا كثيرة فقد ذكر في رسالة بث بها إلى « التيس » أن اعتقاله إلى السفينة لم يكن لأمر رئيسه بل لأنه أصيب بحمى غريبة كادت تودي بحياته ، ولما عرف من رسالة المستر بلنت مضمون برقية المستر صابونجي استنتج أنه قد دس له السم لاعتقاله . ونحن نرى حارس السير إدورد مالت تكلفا شديداً . وأرجح منه في رأينا بعد الذي علمناه من فضله السياسي القطيع أن سمحه إنما اضطلت حزنا على نكده طاله

وهكذا نجت قضية الوطنيين في أقل من أسبوع وكانت على وشك الضياع . إنها ازدادت قوة على قوة بفضل القنصلين . وقد رأى درويش باشا أن عملهم في مصر قد انتهى فكتب إلى حكومته بذهاب ما كان يخشى من خطر القوضى . وصرح مسيو فرينيه من جهته بأنه قد نهياً « كل ما يمكن من تسوية المسألة المصرية بالاتفاق مع عرابي » ^(١) بل إن فكرة عقد المؤتمر التي كانت قررت في آخر مايو كما رأينا أصبحت غير محتاج إليها ، ورأى السلطان بحق أن المياه قد عادت إلى مجاريها وأنه لم تعد ثمت حاجة لدعوة الدول لترسم خطة التدخل في الأمر . والحق أن الأمر كله بدا كبرق خلب أو كسراب بقية . ثم إنه كان كذلك ولكن عند من ينظر إلى ظواهر الأمور دون بواطنها . فإن الحكومة البريطانية قد عقدت النية على أن تفصل في الأمر بمجد الحسام ، وإنما كانت تنتظر حجة طلية تبدأ بها هجومها . يدل على ذلك ردّها الصريح على قول المسيو فرينيه « تسوية المسألة المصرية » « أنه غير ممكن أن يوضع نظام ثابت مقبول من غير إسقاط عرابي باشا والحزب العسكري المصري » ^(٢) وقد أخذ عاملها يرسلون التقرير إثر التقرير يصفون اضطراب البلاد وسخط الأهلين الذي أثاره الإرهاب العرابي العسكري ^(٣) . وأبلغ اللورد جرنشل بسمرك رسمياً في ٢٠ يونيو بواسطة اللورد أمهتل السفير البريطاني ببرلين « أن حكومة جلالة الملكة لم يكن لها يد في النظام الحاضر بمصر (يعني تأليف وزارة راغب وعرابي) وأنه إذا كانت الحكومة قد سلت بعلامة هذا النظام والاحتفاظ به مؤقتاً لحفظ حياة الأوربيين وممتلكاتهم من الاعتداء ؛ فإنها لا تمدد حلاً للمسألة السياسية بحال من الأحوال » ^(٤)

(١) اللورد كرومر : الكتاب السابق : المجلد الثاني ص ٢٩٣

(٢) المصدر عينه ص ٢٩٣

(٣) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) صفحتا ٨٦ ، ٨٨

(٤) المصدر عينه ص ١١٨ ولكن يقوى اللورد حجة نهى المراقبين عن حضور مجلس =

يبد أنه كان دون حل « المسألة السياسية » كما تريد انجلترا عقبات لا يستهان بها . فتم ما تقبلت به من وعود تقضى باشتراك أوروبا وتركيا مع الدولتين الغربيتين فيما تقضى به الضرورة من وسائل الشدة والضغط ، وتم الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ، وكانت قد أعلنت إنجازاً للوعود المذكورة . وإنه لمن اليسور أن نعرف من رسائل اللورد جرنفل مقدار قل هذه الوعود عليه ومقدار سروره لو استطاع التوصل منها . ففى غرة يونيه أى فى اليوم التالى لنشر الدعوة إلى المؤتمر اقترح اللورد مرة أخرى على مسيو فرينيه اقتراحاً مضمونه رجاء الدول العظمى أن تطلب إلى السلطان إنفاذ جنود تركية إلى مصر . فكان جواب مسيو فرينيه بطبيعة الحال أن الأولى أن يتحقق أولاً ، هل الدول متفقة على عقد المؤتمر أولاً ؟ فرد اللورد بأنه إذا كان الأمر كذلك ، فلا أقل من أن يكون سؤال السلطان إنفاذ الجنود من ضمن ما يشار به على اللورد دوفرين بشأن برنامج المؤتمر . فلم يوافق مسيو فرينيه على ذلك أيضاً لأن أجوبة الدول على الدعوة لم ترد بعد ، وهذه الأجوبة لم يكن من السهل أن ترد والسلطان مصر على عدم عقد المؤتمر حتى تنتهى بمثة درويش باشا من عملها . عند ذلك عزم اللورد جرنفل على أن يعمل على مسئوليته . فأشار فى رسالة مشتركة ومؤرخة ١٣ يونيه على السفراء البريطانيين المفوضين أمام الدول العظمى أن يطلب كل منهم إلى الحكومة التى هو مختص بها أن تقترح على السلطان « الاستعداد لإرسال قوة إلى الخلديو تمكن سموه من الاحتفاظ بسلطته » على ألا يبقى الجيش بمصر غير شهر واحد وألا تمس حرية مصر وأن تحتفظ على وجه العموم بحال البلاد حتى تضع أوروبا نظاماً لإصلاحها^(١) فرأى المسيو فرينيه مرة أخرى أنه أمام أمر

== النظر (ص ١٣١) مع أن المفهوم أن المراقبين كانوا موظفين مصريين فى الحكومة المصرية . ومما يؤسف له أنهم لم يحاكموا على هذا البث بالنظام

(١) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٩

واقع وأن ليس له إلا أحد أمرين : إما قبول هذا الأمر أو رفضه . فأخبر اللورد ليونز في ١٤ يونيه أنه لا يستحسن عمل اللورد جرنفل لأن اقتراح تدخل السلطان الحربى لا بد أن يصل إلى مسامع الباب العالى وهذا مما يزيد تردداً وتمتعاً من الاشتراك فى المؤتمر . وأظهر مسيو فريسنيه شديد استيائه من عدم نص المذكرة على وجوب خضوع الجنود التركية لأوامر الخديو العلية^(١) . فظاهر اللورد جرنفل بالاهتمام بهذا الاعتراض حتى لا يتال من عواطف الرجل الفرنسى ، وأذن للورد دوفرين أن يدرج فى المذكرة النص المذكور إذا لم ير منه بأساً . ولما كان مسيو فريسنيه « راعياً » كما قال فى « ألا يعتمد عن الوزارة الانجليزية فى هذه الظروف » فإنه بعد تريض قليل أعاد على سفراته تعليقات اللورد جرنفل مدرجاً النص المتنازع عليه بصورة واضحة^(٢)

يلاحظ القارىء أن هذا كله إنما حدث قبل تأليف الوزارة الراغبة التى لم يحل « المسألة السياسية » كما تقول السياسة الانجليزية ، وأن عمل اللورد جرنفل الانفرادى فى ١٣ يونيه إنما كان نتيجة التقرير الذى رفع إليه عن « مذبة » الإسكندرية . ومن السهل أن يلاحظ القارىء أيضاً أن اللورد جرنفل كان قليل الارتياح إلى المؤتمر الذى قرب عقده ، وأنه كان يسعى جهده فى حل الأمور التى ستعرض عليه حتى لا يكون ثمة داع للنظر فيها . أما مسيو فريسنيه فكان من ناحيته يبذل قصارى جهده فى أن يفسد على الحكومة البريطانية تديراتها ، تلك التديرات التى بلغ من وضوحها أن شك معظم الدول فى الفائدة العملية من المؤتمر ، أو كما قال اللورد جرنفل « لم يبد عليها الاقتناع بحكمة هذه الخطوة وملاءمتها »^(٣) وزيادة فى التحفظ والاحتراش اقترح مسيو فريسنيه فى ١٤ يونيه

(١) المصدر عينه ص ٦٨

(٢) المصدر عينه ص ٧٢ و ٧٩

(٣) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٤٦

أن توقع الدول قبل افتتاح المؤتمر على اتفاق تمهيدى يثبت « براعتها من الأثرة » ويكون شبيها بالنى وقتت عليه الدول فى سبتمبر عام ١٨٨٠ فيما يتعلق بمسألتى الجبل الأسود وبلاد اليونان ، وتتعهد فى هذا الاتفاق التمهيدى « ألا تسمى وراء زيادة ملكية أو مزاياء خصوصية »^(١) فاعتناظ اللورد جرنفل لإساءة الظن بالمقاصد الانجليزية وأجاب بفتور بأنه موافق على هذا الاقتراح . وعندئذ أخذ مسيو فرينيه يعمل على عقد المؤتمر بأسرع ما يمكن لأنه أدرك الأخطار التى تنجم من التوانى فى وضع إنجلترا تحت رقابة الدول ، وجعل يذلل كل عقبة تحول دون عقد المؤتمر . فقدم ما أبى اللورد جرنفل أن يلتبس إلى الدول مرة ثانية أن تحض السلطان على الموافقة على عقد المؤتمر ، فإن مسيو فرينيه جعله برضى بأن تسأل الدول على الأقل عقد المؤتمر سواء اشتركت فيه تركيا أو لم تشارك . ولكى يدفع ما عسى أن يورده اللورد جرنفل من الاعتراضات ، أصر على وجوب عقد المؤتمر فى غير الآستانة إذا اقتضت الضرورة ذلك^(٢) . وعند ما اعترض بسمرك على تحديد مدة عمل الجيش بشهر واحد ، قل مسيو فرينيه أن تحال هذه المسألة على المؤتمر ليفصل فيها محكمتياً بأن أشار على المركز ده نواى سفير فرنسا بتركيا « بأنه فى حال التدخل التركى ينبغى أن يتفق هو وزملاؤه على الشروط الضرورية لمنع كل ما من شأنه أن يفضى بهذا التدخل إلى احتلال مناف لاستقلال مصر »^(٣) .

فعل مسيو فرينيه هذا الأمر الأخير فى ١٧ يونيه أى فى نفس اليوم الذى أعيد فيه تأليف الوزارة الوطنية . ولم يبق على إنجلترا بعد ذلك إلا أن تتقدم إلى المؤتمر لحل « المسألة السياسية » التى طالما أقلقته بالها

(١) المصدر عنه ص ٦٨

(٢) المصدر عنه صفحتا ٨٢ ، ٨٤

(٣) المصدر عنه ١١١

الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

انعقد المؤتمر في ٢٣ يونيه من عام ١٨٨٢ ليفصل في المسألة المصرية التي لولا المطامع الإنجليزية لما كانت في حاجة لأن يفصل فيها . انعقد في الآستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر والتي نفقت يدها من الأمر كله عند مآرأته اعتداء على حقوقها . ولا شك أن من بين الدول الكبرى التي دخلت المؤتمر دولة واحدة على أقل تقدير أدركت عظم خطر الأمر ، تلك هي دولة روسيا . فان مسيو ده چيير وزير خارجيتها اهتم في التعليمات التي أرسلها إلى سفرائه بمناسبة انعقاد المؤتمر بوجود بقاء المؤتمر حتى يفصل في أمر مصر ، قائلا إن كل حل للمسألة يأتي من غير هذا الطريق حل غير مقبول ، وإنه إن لم يكف التأثير الأدبي في تذليل الصعاب فإن المؤتمر بأجمعه يقرر ما يراه من الوسائل الأخرى . فإذا اقتضت الضرورة ذلك فتركيا أحق الدول بإعادة المياه في مصر إلى مجاريها . فإن أثبت تركيا ذلك فقد يسهل الأمر إلى إنجلترا وفرنسا على شرط أن يرافق جيوشهما مندوبون من قبل الدول الكبرى . فإذا ما استقر النظام في نصابه أعيد النظر في جميع التزامات مصر الدولية بقصد إلغاء المراقبة الثنائية ووضع نظام دولي يحول دون عبث معتدى الدول ويجعل كل تعرض آخر اشئون مصر الداخلية أمراً مستحيلاً^(١)

غنى عن البيان أن إنجلترا تقدمت إلى المؤتمر بنير هذه المقاصد وتلك الخلط ، وأنه لم يكن شيء أبغض إليها في إسقاط الوزارة الوطنية المقومة من

(١) مصر ، رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

تدخل أوروبا المشترك . ذلك بأن دخول أوروبا في الأمر قد يفضي إلى ما تخشاه من فقد مركزها الخاص في مصر وحرمانها أبد الدهر كل فرصة تؤدي إلى تحقيق مطامعها القديمة . والحق أنها لتتق ذلك الخطب الجلل ، كانت تعمل في أول الأمر على دفع تركيا إلى التدخل في شئون مصر منتظرة بحق أنها تستطيع تسيير تركيا وفق مصالحها . فلما خاب رجاؤها في ذلك وانعقد مؤتمر من الدول الكبرى رأت أنه إذا ما أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول خطة لا تتفق مع مقاصدها^(١) وجب أن تعمل على مسئوليتها أو تستسلم للقضاء . وكان معنى هذا بالطبع أن تقع في حرب مع فرنسا أو مع دول أوروبا كلها . على أنها رجحت ألا يبلغ الأمر حد امتشاق الحسام وعولت فيما دون ذلك على صروف الزمن أولا وعلى سياستها ثانياً

على أن الحوادث أثبتت أن الأمر أهون مما توهمت إنجلترا . فقد ساقطت المقادير لها حليفاً لم يخطر لها ببال . ذلك الحليف هو بسمرك . رأى بسمرك أن في الأمر فرصة ثمينة لأن يضرم نار الخصام بين إنجلترا وفرنسا فيعزل الثانية ويجتذب إليه الأولى فيضمن لألمانيا الزعامة السياسية المطلقة على أوروبا . وهكذا كان من شر مصائب سياسة الاعتداء البريطانية من حيث علاقتها بمصر أن فرقت بين قوى أوروبا الديمقراطية المثلثة في أرقى شعوب زمنا هذا أي في إنجلترا وفرنسا . وكان

(١) لما قدم الأمير لوبانوف إلى اللورد جرنفل المذكورة المتضمنة آراء المسيو ده جيير المذكورة قال اللورد لسفير مؤكداً : « اننا لم تكن لنا في سياستنا نحو مصر أغراض خفية ولا نسي وراء مطامع مبشها الأثرة وحب النفس » ثم أبدى رغبته في أن يكون كل عمل يحدث انما يحدث بتصديق أوروبا . على أنه لم يملك لسانه أن يقول « لقد كنا تأخذ أهبتنا للقيام بما يقضي به الضرورة » مصر رقم ١٧ (١٨٨٢ ص ٨٢) ومع ذلك قبل هذا الحديث بأسبوعين فقط أكد اللورد جرنفل لسفير ألمانيا بتسديد عند ما سأله عن حقيقة ما يلته من استبعاد إنجلترا لأرسال جنود بريطانية الى مصر « أن ما يلته لا أساس له » (مصر رقم ١١ - ١٨٨٢) ص ٩٠

من وراء هذه التفرقة التي دامت أكثر من عشرين عاماً أن صارت زعامة أوروبا لبروسيا وهي أقوى دولة رجعية في العالم ، كما كان من وراثتها أن ألقت فرنسا بنفسها في أحضان روسيا على ما في ذلك من الضرر لأهل هاتين الدولتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في غضون الشهرين المشؤمين اللذين انقصد فيهما المؤتمر ، شهرى يولييه وأغسطس من عام ١٨٨٢ .

غير أنه كان لا بد لـ إنجلترا قبل أن تحرز هذا النصر أن تذوق شيئاً من القلة والهوان . فإن بسمرك نفسه لم يشأ أن تذهب إنجلترا بمصر دون سائر الدول ، ولذلك عرضت في الجلسة الأولى للمؤتمر « مسألة اتفاق البراءة من الأثرة » وفي الجلسة الثانية التي انعقدت بعد يومين من الجلسة الأولى وقع على الاتفاق من حضر من المندوبين المفاوضين . وكان نص الاتفاق هكذا « تتمتع الحكومات التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسعى إلى امتلاك شيء من أراضيها . ولا إلى أى إذن بأى امتياز خاص ، ولا إلى أية فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان عاماً يمكن أن تناله أية أمة أخرى »^(١) وهذا البلاغ خطير الشأن للغاية فإن إنجلترا باشترا كها فيه — وهي التي من أجلها عمل البلاغ خاصة — تعهدت ألا تضم مصر إلى ممتلكاتها بل ألا تحتلها بالطريقة التي أجازت بها معاهدة برلين للنمسا احتلال البوسنة والهرسك . ولكنها إنما تعمل من حيث هي إحدى دول كثيرة تهمها تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولنفعها جميع الدول . فالطريقة التي أنفذت بها إنجلترا هذا الاتفاق تمتد في تاريخ القانون الدولي من أشنع الحمازى . ولا عجب أن يعنى المؤرخون الذين ينصرفون لما يتحاشون ذكر ذلك الاتفاق المادام لحجبهم كلها^(٢)

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٢

(٢) لا توجد كلمة واحدة عن هذا الاتفاق في التاريخ « الصريح » الذى وضعه

الورد كرومر

ومع ذلك فإن المؤتمر قبل أن يقرر شيئاً حاول مرة أخرى أن يمنع إنجلترا من أن تحملها الأثرة على الاعتداء على مصر . فقد قدم المندوب الإيطالي القوض في الجلسة الثالثة التي انعقدت في ٢٧ يونيه اقتراحاً تتضمنه عبارته الآتية « ينبغي أن يعلم أنه ما دام المؤتمر منعقدًا فليس للدول أن تقوم في مصر بعمل انفرادي ما » وكانت إنجلترا في هذه المرة أيضاً هي المعنية بهذا الاقتراح لأنه قد عرف أنها قائمة باستعدادات حربية . وقد أقر المؤتمر هذا الاقتراح بعد ما أضيف إليه تحفظ اقترحه اللورد دوفرين والمركيز ده نواي مضمونه استثناء ما تقتضيه « الظروف القاهرة » كضرورة محافظة كل دولة على نفوس رعيتهما مثلاً . وقد كتب اللورد دوفرين عن هذا التحفظ لرئيسه يقول : « إن الفرض من إضافته إطلاق أيدي حكومتينا في العمل إذا طرأ طارئ ما » . وزاد ذلك الدبلوماسي الداهية على ما تقدم قوله : « إننا في الحقيقة لم نعد اقتراح السفير الإيطالي ذا شأن كبير بعد هذا التحفظ الذي يرجع إليه عند الحاجة » ^(١) ولكن اللورد جرقتل لم ينعج بهذا التفسير الذي كان لا شك مبائناً فيه وأرسل إلى اللورد دوفرين برقية يشير عليه فيها بأن يتحين فرصة يذكر فيها لزملائه أنه فهم من لفظ « الظروف القاهرة » معنى أوسع من المحافظة على نفوس الرعية الإنجليزية ^(٢) . وقد قام بذلك اللورد دوفرين في جلسة المؤتمر الرابعة إذ ألقى سؤال يتعلق بما يكون إذا تجاهل السلطان المؤتمر وأرسل من تلقاء نفسه جنوداً إلى مصر . فقال أحد المندوبين إن هذا العمل من السلطان يسهل إحباطه بأسطولى إنجلترا وفرنسا الراسيين في مرفأ الإسكندرية والذين في وسعهما أن يمنعا الجنود التركية من النزول إلى البر . فقال للمركيز ده نواي معترضاً : « أما وقد عقد المؤتمر فليس للأسطولين الإنجليزي والفرنسي أن

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٤٨

(٢) المصدر السابق ص ٤٩

يتدخل في الأمر بهذه الصورة » وعندئذ رأى اللورد دوفرين سنوح الفرصة التي يتحيناها . فقال : إن هذا الفصل من السلطان ليس إلا حالة من حالات « الظروف القاهرة » التي يشملها التحفظ الملحق بالقرار الإيطالي « كما لو هدت قناة السويس أوجد في الحال السياسية تغير فجائي أو خفيف يخشى منه على المصالح الخاصة »^(١) ومع أن هذا التفسير لا يبق للقرار الإيطالي قيمة ما فإن الندويين لم يجادلوا فيه إما لغباوتهم أو لإشارة تلقوها من بحمر ك . وكذلك ظفر اللورد دوفرين بما أراد وفي أثناء ذلك كانت المسألة الأساسية التي من أجلها عقد المؤتمر هي أيضاً موضع البحث والاهتمام . وكان اللورد دوفرين لا يأنو أن يتلو على الأعضاء عند افتتاح جلسات المؤتمر الرسائل الكثيرة الواردة من القاهرة في وصف خطر الحال هناك والسلوك الغاضح الذي تسلكه « الوزارة الهزلية » كما كان يسمى وزارة راغب ، ثم وقاحة الحزب العسكري الذي كان « يسير من عنف إلى عنف » ولا يبرح متمرداً عاصياً غاضباً ، ثم الفوضى التي أخذت تضرب أطنابها ، والخراب الذي يتسع نطاقه ، وما يوشك أن يكون من نبذ التعهدات الدولية وما إلى ذلك . وكانت الرسائل تصف هذا وغيره بالأسلوب الذي استحسنته سياسة العهد الذي جاء بعد ذلك . فكان زملاؤه يصغوف إليه وعلامم الشك فيما يسمعون بادية عليهم . بل إن منهم من صرح بأنه لا يستطيع قبول هذه الآراء^(٢) على أنهم عند ما رأوا أن انجلترا مصممة على تغيير الأحوال في مصر أقرروا ما اقترحه اللورد دوفرين من سؤال السلطان التدخل في الأمر حرياً . فعلوا هذا جميعاً غير المركيز ده نواى فإنه جاهر بعدم موافقته على الاقتراح المذكور^(٣) . ثم صارت المشكلة

(١) المصدر السابق ص ٥٧

(٢) مصر ، رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣١ - - ٣٢

(٣) المصدر السابق ص ٥٦ . صرح المركيز ده نواى بأن الاقتراح إنما صدر من الحكومة البريطانية وليس بحال من الأحوال اقتراحاً إنجليزياً فرنسياً

بعد ذلك كيف يكون ذلك التدخل بحيث لا ينفى إلى أى اعتداء من جانب السلطان أو جانب إنجلترا . فقال اللورد دوفرين إنه لا شيء أسهل من هذا . فما على الخديو إلا أن يسقط الوزارة الحاضرة ، ويولى درويش باشا نظارة الحرية ، ويعهد إليه قيادة الجند التركي ، ويبعد المراقبة الثنائية وبذلك ينفض الإشكال . ولكن اللندويين لم يقبلوا هذا الرأي لأنهم رأوا بحق أن السلطان لن يرسل جنودا على هذه الشروط التى تمس كرامته . ثم أدلى المركيز ده نواى برأيه فكان أرضى للندويين من رأى اللورد دوفرين . رأى السفير الفرنسى أن إرسال الجند التركى إلى مصر يجب أن يقرن بالشروط الآتية : — أن تطلب الدول إلى السلطان ذلك رسميا . أن يتعهد السلطان بإعادة الحال إلى ما كانت عليه . ألا يتعرض للفرمانات والامتيازات الخاصة بمصر . ألا تحد مدة عمل الاحتلال . ألا يتعرض لشؤون مصر الداخلية ما بقى الجند بها . وألا تمس حقوق الخديو وكرامته . وقد قبل الندويون جميع هذه الشروط غير الشرط الذى يقضى بإطلاق مدة الاحتلال و « الطلب » الذى يقدم إلى السلطان ، لأنهم لاحظوا أن الباب العالى لن يقبل « طلباً » وأنه يخشى على مصر من إطلاق مدة الاحتلال وعدم تقييدها . وقد عارض اللورد دوفرين فى هذا الشرط الأخير أشد المعارضة وأخيراً وافق المؤتمر على توجيه مذكرة موحدة النص إلى السلطان يسأل فيها إرسال جند تركى إلى مصر ويتلطف له فيها عند ذكر الشروط التى ترجو الدول أن يتم العمل بموجبها . وفى جلسة المؤتمر السابعة التى عقدت فى ٦ يولييه وافق المؤتمر على نص هذه الشروط وإلى القارى بيان هذا النص ^(١) « إن الدول الكبرى مقتنعة كل الاقتناع بأنه أثناء وجود الجند الممانى بمصر سيحتفظ بحال البلاد المعتادة ، ولا يتعرض للأموال التى أعفيت منها مصر ، ولا لما خضعت به من

الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة ، ولا لعمل الإدارة المعتاد ، ولا للنظم والاتفاقات الداخلية المبنية عليه . وأن تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل ضباطها بالاتفاق مع الخديو ثلاثة أشهر ما لم يسأل الخديو مد هذا الأجل ؛ فإذا فعل حدد الأجل الجديد بالاتفاق مع تركيا والدول الكبرى ، وأن تتحمل مصروفات الاحتلال . . . وأنه إذا وافق السلطان كما ترجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول الكبرى فإن إنفاذ اللوات والشروط الآتية المذكور يكون موضوع اتفاق آخرين الدول الست وبين تركيا »

وقع مندوبون أجمعون على هذا « النداء » وأرسله كل منهم إلى حكومته لتتعمده . ولا يخفى أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن مما تقبله الحكومة البريطانية . فإن إنجلترا صاحبة الحول والطول والتي دبرت أمر التدخل من أوله إلى آخره لم يقيموا لها أى وزن بل أدجوها فى عداد « الدول الست » وفوق هذا وذاك فإن حلول الدول محل الحكومة البريطانية فى التعاقد مع تركيا على التفاصيل المتعلقة بتنفيذ مواد المذكرة المشتركة جعل تسيير تركيا وفق مصالح إنجلترا الخاصة أمراً فى متعصى الصعوبة . ثم إنه لم يبق من شك فى أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة ، وذلك لأمرين أولهما أن هذه الشروط تحفظ عليها كرامتها من حيث هى صاحبة السيادة على مصر . وثانيهما علما أنها إذا لم تتدخل فقد تبدأ الدول العمل بدونها . والحق أن المؤتمر قد ناقش هذا الأمر الأخير ولكنه أرجأ الفصل فيه بمجاملة للباب العالى^(١)

لهذا كله عذمت إنجلترا على العمل قبل أن تعتمد الدول المذكورة وتقدمها إلى الباب العالى . وليس فى الأوراق الرسمية التى نشرت فيما بعد ما يدل على أن الحكومة البريطانية كانت إذ ذاك قد تواطأت هى وبسرك على أمر من الأمور

وربما كانت كذلك ، ثم أخفيت الأوراق التي تثبت هذا الأمر . ومهما يكن من شيء فقد اتضح أن انجلترا عقدت النية على أن تواجه الدول بحقيقة واقعة تندر المذكرة المشتركة التي قبلتها وهي قصاصة ورق ليس فيها من غناء ، وترتيبها أنه في كل نظام يوضع لحل المسألة المصرية يجب أن يكون لانجلترا الحظ الأوفر من التنفيذ . ولا مرا . في أن عملها هذا كان يخشى منه عليها ، ولكنه أفلح كما يفلح كل عمل وقع تقوم به دولة شديدة البطش والسلطان

لم يكن العمل الخاص الذي أته انجلترا غير ضرب الإسكندرية بحجة أن المصريين كانوا يقومون بإنشاء استحكامات تهدد الأسطول الأجنبي ، وهي حجة أجاد تسخيرها المستر تشرز في البرلمان إذ قال : « أجد رجلا يحوم حول بيتي وعلائم الإجمام بادية عليه ، فأبادر إلى إحضار الأقفال والمزاليج وأحكم مد نوافذى فيقول إن هذا إهانة له وتهديد ويحطم على أبوابى ويعلن أنه إنما فعل ما فعل دفاعاً عن نفسه ليس غير » ^(١) . والحق أنه لا شيء أحر ولا أصرح تنافاً من الحجة التي تدرع بها الإنجليز إلى الشروع في ضرب الإسكندرية وهي مدينة لما شأن عظيم في عالم التجارة يزيد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة . وإلى القارى كيف تم ذلك : أخبر السير بوشامب سيمور (الذي أصبح اللورد الستر مكافأة له على عمله) في ٢٩ مايو وزارة البحرية الإنجليزية أن المصريين يقومون بإنشاء استحكامات في مرفأ الاسكندرية . فانخذ اللورد جرنزل في ٣ يونيو هذا العمل المشروع الذي تقوم به حكومة مستقلة يهددها أسطول أجنبي موضوع استنفام من الباب العالى . فأجاب الباب العالى بعد ثلاثة أيام بأنه لم يجر إنشاء أو تسليم حصون جديدة ، وكل ما في الأمر هو رم بعض الحصون وقد أمر الباب العالى بوقفه . وذكر الباب العالى أمه في « أن يتجنب

(١) مضابط البرلانات مجلد ٢٧٢ ، ١٨٨٢ ، ص ١٧٧٨

قائدا الأسطولين الإنجليزي والفرنسي جهدهما كل ما يثير أدنى نزاع»^(١) ومضى على ذلك شهر كامل . فلما استهل يوليه استؤنفت الاستحكامات وأعد ما يلزم لسد المرفأ فأرسل اللورد جرتشل إلى اللورد دوفرين من فوره برقية أظهر فيها عظيم استيائه من بطل عمل المؤتمر^(٢) وقال إنه يجب أن ترسل الدول إلى الساطان بلاغاً نهائياً أو تختط خطة أخرى . ثم تقدم في الوقت نفسه إلى أمير البحر سيمور بأن يخبر قائده حامية الاسكندرية أن « محاولة سد المرفأ عدوان يقضى إلى ضرب الحصون »^(٣) وهكذا ترى الحكومة البريطانية تبدأ عملاً انفرادياً في حين كانت تحض المؤتمر على دعوة الباب العالي للعمل . وكان اللورد جرتشل أراد تأكيد الانفراد في العمل المقصود فأشار على أمير البحر سيمور بأن يدعو أمير البحر الفرنسي للاشتراك معه قبل البدء في أى عمل عدائى ، مضيقاً إلى ذلك قوله : « وليس لك أن تؤخر العمل بمقتضى التعليمات المرسلة إليك إذا ما أبى الفرنسيون الاشتراك في الأمر »^(٤) وقد أبى الفرنسيون الاشتراك في الأمر . فان السيوفريسيه قال قبل ذلك بأيام قلائل مجيباً عن سؤال ألقى في البرلمان بشأن الأسطول الفرنسى الموجود بالاسكندرية ، إنه هناك لحاية مصالح « بنى وطننا » ليس غير . وعلى الرغم من كتمان ما سيتخذ من الوسائل قال : « غير أن هناك وسيلة واحدة أرفضها . تلك هى تدخل فرنسا في مصر حريباً »^(٥) وعلى ذلك أعلن إلى اللورد ليونز أن أمير البحر الفرنسى لا يستطيع بحال من الأحوال « الاشتراك مع أمير البحر الإنجليزي في أن يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية »^(٦) أما

(١) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٢٢

(٢) المصدر عينه رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٠

(٣) المصدر ص ٧٤

(٤) المصدر عينه ص ٧٤

(٥) المصدر عينه ص ٨

(٦) المصدر عينه ص ٨٣

قائد حامية الإسكندرية فانه من جهته أكد أنه لم يفكر في العمل على سد مرفأ الإسكندرية . ولكن أمير البحر كان مثله مثل الذئب المذكور في الخرافة فلم يشأ أن تفلت الفريسة من يده ، وأرسل في ٦ يولييه إلى القائد المذكور مذكرة أخرى طلب فيها بإيجاز وقف الاستعدادات الحربية ثم أرسل إليه بعد أربعة أيام بلاغاً نهائياً أمهله فيه أربعاً وعشرين ساعة لإجابة ما طلب

وهنا يجب ملاحظة أمر هام . إن المؤتمر في ذلك الوقت كان يفكر في حمل السلطان على التدخل ، وبالفعل قد وصل إلى قرار نهائى في ذلك وإنما كان ينتظر مواثقة الحكومات عليه ، ولذلك لا يمكن أن يسوغ تمسك الحكومة البريطانية التى لم يسمع له بمشيل إلا بأنه من مقتضيات « الظروف القاهرة » فتقول رداعلى من يعتقد هذا إنه ليس معقولا أن يحتج بخاطر يهدد حياة الرعايا البريطانيين وأملاكهم لأنه لم يكن ثم خطر ما . إن رجال القنصلية البريطانية كانوا طوال شهر يونيه بالاتفاق مع أمير البحر سيمور يخرجون الرعايا البريطانيين من مصر إما إلى سفن الأسطول أو إلى بلدانهم ^(١) وهذا يؤيد ما عرفناه من مصدر مباشر من أن ضرب الإسكندرية كان قد تقرر من أول شهر يونيه ^(٢) . أما الحاجة التى احتجوا بها وقتئذ في الرسائل الرسمية وفي البرلمان تسويفاً لهذا العدوان فهى كاقدمنا ضرورة الدفاع عن النفس . قال اللورد جرنشيل في الرسالة العامة التى كتبها إلى سفراء بريطانيا أمام الدول الأجنبية : « ليست الخطة التى أعلنها أميرنا البحرى إلا عملاً مشروعاً يقتضيه مجرد الدفاع عن النفس وسيقوم بعمله . . . لهذا الغرض لا لأية حاجة في نفوسنا » ^(٣) ولكي يعرف القارىء حظ هذا العذر من الإخلاص والصدق يجب أن نرجع به إلى الرسالة التى كتبها اللورد دفرين إلى رئيسه في

(١) مصر ، رقم ١٧ (١٨٨٢) صفحات ٩٨ ، ١٠١ ، ١١٠

(٢) بلنت ، كتابه السابق الذكر ص ٣٦٤

(٣) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ١١٤

٨ يولييه يذكر فيها حديثاً دار بينه وبين وزير خارجية تركيا . رجا الوزير اللورد بالبحر شديد أن يطلب إلى اللورد جرتنل أن ينهى أمير البحر سيمور من أن يأتي بالإسكندرية عملاً غير معروف العاقبة . فما كان من اللورد دوفرين إلا أن أخذ عليه مذاهب القول بأن سألته « لم يذهب السلطان بمجنوده فيحفظ النظام ؟ » قال اللورد في رسالته « قفلت عندئذ إنه لو أكدي أن السلطان سيعمل وفق ما تريد لكان ما أقتله لفخامتكم من آرائه خليقاً بالنظر وحسن الروية . أما الأمر مجرد إبلاغ التماس لا يقوم على أساس فإنه ليس بذى خطر كبير »^(١) وبشارة أخرى إن ضرورة الدفاع عن النفس كانت بالغة والخوف على الأسطول من مدافع حصون الإسكندرية جسيماً إلى حد أن اللورد دوفرين كان مستعداً — ويحق له أن يقول ذلك — لأن ينصح بسحب الأوامر التي أصدرت إلى أمير البحر سيمور بضرب الحصون لو رضيت تركيا أن تعمل ما تريده إنجلترا . لعل القارىء غير محتاج إلى دليل أقوى من هذا يثبت أن ضرب الإسكندرية لم يقصد به غير الإحراج ومواجهة الدول « بحقيقة واقعة جديدة » .

ومن المستطرف أن نلاحظ حقيقة أخرى . بينما كانت إنجلترا تنصب شبك دسائسها كانت الوزارة الوطنية تدير شؤون مصر على أهدأ ما يكون من الحال . فإن هذه الوزارة لم تعد تخشى تدخلاً أجنبياً بعد انتقال السير إدورد مالت كما ذكرنا إلى سفن أمير البحر سيمور ، وبعد إضراب المراقبين عن العمل في ٢٢ يونيو عملاً بتوصية السير إدورد مالت ومواقفة اللورد جرتنل ، وبعد فشل المسمى الذي كان يرمى إلى حمل عربي على ترك مصر^(٢) نظير رشوة تدفع إليه . وبذلك استراحت من

(١) المصدر عينه صفحة ١٠٤ .

(٢) بلت : كتابه السابق ص ٣٣٤ . عرض آل رتشيلد مرتباً سنوياً قدره ٤٠٠٠ جنيه وعرضت الحكومة الفرنسية مرتباً سنوياً آخر قدره ٦٠٠٠ جنيه . لا شك أن أساليب الرشوة لا يعرفها إلا العرقيون !

مستشارين ومراقبين جاءوا تطفلاً وفضولاً . أما الخديو فبقى بالقاهرة وظل على اتصاله السرى بالإنجليز ، وعند ما وصل إليه بلاغ أمير البحر سيمور كان من أشد أنصار المقاومة والدفاع^(١) والراجح بل المؤكد أنه لو كان من رأيه إجابة مطالب السير بوشامب سيمور لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الإنجليز . على أن كونه من أنصار الدفاع لا ينفي أنه كان في الوقت نفسه أحد المحرضين على الإجرام وأن ما رعى به الوطنيون فيما بعد من الخروج على الخديو كان كذباً صريحاً^(٢)

ضربت الإسكندرية في ١١ يولييه . ابتداءً الضرب صبيحة اليوم ، واستمر نحو عشر ساعات فسكت للدفاع المصرية ، وما وافى العصر حتى انسحبت الحامية وبعد يومين نزلت الجنود البريطانية المدينة ، وفي ١٥ من الشهر المذكور صارت المدينة رسمياً في أيدي الغزاة الفاتحين . وفيما بين هذين اليومين اشتعلت النار في المدينة فن قائل إنها نشأت عن قتال الأسطول الإنجليزي ، وهو الأصح ، ومن قائل إنها من عمل الحامية المصرية المنسحبة وهو قول ضعيف . على أن هذا لا يهمننا كما لا يهمننا ما اشتملت عليه القوضى التي أعقبت ذلك من قتل وجرح وانهاب ، إنما تهمننا تلك الحقيقة الساطعة ، وهي أن إنجلترا قد خرقت حرمة القانون الدولي وأنت أمراً همجياً لم يسبق له مثيل ، أمراً لو صدر من دولة أضعف منها لحوسبت عليه حساباً عسيراً .

حدث ما حدث فكان أثره ما تمتته إنجلترا إلى حد بعيد . فقد أصبح العالم يرى أن غزو إنجلترا مصر واقع لا محالة ، وأيد هذا الرأي التحمس الشديد الذي لقيته من كافة الأحزاب الإنجليزية فكرة إنفاذ حملة حربية إلى مصر . فالأحرار ،

(١) المصدر عنه ص ٣٧٩

(٢) المصدر عنه ص ٣٨٢

والأحرار المتطرفون ، ومستزلو الكنيسة المقررة ، والإخوانيون ، كل هؤلاء أصبحوا يتبارون في طلب حرب عاجلة مع الطغمة العسكرية « المتردة » بالقاهرة . وانضم إليهم المحافظون خافة أصواتهم شأن الحزب المعارض ، ولكنهم لم يكونوا في الأمر أقل تشدداً وحرصاً . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه هذه النعرة الوطنية غير أفراد كرام النفوس متنوعى الآراء السياسية كستر بلنت من جهة ، ومستر فريدريك هريس من جهة أخرى . على أن معارضة هؤلاء ذهبت صرخة في واد ، وخرج المستر جون برايت من الوزارة احتجاجاً على ضرب الإسكندرية . أما أولئك الذين اشتهروا بأنهم متطرفون كالـمستر « والآن اللورد » مورلي الذي كان وقتئذ محرر الـ « بال مال غازيت » والسير تشارلز دلكي الذي كان وكيل الخارجية ، فقد كانوا جميعاً من دعاة الحرب . ياله من تدهور في عالم الشهرة والمبدأ مؤلم للنفس ، وقد يكون أشد مما شاهدناه في أيامنا مدة حرب البوير . وطى أثر ضرب الإسكندرية وافق البرلمان غير أقلية محترمة يقودها السير ويلفرد لوصن والسير جورج كبل على الاعتمادات الحربية الضرورية ، وسيرت الجنود على الفور من مالطة والهند وجهات أخرى

أما مصالح حملة السندات التي كانت مصدر الارتباك كله والفرض الذي من أجله ستوقد نار الحرب ، فقد تنوسيت إذ ذاك بطبيعة الحال ، وأصبح كل من كان يهمه أمرها يبدل جهده في عدم ذكرها والخوض فيها . وعلت الصيحة بأن شرف إنجلترا معقود بتأييد نفوذ الحديو وسلامة التزامات مصر ، ومع أن هذين الأمرين لم يكن يخاف عليهما إلا من الإنجليز أنفسهم ، ومع أن الجمهور لم يكن يهتم بهما أكثر من اهتمامه بعمل الضباط الصينيين في البلاط الصيني ، فإن الصيحة شأن كل صيحة جوفاء ، تأدت إلى مسامع الجماهير الجاهلة ووردتها ألسنتهم في الشوارع والطرق . وحدث وقتئذ بمصر ما ألبس هذه

المزاعم لباس الصدق ، وذلك أنه لم يكذب الإنجليز يستولون على الإسكندرية حتى كان الخديو الذى حض على المقاومة قد تمكن بالحيلة من الحرب من قصر الرمل والاتصال بأمير البحر سيمور . وبلغ من جرائمه وهو بمأمنه بقصر رأس التين أن أرسل إلى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم المدينة للإنجليز ، وفى الباطن ليقبض عليه إن أتى ، أو يعلن أنه عاص إن لم يأت ^(١) كما قال المستر كرترايت الذى كان وقتئذ قائماً بأعمال السير إدورد مالت . ولا حاجة إلى القول بأن عرابيا لم يجب تلك الدعوة الفارقة . فلما هرب توفيق وكان عرابى لا يزال بالإسكندرية اجتمع بالقاهرة كبار ولاية الأمور من الأمراء وحكام الأقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومنها القبطية والإسرائيلية وغيرها وكونوا مجلساً وطنياً يدير شؤون البلاد ويدافع عنها وفوضوا الأمور الحربية إلى عرابى بأن ولوه نظارة الحربية والقيادة العامة ^(٢)

فلما حدث ذلك أصدر الخديو فى ٢٢ يولييه أمراً عالياً بعزل عرابى وتأليف وزارة جديدة كان فيها الرجلان المتشيعان للإنجليز من قديم ألا وهما شريف ورياض : الأول لرياسة الوزارة والثانى لنظارة الداخلية . طلى أن هذا الأمر العالى لم يحفل به أحد وأعلن المجلس الوطنى أن الخديو بتركه شعبه وانضمامه إلى العدو قد فقد حقه فى الحكم ، وعندئذ صور عرابى وزملاؤه فى صورة « عصاة » خارجين على وليهم الشرعى . أما أن ولياً شرعياً يجوز له أن يخلد شعبه ساعة الشدة أو لا يجوز ، فذلك ما لم يخطر ببال إنسان

بقى علينا أن نبين للقارى أثر ضرب الاسكندرية فيما يسمونه جماعة الدول الأوربية وأن تتبع المراحل الأخيرة التى قطعها انجلترا حتى تمكنت من اطراح رقابتها والوصول إلى الترض الذى ترمى إليه ، ألا وهو الانفراد باحتلال الديار المصرية

(١) بئنت كتابه السابق الذكر ص ٣٨٨ و ٣٩٤ — ٣٩٣

(٢) بئنت : كتابه السابق الذكر ص ٣٨٢

الفصل الخامس عشر الاستيلاء على مصر

لم يكد اللورد جرنفل يتسلم من أمير البحر سيمور بزقية ينبئه فيها بالشروع في ضرب الإسكندرية حتى أرسل إلى اللورد دوفرين بياناً مطولاً ليبلغه إلى زملائه وقد فصل فيه الحوادث التي دعت إلى ضرب الإسكندرية وختمه بالكلمات الخطيرة الآتية : « إن حكومة جلالة الملكة لا ترى الآن غير اصطناع القوة في القضاء على حال أصبحت لا تطاق . وفي رأيها أن الأصلاح والأقرب إلى مبادئ القانون الدولي والعرف أن يكون الجيش الذي يقوم بهذا الغرض من قبل الدولة صاحبة السيادة . فإذا لم يتيسر ذلك لامتناع السلطان فمن الضروري النظر في طرق أخرى . ولا تزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذي أبدته في منشورها المؤرخ ١١ فبراير وهو أن كل تدخل في مصر يجب أن يكون مظهرًا لسلطان أوروبا وتضامنها ^(١) . إن الإشارة إلى مبادئ القانون الدولي والعرف وترديد ذكر الرغبة في تضامن أوروبا ، قول إن هذا كله لقاء عمل أمير البحر سيمور لمن الأشياء المستطرفة حقاً . وسنرى عما قريب قيمة ما صرح به من الحرص على أن تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين . وليست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كلاهما رياء وفاق ، إنما هي خطيرة لما صرح به فيها من أن الحرب مع مصر أصبحت لا مناص منها ، وأنه إذا لم تتم تركيا بهذه الحرب وجب النظر في « طرق أخرى » . ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق بل تركه مبهمًا غامضاً . غير أننا إذا نظرنا إلى العمل

(١) مصر ، رقم ١٠ « ١٨٨٢ » انظر ما تقدم ص ١٧٥

المسكى الذى وقع فى يوم ١١ يولييه ، والاستعداد الحربى الذى حدث على أثره لم يخالفنا ريب فى أن إنجلترا قد اعتزمت أحد أمرين : إما الحصول على تفويض رسمى من الدول أو القيام بعمل يجعل كلمتها العليا فى الحوادث التى أصبحت على وشك الوقوع ، ولا أقل من أحد هذين الأمرين

وقد تأثرت روسيا بهذا البنى الذى أنهت إنجلترا أشد التأثير ورأت ألا فائدة من المؤتمر ما دامت إنجلترا تفتنت على جماعة الدول ، ولذلك أمرت مندوبيها بالانسحاب منه معلنة « أن صاحب الجلالة الإمبراطور كان يريد الاشتراك فى المؤتمر على أن تكون قراراته ذات قيمة وتأثير لا على أن تكون مجرد موافقة على أمور واقعة »^(١) أما الدول الأخرى ويقودها بسمرك فكانت فى الأمر أليين جانباً . على أنها لم ترد أن تعهد إلى إنجلترا بتفويض رسمى لأن ذلك يقضى بأن تعهد إلى فرنسا بتفويض مثله وأن يحبط المشروع السيامى الذى رسمه بسمرك فى ذهنه . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها رأت أن الأحسن لها ألا تتحمل تبعه ماعسى أن عمله إنجلترا حتى تحفظ لنفسها الحق فى كبح جماحها عند الضرورة . على أنه بينما كان بسمرك يتحاشى أن يعطى إنجلترا تفويضاً رسمياً فإنه فى الوقت نفسه أخذ يفاوضها فى إطلاق يدها فى العمل على مسئوليتها . واستطاع اللورد دوفرين فى ٢٠ يولييه أن ينقل إلى رئيسه حديثاً دار بينه وبين متولى أعمال السفارة الألمانية مضمونه « أن دول الشمال لن تقبل تفويضاً ما ، وأنه خير لنا أن نتقدم وحدنا من غير إبطاء . لقد أصبح كل إنسان يعلم أن التحفظ الذى أتينا به باسم الظروف القاهرة يشمل كل ما قد نضطر إلى عمله فى مصر »^(٢) وقد نسج على منواله الكونت كلتوكى وزير خارجية النمسا فقال إنه لا يارض فى أن تعمل

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٥٩ — ٢٦٠

(٢) مصر ، رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٦٦

إنجلترا أو فرنسا على شرط ألا يفهم من ذلك أنها تعمل بتفويض من أوروبا . ثم قال : « لقد جرت إنجلترا وفرنسا فيما يتعلق بمصر على سياسة لم يستحسنها دائما . وهذه السياسة هي التي أدت إلى المشاكل الحاضرة التي لا يريد أن يتورط فيها إلى حد استحالة النجاة منها »^(١)

كانت هذه النتيجة فوق ما غارت من أجله إنجلترا . ثم إنها كانت تفضل أن تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت التسا منذ سنوات البوسنة والمهرسك فان ذلك لا يحد من حريتها في العمل ويجعل احتلالها البلاد أرسخ . ولكن ذلك أصبح مستحيلا ولم يبق أمام الحكومة البريطانية إلا أن تشجذ غرار عزيمتها وتمضى في الأمر على مسئوليتها . وقد دارت المحادثات المذكورة في يوم ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الأخير قدمت الحكومة إلى البرلمان طلب اعتماد حربي فأجيب في الحال

بيد أنه كان لا يزال ثم المسألة الأولى ، مسألة تركيا ، وإلى القارى ما تم في شأنها . في ١٥ يولية تلقى مندوبو المؤتمر اعتماد حكوماتهم للمذكرة المشتركة ، وفي اليوم عينه قدمت المذكرة إلى الباب العالي . وعلى الرغم من أن عمل إنجلترا كان واضح الخطر فإن الباب العالي كان لا يزال يقدم رجلا ويؤخر أخرى . فلما كان يوم ١٩ يولية أرسل اللورد جرنفل إلى اللورد دوفرين برقية يشير عليه أن يقترح على المؤتمر أن يمهل السلطان اثنتي عشرة ساعة يشرع بعدها في البحث عن وسائل أخرى^(٢) غير أن الباب العالي كان قد أحس شيئا من المفاوضة التي دارت بين إنجلترا وألمانيا فأخبر السفراء في اليوم المذكور بقبوله المذكرة وأنه مرسل إلى المؤتمر في جلسته القادمة من يمثلونه فيه

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٠٢

(٢) المصدر مجله ص ١٦٥

وهكذا انقلبت « مياسرة » تركيا « مياسرة » وأصبح ممكناً أن تسير الأمور
 نهضة سمحة وفق ما رسمه المؤتمر فتحاً للجنود ويعقد اتفاق بين الدول الست وبين
 تركيا على تفصيلات المذكرة المشتركة وتطبيقها . وفي ٢٤ يولية ظهر اللندوبون
 الأتراك لأول مرة في المؤتمر ، وقبلوا رسمياً الاقتراح المتضمن إرسال جنود تركية
 إلى مصر . وفي الجلسة التالية التي انعقدت بعد يومين أعلنوا أن الجنود طي
 أهبة الرحيل

يبد أن تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك بأن إنجلترا قد أصبحت مائنة
 يديها من بسمرك وكنوكي . ولم تعد ترغب بحال من الأحوال أن ترى تركيا تحمل
 حملها في وادي النيل . ثم إن خمسة عشر ألف جندي بريطاني قد أخذوا بالفعل
 طريقهم إلى الإسكندرية ، وما هي إلا أيام قلائل حتى وصلت طلائعهم إلى البر .
 هنالك تغيرت لهجة الحكومة البريطانية فجأة ، فعند ما سمع اللورد جرنفل بقبول
 تركيا للمذكرة المشتركة أرسل من فوره إلى اللورد دوفرين برقية صرح فيها بأن
 السلطان « لا يرجع ثقة حكومة جلالة الملكة إلا إذا أصدر بسرعة بلاغاً يؤيد
 فيه الخديو ويعلن فيه غضبان عرباً » ^(١) وهكذا ضرب بمجامعة الدول الأوربية
 عرض الحائط مع أنها أحد الطرفين للمتفاعدين ، وحل التظاهر بالأخذ بنواصر الضعيف
 محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالي التي لم تكن محل نزاع ، وحيء عنوة بشرط
 لم يعمد أثبتة في شروط المذكرة التي صاغها المؤتمر . وقد أثار ذلك بطبيعة الحال
 حفيظة السلطات فوجه الاحتجاجات إلى مندوبي الدول الكبرى . ولكن
 احتجاجاته ذهبت هباء . فإن حكومات هذه الدول وفيها روسيا كانت قد قررت
 أن ترخي لإنجلترا العنان وتركها تفعل ما تشاء على مسئوليتها ، وأبت أن تعطيها
 أي تفويض ولا بما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفي ٢٧ يولية أبلغ اللورد

جرنفل مسيو فريسنيه « أن حكومة جلالة الملكة ستضئ فيما شرعت فيه من الوسائل وإن كانت تقبل اشتراك تركيا فيما يتعلق بالتدخل في مصر »^(١). وكان هذا القول بمنزلة التصريح بأن الحكومة البريطانية رأت أن تعد قرار المؤتمر كما جاء في المذكورة المشتركة أمراً لاغياً لا وزن له ، وأنها هي نفسها ستقوم بما عهد إلى تركيا أن تقوم به ، وأن قصارى تركيا أن يسمح لها بأن « تشترك في العمل ». وقد ذكر اللورد جرنفل هذه الآراء عنها في رسالة إلى اللورد دوفرين مؤرخة ٢٨ يولية ، وكأنا هي تمة رسالة ١١ يولية . قال فخامته بعد أن ذكر ما وقع من الحوادث منذ ضربت الإسكندرية : « إن حكومة جلالة الملكة وإن كانت تحفظ لنفسها الحق في حرية العمل التي قد يوجبها إلحاح الحوادث ، فإنها ترحب بكل اشتراك في العمل تقوم به أية دولة من الدول »^(٢). وهنا يجحد القارى أن تركيا قد ضمن عليها حتى بذكر اسمها ، وكل الذي نالته أن اندرجت في مدلول اللفظ العام « أية دولة » ترحب الحكومة البريطانية بـ « اشتراكها » متى حصل . لم يكن المراد بـ « أية دولة » غير إيطاليا التي كانت إنجلترا وقتئذ تفاوضها في العمل معها في وادي النيل . ففي ٢٢ يولية عرض اللورد جرنفل على مسيو فريسنيه ، وهو يعلم حق العلم رأى فرنسا في التدخل الحربى ، أنه إذا لم تقبل تركيا الشروط التي وضعتها إنجلترا فإن إنجلترا وفرنسا تطلتان معاً إلى المؤتمر « أنهما تريان ضرورة الإسراع بالعمل حقناً للدماء ! ولئلا عزمنا ، ما لم يكن للمؤتمر رأى آخر ، على أن تضما بالاشتراك مع دولة ثالثة إذا أمكن ذلك ، الخطط الحربية التي تحمل للسألة »^(٣). وقد أبى مسيو فريسنيه بطبيعة الحال أن يرضى بأكثر من المساعدة المعينة لحماية قناة السويس . ولكنه لم يربأ من أن تدعو إنجلترا إيطاليا (وهي

(٢) المصدر عينه ص ٢٤٠

(١) مصر ، رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٣٤

(٣) المصدر عينه ص ١٩٤

الدولة الثالثة التي ذكرها اللورد في عرض رسالته (تشترك معها في التدخل
المسكري ^(١) . فلما أحست إنجلترا أنها أصبحت آخذة بناصية الأمر طلبت إلى
إيطاليا جادة غير هازلة أن تعي جنوداً ينضمون إلى الجيش البريطاني الزاحف على
مصر . فعلت ذلك وهي لا ريب معتقدة أن الاشتراك في الجريمة اشتراك في
تبعها . ولكن الحكومة الإيطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب ، فقد أجاب
السييور منسيفي وزير خارجية إيطاليا في ٣٠ يولية « أن ليس في إمكانه من غير
مناقضة لما هو واقع أن يفاوض خارج المؤتمر في تدخل آخر لم تجر بشأنه
مخبرة ما » ^(٢) . وكان هذا الجواب في الحقيقة اعتذاراً صورياً لأن المؤتمر كان
مطلماً على جميع ما كان يجري ، ولما كان عمل إنجلترا غير رسمي فقد تمحاشت
إيطاليا جهدها ، كما فعلت حليفاتها ألمانيا والنمسا ، كل ما عساه أن يدل على قبول
رسمي لهذا العمل ، وذلك لتقع التبعة كلها على إنجلترا ، وبذلك انقطعت المفاوضة
مع إيطاليا

وفي أثناء ذلك كانت المفاوضات مع تركيا لا تزال مستمرة . فإن الحكومة
البريطانية لم يكن في وسعها أن تقطع هذه المفاوضات قطعاً مقبولاً من غير حجة
طلية تسوغ ذلك . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها كانت تريد اغتنام
الوقت حتى يتم تلاحق الجند وتبدأ الإجراءات العسكرية . وفوق ذلك فإنها
— ولعل هذا هو السبب الأهم — كانت شديدة الحرص على أن يعلن السلطان
أن عراييا عاص خالع لأن ذلك يؤيد بعض الشيء ما تمنحج به من أن تدخلها
إنما هو لتأييد سلطة حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان . وقد قبل الباب
المالي في ٢٨ يولية أن يعلن عصيان عرابي مصرحاً في الوقت نفسه برغبته
في « المدول عن الاحتلال الأجنبي بمجرد بلوغ الجنود العثمانية الشاهانية مدينة

(١) المصهر عنه ص ٢١١

(٢) المصدر عنه ص ٢٥٥

الإسكندرية»^(١). ولكن اللورد جرنثل لم يسمح بذلك وإنما طلب أن يعرف أئمة الباب العالي للعمل مع الجنود البريطانية ومصدر بلاغاً ضد عرابي قبل تحرك الجنود العثمانية أم لا؟ عند ذلك وافق الباب العالي على بقاء الجنود الإنجليزية بمصر ولكنه تمسك بوجود جلائهم هم والجنود التركية في آن واحد متى استقر النظام في نصابه. أما البلاغ فقد قبل أن يصدره قبل أن تبلغ الجنود مصر^(٢). ألا لا شيء أحسن من هذا يمكن عمله دفعا لعدوان الإنجليز. ولكن ذلك كله لم يلق من اللورد جرنثل غير أذن صام. وتشدد اللورد في وجوب إصدار البلاغ على الفور ولو قبل تحرك الجنود. أما بقاء جنود الدولتين فقد قال إنه أمر ينبغي أن يقرر باتفاق تعقده الدولتان^(٣). وأما ما يعمل بعد ذلك فإن اللورد جرنثل أشار على سفيره (في ٢ أغسطس) أن يعلن للوئمة «أنه بمجرد حصول الغرض الحربى المقصود فإنها (أى الحكومة البريطانية) ستستعين بالدول في وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقبلية»^(٤). وظن اللورد جرنثل أن هذا كاف لأن ينفي عن تركيا ما يساورها من خوف اعتداء إنجلترا على حقوقها. ولكن تركيا لم تقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما نقضت عهودها وكان لتركيا الحق في ذلك؛ فإن نفس طلب اتفاق خاص يقرر طريقة تعاويف جند الدولتين وتحديدته ليس إلا افتئاتاً جديداً على حقوق جماعة الدول الأوربية كلها التى اشترطت في المذكرة المشتركة أن هذا التقرير لا يكون إلا باتفاق الدول الست مع تركيا. ثم إن إنجلترا لم تكف باغتصاب حق التوكيل الذى كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق جماعة الدول الأوربية كلها.

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٢ (٣) المصدر عنه ص ٢٦٥

(٤) المصدر السابق ص ٢٦٠

وقد احتج مندوبون الأتراك على مطالب إنجلترا الجائرة ولكن احتجاجاتهم ذهبت هباء . وأعلن اللورد دوفرين إلى المؤتمر ما أمره به رئيسه . ثم انصرف المؤتمر إلى برنامج الجلسة وكان يتضمن الكلام على مسألة قناة السويس . وقد كتب اللورد دوفرين إلى حكومته بعد ذلك ما يأتي « لم تاق هذه التعريجات معارضة من الدول ولا من تركيا ، فن الواضح إذن أن إجراءاتنا قد حازت قبول كل من يعنيه الأمر » ^(١) وهذا تأويل بديع لموقف الدول وموقف تركيا شبيه من هذه الناحية بشكوى ذلك الدبلوماسي الداهية إلى المؤتمر بعد أيام قليلة من أن الباب العالي لم يجب بعد عن المذكرة المشتركة جواباً صريحاً ! ^(٢)

وأخيراً سلم الباب العالي في جميع نقاط الخلاف . ففي ٩ أغسطس قدم بواسطة سفيره في لندن مشروع اتفاق حربي اشترط فيه أن تبقى الجنود التركية ثلاثة أشهر وأن يكونوا هم القائمين بالإجراءات الحربية ، وألا تبرح الجنود الإنجليزية الإسكندرية ، وأن تسلم الأسرى إلى الخديو ، وأن تترك جميع تفصيلات الحرب والإدارة التي ستعقبها للقواد الأتراك والإنجليز ليعمها ما ^(٣) . فلم تاق هذه الدعاوى بطبيعة الحال إلا السخرية والاستخفاف ، وعارض اللورد جرنفل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه أن ينزل جيش تركي لا يزيد عدده على ٥٠٠٠ جندي في نقطة معينة ويظل تحت إمرة قائده العام الذي يكون إلى جانبه مندوب إنجليزي . ولا يتحرك أية حركة أو يخطط أية خطة إلا بموافقة القائد الإنجليزي العام . وأن ينجلي هو والجنود الإنجليزية بعد انتهاء العمل ^(٤) في آن واحد . وبسبارة أخرى يكون الجيش التركي مجرد ردء للجيش البريطاني . أما تصريح شؤون الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فيترك للإنجليز وحدهم

(٢) المصدر عيته من ٣٢٤
(٤) المصدر السابق من ٣١٠

(١) المصدر عيته من ٣٢٨
(٣) المصدر عيته من ٣١٦

ليس ضروريا أن نفصل القول فيما ترتب على هذه الاقتراحات من
مفاوضات مملّة باطلة بطلاناً تاماً . نقول باطلة لأنه في أثنائها كانت الجنود البريطانية
قد بدأت عملها في وادى النيل ، ولأن كلا الفريقين للتفاوضين كان عالماً بأن كل
لحظة تمر تعجل قوات الغرض من الاتفاق الذى يتفاوض فيه . ومع ذلك فإن
الحكومة البريطانية ما كانت تنزل عن شرط واحد من شروطها في حين أن
الباب العالى إبقاء على حقوق سيادته كان لا يألو جهداً في حمل خصمه على تعديل
هذه الشروط . و تراخى أمد المفاوضة شهراً كاملاً ولم يؤذن اللورد دوفرين
بالتوقيع على الاتفاق إلا في ١٣ سبتمبر وهو يوم وقعة التل الكبير الذى ختمت
به المسألة المصرية كلها ! في هذا اليوم استطاع اللورد جرنفل أن يطير برقية إلى
اللورد دوفرين يقول فيها بهمك مهلهل شفاف القناع : « أما وقد قضى الأمر فإن
لصاحب الجلالة السلطان أن يرى ألا موجب لبث جنود إلى مصر »^(١)

وهكذا انتهى الأمر كله انتهاءً مضحكاً . وقد أراد السلطان أن يجعل موقفه
مشروعاً في مصر بأن يرسل الجند على الرغم من قوات الفرصة ولكن الحكومة
البريطانية عارضت في ذلك وكتب اللورد جرنفل إلى اللورد دوفرين بعد خمسة
أيام من وقعة التل الكبير^(٢) يقول : « أما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق الحربى
المقترح عقده بين هذه البلاد وبين تركيا فإن حكومة جلالة الملكة يسرها زوال
دواعى البحث في العقبات التى ارتأها جلالة السلطان ، ولغناءكم أن تبغوا
السلطان بالطف عبارة أنكم أذتم بقطع المفاوضات في هذه المسألة »

وهكذا كان ختام تلك الرواية الهزلية ، رواية التدخل التركى . ولقد أذيع
على أثر ذلك في مشارق الأرض ومغاربها معاذير كثيرة تنفى عن السياسة

(٢) مصر ، رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٦٧

(٣) المصدر عينه ص ٦٩

البريطانية تهمة الفس والخذاع وتنحى باللائمة على تركيا التي أضاعت بعنادها مكاتها في مصر . وليس لنا أن نفتصر لتركيا في هذا الموقف إظهارا لاشتهارنا من مسلك الحكومة البريطانية ، فتركيا لا شك قد أدت مصالحها السياسية برفضها التدخل العاجل في شؤون مصر . ولقد أخطأت فرنسا نفس الخطأ عند ما أعلنت على لسان مسيو فرينيه أن إرسال جنود إلى مصر هو آخر وسائل التدخل عندها . فلما نفضت الدولتان اللتان يههما الأمر أيديهما من العمل أصبحت إنجلترا التي لم تكن مثلها في التحرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار . على أن الأمر الجوهري الخلق بالملاحظة هو ما يأتي : عند ما أحست إنجلترا أن تركيا ربما تدخلت آخره الأمر ، تدخلت هي في مصر بعمل همجي وغدر لم يسبق لها مثيل . وبذلك أصبح كل تدخل من جانب تركيا يمكن رده إلى مجرد معاونة لا تشعر بشيء من حقوقها من حيث كونها صاحبة السيادة على مصر . فلا عجب إذا تردد الباب العالي في العمل بعد ذلك وأبى أن يوقع على اتفاق لا يترك له إلا عمل خادم لإنجلترا مسخر لمشيئتها . وليس القول أن تركيا أضاعت بفعلتها السياسية مكاتها السامية في مصر بعد كل ما تقدم إلا رياء محضاً ، فهذه المكاة قد ضاعت في ١١ يولية يوم ضرب الأسطول الإنجليزي مدينة الإسكندرية

وقبل أن تنتهي للفاوضات الإنجليزية التركية انتهاءها المضحك انتهت رواية مضحكة أخرى وهي رواية مؤتمر الآستانة . لقد أصبحت أعمال هذا المؤتمر نافذة منذ أذن بسمرك لإنجلترا أن تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك أبلغ القائم بأعمال السفارة النموية بلندن اللورد جرنفل في ١١ أغسطس ما تراه حكومته على أثر نسوية مسألة الاتفاق مع تركيا من أن المؤتمر « يجب أن تؤجل جلساته حتى ينتهي العمل العسكري »^(١) ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل

ارفضاضه على بلاغ يتضمن تأكيد اللورد دوفرين في ٣٠ يولييه أن « التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر أوروبا وحكمها »

وسرعان ما وافق اللورد جرنفل على ذلك ، وفي الجلسة التالية التي انعقدت في ١٤ أغسطس قال اللورد الإيطالي إنه قد آن للمؤتمر أن يؤجل أعماله . فوافق اللوردون جميعاً على ذلك غير اللوردوين الأتراك فإنهم احتجوا على أن خذلوا في موقف من أخرج للواقف وحفظوا لأنفسهم الحق في تعيين ميعاد الجلسة التالية لزملائهم^(١) . ولكن جلسة تالية لم تعقد قط . نعم إنه كان في النية عقد جلسة رسمية خاصة يضاف فيها إلى « اتفاق البراءة من الأثرة » أن الوزارات الأوربية قد وصلت إلى تفاهم ودى مؤداه أن التسوية النهائية للمسألة المصرية لا تتم بنير اشتراك الدول كلها^(٢) . ولكن الحكومة البريطانية لم تستحسن ذلك . لقد كانت هذه الحكومة دائماً مستعدة للإذعان للدول عند ما كانت ترى نفسها عاجزة عن إنفاذ ما تريد ، فإذا لم تر نفسها كذلك فإنها كانت أحذر من أن تولى وجهها شطر الدول . لذلك قال اللورد جرنفل عند ما بلغه ما تراءد إضافته إلى الاتفاق : « إن حكومة جلالة الملكة لا ترى حاجة إلى هذه التعديلات المتكررة »^(٣) فلما تشدد الكونت كلنوكي في الأمر وهم بأن يدعو المؤتمر من تلقاء نفسه إلى جلسة أخرى وافق اللورد جرنفل على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع » أو « استشارة »^(٤) ، واتضح حرصه على التمسك من المجهود التي قطعها على نفسه فيما مضى . ولكن الكونت كلنوكي أراد التوفيق فاقترح كلمة « موافقة » ولكن هذه أيضاً لم تعجب اللورد جرنفل وقال إنها تعنى « أن امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم إنه « بعد

(١) المصدر عنه ص ٣٣٥ — ٣٣٦ (٢) المصدر عنه رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١

(٤) المصدر عنه

(٣) المصدر عنه ص ١

تصديق مجلس الوزراء « عرض رسمياً اللفظين الذين اقترحهما وما « اطلاع »
أو « استشارة » مؤكداً قوله « بعد تصديق مجلس الوزراء » وأعلن أن « ليس
في نية حكومة جلالة الملك أن ترجع في تصريحاتها السابقة » وأنه إذا كانت
العبارة التي ينظر فيها الآن « قد رأتها تافهة بعض الشيء » فهي مع ذلك
« مستعدة لأن توافق عليها إذا اختير اللفظان اللذان اقترحا »^(١) . وبعد فإذا
تكلم وزير خارجية « بعد تصديق مجلس الوزراء » فعنى ذلك أنه يعطيك بلاغاً
نهائياً ؛ ولما كان الكونت كلنوكي من غير شك قد تداول الرأي هو وبسمرك
فقد رضى بالعدول عن الأمر كله مفضلاً تركه رسمياً على ما كان عليه في ٣٠ يولييه
وكذلك انتهى المؤتمر انتهاء غير طبعي ونجحت إنجلترا من ورطة غير لطيفة

وبعد فإذا كان موقف فرنسا ؟ ذلك سؤال يرد على الأذهان بطبيعة الحال
والجواب عنه سهل ميسور : إن فرنسا منذ عقدت النية على عدم متابعة إنجلترا
في اصطناع القوة لحل ما يسمى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية ،
وانسحب أسطولها في ذلك اليوم للشهود يوم ١١ يولييه ، لم يكن لها غير أحد
أمرين : إما أن تعلن الحرب إلى إنجلترا ، أو تتجهد في تقييدها بكل ما يمنع
استثنائها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا . ولقد أصابت عند ما اختارت
ثاني الأمرين الذي ساعدها فيه بسمرك على ما يظهر ، وبلغ من اعتقاد الأحرار
لفرنسيين بصحة هذه الخطة أنه عند ما طلب مسيو فريسييه إلى مجلس النواب
عتاداً مالياً لحماية قناة السويس أبي المجلس أن يصنى لأدلتة ورفض اقتراحه .
استقال لذلك في أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برئاسة مسيو دكلوك

وهكذا استطاعت إنجلترا أن تخلى لنفسها بحال العمل وكان جل الفضل في
لك راجعاً إلى بسمرك وإلى جراتها على الاستهانة بالقوانين الدولية ونكث

ما قطمته على نفسها من العهد . ثم أعقب ذلك غارة سريعة ناجحة أمدت إلى حد بعيد بما أجادت الصحف الفرنسية وقتئذ تسميته بـ « فرسان القديس جورج » (أى الجنهات الإنجليزية)^(١) ففي ١٣ سبتمبر بدد السير جرت ولسلى عند التل الكبير ما كان لعرايى من جند مختل النظام فاسد القلوب سبى القيادة ، وبعد يومين من ذلك سقطت القاهرة فى أيدى الإنجليز وقضى على استقلال مصر وحريتها ؟

وهكذا صدقت الأحلام . نسلم مع أنصار الاحتلال أن مصر إنما صارت إلى الإنجليز مصادفة واتفاقاً أكثر من صيرورتها بتدبير ماهر محكم . ولكن الذين قرأوا هذه القصة بشئ من التنبه والالتفات يقولون معنا إن الساسة البريطانيين والجمهور البريطانى لم يهملوا قط الانتفاع بكل حادث من شأنه استيلاء إنجلترا على مصر وأنهم كانوا إذا ما أعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاختيال ، وأن إنجلترا فى جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة لحظة واحدة ، بل كانت على العكس تجتهد فى شد الوطأة عليها ما استطاعت ، وفى إحلال نفسها محل فرنسا التى كانت تنافسها وتباريها . وأنه لم يكن من سبب لجميع عدائها لإسماعيل باشا . ثم لعرايى من بعده غير خوفها بحق أن مصر إذا كانت دستورية سهل عليها الإفلات من قبضتها ، وأنها لم يمنعها أن تغلظ على مصر ويضطرها إلى استعانة الباب العالى غير ظنها أن كل محاولة منها لضم مصر توقعها فى حرب مع أوروبا أو على الأقل فى مشا كل لا يستهان بها ، وأنها عند ما رأت أن هذه المخاوف لا أساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة . ولا يفوتنا أن نذكر أنها هى نفسها

(١) إذا أراد القارئ وصفاً وافياً صحيحاً لهذا الجانب الملم من الحرب المصرية فليرجع إلى كتاب المتر بلنت السابق الذكر من س ٤٠٠ إلى س ٤١١ . لقد كانت الحرب أصاح خاتمة لسنوات طوال كلها اعتداء على مصر ، وإن السياسة البريطانية فى مصر كانت دنيئة المنشأ دنيئة الوسائل ثم ختمت بحرب دنيئة الأسلوب

إلى هذا كله كانت عاملاً فضلاً في الأمر ، فقد سعت إلى تلك « المفاجأة » عند ما برزت إلى حومة الوعى وتحدث بضربها الإسكندرية دول أوربا كلها

لا حاجة إلى أن نطيل القول في بقية تاريخ مصر في هذه السنة ، فبعد أن « أعاد » السير جرت ولسلى النظام في القاهرة استدعى اللورد دوفرين من لآستانة لينظم حال البلاد السياسية وفق مصالح إنجلترا الاستعمارية للآلية . فأول ما فعل في هذه السبيل أن ألغى المراقبة الثنائية برغم جميع العهود الحديثة القاضية بإعادة الحال إلى ما كانت عليه والقيام بأمانة بالتمهيدات الدولية ، وقد احتجت الحكومة الفرنسية على ذلك احتجاجاً شديداً ، ولكن احتجاجها ذهب سدى . فإن إنجلترا التي أصبحت صاحبة الأمر والنهى لم تحفل كثيراً بتخصيمتها القديمة ، وعرضت عليها على سبيل التعويض رياضة صندوق الدين فرفضته فرنسا بازدراء . ثم ألغى دستور مصر ومجلس نوابها بأمر عال دفعة واحدة ، وعهد إلى اللورد دوفرين أن يضع مشروعاً جديداً لنظم « نيابية » تكون ستاراً يوارى سواء الحكم المطلق الذى أعيد إلى الخديو والذى أصبح في الواقع حكماً استبدادياً إنجليزياً . فقام اللورد بالأمر بكفايته المعروفة . وقد كتب فيما بعد ^(١) يقول : « لقد كان في نيتنا أن تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال أفضل أصدقائهم ونصيحائهم ، ولكننا لم نجعل بخاطرنا أن نأخذهم في سبيل ذلك باتباع آرائنا أو نحجز عليهم حجراً يستثير حناظهم . لقد رغبتنا أن يحيا المصريون حياتهم التي ألقوها وأن يدبروا حكومتهم من غير أن يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي ما » . هذا البرنامج الجميل نفذ بإنشاء « مجلسين نيابيين » يفان بأغراض الحكم الذاتي ، أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين ، والآخر بالجمعية العمومية . ويتألف الأول من ثلاثين عضواً تعين الحكومة منهم أربعة عشر وتنتخب مجالس المديرات

بقيتهم . وقد عرف مجلسهم « بمجلس شورى القوانين » لأنهم ليس لهم الحق في إجازة أى قانون بل كل ما لهم أن يبدوا آراءهم فيما تعرضه عليهم الحكومة . من الاقتراحات التشريعية ، وللحكومة بعد ذلك أن توافق على القانون أو لا توافق ، وأن تقبل رأى المجلس أو ترفضه . وفوق ذلك ليس من اختصاص هذا المجلس أن ينظر البتة في بعض أبواب الميزانية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التى عينتها المعاهدات الدولية . أما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضواً ينتخب أهل البلاد منهم بطريقة ضيقة ستة وأربعين عضواً فقط ، والباقيون عبارة عن ستة النظار وأعضاء مجلس الشورى الثلاثين . ومن اختصاص هذه الجمعية ألا تفرض ضريبة مقررّة جديدة من غير موافقتها ، وأما فيما عدا ذلك فرأبها كراى مجلس الشورى استشارى محض . وهى تعقد كل سنتين وجلساتها كجلسات مجلس الشورى سرية لا علنية

هذا هو « الدستور » الذى وضعه اللورد دوفرين ليتمكن المصريين من « أن يحبوا حياتهم التى ألفوها وأن يدبروا حكومتهم » لقد صدق من وصفه في مجلس العموم بأنه « صورة كاذبة للحكم الدستورى »^(١) أجيد رسمها « ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية مع الارتياح والسرور ، وانتقلت السلطة كلها فى مصر إلى يد القنصل البريطانى العام ، الذى ظل محتفظاً بهذا اللقب الوضع ، وإلى أعوانه « مستشارى » النظارات المختلفة . نعم إنه لم يتعهد الخديو ولا نظارته كتابيا بطاعة المعتمد البريطانى وموظفيه^(٢) ، ولكن هذه الطاعة أصبحت توقعها أمراً معلوماً والتشدد فى طلبها واجباً وإن أنكر اللورد دوفرين هذه النية وكتب برياته اللذيذ بعد أن أتم تحديد النظام الدستورى يقول : « لو كنت نذبت لأن أنظم شؤون مصر على الأساس الذى تقوم عليه ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة

(١) هو المستر لاوشير « مضابط البرلمان » المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ م ١٢١٠
(٢) رد السير إدورد غراى فى مجلس العموم على سؤال أنباء المستر سكل ، ١٤ مايو سنة ١٩٠٨

النظر . إذن لأخضعت يد المعتمد القادرة كل شيء لإرادته ولاستطعنا في خمس سنين أن نزيد ثروة البلاد المادية ورفاهيتها بتوسيع الأرض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الإيراد ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق أنهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم ^(١) . لم يكن المراد من هذه الكلمات الجميلة غير تخدير أعصاب الجمهورين البريطانيين والأوروبي ، وإلا فهي في الواقع تثبت ما تريد نفيه ، فإن التقنصل البريطاني العام أصبح بالضبط عميداً من طراز حكام الولايات الهندية الأهلية ، وانحطت مكانة الحديو الذي طالما عنيت الحكومة الإنجليزية بارتجاع سلطته ، وأصبح مقيّة ليس له من الأمر شيء . وأصبح النظار وعامة رجال الإدارة خاضعين للموظفين الإنجليز . والحقيقة أن اللورد دو فرين إنما جاء بحماية مقنعة ليس غير ^(٢)

ثم أصبح ضرورياً أن يوجد رجل يقوم بعمل المعتمد . أما السير إدورد مالت فلم يكن أهلاً لتلك العمل من عدة وجوه . فمن جهة كان بغيضاً إلى المصريين ، ومن جهة أخرى كان تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة . وأما السير أكلند كلفن فكان يقعده أول السبيين المذكورين ، وأن شدته قد تستحيل إلى وحشية عمقوة . فلم يبق ممن ألموا بالشؤون المالية المصرية غير السير رفرز ويلسن والسير إلفن بيرنج . وربما كان الأول كالثاني أهلاً للمنصب لولا شدة اتصاله بالماليين الفرنسيين ، وعلى ذلك وقع الاختيار على السير إلفن بيرنج ، وفي ١١ سبتمبر ظهر ذلك المعتمد الجديد بالقاهرة للمرة الثانية . وقد ظلت مصر تحت « يده القادرة » ستة وعشرين عاماً ، وهي مجرد آلة تسييرها الإدارة البريطانية الاستعمارية

(١) المصدر السابق رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٨٣

(٢) يقول كاتب المقالة المنقولة « هل كانت الحرب المصرية ضرورية ؟ » التي نشرت في « كوارترلى ريفيو » المجلد ١٠٠ سنة ١٨٨٣ ص ٢٢٣ « إن تمخّل إنجلترا الحرب كان كما يقولون لارتجاع هود الحديو والحال التي كانت عليها البلاد قبل الثورة . وقد قضى التدخل على هذين الأمرين ، كما كان يحضى عليهما لو انتصر عرباني

الباب الثالث

إدارة مصر

« إن قولهم (المسألة المصرية) لا يراد منه ، كما قد يظن بعض من لا يعرفون
التلاعب الحديث بالألفاظ ، كيف تدار مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة
وسعادة أهلها ، ولكن يراد منه هل تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح
حالتها وحالة أهلها السياسية خاضعتين لمصالحنا وسعادة قومنا »

المستر و. ا. غلادستون

« الاعتداء على مصر والحرية في الشرق »

الفصل السادس عشر أعمال اللورد كرومر المالية

إن النجاح في هذه الحياة كالصدقات يذهب كثيراً من السيئات . ولقد كان المظهر الخلاب لعمل الإنجليز في مصر عاملاً كبيراً في طمأنينة الذين نفرت ضمايرهم أول الأمر من الطريقة التي ثبتت بها إنجلترا قدمها في هذه البلاد . فقد يقول هؤلاء : « ماذا تريدون ؟ نسلم معكم أننا نلنا هذه المكانة في مصر من طريق غير شريفة . ولكن تعالوا فانظروا النتائج . ألم نستفد مصر من يد الخراب ؟ ألم نصلح مالياتها إصلاحاً بديعاً ؟ ألم تتقدم مصر في هذه السبعة والعشرين سنة تقدماً يبهر الألباب ؟ فإذا يهكم بفساد ذلك من أمر يجئنا إلى مصر إذا كان وجودنا بها قد عاد على الشعب المصري بأجل العوائد ؟ لقد جعلنا مصر من أعظم بلدان العالم تقدماً وحسبكم هذا مسوغاً لما عملناه » . ويؤيد هذا التدليل عادة بأرقام تدل على تقدم البلاد من نواح شتى — زيادة في الدخل والخرج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة في السكك الحديدية والتلفرافات ، اتساع في مساحة الأرض الزراعية ، ازدياد في عدد السكان ، وهلم جرا ^(١) إلا أن هذا التدليل لا يشف إلا عن أمر طبعى هو إعجاب العامل بعمله ، وإنه لما تقتضيه الطبيعة البشرية أن يرجح هذا الإعجاب شعوراً آخر — شعور الحيرة وقلق البال : أكان الاحتلال البريطاني مشروعاً في أصله أم غير مشروع ؟

وليس مسلك إنجلترا إزاء أوروبا بوجه عام إلا هذا المسلك . لقد لبث

(١) في اليوم (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧) الذي منح فيه اللورد كرومر حرية مدينة لندن نصرت التيس رسماً وأما يدل على تعاظم دخل مصر وخرجها ووارداتها وصادراتها والأموال المستمرة فيها بل وأعمال بريدها فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٩٠٦

الإنجليز في مصر أكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلى الرغم من عهودهم التي تقضى عليهم بالجلاء عن مصر بمجرد إعادة النظام . لبشوا هذه المدة ولم لاشك حريصون على ألا يمسوا الحقوق الأساسية للدول الكبرى ومستخدمون في الوقت نفسه سلطة تكاد تكون مطلقة وناقضة لاتفاق البراءة من الأثرة التي أبرم في سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعوا هذا كله ؟ استطاعوه بقدرتهم على الاستفادة مما للنجاح ومزايا النجاح من مظهر خلاب . فلأنهم قد أطلعوا في تنظيم مالية البلاد وإدارتها قد سمحت لهم الحكومات الأوروبية التي كان رعاياها يهتمون بالشؤون المصرية المالية والتجارية أن يحتفظوا بمكرهم غير المشروع في وادي النيل . سمحت لهم بذلك وكأنما صرفت النظر عن جميع الاتفاقات الماضية . بيد أنه قد صرح ذات مرة لإنجلترا بأنها إن لم تنجح في تنظيم مالية مصر في مدة وجيزة (قد عينت بالفعل) فينبغي أن تحل مكانها اللجنة الإدارية دولية . ولكن إنجلترا نهضت بالعبء وسمح لها بالبقاء في مصر وكان نجاح اللورد كرومر في استنقاذ إنجلترا من هذه الورطة المحزنة مما أكسبه شكر إنجلترا الرسمية وعاد عليه بشهرة السياسي العظيم

في كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغي أن يكون تحليل عمل الإنجليز في مصر ركناً أساسياً هاما . ما التي عمله ؟ وكيف عمله ؟ هذان سؤالان ينبغي أن يجاب عنهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل الإنجليز في مصر . ولما كان الإصلاح المالي التي قام به اللورد كرومر أهم أعمالهم فنحن متكلمون عليه أولا . لقد جرت العادة عند تقدير عمل اللورد كرومر أن يقارن بين حال مصر في نهاية حكم إسماعيل وحالها بعد أن حكمها القنصل للسيطر العام ستا وعشرين سنة . وصاحب هذه الطريقة في المقارنة هو اللورد كرومر نفسه ، فقد كتب

في سنة ١٨٨٥^(١) يقول : « ستكون قيمة التقدم الذي أدت إليه المجهودات التي بذلت في إصلاح الإدارة المصرية حتى يومنا هذا على حسب المقياس الذي يختار للمقارنة . وأرى أن المقياس الصالح الوحيد هو أن تقارن الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وكرر المقارنة بهذا المقياس في تقريراته السنوية وحذا أعوانه حذوه . فمن ذلك أن المسترف . س كلرك كتب في سنة ١٨٨٨ يقول : « لكي ندرك التحسين الذي حدث أرى أن نتعرف حال الفلاح في السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل باشا »^(٢)

لا شيء يبدو لأول وهلة أعدل من مقارنة قائمة على هذا الأساس . غير أن قليلا من التدبر يرينا أن هذا المذهب مضل في المقارنة أيا ما إضلال . ماذا كانت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل ؟ إنها في الحقيقة لم تكن من حكمه ، وإنما كانت من حكم وكلاء حملة السندات الأوربيين الذين تظاهرت جهودهم على أن يضمنوا انتظام أداء الأرباح الفاحشة تامة غير متوقصة ، والذين شلوا في سبيل هذه الغاية سائر فروع الإدارة . فمن يتخذ هذا العصر في تاريخ مصر الحديثة مقياساً للمقارنة بينه وبين أى عصر لاحق فقد سلك في البحث طريقاً مؤدية لا محالة إلى نتائج غير صحيحة . إن المقارنة الصحيحة ينبغي أن تكون بمقاييس أخرى . فإما أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ أيام كانت الكوبونات لم تستبد بعد بالإدارة المصرية ، أو تكون بمقياس العهد القهيري الذي ينتدى بسنة ١٨٨٠ وينتهي بسنة ١٨٨٢ أيام كان قانون التصفية ، لحسن حظ إدارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد ، قد قلل الضحايا التي استتبعها الكوبونات . فإذا ما قارنا بهذين المقياسين — وهما المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة وإن

(١) مصر ، رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٤

(٢) المصدر عينه رقم ٥ (١٨٨٨) ص ٢

لم ير اللورد كرومر ذلك — فإن النتيجة تكون أمراً آخر مختلفاً بعض الاختلاف عما ذهب إليه اللورد . ولقد رأينا في فصل سابق (هو الفصل الثالث) أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر في عهد إسماعيل باشا . لا حاجة إلى أن نعيد في هذا المقام ما ذكرناه ثم من أرقام وأدلة ، ولكن لا شك أننا إذا جملناها نصب أعيننا وجدنا تقدم مصر في عهد اللورد كرومر ليس على أكبر تقدير إلا استثنافاً واطراداً للتقدم السابق الذى قطعته غارة الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على البلاد

ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالى فى عهد اللورد كرومر إذا قورن بحال مصر المالية فى عهد المراقبة الثانية . فقد رأينا فى هذا المجال أيضاً أنه بتنفيذ قانون التصفية — وتلك مرحلة طالما سألما إسماعيل فلم يجب مؤله — قد أفلح المراقبان فى إيجاد تعادل بين بابى الميزانية فلاحاً كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تربى على ٨٠٠,٠٠٠ جنيه وأت ميزانية سنة ١٨٨٢ التى واقعت عليها وزارة شريف قدر أنها تعطى زيادة وإن كانت دون زيادة السنة التى قبلها . فقد قدرت الإيرادات بـ ٨,٧٤٦,٠٠٠ والمصروفات بما لا يزيد على ٨,٤٦٣,٠٠٠ جنيه^(١) فيتضح من ذلك أن الإصلاح الذى أدخله اللورد كرومر على مالية مصر إنما هو استمرار الإصلاح الذى ابتدأ فى عهد المراقبة الثانية ، وأن النقطة التى بدأ الإنجليز عملهم منها لم تكن بعيدة ، ولا التقدم الذى تم فى عهدهم مستحدثاً كما خيل إلى اللورد كرومر وإلى الجمهور . لقد جاء من قبل أجايمنون ملوك ، وما كانوا ملوك سوء

والحق أن الإنجليز عند ما أخذوا على عاتقهم إدارة مصر لم يروا الموقف حرجاً كما صوره اللورد كرومر فيما بعد ليعظم من شأن أعماله . فلقد نظر اللورد دوفرين ومن رافقه فى بعثته أو لحق بها إلى الموقف نظرة تفاؤل واستبشار رغبة

نهم ذون شك في أن يؤكّدوا للجمهور الأوربي النجاح الذي ستؤدى إليه جهودات إنجلترا في إعادة النظام وتحسين الحال . فهوّنوا من نكبة المصريين وتقل الضرائب ، واجتهدوا في أن يظهروا للعلا أن من السهل إصلاح أكثر للفساد باتخاذ الوسائل الإدارية الضرورية . فذكر^(١) اللورد دوفرين مثلاً أن ضريبة القدان التي تراوح بين ١٦ شلناً و ٣٢ شلناً ليست ثقيلة على أرض ينتج القدان منها في الوجه البحري ما تختلف قيمته من ١٥ جنياً إلى ٣٠ جنياً وأنه إذا كانت قوة الإنتاج في الصعيد أقل بكثير منها في الوجه البحري فإن ضرر الضرائب هناك يرجع إلى عدم المساواة في توزيعها وإلى نظام المساحة العتيق الذي يفضى مع الزمن إلى عهد محمد علي ، أكثر مما يرجع إلى ثقل الضرائب نفسها . وقال المستر فيليز ستيورت الذي رافق اللورد دوفرين في بعثته إن الفلاح المصري ليس مثقلاً بالضرائب — وإنه في الحقيقة يؤدي منها دوت ما يؤديه الفلاح الإنجليزي^(٢) — ونفى وهو غضبان أسف ما شاع في إنجلترا من أن « الضرائب في مصر قد زيدت إجابة لمطالب حملة السندات » فقال : « إن جميع من حادثهم من المصريين مجمعون على أن الضرائب الحاضرة قد وضعت في بداية عهد الخديو السابق ، أى قبل وجود الدين الأجنبي »^(٣) . وأكد القنصل كوكسن للجمهور في تقريره عن تجارة الإسكندرية سنة ١٨٨٣ أن « حال الفلاحين . . . قد تحسنت بالإجمال تحسناً يئناً كما يستفاد من أدائهم ديونهم الفادحة إلى المربين »^(٤) . بل إن اللورد نورثبرك الذي أرسل إلى مصر بعد اثني عشر شهراً كندوب سام ليفحص حال البلاد المالية لم يروجها للتفكير في

(١) مصر ، رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٢

(١) المصدر عينه رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ٣

(٣) المصدر عينه ص ٥

(٤) الصحيفة البرلانية التجارية رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ١٣

أن ثمة « قرأ مدقماً » . وكاتب يريد بالفقر المدقع « الحاجة إلى الكفاف من العيش » وصرح بأن المصريين « على الإجمال أحسن حالاً من فلاحى الهند » وأنه إن كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعاً إلى ثقل الضرائب ، ولكن « إلى تهوور الفلاحين فى شؤون الزواج وغيره من وجوه الإنفاق ، ثم إلى اقتراضهم على أراضيمهم الذى سهله تدفق رؤوس الأموال الأوربية على البلاد » ^(١)

كان الباعث على هذه الأقوال لاشك هو التفاؤل والاستبشار ، وربما كان بعضها على أقل تقدير يرمى إلى تخدير أعصاب الجمهور الأوربى الذى كان حريصاً على معرفة مصير الكوبونات الثمينة بعد أن جعل الإنجليز أنفسهم مسئولين عن إدارة مصر . ومع ذلك فإن هذه الأقوال ترى كيف كان الإنجليز أنفسهم لأول عهد الاحتلال بعيدين عن تلك النظرة السوداء التى اقتضت سياستهم فيما بعد أن ينظروها إلى حال مصر وقت مجيئهم إليها . لقد اعتقدوا إذ ذاك أن الفلاح بقايل من الإصلاح الإدارى يصبح قادراً على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية ، وتوقعوا أن الميزانيات الجميلة ميزانيات ١٨٨٠ — ١٨٨٢ ستظل تطلع عليهم بالخير دون انقطاع

ولكنهم كانوا مخطئين كل الخطأ فى هذا التوقع وذلك الاعتقاد . وخطوهم هذا ليس راجعاً إلى حكام مصر الوطنيين السابقين ولا إلى المراقبة الثنائية ولكن إلى ما حدث فى الفترة التى كانت بين وزارة شريف ومجىء اللورد كرومر ، أى إلى مأساة التدخل البريطانى التى عادت بنكبة جديدة على مالية البلاد . إن ما استتبعته مقاومة العدو من الخسائر المالية وغير المالية كان وحده كافياً لأن يخل بتوازن البلاد الاقتصادى سنوات كثيرة ، ومع ذلك قد أتى الإنجليز تنفيذاً لقرار مؤتمر الآستانة ، (وهو القرار الوحيد الذى احترموه) ، على كاهل المالية المصرية

(١) مصر ، رقم ١ « ١٨٨٠ » ص ٨٧

ما أنفقوه في الحرب ، ثم ألقوا عليه بعد قليل من الزمن ما هو أدهى وأمر . ألقوا ما أنفقوه عبثاً في ارتجاع السودان من أيدي « العصاة » . ولما جاء وقت التعميمات الخاصة بالحريق والتخريب اللذين ترتبا على ضرب الإسكندرية بلغ من أرميحتهم وسخطهم أن أعلنوا أن من أكلت النيران أموالهم وأمتعتهم سيحصلون على تمويض عاجل غير منقوص . وألفت لجنة لتلقى الطلبات المختلفة وفحصها ، وبلغ من نشاط هذه اللجنة في العمل أن أجازت في يوم واحد ٢١٠ طلبات ^(١) ، وبلغ مجموع ما قدر به لمن تكبوا في هذه الكارثة مبلغ ٣,٩٥٠,٠٠٠ جنيه ، فلما أن أوان الدفع إذا بالحكومة الإنجليزية تلتقي بالعبد كله على دافعي الضرائب المصريين ولم تحمله هي مع أنها هي التي ضربت المدينة ، ولا أقتنه على حملة السندات كما ارتأى بعضهم ! ألا إن من الصعب أن تصور أمراً أخط من ذلك . على أن هذه لم تكن الأولى ولا الأخيرة من الدنايا التي أتتها حكومة أحرار ذلك الزمن في علاقاتها بمصر

كان ذلك كله عبثاً جديداً مؤثراً لا محالة تأثيراً سيئاً في الخزانة المصرية المعتلة ، وفعلًا ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بسجزي يزيد على ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وتوقع عجز لسنة ١٨٨٤ يبلغ ١,٢٩٤,٠٠٠ جنيه ^(٢) . وقدر اللورد كرومر وقت نشوب الحرب السودانية أنه بانهاء سنة ١٨٨٤ سيتكون من عجز الميزانية مضافاً إليها نفقات الحرب ونفقات جيش الاحتلال (التي حملتها الخزانة المصرية) وتمويصات الإسكندرية وبعض وجوه أخرى ، سيتكون من مجموع ذلك كله دين سائر جديد يبلغ ٧,٨٠٠,٠٠٠ ^(٣) . وكان معنى ذلك ظهور ارتباكات مالية جديدة ، وقد يكون معناه إفلاساً جديداً

(١) السير جورج كبل في مجلس الموم « مضابط البرلمان » المجلد ٢٧٧ : ١٨٨٣ ص ١٤٨٩

(٢) مصر ، رقم ٨ : ١٨٨٥ ص ٣

(٣) مصر ، رقم ٢٨ : ١٨٨٤ ص ٥٣

فعمل اللورد كرومر، والحالة هذه لم يكن كله من الهبات الهينات . نعم إنه لم يكن يشبه بأى وجه من الوجوه الموقف الذى كابده إسماعيل أو كابده المراقبة الثانية قبل تنفيذ قانون التصفية ، ولكنه مع ذلك كان عقدة من العقد ، وإنه ليهنا أن نعرف كيف حل اللورد كرومر هذه العقدة

إن رأى الشائع فى هذا الموضوع أن العقدة إنما حلت بسحر ساحر ليس غير ، وأن الجمهور الذى يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتداءً من ذلك المستوى المنحط القرون (قول مرة أخرى خطأ) بعهد إسماعيل باشا يجزم ألا شئ غير عبقرية اللورد كرومر المالية والإدارية كان يستطيع تذليل الصعاب التى ألقاها اللورد عند قدومه مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا رأى . فقد كتب بعد سنتين كثيرة يقول : « إن من المتعذر أن نبالغ فى وصف الخراب الذى كان ينزل بالمصريين وكل من تههم الشؤون المصرية لوبقى نظام العهد السابق على الإصلاح ولو سنوات قلائل . . . إن إصلاح طرق الرى . . . والمساعدات المالية القيمة . . . وعلى الإجمال إن إحلال سياسة إدارية ممدنة محل سياسة إدارية ظالمة نصف همجية ، إن هذا كله يتضامن فى جعل مصر تهض بالعيب الذى أتى على عاتقها ، وإنى أقول غير متردد إنه لولا هذه التغييرات لكانت الخزانة المصرية قد وردت منذ حين من الإفلاس مورداً لا صدر لها منه ولساءت حال الناس من جميع الوجوه » . لقد عرف القارى مقدار الحقيقة التى تنطوى عليها التأكيدات الخاصة « بالنظام السابق على الإصلاح » فهما كان فى هذا النظام من خراب فإنه لا يرجع إلى النظام نفسه بمقدار ما يرجع إلى ضغط المدينين الأوربيين الذين لم يتخرجوا من شئ . ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول كله من الوجهة المالية على أقل تقدير ، ولولا تدخل إنجلترا وفرنسا عنوة فى سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدي المصريين أنفسهم دون احتياج إلى المراقبة

الثانية ، ولولا تدخل إنجلترا عنوة في سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملاً بعمله

وبعد فسنرى فيما يأتى ما تناهت إليه « السياسة الإدارية المدنية » بكل ما فيها من مساعدات مالية ومنع للظلم والإرهاق . أما في هذا المقام فإننا نكتفى بالإشارة إلى المدح الذى كاله اللورد كرومر لعبقريته التى أتت بهذا التغيير الخير للألباب . نعم إنه تكلم فيما بعد بلهجة فاترة وتواضع بين ، ولكن كلامه لا يشف إلا عن التنويه بعبقريته والإكبار من شأنها . فقد كتب وهو على جناح السفر من مصر يصف إدارته فقال : « إن النجاح المالى يرجع من غير ريب إلى ما للبلاذ من قدرة على النهوض عجبية ، ثم إلى جد الأهلىن ومثابرتهم . وإنه إن يكن للحكومة فضل فهو أنها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل ، ولم تساعدها غير مساعدة محدودة » ^(١) . هنا يجد القارىء تكبراً صريحاً عن ذكر كل فضل اللهم إلا فضلاً سلبياً هو « إعطاء الطبيعة فرصة العمل » وإن كان هذا الفضل السلبى قد ذكر كمتاع خاص باللورد كرومر . ياله من نظر فى المسألة بعيد كلف القوم ما كلفهم ليعلموا أن ليس إلا أن تعطى الطبيعة فرصة العمل حتى تحل المسألة وتسير الأمور على أذلالها ! وقال اللورد كرومر فى سياق آخر : « قد يغيب عن الأذهان أننا فى تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الإنسان قد وجدت فرصة لإظهار قدرة البلاذ على الإنتاج إلا فى ريع القرن الأخير ولا نبالغ إذا قلنا إنه لو كان عمل ولادة الأمور سلبياً محضاً — أى لو أنهم قصروا أنفسهم على نزع القيود التى قيدت الناس فيما مضى فى أعمالهم — ولو أنهم قصروا الحكومة على وظيفتها الأساسية ، لبانت الأمة من التقدم والازدهار مبلغاً عظيماً » ^(٢) أعظم بهذا العمل عملاً وبالقيام به قياماً ! إنه لأول مرة فى تاريخ

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٢) ص ٥٨ (٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ١٨ ، ٢٠

مصر قد نزعَت عن الأمة قيودها التي كانت تضيقها ، ثم قامت الطبيعة بما ورا ، ذلك ، لعمري الحق إنا لا نعرف حكومة أسدت إلى قطر من الأقطار منة مضاعفة كهذه المنة !

على أن الأمر كله كان للأسف حديث خرافة . وما هي إلا أشهر معدودات حتى أخذ اللورد كرومر يرى أنه لن يتغلب على الصعاب المالية إلا إذا ساعد الطبيعة مساعدة كبيرة جدا . ذلك بأن مصادر الناس الاقتصادية انحطت على أثر مصائب الحرب الانحطاط كله وجاء على أثر ذلك كساد في التجارة والصناعة قضى على كثير من صغار الفلاحين وأثر في كبار الملاك تأثيراً سيئاً ، وأصبحت زيادة الضرائب لسد النفقات الجديدة وهما مستحيل التنفيذ . نعم إن القسم المخصص من الميزانية أى قسم حملة السندات قد راج في نفس هذه الأشهر العصيبة رواجاً جعل ميزانية سنة ١٨٨٤ تبشر بزيادة تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه^(١) ولكن هذه الزيادة لم يكن يرجى منها خير لأنها بمقتضى قانون التصفية يجب أن تنفق في شراء بعض سندات الدين . وظهر أن لا نجاة من هذه الورطة إلا بالرجوع إلى الطريقة الطبية القديمة طريقة عقد قرض جديد لتغطية ما تراكم من الديون السائرة ، ثم أن يعدل قانون التصفية تعديلاً ملائماً للحال . وهذا ما وصلت إليه لجنة جديدة فحصت الأمر وكان اللورد كرومر نفسه أحد أعضائها . وقد وضعت هذه اللجنة للورد جرنفل سلسلة اقتراحات هامة جدا ليعرضها على مؤتمر أوربي جديد^(٢) . وكان أول هذه الاقتراحات يقتضى أن تضمن إنجلترا قرصاً قدره ٨٠٠.٠٠٠ ر. ب. بمائة ٤ ١/٢ ٪ وأن يقصر هذا القرض على تسوية الدين السائر مع العلم بأنه سيحمل الخزانة عبئاً جديداً قدره ٣٥٠.٠٠٠ جنيه وأن للميزانية ، على

(١) المصدر عنه ص ١٧ (١٨٨٤) ص ٣

(٢) انظر ، مصر رقم ٢٨ (١٨٨٤)

نزغ من شدة العناية بمصادر البلاد المالية ، تنذر بسبب هذا الدين بعجز مستمر يبلغ ٣٧٦.٠٠٠ جنيه . هذا إذا لم يفرق بين الإيرادات المحصنة والإيرادات الحرة . فقد قالت اللجنة في تقريرها : « وقد قدرنا أن زيادة الإيرادات المحصنة ستقصر على نفقات الإدارة لا على شراء ما في السوق من سندات الدين للوحد كما هو جار الآن . فإذا لم يقدر هذا فإن النتيجة ستكون زيادة فاحشة في العجز المادي وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤ » ولذلك تقترح اللجنة عدم التفرقة بين الإيرادات المحصنة والإيرادات الحرة ^(١) !

وبعبارة أخرى أن الإنجليز أنفسهم قد اعترفوا بمساوى شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠ . ألا وهو الشرط الذي رأى فيه المصريون وسيلة جبهنية لوقف تقدم البلاد المادي والأدبي ليعوض حملة السندات مما خسروه من الأرباح الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . فمل الإنجليز ذلك لارفاقاً منهم بالمصريين بل لأنهم أصبحوا يرون هذا الشرط شعبة في سبيلهم من حيث هم المديرون لشؤون البلاد ، ليت شعري كم من بلاء كان يتقوى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠ ؟ لا شك أنه كان لا يكون ثورة ولا تدخل ولا احتلال . على أن المشكل لم يحل بمدحاً تاماً . فكيف يتخلص من عجز ٣٧٦.٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه ولو غير قانون سنة ١٨٨٠ على الوجه الآنف الذكر ؟ لقد رأت اللجنة أن السبيل الوحيدة لذلك هي تخفيض أرباح الديون كلها بتقدير $\frac{1}{2}\%$ أو بعبارة أخرى إعلان إفلاس جديد ! وكذلك نجد اللجنة تقترح لذلك العسر المالي علاجاً هو نفس العلاج الذي سددت إليه سهام النقد عند ما كان المصريون هم الذين يريدونه ! إنه اقتراحاً من هذا القبيل اقترحه إسماعيل قد أدى إلى تدخل أيديته الحكومة البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسي للسيو جوير ، وكان

السبب فيما حدث على أثره من أعمال هجية ، ولكن ما يسمح به لجوينير
لا يسمح به للثور

اهتمت الحكومة الإنجليزية على الفور بهذه الاقتراحات التي عرضتها اللجنة ؛
ففي إبريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد جرنفل إلى البول أن ترسل مندوبين من
قبلها إلى مؤتمر يراجع مواد قانون التصفية على حسب المشروع الجديد . ولكي
تكون الدعوة أقوى وأوقع ، ولكي يحتاط لما عساه أن يكون من معارضة الدول
في تضيحية أخرى بمصالح حملة السندات ، رجع الإنجليز إلى ما ألفوه من طرق
إثارة العواطف والشعور فخالقوا صراحة ماملأوا به مشارق الأرض ومغاربها
منذ أشهر قلائل ، وأقبلوا يصفون جوع الفلاح ودماره وبؤسه . فكتب المستر
(والسير فيما بعد) إدجر فنسنت « المستشار » للمالى الجديد وخاف السير أكلند
كلفن الذى استقال يقول : « لقد راعنى ما رأيت فى رحلتى فى الصعيد من إملاق
الفلاحين ... إن بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ... ليفوق كل ما رأيت فى غير
مصر من البلاد » إن ضرائب هذه الجهات لا تحتل زيادة مابل إنه « يجب
نقصها إذا أريد أن تحبى جباية منتظمة »^(١) . ورأى سلطان باشا رأيا يشبه
ذلك فقال : « إن البلاد لم تبلغ من البؤس مثل ما هى فيه فى الوقت الحاضر ،
فالفلاحون بالنظر لديونهم وهبوط أسعار محصولاتهم قد غدوا فى ضنك يستحيل
معه أن يجبى أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة »^(٢) . وكان من رأيه أن
تخفض الضرائب بنحو ٣٠ ٪ فى الصعيد و ٢٥ ٪ فى الدلتا . ورأى نوبار باشا
الذى خلف شريف باشا فى رئاسة الوزارة أن يتقص مليون جنيه على الأقل
من مجموع ضرائب الأراضى قائلا إن كل تخفيف دون هذا حرى بأن يبقى

(١) مصر ، رقم ٢٩ (١٨٨٤) ص ٢٠

(٢) مصر ، رقم ٢٥ (١٨٨٤) ص ٧٣ — ٧٤

الملاحين في مخالب المائتين^(١). وعمل المستر جيسن رئيس مصلحة للساحة الجديدة حساباً مفصلاً لدخل وخرج فلاح صغير متوسط الحال ، ثم استنتج أنه « لابد من تخفيف عاجل »^(٢). وعلى هذا التخط كتب الكولونيل (والسير فيما بعد) سكت — مونكرييف ، الذى جعل ناظر الأشغال العمومية ، فى تقرير له يقول « إن حال البلاد كافية لإثارة القلق الشديد » وإن طائفة من دواعى هبوط الأسعار كالمطاعون البقرى ودودة القطن وغير ذلك قد « جعلت الناس أضعف من أن يهتموا عبء الضرائب الثقيل »^(٣). وشكا من أن « فروعاً من أكثر فروع الإدارة نفقة قد وجدت لمصاحبة حملة السندات دون مصاحبة البلاد » وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين^(٤)

عجيب جداً أن ينتبه الحكام الجدد فجأة إلى ثقل الأعباء الملقاة على كاهل الشعب المصرى التمس مع أنهم هم الذين جهلوا فيها مضى أو أنكروها . وليس مذهبهم فى تعطيل حرج الموقف بأقل عجبا : هبوط فى الأسعار ، وطاعون بقرى وهلم جرا ، كأن مصر لم تشهد شيئاً من ذلك فى تاريخها الماضى ، كأنها لم تشهد مثلاً فى سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ أيام كان الجوع يفكك بالآلاف النفوس ، وكانت الضرائب مع ذلك تعجى بكل وسائل الشدة والعنف^(٥). وما يلاحظ فى أقوالهم

(١) المصدر عنه ص ٣١ (١٨٨٤) ص ٦

(٢) المصدر عنه ص ٢٥ (١٨٨٤) ص ٧٥

(٣) المصدر عنه رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ١

(٤) مصر ، رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ٤

(٥) إن المجموعة المصرية السابعة عشرة (١٨٨٥) ملائى بذكرات وتقريرات خاصة ترى نتائج الميعود الحديث فى معظم أعمان الصادرات المصرية . وكتب اللورد كرومر قس يقول : « إن الميعود الجسيم فى أسعار الحبوب . . . هو القبح أقر أهل الصيد . . . وهو الذى يهتم قس ضرائب أقاليم التمس » (مصر رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٤١) يا أسفا على أنه لم ير ذلك الأمر المهم فى السنين التى كان فيها إسمايل يسأل بسن التخفيف ولو بتأجيل دفع الكوبون بضعة أشهر لتل هذه الأسباب

الذكورة شدة حرصهم على ألا يشير وأية إشارة إلى أقوى دواعى هذا الارتباك
أى إلى تدخل الإنجليز وحملهم المصريين على دفع ثمن إخضاعهم . على أن
الأعجب من ذلك كله أن اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها بناء على
تقارير وصلته من الهند « وقتئذ فقط » ، وعلى الرغم من تأكيدات المؤثرة التي
أكدتها منذ سنوات قلائل ، تقول صرح فيها بأن « متوسط الضرائب المصرية
المفروضة على الأراضي الخراجية يفوق كثيراً متوسط الضرائب المفروضة على أراضي
الهند النادرة الحصب » ^(١) . ألاشد ما يتغير حكم الإنسان على الأشياء إذا
اقتضت ذلك مصالحه

على أن كل هذا الإرجاف المدبر لم يقدّر رغم مهارته شيئاً . فإن فرنسا كان
يسرها أن « تخرج » إنجلترا ، ولذلك رفضت بتاتا أن توافق على أى قرض
تقرضه إنجلترا ، وعلى أى قص لفائدة الدين ، وأشارت بحق إلى أنه منذ أشهر
قلائل كان الموظفون البريطانيون في مصر يكتبون تقاريرهم بلهجة تختلف عن
لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف . ولا ريب في أنها ذكرت اللورد جرنفل برسالة
مؤرخة ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٢ ^(٢) أكد فيها للسيو فريسنيه في معرض تسويفه
عزمه على غزو مصر عاجلاً أنه بناء على مصدر من أوثق المصادر « إذا أعيد
النظام إلى مصر قبل انتهاء أغسطس فإن عودة رعاياها ستكون عجيبة ، أما إذا
استمرت الفوضى شهرى أكتوبر ونوفمبر فإن خراب البلاد يكون تاما » . ومن
الثابت أن إعادة « النظام » لم تتم إلا في منتصف سبتمبر ، فكان ينبغي إذن ألا
« يتم » الخراب الذي يحق في أكتوبر ونوفمبر . وقد اضطر المؤتمر الذي اجتمع
في لندن في شهر يونيه أن ينفذ في أقل من شهرين دون أن يقرر شيئاً ما

(١) مصر ، رقم ٣١ (١٧٨٤) ص ٢١

(٢) المصدر عينه رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ١٩٩

فلما خاب مسمى اللورد كرومر من هذه الناحية عزم على أن يقتدى بإسماييل
فيقوم بكرة سياسية على مسؤوليته صارفاً نظره عما أخذ على مصر من التزامات
دولية « مقدسة » . فأمر بواسطة مرسوم خديوى أن تذهب جميع الإيرادات
المخصصة إلى نظارة المالية لا إلى صندوق الدين ، وأجل استهلاك الدين . فكان
عمله هذا غاية في الجراءة ، ولكنه انتهى بالفشل التام . فإن مندوبى صندوق
الدين فعلوا ما فعله زميلهم من قبل فى سنة ١٨٧٩ ، قاضوا ناظر المالية ورئيس
مجلس النظار وحكام الأقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة ، وحكم على الحكومة
المصرية بأن ترد إلى صندوق الدين سبعة وعشرين مليون فرنك . وقد حاولت
إنجلترا أن تسوغ فعلتها ، ولكن الدول أخذت بناصر فرنسا ، ولم يسع إنجلترا
إلا أن تقنع من الغنيمة بالإياب^(١) .

(١) مصر ، رقم ٣٦ (١٨٨٤) ص ١٧ — ٢١ مما تحسن ملاحظته أن النرض كان فى
أول الأمر الاستيلاء على جزية الباب المالى . ولكن لما كانت الجزية مرهونة لمحلة السندات
التركية من البريطانيين ، فقد رفض اللورد نورمبرك ذلك بتاتا . وعندئذ عزم اللورد كرومر
ورفاقه على أنه يعضوا أيديهم على صندوق الدين

الفصل السابع عشر

اعمال اللورد كرومر المالية

(تمة)

لقد كان موقف الإنجليز بعد فشلهم في الحصول على موافقة الدول على المشروع المالي الجديد قبيحاً للغاية . وفي شهر أكتوبر أرسل اللورد كرومر إلى لندن مرة أخرى إضبارة من القرارات القنصلية المشهورة التي أصبح إرسالها عملاً سياسياً مطرداً يصف فيها حال القطر التي تفتت الأكباد وتذيب القلوب . وقال في رسالته الملحقة بهذه التقارير : « تصف هذه التقارير انقلابين بأنهم قوم يعيشون في أكواخ من الطين فإذا خرجوا منها خرجوا يكادون يكونون عماء الأجسام وإذا تلبفوا بشيء من الزاد فليس بغير خبز الذرة والبصل . ذلك بأن قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفي لأداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم التمسك »^(١) . ولم ير اللورد كرومر ، وهو يجتهد في إضمار الجمهور استحالة الحصول على شيء من الفلاح ، بأساً من أن يذكر الاتجاه إلى أقصى الطرق في انتزاع الضرائب من الفلاح . وهكذا سوغ ما أخذ به « المحكام السابقة » من نظام « ظالم نصف ممجي » وقد جهر أحد وكلاء القناصل الإنجليز بالأمر فقال : « نعم لقد كانت الضرائب أثقل في السنين الماضية ولكن أسعار محصولات كانت أحسن كثيراً وكانت الحكومة تجبي أكثر مما يمكن من الضرائب دون أن تنفذ أوامر كالتي نفذت في هذا العام »^(٢) . ووصف المستر جيسن الموقف

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٨٢) ص ٤٨ (٢) المصدر عينه ص ٤٩

بكمالات لا تقل عن هذه صراحة ووضوحاً فقال : « من البين أن حال الفلاحين اليوم أسوأ مما كانت منذ عامين . نعم إن إيراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) جى بالطريقة المعتادة وأن الدائنين نجحوا في إرتجاع ديون اقترضت قبل حرب ١٨٨٢ ولكن ينبغي ألا يتخذ هذا دليلاً على تقدم يعادل تقدم السنوات الماضية . لقد احتيج إلى ضغط شديد في تحصيل الأقساط ، ولقد بيعت أراض كثيرة للحصول على الأموال التي تريدها الحكومة ويقتضيها أداء الديون الخاصة »^(١)

يلاحظ القارى أنهم في هذا اللقاع أيضاً لم يسيروا بكلمة واحدة إلى أن الارتباكات المالية يرجع معظمها إلى الأعباء الجديدة التي وضعتها إنجترا على الخزانة المصرية ، بل عنوا كل ارتباك منها إلى أمور ليس للإنسان عليها من سبيل . ومهما يكن من شيء فمن المحقق كما اعترف السير إدجر قسنت أنه في دفتين مختلفتين من سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزانة المصرية وبين تأجيل الدفع^(٢) إلا أن يطلب إليها أداء ٥٠٠٠ جنيه فقط

وفي خريف عام ١٨٨٤ أرسلت الحكومة البريطانية إلى مصر اللورد نورثبرك — وربما كان ذلك آخر سهم في كنانتها — ليرى هل الحال حقيقة أسوأ من أن تستقيم على شيء دون الإصلاح المالي الذي يريده اللورد كرومر . ولكن اللورد نورثبرك كان من أقرباء بيرنج فنظر في الأمر نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو أنه لم يصور الحال تصويراً مفزعاً كما فعل اللورد كرومر^(٣) . ولقد كان عمله هذا أشد مطابقة لحكم العقل فإن اللورد كرومر أسرف من غير شك في الأمر حتى جعل الجمهور يتهويله يظن أن الحال صارت من الفساد بحيث

(١) المصدر عينه رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٩٤

(٢) المصدر عينه رقم ١٧ (١٨٨٥) ص ٥١ — ٥٢

(٣) تقريره مذكور في مصر ، رقم ١ (١٨٨٥)

يستحيل إصلاحها . وسرعان ما أدرك اللورد كرومر ما في خطته من خطأ وعمل على تداركه فقد صور الحال في أوائل سنة ١٨٨٥ في تقرير مفصل عن « حال مصر وتقدم الإصلاح الإداري » تصويراً أجمل وأدعى إلى التفاؤل والاستبشار . وأشار بوجه خاص إلى ما سيحققه المستقبل من الأمانى الباهرة ^(١) . ثم قال : « ولكنى أبدى القول وأعیده أنى إنعما أنكلم بهذه الثقة على أمل أنه سيتوصل قريباً إلى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التى طال أمدها » ^(٢) وقال في تقرير آخر مع التأكيد الشديد : « ليس هنا كما فى الهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف » ^(٣) وكذلك دفع اللورد الاعتراضات التى أوردها فى تقريراته السابقة

هذه الحيل كانت أتجح من سوابقها ، ولكن التعويضات التى يستحقها منكوبو حريق الإسكندرية من الأوربيين لم تكن قد أديت بعد لنفاد المال . وكان رعاى الدول بالإسكندرية حريصين على تحصيلها عاجلاً . فأرسل اللورد جرنفل فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ إلى الدول مرة أخرى منشوراً ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نورثبرك عدة اقتراحات جديدة أهمها ^(٤) : أن يعقد قرض بضمين الحكومة البريطانية صافيه ٥.٠٠٠.٠٠٠ ر. وفائدته ٣٦ ٪ ، وأن تؤجل تأدية أقساط الاستهلاك جميعها ، وأن تباع أراضى الثائرة السنية والدوميين ، وأن تفرض الضرائب على الأجانب ، وأن ينقص من ضرائب الأراضى نحو ٤٥٠.٠٠٠ جنيه . وقد كانت المفاوضات هذه المرة أسهل وأيسر لأن نقطة الخلاف الجوهري الوحيدة كانت من بضمن القرض ؟ وقد صرح اللورد نورثبرك فى معرض الجواب عن هذا السؤال والخطاب عنه بأن نتيجة ضمان إنجلترا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون

(١) مصر ، رقم ١٥ (١٨٨٥) (٢) المصدر عينه ص ٤٥

(٣) المصدر عينه ص ٤١ (٤) المصدر عينه رقم ٤ (١٨٨٥ ص) ٢٠

« من غير شك إقامة الإشراف الإنجليزي للسالى مقام الإشراف الدولى » ثم قال بشيء من السذاجة : « وماذا على الدول الأوربية الأخرى لو عهدت بهذا الإشراف إلى إنجلترا بعد الضحايا التى بذلتها فى سبيل المحافظة على سلامة مصر وسلمها ؟ »^(١) ولكن « الدول الأخرى » رأت أموراً كثيرة تمنع من إسلام مصر حجة إلى إنجلترا ، وطلبت أن يكون القرض بضمان الدول كلها . فعز على الحكومة البريطانية أن تفوتها هذه الفرصة الثمينة وامتد أجل المفاوضة بضعة أشهر أخرى . وأخيراً وقعت الدول بلندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعطى الحكومة المصرية المعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التى كانت إنجلترا متشبثة بها

وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الأهمية وخطر الشأن^(٢) ومضمونها ما يأتى : (١) إن الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت رتشيلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وقائدته ٣٦٪ (٢) أن ينحصر القبوض منه بدفع تعويضات الاسكندرية وتنطية المجوز التى تراكمت فى السنتين الماضيتين (وقدرها ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه) وتنطية المعجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه) وأعمال الرى (١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) وبعض وجوه أخرى (٣) أن تفرض ضريبة قدرها ٥٪ على الكوبونات لمدة سنتين — وبعبارة أخرى أن يحجز ٥٪ من الأقساط المستحقة على الدين . (٤) أن يؤجل دفع أقساط الاستهلاك للمستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك (٥) أن يلغى فوق ذلك شرط قانون التصفية الخاص بالتصرف فى الزائد من الإيراد ويستماض عنه بآخر يقضى بأن يجوز للبرازية الحرة تنطى من الإيرادات

(١) المجلد الثانى من كتاب اللورد كرومر السابق الذكر ص ٣٧٠

(٢) تقرير : بيمبلى (١٨٨٥) ورقم ١٧ (١٨٨٥) ص ١٢١ وما يليها

المخصصة ، وأن تقسم الزيادة العامة قسمين : قسم يذهب لصندوق الدين والآخر للحكومة المصرية . ولكي ينفذ هذا الشرط الأخير على حقيقته حددت نفقات إدارة البلاد أى الجزء المقابل للإيرادات الحرة تحديداً دائماً بمبلغ ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه . وإلى ذلك أعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة مالية أخرى حق بيع أراضي الدائرة السنية والدومين والمفاوضة في فرض ضرائب على الأجانب إن النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التي أسدتها إلى من تولوا حكم مصر حديثاً . نعم إن فائدة الدين لم تنخفض تخفيضاً دائماً ، ولكن تأجيل دفع أقساط الاستهلاك ، وضريبة ٥ ٪ التي فرضت على الكوبونات ، والنظام الجديد المتعلق بالزيادات ، وحق فرض الضرائب على الأجانب ، ثم ذلك الشرط الدائم الهام المتعلق بتعيين حد أدنى للإيراد المخصص لإدارة البلاد ، كل ذلك معونة ترجع ثمراتها كثيراً كل ثمرة تأتي من مجرد نقص القائمة كما حدث في سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح في وسع الإدارة المصرية أن تدرك أن نجاح البلاد الاقتصادي لن يعود بالخير من ذلك العهد على حملة السندات وحدهم ولكن عليها أيضاً . وفوق ذلك فإن ما كانت فيه وقتئذ هذه الإدارة من ارتباك مالى ستقضى عليه شروط القرض البديعة والضريبة المفروضة مؤقتاً على الكوبونات على أنه كان تمت طريقة أخرى للمساعدة قيمة جدا أجازها الاتفاق ولم تعرض لذكرها بعد . لعل القارى لاحظ من الاقتباسات التي أوردناها فيما تقدم حرص القوم على ضرورة نقص ضرائب الأراضي تنفيذاً عن الفلاحين البائسين ، هذه المرحمة قد تثبت بها اللورد نورثبرك وأقرها الاتفاق . قدر الاتفاق ضريبة الأراضي كلها بمبلغ ٤,٦٦٨,٠٠٠ جنيه بدلاً من ٥,١١٨,٠٠٠ جنيه كما كانت في سنة ١٨٨٤ فأجاز بذلك الحكومة المصرية أن تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذي يبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونفى بها اللورد كرومر ند

وجدت سيلا لتخصيص هذا المبلغ كله ببعض الشؤون الإدارية . ذلك بأنه لم يكبد الأمر العالي بصدر باعتقاد هذا التخفيف حتى ظهر أن الميزانية تحتوي دائماً على مبالغ وهمية كبيرة هي عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها لفقر الجهات التي يجب أن تؤديها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الضرائب نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فرأى اللورد كرومر أنه أصبح جائزاً له بل محتماً عليه أن يأخذ من الـ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه المراد تخفيفها عن الفلاحين مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه في مقابل هذه الضرائب الوهمية . وبعبارة أخرى أنه بدلاً من أن ينقص من الضرائب ٢٠٠,٠٠٠ جنيه قد حذف من حساب ضريبة الأراضي مبلغاً موهوماً يعادل المبلغ المذكور تاركاً الضرائب في الوقت عينه تيجي كما كانت ^(١) . وقد وصل بهذا العمل الساذج إلى فرضين أولهما أنه لم ينحصر قرشاً واحداً من ضريبة الأرض بل كسب ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، وثانيهما أنه استطاع فيما بعد أن يفخر بأن الضرائب في عهده قد خفت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث في عهد النظام السابق «الظالم النصف المجهي» ثم يتيق ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، وهذه أيضاً ذهب بها اللورد بنفس الطريقة الماهرة التي ذهب بها بالمائتي ألف جنيه . وليان ذلك ينبغي أن تعرض هنا لأحد الإصلاحات العظيمة المشهورة التي قام بها اللورد كرومر نعتي « منع » السخرة . إننا سنخصص هذا الموضوع بكلام مفصل في فصل آت ، لكن لا بد في هذا المقام أن نشير إلى أن الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه بدلاً من أن تخفف عن كاهل الفلاح بمقدارها من ضرائب الأراضي قد استخدمت أجوراً لعمال أحرار يحلون محل العمال للسخرين . وقد قال اللورد كرومر وأعوانه في معرض الدفاع عن علمهم هذا إنه لما كان القيام بهذا الإصلاح يقتضي أموالاً لا تتوافر إلا بفرض ضرائب جديدة فإنه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بالـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه التي

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٢٠ ورقم ١١ (١٨٨٧) ص ٩٤

جملت مرحلة لدافعي الضرائب . وقد تم ذلك بعد موازنة الحكومة البريطانية . وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر ^(١) ولقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تخرج على هذه الخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك عند ما تدخلت روسيا في الأمر بتدخلها سياسياً ^(٢)

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جداً تمكنه من أن يصلح الإدارة المالية إصلاً جوهرياً . وأن القارى يرى معنا أن هذه الوسائل كانت أكبر من « التليل من عمل الإنسان » كما سماها اللورد فيما بعد . والحق أنه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو أنها أتاحت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لأغتها عن مساعى اللورد كرومر الخيرية ^(٣)

ولكن لما كان معظم هذه الوسائل لا يؤدى إلى الناية المرجوة منه عاجلاً ، وكان الواجب وقتئذ أن يؤدى كوبون غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف قبيحاً جداً . ومما زاده قبحاً أن الاتفاق اشترط بناء على طلب فرنسا أنه إذا عجز اللورد كرومر عن إصلاح المالية في ظرف ثلاث سنين حات محله لجنة دولية تتولى إدارة مالية البلاد . لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٦) ص ٤٠ — ٤٢

(٢) المصدر عينه رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠ — ٦١

(٣) وليكلا يشوه اللورد كرومر صورة مساعدة الطبيعة نفسها قد خص هذا الموضوع الهام موضوع اتفاق لندن يضع جل لاسمى لما . فهو يقول لنا في صحيفة ٣٦٦ من المجلد الثانى من كتابه « مصر الحديثة » : « عقد مؤتمر الدول بلندن سنة ١٨٨٤ لينظر في الحالة المالية ، غير أنه اتفق دون الوصول إلى أية نتيجة عملية » . ثم يضيف إلى ذلك شاشية يقول فيها : « ثم أخذت عدة قرارات تتعلق بالأمور التى ناقشها المؤتمر وصيغ منها اتفاق وقع عليه مندوبو الدول الكبرى بلندن في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ » . هذا دليل حسن على صدق اللورد كرومر وإضافته التاريخ . وجاء في فهرس الموائد التى أورده في نهاية الجزء الثانى مقال ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ مالى : « قرض مصرى قدره ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه عقد بضمان الدول » ولم يذكر شيئاً غير ذلك ! بهذه الطريقة وأشباهاها قامت شهرة اللورد كرومر

مالى سياسى ، وقد نجح فى القيام به ، وإن نجاحه هذا ليدل دلالة واضحة على
مته ومقدرته

ليس من الممكن بطبيعة الحال أن نشرح بالتفصيل جميع الطرق التى أحرز
بها هذا النجاح ، فأغلبها داخل فى باب الإدارة ، ومصادر هذا الباب إما غير
موجودة بالمرّة أو مدفونة فى دور المحفوظات . ثم لم يكن ثمّ لجان تحقيق تكشف
النطاء عن عمل اللورد كرومر الإدارى كما كان فى عهد إسماعيل باشا . واللورد كرومر
نفسه شديد السكتان بالطبع فيما يتعلق بذلك . بيد أن الإنسان لا يعدم أن
يتصيد من نفس تقريراته نتفاً تتعلق بالطرق المتنوعة التى وصل بها إلى تقويم
اعوجاج الميزانية . وإن الأثر الذى يخرج به الإنسان من عمله هذا لا يمكن أن
يوصف بأنه ممدوح جداً . فيزانية سنة ١٨٨٥ مثلاً ختمت بزيادة ٥٠٠,٠٠٠
جنيه^(١) ومع ذلك اضطر اللورد كرومر أن يستوفى فى تقريره للورد روزبرى
بأن « ضرائب الأراضى جيئت بضغط عظيم »^(٢) أى بالطرق التى زعمها مقصورة
على ما كان فى الماضى من نظام « ظالم نصف همجى » ثم نحن نعلم أنه فى هذه
السنة عينها شرع فى تلك السياسة الممبجة ، سياسة بيع أراضى اللومين والهاجرة
السنية ، وهى سياسة حرمت الحكومة المصرية مصدراً لثروة عظيماً ثابتاً على
الرغم من أنها عادت عليها بدخل وفير عدة سنوات^(٣) وكانت شعبية بسياسة
إسماعيل باشا فى مسألة المقابلة — سياسة بيع الآجل بالمجل . وقد بيع من
أراضى اللومين والهاجرة السنية فى سنة ١٨٨٥ ما لا يقل قيمته عن ٤٣٧,٠٠٠

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٦) ص ١٧٨ (٢) المصدر عينه ص ١٧٩

(٣) مصر ، رقم ١ (١٨٩٨) ص ٥٣ . وقد بيع آخر قطع الهاجرة السنية سنة
١٩٠٨ وبلغ صافي ثمنها ٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه وبيع معظم أراضى اللومين بنحو ١٢,٠٠٠,٠٠٠
جنيه مع أن المصريين يدفعون القيمة المباشرة للأراضى المبيعة بمبلغ ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
(« الأهرام » ٥ يولية سنة ١٩٠٧)

جنيه وبيع في خلال العامين التاليين أقل مما بيع في سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨,٠٠٠ جنيه^(١)

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالى عجيب في بدل الخدمة العسكرية . فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يعفى من الخدمة متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيهاً قبل الاقتراع و ١٠٠ بعد التجنيد . وقد كتب اللورد كرومر إلى حكومته يقول : « إن الأمر العالى لن يقابل بالاستحسان في جميع أنحاء القطر فحسب بل سيكون سبباً في إضافة مبلغ جسيم إلى دخل البلاد »^(٢) . أما توقع استحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده . فان المشروع انتقد حتى في إنجلترا نفسها انتقاداً مراراً ، وأما من حيث الخل فقد أصاب رأيه شاكلة الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمى إلا إلى أغراض مالية وأنه في أصله ليس إلا سبيلاً إلى فرض إتاوة على المصريين سداً لحاجات المالية المتنوعة . وقد دعى للخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ٢٦٢,٠٠٠ شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى البديل ٣,١٤١ شخص فكان صافي الحاصل بهذه الطريقة ١٥٩,٠٠٠ جنيه^(٣) . وفي العام التالى بلغ صافي الحاصل ٢٨,١٠٠ جنيه^(٤) . وقد حاول اللورد كرومر تسويق هذه الطريقة بحجة أن أكثر الذين دفعوا البديل إنعام من أبناء الأغنياء ، ذاكراً أن المبلغ الذى جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه أبناء المشايخ وملوك الأراضى المومرين^(٥) ما لا يقل عن ٩٥,٠٠٠ جنيه . وبصرف النظر عن استهجان فرض إتاوة ولو على الطبقات المومرة فإنه يتبقى ما يزيد على

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٩٨) ص ٥٣ (٢) للصدر عيه رقم ٢ (١٨٨٧) ص ٢٦

(٣) للصدر عيه رقم ٣ (١٨٧٨) ص ١٠٨ وفي حسابات أخرى بعد ذلك الوقت ترى هذا المبلغ يصير ٢٤٩,٠٠٠ جنيه

(٤) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٥ (٥) للصدر عيه رقم ٣ (١٨٨٧) ص ١٠٨

٦٠,٠٠٠ جنيه دفعتها طبقة الفلاحين . ولا شبهة في الدمار الذى جره هذا المبلغ على قراء الفلاحين الذين كانت شباك القرعة تنصيد أبناءهم لتعتمر منهم البذل اعتصاراً

إلى جانب هذه الطرق المدونة كان لا بد من وجود عدة طرق ثانوية أخرى غير مدونة . وكلها ممكن اللورد كرومر من أن يخرج ظافراً منصوراً من الثلاث سنين الحرجة ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ ، فلا تعرف مثلاً أأثقى شيء من اللليون جنيه التى خصصها الاتفاق بشؤون الرى فى غير هذا الوجه أم لا ؟ لأننا لا نرى فى الأوراق الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً أنفقت فى تجديد القناطر الخيرية وبعض أعمال صغرى تتعلق بالترع^(١) . نعم إن الأموال ردت فيما بعد إلى وجوهها ولكنها قد تكون وقتئذ استخدمت ، وهو المحتمل ، فى ضبط الميزانية . ثم إنا نعلم أنه من حين لآخر كانت تستقرض من صندوق الدين مبالغ طائلة — وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع فى أى نظام سابق . فقد صدر أمر عال فى ٢٢ يونية سنة ١٨٨٦ « يميز » لندوبى صندوق الدين أن يعيروا الحكومة رُصْدَهم مضمونة^(٢) . وفى الوقت عينه شفت الفارة على اللندوبين المذكورين رغبة فى التخلص منهم . فالسير هنرى درمند ولف وكان وقتئذ بمصر شكاً إلى اللورد روزبرى من الشكوى من تدخل صندوق الدين فى شؤون مصر قائلاً إن ذلك يكون « غالباً بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التى تؤيدها اقتراحات المستشار اللالى » واستتبع يقول ، وما أشبهه فى ذلك بمن يرى القذى فى عين أخيه ولا يرى الجذع فى عينه : « إلى أى حد يحسن منح هذا التفوذ لهيئة أجنبية ؟ ذلك أمر .

(١) لم تبلغ النفقة فى هذا الباب ٤٧٠,٣٠٠ جنيه إلا فى ١١ يناير سنة ١٨٨٧ ومصر

رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٢٧٢

(٢) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٤٧

من غير شك حرى بالنظر والتفكير... أمرض عليكم أن الواجب يقضى ببعض السعى في التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى» (١).
لعمري الحق إن إدراك الإنجليز ظلم تدخل هيئة أجنبية في شؤون مصر الداخلية في سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الإنسان دهشة وعجباً. لكن سبب هذا الإدراك في ذلك الوقت ظاهر لا خفاء فيه، ومع ذلك فإن هذا المسمى لم يأت بشمرة ما. فإن فرنسا أبت الموافقة على أن تستولى الحكومة المصرية على أموال صندوق الدين، ولم يسع اللورد كرومر إلا أن يقنع بسلفة «مضمونة»

ومع هذا كله فإنه عند ما دخلت سنة ١٨٨٧ كان للتوقع أن يكون المعجز ختام ميزانياتها. ذلك بأنه فيما بين عامى ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٤٠٧ر٠٠٠ جنيه إلى ٤٦٨ر٠٠٠ جنيه فقط على الرغم من أن الأجانب وضعت عليهم لأول مرة ضريبة للمساكن. ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة في المدة المذكورة إلا زيادة يسيرة، فإنها ارتفعت من ١ر٦٢٩ر٠٠٠ جنيه إلى ١ر٧٤١ر٠٠٠ جنيه، وإلى ذلك انخفضت الإيرادات الأخرى في هذه الفترة من ١ر٨٦٥ر٠٠٠ جنيه إلى ١ر٧٨٨ر٠٠٠ جنيه (٢) هذا التقدم البطيء كان من غير شك راجعاً إلى الخراب الذى أصاب البلاد على أثر الحرب وهبوط الأسعار العام. من أجل ذلك كان لابد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامى خال من المعجز، وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوينة التى يبلغ ٤٣٧ر٠٠٠ جنيه. وقد عنم اللورد كرومر على أن يحمل الشكل بشيء من الشجاعة وخفة اليد. فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع إليهم في آخر الشهر قرر أن تدفع إليهم في أول الشهر الذى يليه،

(١) مصر، رقم ٥ (١٨٨٧) ص ٢٥

(٢) مصر، رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٣

فنتج من ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٧ لم تؤد غير مرتبات أحد عشر شهراً فقط وأن الحكومة استفادت مؤقتاً مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه^(١) وسلك هذا المسلك في حسابات الدائرة السنوية ومصاحبة الدومين ، فبعد أن كانت حسابات هاتين المصلحتين للمالية تعمل قبل أول إبريل قرر أن تقفل الدفاتر في آخر ديسمبر وأن ينقل عجز ثلاثة الأشهر البالغ ١٤٠.٠٠٠ إلى حساب سنة ١٨٨٨^(٢) وبهذه الطريقة أمكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٠٣١.٠٠٠ جنيه إلى ٩١٩١.٠٠٠ جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠.٠٠٠ جنيه ساعدت على سد نقص الكوبونات^(٣). وفي ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ أخبر اللورد كرومر ولاية الأمور بإنجلترا وهو هادى مطمئن أن الحكومة المصرية أدت إلى صندق الدين جميع المتأخر له ، وأنها لم تعد ترى حاجة إلى ضريبة ٥٪ المفروضة على الكوبونات^(٤)

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية في الغرابة والشذوذ ومشفوعة بإجراءات مالية متهمّة أدبيا كل الانتهام قد سلم للوقف في مصر لإنجلترا ولورد كرومر . ثم إن ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصماب جديدة نشأت من أن نقلت إليها التزامات كانت خاصة بالعالم للتصرم ، ولكن تذليل هذه الصماب كان أمراً هيناً . فبحجة وقوع ما يدعو إلى الخوف على الحدود دعى إلى الجنديّة عدد عظيم من الأهالي وفي الوقت نفسه أنزل مقدار البديل المسكرى من ٤٠ جنياً إلى ٢٠ جنياً ليكون « امتياز » الإعفاء في متناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩,٠٠٠ جنيه^(٥) وعلى مثال البديل المسكرى فرض بدل للسخرة

(١) المصدر عنه ص ٦ (٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦

(٣) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦ (٤) المصدر عنه رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٨٥

(٥) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٩) ص ٢٥

كان مقداره ٣٠ قرشاً في الوجه القبلى و ٤٠ قرشاً في الوجه البحرى ، فأدى ذلك إلى نتيجة باهرة إذ دخل خزانة الحكومة في العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة^(١) ٨٨,٠٠٠ جنيه تقابل ٦,٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٧ . وفي هذا العام أيضاً فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان للمصرى . كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل أقة من الدخان عشور قدرها ٣ قروش ، وكان يؤدى عن كل فدان مزروع دخاناً ضريبة قدرها ٢٥٠ قرشاً . ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخاناً هو ٢٥٠ أقة فإن خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل أقة من الدخان المصرى ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر أن هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ، وأن الدخان الذى يجلب من بلاد اليونان أو من تركيا كان يؤدى عن كل أقة منه ضريبة قدرها ١٢ ½ قرشاً ، ولم يطق وهو المنتسب بروح التجارة الحرة على هذا صبراً . وفوق ذلك « كان جزء كبير جداً من دخل الجمارك أخذ يتسرب من يد الخزانة المالية لأن ازدياد زراعة الدخان للمصرى واستهلاكه قد منع بطبيعة الحال استيراد الدخان الأجنبى^(٢) » وعلى ذلك ألغيت العشور القديمة ورفضت ضريبة فدان الدخان من ٢ ½ جنيه إنجلىزى إلى ٣٠ جنياً ! فترتب على ذلك أن حصلت الحكومة في سنة ١٨٨٨ من الرسم الجمركى للأخوذ على الدخان الوارد ربحاً صافياً قدره ٣٣٣,٠٠٠ جنيه في حين أن دخل ضريبة الدخان انحط إلى ١٠,٠٠٠ جنيه^(٣) . ألا إن ذلك إصلاح مالى قد قرن بالتشفي والانتقام . ثم رأى اللورد في سنة ١٨٩٠ أن الدخان للمصرى لا يزال « محياً حماية شديدة » لأنه لا يزال يزدع على الرغم من قتل ضريبته ،

(١) المصدر عينه ص ٢٥

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٨) ص ١٩ — ٢٠ ، رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٧٩ — ٨٢

(٣) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٩) ص ٢٢

فأصدر مرسوماً حدد فيه مساحة الأراضي التي تزرع دخاناً بـ ١٥٠٠^(١) فدان ،
وبند أشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظراً باتاً وأُندِر من يقدم
عليها بغرامة فادحة وبمصادرة محصوله ، وفي الوقت نفسه رفع الرسم الجركي على
الدخان الوارد إلى أكثر من ٤٠٪ فبلغت رسوم الدخان الوارد في هذه السنة
١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه^(٢) وهي نتيجة مالية باهرة حرة بالآلا ينتجها إصلاح ساذج
كهذا الإصلاح . على أن للصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأسفون على ضياع
صناعة كانت من أحسن صناعاتهم

لا حاجة إلى أن نصف فوق ما تقدم الطرق التي سلكها اللورد كرومر
ليقوم اعوجاج الميزانية في السنوات الحرجة ١٨٨٥ — ١٨٨٨ فقياً لقائه الكفاية .
إنها طرق لا يمكن أن تباح في أي بلد متحضر ، وإنها مما كان يعد في تقرير
لجنة التحقيق الدولية القديمة دليلاً قاطعاً على خرق إسماعيل باشا في إدارة المالية
للمصرية . وإن تحمل البلاد آثار هذه الطرق السيئة إنما كان بما لها من قدرة على
التهوض صادقة وفريدة في بابها ، ومع ذلك فلا نزاع في أن الفلاح للعمرى
لا يزال من أقر أهل الأرض جيماً

فلما ذلّت تلك الصعاب أصبح كل ما بعدها هيناً ليناً . ففي سنة ١٨٨٧
حاولوا بجد تخفيض فائدة الدين فكتب السير درمند — ولف ، الذي سنعف
بمشته فيما بعد ، تقريراً ضافياً عن نظام مضرب المالى أسف فيه « للمصائب الفادحة
التي عادها هذا النظام على أهل البلاد » ومضى فيه يقول : « كل نظام دائم
لا يحاول تخفيف العبء الثقيل الذي ألقاه على كواهل الفلاحين دين دمر صناعاتهم
وطالما جردهم من أملاكهم ووسائل ارتزاقهم فهو نظام مريب » وقد قدر

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٤

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦١ — ١٦٢

« ما يتقاضاه الأجانب وينفقونه خارج البلاد مع أنه مستمد من عمل المصريين وأملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل . ثم صرح قائلاً : « لو أن الدين كان نتيجة حروب أو إسراف رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار في إقتاض ظهورهم بهذا العبء الباهظ ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع في الأمر وكانوا مجرد آلات صماء أو حيوانات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين إلى رذائلهم وطاحهم وتذيرهم » ^(١)

لا شك أن السير هنرى درمند — ولف كان حسن النية وأن كلامه كلام ولى حميم . ولكن العجب الشديد أن تذكر هذه الآراء بعد أن درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير إليه ، وبعد أن جر هذا النظام على المصريين آلاماً لا تحصى ، وسلبهم حريتهم نفسها ! ألا إن الذى يرمى إليه السير هنرى درمند — ولف إنما هو الحصول على تخفيض جديد لفائدة الدين ليحصل عمل اللورد كرومر أسهل وأيسر . وإن أمراً كهذا لو طلب فى عهد النظم السابقة لكان خليقاً بأن يثير سخط أوروبا كلها لأن فيه سعياً لتقضى « الالتزامات الدولية » أما الآن فهو كله رحمة وعدل وهلم جرا . على أن المحاولة لم تجد شيئاً . فقد أصمت أوروبا سمعها عن داعى الرحمة والعدل وبقي سعر الأرباح مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠

يبدأ اللورد كرومر لم يعد شديد الحاجة إلى مثل هذه الإصلاحات . فإن الطرق التى ذكرناها آنفاً ، والمعونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ وأداء جميع الديون السائرة ، كل ذلك كان كافياً لأن ينهض بالميزانية على أساس متين ، وفوق ذلك أنشئ في يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطى العام لتوضع فيه الزيادات حتى إذا ما تكون منها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استخدمت فى استهلاك الدين ، وأجيز

للحكومة أن تستعير من هذا الاحتياطي ، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد ^(١) . وقد بلغ الاحتياطي في أول سنة ١٨٨٩ أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وفي أثناء السنة المذكورة أضيف إليه ٢٣٧,٠٠٠ جنيه ، وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد كرومر نفسه : « من غير شك أحسن ميزانية رأتها مصر » ^(٢) فقد بلغت الرسوم الجمركية على الدخان الوارد ٤٤٢,٠٠٠ جنيه ، وبلغ البدل العسكري ٩١,٠٠٠ جنيه ، وأثمان الأراضي المباعة ٤٣,٠٠٠ جنيه ، وبدل السخرة ١٢٣,٠٠٠ جنيه ، وبلغ الدخل كله ٩,٧١٩,٠٠٠ جنيه مقابل نفقات تبلغ ٩,٥٢٣,٠٠٠ جنيه ^(٣) . بل إن السنوات التي تلت كانت أرحى وأيسر إلى حد أن زادت نفقات الإدارة بفضل الزيادات ، عن المبلغ الذي قدره اتفاق لندن بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة . وهذه هي الفائدة التي جناها اللورد كرومر في عهد الاتفاق والتي لم يظفر بمثلها مراقبا سنى ١٨٨٠ - ١٨٨٢ فبزيادة الإيراد أمكنه أن يحصل بصفة دائمة على نصف الزيادات للشؤون الإدارية علاوة على الحاصل من بيع الأراضي والربح الناتج من استثمار أموال الحكومة . فلما دخلت سنة ١٨٩٠ كانت الثقة بالحكومة المصرية قد عادت إلى حد أن أجازت الدول تحويل الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنية فزادت ديون

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٦ وقد استعارت الحكومة من الاحتياطي حتى سنة ١٨٩٣ أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ جنيه وهي ميزة لم تنظر بمثلها إدارة من الإدارات السابقة . وكان هذا الاحتياطي في عهدة صندوق الدين . أما الحكومة فقد عهد إليها باحتياطي خاص بالأعمال العامة ليستعمله لها . ولكن اختلص منه في سنة ١٨٩٧ أكثر من ١٣٠٠,٠٠٠ جنيه لأجل حلة دحلة . فلما كشف النطاء عن ذلك السبل اضطرت الحكومة البريطانية إلى إعادة المبلغ . وكان اللورد كرومر قبل ذلك قد أقرع صندوق الدين بأن يقدم إليه من الاحتياطي العام ٥٠٠,٠٠٠ جنيه لغرب السودان ولكن حلة السندات رفضوا الأمر إلى المحاكم وألزمت الحكومة المصرية رد المبلغ . مصر رقم ١ (١٨٩٧) ، ورقم ١ (١٨٩٨) ص ٤ .

(٢) مصر . رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢ (٣) المصدر عينه ٧

(٤) مصر . رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥

مصر إسمياً ، ولكن فائدة الدينين المذكورين نزلت إلى $\frac{3}{4}$ وحصلت الحكومة من وراء ذلك للرى وغيره من الرفاق ^(١) على ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وفى سنة ١٨٩١ استطاع اللورد كرومر أن يكتب إلى حكومته يقول : « إن بالتوازن المالى أصبح مضموناً . وقد يقال مع الثقة إن الخزينة المصرية لن تجز عن وفاء ديونها إلا إذا وقعت سلسلة حوادث سيئة » ^(٢) ، ولما كتب فى العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١,٠٠٠ جنيه أعاد ذلك التأكيد فقال : « لست مبالغاً إذا قلت إن حال المالية المصرية الآن يمكن مع وجود إدارة حازمة أن توصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال فى حاجة إلى أن يعزى إلى أسباب شاذة خارجة عن طوق الإنسان » ^(٣) ، وهكذا أحرز الفوز فى « مسابقة الإفلاس » ^(٤) المشهورة

وبعد فن القواعد المقررة فى فن السباق أن يتسدى المتسابقون كلهم من نقطة واحدة : ويجهدوا فى إحراز قصب السبق بشروط واحدة وطرق واحدة . وقد يكون من المتعذر أن تعد المالية حلبة سباق ، ومع ذلك فإن المعجبين باللورد كرومر لم ينصفوه ^(٥) عند ما أطلقوا على عمله على سبيل المجاز كلمة « سباق » فإنه مما كان مقياس المقارنة التى تقارن به بين نجاحه ونجاح من تقدموه فإتينا لا نصل إلا إلى نتيجة واحدة وهى أنه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازاً نادراً . فهو لم يتسدى من النقطة التى ابتدأ منها الآخرون ، ولكن من نقطة تتقدم

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩١) ص ٦ — ٧

(٢) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٢) ص ٥

(٣) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥

(٤) لقد كان الصراع طويلاً عنيماً ... ويمكن أن يقال إن الشك فى الانتصار ترانى

إلى عام ١٨٨٨ ، وفى هذه السنة أحرزنا قصب السبق لإحرازاً صحيحاً (اللورد كرومر : كتابه

السابق : المجلد الثانى ص ٤٤٤)

(٥) البارة بالطبع عبارة اللورد ملتر

قطعة ابتداءهم تقدماً كبيراً ، فكان بذلك أقرب منهم إلى الغاية . ثم هو بالإضافة إلى الامتيازات التي منحت من تقدموه مباشرة وضمنت لهم بالفعل حيازة قصب السبق ، قد ظفر بعدة امتيازات جديدة تألف له منها كلها فضل عظيم على كل مسابق سواه . وفوق هذا وذاك فإنه لكي يزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفي الواحدة منها لإخراج كل مسابق غيره من حلبة السباق . إنا بكل إخلاص ونزاهة لا يمكننا أن نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بمجادة واستحقاق . لقد كان من السهل على إسماعيل باشا أن يحوز قصب السبق لو أنه سمح له ولو بنصف الطرق التي سمح بها للورد كرومر ، وأن اللورد كرومر نفسه ، غير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً

الفصل الثامن عشر

إلغاء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت الآفاق بأنه مالى كبير ، واشتهر فوق ذلك بأنه إدارى مستنير الفكر رحيم القلب ، قد أتى للعالم بمثل من أروع الأمثلة يدل على المزايا الأدبية الجليلة التى تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجى . والحق أن معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون أكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الإدارة المالية ، ولكن قضاءه على أقبح بقايا الممجيبة التى ورثها مصر عن تاريخها الغابر الطويل . فقد درجت الأحقاب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هى تلك الأداة الجهنمية المعروفة « بالكرباج » ؛ بها كانت تنتزع الضرائب ، ويقرر اللتيم ، ويعاقب الفساد ، وتنفذ مشيئة الحكام الاستبدادية كباراً كانوا أو صغاراً . هذه الأداة الفظيعة اختفت من الوجود بمجيء اللورد كرومر

وخير من ذلك وأبقى ذهاب نظام همجى آخر هو نظام السخرة الذى جر آلاماً لا تحصى ، وخراباً ودماراً على عشرات الآلاف وأحياناً مئات الآلاف من الفلاحين ، الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليطهروا الترع ويقوا الجسور مما عسى أن يكون من طفيان النيل . كان هؤلاء النساء يلزمون العمل على أعين نظار مسلحين بالكرباج ليلاً ونهاراً ، أسابيع وشهوراً ، من غير ما طعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد صالحة ، ثم يحصد لهم الموت زمراً زمراً لمجرد ما ينالهم من الجهد والحرق والجوع . أولئك هم الذين قاموا فيما مضى بأكثر المرافق العامة ، وأولئك هم الذين كانوا أحياناً يسخرهم ولادة الأمور من الوالى إلى شيخ

البلد في مزارعهم ومصانعهم الخاصة وراء ستار الضرورة العامة ، ولم يكن لفلاح منهم أن يعد نفسه بمنجاة من السخرة . ألا إن من السهل أن نتصور ما قد يؤدي إليه هذا النظام من العبث وسوء التصرف . هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة في تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية ، ولأول مرة قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد

هذان الإصلاحان وحدهما كافيان لأن يقف اللورد كرومر في مصاف كبار الإداريين ، ولكن اللورد بالإضافة إليهما قد أفلح في القيام بعدة إصلاحات أخرى كتطهير الخدمة المدنية من الرشوة ، وتخفيف الأعباء المالية عن جمهور الأمة وبذلك ازدادت قيمة حكمه الأدبية ، ولم تعد مصر قطراً قد انتظمت مالهته فحسب ، بل قطراً متحضرًا ينال العدل فيه الرفيع والوضيع ، قد طهرت إدارته من رجس الرشوة ، ونول جمهور أهله حق التمتع بثمار عمله غير منقوص ولا منقوص

ذلك ما يروى لنا عن حكم اللورد كرومر في عشرين سنة . وأحرى بنا من حيث نحن مؤرخون عدول أن نتعرف حقيقة الأمر . فاعلمناه حتى الآن في شؤون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة والخيال يميز لنا أن نقول من غير حرج في هذه القضية أيضاً ، ما كل حمراء لحم ولا كل بيضاء شحمة ، وقد لا يكون ثم لحم ولا شحم على الإطلاق !

ولما كنا متكلمين أولاً عن السخرة فمن المفيد أن نلاحظ أن السخرة ما كان ينظر إليها دائماً بالعين التي صار ينظر إليها بها . نعم إن السياح كثيراً ما ذكروا السخرة بألفاظ تشف عن بلاء واقع ، ولكن العارفين بشؤون البلاد كانوا أميل إلى عدّها أمراً لا مناص منه في تلك الأحوال ؛ فقد كتب القنصل البريطاني الذي كان بالإسكندرية سنة ١٨٧١ يقول : « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضروري أمراً واجباً بدونها تصبح هذه البلاد صحراء قاحلة ، فإني لا أرى أى ظلم في حمل كل

إنسان على الأخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد» ^(١) . وكتب هذا القنصل نفسه بعد عامين يأسف لما كانت تصل إليه السخرة أحياناً من العبث وسوء التصرف فقال : « لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجود أهلها موقوفاً كل الوقوف على حفظ مياه الترع في منسوب معين ، فإني لا أرى من القسوة إرغام الأهالي على العمل في تحقيق هذه الغاية إذا تولت ذلك إدارة حازمة قوية » ^(٢) . هذا أقوم رأي يمول عليه في الموضوع ، فإننا من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للأخذ بنصيبنا من المحافظة على كل ما تقوم عليه حياتنا الاجتماعية . أما كون هذا النصيب يؤدي نقداً أو عيناً أو عملاً فذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها إلى عهد قريب هو « الاقتصاد الطبيعي » أي الإنتاج من أجل الاستهلاك العاجل ، وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل ، في بلاد كهذه نجد الضرائب العينية ، إلى حد ما على الأقل ، والضرائب التي تؤدي عملاً ، تكاد تكون أمراً لا مناص منه . نعم لا شك أن هذا المذهب في أداء الجماعة واجبها أخط بكثير وأدل على التأخر الاقتصادي من المذهب الذي يقضي بأداء الضرائب نقداً . ولكن من الجمل أن ننته بأنه ضرب من ضروب الاستعباد . والحق أن السخرة في مصر لم تكن أقرب إلى الاستعباد من النظم الحربية الشائعة في أوروبا في زمنا هذا ، وما أصدق اللورد دو فرين حين شبهها « بالنفي العام لرد عدو مقير » ^(٣) نحن نسلم بطبيعة الحال أن السخرة كثيراً ما أسيء استخدامها ، وأن ذلك كان لا مفر منه في ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من أولها إلى آخرها على الاستبداد . ولكننا متى ذكرنا ما يقع من الفساد في جيوش كثير من أشد الحكومات

(١) القرارات القنصلية ٥٦٣ (١٨٧٢) ص ٢٧٦

(٢) القرارات القنصلية ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٧٢٨

(٣) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٢) ص ٦٧ - ٦٨

الخاضرة تحضراً ، خفقنا من حدة سخطننا على بلاد « آخذة في الخروج من النخبة » . والحق أن هذا السخط إنما ظهر في الجمهور البريطاني في أواخر عهد إسماعيل عند ما أصبح ضروريا إعداد الرأي العام للمواقفة على التدخل في شؤون مصر مالياً ثم سياسياً . في ذلك الوقت كان أمثال المستر فيليز ستورت يملثون أنهار الجرائد بوصف فطائع السخرة ^(١) غافلين بالمرّة عن المفطامات التي كانت أقرب إليهم في بلادهم : في معامل لنكشير ومصانع الفخار ومكادح الممال

فلما أخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم أن هذا النظام الممحي سينقطع وشيكاً . بيد أن ما عمل في الماضي لتحقيق هذه الغاية لم يكن مما يقوى الأمل ويبعث على حسن الرجاء ، ففي عهد المراقبة الثانية حاولت الحكومة محاربة السخرة فأجازت إعفاء الأشخاص الذين تجب عليهم السخرة بشرط أن يدفعوا للحكومة أموالاً معينة نظير هذا الإعفاء ، وأن تنفق هذه الأموال أجوراً لعمال أحرار كغاة يستعينون في عملهم بالمدد والآلات ^(٢) ، ولكن التجربة أخفقت وكان أهم أسباب إخفاقها ما قالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة إلى القوة والنظام ^(٣) . لذلك ارتاب اللورد دوفرين نفسه في فائدة سعى الحكام الجدد لإلغاء ذلك النظام عند ما نظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال : « إنه لسوء الحظ من المساوى التي يستحيل القضاء عليها قضاء مبرماً » وكل الذي رجاء أنه « بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيمًا عليها . . . سينزل عدد المسخرين إلى نصف ما هو عليه الآن » ^(٤) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح سنون كثيرة حتى فوجئ العالم بأن نظام السخرة قد انتهى وأصبح نسياً منسياً . ذلك لعمر الحق انتصار أحرزته

(١) انظر أيضاً مصر ، رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢ حيث يصف هذا السيد تلك الفطامات

(٢) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٨

(٣) «دولاب الإدارة المصرية» لروزلي في «مجلة القرن التاسع عشر» نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٨

حكومة اللورد كرومر، ولكن ليت شعري كيف أحرز هذا الانتصار ؟

لقد علمنا مما تقدم أنه بدلا من أن ينقص من الضرائب بقصد تخفيفها في سنة ١٨٨٦ مقدار ٤٥٠,٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد أنفق من هذا المبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه في استبدال العمل الحر بالسخرة . وقد قدر الكولونل سكوت — مونكريف أنه لما كان متوسط عدد الأشخاص القابلين للسخرة في أربع السنوات السابقة على سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥,٠٦٨ شخص لمدة ١٥١ يوماً من كل سنة أي ٢٣٤,١٥٣ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فإن هذا العدد سينزل في سنة ١٨٨٦ إلى ١٠٢,٥٠٧ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو أنفق ٢٥٠,٠٠٠ جنيه في العمل الحر المأجور . أعني أنه ينزل بنسبة ٥٦ ٪ ^(١) . ولكن الأشخاص الذين سخروا بالفعل سنة ١٨٨٦ كانوا أقل من ذلك كثيراً ، كانوا ٩٥,٠٩٣ شخص ^(٢) . فهذه إذا خطوة إلى الأمام واسعة . ولكن لا ريب في أنه لو كان للمراقبة الثنائية أو لإسماعيل باشا نفسه مبلغ سنوي قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد كرومر . على أن ثم عاملا آخر غير مالي قد حط من شأن هذا الإصلاح المشهور . ذلك أن نظام السخرة كان وقتئذ أخذاً في الزوال صائراً إلى الفناء من غير مجهود اللورد كرومر وأعدائه . فقد قرر رسوبك ناظر الأشغال سنة ١٨٨٣ أن جمع المسخرين يزداد صعوبة كل يوم لنمو الأفكار التي تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الإدارة وسائل للعمل لا تزال للأسف ضرورية ^(٣) . وأشار الكولونل سكوت — مونكريف في أول سنة ١٨٨٦ في مذكرة له في الموضوع إلى أن السخرة آخذة في الزوال وأن ذلك لا يرجع إلى تقدم « الآراء الأخلاقية » رجوعه إلى قيام التفاتيش الزراعية التي يعارض أصحابها في التخلي عن عملهم ، ثم إلى تناقص الناس

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٤٩ (٢) المصدر عينه رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٢٨

(٣) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٦) ص ١٣٥

سبب الحروب ، وإلى هجرة الفلاحين من القرى إلى المدن الكبيرة ، وما شاكل ذلك . وذكر أنه في سنة ١٨٤٨ بلغ عدد المسخرين ٦٣٤,٠٠٠ شخص ، وفي سنة ١٨٨٢ لم يزد على ٣٧٦,٠٢٩ شخص ، ومع أن متوسط عدد الذين دعوا "مسخرة في سنى ١٨٧٩ — ١٨٨١ بلغ ١٨٨,٠٠٠ شخص ، فإن الذين سخروا بالفعل لم يتجاوز عددهم ١١٢,٠٠٠ شخص في السنة . وبعد أن ذكر الكولونيل سكوت — مونكريف الصعاب التي عرضت في هذه السبيل في سنة ١٨٨٤ قال : « وفي بداية سنة ١٨٨٥ كان ماقاسيناه في جمع المسخرين أشد ... فقد قرر مقتش الرى أن المدعويين للسخرة لا يجيبون الدعوة ، وصرح المديرون بأنه إن لم يرجع إلى الكرباج فليس لديهم ما يكرهون به الناس على الخروج وإني أؤكد أشد اثناً كيد أن المسألة لم تعد مسألة أداء الأعمال العامة بالسخرة أو بغيرها ، فإلى حد ما يمكن أداؤها بالسخرة ولكن من المحال أن تؤدى جميع الأعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وأن موظفي الأقاليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج أمراً مستحيلاً » ^(١)

لنصطنع الصبر على هذا التليخ إلى الكرباج ، فسئرى عما قليل أن منع الكرباج وقتئذ كان جبراً على ورق ، وأن إرجاعهم زوال السخرة التدريجى إلى :بطال تلك الأداة القهرية إنما هو مغالطة وتضليل . لقد ذكر الكولونل سكوت — مونكريف نفسه أن الظاهرة لوحظت في سنى ١٨٧٩ — ١٨٨١ أى قبل الاحتلال ، وأن إشارته إلى قيام التفاتيش الواسعة وتناقص أهل البلاد أدل على الحقيقة من غير شك وأهدى إلى وجه الصواب . ومع ذلك فتأ كيدهم أن لا سبيل إلى السخرة بغير إكراه ، صادق كل الصديق ، ويدل على أن السخرة كانت قد

• (١) مصر ، رقم ٤ ص ١٣٥ وما يليها . وغول الست روزل في مقالته السابقة الذكر
عن السخرة « على ما كانت عليه الآن » من أضف الموارء العامة وأهمها

عدت وقتئذ أمراً مقضيا عليه بالقضاء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة عيب من سبيل

وقد أيد نوبار باشا ذلك بعد بضعة أشهر فقال في دفاعه أمام صندوق الدين عن اتفاق الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانوني أجوراً للعمال في الأعمال العامة . « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملاً مشروعاً يقتضيه العدل والقانون وحسن الإدارة . وفوق ذلك (!) فإنها لو لم تعمل ما علمت فربما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل وللفرق حين ارتفاعه » وبعد أن ذكر الأسباب التي يرجع إليها في رأيه زوال السخرة ، والتي سنشير إليها فيما يأتي قال : « يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الأحوال الجديدة أمراً مستحيلاً ، ولقد عرفت نظارة الأشغال ذلك ، فنقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتعذر الحصول على السخرين المحتاج إليهم ، ومع ذلك فإننا بعد الجهد الجهد لم نحصل من المدد المطلوب وهو ١١٦,٦٠٧ شخص إلا على ٨٣,٣٤٦ شخص . وينبغي أن يلاحظ فوق ذلك أن الحكومة لهذه الأسباب عنها احتاطت لتنفيذ مشروعات الأقليمين اللذين ٥ . أم أقاليم الوجه البحري بمقد أبرمته سنة ١٨٨٥ » ^(١)

هذه الصبغة تفسر نفسها بنفسها ، فلو لا ماعرض من اضطراب اللورد كرومر وأعوانه إلى أن يدفعوا عن أنفسهم أمام صندوق الدين تهمة العبث بالـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواعث الحقيقية على هذا الإصلاح « العظيم » ألا وهو إلغاء نظام السخرة . أما والأمر كذلك فانا الآن نعلم أنه لم يكن ثم إصلاح على الإطلاق . وأن نظام السخرة كان وقتئذ قد زال بالفعل من تلقاء نفسه ، وأن الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لم تنفق في عمل حر مأجور يسد سد السخرة ، ولكن في ملء الفراغ الذي خلفه زوالها . ألا قد يثاب المرء ، رغم أنفه ، ولو تأنت الأقدار بمجيء اللورد

كرومر إلى مصر بضع سنوات لما انطلقت الحملة أبداً ، ولكن اللورد كرومر لحسن حظه جاء في الوقت الملائم فنال ثغراً حيث لا ثغر . وإنا لنلح في العبارات الآتية الذكر الأسباب الصحيحة للضجة الشديدة التي حدثت سنة ١٨٨٤ — ١٨٨٥ ، وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الأراضي ، لقد رأى اللورد كرومر أن لا بد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون في تنفيذ المشروعات العامة التي يقوم عليها كل شيء سواها ، ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة ، فقد أصبح تجنب جزء من الضريبة الأرضية التي فرضت لهذا الغرض أمراً لا بد منه . وهكذا تظاهر بالشفقة والإنسانية توصلنا إلى هذا الغرض الهام

نما سبق تبين لنا قيمة هذا الإصلاح المشهور الذي قام به اللورد كرومر . وهناك أمر ثانوي آخر قد يدهش له بعض القراء ، ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحاً ، ذلك أن السخرة على الرغم من هذا التباهي كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . فمن سنة لأخرى نرى للسخرين — الذين لم يقل عددهم عن ٢٤١,٥٢٨ شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١,٢٤٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ١٥,٤٣٩ شخص لنفس المدة سنة ١٩٠٠ — يستنفرون من القرى جماعات جماعات لوقاية الجسور تارة ولمكافحة دودة القطن تارة أخرى وهم جرا^(١) . وكثيراً ما أهمل اللورد كرومر هذه البقية الباقية من السخرة بحجة أنها ليست بذات بال ، فكان مثله مثل الفتاة المشهورة التي أرادت أن تمتد عن الطفل الذي حملت به

(١) وعند ما خيف طغيان النيل سنة ١٨٨٧ صدر أمر بأن يميز لحكام الأقاليم أن يدعوا إلى العمل كل شخص سليم الجسم في أقاليمهم (مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٧٨) وصرح السير إلغون غوردست الذي خلف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٨ بأنه بالنظر إلى فتكات دودة القطن « سيرجع إلى الطريقة التي اتبعت فيما مضى في إيجاد عمال خواص يقومون بإبادتها » (مصر رقم ١ (١٩٠٩) ص ٢١) وقد « حشد » بالفعل في سنة ١٩٠٩ ، ١١٠,٠٠٠ طفل لجمع الأوراق التي أصابها الدودة (مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ١٨

سفاحاً قالت إنه أصغر من أن تؤاخذ به . من ذلك أنه ذكر مرة على سبيل الاستدراك في إحدى حواشى تقريره عن سنة ١٨٩٢ ، بعد أن أشار في المتن إلى عظم إصلاحه ، ما يأتى : « دفعاً لما عساه أن يكون من التباس أقول إني حيناً أتكلم على السخرة إنما أتكلم على استبدال العمل الحر في تطهير الترع السنوى بالعمل الجبرى الذى كان يهبط الناس في السنين الماضية . على أن العمل الجبرى لا يزال موجوداً لمنع الفرق إذا كان ارتفاع النيل غير عادى ^(١) » ولا يخفى وجه المواربة في هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبرى لا يزال موجوداً على الرغم مما ملأ به العالم إشادة وتنويهاً . ولقد أرسل إليه اللورد سالسبورى قبل ذلك بخمس سنين معروفاً من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية والأجنبية تطالب فيه « أن يلغى نظام السخرة المهلك إلفاء تاما » ، وقالت الجمعية في معروضها هذا إن الاحتلال البريطانى لمصر لا يكون قد قام بشيء نحو تحرير أهلها إذا لم يجرده أولاً من هذا الظلم الأليم ^(٢) . فلم يقل اللورد كرومر في رده على هذا المروض إن إلغاء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه ، بل أعلن أسفه لأنه « لا يمكن مع حال مصر المالية الحاضرة الحصول على الأموال التى بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور » ^(٣) . ووعده مع ذلك أنه باطراد تحسن المالية سيصبح الفلاح المصرى فى قليل من الزمن « قد وضع عنه العبء الذى يثقل منه الآن » وسرعان ما تحسنت المالية . وفى سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشؤون الإدارية على ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذا المبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه تضاف إلى

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٤

(٢) مصر ، رقم ٢ (٢٨٨٨) ص ٤٣ — ٤٤

(٣) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٥٨

٢٥٠,٠٠٠ جنيه السابق أخذها لهذا الغرض ، فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وينفق أجوراً للعمال^(١) ، الأمر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن إلغاء السخرة كان يكلفه سنوياً ٤٠٠,٠٠٠ جنيه . ومنع أن المال كان متوافراً ومالية البلاد آخذة في التحسن والانتعاش على أثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى ، فإن اللورد كرومر لم يف قط بما وعد به جمعية مقاومة الاسترقاق . بل إنه على العكس من تصريحاته المتكررة بأن ذلك النظام الشنيع يجب أن يابى وسوف يلى ، كتب فى سنة ١٨٩٦ يقول : « إنى أشك فى إمكان إلغاء السخرة فى شكلها الحاضر المذهب إلغاء تاماً . إن المصائب التى تترتب على تلف جسم يعصب الجسور وقت ارتفاع النيل ، تبلغ من الهول والعظم ما يمنع فى رأى كل ساطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعه الموافقة على هذا العمل » ثم قال : « إن العمل الذى يقوم به خبراء النيل بوجه عام من أسهل الأمور وأيسرها »^(٢) نحن لا ندعى أننا نعلم صادقة هذه العبارة الأخيرة أم كاذبة ، ولكن إذا سلمنا جدلاً بصحتها فإن العمل الجبرى لا يزال كما كان ضرباً من الاسترقاق ، وأن جمعية مقاومة الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصرا بمجهوداتهما قط على محاربة العبث بالسخرة ، فضلاً عن إلغائها ، وأنهم حكموا فيما مضى بأن هذا النظام أياً كانت درجته مناقض للحرية المصرين ، ثم أصبحوا يرون إلغاءه التام^(٣) ضرباً من المستحيل لأمر إن صحت

(١) لقد أرغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠,٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بأن أنذروها بأنها إن لم تعمل فرضوا ضرائب أرضية جديدة تعطيم أجور العمال ، وذلك لتعثر السخرة (مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٣ ورقم ٢ (١٨٩٠) ص ٨٠)
(٢) وتوصل اللورد كرومر ، وتشد إلى أن الإلغاء التام « لا ترمى عنه البلاد أبداً » (مصر ، رقم ٢ (١٨٩٧) ص ١٤) وهو رأى أدلى به المستر فيليز ستايورت سنة ١٨٨٣ فى معرض الاعتذار عن عدم اهتمام اللورد دوفرين بالأمر فقال : « ينبغي أن نوقن أن العمل الجبرى قائم على رضا السواد الأعظم من المصريين (مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢)
(٣) وقد حاولوا سنة ١٨٩٣ إلغائها حتى فى حماية جسور النيل . ومنع أن كل خفير =

قد تصح في كل ما يتعلق بنهر النيل . ومع ذلك فإنا نرى كل إنسان تلج عليه أملارات الرضا بالأمر ، وكل إنسان يشكر اللورد كرومر « إلغاء » السخرة !
قد أفضنا القول في تاريخ هذا « الإصلاح » لأنه يبين لنا كيف نشأ الخرافات حول أعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة اللورد كرومر خاضعة ومساعدة صحافة مسخرة له وجمهور جهول . ولسنا متكلمين بمثل هذا التفهين على « الإصلاح » الآخر أى على إلغاء الكبراج ، فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا الموضوع ، والتي اجتهد هو وأعوانه في نشرها زمناً طويلاً . لقد كان من باكرة أعمال الاحتلال أن صدر أمر عال أو منشور يحظر استعمال الكبراج ، صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذي قال مفتخراً عند ما كتب عنه : « لأرى هذا العمل إلا دليلاً على أن قد سرى في إدارة البلاد الأهلية روح أكثر إنسانية ومدنية » ^(١) ، فكان ذلك مما سر كل إنسان ووقع من نفسه موقع الإعجاب . وفي أكتوبر سنة ١٨٨٤ أمر اللورد كرومر بصفة خاصة وكلاء القناصل البريطانيين أن يكتبوا في آثار هذا الإصلاح ، ولما أرسل ما كتبوا إلى حكومته كتب يقول : « لقد حدث تغير جسيم ربما لا يقدره حق قدره إلا من كان مثلى يستطيع مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل . . . إن نظام الحكم الاستبدادى العتيق ليس في دور الاحتضار بل قفى محبة بالفعل ، وإني لأشك في إمكان رجسته . وفوق ذلك فإنه عوجل معاملة أقرع الإخلاص أنها لم تخطري ببال ؛ وهذا وقد أخذ نظام حكم جديد يتم

== كان لا يحل كل يوم لإقرشين لجميع حجة فإن السخرة كانت كثيرة النفقة ، وأيت على اللورد كرومر إنسانيته أن يبيد هذه المحاولة مرة أخرى (مصر ، رقم ١ (١٨٩٤) ص ٩)
وكتب اللورد كرومر نفسه قبل ذلك سنوات إلى اللورد ساسبرى يقول : « إن إلغاء السخرة مسألة مالية اقتصادية أكثر منها إنسانية » (مصر ، رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٤٢ — ٤٣)
(١) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٣٦

نجاح وسرعة لا يتوقعهما إلا أكبر المصلحين المثاليين»^(١)

ينبغي أن نذكر أن هذه السورة الشعرية إنما افتعلت بعد سنة واحدة من صدور أمر اللورد دوفرين بإلغاء الكرباج . ومن السهل أن تتخيل وقعها من نفوس وطني الإنجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سنتين إما داعمين إلى الحرب أو مسوغين لها ، على أن ذلك كله لم يكن غير تهويش متعمد مقصود ، فإن أمر اللورد دوفرين لم يكن دليلاً على بداية عهد جديد ، وذلك لأمر واحد هو أن رياض باشا سبقه إلى الموضوع في سنة ١٨٧٩ . فقد كتب للستر روزل وكان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول : « لقد حظر استعمال العصا حظراً ربما لا يرغب أوروبي الرجوع فيه ، وإلى رياض باشا يرجع الفضل في القضاء على الاستعمال الوحش العام للكرباج والعصا وسيات أخرى كثيرة »^(٢) . وهنا أيضاً نجد أنه قد جاء من قبل أجا ممنون ملوك : بل إن ديباجة الأمر العالي الذي صدر سنة ١٨٨٣ قد استهلت بذكر « المنشورات المكررة الصريحة » التي صدرت في هذا الصدد من قبل^(٣) ؛ ولعمري إذا كان أمر اللورد دوفرين حقيقة فاتحة الإصلاح العظيم الذي أطراه اللورد كرومر بألفاظ معسولة خلافة ، فلا أقل من أن يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الإصلاح ، وأن يكون للمراقبة الثنائية نصيب مما طوق به جيد الاحتلال من عقود المدح والثناء . وبعد فهل أحدث أمر اللورد دوفرين « تغييراً جسيماً » كما أكد اللورد كرومر سنة ١٨٨٤ ؟

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٨٥) ص ٤٠

(٢) روزل : كتابه السابق الذكر ويذكر القاري (انظر ص ١٦٩ من هذا الكتاب) كيف غضب هذا السيد نفسه من عرابي وغيره من « النظريين » لعدم استعمالهم الكرباج في الاحتفاظ بسلطة حكم الأقاليم وطبقة الملاك ، ويشير المستر ماك كوان (كتاب « مصر كما هي » ص ١١٧) إلى أنه قد شرع ذات مرة في عهد إسماعيل في إلغاء الكرباج

(٣) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٣٦

ألا إنا لا نعرف شخصاً مسئولاً أتى في وثيقة عمومية قرية متعمدة أشد تمحيـ
للألباب من هذه القرية . ففي سنة ١٨٩١ ليس بعد قد اعترف اللورد كرومر في
تقريره السنوى بأن الكرياج أصبح لا يستعمل في جباية الضرائب ، أما من
حيث كونه وسيلة لتقرير التهمين في المحاكم « فإني أتكلم وأنا أقل تثبتاً من صحة
ما أقول » إلى أن قال : « لا أراى الآن مستعداً لأن أؤكد أن الكرياج وغيره من
أدوات التعذيب قد قضى عليها القضاء كله » ^(١) . هذا قوله بعد سبع سنين من
إذاعته في العالم أن « تغييراً جسيماً قد حدث » وأن « نظام الحكم الاستبدادى
العتيق قد قضى نحبه » ونحو ذلك . على أن اللورد كرومر لم يكن في حاجة إلى
اصطناع التواضع حين يتكلم على إلغاء الكرياج « وهو أقل تثبتاً من صحة مايقول »
لأنه كان يعلم حق العلم أن استعماله هو وغيره « من أدوات التعذيب » كان فاشياً
في طول البلاد وعرضها . وقد سلم بذلك في كتابه فقال بصريح العبارة : « لقد كان
الكرياج يستعمل كثيراً في بضع السنين التى تلت منشوره (أى منشور اللورد
دوفرين) المؤذن بدخول عصر جديد (!) وفي أوائل عهد الاحتلال ازدادت
الجرائم حتى رأى نوبار باشا ضرورة إيجاد ... كوميسيونات الأشقياء » ^(٢) . هذه
الكوميسيونات حلت في الحقيقة محل المحاكم المتأددة ورجعت إلى نظام التعذيب
القديم » ، وأيد كلامه هذا بعبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومى عن
سنة ١٨٨٩ ^(٣)

من هذا نرى أن إلغاء الكرياج في معظمه خرافة أخرى ناصرها هو

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٩١) ص ٤

(٢) مى لجان ألت لمحاكمة القصور وقطاع الطرق (المترجم)

(٣) « مصر الحديثة » المجلد الثانى ص ٤٠٢ — ٤٠٥ . ويك ترميزى اللورد كرومر
بمناسبة « الارلندى الجور » عند ما أصدر منشوره لن الأمور المستطرفة متى قورن بأساليه
« المتأددة » وطريقة ترحيه بهنا للمنشور سنة ١٨٨٣

اللورد كرومر ، وأنه طلبا قرر تنفيذ هذا الإصلاح رسميا قبل مجيء اللورد كرومر ، وظل حبرا على ورق بعد أن قرره السلطات البريطانية ^(١) مدة طويلة من الزمن . وبعد فإن إبطال الكرياج بالفعل — وإن كنا نعلم أنه لا يزال يرجع إليه في الأحوال الاستثنائية كما تدل محاكمة دنشواي — راجع إلى ذهاب الحال الاجتماعية التي كان وليدها ورمزها إذا صح هذا التعبير . ذلك بأن المجتمع المصري كسائر المجتمعات الشرقية الأولية قائم على الحكم الأبوي الشيعي وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الأب في منزله بجميع مميزاتها ، من سيطرة تكاد تكون غير محدودة ، وواجبات نحو الجماعة وحقوق في تمثيلها لا يشاركه فيها سواه . وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعي كله يعملون على هذه السلطة في قراهم ، بدليل ما كتبه المستر إدورد ديبسي منذ أكثر من ثلاثين سنة مضت يقول : « ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم محلي مسئول أمام رأى الجماعة العام ، ويعد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها . وهو الجماعة في جميع ما يتعلق بشئون الجماعة الخارجية . . . والإدارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ أن الحكومة لا تتصل باللورد رأساً ، ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ . وأما فيما بين الشيخ واللورد فإن استبداد الأول تحد منه سلطة القاضي الذي ينفذ أحكام القرآن » ^(٢) . هذه الصورة يعرفها كل من

(١) كتب المستر روزل في كتابه السابق الذكر عن الكرياج يقول : « أنه قد منع بنانا وهناك ما يحل على الظن باهتطاع استعماله بقسوة . أما كونه بطل نهائياً فصادق صدق قولنا إن الضابط البحري لا يحلف في حديثه ابتاعاً » لتعليقات للنسكة . « قارن هذا الكلام بصراحة اللورد كرومر عند ما اعترف بفشل منشور اللورد دوفرين فقال « والسبب الأقوى في عدم انجذاب المجتمع الريفي تبعاً لهذا المنشور هو أن للمنشور كان إلى حد ما لا يصل به » (مصر الحديثة : المجلد الثاني ص ٤٠٤) إذن فلم يعلن أن « اللورد دوفرين قد صرب الكرياج ضربة عنيفة » لقد ضرب إسمايل باشا ورياض من قبل ضربة عنيفة كهذه

(٢) مقالة لـ . ديبسي ، المصنوعة « مستقبل مصر » والمنشورة في « مجلة القرن التاسع عشر »

درس نظام المجتمعات الأولية سواء أكانت في أواسط إفريقيا أم في بقايا عاشر
« اللير » الروسية . هنالك تجد السلطة الأبوية ومعها الكرباج بأشكاله المختلفة
عشا الذي تدرج فيه . وليس نفوذ الكرباج في هذه الحال راجعاً إلى تأثيره
الطبيعي كمصا الشرطى الحديث ، ولكن إلى ما للمشايخ ، الذين هم الإرادة الحية
للجماعة ، من ساطة أدبية

فلما انحلت حياة القرية الجماعية على أثر التنهيات الاقتصادية وظهور القانون
الشخصي الأوربي ، كان من الطبيعي أن يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا
الأدبي بالكرباج . لذلك نجد نوبار باشا عند دفاعه أمام صندوق الدين عن
العيب بال ٢٥٠,٠٠٠ جنيه يستطرد إلى ذكر الأمور التي أدت إلى ذهاب السخرة
فعلا فيقول : « لأسباب يعلمها كل إنسان قد ضعفت بالتدريج الصلات التي
كانت تربط الفلاحين بمشايخهم ، والتي كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة ...
ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الإدارة من ساطتهم
 المطلقة التي كانوا ينتصون بها في علاقتهم بالفلاحين ، والتي سهلت حشد هذه
الجوع »^(١) ، هذا هو الحق الصراح ، فإنه عند ما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة
الأدبي ، أصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على طاعتها ، وذهب ما كان لهما من
السيطرة عليه ، ولم يكن الكرباج ليبقى بعد ذلك إلا أداة ضنط وإرهاق فحسب .
وكان طبيعياً أن يخفق في ذلك ، فقد قضى عليه بالألا يستعمل في جباية الضرائب
سنة ١٨٧٥ ليس بعد ، أى عند ما أنشأ إسماعيل الحاكم الجديدة التي قربت بين
الفلاح والقانون ، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد . وإذا كان الكرباج
قد بقى في الحاكم أكثر مما تقتضى الظروف ، فذلك راجع إلى الإنجليز أنفسهم
لأنهم لم يعرفوا مناشئ الاجتماع ، وراحوا يستعملونه أداة قصاص انسياقاً منهم

مع الفكرة الساذجة القائلة بأن شعباً لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الإقناع غير هذه الوسيلة وأشباهاها ، فلما أمسكت الحكومة عن استعماله ذهب من تلقاء نفسه

مما تقدم نرى أن التناء الذى يستحقه «إلغاء» الكرياج ليس بأكبر من التناء الذى يستحقه إلغاء السخرة . إن إلغاء الكرياج من حيث هو إصلاح على الورق قد أنجز قبل منشور اللورد دوفرين ، ومن حيث هو إصلاح فعلى لم يحدث إلا بعد عدة سنين من هذا المنشور . فلما زال وأصبح زواله أمراً مقضياً لم يكن ذلك نتيجة الأمر العالى ، ولكن نتيجة تطور اجتماعى جعل استعماله مستحيلاً من جهة ، ومستغنى عنه من جهة أخرى . وجملة القول أن نظام الكرياج قد تقوض بعض الشيء فى عهد الأنظمة السابقة وما تبقى منه فقد تمسك الإنجليز أنفسهم بإبقاءه

الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما يتصل اتصالاً شديداً « بالإصلاحين » الذين تقدم الكلام عليهما في الفصل السابق مسألة تقدم البلاد الاقتصادى بوجه عام وتحسن حال الفلاح بوجه خاص . لقد كان الفلاح حتى مجيء البريطانيين مغرباً للثقل فى اتفاقية والإملاق ، حتى أن الرسائل الشهيرة التى تصف فيها السيدة دف جوردون يؤس الفلاح فى أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر كانت مادة خطب ومقالات لاؤلتك الذين غفلوا عن البؤس الواقع فى عقر ديارهم ، فى إرلندة وإنجلترا نفسها ، وراحوا يشوهون حكم إسماعيل فى ذلك العهد العصبى ألا وهو النصف الأخير من العقد الثامن ^(١) . نعم لقد قام فى نفس هذا العهد غير واحد ممن سخرخوا من الروايات المنفرة التى كانت تروى عن بؤس الفلاح وعدوها . من أقاصيص السياح وقالوا « لو فوضل بين حال الفلاح العامة وحال أى زارع شرقى آخر لرجحت حال الفلاح » ^(٢) . بل بلغ الأمر بهؤلاء للتشيعين للفلاح أن أشاروا — وذلك سبق منهم إلى مذهب اللورد كرومر فى الجدل — إلى رواج تجارة معمر الخارجية واحتجوا بأن ما أوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات المتبعة تقدماً مادياً

(١) صرح المستر كريف فى مجلس السوم : « أن حال الفلاحين غير مرضية إلى حد عظيم . ولكن لا أظنهم من البؤس بحيث يحلم كثير من الكتاب ... إن الذين قد درسوا منا تقارير اللجان المختصة عن حال النساء والصبيان الذين يعملون فى بلادنا هذه فى المناجم والطميل والشؤون الزراعية يقولون بأنه لا حتى لنا فى القلوب قد أمة خربة من الحمية » . « مضابط البرلمان »

المجلد ٢٢١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٢٥

(٢) « مالك كوان » مصر كاهى ، ص ٢٥

ليس له مثيل في غير أوروبا ^(١) ولكننا على الرغم من هذه الشواهد لا يخالجنا شك في أن حال الفلاح في كلا المهدين عهد إسماعيل وعهد البراقية الثنائية كانت غاية في البؤس ، وأنها فيما بعد تحسنت بعض التحسن ، وأنه إن يكن لذلك التحسن من سبب فلا أقل من أن يكون سببه تحقيق فائدة الدين العمومي وذهاب السخرة على أنه من أصعب الأمور وأشقها أن نعين الحد الصحيح الذي وصل إليه هذا التحسن في الثمان والعشرين سنة التي حكمها الإنجليز . فإن البيانات التي ثبتت بها أنصار الاحتلال ، وأولم اللورد كرومر ، التقدم الاقتصادي الكبير للبلاد قد بولغ فيها مبالغة تحملنا على أن لا نصدقها كثيراً . ومع هذا فمن المستحيل أن نعكس على القوم حكمهم في القضية لأن القضية لم تبحث بعد بحثاً منظماً . على أن الذي يقوم بذهن كل باحث جشم نفسه فحص الأدلة التي يبني عليها أنصار الاحتلال حكمهم بتقدم جمهور الأمة المصرية ، هو أن هذه البراهين إما أن تكون خداعة غرارة ، وإما أنها قليلة لا تحتمل ما يبني عليها من النتائج ، وأنه على فرض حدوث تقدم ما فذلك التقدم كان يكون أعظم لو لم تتبع تلك السياسة الضيقة ، سياسة إخضاع كل شيء للمصالح المالية أو بعبارة أخرى لسوق السندات

ومن العجيب أنه في سنة ١٨٨٨ أى بعد قليل من الأزمة الشديدة أزمة ١٨٨٥ — ١٨٨٦ التي صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويراً محزناً ، أخذت تقارير هؤلاء السادة أنفسهم تترى حاملة أحسن البشرى عن حال الفلاح المصري . فقد قال السير إدجر قسنت مثلاً : « ليس ثم شك في أن إلغاء السخرة إلغاء جزئياً قد حسن حال صغار الفلاحين » واستدل على ذلك بـ « اختفاء مرامي القروى شيئاً فشيئاً » ^(٢) . واستريقول : « ولا أدل على تحسن حال مصر في السنوات القلائل الأخيرة من أداء الفلاحين معظم ديونهم إلى صغار المزارعين ... »

(١) المصدر السابق الذكر ص ٢٦ (٢) مصر ، رقم ١٩ (١٨٨٧) ص ١٠

وإن ما استطعت جمعه من المعلومات يحلنى أقول إن ما على الفلاحين للرايين من ديون قديمة أقل من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وإنه قلما أستديفت أموال جديدة ، وإن القضايا التى بيعت فيها أملاك الفلاحين لهدم أدائهم ديونهم استثنائية محضة ولا تشمل غير جزء يسير من الأراضى الزراعية . ونسج على هذا المنوال المستر كلرك كاتب سر الوكالة فقال : « لقد حسنت حال الفلاح كثيراً فى السنوات القلائل الأخيرة . فهو ... الآن أجود غذاء وأحسن لباساً ولم يعد يخاف الكبراج وليس ثم ما يحمله على الخوف من السخرة والخدمة العسكرية ... وقد أعين إلى حد كبير على التحرر من ربة المرايين . والحق أنه خارج شيئاً فشيئاً من الصف والبؤس الذين طوح به فيهما من أقدم الأزمان »^(١)

لو علم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مموهاً بهذه الشواهد عنها لعرف أن تلك الصور البديعة لم تكن تبحث على الثقة بها والاطمئنان إليها^(٢) . وإلا فكيف ينهض شعب مؤلف من عدة ملايين من أقصى أعماق البؤس إلى مثل هذا النجم فى سنتين أو ثلاث ؟ ولكن لا عجب فقد عرفنا الألاعيب التى شغلت السياسة البريطانية فى مصر بترويجها على جمهور ساذج يقبل الأخبار على عواهنها . والحقيقة أنه بعد سبع سنين من هذا العهد ، أى عند ما صار من الضرورى الدفاع عن استمرار الاحتلال رغم هذا التقدم العجيب ، قد خفت نفعة هذا التفاؤل

(١) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٨) ص ١٣

(٢) فى هذه السنة عنها كتب المستر جورتال يقول : « إن عدد ملاك الأراضى من الفلاحين يتناقص قليلاً ، والأراضى تستجيب شيئاً فشيئاً إلى مزارع واسعة ، وقد أصبح من كان يملك فى الماضى نهبا أو فصتين يمل بأجرة يومية فى ضياع ملاك الأراضى » . (مصر ، رقم ٦ (١٨٨٧) ص ٨٢) حقا إن الأكاذيب التى يكلمها للموظفون البريطانويون فى مصر جزافا لما يعشله الانسان . ومع ذلك يقول اللورد كرومر (« مصر الحديثة » المجلد الثانى ص ٢٤٦ - ١٤٧) : « إن الخاصية الأساسية لفعل العرق هو عدم التدقيق الذى قد يفضي بسهولة إلى الخط وخطأ الواقع . اجتهد فى أن تستبط من أى مصرى طوى رواية صريحة خفيفة من الخفايا ... ترى أنه ربما وقع فى التناقض ست مرات قبل أن يتم الرواية » .

خفرتاً واضحاً ، وأقبل صاحبنا القديم و « الشاهد الستقل » المستر فيليبز ستورت
 يعلم بأن وطأة الربا قد خفت ، ولكنه يؤكد « أن اقتراض الأموال لا يزال
 موجوداً » وأن الدين الأهلى المصرى لا يزال يبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ،
 وأن الفلاح « ما برح يعد ١٢ ٪ فائدة مدهشة الانخفاض » بل يبلغ به الأمر
 أن يؤكد « أنه لا بد من مضى جيلين حتى تستقر قواعد ماتم من إصلاح »^(١)
 فهذا يرينا إلى أى حد ينبغي أن شق بما يقوله الموظفون البريطانيون عن
 تقدم المصريين فى عهدهم . فإذا ما خرجنا من التعميم إلى التخصيص ، فإننا نجد
 الأمر هو هو . ولنضرب لذلك مثلاً . كثيراً ما يبدى اللورد كرومر القول فى
 كتابه ويميده مؤكداً^(٢) أنه فيما بين عامى ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد
 مرسمة مالية سنوية تقرب من ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه على
 هيئة تخفيض للأموال المقررة . ظاهر هذه الأرقام خلاب من غير شك ، ولكن
 متى فحصناها وجدناها تشير إلى مبالغ اللوم منها نعيب غير يسير . فن ذلك مبلغ
 ال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه الذى ذكر تحت عنوان « إلقاء » السخرة وهو يشمل مبلتين
 مبلغاً أساسياً قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ومبلغاً إضافياً جاء من قرض سنة ١٨٩٠ وقدره
 ١٥٠,٠٠٠ جنيه . والسبب فى ذكر هذين المبلتين تحت عنوان « تخفيض للضرائب »
 أنه لو لم توافق الدول الكبرى على إنفاقهما فى هذا « الإصلاح » أى فى دفعها
 أجوراً لعمال أحرار لوجب فرض ضرائب يعادل حاصلها هذين المبلتين . ولما لم يكن
 شئ من ذلك (وقد رؤى من الحزم أن لا ينص على استعانة فرض ضرائب
 جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد أصبح مبلغ ال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه أموالاً خفت
 عن كاهل الفلاح ! فالحجة غاية فى السبك والمهارة ، وكان يمكن الاحتجاج بها مع

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٥) ص ٤

(٢) « مصر الحديثة » للورد كرومر ، المجلد الثانى ص ٤٤٧

هذا السبك وذلك النجاح في كل ما يتطلب مالا كأعمال الرى التى أتفق فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض أغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فطن اللورد كرومر إلى ذلك لدون هذه الملايين بعنوان « أموال خفقت عن كاهل الفلاح »

وإلى هذين المبلعين الذين أنفقا أجورا لأعمال وعرفا باسم « المرحلة المالية » نجد مبلغا آخر يقرب من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب أطيان . هذا المبلغ يشمل الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه التى جعلها اتفاق لندن مرحلة للفلاحين كما رأينا قيدت فى الحسابات مقابل « متأخرات .ميؤوس من تحصيلها » أى أنها بدلا من أن تقيد فى الحسابات بمثابة أموالا وضمت بالفعل عن الفلاح ، قد قيدت مقابل أموال لم تحصل على الإطلاق . ويشمل مبلغ الـ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه علاوة على ذلك ١٣٠,٠٠٠ جنيه كانت منحت فى سنة ١٨٩١ تخفيضاً لأموال الأراضى . ففى هذه السنة ظهر أن الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لا تغطى « المتأخرات الميؤوس من تحصيلها » والتى كانت تذكر سنويا فى ميزانية الحكومة ، والتى أصبح مجموعها فى عشر سنين ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، ولذلك تقرر أن يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وأن ينقص سنويا من أموال الأراضى ١٣٠,٠٠٠ جنيه ، وبذلك يتبقى نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه يجب تحصيلها . هذه الـ ١٣٠,٠٠٠ جنيه التى لم تحصل قط ، والتى لم تكن تذكر إلا فى الحسابات فقط ، قد أضيفت إلى ٢٠٠,٠٠٠ الجنيه التى وضمت عن الفلاح فى سنة ١٨٨٥ وأطلق على المبلعين معا اسم « مرحلة مالية »^(١)

هذه المبالغ كلها داخلة فى باب الأموال المقررة ، فأما باب الأموال غير المقررة فأم مرحلة مالية فيه هى إلتاء عوائد الفرضة التى يقال إنها كانت تنتج سنويا

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩١) س ٤ ، ورقم ٣ (١٨٩٢) س ٧

١٨٠,٠٠٠ جنيه على الرغم من أن معظم هذا المبلغ ، أى ١٢٠,٠٠٠ جنيه ، قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لأنه كان لا يترتب طى بقائه إلا وجود متأخرات « يصعب تحصيلها » ^(١) ثم حذفت البقية الباقية بعد سنة من ذلك « لأنها تؤدي أحياناً إلى تلاعب كبير » ^(٢) والحقيقة أن عوايد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من باعة الليمون ونحوه من المروضات ، الذين كانوا لا يستطيعون أداء هذه الضريبة للضحكة ، ولا يمكن أن يرغبوا على أدائها . وقد أُلغى حوالى هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كعوايد رخص الزناني وعوايد دخولية الأرز التى كان ينفق فى تحصيلها معظم التحصيل منها ^(٣) . على أن عوايد الدخولية قد بقيت فى المدينتين الكبيرتين ، القاهرة والإسكندرية ، لوفرة الإيراد التى كان يأتى فيهما منها .

يتضح مما تقدم أن جل « الرحمة للآلية » محض تمويه وتضليل ، وأن تخفيف الضرائب لم يكن فى أكثر الأحوال إلا تجاوزاً عن متأخرات يستحيل تحصيلها مهما حسنت نية القائمين بتحصيلها ؛ وفيما عدا ذلك كان إلغاء لضرائب تافهة تحصيلها متعب من جهة ، ويكلف الحكومة أموالاً طائلة من جهة أخرى . فهنا أيضاً أيها القارئ يفخر اللورد كرومر بمثل دفعته إليه الضرورة

وفوق ما تقدم يمكننا أن نثبت أن أرقام اللورد كرومر لا يعول عليها ، وذلك بالرجوع إلى جدول الديون الأهلية المصرية التى أرسله إلى حكومته سنة ١٨٩٥ ليثبت تحسن حال الأمة التى يلى أمورها . يدل هذا الجدول ^(٤) على أنه من بين ٤,٤٧١,٠٠٠ فدان يملكها ٦٦١,٠٠٠ مالك ٣٩٥,٠٠٠ فدان موهنة بما يبلغ ٧,٣٢٣,٠٠٠ جنيه ، وأن أكثر من ٧١٪ من هذا المبلغ مستحق على ملاك يملك

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ٩ (٢) مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢

(٣) مصر ، رقم ٢ (١٨٩١) ص ٢ (٤) مصر ، رقم ١ (١٨٩٥) ص ٣٠

الواحد منهم خمسة أفدنة فأقل . وأن للأوليين من الأرض للرهونة ١٤,٦٪ في حين أن للآخرين منها ٢,٢٪ فهل بعد هذا التحسن شيء ؟ بيد أن اللورد كرومر اضطر في السنة التالية ، أى بعد أن مضى على هذه الأرقام من الزمن ما مكنها من أن تؤثر تأثيرها المنشود ، إلى أن يعترف بأنه « إلى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص » (١)

ولا يحاول اللورد كرومر أن يبين لنا ولو بالتقريب ذلك المقدار « الممين » من الديون غير المسجلة ، بل يدع القارئ يذهب إلى أنه لا بد أن يكون شيئاً طفيفاً . غير أننا نعلم وحجتنا في ذلك المستر فيليز استيورت الذى يوثق به في كل ما يتفق وأغراضه السياسية أن « الأرض لا تزال تنتقل بالوفاة أو البيع من مالك إلى مالك آخر ، وأن هذا الانتقال لا يسجله الأهليون رغم وجوب التسجيل ، ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الأراضي باسم أناس توفوا من زمن طويل أو قدم السهد بانتقال الأرض منهم » (٢) إذن فالجدول الجبيل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضليل وتمويه . ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به وأسباب ذلك ، جدول آخر يدل على توزيع الأراضي المقارن في عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر في تقريره الأخير الذى كتبه قبل مبارحته مصر . يدل هذا الجدول (٣) على أن ما يملكه الأهليون من الأرض الزراعية قد زاد في هذه السنوات العشر من ٤,٤٣٧,٠٠٠ فدان إلى ٤,٦٦٦,٠٠٠ فدان ، وأن عدد ملاك الأراضي قد زاد من ٧٦٠,٠٠٠ مالك إلى ١,١٤٧,٠٠٠ مالك ، وأن عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة إلى ٥٠ فداناً قد قص وقصت مساحة

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٩٦) ص ٧ (٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٥) ص ٥

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٥٠

ما يملكون ، وأن عدد الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة قد زاد من ٦٠٨,٠٠٠ مائة يملكون ٩٨٨,٠٠٠ فدان إلى ١,٠٠٢,٠٠٠ مائة يملكون ١,٢٥٩,٠٠٠ فدان ، وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فداناً من ١٠,٠٠٠ مائة يملكون ١,٦٦٦,٠٠٠ فدان إلى ١٠,٣٠٠ مائة يملكون ١,٧٦٣,٠٠٠ فدان . فأي حال أدعى إلى الرضا من هذه الحال أيضاً ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الاتساع جانحة إلى الزوال ، ولكن ذلك ليس في مصلحة كبار الملاك وحدهم ، فإن صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة هم الذين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون زيادة جسيمة . على أن اللورد كرومر قد اضطر إلى تنبيه الجمهور إلى أنه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الأراضي مسحةً جديداً أظهر عدداً « معيناً » من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء ، فلما خفضت رسوم التسجيل سجل عدد عظيم منهم لأول مرة . عقود ما اشتروه من الأراضي . هذه دعواه ، ولكيلا يظن القارى أن الأمر ليس بنى بال ، نورد نص ما قاله السير ألبن غورست في هذا الصدد ، قال ^(١)

(١) مصر رقم ١ (١٩١٠) ص ١٢ ذكر السير ألبن غورست هذا التصريح السادس في تخليفه على أعمال المصرف الزراعى المصرى فى سنة ١٩٠٩ وهذا للمصرف أنشأه السير أرنت كاسل فى سنة ١٩٠٢ وضمت الحكومة رأس ماله الذى أقرضته إياه بمائة ٣ ٪ ، وكان من أحب المشروعات إلى اللورد كرومر لأنه أراد أن يوجد فى مصر طبقة جديدة من صغار الفلاحين . وقد تكلم عليه بمحاضرة عظيمة فى شيفل فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ . فبعد أن وصف زيادة أعمال المصرف المسألة قال : وماذا كانت النتيجة ؟ النتيجة أن صغار الملاك قد زادوا فى عشر سنين ... ما لا يقل عن ٤٠٠,٠٠٠ مائة ، وأنه أصبح من بين السكان الذين يزيدون قليلا على ١١٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ما بين رجل ونساء وأطفال ما لا يقل عن ١,٢٠٠,٠٠٠ مائة صغار . لقد نجحت الفكرة نجاحاً عظيماً . ويرى القارى من عبارة السير ألبن غورست التى ذكرناها فى المتن مقدار « عظم » هذا النجاح . ولا بأس أن نضيف إلى هذه العبارة الكلمات التى قبلها مباشرة « إن المصرف لا يقرض إلا ملاك الأراضي وعلى ذلك لا يمكنه أن يوجد ملكيات شخصية جديدة » إذا لا نرى لم لا يطلب إلى اللورد البريطانى أن يرجع قبل كتابة تقريره إلى ما كتبه سلفه فى الموضوعات المختلفة ؟

« إن الزيادة الظاهرة التي بدت حديثاً في عدد الملكيات الصغيرة راجعة إلى تقسيم المساحين الأراضى بين ملاكها الحقيقيين ، وقد ترجع بنوع ما إلى أن الملاك ، الذين يمتلكون أطيافاً على الشيوخ ، كانوا إذا وقعوا في عسر مالى يميزون أراضيهم للاستدانة عليها » إذن فجدول اللورد كرومر كله تضليل محض ، ولم يزد عدد صغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الأمر عكس ذلك

قد يكون غير جميل أن تنقض أقوال خصمك ثم لا تكون قادراً على أن تأتي بأى قول إيجابى يحل محلها . ولكن مجرد النفي في قضيتنا هذه مفيد لأنه يرينا وهن الأدلة التي يبنون عليها تقدم الجمهور المادى مستقلاً عن تقدم الحكومة المالى . إن لدينا فيما يتعلق بتقدم الحكومة المالى أدلة لا يعرف الضعف إليها سبيلاً . أما عن تحسن حال الأمة فلدينا مجموعة أقوال لا يلبث كل قول منها أن يتداعى متى مسته يد النقد . أفبعد هذا نكون غير محقين إذا قلنا إن تقدم سواد الأمة من غير شك قليل جداً ؟

على أنه غير معقول أن ننفي كل النفي تقدم جمهور الأمة من الجانب المادى . فغير دليل على تقدمه بعض الشئ . اطراد زيادة إيراد الحكومة وأداء الضرائب من غير رجوع إلى الوسائل الشديدة التي كانت شائعة منذ ربع قرن من الزمان ، وأن أموال الأراضى التي بلغت (عام ١٩٠٥) ٤٩٠٢,٠٠٠ جنيه لم يتأخر منها غير ١٨,٠٠٠ جنيه^(١) ، وأن الإيراد الذى يبلغ اثنى عشر أو ثلاثة عشر مليون جنيه أصبح سهل التحصيل^(٢) كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة ، مع أن إيراداً يبلغ ٨,٩٣٥,٠٠٠ جنيه لم يحصل سنة ١٨٨٣ إلا بمجهود عظيم . فمضى هذا كله أن الأمة بلغ من تقدمها أن أصبحت تستطيع على أقل تقدير تحمل الضرائب ؛ وهو أمر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء أكان ذلك التقدم ناشئاً من

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٧) ص ٦١ (٢) مصر ، رقم ١ (١٨٩٦) ص ٢

يجرد خفة العبء على أثر التخفيض للتوالى لقوائد الدين العمومى أم لا ، فمن
المتنازع فيه أنه تناول ما وراء حقوق الحكومة المالية ، وعاد على الفلاح بأكثر مما
يضمن الأداء العاجل لما تستحقه الحكومة

أن الأمير حسين باشا كامل وهو عم الخديو وكان إلى عهد قريب رئيس مجلس
شورى القوانين قد وصف^(١) فى حديث له مع أحد صحفى القاهرة حياة الفلاح بأنها
حياة يؤس شديد وجهل مطبق ، وقال إن الفلاح « يقضى حياته مثقلاً بالدين لا يزيد
كسبه على الضرائب المفروضة عليه وأرباح الديون المطلوبة منه . وهو لى يد
حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائماً إلى الاستدانة ، بالربا الفاحش . فلهذا العسر
من جهة ونخلوه من المال من جهة أخرى ، ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة ، قد
بقى الفلاح غريباً فى بحار الضنك لا يعرف لنفسه منها مخلصاً » فهذا كلام رجل
اشتهر بأنه خير بحال الفلاح المصرى ، و يؤيد شهادته هذه غير واحد من السباح الذين
أمكنهم الفرص من زيارة القرى المصرية . والبريطانيون أنفسهم لا يجهلون هذه
الحقيقة ولكنهم يذهبون فى تأويلها مذاهب شتى . فقد رأينا^(٢) أنهم كانوا فيما
مضى يرجعون فقر الفلاح الواضح للعيان إلى إسرافه (فى شؤون الزواج خاصة)
وولعه بالاستدانة . ثم ظهر لم بعد ذلك أن هذا التأويل ضعيف غير وجيه ،
لأن الفلاح أشد سذاجة من أن ينبت بالإسراف ؛ فمكسوا التفسير الأول وقالوا إن
فقره الظاهر راجع إلى شحه وكنزه للمال . لذلك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩
يقول : « من الخطأ أن نظن أن الفلاح المصرى ممن يتورطون دائماً فى الاستدانة
إلى أقصى حدود طاقتهم » واستتبعت يقول : « لقد كتبوا وقالوا كثيراً عما نشأ عليه

(١) نقرأ هنا الحديث فى جريدة « The Egyptian standard » فى عدد ٢٠

أكتوبر سنة ١٩٠٨

(٢) انظر ص ٢٤٦ من هذا الكتاب

الفلاح من الخرق وقصر النظر ... أما أنا فلا أرى مسوغاً للاعتقاد بأن الفلاحين في جملتهم متاليف مبذرون»^(١). وما ذكره اللورد وتقتد بحيلة واحتراس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وأمرأ حقيقياً؛ ولم يتحاش الكلام على الأموال العائنة التي يدخرها الفلاحون في الأجرة والقدر المحبوبة في الأرض.^(٢) غير أن هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشئ الجديد؛ فهو يرجع إلى عهد إسماعيل أيام كان أنصار إسماعيل يبذلون جهدهم في تعطيل فقر الناس الظاهر ويردون على من يقولون إنهم مشغولون بالضرائب^(٣). بل إن البريطانيين في سنة ١٨٨٨ قد تكلموا على الأموال التي جمعها الفلاحون حتى في عهد إسماعيل وأخفوها عن العيون بدمها في الأرض^(٤). والدعوى في الحالين باطلة، وغاية ما فيها أنها تدل على حيرة القوم في تعطيل حقيقة أوضح من أن تنكر. ونحن لا يسعنا أن نخرج من الأمر كله إلا بهذه النتيجة، وهي أنه على الرغم من تقدم البلاد المالى في الخمس والعشرين سنة الماضية فإن التقدم للمادى للأمة قليل وربما لا يزيد على ما تقتضيه مصلحة مالية الحكومة

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٠) ص ٦

(٢) وجاء في خطبة ألفاما اللورد كرومر في جيله هول في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي: «يجرى كنز المال في مصر بدرجة لا يصدقها الأوربي. إلى مورد بضعة أمثلة من ذلك. لقد بلغني منذ قليل من الزمن أن سرياً مصرياً توفي عن تركته يقدرها ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ذهب مخبوءة في أخيبته. وبلغني أيضاً أن فلاحاً ميسور الحال اشترى ضيقة بنحو ٢٥,٠٠٠ جنيه وبعد مضي نصف ساعة من توقيعه على عقد اللباية إذا بقطار من الجبر قد أقبل يحمل المال المطلوب وكان خبأه في حديقته. وبلغني أنهم وجدوا عند ما شئت النار في إحدى القرى ما لا يقل عن ٥٠٠٠ جنيه في قدر مخبوءة في الأرض (التيس: ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧)

(٣) كتب اللتو ماك كوان يقول: «لقد عرف الفلاح من عهد خوفو إلى إسماعيل بعدم الرغبة في أداء الضرائب كائنه ما كانت. ولقد يفخر بقدرته على احتيل المصا من كان من وراة ذلك وضع الضريبة عنه كلها أو بعضها». ثم بين كيف يحضر الفلاح الذهب متى اضطرت المصا إلى ذلك (مصر كما هي ص ٢٨)

(٤) مصر، رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

ولا عجب في ذلك متى عرفنا النقص الذي جملة اللورد كرومر نصب عينيه لأول ما وطئت قدمه أرض مصر . لقد كان أول شرط لبقاء الإنجليز بمصر أن ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضا . ولذلك وجه اللورد كرومر معظم عنايته إلى الإدارة المالية خاصة . ولكي يظهر بآ كبر نجاح ممكن في هذا الباب عفى بكل ماله صلة مباشرة به وأغفل ما ليس كذلك ، صارواً انظر عن عسر الفلاح ويسره الأهم إلا من حيث كونه المنبع الأول لإيراد الحكومة ، أى من حيث كونه دافع ضريبة ^(١) . لقد عفى اللورد كرومر بتنمية قدرته على أداء الضرائب دون سعادته المادية العامة . ثم إن الأمرين في العادة متلازمان . وإف قدرة الأمم على أداء الضرائب تكون على أتمها متى كانت حكوماتها مهتمة بأحوالها الاقتصادية ، ولكن من الممكن أن يعنى بحال الأمة إلى الحد الذي تقتضيه حاجة الخزنة ليس أكثر ، كما يمكن أن يعنى بقطع من الغنم إلى الحد الذي تقتضيه الحاجة إلى صوفه ولحمه . وهذا الحد هو الذي عزم اللورد كرومر من أول الأمر على أن تقف عنده بمجهوداته . لقد افتخر بعد ذلك بسنين فقال : « كان البدأ الذي استمكنت به حينما كنت مندوباً (في صندوق الدين) أن تكون مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئاً واحداً » ^(٢) . وهو قول قلنا يصدق على العهد الذي يشير إليه ، ولكنه يصدق على الزمن الذي اتفرد فيه بحكم مصر ، مع ملاحظة أن اقتصاد مصالح الفريدين كان ينظر إليه من وجهة حملة السندات دون وجهة للمصريين ، وأن موارد البلاد الاقتصادية نمت منها ما يعود على اللابسة بالفائدة العاجلة ، وأن

(١) وفي عرض الحديث الآف القسطنطين شك الأمير حسين من أنه « ليس ثم من يجد إلى الفلاح يد المساعدة فيمكنه من الخروج مما هو فيه من اليأس والفاقة ، ليس ثم من يسعى سبباً ما في إصلاحه أو تخفيف عنه أو تربيته ، ليس ثم من يسعى إليه نصيحة ما . قد ترك وشأنه ، والحكومة لا تبذل أى مجهود لترقية الفلاح

(٢) مصر ، رقم ، ١ (١٩٠٢) من ٣

مادون ذلك قايماً أنه لم يتم مطلقاً أو قضى عليه من غير رحمة ولا شفقة وقد تبين هذه السياسة في زراعة القطن التي تشغل المكان الأول من حياة مصر الاقتصادية ، وتكاد تقضى على سائر الزراعات الأخرى . ليس الإنجليز أول من عرف الربح الذي يأتي من زراعة القطن ، فإسماعيل باشا عرف ذلك من قبلهم ، وحث على زرع القطن جهد طاقته حتى ازداد صادر القطن المصري في السنوات العشر الأولى من حكمه من ٨١٥,٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦,٥٠٣,٠٠٠ جنيه إلى ٢,١٠٤,٠٠٠ قنطار ثمنها ١٠,٧٠,٠٠٠ جنيه^(١) . وظل متوسط قيمته بقية عهده ما بين ٧,٠٠٠,٠٠٠ ٦ ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة . ولكن الرجل الذي قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر . فقد عرف بحق أن زراعة المواد الغذائية والسكر وإن كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذي تمس إليه الحاجة دائماً . نعم إن المواد الغذائية قد تكون أربح للزارع نفسه إذ تعطيه حاجات معيشته ، ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذي يستلزم تصديره حركة مالية جسيمة ، ويدعو إلى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير . من أجل ذلك انصرفت العناية كلها إلى زراعة القطن وهيئت جميع الأمور التي تسهلها أو تشجع عليها خصوصاً أمور الري . ولقد رأينا أن الإنجليز لم يكونوا في إدارة الري السابقين إلى الإصلاح فقد سبقهم إليه قبل ذلك بزمان طويل ولاية مصر الوطنيون : محمد علي ، وسعيد باشا وخاصة إسماعيل باشا . هؤلاء غشوا تربة مصر بنسيج من الترع ، وجلبوا إليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وأنشئوا أو اختطوا^(٢) أشهر مرافق الري القائمة في يومنا

(١) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٨ م ص ٧)

(٢) قال الليرماك كوان (في كتابه السابق الذكر ص ٢٥٠) مشيراً إلى إنشاء القناطر الخيرية : « وكان من وراء ذلك أثر خالد لكل من الحاكم وللهندس (السير جون فولر) الذين يرجع إلتفاتنا إلى مهنتهما ومهارتهما »

هذا . ولقد نجح إسماعيل باشا في أن أضاف الى الأرض الزراعية أراضى شاسعة انتزعها من الصحراء ، وجعل محصول القطن ثلاثة بل أربعة أمثال ما كان عليه . والحق أن إسماعيل باشا هو واضع الأساس الذى رفع عليه الإنجليز فيما بعد بناءهم ^(١) . ومع ذلك فمن السخف أن تنسب ما أتى به الإنجليز في هذا الباب . إن الإنجليز بإتفاقهم نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه اقترضوها ، وتخصيصهم جزءاً كبيراً من إيراد مصر السنوى بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات ، أفاحوا في استنقاذ نظام الرى من الفساد الذى صار إليه في أواخر عهد إسماعيل ، أى حينما كان السعى في تأديبة السكوبونات الباهظة القيمة ^(٢) يلتهم كل مال وكل مجهود ؛ كما أفاحوا في توسيع نطاق ذلك النظام توسعة شملت إنشاء مرافق رى جديدة . على أن عملهم هذا لا ينبغي أن يفهم منه أنه كله كان مقروناً بالنجاح ، فباعد ما كان بينه وبين ذلك ! كم من مال ومجهود أضاعتهما هباء في أوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على آراء جابت من الهند التى تختلف أحوالها عن أحوال مصر . ولقد كان من وراء

(١) وقد صرح اللورد كرم في تقريره عن سنة ١٩٠٠ ، مهملات الحقائق إجمالاً غريباً ، بأنه « يمكن أن يقال إن أصل تقدم مصر المادى الحاضر قد غرس في سنة ١٨٨٤ » (مصر ، رقم ١ (١٩٠١) ص ٢٠)

(٢) يشتمل تقرير اللورد دوفرين على وصف الحالة السيئة التى كانت عليها مرافق الرى عند ابتداء الاحتلال (مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٥٢ — ٥٣) ولكن اللورد دوفرين لا يذكر أن هذا الفساد راجع إلى نهب حملة السندات والمرافقة الثانية ، وبدلاً من أن يلقى البتة على هؤلاء فإنه يلقبها على ملاك الأراضى الذين على أيديهم « حبطت معروفات ترع كثيرة » كانت تهدد بالخلول محل آلائهم الرافعة . قد يكون هذا القول من اللورد دوفرين صادقاً بعض الشيء ، فإن آثار الأموال المستثمرة حرم في كل مكان ، كما يدل اضطراب نظام الترعى في إنجلترا لمناصرة شركات السكك الحديدية في توسيع ومد نطاقه . وقد يكون من الدل أن تذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع نتيجة اضطراب انقناطر الحيرة . فنقول إنها لا تقع على الملاك ، ولكن على المرافقة الثانية التى أجبرت رى الأراضى المجاورة لتلك القناطر لهركة إنجليزية يرأسها دوق سندرلند فارتأت هذه إقامة نظام عظيم من الآلات الرافعة (انظر هذا الكتاب ص ١٢٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٥٠ وما يليها)

ذلك أن انحط نحن كثير من أحسن الأراضي المصرية ^(١) إلى النصف أحياناً . على أنه لم يثبت ولا في زمننا هذا أن جميع المرافق التي أنشأها الإنجليز نافعة مفيدة ، فأعظم بناء قام به الإنجليز وهو سد أسوان لم يسلم من الانتقاد المر ، وكان الذين انتقدوه من أعظم مهندسي المصري ومن أقوى أنصار الاحتلال ^(٢) . ولم تسلم كذلك إدارة مصلحة الري من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها ^(٣) . ومع هذا

(١) بلوشر ، « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ — ١٨١ بالنظر إلى ما يحتاجون به على إسماعيل من الإسراف والتبذير في إنشاء المرافق العامة يحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما أنشئ من المرافق العامة في عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيراً المبالغ الأساسية التي قدرت لها ، فزم القناطر الحيرية قد ابتلع المبلغ الذي خصص له ومبلغاً إضافياً قدره ١٦٩,٠٠٠ جنيه . « مصر » ، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ٣٩ « وثققت خزان أسوان بلغت في الحقيقة ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مع أن ما كان قدر لها هو ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، وإنشاء حسرى جزيرة الروضة قد قدر له ٢٨٥,٠٠٠ جنيه ، ولكنه أتفق فيه ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، وكذلك نفقات جسر زفتي قانها قدرت بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه ، مع أنها بلغت في الواقع ٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، وبناء دار الكتب الخديوية قدر له ٨٥,٠٠٠ جنيه ، فافتتحت ١٣٠,٠٠٠ جنيه . هذه الأمثلة يمكن مضاعفتها إلى ما لا نهاية . يا أسفا على أن لم يكن تحت لجنة دولية تدرس الحسابات !

(٢) وقد خطب السيد وليم ويلكوكس المهندس الشهير في الجمعية الجغرافية الخديوية في مدبروع تلبية خزان أسوان بضعة أمتار فقال : « يكلف هذا العمل الإضافي وحده مصر ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، مع أنه لو كان الخزان أنعم . وفق الرسم الأصلي لكان في قدرته أن يحتزن مليونين من الأمتار المكعبة ، ولكن ما أتفق فيه أقل من مليون جنيه . إن الإسراف الفظيح في الأموال العامة لما يسخر منه من مصر من المهندسين المستقلين المظلمين على جميع الظروف المتعلقة بتاريخ خزان أسوان وبناءه » (« التيس » يناير سنة ١٩٠٨) . وقد نشأ من تلبية خزان أسوان أن غمرت المياه جزيرة أنس الوجود بها كلها القديعة الشهيرة . إن من الصعب أن نقول متى يضيح بما هو جبل وتلغى من أجل ما هو مفيد . ولكن متى علنا أية صيحة تنبعث في هذه البلاد كلما فكر السويسريون في مد خط حديدي على جبل صعب المرتقى ، فالتا يملكتنا السبب لأنه لم يظهر في هذه البلاد احتياج قتال على هذه الاستباحة الجسيمة لحرمه الآثار . لا شك أن لقطن قواعد للبلد خاصة به

(٣) « الألبانيس غلزيث مثلاً يقول في افتتاحية عديدها التي صدر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ : « مما تكن براعة مهندس الري في حرقهم الخاصة ، فهم ليسوا زراعيين وذلك لأنهم يتفنون أعلمهم دون أن يحسبوا لشؤون الزراعة الحساب اللائق بها ، ونحن فاكرون على هبيل التمثيل أبعماً واحداً كثرت الشكاوى المتعلقة به . كثيراً ما يأمر موظفو الري ، بإلغاهم الزراعة ، بتطهير الترع والمصارف في اللحظة التي يكون فيها إقبال الترع والمصارف . وثقت في ري »

كله فالتجاح السطحي لما قام به الإنجليز في دائرة الري من إدارة وإنشاء مرافق عظيم جداً ، فقد زادت مساحة أرض القطن فيها بين عامي ١٨٨٤ و ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠,٠٠٠ فدان إلى ١,٦٤٠,٠٠٠ فدان ، وزاد محصول القطن من ١,٨١٨,٠٠٠ قنطار إلى ٦,٢٥٠,٠٠٠ قنطار ، وزادت قيمة القطن الصادر من ٦,٢٤٤,٠٠٠ جنيه إلى ١٧,٠٩١,٠٠٠ جنيه

يبد أن هذا التوسع المائل في زراعة القطن ليس كبير القيمة وذلك لأمرين ، أولهما أن ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الأخرى ، حتى أن مصر التي كانت من أمراء العالم في الأزمنة القديمة قد أصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الأقطار الأجنبية . ففي الفترة التي أشرنا إليها منذ هنية ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسك والزيد والحب ونحوها من ٣١٤,٠٠٠ جنيه إلى ١,١٦٢,٠٠٠ جنيه ، كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخضر والأغذية النشوية من ٥١٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣,٧٨٥,٠٠٠ جنيه ، وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من ٥٠,٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ إلى ٢٠٩,٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨^(١) . فهذا يفيد أن نمو مصر الزراعي ، الذي ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتصاد الضرائب العالية ، أصبح عبارة عن تعاطف زراعة القطن . وما أشبه معمر في تنفيذها بالري لتستحيل كلها قطعاً بإوز استراسبرج الذي يملف ويسمن ليستحيل كله كبدآ . نعم إن خزانة المالية ومعامل لتكثير استغلات من ذلك فوائد جلية ،

== لثيون التطهير — لا بد مؤثراً في المحصول أثراً سيئاً جداً . فقد يغفل مهندس الري بكل سفاجة ترعة في مارس ومصرفاً في يونيو ، فلا يكون من وراء ذلك سوى الحسارة الفادحة للأرض المبلورة لهذا الصرف أو تلك الترعة . وفي وسمن أن تتخيل تلك الحال التي لم تملك معها صحيفة مخرصة للإنجليز « كالابيشن غازيت » أن ترفع عقيرتها بمثل هذه الشكوى (١) « تجارة مصر الأجنبية » ١٨٨٤ — ١٩٠٣ — المجلد الثاني . تقرير عن التجارة الخاصة والعامة في منطقة اسكندرية الفتحلية لسنة ١٩٠٨ رقم ٤٣٢٤ من السلسلة السنوية ص ٧ و ص ١٣

أما أن الفلاح المصرى الذى يؤدى نظير مواده الغذائية أثماناً هى « أعظم منها ... بأوروبا »^(١) قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت الماينة ولنكشير ، فذلك أمر مشكوك فيه كثيراً

والأمر الثانى هو أن اعتماد أهل البلاد وماليتها على محصول واحد شر ، اعترف اللورد كرومر نفسه فى أواخر عهده ، بأنه خفيف جداً^(٢) . فما هى إلا أن يعجز المحصول لانخفاض فى النيل ، أو أزمة تعترى سوق القطن الدولية ، أو حملة منكبة من حملات دودة القطن ، حتى تقع البلاد فى البؤس والشقاء . وقد حدث سنة ١٩٠٤ أن أتلقت اللودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات وافترق لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم وأسرهم جوعاً ؛^(٣) واتتابت الفلاحين مثل هذه النائية فى عامى ١٩٠٨ و ١٩٠٩^(٤) فقد قيل إنهم خسروا فى العامين المذكورين ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه^(٥) . وإلى هذا كله أصبح من السليم أن محصول الفدان الواحد من القطن يتناقص شيئاً فشيئاً بشكل مخيف مفرغ للناية ، وأن زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشى فى زمن غير بعيد^(٦) . فحصول الفدان من أراضى السومين قد نقص فيما بين عامى ١٨٨٥ و ١٩٠٩ من ٥,٢١ قنطار إلى ٢,٠٤ قنطار أى بنسبة ٥٠٪ وتحليل الأرقام يرينا أن هذا النقص مطرد مستمر^(٧) . وقد أخذت عدة لجان رسمية وشبه رسمية تفحص للموضوع^(٨) .

(١) التقرير ، رقم ٤٣٢٤ السنة ١٩٠٨

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٢١

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٢١

(٤) مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ٢٠ ، (١٩١٠) ص ١٨ وقد بلغ ما نقص من

المحصول سنة ١٩٠٨ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليبرا

(٥) هنا رأى أعضاء الوفد المصرى الذين قابلوا البير لإدورد جرائ فى سنة ١٩٠٨

(٦) انظر تقرير ، الإسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٢٢

(٧) انظر مثلاً ملاحظ البير لليون غورست فى مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ٢٠

(٨) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ١٢

(٨) وقد نظرت فى الأمر لجنة من الجمعية الزراعية المحدودة فى عام ١٩٠٨ — ١٩٠٩

ولكن مما لا شك فيه أن الأسباب الرئيسية في انحطاط تربة وادى النيل التي ما برحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل في الخصب، إنما هو ارتفاع^(١) مستوى الماء الباطن لتعصف القوم في مد نطالق الري دون أن يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف . فلارتفاع مناسيب الترع واحتباس الماء خلف القناطر الكثيرة العالية علواً لم يفكر في عواقبه ، أخذ الماء يتخلل التربة الظاهرة ويغمر التربة الباطنة ويخلق جذور النبات ويمنع من النمو الضروري له . وقد تنبأ بهذا المصير — بعض التنبؤ على الأقل — بعض المهندسين أنفسهم أمثال السير كولن سكوت — منكريف والسير وليم ويلككس^(٢)، ولكن ولادة الأمور كانوا أشد افتتاناً بالري وتاقلاً في السماح بأى مبلغ إضافي ، من أن ينعوا بطرق الصرف أية عناية ؛ فكان من وراء ذلك ما هو واقع الآن . وقد دعت الحال في بعض الجهات إلى استخدام السباد في مقاومة انحطاط الأرض المستمر فساد ذلك بنتائج مرضية . ولكن من الواضح أنه لا يمكن بهذه الطريقة أن تستأصل جرثومة الداء . أضف إلى ذلك أن الأسمدة الكيميائية ، رغم كونها معفاة من الرسوم الجركية ، جمعة النفقات بالنسبة للفلاح . فقد يكلفه سباد الفدات الواحد من ٢٠ شلناً إلى ٢٥ شلناً ، ثم إن السباد الطبيعي نادر لأن غلاء الملف يجعل طعام الحيوانات أحرماً متفرداً^(٣)

فمن هذا نرى أن اتساع زراعة القطن الذي عاد بالريح الوفير على خزانة

وفي الوقت الحاضر قد ألغت الحكومة لهذا الغرض لجنين إحداها مكونة من نواب مهمهم محصول القطن والأخرى من خبراء علميين

(١) انظر المحاضرة السببية التي ألقاها المستر لورنس بولز في جمعية القاهرة العلمية بمسكني قصر المينى في نوفمبر من السنة الماضية وخطبها بتوصية « الإيجيشن غلزت » في أعداد ٢ ديسمبر والألهم التي تلت سنة ١٩٠٩ انظر مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ١٨

(٢) محاضرة المستر بولز في « الإيجيشن غلزت » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(٣) مصر ، رقم ١ « (١٩٠٩) ص ٢١ و ٢٢ »

للحكومة لم يتم أى دليل على أنه من أسباب سعادة الشعب المعرى . وإلى ذلك ينبغي أن نذكر أن الزراعة الأخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان ، قد قضى عليها عمداً كما رأينا من أجل الإيرادات الجبركية ، فى حين أن البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضى قد أصبحت بعيدة جداً عن متناول الفلاح الصغير^(١) ، حتى لو تمهدت ووسع نطاقها

وما يزيد الموقف شناعة وقبحاً أن البريطانيين فى الثمانية والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم ينفقوا فى أن يوجدوا ولو صناعة واحدة فحسب ، بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد علم القارىء أن الزراعة بأكلها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نمواً عظيماً قبل أن يعلأ الإنجليز أرض مصر حكماً لها ، فالتطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم فى عهد النظام الوطنى ، وكل ما عاد به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو أن وسع نطاق إحدى الزراعات المذكورة ، وقضى على أخرى ، وحط من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر . أما فى باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخريب . نعم إن بلاداً ينقصه الفحم يلقى بطبيعة الحال بعض المشقة فى تنمية صناعته ، فإذا ما فرض على الفحم رسم جركى قدره ٨٪ من قيمته كما كانت الحال فى مصر حتى سنة ١٩٠٤^(٢) ، فإن المشقة تكون أعظم

ولسكن على الرغم من هذه الأحوال التى لا تلائم الصناعة قد قامت فى مصر صناعة غزل القطن زمناً ما وبشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض أجور العمال . إلا أن اللورد كرومر ، إكراماً لخواطر لوردات القطن فى إنكشير ،

(١) فى عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا تذهب قبل ذلك ، حط صادر السكر من ٨ و ٢٦ مليون كيلو قيمتها ٤٢٥ و ٣٣٨ جنيه إلى ٣٦٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦ و ٥٠٠ جنيه
(٢) ولا يزال الرسم الجركى على الفحم يبلغ ٤٪

قد فرض رسماً قدره ٨٪ على جميع للصنوعات القطنية المصرية؛ وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية. هذا كل ما أتاه الحكم البريطاني في دائرة الصناعة. وكان اعتذارهم عن هذه الفعلة الشنعاء أنه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية يؤدي عنه رسم جمركي قدره ٨٪ فإن المصنوعات القطنية الوطنية، إذا لم يؤدي عنها رسم داخلي يعادل الرسم الجمركي المذكور، تكون محمية حماية قوية، وذلك عكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر إيماناً شديداً. هذا هو نفس التفسير الأساسي للتجارة الحرة النافذ في بلاد الهند. غير أن المعروف عن هذا البدل المالي أنه ليس لك أن ترفع أثمان البضائع للمستهلك، بأن تمنع بالرسوم الجمركية استيراد نظائرها الأجنبية. فاللورد كرومر إذا قد حرف ذلك وفسره بأنه يتعين عليك أن تقتل صناعتك حتى لا تمد المستهلك بمصنوعات أرخص من المصنوعات الواردة. لقد فلت اللورد كرومر أن يعم تطبيق هذا التأويل على كل شيء، فيفرض رسماً على نفس القطن الخام كما فرض على الدخان من قبل ليس من الضروري أن نذهب في الموضوع إلى أبعد من هذا الحد، فاقبلناه كاف لأن يوضح للقارئ أن نمو مصر الاقتصادي في ظل الإنجليز أمر ظاهر البطلان، وأن نتائج أعمالهم في هذا الباب سلبية محضة، اللهم إلا ما يتعلق منها بالشؤون المالية. فنأجل المال، ونعفى بالمال مصلح حملة السندات وسوق السندات، قد نحى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة والمستقبل، ووضع أساس خراب البلاد الذي ليس منه من يحيص. ولكن ما دام تمت مطمح في توسيع نطاق الأرض الزراعية بمد طرق الري، وما دامت التربة لم تستنفد بسد قوتها كلها، وأخيراً ما دام العروض من القطن في العالم قليلاً محدوداً، فسيق بريق النجاح الاقتصادي الكاذب ساطعاً على وجه مصر، وسيبقى الجمهور المخدوع بأرقام الميزانية والصادرات المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترتق بسرعة عجيبة.

غير أن الساعة التي تتحد فيها هذه العوامل كلها لتفنى على زراعة القطن في مصر لا ريب آتية . ولئن لم يشرع منذ الآن في تدارك أغلاط الماضي والتكفير عن جرائمه ، فليعودن وادى النيل المشهور في التاريخ مرة أخرى صحراء جرداء ، وإذن يرى الإنجليز أنفسهم أن لا فائدة من استبقاء مصر تحت حكمهم ، فيجلبوا عنها تاركين وراءهم خراباً يظل أبداً الدهر شاهداً على عهدهم الذي بذرت فيه بذور الاضمحلال وتهدت بكل دقة وعناية

الفصل العشرون

الآثار الأدبية للإدارة البريطانية

بقى علينا في هذا اللوجز التاريخي أن نلقى نظرة على تقدم مصر في عهد الاحتلال البريطاني من نواح غير النواحي التي تكلمنا عليها ، نعى من الناحيتين الأدبية والسياسية . ولما كان هذا الموضوع واسعاً جداً لا يمكن أن يوفى حقه من البحث في فصل موجز فسنتكفي بالنظر في نقطتين أو ثلاث من أهم نقطه .

ومما يسر علينا علمنا هذا تيسيراً يذكر أن البريطانيين أنفسهم قلما يدعون أنهم أدخلوا على حياة الشعب المصرى تحسناً أدبياً يستحق الذكر . فبينما ترام يفصلون القول في النجاح المادى لإدارتهم الطويلة ، إذا بك ترام لا يحاولون أن يظهرها بمظهر المصلحين الأخلاقيين غير محاولة يسيرة جداً . وفي حين تخدم يطنبون في وصف النظم العملية التي أدخلوها على إدارة البلاد وقضاها وتعليمها ، إذا بك تخدم يسكون عن أن يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم في عقول المصريين وعاداتهم . لاجرم أنهم محسون كل الإحساس بعدم وجود أثر ما ؛ ولقد ترام وهم حيارى في تعليل ذلك تعليلاً ينفي عنهم معرفة الفشل ، يقولون التبعة على ما يتقوله المتقولون على جوهر الدين الإسلامى وطبيعته ، ثم على الجود الكامن في نفوس الشرقيين^(١) . وهذا مذهب سهل جداً في تعليل ظاهرة تلحق العار بالدولة المستولة

(١) إن الفصلين الـ ٣٥ و ٣٦ من المجلد الثانى من كتاب « مصر الحديثة » الذين يعف فيها الورد كرومر عقل المصريين ، وآدابهم ، وديانهم ، لا يستطيع إنسان صادق العلم والتهدب أن يقرأها دون جبر وشمتراز . ولقد أصاب السيوي بيرلوتى في كتابه الجديد (وقفة فى) عندما قل الأحدث الآتية عن بعض كتب الحديث وهى كتب شرعية مقدسة عند المسلمين :

عن حكومة البلاد . ولكن من سوء حظ الإنجليز أن الشرق والإسلام قد أظهرأ حديثاً من دلائل الرقى الأدبي ما هلم هذه العقيدة وغادرها أثراً بعد عين

لعل أحسن مقياس « للتقدم » الأدبي الذى بلغتته مصر فى الثمان والعشرين سنة التى حكمها البريطانيون ، هو أن الجرائم ازدادت ازدياداً مطرداً لأول لحظة جاء فيها اللورد كرومر إلى مصر . لقد استطاع المستر كيف منذ ثلاثين سنة أن يتوغل فى مجلس العموم غير خائف معارضة ، إنه فى وسع أية سيدة من السيدات أن تجوب مصر دون حراسة ودون أن يتعرض لها مصرى أذى تعرض ^(١) . أما فى سنة ١٩٠٦ أى فى آخر سننى حكم اللورد كرومر ، فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة ، منها ٧٤١ جريمة قتل و ٣٩٢ جريمة شروع فى قتل و ٤٩٧ سرقة باكره و ٥٢١ جريمة إحراق متعمد ، ووقت كذلك ٦٣,٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ سرقة ^(٢) . فلا عجب إذا سلم اللورد كرومر نفسه « بأن هذا الإزدىاد فى الجرائم ... أشد ما فى موقف مصر كله من وجوه الإقلاق » ^(٣) . وقد تكلم بعد ذلك على هذه الزيادة فوصفها بأنها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تقرير ، فى سنة ١٨٨٨ ليس بعد أنهى وكيله المستر بورتال إلى اللورد سالسبرى أن الجرائم ما برحت أميل إلى الزيادة منها إلى نقصان ^(٤) . وفى سنة ١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه

== (طلب العلم فريضة على كل مسلم . طلب العلم أفضل عند الله من الصلاة والصيام والحج والجهاد ، اطلبوا العلم ولو بالعين ، من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلعام من نار ، فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب . إن مثل العالم الذى لا يلم الفرائض والقرآن كتل البرنس الذى لا رأس له)

(١) بلاد بها أعظم أمن على الأئس والأموال ، وبها حرية الأديان مطلقة كل الاطلاق ، بلاد بها تستطيع السيدات الأوريات أن يمين ، بل يمين بالفضل ، ما بين الاسكندرية والنتلال الثانى آمنات كل الأمن لا يحرسهن غير الأهليين — وليت شرى كم مملكة مسيحية يصدق عليها هذا القول ؟ (مضابط البرلمان المجلد ٢٣١ ، ١٨٧٦ ص ٦٣٦)

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٧) ص ٨٥ — ٨٦ (٣) بصر ١ (١٩٠٧) ص ٨٥

(٤) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣

إلى حكومته إضارة بتقارير تسلمها من أعوانه ؛ وقد لفت فيها النظر إلى الزيادة العظيمة في الجرائم^(١) ؛ وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ أن أنشأ لمحاربة الجرائم « كوميسيونات الأشقياء » وهي في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر في نهايتها بأن البلاد لا تزال بعيدة عن أن تكون « هدئت »^(٢) . وقد اطردت زيادة الجرائم طوال عهد الاحتلال البريطاني اطراد سير الساعة . وهي الآن أبرز وجه الحياة الاجتماعية المصرية

ولقد حار اللورد كرومر في تعليل هذه الحال حيرة شديدة ؛ فنجده في سنة ١٨٨٤ ، حين كان يلفت النظر إلى تلك الظاهرة في التقارير الآتية الذكر ، يعزوها إلى « إلقاء » الكرباج ، وقد كتب بعض وكلائه يقول : « لقد كان الإلقاء التام للكرباج مشجعاً على السطو المقرون بالقتل أحياناً » وكتب آخر : « لقد أعقبت إلقاء الكرباج زيادة جسيمة في الجرائم » وكتب ثالث : « لقد كان للإلقاء العاجل للكرباج أثر سيء في سكان البلاد »^(٣) . والآن وقد عرفنا من لسان اللورد كرومر نفسه أن ذلك الإصلاح الكبير ظل زمناً طويلاً معلقاً غير نافذ ، وأن كوميسيونات الأشقياء كانت تستعمل الكرباج من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٨٩٠ كما نشاء ، فتارة تستعمله أداة عقاب وتارة أخرى تستعمله أداة تقرير — نقول الآن وقد عرفنا ذلك فأننا لا نقبل هذا التعليل ونعده من لغو الكلام . بيد أنه ليس من شك في أن هذا التعليل قد نجح زمناً ما فيما أريد منه من تخدير أعصاب الجمهور ، بحجة أن زيادة الجرائم ليست إلا ثمناً مجزئاً لإصلاح كبير هو إلقاء الكرباج . ولكن درجت الأيام وطال العهد باطراح الكرباج . والجرائم ليست باقية فحسب بل أخذت في التعاضل والازدياد . ثم توصل اللورد كرومر .

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٨٥)

(٢) كتاب اللورد كرومر السابق الذكر المجلد الثاني ص ٢٨٩

(٣) مصر ، رقم ١ (١٨٨٥) ص ٣٧ و ٣٨

نخلة إلى تحليل جديد لازدياد الجرائم ، تحليل هو خليق بأن يبعث في الإنسان الدهشة والارتياح . فقد كتب يقول : « لقد اعتدنا أن نقرن ازدياد الجرائم في أوروبا بازدياد الفقر اعتياداً أنا مضطر معه إلى الاعتراف بأنني في السنوات القلائل الأخيرة قد ارتبكت بعض الشيء عندما أردت تحليل هذا الشذوذ البين ، ألا وهو اقتران ازدياد محسوس في الجرائم بازدياد في الرخاء العام مطرد وعجيب جداً ... إن الذين ألفوا درس إحصائيات الجرائم في أوروبا وحدها سيرون ما نراه من أن رجوع اطراد الجرائم إلى اطراد الرخاء تناقض بين » ومع ذلك فهو يصرح بأن الحال في مصر هي ما يراه فيقول : « إن كثيرين ممن كانوا إلى عهد قريب يملقون أصبحوا وقد أثروا ثراءً وسطاً . فلما ذاقوا لذة الثنى رغبوا في الاستكثار منها ، وفي رغبتهم هذه أصبحوا أكثر تعرضاً لأن يصطدموا بآخرين يسعون سعيهم »^(١) هذا مذهب اجتماعي غاية في الفرابية . وقد أيدته المستر ماشل وكانف إذ ذاك مستشار الداخلية ، فقد كتب مذكرة في هذا الموضوع خاصة صرح فيها بأن « الرخاء العجيب الذي أدركه الفلاحون قد أدهف شهواتهم ومد عيونهم إلى الكسب ، فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض . ويمكن أن نرجع جل ما يقع في مصر في زمتنا هذا من الجرائم إلى هذه الأمور رأساً »^(٢) لقد كان في هذه النظرية الماهرة عيب مشثوم ، هو أنها بمشت الناس على أن يظنوا الخطأ بإحدى القدمات التي تقوم عليها ؛ فإن ربط الرخاء بالإجرام كان من غير شك تناقضاً بيناً ؛ والعقل المادي الذي لا يعرف السفطة أميل إلى اطرأها واعتقاد الدعوى الأرجح وهي أن الرخاء الذي يزعمونه كاذب غير صحيح . ولا ندرى أفلن اللورد كرومر إلى الخطر الذي تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره إليه .

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٥) ص ٤٤

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٥) ص ١١٥

ومهما يكن من شيء فإنه بعد أن ظل ينشر هذه العقيدة سنتين ، شعر بأنه لا بد من اطراحها والبحث عن نظرية أخرى . وقد جاء هذه المرة بنظرية أكثر ملاءمة لعقليته وعقلية جمهوره : فقد كتب في تقريره الأخير يقول : « كثيراً ما يكون ازدياد الفقر سبباً في ازدياد الجرائم . وإن من له أقل إلمام بأحوال البلاد يرى أن ازدياد الجرائم الحديث (؟) في مصر لا يرجع إلى الفقر ولكن (سبب ازدياد الجرائم) فيما أظن إلى أن القانون لا يبعث في نفوس الأشرار الرهبة الكافية » ^(١) هذا أقصى ما يمكن أن يذهب إليه عقل اللورد كرومر ؛ فإن القانون سبب ازدياد الجرائم — إذاً فلنزد القانون شدة ، ولترجع إذا اقتضت الحال المحاكم العسكرية ، تختلف الجرائم

ليس من الضروري بعد الذي رآه اللورد كرومر بتجاربه أن نفند هذا التعليل البوليسى لازدياد الجرائم . إن ظاهرة ازدياد الجرائم في مصر لترجع إلى أمور أبعد من أساليب تطبيق القانون — ترجع إلى الخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي سببه الحكم البريطاني في الخمس والعشرين سنة التي قضاها في مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها ، وأحل محلها سلطة أجنبي لا علم لهم بعادات المصريين ولغتهم ، أجنبي لا يعرفون سوى إصدار الأوامر للشدة والعقوبات الصارمة إذا ما أخل بهذه الأوامر . وإن عهد الإرهاب الذي ابتدأ سنة ١٨٨٥ كان وحده كافياً لإيجاد فوزى قد لا يخفف وطأتها سنوات إصلاح عظيم . ومع ذلك فبدلاً من أن يمدد الاحتلال إلى الإصلاح ذاته ، فإنه مضى يعني بالمالية دون غيرها وترك الإصلاح الاجتماعي والأدبي للنظام البوليسى الذي ألف حديثاً . وهو نظام يقضى بأن يكون بين الأهليين والإدارة التي ألفوها من قديم — إدارة المديرين والعمد والمشايع — موظفو بوليس إنجليز لم تبرح أذهانهم بعد تقاليد البوليس

السرى الإنجليزى والبوليس الإيرلندى ، فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الآن . وإن من البش أن ترجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق التى كانت سبباً فيها^(١)

إن الفشل فى تهدئة البلاد لشديد الصلة بالفشل فى تعليمها . والحق أن إهمال التعليم لمن أظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن خصائص إدارته كلها . لقد استفاد الإنجليز كثيراً عند ما احتلوا البلاد مما زعموه من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ، ووعد اللورد دوفرين بإخلاص فى تقريره المشهور بأن ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الحكام الجدد ، حتى لا تكون « صبيحة ، مصر للمصريين ، صبيحة جوفاء »^(٢) . ولكن ما أعظم الخلف بين القول والعمل فى كل معاملة الإنجليز للمصريين ، وإنه لأعظم فى مجال التعليم منه فى أى مجال آخر . لقد وصفنا فى الفصل الذى عقدناه لأعمال إسماعيل باشا عناية هذا الوالى العظيمة بمسألة التعليم ، ورأينا أنه حتى عند ما أرهقه الدائنون كان يستطيع أن ينفق على التعليم سنوياً ٨٧,٠٠٠ جنيه منها ٢٣,٠٠٠ جنيه من خاصة ماله . والآن نقول إنه بعد مضى خمس وعشرين سنة على عهد إسماعيل ، أى فى سنة ١٨٨٨

(١) وقد سن فى يولييه سنة ١٩٠٩ قانون لإرهابى لمحاربة الجرائم (انظر الفصل الأخير من هذا الكتاب) ولا يغوتنا أن تذكر أن رأينا الذى ذكرناه فى اللقن فى الأسباب الخفية للجرائم فى مصر ، يوافقنا عليه كل الموافقة المترجميس كرى مدير المعارف بالسودان من حيث تطبيقه على السودان . فقد كتب مكاتب فى (التيس) الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مشيراً إلى القسم الانثروبولوجى للسودان الذى عمل حديثاً الدكتور (د . ج . ميرت) : « لقد اعترف للمستكرى أن كل محاولة لترقية السودانيين يبنى أن تكون صادرة عن معرفة تامة بالأحوال المحلية والنظم الاجتماعية والنقصان الوطنى وأفكار عناصر السكان المختلفة ومثلها العليا . إن تصور الأهاليين لملافة الفرد بأخيه وسلطة رئيس المحكمة المحلية يختلف اختلافاً شديداً عن تصور الأوربيين . وقد يكون خراباً لبلاد أن تفاجأ بحمل نظامها أو أن تضفى الآراء الموجودة أو أن تنفس آراء ثورة جديدة »

(٢) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣ ص ٦٦)

كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط ! ^(١) والبحث عن علة هذا التفریط في واجب من أزم واجبات الإدارات المتحضرة لا يتطلب عناء ، فالورد كرومر يقول : « إن الحاجة إلى المال كانت أول عقبة في طريق الرقي السريع » ^(٢) أو في طريق كل رقي كما ينبغي أن يقال . إن الأوربيين بمجرد أن أخذوا بزمام الإدارة في مصر قد نحموا بكل شيء من أجل حملة السندات ، وقد مضى السادة البريطانيون على سنتهم هذه ، ففي سنة ١٨٧٧ والسنة التي تلتها خفضت ميزانية التعليم إلى ٢٩,٠٠٠ جنيه ، وفي عهد المراقبة الثانية بلغت ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط ^(٣) وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة العقد التالي كله ، ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأي العام المصري والبريطاني ٣٦٢,٠٠٠ جنيه ^(٤) ، وهو مبلغ لا يستهان به إذا قورن بالـ ٨٧,٠٠٠ جنيه التي كان يتفقها إسماعيل على التعليم ؛ ولكن يجب ألا ننسى أنه قد درج على عهد إسماعيل أكثر من ثلاثين سنة تضاعف فيها عدد السكان أو زاد على الضعف ، وزاد الإيراد نحو ٥٠ ٪ وأصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الديون القادحة احتياطي يقرب مجموعه من ١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . وبعد فأى تقدم نالت ميزانية التعليم الإنجليزية في هذه الثلاثين سنة ؟ إن مبلغ الـ ٣٦٢,٠٠٠ جنيه لا يكاد يبلغ في الحقيقة ٣ ٪ من مصروفات سنة ١٩٠٦ ، في حين أن إنجلترا تنفق على التعليم أكثر من ٧ ٪ من ميزانيتها عدا الضرائب المحلية الخاصة بالتعليم . ثم إنه في الخمس والعشرين سنة الأولى من سنى الاحتلال بلغ مجموع الإيرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أنفق منها على التعليم ٢,٨٠١,٠٠٠ جنيه

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٩) ص ٩

(٢) الورد كرومر : كتابه السابق الذكر . المجلد الثاني ص ٢٨

(٣) الورد كرومر ، المصدر عينه ص ٢٧

(٤) مصر ، رقم ١ (١٩٠٧) ص ٢٤

قط أي نحو ١٪^(١) . وفي سنة ١٩٠٩ لم تبلغ ميزانية التعليم ٥٠٠,٠٠٠ جنيه أنفقت على ٥٠ مدرسة وكلية أميرية بها ٨٤٩ مدرس وأكثر من ١١٠٠٠ تلميذ ، ثم على ١٤٤ كتاب أميرى بها ٤١٢ مدرس و ١٣٣٦٥ تلميذ . وأخذ منها علاوة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتاتيب معونات لـ ٣٥٨٢ كتاب بها ٦٣٥٨ مدرس و ١٥٦٥٤٢ تلميذ^(٢) . ووجود الصنف الأخير من المدارس التى يأخذ من الحكومة مجرد معونات ، دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية . وعلى فرض أن هذه للدارس كلها ينفق عليها من أموال الحكومة ، فإن مجموع الأطفال الذين يتلقون التعليم الأولى لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل في أمة يزيد عدد سكانها على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة . لقد كتب القنصل البريطاني بالإسكندرية سنة ١٨٧٣ عند ما وصف ما يبذله والى مصر من الجهد في التعليم فقال : لا يزال التعليم في مصر متأخراً قاصراً ، فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠,٠٠٠ تلميذ أى ١٧٪ من سكان القطر الذين يبلغون ٥,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، وهى نسبة أقل من النسبة في أية دولة أوربية عدا روسيا^(٣) . فإذا نقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين إذا كان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ في الألف ، وذلك بعد مضي ثلاثين سنة شهدت تقدماً مالياً رائعاً ، وفي زمن تقدمت فيه حال التعليم في سائر البلدان الأخرى تقدماً باهرأ عجيباً^(٤)

(١) انظر الخطة التى ألقاها المرحوم على كامل بك أخو القصور له مصطفى كامل باشا رئيس الحزب الوطنى بالإسكندرية في ١٤ مايو سنة ١٩٠٨
(٢) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٤٠ وما يليها
(٣) القرارات الفصلية ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٢٢٩
(٤) قال اللورد كرومر في عرض خطبة ألقاها بنادى الثمانين في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ :
« إن جمهور المصريين لا يزال غارفاً في بحار الجهل المطبق وستظل الحال كذلك حتى ينشأ جيل جديد » يالما من شهادة جيلة تثبت مزاييا الاحتلال البريطانى !

والحق أن سكان مصر الذين يزيدون على ١١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ليس فيهم من يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠,٠٠٠ نسمة يزيدون قليلاً؛ أى أن الذين يستطيعون القراءة والكتابة في كل ألف نسمة ^(١) عدا الأجانب عبارة عن ٨٥ ذكراً و ٣ إناث . وهذا عار لا يسوغه أى برهان ولا أية حجة ، ولا سيما إذا لاحظنا القناطير القنطرة من الذهب التى كانت تصب صبا على السودان لإنشاء السكك الحديدية والجسور وأشباهاها من الأمور التى « تعود بالرجح » . إنه فى عهد النظام القديم (الممجي) لم يكديخلو مركز من مدرسة ابتدائية ، ولا عاصمة مديرية من مدرسة ثانوية ، وكان إلى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلاً عن أربع مدارس حرية . فانحط أكثر المدارس الابتدائية إلى مستوى الكتاتيب ، وأغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ، ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمننا هذا ^(٢)

تقرأ فى آخر تقرير كتبه السير ألن غورست ما يأتى ^(٣) : « إن الأولاد الذين يتعلمون (بالمدارس الابتدائية) يبلغون ٧٩٤١ ولداً بنقص ٢٢٣ ولد عن السنة الماضية . . . وقد رفض ٨٠ طالباً بالقاهرة لعدم وجود مجال لهم » « إن عدد الطلبة (بالمدارس الثانوية) ينمو بسرعة عظيمة . . . وقد أصبح من المستحيل أن تزداد الفصول بنسبة هذه السرعة . . . وقد زاد اتساع بعض الفصول على الحد المقبول . ولاقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين » « إن مدرسة المعلمين الناصرية مقصورة على الشيوخ ، وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طالب مقابل عشرة فصول كانت فى سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طالب . وقد أقصى طلبة المدرسة حتى لا يتخرج من المدرسين غير العدد المطلوب » فحيناً أتجهنا وجدنا نقصاً والتحديد

٨ . (١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص

(٢) مجلة محمد بك فريد (مجموعة أوراق تليث ييلرس وجهات أخرى) ١٩١٠

ص ١٦ — ١٧ (٣) مصر رقم ١ (١٩١٠) ص ٤٢ وما يليها

لجُرد عدم وجود الحال ، كل ذلك وسط سوق قائمة من الباني والأعمال الهندسية على أن تقهر التعليم ليس مقصوراً على كمية للدارس وعددها بحسب .
قد تحولت المدارس إلى محض معامل تخرج موظفين للحكومة ، وأصبحت إلى حد بعيد أداة لـ « نجلزة » المصريين . ثم إنه ليس في البلاد بأسرها غير مت مدارس عالية أشهر ما يدرس فيها علم الحقوق والهندسة ، ومع ذلك فبرناجها في الحقيقة برنامج للدارس الثانوية ، أى فيه الكفاية لجرد إخراج من يشغلون الوظائف الثانوية . والسبب في ذلك أن المرتبات الضئيلة التي يتقدها أهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام الأوربيين في هذه الوظائف . ولذلك أصبح من الضروري بقاء المدارس العالية التقديمية حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من أبناء البلاد

لقد ظلت فكرة إنشاء جامعة مصرية زمناً طويلاً وهي موضع السخرية والاستخفاف ، فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون المال لينشئوا به جامعة على حسابهم ، صرح اللورد كرومر ، مع إظهار شيء من العطف التافه على المشروع ، بأن « لا بد من الانتظار قليلاً حتى يتحقق المشروع » . وكانت نصيحته أنه يحسن بأصحاب الحركة أن يبدأوا بدراسة تاريخ الجامعات في الأقطار الأخرى ، وأنه يجدر بهم أن يجتهدوا كذلك في تعليم المصريين عامة تعليمياً يؤديهم إلى إدراك الأغراض الحقيقية التي جعلوها نصب عيونهم ^(١) . على أن الحركة كانت أقوى حتى من اللورد كرومر ، وما هو إلا عام حتى رأى خلفه بحق ، أنه إن كان ولا بد ، فلتكن الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين ؛ وعلى ذلك وافق على منح المال الضروري للمشروع ، واقتنحت الجامعة من غير عناء كبير في أواخر سنة ١٩٠٨ . وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فإن الشباب المصري لا يزال

يهرع إلى الأفطار الأجنبية^(١) . وخصوصاً فرنسا وسويسرا شأنهم في البضع والعشرين سنة الأخيرة ، لأنه من المشكوك فيه أن تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وأن تسيروها وفق أماني الأمة . وإن الطريقة التي انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية ، التي لبثت زمناً ما معهداً نفيساً يشرف عليه مشرعون فرنسيون بارعون ، إلى مستوى مدرسة ثانوية معتادة لنذير سوء بما عساه أن يصيب الجامعة أيضاً . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد أقبل مسيو لامبير الناظر السابق لهذه المدرسة من منصبه بنظرة وفضاظة وأحل محله إنجليزى كان قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية . وفي حين أن الحكومة الفرنسية قد أسندت في الحال إلى مسيو لامبير منصب أستاذ للقانون كان خالياً بجامعة ليون ، فإن مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها إلى رجل لا يدرى شيئاً عن القانون النافذ في مصر^(٢) . ثم إن لغة التعليم المقررة في هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية ولكن الإنجليزية ثم الفرنسية إلى حد ما ، وهم يطلون ذلك التفضيل بأن اللغة

(١) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتعلمون العلم في الخارج بما لا يقل عن ٦٠٠ شاب منهم ٣٠٠ يدرسون في فرنسا (مجلة محمد بك فريد ص ٢١)

(٢) وقد نشر مسيو لامبير الحكاية بأكلها في جريدة الطان ، ومع ذلك كانت الحادثة موضوع عدة أسئلة طرحت في البرلمان ، وكان من أشد الجرائم التي ارتكبتها مسيو لامبير أن وقع على مرسوم يطلب فيه إطلاق مسجون دنشواى . أما للستر هل فقد جلبه أول الأمر للستر دنلوب من كندا ليدرس التاريخ كما نظم في المدرسة الخديوية ، ثم نصب فيما بعد أستاذاً للقانون الرومانى . ولكن للستر هل لم يكن وقتئذ حصل على درجته العلمية وكان لابد له من أن يستمر في دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاز الامتحان فيما بعد بباريس ولكن بعد أن رسب في محاولته الأولى . وبهذه المناسبة حول إن هذه التقلبات « للأساتذة » الإنجليز بمصر ليست فريدة في بابها . فإن رجلاً يقال له للستر ينجم حاصله على شهادة في الآداب قد عهد إليه للستر دنلوب بتدريس الكيمياء ثم حل بد ذلك إلى مصلحة المساحة ، وسيد آخر حاصل على دبلوم في العلوم قد درس آداب اللغة الإنجليزية ثم حل أخيراً إلى نظارة المالية . هذه الأمثال وغيرها يجدها القارئ في عدد « الطان » الصادرة في ١٢ يولي سنة ١٩٠٧ منشورة بمناسبة مسألة لامبير

العربية ليست لغة علمية ، وبأنه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالفرض .
وأنه من الصعب الحصول على أساتذة يعرفون العربية ^(١) . هذا الطعن أو ما يتماق
منه على الأقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية في غاية السخف أمام ذلك التاريخ
المجيد تاريخ الحضارة والعلوم العربية في القرون الوسطى . وبفضل دأب الوطنيين
وأصدقائهم في هذه البلاد يسمى الآن في إعادة جعل اللغة العربية في بعض المدارس
لغة التعليم . ولا يفوتنا أن نذكر أن تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل
في برنامج المدارس الثانوية بحجة أنه غير ضروري لامتحان ما يسمى الشهادة
الثانوية ، وهي الشهادة الوحيدة التي تفتح الحاملها باب الحياة الحكومية في
الوظائف والتدريس

أما التعليم الابتدائي فيمكن أن يقال عنه إنه ليس إجبارياً ولا مجانياً ولا
زائداً زيادة كبيرة على القراءة والكتابة والحساب ^(٢) . ومعظم المدرسين في
المدارس الابتدائية الأميرية من الشبان القليلي الكفاية العلمية في حين أن
ككتائب القرى لا تزال تدير سيرتها الأولية القديمة للمهودة في إنجلترا قبل صدور
قانون التعليم سنة ١٨٧٠ . فلما أخذ الوطنيون يسعون في إنشاء الجامعة شرع
الهورد كرومر في حركة معارضة لحركتهم ترمي إلى الاستكثار من الكتائب
وذلك ليقف سبيل التبرعات للجامعة . فلما تغلبت فكرة الوطنيين تركت
الكتائب تنمي من بناها حتى يقال إن عدداً كبيراً منها حوله الصمد إلى اصطبلات

(١) جواب السير إدورد جراي عن سؤال سئل بالبرلمان في ٢١ فبراير سنة ١٩٠٧ .
وكان السائل هو المسترح م . ريرتنس الذي أشار إلى أن دروس الأشياء والجغرافية تعلم في
المدارس الابتدائية بالإنجليزية ، وأن التاريخ والجغرافية والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تعلم
في المدارس الثانوية بالإنجليزية أو الفرنسية فقط ، وأن التعليم في المدارس الفنية والمدارس العليا
بالإنجليزية وحدها .

(٢) لقد أُلقي التعليم المجاني حتى في مدارس الأوقاف

ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى . ومن العجيب أن مصر وهى بلاد رراعية قبل كل شىء لا تدرس علوم الزراعة فى مدارسها . ومدرسة الزراعة العالية الوحيدة التى بها لا تنفى بحاجة البلاد إلى حد أن عدداً كبيراً من الشبان المصريين الذين يريدون الالتحاق بها يرجعون كل سنة محرومين من دخولها^(١) . وبعد فليس فى العالم حكومة قد صارت من الرقى بحيث تدرك أن المدرسة أشرف معاهد الأمة وأهمها ، ومع ذلك فليس فى العالم قطر تصور الحكومة فيه للمدرسة منقط المحطاطة فى مصر . فالمدرسة فى مصر خادمة حقيرة مهينة لا تصلح لشىء سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال

ليس من شك فى أن من أكبر آفات التعليم فى مصر إسناد وظائف التدريس إلى الإنجليز دون المصريين . وقد يكون إحدى المفظطات أن فئة قليلة من الإنجليز محتلة البلاد احتلالاً « مؤقتاً » بزعمهم تجتهد فى أن تفرض على أمة عددها أحد عشر مليوناً لغتها وطريقة تفكيرها الأجنبية . ومع ذلك فهذا هو عين ما كان اللورد كرومر يسعى إليه فيما مضى . نعم إن هذه الفكرة قد تكون حلماً من الأحلام ، وهى فى الواقع حلم من الأحلام ؛ ولكن مجرد مرورها بالذهن أقوى دليل على الروح الذى شرع به عيد الاحتلال يحقق صيحة « مصر للمصريين » . ومع أنه لم يكن بيد الإنجليز تفويض كالذى كان بيد النمسا فى البوسنة والمهرسك فإنهم جدوا فى تحويل مصر ، خلسة وختلا على ما يظهر ، إلى مستعمرة بريطانية ، ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق تفكيرهم . وأول من شرع فى هذه السياسة ، سياسة (النجاسة) هو المستر دنلوب

(١) من الغريب أن يمنح طلبة مدرسة الزراعة فى الوقت نفسه تفجيماً لهم على الدراسة باللغة الإنجليزية جوائز بعضها ١٠ جنيهات وبعضها ١٢ جنياً بشروط خاصة (سؤال سأل فى البرلمان المترج م . ويرتسن فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٧)

الذى كان وقتئذ مقتشاً للمدارس ، والذى هو اليوم مستشار نظارة المعارف ، شرع فيها سنة ١٨٩٠ بأن ابتدأ فى عقد امتحانات مسابقة فى اللغة الإنجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما . وقد كتب المستر برتال وقتئذ يقول : « أخيراً فى المستر دنلوب أن النشء كلها منحت لهم الفرصة أظهرها رغبة شديدة فى تعلم اللغة الإنجليزية ، وأنهم يظهرون أيضاً استعداداً عجيباً لتعلمها . والمأمول بناء على ذلك أنه بزيادة عدد المدرسين الإنجليز بالمدارس الابتدائية والتى فوقها ستتاح للجيل المصرى الناشئ فرص إضافية تمكنهم من أن يتقنوا اللغة الإنجليزية » ^(١) . قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين اللغوى الذى استكشف حديثاً مما يقتبط به جد الاغتياب لو قصد إلى الانتفاع به فى اللغة العربية ، أو أية لغة أخرى غير الإنجليزية . أما الأمر ما عدنا ، فليس ما يقال من استعداد الناشئة للعربية لتعلم اللغة الإنجليزية إلا وسيلة لجلب معلمين من الإنجليز يعلمون بلغتهم ، ويرغون بذلك كل من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها . فلم تكن المسألة أن يعنى أولو الأمر والنهى أنفسهم بدراسة لغة البلاد — فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة — بل كان مهم أن يلزموا الشعب اللغوب على أمره دراسة لغتهم ، ولم يبالوا بالأذى الذى يلحق طلب العلم من وراء هذه الطريقة المنجلزة ، بل انشرفت صدورهم عند ما رأوا أنه فى عشرين سنة ، من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٨ ، قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الأميرية الذين يدرسون اللغة الإنجليزية من ١٠٦٣ تلميذ إلى ٣٨٥٩ تلميذ أى من ٣٦٪ إلى ٦٧٪ من المجموع الكلى للتلاميذ . فى حين أن عدد الذين يدرسون الفرنسية ، وهى اللغة المأثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٩٩٤ تلميذ إلى ١٨٨١ تلميذ ، أى من ٧٤٪ إلى ٣٣٪ من المجموع الكلى ^(٢) . ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصرى المتعلم ، وقد

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٣ (٢) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٩) ص ٢٢

أرغم على التعلم باللغة الإنجليزية قد تعلم في الوقت نفسه أن يمقت الإنجليزية ولغة
الإنجليزية^(١)

حسبنا ما قلناه عن التعليم . إنك قلما تجد في قطر من الأقطار ، أو على الأقل
في الطبقات الميسورة الحال في أي قطر من الأقطار ، ظمأ إلى ورود حياض العلم
كالنهي تجده في مصر . ومع ذلك لا تجد حكومة ما قد سمت إلى إرواء ذلك
الظمأ سعيًا أضعف من سعي الحكومة المصرية . إن المصريين يسألون خبرًا فلم
يعطهم الحكام البريطانيون ولا حجارة ، ولكن أعطوهم سمًا زعافًا

ولا يختلف سعي القوم في تربية الأمة للاستقلال بوجه خاص عن سعيهم في
تربيتها بوجه عام . إننا لنذكر توكيد اللورد دوفرين الجدي المتكرر أن الإنجليز
يريدون أن يكونوا للمصريين « أحسن الأصدقاء والنصحاء » دون أن يفرضوا
عليهم آراءهم أو يجعلوهم تحت « وصاية تستثير حفاظهم » آذنين ، نستغفر الله بل
« راغبين أن يحيا المصريون حياتهم التي ألفوها وأن يديروا حكومتهم »^(٢) .

(١) هنا ما كتبه السيوجان رودز الكاتب الصحفي المروف في الطان في عدد ٢١
مارس سنة ١٩١٠ بعد زيارة طويلة للفرق ومصر قال : « إن عجز إنجلترا (عن فرض مدينتها
على مصر) يظهر جليا في اللغة بوجه خاص . فيبد أن مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم تتجع
إنجلترا بالرغم مما في يدها من وسائل الضغط الشديد ، من تعليم أميرى ودبلوماسيات مدارس عالية
ومناصب حكومية ، أن تفرس بمصر لغتها وحضارتها . أما اللغة الفرنسية فانها لم تفقد مكانتها
كما كنا نخشى من تزايد نفوذ أمة أخرى ؟ بل إنها فضلا عن ذلك قد تقدمت ، وذلك التقدم
لا يرجع إلى مجرد ما كان في الماضي من تضامن طويل الأمد بين الأمتين الفرنسية والمصرية وإلى
تزايد أهمية مصالحنا ، ولكنه يرجع فوق ذلك إلى الميل الناعى من الانجذاب المحقق لشعوب
البحر الأبيض المتوسط نحو مدينتنا وأوضاع حياتنا . وقد يلغظ الانسان في ذلك إلى حد ما أثر
الروح المادية لكل ماهو بريطاني والتي لا تزال تسلك إلى إظهار غسبا سبلا خفية . ومهما
يكن الأمر فان حال لغة الفرنسية حال لا يمكن معها لأى مؤلف إنجليزي في أية مصلحة
من المصالح ، مع جواز استثناء مصلحة السكة الحديدية ، أن يقوم يشئون وظيفته على وجهها إذا
لم يكن لها بلنتنا

(٢) انظر هذا الكتاب ص ٢٣٦

فكان تنفيذ هذه المبادئ الجيلة أن جد القوم في الجرى على سياسة إسند المناصب المصرية الخطيرة إلى الأجانب — إلى الإنجليز على الأخص بطبيعة الحال — وهى السياسة التى ابتدأت كما رأينا عند ما وضعت الرقابة الأولى على المالية المصرية . وكان أم ما ترمى إليه قبل الاحتلال إيطاء الأقرباء والأصدقاء ، مهاد الراحة على حساب الحكومة المصرية . فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم إلى هذا الغرض غرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من أن يكون له حظ فى إدارة البلاد ، وجعل هذه الادارة جهد المستطاع إدارة بريطانية . فمن سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين المدنيين فى الحكومة المصرية من ١١٣٤ موظف إلى ١٣٢٧٩ موظف ، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظف إلى ١٢٥٢ موظف أى إلى نحو الضعف ، فى حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظف إلى ١٢٢٠٧ موظف أى بزيادة نحو ٥٠٪ فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف بريطاني فقط ، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف^(١) فى سنة ١٩٠٦ . وبما يزيد فى شناعة هذا الظلم فى التوزيع العددي للموظفين المصريين والأجانب أن أحقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين ، وأن جل المناصب السنية من نصيب الأجانب فالأجانب ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سماء البريد ، وعمال السكك الحديدية والتفراف ونحو ذلك ، فى حين أن المناصب الإدارية ذات المسئولية مسندة إلى الأوربيين وخاصة الإنجليز . ولتضرب لك مثلاً مصلحة السكة الحديد . فى هذه المصلحة ٣٦ مراقباً يتقاضى الواحد منهم سنوياً ٦٠٠ جنيه فأكثر . من هؤلاء ٣٢ أوروبياً و ٤ مصريين ليس غير . وفيها ٩٣ مقتشاً يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيهاً و ٤٨ جنيهاً فى الشهر ، منهم ٧٤ أوروبياً

و ١٩ مصرياً . وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم في الشهر بين ١٦ جنياً و ٢٥ جنياً منهم ١٤٧ أوربي و ١٢٩ مصرى . وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديد يتقاضى كل منهم في الشهر أقل من ١٦ جنياً منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس أكثر من ١٩٨ أجنبى ؛ وقس على ذلك سائر المصالح . فأجل المناصب للأجانب وأحرها للمصريين ؛ وما كان وسطاً روعى في إسناده مسئوليته ومرتبته ، فكلما عظمت المسئولية والمرتب كان معظم المناصب للأجانب ؛ وكلما قلت المسئولية والمرتب كان معظم المناصب للمصريين

لا حاجة إلى أن نبسط القول في مقدار التمرين الإدارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة المتبعة في ملء مناصب الحكومة . إن المصريين ما برحوا يرضون عقيرتهم بأن البريطانيين إنما قدموا بلادهم ليعلموهم كيف يحكمون أنفسهم بأنفسهم ؛ ومع ذلك فإن عيديم لا يدخر وسعاً في حرمان المصريين من الأعمال الإدارية . والحق أن المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعملون كما يعملون في التعليم ، يعملون في بلادهم معاملة النبوذيين ، يحرمون المناصب الخطيرة ذات المسئولية ويؤخذون بتنفيذ أوامر سادتهم الأجانب ويقومون بهذا الواجب الذى لا يتفق وكرامتهم نظير مرتبات زهيدة ينقدونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة أن الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتماً إلى الرشوة ، وأن الرجل لا يستطيع في مصر أن يعيش بمرتب شهرى قدره ستة جنيهات أو سبعة ، وأنه من المحقق في هذه الحال أن يختلس أو يرتشى . وسلم اللورد كرومر في سنة ١٩٠٢ ليس قبل بأنه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشى الصغيرة لا سيما في اللديرات »^(١) وإن ما قاله في

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٢) ص ٤٠

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٣) ص ٣٥

سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحاً حتى يومنا هذا قال : « إننى أشك في هل يتقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصددهم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة »^(١). وضع أيها القارئ كلمة « كل » محل كلمة « بعض » واذكر أن جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار النلة التي صار إليها المصريون في عقر بلادهم

ويقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة الموظفين الإنجليز المترسبين الذين يعلمون أنهم قوام الحياة المصرية . لقد رجا اللورد كرومر في تقريره الأخير^(٢) من الموظفين الإنجليز ألا تقتر عنائهم لحدود المصريين الذين لا يستطيعون أن يقدروا ، ولن يقدروا ، سعيهم في صالح البلاد ، وأن لا يفت في أعضادهم ما يوجه إليهم بنو وطنهم الذين لا يعرفون أعمالهم من انتقادات وحجج باطلة ، بل عليهم أن يعضوا قدماً في القيام بواجبهم المقدس واثقين من ضمائرهم بحسن الجزاء . لا ريب أن هؤلاء الموظفين الإنجليز الذين يرجو منهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد أسروا الضحك في أنفسهم من هذه النصيحة الأبوية ، وأنهم لم يكونوا أقل تفكهاً بها منهم بالأسف الذي أظهره اللورد كرومر في نهاية رجائه لما لا يحظه أخيراً في دوائر الموظفين الإنجليز من تناقص بين في العطف على المصريين — كأن هذه الظاهرة لم تهد قط فيما مضى ! تلك النصيحة وهذا الأسف قد رددما منذ ذلك الحين السير ألبن غورست من غير أدنى تغيير أو تبديل^(٣) . والواقع أن اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا يضررون للمصريين غير أشد ضروب الاحتثار في حين أنهم يعلمون أنفسهم حكماً موقنين أبراراً ومتقذين أظهاراً

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩١) ص ٤ تارن هذا بما جاء في مصر ، رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٦٠

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٧) ص ١٠١ — ١٠٢

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٥٠ — ٥١

وإن في حادثة دنشواى الشهيرة لدليلا على الروح الغالب على معاملة الحكام البريطانيين للمصريين . ولا بأس بأن نعيد على القارى ذكر هذه الفاجعة . في ١٣ يوفيه سنة ١٩٠٦ خرج خمسة ضباط إنجليز إلى قرية دنشواى لصيد الحمام . كان الفلاحون فيما مضى يعارضون في هذا الضرب من الصيد ، إلا أنه في هذه المرة قد نشأ عن نيران بنادق الضباط أن شبت النار في جرن من الأجران وجرحت إحدى فلاحات القرية ، فحمل جمع من أهل القرية على الضباط ، فدافع الضباط عن أنفسهم بينادقهم فأصابوا أربعة فلاحين في أرجلهم . وكان سلاح الفلاحين المعصى ليس غير فأصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع آخر . وأخيراً أرسل أربعة الضباط زميلهم الكابتن بل الذى أصيب رأسه إلى المسكر الذى يقع على خمسة أميال من دنشواى ليُرسل إليهم النجدة . ولكن الحر كان شديداً فأصابته ضربة الشمس فسقط ومات في مساء اليوم عينه . وقد حوكم القرويون أمام محكمة مخصوصة متهمين بتهمة القتل والاعتداء ، فشنق أربعة منهم بحضور إخوانهم المتهمين وأقربائهم وسائر أهل القرية الذين أكرهوا على شهود المنظر ، وحكم بالسجن المؤبد على اثنين أحدهما القروى الذى جرحت امرأته ، وحكم على واحد بالسجن خمس عشرة سنة ، وعلى ستة بالسجن سبع سنين ، وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الأشغال الشاقة ، وعلى ستة آخرين بمجلد كل منهم علناً خمسين جلدة^(١) . وهنا ينبغي أن نلاحظ أن إدانة الأربعة الذين أعدموا قد حكم بها على الرغم مما قرره الدكتور نولان من أن جرح الكابتن بل قد نشأ من ضربات عنيفة بألة غليظة ، وأن السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس . ثم إنه لشدة تهيج الرأى العام في مصر وإنجلترا أطلق مسجونو دنشواى فى أوائل سنة ١٩٠٨

ولقد بلغ من جراءة المستر فندلى الذى كان وقتئذ وكيل المعتمد والقنصل العام^(١) أن قال عن المحاكمة فى رسائله التى تصف الحادثة : « إنها روعيت فيها الكرامة والتقىد الشديد بالقانون ، فلم يكن فيها أدنى أثر للانزعاج أو التشفى والانتقام » يقول هذا مع أن المحاكمة تولتها محكمة مخصوصة ، وأن جميع الاجراءات لم تستغرق أكثر من ثلاثة أيام ، وأنه لم يكن بين وقوع الاعتداء وتنفيذ الأحكام غير أسبوعين ، وأن المحاكمة لم تتحاش أن تقول إن الضباط « كان بوسعهم أن يصيدوا المتدين كما يصيدون الحمام » وأن قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة أرسلت إليها من القاهرة ! ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة فى المذكرة التى شفع بها رسالة المستر فندلى فقال : « يمكن أن يقال بحق إن النظام القضائى (فى مصر) قد يكون سابقاً على أفكار المصريين ومستوى حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان »

ووقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه ، وذلك أن ضابطين إنجليزين كانا يصطادان قريباً من الأهرام بجوار قرية كفره فأصابا عرضاً طفلاً صغيراً . فانتشب بينهما على أثر ذلك وبين أبى العفل عراك انطلقت فيه بندقية أحد الضابطين فقتلت الفلاح التمس . فاحتشد الناس وجمعوا على الضابطين . ومع أن الضابطين قد ارتكبا جريمة القتل فإنهما لم يؤخذاً بمجررتهما وأحيل الدين هجموا عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثنى عشر منهم بالجلد على مرأى من بنى قريتهم وبالسجن مع الأشغال الشاقة ستة أشهر . ذلك مظهر للعدل الإنجليزى غريب ، يزيد فى غرابته أنه قبل ذلك بيومين كان طبيب إيطالى يصطاد فى حقل قمح بشبرا فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقته فانطلقت

(١) فان اللورد كرومر كان قد سافر إلى إنجلترا

البندقية قتل الطيب ، ومع ذلك ففي هذه المرة ^(١) برنت ساحة الفلاحين .
غنى عن البيان أن العدل لم يراع في هذه القضايا الثلاث ، وأن التعصب للموظفين
الإنجليز والسيادة الإنجليزية كان الغالب في قضيتي دنشواى وكفره ، وأنه كان
يرمى إلى أن يعاقب « الوطنى » الوقح عقاباً يكون فيه « مزدجر له ولأمثاله »
فاذا اعتبرنا هذه الأمور لم تكن الشكوى من « تناقص » عطف الجبل
الحديث من الموظفين الإنجليز على الشعب الذى يحكمونه إلا تهكماً قاذعاً . إن
سادة مصر البريطانيين لم يتخالج قلوبهم أدنى عطف على المصريين ، وبدلاً من
أن يعدوموا للاستقلال ، قد سعوا سعياً حثيثاً إلى أشد الطرق قضاء على كل ما فيهم
من علم وكرامة ورغبة في أن يكونوا أصحاب الشأن في بلادهم .

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لا شك في أنه ليس لعدم تحديد الاحتلال البريطاني بمصر ما يمنعه من أن يصير أمراً مؤبداً سوى حال لا يكون للحكومة الإنجليزية سلطان عليها . إن من شأن الحكومة والجيش البريطانية أنها متى دخلت بلداً أجنبياً تميل إلى نقص حكمه الذاتي واستعداد أهله له . وإن ما علمناه عن أحدث ما جرى في مصر يدل . . على أن المصالح البريطانية تأخذ حفرها من كل شيء يشبه استقلال معهد وطني في عمله »

(من مقال لامستر أودونل قاله في مجلس العموم في عام ١٨٨٢)

الفصل الحادى عشر

سياسة اللين الممزوج بالشدة

الآن نبلغ المرحلة الأخيرة من رحلتنا . لقد ابتدأنا من عام ١٨٧٥ أى من أول ظهور ما يسمى « المسألة المصرية » ، ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التى أفضت إلى احتلال البريطانيين مصر ، ثم استعرضنا الآثار التى عاد بها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه ، فعلنا أن ليست أسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجه مما يسوغ اعتداء إنجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فإننا لا نرى الإنجليز فى مصر أكثر من طفيليين فضوليين كما كانوا وقت اعتدائهم . غير أن الستر إدورد ديسى قال عند ما ابتدأت الملائق الإنجليزية للمصرية^(١) من مجادلة كلية الصفة : « إذا قدر لنا أن يتزعم مركزنا فى مصر لأننا لا نستطيع أن نورد أمام محكمة دولية أى مسوغ قانونى لعملنا ، فعلينا أن نكتب تاريخنا من جديد إذا كنت تاجراً وكنت لا تريد الإفلاس فلا تسر فى عمالك على مبادئ المسيحية الأولى . ذلك مبدأ لا يتبناه إنجلترا وحدها الخ » . وهو قول إن لم يعبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر ، فإنه على الأقل يعبر عن عملها المقرر من أول الأمر حتى يومنا هذا . بيد أن القوم فى خلال السنوات الأولى من الاحتلال قد شعروا شعوراً قوياً بشفوذ هذا الاحتلال وفساد منشئه ، وأخذوا يعطرون الجمهور والدول الكبرى تأكيدات مضمونها أن مقام الإنجليز بمصر قصير الأمد جداً . من ذلك أنه فى أثناء نشوب الحرب بين مصر وإنجلترا صرح الستر غلادستون مجيباً عن سؤال أتى فى البرلمان

(١) « مستقبل مصر » مجلة القرن التاسع عشر « أغسطس عام ١٨٧٧

قَالَ : لقد سألتى السيد الفاضل هل فى نيتنا أن نحتل مصر احتلالاً غير محدود ؟ وقد أذهب فى جوابه بعيداً فأقول إما هما تأت من شىء فلا شك فى أنا لن تأتى هذا الأمر ، إنه مناقض لمبادئ حكومة جلالة الملكة وآرائها مناقضة مطلقة ، مناقض لمبادئها التى أعطتها لأوروبا ، ويمكننى أن أقول إنه مناقض لآراء أوروبا نفسها ^(١) وبعد شهر من ذلك صرح اللورد جرنفل للسفير الإيطالى الجنرال منبريا عند ما كان يحادثه فيما أشيع من أن الحكومة البريطانية تنوى بسط حمايتها على مصر فقال : « يمكنك أن تنفى هذه الفكرة من ذهنك » ^(٢) . وفى شهر نوفمبر من نفس السنة شبه الستر غلادستون ، وهو يجيب مرة أخرى عن سؤال ألقى بالبرلمان ، احتلال مصر باحتلال الدول الأربع فرنسا فى عام ١٨١٥ ، وأعطى تأكيدات مضمونها أن الحكومة الإنجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تتفق عليها والحكومة المصرية ^(٣) . وفى يناير من عام ١٨٨٣ أعاد اللورد جرنفل هذه التأكيدات فى رسالة بعث بها للدول الكبرى وصرح بأنه « إذا كان بمصر فى الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على الأمن العام ، فإن حكومة جلالة الملكة ترغب فى سحب هذه القوة بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد ، وبمجرد تقرر الوسائل التى تضمن المحافظة على سلطة الخديو » ^(٤) . وفى عام ١٨٨٤ قال السير إيفلن بيرنج مما كتبه إلى رئيسه : « إن حكومة جلالة الملكة ، وذلك فى رأى منتهى الحكمة ، لا تريد أن تأخذ بزمام الحكم فى مصر لا بصفة دائمة على شكل ضم البلاد إلى أملاكها ، ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » ^(٥) .

(١) « مضابط البرلمان » المجلد ٢٧٢ عام ١٨٨٢ من ١٣٩٠

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٣) من ٢

(٣) « مضابط البرلمان » المجلد ٢٧٤ ، ١٨٨٢ من ١٤٠٧ — ١٤٠٨

(٤) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٣) من ٣٤

(٥) مصر ، رقم ٢٣ (١٨٨٤) من ٩

وحوالى الوقت المذكور أخير اللورد جرنفل المسيو وذهبتون السفير الفرنسى بأن « حكومة جلالة الملكة تريد أن يكون سحب الجنود فى أوائل عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى البول إذ ذاك أنه لا يخشى من ذلك على الأمن والنظام »^(١). وفى عام ١٨٨٦ صرح اللورد سلسبرى أنه يخلق بإنجلترا أن تبرمعهها المقدسة وتجلو عن الأراضى المصرية^(٢). وأنكر السفير البريطانى بياريس ما قيل من أن إنجلترا تريد أن تجعل بقاءها بمصر مؤبداً ، وأكد للحكومة الفرنسية بأنه « لم يطرأ تغيير ما على سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر »^(٣)

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن أن تضاعف إلى ما لا نهاية له ؛ وإن الأثر الذى يخرج به الإنسان منها كلها هو أن الحكومة البريطانية نفسها لم تكن فى بداية الاحتلال على بينة من الأمر ، هل يسمح لها بأن تبقى بمصر إلى ما شاء الله ، وهل بقاءها بمصر إلى ما شاء الله يستحق أن يحرص عليه ؛ على أنه ينبغى ألا ننسى أنه فى تلك الأيام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية ، وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى وجوب الجلاء عن مصر إن لم يستطع اللورد كرومر أن يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ما تريد . وبلغ من اللورد سلسبرى أن أرسل إلى الآستانة فى صيف عام ١٨٨٥ السير هنرى درمند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع^(٤) الذى كان يتقد فى مذى السياسة

(١) مصر ، رقم ٢٣ (١٨٨٤) ص ١٣

(٢) فى ولية جيلد هول ، ٩ نوفمبر عام ١٨٨٦

(٣) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٧) ص ١١٠

(٤) الحزب الرابع لقب أطلق على فئة قليلة العدد من حزب المحافظين ، كانت تحتل المقاعد الأمامية فى مجلس النواب . وكان زعيمها اللورد رندلف تشرشل ، ومن أعضائها البارزين سير هنرى درمند ولف وسير جون غورست ومستر آرثر بلقون . وكانوا يمدحون العارضة لحكومة الأحرار فى ذلك الوقت ، وهم الذين آثروا حزب المحافظين على حكومة غلاستون . وكانت الأحزاب الإنجليزية فى ذلك الوقت هى : (١) حزب الأحرار ، (٢) حزب المحافظين ، (٣) حزب الأحرار الاتحاديين الذين كانوا يارضونهم فى إقبالهم لإزالة عن إنجلترا . أما

الرسمية التابعة في مصر ، أرسله ليضع اتفاقاً تنظم به المسألة المصرية . وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة أشهر من بلوغه الآستانة ؛ وكان مؤداه أن يرسل إلى مصر مندوبان ساميان أحدهما بريطاني والآخر تركي ليجتسحا حال مصر من جميع وجوها ويضما فيها تقريراً ، ثم تنظر « الحكومتان في إبرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية عن مصر في وقت ملائم »^(١) وقد ظهر أن ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية في حفظ عهودها . ولكن الثانية عشر شهراً التي أعقبت ذلك شهدت تحسناً عظيماً في حال مصر المالية كما شهدت زوال ما كان يمحى من ضياع مصر لمجرد العجز عن إدارتها ، واستطاع اللورد كرومر في عام ١٨٨٦ أن يكتب فيما شهدته إدارة البلاد المالية من تقدم عظيم ، وبلغ من حذره أن أضاف إلى ما كتب العبارة الآتية : « إن العمل مع ذلك قد ابتدئ فيه فقط » وإن « استمراره موقوف على استبقاء ما للحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر » ، ثم قال محذراً : « إن المجلة في الجلاء قد تحبط كل ما عمل حتى الآن »^(٢) . وكانت هذه الكلمات خفيفة على الأسماع للغاية ، ولذلك عنمت الحكومة البريطانية على العمل بها ؛ فعند ما آن أوان عقد الاتفاق القاضي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية أن تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق ، مشترطة لنفسها حق بقاء جنودها بمصر إذا ما طرأ خطر يهدد مصر من داخلها أو خارجها . وكان مما قصد بالخطر الخارجي ألا تقبل الاتفاق أية دولة من دول البحر الأبيض المتوسط ؛ وكانت الدولة المقصودة بالذات من هذا القول هي

« آراء لورد رنلف وأتباعه في المسألة المصرية ، فهي الممارسة الشديدة لكل ما عملته حكومة ذلك الوقت فاخذ الثورة العرابية في رأيه خطأ وإعادة سلطة الخديو جريعة (الترجمان)

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٨٦) ص ٣٧ - ٣٨

(٢) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٧

فرنسا بطبيعة الحال . وفوق ذلك — وهذا سبب أقوى — قد اشترطت أنه إذا ما حدث في مصر أى اضطراب في أى وقت بعد الجلاء ، أو حدث أى إخلال بتمهيدات مصر الدولية ، فللحكومتين التركية والبريطانية أن تمودا إلى احتلال البلاد بمجنودهما ، فإن أثبت تركيا ذلك فللحكومة الإنجليزية أن تحتلها وحدها ^(١) . هذا أقرب ما يكون من شروط تشترط للجلاء عن بلاد سبق احتلالها بغير مسوغ قانونى . فهو يعنى كما لاحظ السلطان إذ ذاك أن من الممكن لأية دولة أن تحتل بعض أقاليم الدولة العثمانية — كأن تحتل روسيا أرمينية وفرنسا الشام — ثم تفاوض في عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقاً رسمياً في دخول هذه الأقاليم مرة أخرى ^(٢) . وبطبيعة الحال قد أثارَت هذه الفقرة من الاتفاق حنق فرنسا ، وجعلتها تصرح بأنها ستجعل إنجلترا شريكة في ملك مصر ، وأنها بدلاً من أن تقضى على السيطرة البريطانية ، ستقر بكل بساطة هذه السيطرة إلى ما شاء الله . وهذا ضرب خادع من ضروب الجلاء ، فإن إنجلترا بدلاً من أن تظل مالكة البلاد بوجه غير شرعى ستصبح مالكتها الشرعية ، لأن مقاومة إرادتها يمكن أن تفسر بأنها خطر « داخلى » يؤدى إلى احتلال البلاد

ومع أن ألمانيا وحليفاتها كن جاثحات إلى النصيح بقبول الاتفاق ، فإن فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بأن يطلب تحديد مدة حق العودة إلى الاحتلال بسنتين فقط ، فإذا لم يجب إلى ذلك فلا يوقع على الاتفاق . وقد بلغ من السفير الفرنسى أن أخبر السلطان أنه إذا لم يوقع على الاتفاق فإنه — أى السفير — يمكنه أن يعطيه باسم الحكومة الفرنسية « تأكيداً رسمياً صريحاً بأن جلالته يحى ويمنع من كل ما قد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق » ^(٣) . ولا ندرى أعلق السلطان على

(١) مصر ، رقم ٧ (١٨٨٧)

(٢) مصر ، رقم ٨ (١٨٨٧) ص

(٣) كوشرى « مركز مصر الدولى » ص ٢٢٥

هذه التأكيدات أهمية كبيرة أم لم يفعل ، ولعله كان كائى إنسان آخر عارفاً بقيمتها . ومهما يكن من شىء فإنه أبى أن ينزل لإنجلترا عن شىء من سيادة مصر . وبعد كثير من التلصؤ والتردد رفض توقيع الاتفاق

ولا ندرى لعل الإنجليز قد ساءم فشلمهم فى عقد اتفاق ينيلهم حقاً طالما طمعوا فيه ، وإن استتبع هذا الاتفاق جلاءهم المؤقت عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد أصبح فى وسعهم أن ينبذوا سابق تعهداتهم ، معلنين أنه لولا عناد السلطان لأنفذوها . وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور فى موقف إنجلترا إزاء مسألة الجلاء . نعم إنه من حين لآخر كان القوم يكررون القول بأن إنجلترا ستضع فى يوم ما حداً لقامها بمصر . فالستر غلادستون الذى كان شديد المطف على القوميات الصغرى أيام كان فى جانب المعارضة ، صرح فى عام ١٨٩٦ فى رسالة بعث بها إلى وطنى مصرى بأن « زمن الجلاء قد حل فيما يعلم منذ سنوات مضت »^(١) ، ولكن هذه التصريحات أخذت تقل وتندر شيئاً فشيئاً ، على حين أن القاهرة أصبحت مصدراً لأشد ضغط يرمى إلى تأييد الاحتلال . من ذلك أن المستر (والآن السير) ألدن غورست للمستشار المالى قال فى عام ١٨٩٠ من تقريره عن المشروعات المالية للزمع تنفيذها : « لابد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد . . . هو ألا يعترى حال مصر السياسية تغيير أسامى ، وبعبارة أخرى يجب أن يظل جيش بريطانى محتلا البلاد ، وأن يظل نفوذ الحكومة البريطانية ، القائم إلى حد كبير

(١) وكان الخطاب قد أرسله المستر غلادستون من يارتر إلى الشاب المصرى مصطفى كامل وهو مؤرخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ . وقد قال فيه المستر غلادستون : « إننى أعطف على ما أنعم أنه شعورك بصفة كونك مصرياً ، ولكنى لا حول لى ولا طول على الإطلاق . إن رأى لا يزال على عهد لم يغير وهو أنه يجب علينا أن نترك مصر بعد أن أدبنا العمل الذى من أجله ذهبنا إليها أداء مقروناً بالنصر والنفعة للبلاد . ويبلغ على أن زمن الجلاء قد حل منذ سنوات مضت » . لا شك فى أن ما استغادته مصر من العرف والنفعة عظيم !

على وجود جيش الاحتلال ، صاحب السيادة العليا ^(١) ، وقد ظلت هذه النعمة من ذلك الحين نعمة اللورد كرومر وأعوانه في تقاريرهم كلها تقريباً . وفي عام ١٨٩٥ ترى المستر فيليز ستيفورت صاحبنا الأبدى الذي زار مصر مرة أخرى ، يضرب على نعمة خير منها ، ويصرح بأنه « قد يحتاج إلى جباين من الزمان في تثبيت دعائم الإصلاح الذي تم وإعطائه صفة اللوام » لأنه « لو تركت البلاد وشأنها الآن لاتسكنت سريعاً ، وانبعثت الشكاوى القديمة ، وعادت مساوىء العهد الماضى ، ونسيت الدروس الجديدة ، وكانت النهاية شراً من البداية » ^(٢) . فليس عجباً من الحكومة البريطانية وقد حذرنا هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » أن تصمم على البقاء بمصر مدفوعة إلى ذلك بأتقى البواعث الخيرية وأخلصها من الشوائب . على أن إنفاذ ذلك التصميم لم يكن دائماً سهلاً عليها ؛ فمن حين لآخر كان بعض الدول الأجنبية ، وعلى الأخص فرنسا ، يذكرها بسابق وعودها تذكيراً لطيفاً ، ويسألها عن موعد الجلاء عن مصر أحياناً لم يحسن ؟ من ذلك أنه عندما كانت الحكومة البريطانية تسعى في عام ١٨٨٩ في تحويل الدين الممتاز ، أبى الميسو سبولر وزير خارجية فرنسا أن يوافق على التحويل المذكور ما لم تمنح إنجلترا ميعاد جلائها عن مصر ؛ وقد أجابت الحكومة البريطانية أنها يسرها أن تجلو عن مصر لولا أن حال الأمور في مصر مضطربة غير مستقرة ؛ فكان رد ميسو سبولر أن قال : « إذا فكيف تقترحين تحويل الدين إذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة ؟ » ^(٣) ، ولكن من حسن حظ إنجلترا أن ميسو سبولر سقط سريعاً وأن

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) ص ١ وقد بلغ من سرور اللورد سلبرى بحصوله على هذا القرار اللطيف من رجال م على مسرح العمل أن طير برقية إلى اللورد كرومر يخبره فيها أن الرسالة وملفاتهما ستعرض على البرلمان (مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٣

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٥) ص ٢

(٣) فلاى ، « المناهات الفرنسية الانجليزية بمصر » ص ١٤٥ — ١٤٧

خلفه الميوريو عدل عن الاعتراض ووافق على تقص فائدة الدين . ولم ينته
أمد الخلاف بين إنجلترا وفرنسا إلا في عام ١٩٠٤ إذ تعهدت فرنسا في الاتفاق
الإنجليزي الفرنسي المشهور ألا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في مصر « بأن تعال
تحميد الاحتلال البريطاني أو غير ذلك من الأمور » ، وكان ذلك منها مقابل
إطلاق يدها في مرا كش وإعلان الحكومة البريطانية أنها « لا تنوى تغيير
الحال السياسية في مصر » . على أن ذلك الاتفاق لم يكن مقيداً للدول الأخرى التي
اشتركت في مؤتمر الآستانة في شيء ما . ولكن لما لم تر هذه الدول داعياً إلى
إثارة المسألة المصرية فإن إنجلترا من ذلك الحين بقيت لا يتعرض لها أحد . أما
عمودها فقد صدق عليها قول اللورد ملنر ذات مرة « تدل التجربة البشرية العادية ،
بقطع النظر عما في عالم المثال والكمال ، على أن إنجاز التصريحات التي تبذلها أمة
شارعة في دخول الحرب ، غير قابل لأن ينتزع انتزاعاً من نفس هذه الأمة ساعة
انتصارها » وظهر أن « تعاليم المسيحية الأولى » غير قابلة كذلك للتطبيق في الوفاء
بالمهود والموائيق

وكذلك وصلنا إلى حال مصر في الوقت الحاضر ، وهي الحال التي ينبغي علينا
أن نستعرضها استعراضاً . قد تكون هذه الحال بالدقة نفس الحال التي كانت وقت
إبرام الاتفاق الإنجليزي الفرنسي ، لولا ظهور عامل جديد غير وجه الأمر كل
التغيير ، وأصبح المحور الذي تدور عليه الحوادث منذ تم ذلك العمل الدبلوماسي ،
وبوجه أخص منذ بديل في عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المتمد البريطاني^(١)
هذا العامل الجديد هو قيام الحركة الوطنية ، وبعبارة أصح هو انبعاث الحركة
الوطنية القديمة ، التي مضى عليها ثلاثون عاماً ، أجد مما كانت لباساً وأكثر
أسباب قوة ، تصرفها كيف شاءت

(١) يريد المؤلف تين السير إدين غورست مستمداً بريطانيا بمصر مكان اللورد كرومر
(التهرجان ٢) .

لعل أكثر ما في السنوات الأخيرة من حكم اللورد كرومر تسليية وتفككة أن يجيئ. اللورد ، نظراً لطول أمد الاحتلال وعدم ترعزعه ، بخرافة جديدة مؤداها أن المصريين أخذوا يقدرّون « الفوائد » التي جنوها من الاحتلال ، وأنه من أجل ذلك لم تعد القوة أساس السيطرة البريطانية في مصر ، ولكن أصبح أساسها عاطفة ارتباط حقيقة بين المصريين والبريطانيين . إن القارىء ليدكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد في حمل الناس على الاعتقاد بأن عراييا لا يمثل أهل البلاد ، وأنه مجرد عاص وخارج على مليكه الشرعى . ففى عام ١٨٨٣ كتب المستر فيليز استيورت ، عند ما جاء إلى مصر عضواً فى بشة اللورد دوفرين ، تقريراً مسهباً ليثبت فيه هذه القضية فقال : « إنهم (المصريين) يصرحون بأنهم ... يرون أنه (عراييا) كان دجالاً ولا يوجد الآن أى عطف عليه ، إنهم يرجون إصلاحاً على أيدي الإنجليز ، ومستعدون لترحيب بهم فى الصعيد والدلتا على السواء »^(١) ، فدعوى أن للمصريين بحجون الإنجليز ترجع بذلك إلى أقدم أيام الاحتلال ، وإن كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنية إلى الاعتراف صراحة بأن نفوذ الإنجليز موقوف على جيش الاحتلال^(٢) ؛ على أن هذه الخرافة القديمة ، بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الإنجليز على الجلاء ، أخذت تنبعث شيئاً فشيئاً بتمهد اللورد كرومر نفسه ؛ فقد كتب يقول فى عام ١٨٩٢ بعد أن زال الخوف من إنشاء لجنة مالية دولية : « قلما نسمع أصوات جمهور أهل البلاد وآراؤهم الحقيقية ، ومع ذلك فإني أعتقد أنهم يقدرّون الفوائد التي أصابوها فى خلال السنوات الماضية ، وأنهم قد لا يوردون أن يروا أى تغيير عاجل فى النظام

(١) مصر ، رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٨

(٢) كان المستر بورقال حتى عام ١٩٠٧ لا يزال يشكو ويقول : « ينبغي ألا يظن أن الفلاح شاكر للإدارة المخاضرة هذه الزيجوة فى واجته ... حتى الفلاح بعد الاحتلال الإنجليزى كرامة وطنية » (مصر ، رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣)

الحاضر»^(١)، وإن الفطنة العجيبة التي مكنت اللورد كرومر من أن يلاحظ ما يقل سماعه، أخذت تنمو نموا مطرداً في خلال السنوات التي أعقبت عام ١٨٩٢، حتى أصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم، فقد كتب في ذلك العام بأسلوب متواضع يشبه أن يكون خالياً من التأثير يقول: «إن الرابطة الوحيدة التي كانت فيما مضى تربط الحاكم بالحكوم في مصر، كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحة، ومن جهة أخرى عبارة عن الخوف الذي نشأ عن سوء استعمال هذه القوة؛ وإن الغرض الأساسي الذي كان يجب علينا أن نجعله نصب أعيننا هو بوجه أعم أن نستبدل رابطة أخرى بهذه الرابطة القديمة التي رثت في آخر الأمر حتى أحدثت ما كاد يكون في الواقع ثورة، لأنه من الخطأ الخفض أن نظن انفجار الحركة العربية مجرد عصيان عسكري ليس أكثر؛ هذه الرابطة الجديدة يجب أن يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور أهل البلد، وبعض منها آخر عبارة عن النمو التدريجي للثقة ببنيات الحكام، وبعض ثالث عبارة عن إيجاد اعتماد بقوة الحكومة، وإن اختلفت هذه القوة في مظهرها عن القوى السابقة عليها... إني لا أتردد في أن أقول إن ما عمل في سبيل هذه الغاية في العشرين سنة الماضية قد أدى إلى الغاية المنشودة»^(٢)

إن وصف الرابطة «الوحيدة» التي كانت تربط الحاكم بالحكوم في الأزمنة النابرة بأنها قوة ساحة، وخوف هذه القوة الساحة، لغريب من رجل ظل سنوات عدة يحكم بواسطة الحاكم العسكرية، ثم أتى قبيل ارتحاله عن مصر في قضية

(١) مصر، رقم ٢ (١٨٩٢) ص ٣٠

(٢) مصر، رقم ١ (١٩٠٤) ص ٦، وفي ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقاداً جدياً بأنه محبوب من الشعب المصري، ويغال أنه اقترح شخصياً على وزارة الحربية أن تسب الحامية البريطانية من القاهرة

دنشواى يبرهان ساطع يثبت نزعتة الإرهابية . وفوق ذلك فإن الطريقة السهلة التى اطرح بها فى جملة واحدة التهمة القديمة التى اتهم بها عربى واتهمت بها الحركة العربية لعجيبة جداً . على أن أعرب ما بهذه الألفاظ من السخرية هو أنه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور الذى طرأ على علاقة الحاكم بالحكوم فى مصر كانت الحركة الوطنية أخذت تعان عن نفسها ، جاعلة من إعلانها دليلاً حياً على كذب هذه الخرافة الجديدة .

إن الحركة الوطنية ، ولها من ماضيها ذكريات ثورة ودستور ، لم يكن يتوقع أن تصير إلى العدم المطلق لهزيمة لقيتها . وإن الأسباب التى ابتعثتها فى الماضى — وهى سيطرة الأجانب على البلاد واستغلالهم لها — كانت لا بد مبتعثتها بمجرد التغلب على ما كان من أثر لكارثة عام ١٨٨٢ . ثم جاءت انتصارات اليابان ومن بعدها فطائع مشانق دنشواى فأظهرت ما كان خلل الرمان . نيران الحركة الوطنية . ولقد كان من أبسط المصادفات وأيسرها أن يتصدى لزعامة الأمة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى كامل باشا ويعبر عن أمانيا فى خطب بليغة مؤثرة ، وأعمال منطوية على شجاعة عظيمة . على أن الحركة ، ولو بدونها ، كانت لا محالة متبلورة عاجلاً أو آجلاً ، وإن كان الفضل فى سرعة تبلورها راجعاً لاريب إليه

وماهى إلاستان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف واحتاجت البلاد من أقصاها إلى أقصاها مطالبة بالجلء والدستور . فكان حدوث ذلك كله فى سنتين فقط محيراً للألباب . ولشد ما اغتاظ اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قراراً ببدء مطالب كانت غاية فى الجراءة ، وكان أهمها طلب دستور وبرلمان . اجترأت « هذه الصورة الكاذبة للحكم النيابى » على ذلك فى ٤ مارس سنة ١٩٠٧ فى جلستها التى تتعد كل سنتين ، فكان حق الحاكم الأكبر عظيماً . وإنا لا نزال

تستطيع أن نطالع في تقريره الأخيرين ما صبه إذ ذاك على رموس الوطنيين من الشك والشتائم والسباب . فالوطنيون عنده جهلاء مستأجرون ، وآلات يحرکها مريعجون لا ذم لهم ولا يمثلون غير أقلية شعبة ، وغير ذلك من هذا القبيل . ولكن الاحتياج استمر على الرغم من ذلك كله وتعاظمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت إليها الطبقة المتعلمة كلها شيئاً فشيئاً . وقد بذل كثير من الجهد في إيجاد وتشجيع الحركات المنافسة للحركة الوطنية ، نعى حركات « المتدافعين » الذين كانوا لا يريدون غير الإصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظاراً غير محدود ؛ ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل حط في آخر الأمر من سمعة الذين بذلوه أو تأثروا به . ثم كانت خطبة الوداع التي ألقاها اللورد كرومر بدار الأوبرا بالقاهرة قبل رحيله الأخير عن مصر ، فكانت إعلاناً رسمياً للحرب بينه وبين الوطنيين ^(١) . ولم يتردد اللورد كرومر في الخطبة التي ألقاها في جيله هول عند ما منح حرية مدينة لندن أن يطالب إلى أولى الأمر اصطناع القوة في قمع الحركة الوطنية ^(٢) . على أن دعاة الاحتلال قد سرى عنهم عند ما استسلم مصطفى كامل للنار التي كانت تأكل قواه وتوفي في فبراير من عام ١٩٠٨ . غير أن وفاته جاءت دليلاً على عظم انتشار المبادئ التي عمل على نشرها علماً رائماً محبباً ، فقد شعر المصريون في طول البلاد وعرضها بأن موته كارثة وطنية ، وشيع جنازته إلى القبر خمسون ألفاً من جميع طبقات الأمة

(١) نصح بأن الحركة الوطنية « من أولها آخرها زاحمة مصطنعة » ووعده بأنه : « وإن أصبح بعيداً عن مصر ، لن يكف عن الحث على معاملتها بما تستحق فأثلاً : « إنها لا تستحق غير قليل » انظر نس الخطبة في عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ (خلا عن « L'Egypte »)
(٢) قال : « أما أنا فلا أرى غير طريقة واحدة لقمعها على هذا المبدأ والاضطراب الموجود بمصر والمند ، هذه الطريقة هي أن نظل مثابرين على اقيام بواجبنا نحو أهل هذين القطرين ، وأن نند الوطأة على القطريين إذا ما تمدوا حقوقهم القانون » ، (التيسر ، ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧)

مظهرين أعظم ما يكون من الحزن والأسى . وقد بهت الاحتلالون أنفسهم
لانبثاق الشعور القومى بهذا الشكل الرائع ، ولم يسعهم وهم فى اغتباطهم الصامت
إلا أن يعترفوا برسوخ المبادئ التى جمعت الأمة حول رجل كان أول من أقدم
على الجهر بها مرة أخرى

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية ، التى جاءت بعد
رقعة دامت أكثر من ربع قرن من الزمان . فقد أدرك السادة البريطانيون
بجأة أن قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يوبأ من الأيام . ولعل
اللورد كرومر نفسه رأى أن مشكلة جديدة عويصة ظهرت ، وأنه لا يستطيع النجاح
فى مغالبتها بعد أن أصبح على جناح سفره الأخير من مصر . وسواء أكان هذا
السفر الأخير نتيجة تدير قديم كما يقول البعض ، أو لأن حكومة الأحرار الجديدة
كانت شديدة الرغبة فى تغيير السياسة تبعاً لتغير الأحوال كما يقول آخرون ، فإن
اللورد كرومر استقال من منصبه فى صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته ، وخلفه
السير إدين غورست

ليس من شك فى أن الحاكم الجديد ، على الرغم من أنه كان احتلالياً محضاً
أيام كان مستشاراً مالياً فى عهد اللورد كرومر ، وأنه ظل كذلك حتى تقلد منصبه
الجديد ، قد خرج إلى مصر مزوداً بتعليمات تقضى بأن يخفف من وطأة الحكم
الاستبدادى القديم ، ويسعى فى القضاء على الحركة الوطنية بانواع سياسة السالبة
والتوفيق . فكان عليه أن يخطو خطوة نحو تحرير الإدارة والمجالس شبه التشريعية
ليجذب إليه ما فى صفوف الوطنيين من العناصر الأكثر اعتدالاً . وكان عليه
فوق كل شئ أن يترضى الخديو الذى ألقته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى
أحضان مصطفى كامل باشا وحزبه ، حتى صرح بأنه يميل إلى الحياة الدستورية^(١)

(١) فى حديث مع مراسل الطان السيورى رينيو (انظر الطان عدد ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

ولقد نجح السير إدموند غورست في هذا الترضى نجاحاً عاجلاً ، ولكن الأمر الأول استعصى عليه . على أن أمر توسيع استقلال مصر الذاتي لم يكن جدياً ، فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديرية وتوسيع اختصاصها ، وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر . ولقد ظهر أن مجالس المديرية الجديدة ، إذا استثنينا ما لها من حق إنشاء المدارس الابتدائية تحت إشراف نظارة المعارف ، هي عين المجالس القديمة القاصرة التي أنشئت سنة ١٨٨٣ — أى أنها على أكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق الاقتراح مع كونها خاضعة لسيطرة المدير والوزارة ^(١) . ولما قدم هذا للمشروع إلى مجلس شورى القوانين لم يرفضه ، وإن كانت لجنته التي تولت درسه لم تتردد في أن تحكم بأنه من الوجهة الإصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة ^(٢) . أما مجلس شورى القوانين نفسه ، فقد خول حق جعل جلساته علنية يحضرها الجمهور ورجال الصحافة ، كما خول حق توجيه الأسئلة إلى النظار . وتلقت الأمة هذه المنحة الأخيرة بالفتور ، لأن حق سؤال النظار أحيط بعدة قيود جردته من كل مزية ^(٣) . من هذه القيود وجوب

(١) انظر تقرير السير إدموند غورست عن سنة ١٩٠٩ (مصر ، رقم ١١ (١٩١٠))

ص ٢٧ — ٢٩

(٢) إذا أراد القارئ أن يعرف ما وجه من النقد إلى مجلس شورى القوانين فليرجع إلى تقرير الوفد المصري في سنة ١٩٠٨ ص ٢٦ — ٣٩ يقول هذا التقرير : « لقد وجد أن القانون لا يتضمن اختصاصات أوسع من الاختصاصات التي منحها القانون النظامي في سنة ١٨٨٣ أى أن الأمة لم تخط إلى الأمام خطوة واحدة في هذه السبع والعشرين سنة)

(٣) « الإيجيش غازيت » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ انظر أيضاً أحداث إسماعيل باشا باظه المنشورة في الصحيفة المذكورة في عددي ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . وبما كان سبباً في استياء أعضاء المجلس بصفة خاصة هو أن حق توجيه الأسئلة لم يكن قانوناً صدر به أمر عال ولكنه أعطى على هيئة منحة اكتفى في إعلانها بخطاب بسيط . هذه « المنحة » قد قبلت بإتفاق ١٤ صوتاً على ١٢ صوتاً . وبما يجدر تذكره أن المجلس يحتوى على ١٦ عضواً مقيمين و ١٤ عضواً منتخبين

تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة أيام ، وأن لناظر المسئول ألا يجيب عن السؤال الموجه إليه ، وأن الأسئلة الإضافية غير مسموح بها ، وأنه ، وهذا أهم القيود ، لرئيس المجلس ، الذى تعينه الحكومة بطبيعة الحال والذى هو طوع يدها تبعاً لذلك ، أن يشرف على الأسئلة وأن يرفضها . أمام هذا كله لا عجب إذا قرر أعضاء مجلس شورى القوانين ، وهم من أغنى المصريين وأكثرهم تعلماً ، ألا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك أى سؤال إلى أى ناظر من النظائر

هذان الأمران كادا يستنفدان كل مجهودات المعتمد الجديد الإصلاحية ؛ ولذلك كان بديهياً أن يفشل فى إنفاذ الشطر الأهم من برنامجه ألا وهو القضاء على الحركة الوطنية . وإن يكن لهذين الإصلاحين من منزلة فزيتهما أنهما أيقظا الرأى العام المصرى من غفلته ، حتى نواحيه التى كانت لا تزال ترجو أن الاحتلال البريطانى قد يعلم المصريين التأخرين معنى الاستقلال يوماً ما . ثم قامت الثورة التركية فازداد هياج المصريين ، وقرر مجلس شورى القوانين فى جلسته التى انعقدت فى أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ أن يضم صوته إلى صوت الجمعية العمومية الذى أعلنته منذ ثمانية عشر شهراً ، فقرر بإجماع الآراء طلب الحكم النيابى^(١)

هنالك أصبحت الحركة الوطنية أجراً مما كانت . نعم إن موت زعيمها

(١) وهذا هو نص القرار بأ كله : « قررت الهيئة بإتفاق الآراء ما هو آت : — أن يطلب من حكومة الجناب العالى إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك فى الحكم فى إدارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية ، وأن يكون رأياً تقريرياً فى مشروعات القوانين والوائح التى تطبق على الأهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على تصويم المعاهدات الدولية والامتيازات التفصيلية والذين السوى وأحكام قانون لجنة التصفية ولا على كل ما يتعلق بالأورباوية من المصالح والمقوق الواجبة الاحترام ، ولا على وركو الآسنة ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التهدات والالتاقيات . » وقد استغرقت مناقشة هذا القرار ثلاثة أشهر جعلت البر الذى غورست يقول متضجراً : « لقد ضاع وقت طويل فى مناقشات عقبة موضوعها الحكم النيابى » ، (مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ٥)

الأكبر أففى إلى كثير من الخلل فى صفوفها ، كما أففى إلى تفرق كثير من كان نفوذ مصطفى كامل الشخصى قد ألف بينهم ، ولكنها مع ذلك أخذت تنسج شيئاً فشيئاً معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لا يخصصها العدد . وبصحافة ما زالت تنتشر وتنتقل حتى بلغت أقصى قرى الفلاحين . ثم إن ما هم به القوم من التعرض بغير حق لحرية الجامعة الأزهرية الإسلامية المشهورة ^(١) ، وأدى إلى إضراب طلبتها البالغين ١٢٠٠٠ عن تلقى دروسهم ، واستقالة شيخ هذه الجامعة ، واستعانة من أعقبه بقوة من البوليس داست حرم المكان ، ثم إلى خضوع الحكومة والخديو آخرة الأمر ، يقول إن هذا أدى إلى أن انضم المجاورون وعلماء الدين أنفسهم إلى صفوف الحركة الوطنية ، وإلى مظاهرات قامت فى الطرق منددة بحكم الخديو الاستبدادى ، وحكم من يشد أزره من رجال الاحتلال البريطانى

فى هذه الحال من القتل والامتناع عزم السير إلـىـن غورست على أن يخطط خطة قامة يكون من ورائها كم أفواه الصحافة الوطنية . لقد سبق أن أشار ^(٢) المستر فندلى ، عندما كتب إلى حكومته فى أثر قضية دنشواى وأحكامها ، إلى الحملة « العنيفة » التى قامت بها الصحف على « العدل » البريطانى — تلك الحملة التى دلت فى رأيه المستنير على « إتفاق أموال طائلة » — وقال منذراً بسوء العاقبة « إذا ظلت الأمور على ما هى عليه . . . فليس بعيداً أن تدعو الضرورة إلى سن قانون جديد للطبوعات وإلى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » . وقد أبغذ الأمر الثانى على الفور ، أما الأمر الأول فترك إنفاذه للسير إلـىـن

(١) « التيمس » ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ . على أن خير ما كتب فى هذا الموضوع مقال لمحمد بك فرید رئيس الحزب الوطنى . وقد نشر هذا المقال فى صحيفة « استانبول » التى تصدر فى الآسـتـاة عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩

(٢) مصر ، رقم ٣ (١٩٠٦) ص ١٣

غورست رسول التوفيق والسلام . على أن قانون المطبوعات الذى جاء به السير إلدن غورست لم يكن بالشئ الجديد ، فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ فى عهد المراقبة الثانية وطبق مرة أو مرتين ، ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل التيمس الإسكندرى ^(١) فيه فقال : « إن القانون شديد إلى درجة أنه شفى من نفسه بنفسه ، وهو أسخف من أن ينفذ ، ولذلك يتجاهله الجميع على السواء » . ولكن ما كان « أسخف من أن ينفذ » فى عهد المراقبة الثانية ، بل وفى عهد الأورد كرومر ، لم يكن كذلك فى نظر السير إلدن غورست . ولذلك بعث قانون المطبوعات القديم بقرار وزارى مؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٠٩ ، وبهذا القانون ^(٢) أصبح متميناً على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة أن يحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظير ضمانة جسيمة ؛ فإذا لم يفعل ذلك عوقب بعقوبات صارمة ، وقد يعاقب بمصادرة ماله فى أحوال معينة . وهذه الرخصة قد لا تعطى وقد تسحب على حسب الإرادة ، وقد تعطى الصحف بمجرد أمر يصدر من ناظر الداخلية بعد إنذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون أى إنذار . وأصبحت حياة الصحف من ذلك الحين حياة خوف وترقب دون أن يكون لها ضمان أو شبه ضمان من القانون . ثم إن السير إلدن غورست قال : ^(٣) « إن قانون المطبوعات إنما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ؛ وهو صادق كل الصدق ، ولكن الذى طلب لم يكن قانوناً يرمى إلى أغراض سياسية بل قانوناً يكافح السلب والتهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الأجنبية وراء ستار التهديد والوعيد

(١) التيمس ، ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٢) « الإيبیشن غازت » ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ ، مصر ، رقم ١ (١٩٠٩)

ص ٤ — •

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ٤

لسنا مبالغين إذا قلنا إن هذا العمل الاستبدادي من السير إلدن غورست كان له من الأثر في ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشائق دنشواي نفسها . ولقد عطل ووقف عدد عظيم من الصحف الوطنية ، وحكم على محرريها وكتابها بالسجن^(١) ؛ ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف^(٢) ؛ وانبرى الشبان المتطوعون للعمل ، فأعلنوا بصراحة في مؤتمر جنيف الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم التامة على برنامج الوطنيين المتطرفين .

-
- (١) وأول جريدة ذهبت فريضة لقانون المطبوعات ، هي بالطبع جريدة « اللواء » لأن حال الحزب الوطني ، وقد أرسل محررها الشيخ جاكوب إلى السجن في الحال . كذلك عطلت جريدة « العلم » الوطنية مدة شهرين ، وذلك بعد أسبوعين من ابتداء ظهورها . وأقفلت عدة جرائد أخرى . ولما خرج الشيخ جاكوب من السجن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه في الشوارع جمهور عظيم ، فلما رأوا الحديو قادمًا هتفوا طالبين الدستور . وقد حكم بعد ذلك على الشيخ جاكوب بالسجن ثلاثة أشهر ، لأنه كتب مقدمة لديوان شعر « مبرج » نظمها الشاعر الوطني : وكان « المؤيد » الذي يصدره الشيخ على يوسف هو الذي لفت نظر البوليس إلى هذا الديوان . وعلى ذكر المؤيد نقول إنه كان فيما مضى وطنياً صلياً واضطهده اللورد كرومر اضطهاداً كان وخيم العاقبة . ثم أصبح من ذلك الحين صحيفة احتلالية . وقد منع من دخول تركيا لأنه كما يقال يسل على نصر دعوة الحديو في بلاد العرب .
- (٢) وفي هذه المظاهرات استنعم هارفي باشا حكيندار العاصمة خراطيم المياه لأول مرة كوسيلة لتفريق الجمع . و « الباشا » خير بهذه الآلة لأنه كان قبل ذلك تنابلاً صغيراً في قرية مطافى الاسكندرية .

الفصل الثاني والعشرون

الحركة الرجعية والارهاب

لقد كان إصدار قانون للطبوعات بمنزلة إعلان صريح من السير إلدن غورست لإفلاسه السياسى والدبلوماسى . وبدأ من ذلك الحين أن كل تظاهر بالميل إلى المبادئ الدستورية أو وضع دستور قد اتفقى أمره ، وأن لابد من الرجوع إلى السياسة القديمة سياسة القمع والشدة . وكان قانون ٤ يولييه سنة ١٩٠٩ القاضى بوضع بعض الأشخاص تحت رقابة البوليس دليلاً على الروح الجديد الذى فى جسم الوكالة البريطانية . فهذا القانون ^(١) العجيب أصبح كل من يسمونه مخيفاً ، أى كل شخص « اشتهر عنه الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك » عرضة لأن يحال ، ولو لم تثبت عليه جريمة ما ، إلى لجنة خاصة مؤلفة من المدير أو المحافظ ومن رئيس المحكمة الأهلية ورئيس النيابة الأهلية واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصاً من الأعيان يعينهم ناظر الداخلية ، وأن تحكم عليه هذه اللجنة ، بعد سماع دفاعه أو دفاع محاميه وشهادة الشهود ، بأن يوضع فى محل إقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، وأن يقدم ضماناً مالياً أو شخصياً يكفل حسن سيره فى المستقبل ، بحيث إذا لم يقدمه نفى إلى جهات مصرية معينة يقضى فيها مدة المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التحوطى » عينه على الذين ارتكبوا جنائيات ثم برأتهم محاكم الجنائيات « لعدم كفاية الأدلة » . هذا القانون ، كما يرى كل قانونى لأول وهلة ، منطوق على أشنع ما يكون من الخروج على مبادئ حرية الفرد الأولية ، ومانع من المحاكمة للنظمة

التي تقوم بها المحاكم النظامية في قضايا يستبرح حتى الشرط الأساسى لثبوت الجريمة فيها معدوماً بالمرّة أو ظنيّاً على أحسن تقدير ، ثم هو يجعل للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الأهلين تكاد تكون مطلقة من جميع القيود . ثم إنه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ، ولكن ذلك الاشتراط يظهر مظهر السخرية والتهكم أمام ما يوردونه من الحجج على صدق ما يقولون ، من أنه كثيراً ما تتمتع إدانة المجرمين في مصر لامتناع الجمهور عن أداء الشهادة ^(١) . فاشتراطهم هذا معناه أنه إن كان تمت شهود على الإطلاق فإنهم يكونون مجرد مبلغين ينتفع بهم الاتهام وحده . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التي اكتسبت من تطبيق القانون المذكور ، والسير إيلن غورست ^(٢) يقول : « لقد أدرك الشهود بوجه عام أن السلطات جادة في الأمر ، ولذلك أظهروا في أداء الشهادة شجاعة أديبة لا يستهان بها »

وفوق ذلك فإن القانون لا يعين مقدار ما يقدمه الشخص « المشتبه فيه » ضماناً لحسن سيره ، بل يترك تقدير ذلك برمته لحكمة اللجان وناظر الداخلية . وقد نشأ عن ذلك أن أصبح مقدار الكفالة المطلوبة يتراوح بين ١٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه بالغا في بعض الأحيان ١٥٠٠ جنيه . وعلى ذلك كان النفي واقفاً لا محالة ^(٣) في كل قضية تقريباً . وعلى أثر صدور القانون ألقت لجان خاصة في كل مديرية لوضع قوائم بأسماء الأشخاص المشتبه فيهم ، وفي خلال ستة أشهر دون في هذه القوائم الاتهامية ١٢,٥٠٠ اسم . هذا العدد المائل خفضه ناظر الداخلية تدريجاً إلى ١٢٠٠ ثم إلى ٢٨٣ اسم . فلذلك وهو محس لا شك بأن

(١) مصر ، رقم ٢ (١٩٠٩) ص ٢

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٢٥

(٣) جواب السير إدورد غراي عن سؤال للسير مكارس في مجلس البوم في ٣ ديسمبر

الأمر قد أسرف فيه كثيراً . وما وافى آخر فبراير حتى كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصاً ، ولم يقل عدد من تقي إلى الواحات الداخلة ^(١) عن ٢٧٢ شخصاً

لقد كان الفرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد الجرائم . ولذلك نرى السير إلدن غورست يورد في تقريره الأخير ^(٢) إحصاءات تدل على ما اعتري الجرائم من نقص واضح فيما بين أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ . ولكننا يتخالفنا شيء من الشك في صحة هذه الأرقام لأن اللجان ، كما يستدل من قول السير إلدن غورست ، استغرقت ستة أشهر في عمل قوائم المتهمين ، وهذه الأشهر الستة تصل بنا إلى آخر عام ١٩٠٩ ؛ ثم إنه يلوح لنا أن من الابتسار والسبق للأوان أن يستنبط من تجارب أشهر قلائل أن القانون « سيكون له في إصلاح الأمن العام أثر عاجل الوقوع دائم البقاء » ^(٣) . على أن أمراً واحداً نحن متثبتون منه كل التثبت ، هو أن هذا القانون قد أدخل على الإدارة المصرية مبدأ من أضر للمبادئ ، وأنه لن يطول العهد حتى يطبق في الأغراض السياسية . ولعمري إذا كان هذا القانون قد وافق عليه أعضاء مجلس الشورى كما حصل

(١) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٢٥

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٢٥

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٢٦ .

لقد أورد السير إلدن غورست في تفصيل له (ص ٥٦ وما بعدها) نيفة من تقرير المستشار القضائي (السير ملكولم مكلرث) في معرض النطق عن القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات هامة . في بعض هذه العبارات المحذوفة ، كما نقل برقية لروتر مرسله من القاهرة ومؤرخة ١٢ أبريل سنة ١٩١٠ ونشرت ببسبب الصحف اليومية ، يقول السير ملكولم : « يدل ذلك الجزء من التقرير للتعلق بقانون النفي الحديث أن قد حدث هس محسوس جداً في إحصائيات الجرائم في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٠٩ . وذلك النقص لا شك نتيجة الاحتياطات التي اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن إذا أردنا أن نعرف إلى أي حد يحتمل أن تستمر هذه النتيجة ، ففك الآن مفرط الابتسار » ولا شك أن ما يراه المستشار القضائي مفرط الابتسار الآن يرى المخذم السياسي أنه يمكن إعلانه الآن .

لأنهم من الملاك ، مضحين عن غفلة منهم بحرية الفرد على مذبح الشهوات الدنيوية ، فإذا عسى أن تقول عن أولئك الذين بشوا « ليعلموا » المصريين الاستقلال والحقوق المدنية ، ثم هم يبتكرون هذا القانون وينفذونه ؟

لقد فصلنا القول بعض الشيء في هذا القانون لأنه صادق في الغلالة على طرائق الحكم المتبعة في مصر ، ولأنه يكاد يكون من الحق أن لم يبلغ فسيوذي إلى عواقب وخيمة ^(١) . لقد حل هذا القانون محل الإصلاح التعليمي والاجتماعي الذي به وحده يمكن نقص الجرائم نقصاً دائماً مستمرا

وفي أثناء ذلك كانت قرائع السلطات الاحتلالية قد تمحضت عن مشروع آخر عظيم أتبع له أن يدفع الجمهور إلى أقصى ما يكون من الهياج . ذلك مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . إن هذا الامتياز الذي منح في عام ١٨٥٦ ، كان لا يزال باقياً لاقضاء مدته ستون سنة أخرى تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ . ولكن

(١) ينحصر السير ملكولم مكاريث في تقريره باهتمام عظيم أملا في « أعضاء المجال التي استوجبت تأليف اللجان الحاضرة بعد أن تعمل هذا اللجان مدة أخرى من الزمن » . وسبب هذا الأمل المبكر القريب (فقد جاء بعد المشروع في تنفيذ « القانون » بأشهر قلائل) هو ما ذكره في جل سابقة على عبارته الآتية من الخوف من أن يحل « الخلاف » بين أعضاء اللجان محل الوفاق الذي ساد بينهم في بداية الأمر . فذلك الخوف من غير شك نصيب كبير من الصحة فإن عمل اللجان كان لا بد موجداً هياجاً عظيماً في نفوس عامة الناس ومثيراً لروح التمرد في نفوس الفلاحين . فإذن أيها القارئ ذلك القول بما قاله السير إدموند غورست في صلب تقريره (ص ٢٦) لقد « لقي القانون من سكان القطر رضاء شاملاً » تصور رضاء سكان أي قطر من الأقطار عن أن يروا أصنافهم وأقرباءهم يحض عليهم ويأفون إلى محكمة غير نظامية تحكم عليهم بالنفي لغير ما ذنب اقترفوه ؟

(٢) لقد أظهر السير ملكولم مكاريث أعظم ما يكون من السخط على قانون النقي ، وعلى كل الروح التي تسود الإدارة المصرية الحاضرة . وذلك حيث يقول : « في كل مجتمع شرقي خاضع لنظام قانوني أجنبي لا يفهمه جمهور الناس ولا يقدرونه . . . قد تنشأ بالتدريج حال من الأمور لا يكون للحاكم السادة ورجالها قدرة على مقاومتها » (مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٦٠) . لقد أدخل في أول الأمر نظام قانوني أجنبي لا يستطيع الأهليون أن يفهموه ، فلما خالفوا ذلك النظام غير المفهوم عوقبوا بالنفي ؟

الحكومة المصرية أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل من مناعة ، فارتأت مد هذا الامتياز لأصحابه مدة أربعين سنة أخرى ، وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه على أربعة أقساط سنوية ، وأن توافق فوق ذلك (أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافي الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدرج من ٤ ٪ إلى ١٢ ٪ فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانياً) أن تدفع للحكومة ٥٠ ٪ مما يزيد الإيراد الصافي على ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فيما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن الـ ١٥ ٪ التي هي نصيبها من التحصيل بموجب الاتفاقية الحاضرة

قد يكون من الغرابة بمكان أن تحرص الحكومة المصرية — وهي بالطبع الوكالة البريطانية — على مفاوضة شركة قناة السويس في الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقياً لانتها مدة الامتياز ستون سنة ، ثم ألا تكون هذه المفاوضة لشراء هذا الامتياز ، ولكن لمد أجله أربعين سنة أخرى . أن تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشعبية بالرسومية ^(١) هو الخوف من أن مصر إذا آلت القناة إليها بعد ستين سنة قد تعمل ما عملته كليبيا في مسألة قناة بنما ، فترفض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطاً ثقيلة . ومعنى ذلك أنه ما دامت مصر تديرها أيد أجنبية فينبغي أن تنتهز الفرصة لسلبها حقها مدة أربعين سنة أخرى . ونحن إذا صرفنا النظر عما في هذا الأمر من الفش والتدليس فإننا نرى ما يوردونه تفسيراً لهذه العجلة الشاذة غير مقنع ، اللهم إلا إذا اعتبرنا زعماً لم يرق على صحتة دليل ما ، وهو أن إنجلترا عازمة على الانسحاب من مصر في وقت قريب جداً . ألا إن السبب الحقيقي لهذا العمل من الحكومة المصرية يجب أن نبعث عنه في مكان آخر . ولن نكون مخطئين إذا بحثنا عنه في احتياجات المالية المصرية . لقد

(١) « الإيجبشن غزيت » ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٩

سبق أن أشرنا إلى الاحتياطين الذين أنشأ سنة ١٨٨٨ لحفظ ما يتجمع من زيادات الميزانية^(١)؛ والآب تقول إنه بمقتضى الاتفاق الإنجليزي الفرنسي في ١٩٠٤ قد ضم الاحتياطين أحدهما إلى الآخر، وألقت رقابة صندوق الدين لأن سرعة أداء الكوبونات أصبحت أمراً موثوقاً به في ظل الإدارة المالية البريطانية. بهذه الطريقة اجتمع للحكومة المصرية ملك مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لا ينافسها فيه منازع. ويظن أنه في خلال السنوات التي تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطي ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أخرى أتت من مجموع زيادات الميزانية في السنوات المذكورة، أي أنه في وقتنا هذا كان ينبغي أن يكون للحكومة المصرية مبلغ من المال يناهز ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. ولكن الواقع غير ذلك، فإنه ليس في الاحتياطي بأجمعه، كما تدل الحسابات الرسمية^(٢). غير ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تزيد قليلاً. فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه الباقية؟

ذلك سر شديد الفموض. إن الحكومة عند عرضها الميزانية على مجلس شورى القوانين لا تذكر مقدار الأموال التي تنوى إنفاقها من الاحتياطي، بل تشير إلى نتائج حسابات السنة المنصرمة في عبارات شديدة الإجمال. وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشورى؛ فقد طلب غير مرة، ولكن بدون جدوى، بياناً واضحاً لما ينفق من المال الاحتياطي، وأن يكون له حق النظر في كل باب من أبوابه والاقتراع عليه مقدماً^(٣). والحق أن الحكومة أنفقت كل ذلك المال

(١) انظر ص ٢٧٠ من هذا الكتاب

(٢) مصر، رقم ١ (١٩١٠) ص ٩

(٣) وقد عقد مجلس شورى القوانين في ٢٩ نوفمبر ١٩٠٩ جلسة عاصفة خاصة بموضوع تبذير المال الاحتياطي. في هذه الجلسة ألقى أحمد يحيى باشا خطبة فريدة في بابها أحمى فيها على سياسة الحكومة المالية («الإيجيشن غازيت» ٣٠ نوفمبر ١٩٠٩)

ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطي في مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال ، وفي مقاولات خادعة ، وسكك حديدية ، وسناعات أجنبية انمحلت قيمتها ، وفوق ذلك كله ، في السودان ^(١) . وعلى ذكر السودان نقول إنه قد أثبت أنه هاوية لا قرار لها . ذلك بأن هذا الإقليم المصري ، الذي تخلت عنه الحكومة برغم احتجاجات المصريين ، ثم « فتح ثانية » بفضل مثابة الجنود المصرية ، لم يكتف فيه بأن حول فعلاً إلى مستعمرة بريطانية ، سميت على سبيل التلطف في القول بالسودان الإنجليزي المصري ، ولم يكتف فيه بأن البريطانيين من ذلك الحين لم يغفلوا عن ترقيقه ، لجعله سوقاً للبضائع البريطانية ومصدراً من مصادر القطن ، وكل ذلك أيها القارئ بأموال مصرية ، حتى أنه في عشر السنوات التي آخرها سنة ١٩٠٨ أنفقت الخزانة المصرية في السودان ٤,٢٠٠,٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها ^(٢) ، وإن كان مجلس شورى القوانين قد رفض

(١) راجع الخطبة الرائجة التي ألقاها إسماعيل أباطه باشا في جلسة مجلس الشورى التي انعقدت في ٣ يناير سنة ١٩١٠ وقد أعيد طبع هذه الخطبة على هيئة نشرة بمدينة القاهرة . فنذ عهد قريب جدا أغنى ٢٤٧,٠٠٠ جنيه في الجسور (الكباري) و ٩١٧,٠٠٠ جنيه في السكك الحديدية و ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في ثكنات الجنود و ٨٥,٠٠٠ جنيه في مساكن لمواطني السودان و ١١٥,٠٠٠ جنيه على هيئة إعانات و ٨٠,٠٠٠ جنيه أعييرت لفرقة البواخر الحديدية — كل ذلك بدون بيانات مفصلة . وعلاوة على ما تقدم قد ضاع ، كما يقول السير إرن غورست نفسه في سنة ١٩٠٨ مبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩,٠٠٠ جنيه (مصر رقم ١ (١٩٠٩) ص ١٥ ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٩) وذلك في مضاربات في سندات الترسفال (٢) (مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ١٠) . ويستمر السير إرن غورست ما أخذته الحكومة المصرية على التجارة السودانية من ضرائب جبركية ورسوم ونحوها أموالاً « مرتجة » من السودان ومقابلة للإعانات التي أخرجتها المالية المصرية . هذا أيها القارئ كما لو قيدت الحكومة الألمانية في دفتارها الضرائب الجبركية المأخوذة على بضائع استوردت من الجزائر البريطانية ثم أصدرت إلى روسيا على هيئة « أموال لرتجعت » من روسيا وفيها عنا ذلك بالحكومة البريطانية حتى الآن بصير بوسودان وتسميتها لا اقتصاداً على أن تحرم مصر هذا المصدر الذي هو من مصادر الدخل ، ولكن لتفسي جلة واحدة على تجارة المرور المصرية . وهذا أيضاً هو السبب في أن البريطانيين يتصامون لإنشاء خط حديد في وادي أسوان ووادي حلفا =

الرقم المذكور لأنه غير دال على كل الحقيقة ، وكان رفضه إياه في قرار ضمنه عدم ثقته بالحكومة وتأنيده ما تمسك به خطيبه من أن ما اتفق في السودان لا بد أن يبلغ ١٨,٧٠٠,٠٠٠ جنيه^(١)

لقد كان تناقص الاحتياطي من ناحية ، وحاجة السودان المستمرة من ناحية أخرى ، هما اللذان أمليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الحلال بالتخلي عن قناة السويس أربعين سنة أخرى ، ولكن في نظير ماذا ؟ أن لجنة الجمعية العمومية التي شكلت لنظر المشروع قد وجدت ، بعد أن بحثت الأرقام أشد ما يكون من البحث الفصل ، أن الخزانة المصرية بأحسن ما يكون من الاعتدال في التقدير ستهدى إلى الشركة أكثر من ٢٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خالصة لوجه الله تعالى^(٢) . تلك « مقابلة » مقرونة بالتشفي والانتقام ، أو هي تكرار لما عمله إسماعيل من بيع الـ ١٧٦,٠٠٠ سهم بـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، مع أنها تساوى الآن ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

فلا عجب إذا رأت الحكومة المصرية أن تخفى نبأ ذلك المشروع المالي العظيم عن الشعب المصري ، ولكن من حسن حظ الشعب المصري أفت الوطنيين

== قد يكون واسطة لنقل البضائع عن طريق مصر إلى السودان وداخل إفريقية . لا شك في أن البريطانيين يجتهدون في تبية مصادر السودان إضراراً بمصر وعلى حساب مصر . وقوق ما تقدم فإن سيطرة إنجلترا على منابع النيل السودانية ستمكنها من أن تجبض يديها على حياة مصر نفسها

(١) راجع خطبة يحيى باشا المذكورة آنفاً والتي ألقاها بمجلس الشورى . (« الإيمبيشن غازيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

(٢) تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مد امتياز شركة قناة السويس إلى هيئة الجمعية العمومية (القاهرة سنة ١٩١٠) وهو عبارة عن نصرة رسمية في غاية الأهمية . ولما كان غير محتمل أن ترجه الحكومة وتقدمه إلى مجلس البرلمان نظراً لمحتوياته المادمة فإن أنصره في ذيل كتابي هذا (لقد صرح السير إدوارد غراي في مجلس الصوم في ٥ يولييه سنة ١٩١٠ « بأنها مستندات مطوية وأنه لا يراما تستحق الثقة الطيبة التي تتفق في ترجمتها وعلبها »)

المصريين تسقطوا شيئاً من المفاوضات وضجوا طالين عقد الجمعية العمومية في الحال ضجة لم يسع الحكومة معها إلا إجابتهم إلى ما طلبوا ، وقد نادى الصحف الإنجليزية المصرية ^(١) إذ ذاك في تسخط وغضب بأن هذا التسليم « سياسة منطوية على الضعف » ، ولكن الوطنيين ذهبوا في الأمر إلى أبعد مما فعلوا وأصرروا على أن تقرر الحكومة مقدماً أن صوت الجمعية العمومية لازم الطاعة واجبها . إن التاريخ لم يكشف لنا بعد العوامل الخفية التي كانت تحتلج في صدر المعتمد البريطاني والنظار المصريين ، ولكن لما كان أصحاب البواخر البريطانيون في ريب شديد جداً من الفوائد التي قد تعود على السفن البريطانية من امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشئ من الشح والكزازة ، ولم يكن محتلاً مع الشروط الجديدة المقترحة أن تعاملهم في المستقبل بأحسن مما عاملتهم في الماضي ^(٢) ، ومن جهة أخرى لما كان النظار بصفة كونهم مصريين لا بد أن يكونوا قد قاسوا شيئاً من وخز الضمير لتفريطهم في ملك أمتهم — نقول لما كان هذا وذاك فلنا أن نظن أن الحكومة المصرية والسلطات الإنجليزية لم تكن مقتنعة في نفسها كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته . وهما يكن من شئ . فان الحكومة — وذلك مدعش لكل إنسان — قد سلمت آخر الأمر في هذه النقطة أيضاً ، وأعلنت في ٥ أبريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة أنها

(١) الإيجيشن غازت الصادرة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٩

(٢) راجع خطة المسترج . ويلسن بوتر رئيس جمعية أصحاب السفن العمومية في الجلسة السنوية التي عقدتها الجمعية في ٢٦ يولييه سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التي نشرها ملحق «التييس» التجاري في ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ في موضوع اتفاقية قناة السويس . والظاهر أن أخوف ما يخافه أصحاب السفن من مد أجل الاتفاقية ، هو أنه « قد يؤدي إلى إبقاء الرسوم الثقيلة التي تنقضي الآن والتي هي ٧ فرنكات و ٧٥ سنتياً عن كل طن » برغم الوعود التي بليت في سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فقد رفضت الجمعية العمومية اقتراح الحكومة أعلن مجلس إدارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القناة من سنة ١٩١١ إلى ٧ فرنكات و ٢٥ سنتياً

ستنزل في آخر الأمر على حكم الجمعية . وعلى ذلك أصدرت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قراراً برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتاً على صوت واحد ومهما كانت الأمانى أو المخاوف التى شعرت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى ، فإن هذه النتيجة انتصار باهر للحركة الوطنية ؛ بل هى فى الواقع أول انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ . من أجل ذلك لم يكن أمام السير اللين غورست إلا أن يقتبط بتوقيعه مشروعاً كان — بقطع النظر عن نواحيه السياسية — مدعاة إلى ضعف الثقة بإدارته المالية ومحلاً للظن من جميع الوجوه ، ولو حدث فى قطر آخر غير مصر أن وزيراً ارتأى مشروعاً كهذا لا يمكن المدافعة عنه بحال ، لأقيل ذلك الوزير من منصبه موصوماً بوحمة الخزى والعار

وفى أثناء الهياج الذى سببه امتياز قناة السويس وقعت حادثة محرقة للعواطف مؤثرة فى النفوس تأثيراً شديداً ، حادثة يمكن أن نرجعها رأساً إلى ما أصاب السلطات الإنجليزية المصرية من التخون التام لإصدارها قانون المطبوعات وتلقيحها مشروع قناة السويس ؛ تلك هى حادثة إطلاق شاب مصرى كياوى الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا غالى ، وذلك فى ٢٠ فبراير ، فى راحة النهار فى مدينة القاهرة . ويمكن أن نعرف إلى أى حد كانت هذه النتيجة متوقعة ومعتقدة طبعية فى تلك الظروف ، إذا عرفنا تلك الحقيقة الهامة وهى أن الصحيفة الإنجليزية « الإيجيبشن غازيت » استهلت رواية الحادثة فى عددها الذى صدر فى اليوم التالى ليوم وقوعها قائلة : « وأخيراً لقد حذت مصر حذو الهند » . هو ذاك ، فحينما نجد فضلاً ورد فعل من نوع خاص يتماقبان على نحو تماقهما فى الهند فإن القتل السياسى لا مناص من ظهوره دليلاً على اليأس وطريقة من طرق التشفى والانتقام . نعم لقد حذت مصر أخيراً حذو الهند ، ولكن بعد أن قيدت الصحافة ، ومنعت الاجتماعات ، وجيء فوق ذلك بمشروع فيه من الذلة

للشعور القومى ما فيه . ولعمري لئن كان بطرس باشا أول من ذهب فريسة القتل
السياسى فذلك أيضاً طبعى جدا

لقد كان لبطرس باشا سجل خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ ؛ أى منذ صمم
إسماعيل صديق القتش القتل ، بصفة كونه كاتب سره ، إلى باب النظارة فى
ذلك اليوم للشتم الذى اختطف فيه الرجل . ولقد تقاب فى المناصب الإدارية
المختلفة من ذلك الحين ، وكان مفيداً جداً للجنة الدولية فى أعمالها السيئة القبيحة .
ثم صار فيما بعد ، أى فى عهد اللورد كرومر ، ناظرًا للمالية فناظرًا للخارجية ،
وأخيراً نصبه السير إلفن غورست فى سنة ١٩٠٧ رئيساً للنظار تنفيذاً لسياسة
السعى فى رضى المصريين بـ « إصلاحات زهيدة القبحة » . وكان « الإصلاح »
الملحوظ فى هذا التنصيب هو أنه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه
فى منصب الرياسة من الأرمن واليهود والجراكسة ، فقد ظن أن تنصيبه سيكون
تحية للأمة المصرية تسر الوطنيين سروراً عظيماً وتبعثهم على أن يقرأوا ويبدأوا .
ولكن بطرس للأسف كان معروفاً بأنه آلة فى يد الإنجليز ، وأنه رأس فيما مضى
قضية دنشواى الأبدية الذكرى وباشر إجراءاتها ، ولئن بق بأذهان الوطنيين
شئ من الشك فى كيف يسلك بطرس فى منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث
أن تبدد بإعادة قانون المطبوعات تحت إشرافه ، وبالأحكام والاضطهادات التى
تلت ذلك القانون ، وأخيراً بالاندفاع فى مشروع امتياز قناة السويس . من أجل
ذلك كان بطرس فى نظر الوطنيين مذنباً من جهتين ، من جهة أنه الموجد فعلاً
لهذه النظم الرجعية ، ومن جهة أنه خائن لأمته ، وعلى ذلك استحال ما أريد أن
يكون أداة استقالة واستدراج إلى منبع لهياج جديد ، وكانت النتيجة أن اتبرى
شاب حى الرأس فاغتال حياة بطرس باشا

إن ما أعقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا . لقد قدت الحكومة

المصرية صوابها قهراً تاماً ، واندفعت ذات اليمن وذات الشمال ، تقبض على الناس ، وتفتش البيوت ، تريد استكشاف جمعيات ومؤامرات سرية خلفها لها الوم والخيال . لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني إلا بعد شهرين من وقوع الحادثة ، أبى في ٢١ إبريل . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من أن يجمعوا أمهم ويشرعوا في حملة ترمي إلى ما فيه مصلحة المتهمة . ولقد كان من رأى كثير من الأطباء الأجانب والمصريين أن وفاة بطرس لم تنشأ مباشرة عن رصاص مدس الورداني ولكن عن العملية الجراحية التي عملت له بالمستشفى على أثر الحادثة ؛ وعلى ذلك أقبل الوطنيون يحتجون بأن الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعلي ، وأنه لذلك لا يمكن أن يحكم عليه بالإعدام . وكان في هذا الرأي كثير من الوجاهة حتى أن المحكمة نفسها^(١) رأت من الضروري أن تعرض الأمر على لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيين إنجليزين وطبيب مصري . وقد انقسمت آراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيين الإنجليزين أن الجراح التي نشأت عن رصاص الورداني جراح قاتلة ، في حين أن الطبيب المصري قرر أنه لولا العملية التي لم تكن تمت حاجة إليها لظل بطرس باشا على قيد الحياة . غير أن المحكمة أخذت برأى الطبيين الإنجليزين وحكمت على الورداني بالإعدام

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التي تمتاز بها محاكمة الورداني : لقد كان المدافع عن الورداني هو الملباوى بك الذي كان مدعياً عمومياً في قضية دنشواي والذي جلب بذلك على نفسه سخط الأمة المصرية بأسرها . وإنا لا ندرى أكان عبء السخط العام أثقل من أن يحتمله أم أن ما جرى بعد من الأمور كان أوعظ له ، وسواء أكان هذا أم ذاك فسرعان ما غير موقفه ، وألقى بنفسه في غمرة الحركة

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة المستر بوند أحد قضاة محكمة دنشواي ، وقد اعترض الدفاع على حضوره ولكن لم يلتفت إلى اعتراضاته

الوطنية ، وذهب جهاراً إلى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بمخيف سنة ١٩٠٩ وأعلن ميوله السياسية . فلما وقعت حادثة الوردانى كان أول المدافعين عنه ، وبعد مرافعة طويلة انتقد فيها أحوال مصر السياسية انتقاداً مرعاً ، التفت إلى السجين وهو فى القفص ، ودعا له بخير^(١)

وإلى القارىء حادثة رائدة أخرى تتعلق بالحكمة المذكورة . لقد رفض المفتى الأكبر لأسباب شرعية أن يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالإعدام ، فما كان من الصحف الإنجليزية للمصرية إلا أن مسخت المستند الذى سبقت فيه أسباب الرفض لتوهم أنه بمقتضى الشريعة الإسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحياً . وبعد أن شاعت فى أوروبا تلك الصورة للمسوخة ، وعملت عملها فى إثارة الحفيظة الدينية فى إنجلترا ، أرغم السير إدورد غراى على إظهار المستند الأصيل^(٢) ، فإذا هو مستند عادى اتبعت فيه أوضاع اصطلاحية ولا يثير مطلقاً إلى عقيدة القتل . ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فإن فتواه على كل حال تبحهلت ، وأعدم الوردانى سرّاً اتباعاً لخطه وضعها اللورد كرومر على أثر فضيحة دنشواى . وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من شهود تنفيذ الحكم منعاً شديداً ، فكان من وراء ذلك أن أصبح الوردانى معتبراً فى مصر أول شهيد

(١) ولا بأس بأن نقتبس هنا الألفاظ الختامية من مرافعة الملباوى بك ، تلك المرافعة التى طمعت بسرعة ووزعت منها على الجمهور نسخ كثيرة على الرغم من أنها قيات فى حجرة القضاء المحصورة . قال الملباوى بك : « وأقبل نبال الموت بجلب البواصل قاتلوت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فنعاً ، فاذهب يا ولى إلى لقاء الله العلى الأعلى الذى لا يرتبط إلا ببدائه المحرمة عن الظروف والزمان والمكان ، اذهب مودعاً منا بالقلوب والبريات ، اذهب يكون فى موتك بقضاء البصر عظة لأكثر من حياتك ، اذهب فإن قلوب البباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة . تتودعك الله ، إلى اللقاء ، إلى اللقاء » . حقا هنا الكلام لجيب من جانب المقاع

(٢) ردا على سؤال ألقى فى مجلس الصوم فى ٧ يولييه سنة ١٩١٠

وطنى ، واضطر البوليس إلى أن يجتهد بصفة خاصة فى أن يصد عن قبره جموعاً عظيمة تريد أن تحججه^(١)

ولقد وجد الاحتلال فى مقتل بطرس باشا ، وهو عمل يستحيل أن تنكر صفته الإبراهيمية ، الحجة الضرورية لأن يترك الدبلوماسية جانباً ، ويظهر جبهة سيد البلاد الأجنبي على نحو ما كان خفية منذ عهد طويل . ولقد أجاز للمستر روزفلت ، أو طلب إليه ، أن يرفع عقيرته مؤذناً بذلك ، فكانت هذه الإجازة أو ذلك الطلب مؤتلفاً مع الطريقة القديمة ، طريقة اصطناع الرأى العام بواسطة شهود يشبهون أن يكونوا محايدين مستقلين . ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفلت^(٢) . وأخيراً جاء السير إدورد غراى فأتى فى البرلمان فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ تصريحاً خطيراً يتعلق بـ « الوصاية » البريطانية على مصر ، وختم تصريحه بقوله : « إن سياسة حكومة جلالة الملك أن نحفظ باحتلال مصر لأتنا لا نستطيع دون عار يلحقنا أن نتخلى عن المسؤوليات التى نشأت حولنا هناك » . وختاماً لهذا كله ، وإظهاراً لأثر من آثار الحال الجديدة ، أصدرت الحكومة المصرية فى هذه الأيام بواسطة أمر عال ، ومن غير علم مجلس شورى القوانين ، ثلاثة قوانين سبق أن رفضها المجلس المذكور ، ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون^(٣) . أول هذه القوانين يقضى بإخراج الجنائيات والجنح التى تقع بواسطة المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية ، ويجعلها ، كأنها جنائيات عادية ارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنائيات التى ليس بها محلفون وليس لحكمها استئناف . والقانون الثانى متعلق بنظام المدارس وهو يعاقب بقنوات

(١) « الإيجيشن غزيت » ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد سلم السير إدورد غراى فى خطبته التى ألقاها فى مجلس العموم فى ١٥ يونيه بأنه كان عازماً ما سبقه المستر روزفلت فى خطبته بمجملته حول فى ٣١ مايو

(٣) « الإيجيشن غزيت » ٣٠ مايو و ٢ يوليه سنة ١٩١٠

مختلفة منها الطرد من المدرسة ، كل طالب يشترك في مظاهرات داخل مدرسته أو خارجها ، أو يكتب في الجرائد ، أو يعدها بأخبار ، أو يقوم لها بعمل ما . والقانون الثالث ، وهو أهم القوانين الثلاثة ، يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات « الجنائية » بين شخصين فأكثر بالجلوس مدداً مختلفة . « والاتفاق الجنائي » يتضمن كل أنواع التآمر والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية . هذه القوانين الثلاثة تشبه أن تكون « قانون إرغام » بديعاً تفخر به الإدارة الإيرلندية في أسوأ أيامها ، إنها عبارة عن خاتمة واضحة لثمان وعشرين سنة كلها إيهام بالحكم الدستوري وفاتحة عصر جديد هو عصر استبداد صريح غير مستور

وبعد فتلك الحال تنتهي قصتنا الطويلة ، ليس في وسع أى إنسان أن يخبر بما تجبؤه الأقدار ، ولكن قد لا يكون هناك شك في أن الملائق الإنجليزية المصرية ، التي كانت في الماضي قلقة كدرة ، ستكون في المستقبل أفاق وأشد كدراً . إن الأمة المصرية انتهت من رقابها الطويل كل الانتباه ، وهي وإن كانت اليد القابضة عليها الآن قد تجعل أكثر إطباقاً وأشد كبحاً ، لن تكف عن المجاهدة والقتال في سبيل تحررها وخلصها . نعم إن إنجلترا أقوى الفريقين ، ومن السهل عليها أن تقضى على كل أنواع المقاومة المنظمة ، ولكنها بهذا القضاء ستقذف بالبلاد في هوة الفوضى ، وتحمل على اصطناع القنابل والخناجر ، وليت شعري ما عاقبة ذلك كله ؟ إلى قوى الاعتقاد بأن العاقبة ستكون انسحاب الإنجليز من مصر . إن قوماً عددهم ١١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة لا يمكن أن يخفى إلى ما شاء الله في حملهم على الخضوع رغم إرادتهم ، ثم إن أوروبا — وخصوصاً تركيا — لن تعلم أن تثير مسألة احتلال مصر غير المشروع في أقرب لحظة ملائمة ، هذا إلى توافر أدلة القلق الذي أخذ الشعور به يم حتى شمل الفرنسيين

الذين يرجع قلقهم إلى الأسلوب الذى تهدد به أحدث تطورات الاحتلال^(١) مصالحهم الماثلة بمصر . أما تركيا ودول أوربا الوسطى فمواقفها أظهر من أن تترك شكاً فى كيف تعمل إذا ما حانت الساعة لللاعنة^(٢)

(١) وقد نشرت الـ « سبيكل » فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ مقالة رائقة بقلم فرنسى أقام بمصر أكثر من عشرين عاماً . وقد ألم الكاتب فى مقاله هذه الأفكار الاقتصادية الناشئة عن تدمير المال الاحتياطى والاجراءات المالية المتعلقة بالسودان ثم ختم المقالة بهذه العبارة : « يتضح من ذلك أن للسألة الإنجليزية المصرية وليدتها للسألة السودانية أصبحتا مسألتين دوليتين يجب أن تنظر إليهما الدول انتباهاً جديداً — وخصوصاً فرنسا التى يمكن تقدير مصالحها فى وادى النيل بـ ٢٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات » . وعند ما قدمت الـ « سبيكل » إلى القراء الكاتب الذى لم يوقع غير أوائل حروف اسمه قالت إنها تقر الكاتب على ما ذهب إليه فى مقاله

(٢) وقد استباز نفسه للرحوم الصدر الأعظم حلمى باشا أن يصرح فى « الطان » فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ على لسان مراسل هذه الجريدة من الأستانة بأن الحكومة الثانية ليس لها علاقة بالحزب الوطنى المصرى وأنها لا تريد أن تكون لها به علاقة ما ، وذلك لأنها تعد حال مصر موجبة لرضا . وقد أجاب على الفور محمد فريد بك رئيس الحزب للذكور عن ذلك التصريح جواباً راسماً نشر فى الـ « نوفل » فى ٦ أكتوبر . قال فريد بك : « لقد أدهشتنى كلمات حلمى باشا . وما زاد دهشتى أنه هو نفسه قد صرح لى — تم لى عندما قامنى ، بصفة كونى رئيس الحزب الوطنى ، مع وفد من الحزب قدم الأستانة فى شهر يوليو من السنة الماضية ليستترك فى الاحتفال بال دستور — بأن الحكومة الثانية لا تنسى مصر أبداً ، وأنها لا تفعل شيئاً يبعد اعترافاً بالحال الحاضرة أو يجعلها أسوأ مما هى . وقال : إن كل ما فى الأمر أن الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح السألة المصرية ، ولكن من المؤكد أنها ستفتحها إذا ما صارت قوية . فإن ادعى سمو حلمى باشا إنكار كلماته هذه فأنا أقول إن الوفد الذى كنت على رأسه كان مؤلفاً من عشرة أعضاء كلهم على قيد الحياة . وبعد فإن هذه التأكيدات قد أعطاها أحد رضا رئيس مجلس اللبؤنان ، وختار باشا الغازى وكيل مجلس الشيوخ عند ما قابلنا فى غياب الرئيس سعيد باشا ، كما أعطاها غير واحد من كبار السياسيين . وقد سألت صديقى الدكتور عثمان بك غالب رئيس السلطان قبل ذلك بيضمة أساميع عن تطبيق الدستور على مصر وذلك فى أثناء مقابلة سمع بها الوفد الأول الذى أرسله حزبنا لهذا الغرض إلى الأستانة ، وفى اليوم التالى صرح عدد من سواس السياسيين برغبتهم أن يزور السلطان القطر المصرى بصفة كونه جزءاً من الدولة الثانية غير متفصل عنها »

وقد عثفت « طنين » حلمى باشا على تصريحه هذا تنيفاً شديداً حتى اضطر فى آخر الأمر إلى تقديم استقالته

لو أن أحرار الزمن الحاضر — والفرض الذى نحن بصدده قول لو أن المحافظين أيضاً — قد أوتوا معشار السياسة التى امتاز بها بعض زعمائهم الأقدمين لما انتظروا حتى تحمل الكارثة ، ولتجنبوها بإنجازهم من تلقاء أنفسهم تلك الوعود التى ظلوا مرتبططين بها مدى هذه الثمان والعشرين سنة . إن ماضى التاريخ البريطانى كله لا يدل على أن إنجلترا تخسر شيئاً بعملها هذا . وكل ما يقدل عن المصريين من أنهم قوم متمصبون يكرهون الأجانب ويمقتون البريطانيين ونحو ذلك ، ومن أنهم قد يخرجون الأوربيين من بلادهم بقضيمهم وقضيضهم وينفذون التعهدات الدولية وفيها الدين العمومى ، ويضمون أيديهم على قناة السويس ويقفلونها فى وجه العالم كله ، كل ذلك قول لا ظل له من الحقيقة وقد اختلق خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التى تستغل الآن مصر لمنفعتها الخاصة ، نعى مصالح المولدين والمقاولين وسادة القطن اللانكشيريين والشبان المتخرجين فى أكسفورد وغيرها ، أولئك الذين ينعمون فى مصر بوظائف سهلة ومرتببات مرغدة للحياة

ليس المصريون بأشد تمصباً من البريطانيين أنفسهم لو أن البريطانيين اقتصروا على جنسهم ودينهم ما اقترأوا أنصار الاحتلال فى هذه الثلاثين سنة على المصريين . ثم إن المصريين لا يضمرون كرهاً لأوروبا برغم الأذى الجسيم الذى أصابهم به بعض المرائين والحكومات باسم أوروبا واسم الحضارة الأوربية . ألا إن يمكن المصريون شيئاً فهم قوم مفرطون فى التسامح أمام آثار حضارتنا « الأكلة للحوم البشر » وأمام من يمثلونها . ولقد يكون مؤثراً فى النفس ، موجعاً لها معاً ، أن يشاهد الإنسان ما ينظر به المصريون إلى العلم والثقافة الأوربيين (وفيهما العلم والثقافة الإنجليزية) من إعجاب ساذج شديد ، على أن من يراجع مستندات الأحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها ير مقدار وهن الأساس الذى يقوم عليه

الاعتقاد بأن مصر ، إذا ما أصبحت حرة ، ستنبذ تعهداتها الدولية التي لا تترزق ثقيلة بزعم الإدارة البريطانية الطويلة^(١) . أما قناة السويس فإن المصريين ، وإن كانوا يدركون تمام الإدراك قيمتها الجسيمة من حيث هي ملك قومي ، شاعرون في الوقت نفسه تمام الشعور بأهميتها الدولية ، ومستعدون دون تردد لأن يتخلوا عنها في مقابل حريتهم واستقلالهم^(٢)

نقول مرة أخرى لو أن الذين يبدع في الوقت الحاضر مصير هذه البلاد قد أوتوا ولو متقال ذرة من السياسة ، لأدركوا من عهد طويل حقيقة هذه الأمور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية ، ولعملوا وفق ما تقتضيه كرامة أمة عظيمة وتقاليدها . ولكننا نخشى أن تكون هذه السياسة مما ينقص الحزبين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية في إنجلترا في الوقت الحاضر . ألا إن تحقق أمل المصريين ، كأمل أكثر الشعوب الخاضعة لغيرها ، وموقف بعضه على المصريين أنفسهم ، وبعضه على أوروبا ، وبعضه على الديمقراطية الآخذة في النمو في جميع

(١) راجع القرار الذي أصدره مجلس شورى القوانين في أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور في هامش ص ٣٤٩ من هذا الكتاب . وتقول الفقرة الثالثة من برنامج الحزب الوطني كما بينه المرحوم مصطفى كامل باشا في خطبته التي ألقاها بالاسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٤ « احترام المعاهدات الدولية والالتزامات المالية التي أربطت بها الحكومة المصرية لبيد الديون . وقبول مراقبة مالية كالرقابة الثنائية ما دامت مصر مدينة لأوروبا ، وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة » وقد تكلم بهذا المعنى عنه محمد فريد بك الرئيس الحالي للحزب الوطني في حديث له مع أحد ممثلي « الطائفة » في ٩ يونيو سنة ١٩٠٨ قال : « إن برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والمعاهدات »

(٢) وقد صرح محمد فريد بك في « مؤتمر » عقد في باريس في ١٣ يونيو سنة ١٩١٠ بأن « مصر تميل إلى أن تمنح بعض اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالي إلا حقا هو أقل ما يمكن لمراقبة القناة وإدارتها . هذا إذا ضمنت أوروبا منذ الآن سلامتها من التدخل والاحتلال الأجنبي وطلبت إلى إنجلترا الانسحاب من وادي النيل . وأن مصر تنصفي بجميع ما تسعيده من القناة في مقابل حريتها واستقلالها . هذا رأي الشخصي أعرضه على أولئك الذين تهتمهم حرية القناة ، وعلى بنى الدين ليسوا بأقل منهم احتملا بحرية بلادهم » (« مجلة محمد فريد بك » ص ٣٧ — ٣٨)

بقاع الأرض . ولئن كان هذا الأمل يبدو الآن ضعيفاً ، فهو مع ذلك لا محالة متحقق زمناً ما ، ويجدر بجميع الرجال أولى النفوس الطيبة ، وجميع عشاق الحرية ، الذين حملهم حكام هذه البلاد ميراثنا من القسوة والعار فحملوه على كره منهم شديد وبغير اطلاعهم التام ، لاشك في ذلك ، تقول يجدر بهؤلاء أن يكون حلول هذا الزمن عاجلاً وسلياً من الفتن والكوارث أخلص رغباتهم وأصدق أمانتهم

تذیل

تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مد امتياز شركة قناة السويس
إلى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة أول جلسة لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير الماضي
وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض مديرى شركة القنال
وجناب المستر بول هارفى المستشار المالى عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة للرقعة بهذا تحت نمرة (١) الشتملة على نصوص
التعديلات ، التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بإجماع الآراء رفض
ذاك المشروع إلا إذا أمكن إدخال تلك التعديلات عليه ، وهى مرفقة بهذا
كذلك تحت نمرة (٢)

ولما كانت هاتان الورقتان هما كل ما قدمته الحكومة للجمعية العمومية من
المستندات الكتابية ، وما كان يجب عليها تقديمه إليها من الشروحات الشفهية
لتأييد ذاك المشروع الخطير وبيان ما تستفده فيه من المنافع والفوائد للبلاد

وكانت اللجنة فى حاجة كبرى للإلحاح بكل ما تراه الحكومة من المزايا التى
تعود على الأمة من هذا الاتفاق سواء كان فى العصر الحاضر أو فى مستقبل الزمان ،
فقد قررت مخابرة الحكومة باتتداب من ينوب عنها لإعطائها ما يلزمها من
الإيضاحات والبيانات

وبجلسة يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا
ناظر المالية وجناب السيو شارل دى روكاسيرا المستشار القضائى لنظارة المالية

وجناب السيو لياندر جاسبار روسان السكرتير المالى لسعادة ناظر المالية ، بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية وأجابوا عن البيانات التى طلبتها اللجنة منهم إجابات جاء من مجلتها :

« إن المستشار المالى وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع المالية »
ولما لم يكن قد سبق إرسال ترجمة تلك المذكرة إلى اللجنة بصفة رسمية ، فقد طلبتها من المندوبين فوجدوا بإرسالها مع باقى الأوراق التى رأت اللجنة أثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة أيام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الأوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبى الحكومة مرة أخرى ، وقد كان ذلك بمجلسة يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد أن درست اللجنة هذا المشروع وبجسته من كل وجوهه بحسب ما سمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير ، وبعد المناقشات التى دارت بشأنه بينها وبين مندوبى الحكومة فى أول وثانى اجتماع رأت ما يأتى :

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التى أدخلها عليه مجلس النظار فى أن الحكومة المصرية تمد لشركة القتال أجل الامتياز الذى يتقضى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ أى أربعين عاماً وأربعة وأربعين يوماً ، تقسم أرباح القتال فيما مناصفة بين الحكومة والشركة

وفى مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ إلى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، وتتعهد كذلك

بأن تجمل للحكومة حصة في صافي الإيراد السنوى من سنة ١٩٢١ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الآتية :

٤ في المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠

٦ في المائة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠

٨ في المائة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة في الأرباح ، لا يدخل في هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التى تعقد بعد سنة ١٩١٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانئ الموصلة إليه ، والتي ستبتدىء من سنة ١٩١١ ، ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض ، وأن يكون حساب التحسين في المائة التى تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال إلى الحكومة ، وأن يكون للحكومة المصرية ثلاثة أعضاء على الأكثر في مجلس إدارة الشركة من ابتداء سنة ١٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى ، هو أن العقد لا يكون نهائياً إلا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القنال عليه

شكل العقد

هذا هو محصل المشروع ، وهو يسمح للجنة بأن تفهم لأول وهلة أن الحكومة هى التى تعرض على الشركة مد الامتياز لأن الشركة هى التى تطلب ذلك ، لأنه قد جاء فى المادة ١١ منه أنه لا يعتبر نهائياً ولا نافذ المفعول إلا بعد تصديق جمعية المساهمين عليه ، بمعنى أن جمعية المساهمين ، أو بعبارة أخرى شركة

القنال هي التي لها في النهاية الحق في قبول القصد أو رفضه ، والحكومة المصرية هي الموجبة فيه أو المعارضة له

وهذا يتنافى كل النفاة ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي وبمذكرة الحكومة .
من أن الشركة هي المعارضة للمشروع وهي التي طلبت مد الامتياز
على أنه كان في الإمكان التغاضي من هذا الفهم إذا كانت اللجنة قد
تحققت من أن الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين لهذا القصد
فضلاً عن التعديلات التي أدخلتها على نصوصه

ولكن قد تبين للجنة أنه لا يوجد عند الحكومة أمل صحيح في قبول جمعية
المساهمين لأصل القصد ولا للتعديلات التي أدخلت عليه ، بدليل ما جاء بمذكرة
جناب المستشار المالي بخصوص القصد إذ قال : « وقد صادف هذا المشروع
معارضات شديدة من مساهمي الشركة لأنه في صالح الحكومة أكثر مما هو في
صالح المساهمين . ونحن لا ندرى إذا كان سيحوز قبولهم أم لا »

وبدليل ما ورد على الحكومة رسمياً بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ من
البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجوداً بمصر عند ما أبلغته الحكومة
نصوص التعديلات التي قررت إدخالها على القصد الأصلي لإمكان قبوله إذ قال :
« إنه يخشى أن شركة القنال لا تقبل هذه التعديلات » . وقد قرر ذلك مندوبو

الحكومة بمجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٠

وإذا كان جناب المستشار قال ما قاله عن أصل القصد قبل التعديلات التي
قررتها الحكومة بالإجماع وبحضور جنابه ، فلا بد وأن يكون قد قطع بعد تلك
التعديلات بأن ذلك القصد لا يحوز قبول المساهمين مطلقاً

وعلى الرغم مما ذكره فإن اللجنة يمكنها أن توفق بين هذه الوقائع وبين
ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي وبمذكرة الحكومة من أن الشركة هي التي

طلبت مد امتياز القنال ، وتعتبر اللجنة حينئذ أن مديري الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا فى قبوله من المساهمين ، فالاستشار قبله على علانه ، وعرضه على الحكومة طالباً التصديق على مبدئه ، فرفضت الحكومة ذاك المشروع بالإجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقلها أحد بعد

وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه

هذا فضلاً عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة المحادثات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديري الشركة الذين وضعوا الشركة ، تارة فى موضع العارض للمشروع ، وتارة أخرى فى مركز القابل له . وطوراً يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه ، وسد باب المحادثات فيه حتى تفتحه الحكومة ، وطوراً آخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله . وهكذا من التصرفات التى تبادلتها الشركة والحكومة ، حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب ، وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والأوهام

وفوق هذا وذاك فإن اللجنة كانت تنتظر أن يجعل الحكومة لجمعيتها العمومية رأى الأخير فى اتفاق مثل هذا ، سواء كانت الحكومة هى المعارضة كما يؤخذ من حال العقد ، أو هى المعروض عليها كما تفيد تصريحاتها الرسمية

ومع ما ذكر فإن اللجنة وضعت المشروع فى موضع الضاية والاهتمام وبجسته من كل وجهه بما وصل إليه حد استطاعتها ووقتها ، وهى تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه

هل للسياسة دخل في المشروع ؟

استعصفت اللجنة أن تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما إذا كان ماليا فقط ، أو أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن في جميع الأعمال المالية الماثلة لهذا العمل الخطير فرأت أن كل الظواهر تدل على أن المشروع مالى قبل كل شيء ، وقد يعزز هذا الرأي ويوهن فكرة من يذهب إلى أن للسياسة دخلا في هذا العمل ، المعاهدة المعقودة في الآستانة بين الدول الحامية لحيازة القتال في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، فإن هذه المعاهدة قضت بحيازة القتال في مدة الامتياز و بعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التي تحوم حول القناة

هل للجمعية تعديل المشروع ؟

بحثت اللجنة كذلك فيما إذا كان من حقوق الجمعية العمومية أن تعطى رأيها في هذا المشروع بقبوله أو رفضه فقط ، أو أنه يجوز لها أن تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظار

وبعد المناقشة في هذا الموضوع رأت اللجنة أنه لا يسوغ للجمعية العمومية أن تبحث في أى تعديل ، وأنه ليس لها إلا أن تعطى رأيها إما بقبوله مع التعديلات التي أدخلتها الحكومة على بعض نصوصه ، وإما برفضه

وهذا لأن ما جاء بخطبة الجناب العالي الخديوى متعلقا ببيان الفرض الذي من أجله دعى أعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع ، يكفى لأن يكون حكما قاطعا في هذا البحث وهذا نصه :

« فالفرض إذن من اجتماعكم إنما هو البحث فيما إذا كان من مصالحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة ، على شرط اقتسام الأرباح في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة »

وكذا ما جاء بالخطاب المشار إليه مختصا بالتعديلات التي أدخلتها الحكومة على العقد الأصلي وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ، وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة تمام الرضا ، وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة »

ولا شك في أن هذا التصريح السامى لا يدع محلا لتقائل بإمكان التعديل أو بجوازه

ومع كل هذا وهذا فإن اللجنة تذهب إلى أنه لو جاز للجمعية التعديل لكان اشتغالها به ضرباً من العبث ، لأنه ليس من الحكمة ولا من الصواب أن تضع الجمعية أوقاتها في وضع تعديل على تعديلات ، علمت الحكومة رسمياً من الطرف الذي يتعاقد معها بأنه لا أمل له في قبولها ، وأنه يخشى من رفضها ، لا سيما إذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقاً لأوانه بمشرات من السنين ، ولذا لم يستطع واضعوه أن يؤيدوه بحجة مقنعة ولا ببرهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأت اللجنة أنه ليس لها ، ولا من المصلحة ، ولا من الصواب ، أن تبحث في هذا المشروع باعتبار أنه يجوز لها تعديله ، أو أنه قابل للتعديل

قبول المشروع أو رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع أو رفضه
لا ريب في أن قبول المشروع أو رفضه يتوقف كليهما على تقدير النافع

والمضار الحاضرة والمستقبل التي يحتمل أن تعود على مصر في حالتي القبول أو الرفض
ليكون رأيها مبنياً على أساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يجدر باللجنة أن تشير في هذا المقام إلى ما ظهر لها من البواعث والقوائد التي
يمكن أن تكون بعثت الشركة على السعي في مد أجل امتيازها قبل انتهائه بنحو
ستين سنة

يظهر من مشروع الاتفاق ، ومن الظروف التي أحاطت به ، ومن أقوال مندوبي
الحكومة بجلسة اللجنة ، أن شركة القنال ترى نفسها في حاجة إلى توسيع وتعميق
القنال لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التي بنيت في هذه السنين الأخيرة ،
والتي يحتمل بناؤها في مستقبل الزمان . ولا بد لمثل هذه الأعمال من قروض إذا
وزعت أقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز أثرت في الأرباح التي توزع
سنوياً على المساهمين ، بخلاف ما لو قسّمت تلك القروض على مائة عام ، فإنه
لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن أم واجباتها أمام مساهميها أن تسعى في
مد أجل امتيازها من الآن مهما كان سابقاً لأوانه ، لتستفيد — أولاً : من نتائج
أعمال التوسيع والتعميق — وثانياً : من تقسيط القروض التي تقدها لهذه الغاية
على ٩٩ سنة بدلاً من ٥٩ سنة — وثالثاً : من ارتفاع أسعار أسهمها أكثر مما
وصلت إليه إلى الآن ، لأن الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل أهمها زيادة الأرباح
وطول مدة الانتفاع بها ، وهذان العاملان هما اللذان ينتجها إرضاء هذا الاتفاق .
وتستفيد فوق هذا وهذا تلك القائمة الكبرى ، وهي نصف أرباح القنال بعد
كل وسائل التحسين مدة أربعين عاماً فوق مدة امتيازها
هذه هي البواعث التي يظهر أنها تحمل الشركة على السعي في مد أجل

الامتياز من الآن . ولا يبعد أن يزيد طمع الشركة في تحقيق هذه الأمانى الظروف السياسية الحالية التى قربت ما بين فرنسا وإنجلترا بعد الاتفاق الودادى الذى تم فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ والذى لا تضمن الشركة بالضرورة بقاء زمناً طويلاً وخصوصاً إذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القنال أن الحركة التى كانت تقوم عادة من أصحاب السفن فى إنجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها، وتلطفت حلتها عن ذى قبل بعد الاتفاق الودادى المذكور

وإن مثل هذه الأسباب لا يقبل معها من مروجى المشروع أن يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر، وأن مركز الشركة فيه معرض للضرر أو للخطر المستقبل . فإن حجباً من هذا القبيل أولى بها أن تعتبر ضرباً من المهارة التجارية . وخصوصاً بعد أن ظهر أن سهم تلك الشركة أخذت ترتفع وتنخفض من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الأدوار التى تقلب فيها كما يؤكد ذلك البيان الآتى :

فرتك فرتك

كان ثمن السهم الأصيل فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ بالنقد و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لأجل

ولما ذاع خبر مشروع الامتداد فى شهر اكتوبر ارتفع السهم إلى :

٤٩٩٥ بالنقد أى بزيادة ٢٥٠

و ٥٢٠٠ لأجل » » ٢٧٥

ثم لما أبدت الأمة رغبتها بعرض المشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر إلى ...
فرتك
٤٩٥٠ نقداً
و ٥٠٤٠ لأجل

وكذلك أسهم التأسيس كانت فى شهر سبتمبر تساوى

وفى شهر اكتوبر تساوى

وفى شهر نوفمبر تساوى

وقد ارتفعت الأثمان ثانية لما اعتقد حاملو الأسهم بأن أمل الامتداد لم ينقطع بعد .
(تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة في تلك التواريخ)

تقدير منافع الحكومة

ثم لأجل البحث في تقدير منافع الحكومة لابد من أن تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالي قاعدة لأبحاثها لأنها هي مستند الحكومة الوحيد ، وخصوصاً بعد أن جهر مندوبو الحكومة ببجاسة اللجنة بأن هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية ، وأن الحكومة تعتمد عليها وتمول على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الإضافية الملحقة بها
لهذا ولأن المذكرة المشار إليها هي الأساس لحساب الموازنة بين ما تستفيده مصر وما تستفيده الشركة من هذا المشروع ، كان أم ما في هذا الموضوع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والقروض الاحتمالية

العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما إذا كان مبلغ أربعة ملايين الفى تعرضه الشركة والحصص التى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٨ تكافئ نصف أرباح القنال من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ٢٠٠٨ أم لا حتى لا يوجد محل للربح ويتم التعادل فى الأخذ والعطاء بين الطرفين . ولأجل ذلك يجب تقدير دخل القنال فى هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الأرباح التى تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الآن من فوائد الركة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى على مقدار دخل القناة بعد عشرين عاماً فضلاً عن ستين ، أى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير ، وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة وهى اتخاذ الإيراد الحالى قاعدة تضاف إليها زيادة مطردة من الإيراد سنوياً بنسبة متوسط الزيادة فى الماضى للحصول على حساب إيراد القناة فى المستقبل بوجه التخمين . ولا سيما أن هذه الطريقة عينها هى التى استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع

بنى جناب المستشار حسابه على دخل القناة فى سنة ٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأساً من أن تجارى جنابه ، وتتخذ هى أيضاً دخل هذه السنة أساساً لحسابها

ذكر جنابه أن إيراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليوناً من الفرنكات . ومصرفاتها ٤٧ مليوناً قياساً على مصروفات سنة ٩٠٨ ، فيكون صافى الأرباح هو ٧٣ مليوناً من الفرنكات ، وقد أقر مندوبو الحكومة هذه التقديرات بجلستى اللجنة المنعقدتين فى ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع أن الحقيقة هى أن مجموع إيرادات سنة ٩٠٩ — ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ٠٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليوناً من رسوم المرور كما هو واضح بمجريدة الشركة العاصدة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ٩١٠ . والباقي هو من أنواع الإيرادات الأخرى باعتبار متوسط مثلها فى سنتى ١٩٠٧ و ١٩٠٨ . وعلى ذلك لا يكون أساس الحساب لمبلغ الإيراد ١٢٠ مليوناً بل ١٢٤ مليوناً من الفرنكات وبناء على ما ذكر مع ما فيه من النقط ، كان من اللازم أن يعتبر جناب المستشار صافى الأرباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الأخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الأولى

أما المبلغ المقرر للمصروفات ، وهو ٤٧ مليوناً الذى خصمه المستشار من الإيرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ ، فلا يكون لمظلمه وجود بعد سنة ١٩٦٨ ، أى حينما يرجع القنال للحكومة المصرية . لأن هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليوناً لسداد أقساط ديون على الشركة تنتهى كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالى . ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليوناً قيمة فوائد واستهلاك سهام رأس المال ومبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطى القانونى ، ولحاصل استهلاك الموجودات . فيكون الباقي بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليوناً فقط وهو قيمة المصروفات العمومية بجميع أنواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والإدارة العمومية بأوروبا وبمصر وإدارات المياه الحلوة والأراضى المشتركة والأراضى الخصوصية . ونظراً إلى أن مصروفات هذه الشركة لا تزيد بنسبة زيادة الإيرادات فمن المعقول أن يعتبر مبلغ ١٣ مليوناً هو الأساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩٠٦ مضافاً إليه مبلغ اثنى عشر مليوناً من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الآن إلى سنة ١٩٦٨

وليس هذا الفرض مما يستدعى الاستغراب ، لأننا إذا رجعنا إلى ماضى الشركة وجدنا أن المصروفات فى سنة ١٨٧٠ كانت ٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ فى سنة ١٩٠٨ إلا ١٣ مليوناً ، أى أنها زادت خمسة ملايين فقط فى نحو أربعين سنة . وقياساً على ذلك لا يكون من المبالغة فى القول أن تقدر ٢٥ مليوناً من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ . قال السيوشارل رو وكيل الشركة حالاً فى كتابه المسمى « برزخ وقنال السويس » المطبوع فى سنة ١٩٠١ : « إنه من حسن حظ هذه الشركة أنها ليست كباقي الشركات التى تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة فى إيراداتها كشرركات السكك الحديدية وغيرها . ولكنها شركة استثنائية من هذه الوجهة ، فقد رأينا إيراداتها تزيد زيادة فاحشة

ومصروفاتها تكاد تكون هي بعينها » اهـ

على ذلك يكون أقرب الفروض إلى العدل أن يجعل أساس الإيراد من الآن مبلغ ١٢٤ مليوناً ، ومقدار المصروفات السنوية بعد سنة ١٩٦٨ — ٢٥ مليوناً من الفرنكات

هذا فضلاً عن أن إيراد القناة هو محل للزيادة في المستقبل كما يؤكد الحال . فإن إيراد المدة من أول يناير إلى ١٠ مارس من هذه السنة بلغ ٢٦,١٢٠,٠٠٠ يقابله عن هذه المدة في سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٣ مليوناً . ويقابله عنها في سنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٠ مليوناً كما هو وارد بمجريدة الشركة الصادرة في ١٢ مارس سنة ١٩١٠ ؛ فتكون زيادة الإيراد في هذه المدة فقط عن مثله في العام الماضي ثلاثة ملايين من الفرنكات . وليست هذه الزيادة مجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فإنه بعمل حساب الزيادة المطردة عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالي وجد أن متوسط الزيادة السنوية ثلاثة ملايين من الفرنكات . وأنه لا مانع يمنع من اطراد مثل هذه الزيادة في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجىء في هذا التقرير

وقد رأت اللجنة أن تضع لحسابها فروضاً ثلاثة . أولها أن الزيادة للمطردة للإيراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن إلى سنة ٢٠٠٨ قياساً على الماضي . والثاني أن يكون مبلغ الزيادة هو مليونان فقط من الآن إلى سنة ٢٠٠٨ ، كما هو المعقول وكما ذكره جناب المستشار المالي في مذكرته الأولى . والثالث هو القرض التحكي الذي ذكره جناب المستشار المالي في مذكرته الثانية ، وهو أن الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الأولى ، أي من الآن إلى سنة ١٩٦٨ ، ومليوناً واحداً عن المدة الثانية أي من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ باعتبار أن المصروفات في كل فرض من الفروض ٢٥ مليوناً عن المدة الثانية ؛ ليتبين الفرق بين ما تأخذه الشركة وبين ما تعطيه في كل فرض من الفروض الثلاثة

مجموع إيرادات القناة لمدة الأربعين سنة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ . . .
توزيع مصروفات المدة المذكورة (من سنة ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٨) بواقع ٢٥ مليون
فرنك سنويا

صافي جلة الإيرادات بعد المصروفات
قيمة ما تأخذه الشركة بواقع النصف
توزيع قيمة ما تمطيه الشركة ، وهو قيمة أربعة الملايين جنيه والحصص السنوية في
أرباح المدة من سنة ١٩٦٩ (بفوائدها المركبة بواقع $3\frac{1}{4}$ في المائة) إلى سنة ١٩٦٨
وتقسيمها على أربعين قسطاً سنوياً متساوياً بفائدة $3\frac{1}{4}$ في المائة أيضاً من سنة ١٩٦٩
إلى سنة ٢٠٠٨ ، وقيمة كل قسط يفرض أن زيادة الإيراد سنوياً ثلاثة ملايين فرنك
٣,٣٤٥,٠٠٠ جنيه مصري . ويفرض أنها مليونان فقط ٢,٩١٦,٠٠٠ جنيه مصري
وهذا وذلك حسب الطريقة التي اتخذها جناب المستشار في جدولته الثاني بعد التعديل
الذي أدخله عليها فيه . لأنه في ذلك الجدول قد جعل فوائده أربعة الملايين وفوائده
الحصص من سنة ١٩٦٩ تتجدد كل ستة أشهر بدلاً من أن تتجدد كل سنة كما حسب
أولاً . وقد أحدثت هذه الطريقة فرقاً عظيماً في مقدار الأقساط السنوية بعد سنة
١٩٦٨ ، ومع هذا التبع فإن اللجنة تأخذ مبلغه بتمامه وهو :

قيمة ما تأخذه الشركة زيادة عما تستحقه في مدة الامتداد بدون فوائد
قيمة فائدة هذه الزيادة التي تأخذها الشركة بلا حتى بواقع $3\frac{1}{4}$ في المائة
جلة الفرق أصلاً وريحاً

الفرض الأول باعتبار أن الزيادة السنوية المطرودة ٣ مليون فرنك من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨	الفرض الثاني باعتبار الزيادة مليوني فرنك في كل سنة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨	الفرض الثالث باعتبار الزيادة مليوني فرنك في السنة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨ ثم مليون من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨
جنيحات مصرية ٥٥٩,٣٣٧,٠٠٠ ٣٨,٥٧٥,٠٠٠	جنيحات مصرية ٤٣٦,٦٦٩,٠٠٠ ٣٨,٥٧٥,٠٠٠	جنيحات مصرية ٤٠٥,٠٣٧,٠٠٠ ٣٨,٥٧٥,٠٠٠
٥٢٠,٧٦٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٩٤,٠٠٠	٣٦٦,٤٦٢,٠٠٠
٢٦٠,٣٨١,٠٠٠	١٩٩,٠٤٧,٠٠٠	١٨٣,٢٣١,٠٠٠
١٣٣,٨٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٤٠,٠٠٠	١١٦,٦٤٠,٠٠٠
١٢٦,٥٨١,٠٠٠	٨٢,٤٠٧,٠٠٠	٦٦,٥٩١,٠٠٠
١١٤,٤٣٦,٠٠٠	٧٤,١٩١,٠٠٠	٦٤,٠٠٦,٠٠٠
٢٤١,٠١٧,٠٠٠	١٥٦,٥٩٨,٠٠٠	١٣٠,٥٩٨,٠٠٠

يقين من هذا أن زيادة ما تأخذه الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ جنيه على فرض أن الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التي قال عنها جناب المستشار المالى إنها الطريقة المقبولة وهي التي تعول عليها اللجنة في حسابها

وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو :

أن هذه الحسبة قد استبعد فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطي القانوني ، وحاصل استهلاك الموجودات ، وحاصل استهلاك الديون ، وحاصل استهلاك السهام . وهذه الحواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة أربعين سنة أخرى . ولكن هذا الاعتراض مدفوع بأن المبالغ التي خصصت للاحتياطي القانوني باقية على حالها ، وستبقى إلى نهاية مدة الامتداد الجديدة ولا حاجة لزيادتها ، فضلاً عن أن نظامنامة الشركة لا تسمح بزيادتها عن أكثر مما وصلت إليه الآن . وكذلك حاصل استهلاك الموجودات فإن مقدار ما وضع فيه من عهد تأسيس الشركة إلى سنة ١٩٠٨ هو مبلغ ٥٠ مليوناً . من الفرنكات ، والباقي منه لنهاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليوناً من الفرنكات ، فكأنه هو أيضاً باق على حاله ، وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

أما استهلاك الديون فإنه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ إلا بمقدار ما يصيبها في القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل في الأعمال اللازمة لتحسين القتال من سنة ١٩١١ . والمتظر أن هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة أن أقساط استهلاكها بعد سنة ١٩٦٨ يكون لها تأثير يذكر في حاصل المصروفات

أولاً — لأن هذه القروض ستسقط على أقساط متساوية في جميع المدة أي من يوم عقدتها إلى تمام استهلاكها ، والمساهمون الذين يقررون تلك القروض

لا يقبلون أن تتحمل مصلحتهم هذه الأقساط مع أقساط الديون الحالية التي يبلغ قسطها السنوي الآن نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات إلا إذا كانت لا تؤثر في أرباح مهورهم تأثيراً يذكر

ثانياً — إن جميع ما اقترضته الشركة من الديون التي صرفت في أعمال توسيع القنال وتحسينه إلى أول العام الماضي لا تتجاوز ١٣٩ مليوناً من الفرنكات . وهذه الأعمال قد أصبح القنال بها في الحالة الراهنة نحو ضعفه في وقت إنشائه

ثالثاً — إن الشركة أصدرت في ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرضاً بمبلغ ٥٠ مليوناً لمدة ٥٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الإدارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القنال توسيعاً عظيماً يسمح لسفینتين من أعظم السفن المعروفة إلى الآن أن تمرأ معاً من القنال بدون تخزين . يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ . على هذه الاعتبارات ونظراً إلى أن مندوبي الحكومة لم يستطيعوا إفادة اللجنة رغماً عن إلحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر اقترضها ولو على وجه التقريب لإفادتها على أعمال التوسيع من سنة ١٩١١ ، يمكن تقدير القرض المحتمل لتوسيع المهور بمائة مليون من الفرنكات . ولا شك في أن قسط مثل هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليوناً فرنكاً التي قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية . وبما ذكر يتضح أن الحجة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها قرضاً مقبولاً ومبنيّاً على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة في هذه الفروض المتقدمة فإن النتيجة قد جاءت دالة على الضيق الفاحش الذي يتحمل أضراره الجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ، ولا ضرورة مالية يتطرد دفعها إلا بهذه الوسيلة

قد يقال إن لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها للمخاطرة لقبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ، ومع أن مثل هذا القول لا يصادف قبولاً وخصوصاً بعد ما سألت اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فأجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بأن « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للأموال » ، ثم قالوا جواباً على سؤال آخر « لا يوجد اضطراب بالمعنى الذى تقصده اللجنة ، أى لا يوجد اضطراب شديد للمال »

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطراب للمال أو لم يكن فإن اللجنة ترى أن هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة بأموال الأمة في التعاقد به

الاعتبارات التى يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى أن هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث في هذا الاتفاق قبل الأوان ، وكلها تنحصر في مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصرف مستقبل قناتها وخصوصاً عند ما تؤول إليها بعد نهاية الامتياز الحالى والظاهر أن هذه المخاوف هي أحد العوامل التى دفعت الحكومة إلى تبادل الخبرات مع الشركة في هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الأخص بعد أن تبين لها أنه يسود بفوائد مالية على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨

أما تلك المخاوف فهي :

أولاً — تقيص رسوم المرور إلى خمسة فرنكات عن الطن الواحد بناء على تعهد حاصل من الشركة
ثانياً — تعهد الشركة بإقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها إقاصاً يضر بمصلحة الحكومة إذا لم تتفق الحكومة معها من الآن

ثالثاً — منافسة قنال بناما لقنال السويس

رابعاً — ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات تنقص

من أهمية قنال السويس

خامساً — احتمال مطالبة الحكومة متى عاد لها القنال بتخفيض الرسوم

تخفيضاً كبيراً أو طلب جعل المرور من القنال مجانياً

ولما كانت هذه المخاوف يظهر في بادئ الأمر أنها تستحق الاعتبار والتفكير
بمحتها اللجنة بحثاً دقيقاً ، وتبين لها في كل وجه منها ما يسمح لها بأن تحكم بأن
هذه المخاوف جميعها وهمية ، ولا تستحق أدنى اهتمام ولا اعتبار . خصوصاً وأن
معظمها سبق تهديد الشركة به فبحته من سنين ، وظهر لها فيه ما ظهر للجنة
الآن وجاهر جناب رئيس الشركة بنتيجة أبحاثه فيه بجملة الجمعية العمومية التي
انعقدت بمدينة باريس في ٣٠ يونيه سنة ٩٠٨ حيث قال عن منافسة قنال بناما
أو قنال آخر سواء ، وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات ، وعن إنقاص الرسوم
ما يأتي :

« ما ذا نخشى في المستقبل . لم يعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية
قنال ثان ، فقد ذهب بها الزمان ، وإن سكة حديد سيبيريا ، وسكة حديد بغداد
لا يمكنهما إلا أن تسرعا في حركة التجارة ؛ فإذا نقصنا بسببهما بعض الركاب فمن
المحقق أن التجار يفضلون دائماً قل بضائهم عن طريق البحر . وإن قنال بناما
لن يتحقق قبل عشرين سنين . ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين القرب
والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس . ولقد رأيت النتيجة . ومما يكن من
الأمر فأباحكم لن قل وإنا ننتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما يزيد
به ما يوزع على الأسهم . وهذه الزيادة لا بد أن تحي . فإن الصين تبتدي الآن
في أن تفتح أبوابها للتجارة ، وإن فيها من عدد السكان ما يزيد على سكان

أوروبا أجمع ، ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التي تجوس خلال تلك الأقطار » اهـ

ثم قال فيما يختص باحتمال إنقاص الرسوم ما يأتي :

« وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا . إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسم خمسين سنتياً في سنة ٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة . وإنكم لتذكرون أيضاً أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتياً في سنة ٩٠٦ قد عوض في أقل من عامين ، ترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا بشيء » اهـ

ومع أنه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن أي رد تقدمه اللجنة لدفع هذه الأوجه الثلاثة ، إلا أنها ترى من واجباتها أن تشرح للجمعية كل ما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها

احتمال إنقاص رسم المرور اتعهد الشركة باتفاقية لوندريه

جاء في مذكرة جناب المستشار المالي ما يأتي :

« ولكن سعر مرور كل طن يميل إلى النقصان بسبب ما تعهدت به الشركة في هذا الصدد »

ثم جاء مندوبو الحكومة وأكثروا بمجلسة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ٩١٠ حصول هذا التعهد

طلبت اللجنة من مندوبي الحكومة أن يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على نصوصها فبحثوا لها بترجمة مختصرة جلسة عقدت في لوندريه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بمركز شركة بنسبولار أند أوريفنتال حضرها أرباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها إنقاص رسم المرور في القناة

ولم يعيشوا إليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها . ولما لم تكتف اللجنة بهذا المحضر الذى لا يربط الشركة بأدنى تعهد إلا إذا صدق عليه من جميعتها العمومية ، فقد أعادت الاستعلام عن ذلك من مندوبى الحكومة بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ فأجابوا بأنه لا يوجد غير هذا المحضر

سألت اللجنة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قبأت العمل بنصوص هذا المحضر فأجابوا بما يأتى :

« نعم قبلت العمل به ونفذته فعلاً »

يستنتج مما ذكر أن الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على أن هناك اتفاقاً مع شركة القناة صدقت عليه جميعتها العمومية وأخذت فى تنفيذه . ولكن الحقيقة غير ذلك لأن اللجنة عثرت أثناء أبحاثها على أن الجمعية العمومية للمساهمين المنقذة فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقاً بل قالت عنه ما يأتى نصه :

« إنه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تعهد بل كل ماتم هناك إنما هو فى الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق أى مادة من واده فى المستقبل إلا بقرار يصدر لذلك من جمعية المساهمين » اهـ

وفضلاً عن هذا فإن الشركة وزعت أرباحاً من سنة ١٩٠٤ على مساهمها باعتبار السهم ٢٨,٢ فى المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقه بمذكرة جناب المستشار المالى . مع أن محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بأنه لا يجوز للشركة أن توزع أرباحاً أكثر من ٢٥ فى المائة ، وأن كل ما زاد عن ذلك يستعمل فى تنزيل الرسوم إلى أن يعمل الرسم عن العطن الواحد خمسة فرنكات فهل بعد ذاك التصريح الرسمى وبعد هذا الإيضاح يمكن أن يقال بأن شركة

القنال مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور إلى خمسة فرنكات عن كل طن واحد

على أننا لو جاريينا الحكومة وقدرنا بأن الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذى يحصل لو أنقصت الشركة الرسوم تدريجياً ؟

يمكننا أن نقول وتؤيد بالبراهين المديدة أن إنقاص الرسم تدريجياً لا يؤثر مطلقاً على زيادة الأرباح . بدليل أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية ٤١ في المائة من قيمته أى أنه أصبح الآن ثمانية فرنكات إلا ربماً بعد أن كان ١٣ فرنكا ، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنوياً عن ثلاثة ملايين فرنك في المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ - ١٣ فرنكا عن كل طن ، وكان الإيراد ١٤٥ و ٧٢٦ و ٢٦ فرنكا ، فلما أنقص الرسم تدريجياً إلى أن صار ثمانية فرنكات إلا ربماً عن كل طن زاد الإيراد إلى خمسة أضعافه ، فصار في سنة ١٩٠٩ - ١٢٤ مليون فرنك

ومع ذلك فإن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق أيضاً بمقدار البضائع التى تمر من القناة سنوياً

إذاً يكون إيراد القناة مرتبطاً بعاملين متماكسين أحدهما قوى ينتج زيادة مطردة في كل عام ، وهو البضائع التى تمر من القناة ، وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب ؛ والآخر ضعيف ، وهو ميل شركات الملاحة المضدة من الدول إلى تنقيص رسم المرور

فأما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب ، فإن تقدسها راجع إلى سببين عظيمين : أولهما تقدم الأنظار الشرقية في الحركة الاقتصادية بزيادة الحاصل

المختلفة وتشعب طرق المواصلات في أمحائها . والثاني توجيه عناية واهتمام الدول المتمدنة إلى تقوية بحريتها التجارية

أما الأقطار الشرقية فلا يزال أغلبها في مبدأ تقدمه الاقتصادي ، ولا يزال استغلالها في طفوليتها ؛ فإن الجهات المنحصرة ما بين السويس وكشتفا أغلبها تفتح للتجارة الآن خصوصاً مملكة الصين التي هي أوسع مساحة وأكثر سكاناً ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في ابتدائها . ومن المحقق أنها سائرة إلى الأمام بدليل أن مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة ، فإنه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو ضميمه في سنة ١٨٩١ ، ومن وقت معاهدة (تنكين) الإنجليزية الصينية ، أي من سنة ١٨٤٢ إلى الآن — قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ، ولا شك في أن سيتبعها غيرها إلى أن تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للتاجر الأجنبية

هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للأقطار الشرقية في حركتها الاقتصادية الذاتية

أما الدول الأوربية فإنها تهتم كثيراً بتقوية بحريتها التجارية وإنهاء علاقاتها المالية في الشرق . فإن ألمانيا قد تقدمت من ثلاثين عاماً في هذا السبيل تقدماً عظيماً كان يزاحم التجارة الإنجليزية التي كانت منفردة بأسواق العالم ، وكذلك إنكلترا وروسيا وجميع الدول الأوربية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق

كل ذلك يدل على أن مقدار المتاجر التي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات الآتية زيادة كبرى لا يؤثر عليها إقصاء الرسوم بل بالعكس ستوالي الزيادة في الإيراد كلما أخص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماني
نعم إن لكل إيراد حدا لا بد من أن يقف عنده متى وصل إليه ، ولكن

إيراد قتال السويس لا يزال في دور الطفولية ، ولا ينتظر أن يبلغ حده إلا بعد زمن طويل ما دام العالم في تقدم وارتقاء

تعهد الشركة بإتقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى في مذكرته : « إن تنقيص الرسم موكول للشركة وحدها فاذا أقمعت السعر في آخر مدة الامتياز يستحيل على الحكومة المصرية أن ترفعه بعد »

واللجنة ترى أن أساس كل عمل تجارى هو التبادل في المنفعة أى أن ما يعطى يكون مساوياً بقدر الإمكان لما يؤخذ . فاذا كنا لم نقبل التعاقد مع شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لأننا نرى في مد الأجل الآن خطأ واضحاً وفي الشروط غيباً فاحشاً . وإن اللجنة لا تستبعد مطلقاً أن يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد مع الحكومة المصرية تقديراً صحيحاً غير تقديرها الحالى

ولكننا نستبعد كل البعد أن شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملاً يضر بمصالح مساهميها قبل أن يضر بمصلحة المصريين ، وهو تخفيض سعر المرور تخفيضاً هائلاً رغبة في النكاية بمصر أو انتقاماً منها ، لا لعله غير كونها لم تقبل أن تتعامل معها معاملة كلها غبن وضرر . ومع ذلك فإن اللجنة ترى أن اليوم الذى يتوقع فيه جناب المستشار المالى أن الشركة تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بإتقاص رسم المرور ، هو اليوم الذى فيه تمتد كل الاعتقاد بأن الشركة تكون أكثر امتثالاً واستعداداً لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط ترضيها حفظاً لمصالح مساهميها التى تكون مهددة في ذلك الحين أكثر من مصالح المصريين ، بدليل سعيها من الآن إلى هذا الاتفاق . إذ ليس

من المهمل أبداً على شركة القتال أن تترك يوماً هذا الكنز العظيم وتحرم مساهمها من خيراته الغزيرة هما تكبدت من مشاق الساعى وباهظ النفقات
لذلك لا ترى اللجنة محلاً مطلقاً لما تطير به جناب المستشار في هذا الموضوع

جعل المرور مجانياً

جاء في مذكرة جناب المستشار :

« إن الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة في طلب تنقيص رسم المرور
عند عودة القناة إليها أو في طلب جعله مجانياً »

لا نعلم أن الدول الأوروبية تعرضت قبل الآن لتحرير قناة صناعية من رسوم
المرور ، بل كل ما فعلت في الماضي أنها تعرضت للبوغازات والأنهر الطبيعية التي
من شأنها أن تكون عامة لمرور جميع المتاجر . ولم تكن لتحرر تلك الممرات
الطبيعية غصباً بل حررتها في مقابل تعويضات مالية دفعتها . فإنه لما امتنعت
بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم المرور في ممرات الدنمارك الثلاث دعت
هذه الأخيرة الدول للمفاوضة فيما إذا كان من الممكن جعل السوند والبلت الكبير
والبلت الصغير ممرات حرة في مقابل تمويض تدفعه لها ، فاتفقت بناء على ذلك
على عقد اجتماع دولي في مدينة كوبنهاج ، وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية
مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجاناً وقررت الدول
لها مبلغاً كافياً رضىته تعويضاً

وكذلك لما أرادت الدول أن تحرر الملاحة في نهر الاسكو من الرسوم دفعت
للمملكة الهولندية تعويضاً مالياً كافياً لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣
هذا ما حصل في الأنهر والبوغازات الطبيعية التي شقها يد القدرة لتكون
مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر

والتي ساعد المصريون في إنشائها بعشرات الألوف من العمال والملايين من الفرنكات . لذلك لا ترى اللجنة محلاً للتخوف من هذه الجهة

ومع ذلك فإن مصر قبل انتهاء الامتياز الحالي لا تعلم حينئذ وجود عشرات من الشركات النولية الأوربية والأمريكية التي تطالب الربح في أى مكان وتنفق معها على استغلال القناة بشروط عادلة لا غبن فيها ، فيكون لمصر منها مساعد دولى قوى لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان أعظم قوة منها

فاذا خالفت الدول سنتها في عدم التعرض للقنوات الصناعية ، وتعرضت لتحرير قناة السويس من الرسم ، ولم تجدد الحكومة طريقاً لدفع ذلك ، فإن تحرير القناة من الرسم لن يكون بغير مقابل ؛ بل إن الدول على كل حال ستعوض على مصر بعض الخسائر التي خسرتها في القتال

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لا ريب في أن قناة السويس هى أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المتصور أن ينافسه طريق الرجاء الصالح ؛ لأن الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلية وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمى للبحرية الفرنسية

تقطع سفن البضائع ذات السرعة المعتادة المسافة من مرسيليا إلى هونغ كونغ في ٧٥ ٢/٣ يوماً عن طريق الرجاء الصالح و ٤٧ يوماً عن طريق القتال ومن مرسيليا إلى بمباى في ٦٢ ١/٢ عن الطريق الأول و ٢٧ يوماً عن طريق القناة

ومن مرسيليا إلى كولومبو في ٦١ يوماً عن الطريق القديم و ٢٩ ٢/٣ عن طريق السويس

ومن مرسيليا إلى تيناف في جزيرة مدغشقر في ٤٧½ عن الطريق الأول ،
و ٣٠½ عن الطريق الثاني

كذلك ليس من المنتظر أن يزاحم قنال بناما قناة السويس مزاحمة جدية
كما ذكر البرنس دارميرج ، وكما يؤخذ من الأوضاع الجغرافية للقنالين .
وكما أن قناة السويس لن تزاحم بطريق الرجاء الصالح ولا بطريق بناما فانها
لن تزاحم كذلك بالسكك الحديدية ، كسكة حديد سيبيريا ، أو سكة حديد بنداد
فان التاجر الكبرى التي تنتقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقاً في
السكك الحديدية مادام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن نقلها فيه ، نظراً لفرق
المائل في كلفة شحنها وتفريغها مراراً إذا قلت بطريق البر ، فضلاً عما في الطريق
البحري من وسائل الحفظ والصيانة .

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة للتجار في أن يحملوا بضائعهم في البحر من
ثغور أوروبا المختلفة إلى شطوط آسيا الصغرى ، ثم يفرغونها ، ثم يحملونها في السكة
الحديدية ، ويدفون عليها أضعاف الأجرة البحرية ، ثم يفرغونها مرة أخرى على
ضفاف الخليج الفارسي . ليسحنوها مرة ثالثة في سفن تحملها إلى سواحل إفريقيا
الشرقية ، أو ثغور آسيا دانيها وقاصيها . مع أنهم لا يستفيدون لقاء تحمل هذه
المشتقات اقتصاد شيء من الوقت ولا من المال . وقد جاء في كتاب السيوشايل
رو وكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما يأتي :

« إنني أشك في أن إنشاء السكة الحديدية في آسيا الصغرى يفود بضرر
حقيقي على قنال السويس (ولا يمكنني أن أكرر ما قلته عن سكة حديد سيبيريا)
إن هذه السكك ستفتح الأفطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمخاضيل الغرب ؛ وبضائمه
وتسطيع كذلك محصولاتها . ولكن التجارة ستستمر (في علاقتها مع الشرق
الأقصى) تفضل الطريق البحري للسويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج

الفارسي التي هو طريق نصفه بحري ونصفه برى ، وعلى ذلك يمكننا أن نحكم من الآن أنه لن يكون لسكة حديد بئداد أو أى سكة أخرى تنشأ بين آسيا الصغرى والخليج الفارسي تأثير ما على مركز القناة التجارى

بقيت فكرة أخرى متممة للاعتبارات التي رأى جناب المستشار للمالى أنها مؤيدة للمشروع ، وهى احتمال ظهور اكتشافات علمية الأمر الذى ينقص من أهمية القناة فى تجارة العالم

إن هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هى تدخل فى حيز الإمكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجعولة بطبيعتها إلى الآن ، وإن احتمال أمور مهمة غير معينة لا توجد لها بشائر تدل عليها ، حتى ولا فى حيز الأبحاث العلمية ، لا يمكن أن يعتبر أساساً لتقدير الأشياء الموجودة بالتصل . فليس يوجد من الآلات الصالحة لنقل البضائع الكثيرة إلا طريق السكة الحديد وطريق البحر . وقد ثبت أن طريق السويس هو أقرب هذه الطرق وأقلها نفقة ، فلم يبق إلا طريق الهواء ، وهو مما تقدم لا يسلكه إلا المستطلع أو المتزده أو المسافر على الأكثر ، وليس صالحاً لحمل الأثقال كما تدل على ذلك بوادر هذا الاختراع الحالية

على أن تقدم العالم يسير بنسبة واحدة فى كل الأشياء ، فإذا تقدمت الاختراعات العلمية إلى درجة يخشى منها على أكثر المرات موازنة للتجارة كقتال السويس مثلاً ، تقدمت كذلك حركة التجارة وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور

وإذا كان القتال بعيداً عن أن يتنافس بطرق أخرى ، فإنه عن التأثير بالحوادث السياسية أبداً . لأنه من الوجهة السياسية متفق على حيادته ، ولأن الحوادث السياسية لم يكن لها عليه من الأثر ما يحمل على انطوف من أمثالها فى

المستقبل . فقد انتشرت الحروب الكبرى سواء التي قامت في أوروبا أو آسيا أو إفريقيا منذ افتتاح القناة ، وقامت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم في هذه المدة بعيداً عن القناة وعلى ضفافها نفسها فلم تؤثر مطلقاً على إراداتها ، بل بالعكس كانت في ازدياد دائم ، ولو رجعنا إلى الإحصاء لوجدنا أنه كلما اشتدت ريع الحوادث واشتعلت نيران الحروب ، زاد إيراد القناة عن مثله في أوقات السلم والصفاء

زادت إيرادات القناة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العارية التي كادت تسد فيها القناة) تسع ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها ، وزادت في سنة ١٩٠٤ (سنة الحرب الروسية اليابانية) ١٣ مليوناً تقريباً عن السنة التي قبلها

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم عند الحكم على القناة وتقدير أمور مظلمة لا يدل عليها دليل في ماضي القناة ولا في حاضرها ولا يمكن استنتاجها من أى ظرف آخر

البواعث المرغبة في قبول المشروع

بعد بحث الفروض الحساية والاعتبارات العامة التي تقدم ذكرها ، رأيت اللجنة وجوب البحث في الآراء والأفكار التي أتت بها الحكومة في مذكرة جناب المستشار المالى وبلسان مندوبيها في اللجنة للترغيب في قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل عنه في موضوعه أو في حواشيه وليعلم بطريقة واضحة كيف تدرس الحكومة مشروعاتها التي تستأثر بإفناذها عادة من غير أن تسمح للأمة بمشاركتها فيها برأى قاطن

قال جناب المستشار :

« إن الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تقضى بأن الجيل الحاضر الذى يتحمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً فى حين أن الأجيال القادمة ربما تجنى منها بعد مرور ستين عاماً أو بأحاطة طائلة . فن العدل ومن المفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن والجيل القريب فى أرباح القناة للمستقبل »

واللجنة ترى أن من واجبات الأفراد والجماعات مهما أسرفوا أن يدخروا من حاضرم شيئاً ينفع الأعقاب فى مستقبل الأيام القريبة أو البعيدة ما دام ذلك فى الاستطاعة

إذا تقرر ذلك ، ورأينا شركة القناة تجرى على هذا البديل بطلبها مد أجل امتيازها أربعين سنة قبل نهايته بثمانية وخمسين عاماً ، سعياً وراء مصلحتها ومصلحة أبناء مساهمها وأحفادهم ، فلماذا لا يكون « من العدل ومن المفيد اقتصادياً لمصر » أن تدخر أرباح القناة لأبنائها وأحفادها الذين هم أبناء الأجيال الآتية لا لتتركهم فى مجبوحة السعادة المالية ولكن لتعوض عليهم بعض العوض عن ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية التى يتركها لهم الجيل الحاضر والذى يليه ، وقد تبلغ قيمة تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات ، ولتعويض عليهم جزءاً مما تصرف فيه الحكومة فى هذا العصر من ثروتها المالية والمعارضة التى باعها للشركات ولغيرها وأنفقت أثمانها

يقولون إن الحالة الحاضرة مضرّة بالنسبة لنا نظراً لحرماننا من أرباح القناة التى ستمتع بها الأجيال القادمة ويراد بهذا القول أن نبيع لأنفسنا : أولاً — الاعتداء على حقوق الأبناء والأحفاد فى هذه القناة بعد أن أضاعت الحكومة ما كان للأمة فيها من الحقوق والسهم بأسعار يقدرونها بجزء من عشرة من أسعارها الحاضرة

ثانياً — أن تصرف تصرف المبذرين الذين يستدينون مبالغ يصرفونها فى

غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطر أو السفينة
ثالثاً — أن نزاحم الأجيال الآتية (مقابل تعويض لا يذكر) في نصيبها
من ثروة ربما كانت تلك الأجيال أقدر منا على التصرف فيها بصورة أو بساطة
أنفع للبلاد مما نستطيع أن نتصرف به نحن الآن؛ مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية
ولا لهيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى في الشؤون المصرية البحتة فضلاً عن
صرف الأموال الطائلة التي تزيد في كل سنة بعد سداد أقساط الديون العمومية
وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية

ولا شك في أن كل سبب من هذه الأسباب المتقدمة يمنعنا من أن نتأثر بما
يقال ويحتم علينا أن لا تتبع إلا طريق الحق والصواب
وقال جناب المستشار :

« إن العملية المشروعة لا تبرر في نظر الأجيال القادمة إلا إذا كانت المبالغ
المتحصلة منها تستعمل في مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب قترىح البلاد
بذلك ربحاً في المائة يساوى على الأقل سعر خصم الأرباح المستقبلية »

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ، ولكنها مع
الأسف لا توافق على صحتها من الوجهة العملية . وذلك قياساً على الماضى الذى دل
على أن الحكومة وجد لئسها في فرص متعددة أموال طائلة فلم تفكر عند
صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها جناب المستشار . ومع ذلك فإن تلك
المشاريع التي تنصرف فيها المبالغ المتحصلة من هذا المشروع ، إما أن تكون
مشاريع كالية أو حاجية . فان كانت كالية كان من سوء التصرف أن نبيع ما نملك
وما ينتظر منه ربح عظيم يساعد أجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة ،
لنقوم بأعمال كالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذى تصير تلك الأعمال فيه حاجية ،
أو إلى أن يتيسر المال اللازم لها من طريق آخر أفضل أو أقل ضرراً من هذا

الطريق . وأما إذا كانت تلك المشاريع حاجية ، فلا تعدم الحكومة ما لا يقوم مقام الأموال التي ستأخذها من هذا المشروع ، بأن تقدم تلك المشاريع على غيرها من المشروعات الكالية المحضة التي ينفق عليها سنويا مئتين من الألوف بل الملايين من الجنيهات رغماً عن معارضة مجلس شورى القوانين الذي يصبر عن رغبات الأمة كد السكك الحديدية في مجاهل إفريقيا ، وهي التي أخذ لها من الأموال الاحتياطية في الشهور الأخيرة مبلغ ٦٥٤ ألف جنيه رغماً عما أبداه مجلس شورى القوانين من المعارضات الشديدة والآراء السديدة ، وكإقامة تكتلات لجيش الاحتلال بالعاصمة ، وهي التي أخذ لها من لال الاحتياطي كذلك أربع مائة ألف جنيه مصرى في العام الماضى لأعمالها الابتدائية فقط ، وغير ذلك كالتسائر الفادحة التي نتجت من المضاربة بمشتري أسهم غير مصرية ، ولا مضمونة من الأموال الاحتياطية ، وكالأعمال الأخرى التي هي فوق الشؤون الكالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ تتراوح بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات في كل عام ، وليس للأمة في صرفها رأى قطعى ولا شورى مقبول مهما كان . مقولاً ولقد فطن جناب المستشار إلى الشهور العام (الذي لا يبجمله) وهو تألم الأمة المصرية من صرف أموالها التي هي في حاجة لها في مثل تلك الوجوه الكالية دون صرفها في شؤونها الحاجية كالتهليم والأمن والقضاء ووسائل نظام الرى والعرف والسكك الحديدية المحروم منها للآن كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين المسمى الذي ازدادت قيمته عما كانت عليه في سنة ١٨٨٢ . وخشى جنبه أن هذا التألم يدفع الأمة لمقابلة هذا المشروع بتل ما قابلته به من عدم الاستحسان والاشتمزاز ، وأنه لا يشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه ، فاحتاط لذلك وجاء بما يطعن المخاطر ويهدئ النفوس من هذا التقييل ، فقال ما نصه : « إن الأرباح التي تعود على مصر من هذه العملية يجب أن لا تنفق

في حاجات الميزانية العمومية وإنما يجب أن تصرف على أعمال تقدم البلاد كالزرى
والسكك الحديدية وغير ذلك ، وعلى استهلاك الدين العمومي » اهـ

ولكن هذا القول ليس من شأنه أن يدفع الخوف الذى تأصل فى النفوس
من تصرف الحكومة فى مال الأمة من غير رقيب عليها

وليس هذا محل إقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التى أفتق فيها
معظم المال الاحتياطى الذى كان متجمداً وسحب من صندوق الدين عقب اتفاقية
٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، ولا بذكر الطريقة التى تعطى بها المقاولات والمشتريات
فى جميع مصالح الحكومة — إن نظرة واحدة فى كيفية تحضير هذا المشروع
للطروح بين أيدينا تكفى لمعرفة الطريقة التى تسلكها الحكومة فى تدبير أعمالنا
المالية ، لأن هذا للمشروع الخطير الذى أوقفه حسن الطالع فى يد الجمعية العمومية
يجب أن يعتبر ، عند من لا يعرف حقيقة إدارة أمورنا وأموالنا ، كقياس ثابت
للأعمال التى أجرتها الحكومة فى الماضى والتى ستجرىها فى المستقبل ما بقيت
على حالتها الحاضرة تعمل فى المصالح العامة مستأثرة بدون أن تشرك الأمة معها
برأى قطعى فيها

كيفية تحضير المشروع وبحثه

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة للشملة على نصوص
تعديلاتها أنه حصلت مخابرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرأت
الجنة أن من صالح للشروع مراجعة تلك المخابرات لتعرف أهم النقاط الأساسية
التي دارت عليها وإجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم
إمكان الوصول إلى منافع أكثر وحتى تكون على يقين من أنه ليس فى الإمكان
أحسن مما كان

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة بمجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ إحاطتها علماً بمضمون تلك المخبرات أو تمكينها من الاطلاع عليها ، فأجابوها على الفور بما يأتي :

« لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة » ، فكان هذا الجواب موجباً لاندعاش اللجنة واستنابها لتحضير مشروع خطير دقيق كهذا بدون حصول مخبرات كتابية بشأنه مطلقاً حتى ولو بصيغة مذكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار وبمذكرة الحكومة بحصول مخبرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع . ولما لم يتحقق أمل اللجنة في وجود أثر للمخبرات والمفاوضات الأولى لدى الحكومة رأت أن تكتفي عن تلك المخبرات بالاطلاع على الرسائل التي ذكرها المستشار السالي في آخر مذكرته المؤرخة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ إذ قال :

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لا محل الآن للإشارة إليها في نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريباً على مجلس النظار » اهـ

فطلبت اللجنة في جلستها المنعقدة في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ من حضرات مندوبي الحكومة أن يخبروها عن تلك المسائل وعما يكون قد تم فيها ، فأجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي حرفياً :

« لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف مسألة الأربعة والأربعين يوماً ثم مسألة الأراضي التي سيخلفها البحر ومع ذلك فالكلام كان فيها شفها »

ولما لبست اللجنة من عدم وجود آثار للمخبرات ولا للرسائل التي تبودلت بين الشركة والحكومة أرادت أن تكتفي بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير

إليهم في خطبة الجنب السالى يوم افتتاح الجمعية العمومية بالعبارة الآتية :
« إن قيمة اللبائع التى ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية »
فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة محاضر أعمال أولئك الخبراء وتقريرهم لتستشير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فأجابوها بما يأتى حرفيا بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ :

« لم يكن هناك تقارير تحريرية . والخبراء هم نفر من موظفى الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمة التى أقنعت نظارة المالية بفوائد المشروع . ومن هؤلاء الخبراء المسيوروسان الموجود الآن . والمسبور كريج للموظف بمصلحة المساحة »
فأرادت اللجنة حينئذ أن تعرف القواعد الحسابية التى بنيت عليها أعمال المستشار وأولئك الخبراء للإلمام بها ، ولمعرفة مقدارها من الصواب ، فسألت مندوبى الحكومة عن تلك القواعد فأجابوها بما يأتى : « لا يوجد قواعد وهذه اقتراضات » ، فسألهم اللجنة عن الأقيسة التى ساروا عليها فى العمليات الحسابية فأجابوا بما نصه :

« لا يوجد عندنا حساب يقينى وهذه العمليات كلها اقتراضات »
ولما خاب رجاء اللجنة فى أن تجد عند الحكومة مخبرات كتابية أو أثر للرسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار ، أو تقارير للخبراء التى أشارت إليهم الحكومة فى خطبة الجنب السالى ، أو أساس صحيح للفروض الاحتمالية ؛ أرادت اللجنة أن تعرف كيف حصلت إذا المخبرات فى هذا المشروع وكيف سارت الحكومة فى بحثه ودرسه حتى صار تحضيره ، وبناء على أى شئ بنى جنب المستشار طلبه فى ذكرته فى مجلس النظار بأن يصدق على مبدأ هذا الاتفاق ،
إذ قال :

« إننى أعرض المشروع على مجلس النظار ولى ثقة شديدة فى أنه بعد درسه يصدق عليه المجلس فى مبدئه » اهـ

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الأدوار التى تداول فيها درس هذا المشروع فأجابوا بما نصه :

« الأدوار التى مر بها المشروع هى كالآتى :

« عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ، ثم تناقش فيه مجلس النظار وأدخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية العمومية ، وبعد هذا القرار قد صار إمضاء الأمر العالى القاضى بمقد الجمعية من الجنب العالى » اهـ

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع للخبراء على خبراء اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوروبا لفحصه ودرسه وإعطاء رأيهم فيه كما فعلت الحكومة فى مشروع لأئحة المعاشات الملكية التى بقى بين يدى الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات . ثم استحضرت له من إنجلترا خبرين شهيدين هما المسترويات والمسترويان ثم عرضته بعد ذلك على شركة إنكليزية أخرى بلندره مختصة بمثل هذه الأعمال

ويتضح فوق هذا أن الذين سمتمهم الحكومة فى خطبة الجنب العالى الخديوى « بالأشخاص ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية » ، واقتنمت نظارة المالية بأعمالهم ثم قرر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التى يشغلها عادة ذوو الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية ، كمراقب حسابات الحكومة ، أو مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية

وإن من البعث أن يلاحظ أن هذا المشروع غير محتاج إلى رأى الخبراء بدعوى أنه مبنى على قواعد حسابية فنية ، نظراً لما كان فيه على الأقل من إلزام الحكومة بمعاشات المستخدمين بعد انتهاء الامتياز ، ورفض الحكومة لذلك وهو

الأمر الذى يحتاج إلى خبراء لأجل تقدير ما فيه من للنافع فى حالة القبول والمضار فى حالة الرفض

هذه الوقائع الثابتة بأقوال الحكومة نفسها لا بطريق الغان أو الاستنتاج قد أدهشت اللجنة ودلتها على أن الحكومة كان فى وسعها أن تهتم بدرس هذا المشروع أكثر مما اهتمت به . وأنها لم تعط العناية التى كان يستحقها والتى تعطى عادة لأى مشروع آخر أقل من هذا المشروع قيمة وأهمية وقد زاد دهن اللجنة ما كانت تصادفه فى إجابات مندوبى الحكومة من الإيهام تارة ، ومن عدم انطباقها على الواقع تارة أخرى . فثال الإيهام فى الجواب ما يأتى :

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الآتى : هل مبلغ أربعة ملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة ، ستعتبر قرصاً بفوائد تجعل لسدادها أقساطاً سنوية تدفعها من إيراد القنال فتؤثر حينئذ فى حصص الحكومة السنوية ، أو أن الشركة ستدفع هذا المبلغ من مالها الاحتياطى ولا تأخذ بدله من إيرادات الشركة فأجابوها بعد أربعة أيام بما يأتى :

(يحتمل أنه للحصول على أربعة الملايين جنيه تلتجى* الشركة لعقد قرض وقد روعى هذا الاحتمال عند تقرير شروط الاتفاق ، واتضح أن ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعاً ما فى هذه الحالة على حصة الحكومة فى أرباح المدة التى تبتدى* من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٦٨ . وعلى كل حال لو تقرر أن مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجهاً فى طلب امتيازات تكون معادلة له)

فمن الفقرة الأولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة أن الحكومة لم تعرف إلى الآن ما إذا كانت الشركة ستقترض مبلغ أربعة الملايين جنيه وتجهله سلفة تؤثر أقساطها فى الأجزاء التى ستخصص للحكومة سنوياً من سنة ١٩٢١ ،

وأنها مستدفة من الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي المخصص
ومن الفقرة الثانية يؤخذ أن باب طلب الامتيازات في هذا المقد لا يزال
مفتوحاً في وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدي الجمعية
العمومية كما هو صريح العبارة الأخيرة
ولو كان الأمر قاصراً على ذلك لمكان ، ولكن الحكومة ترى أن للشركة
وجهاً في طلب هذا الامتياز ولا بد أن يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه
أما عدم انطباق بعض تلك الإجابات على الواقع أحياناً ، فيؤيده حادثة مر
ذكرها في هذا التقرير ، وهي قول الحكومة بأن الشركة تعهدت بتخفيض رسم
المرور كلما ازداد دخل القنال وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية
للشركة ، وكلما ناقشتها اللجنة في هذا القول ازدادت تمسكاً به وإصراراً عليه على
أن الحقيقة هي أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان
هذا فضلاً عن الإجابات الأخرى التي أضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية
التي اشتملت عليها للذكرة الأولى والثانية ، إذ قال مندوبو الحكومة عند
مأسألتهم اللجنة عن سبب الفروق في الحساب بين الذكرتين اللزوء عنهما في بعض
العمليات الحسابية ما يأتي :

(إن ما ذكر بالذكرة الثانية هو المعقول والأكثر احتمالاً) اه
وبديهي أن معنى هذا القول هو أن ما ذكر بالذكرة الأولى الرسمية غير
معقول وأنه بعيد الاحتمال بعد أن قيل عنها إن كل ما اشتملت عليه من العمليات
الحسابية والفروض الاحتمالية مبني على حكم العقل والتدقيق ، هذا فضلاً عن أنه
لم يعض بين للذكرة الأولى والثانية أكثر من عشرين يوماً ، واللجنة لا تدري
ما الذي كان يقال عن الذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوماً أو أربعون

النتيجة

والنتيجة أن اللجنة كانت تمنى أن تقدم الحكومة السنية للجمعية العمومية مشروعاً محضراً مبجوتاً حق البحث مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات ، متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية ، مضموناً فيه مصالحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان ، راجحة تلك المصلحة على غيرها أو معادلة لها على الأقل فتجبل الجمعية فيها بمقرتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة ، ثم تبادر بكل ابتهاج وانسراح للعواقة على ذلك المشروع ، أو تعديله تمديلاً طفيفاً إن كان المشروع قابلاً للتعديل ، وكان جائزاً لها عمله

ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية وافمين أوية الشكر والتثله على حكومتهم لجدها وسعيها لخير أمته ، وسهرها على مصالح بلادها ، فتزداد ثقة الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العالمين ؛ فإن ذلك أقصى ما يتمناه الجمعية ، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والحكومة في حاجة قصوى إليه دائماً وخصوصاً في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما الذي تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهما خطيراً توضع بسرعة لم تصعد في الحكومة من قبل ، وباختصار كل يبرره جناب المستشار بأنه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، غير مبجوت حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات ومستندات تؤيده ، لدرجة أن مذكرة جناب المستشار المالي ، التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع ، لم تكن حاضرة لديها عند ما طلبتها اللجنة عنها بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها بعض المستندات التي كانت طلبتها

اللجنة من مندوبي الحكومة ، وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فإنه جاء سابقاً لأوانه بمشرات من السنين ، ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جدا كلاهما يترتب عليه حتماً الخطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان للوضع بسيطاً ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قنال السويس أربعين عاماً قبل انتهاء أجل امتياز بنحو ستين عاماً ؟

لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً ، والضرر الذي يترتب عليه حالا واستقبالا يكون أجسم ، لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحشه كما سبق ذكره ، وأهم ما رأته فيه كما يأتي بيانه :

أولاً — إن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول لا من شركة القنال ولا من الحكومة المصرية ، وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة ما دامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول

ثانياً — إنه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان .

ثالثاً — إنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبناً فاحشاً على مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ مليوناً من الجنيهات أصلاً وقائدة على قاعدة حساب جناب المستشار

رابياً — إنه لا حقيقة للمخاوف التي تتوقها الحكومة إذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها . ثم إن كلن بعض هذه المخاوف محلاً للتظفر فدفعه ممكن قبل وقوعه خصوصاً متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها كانت أقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة ، لأنها لن تجد إلا

مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها ، أما مصر فانها تجد كثيراً من الشركات النولية تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله

خامساً — إنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملبحة إلى التعاقد بالذين الفاحش سيما وأن التعاقد واقع على مستقبل بعيد ، لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذى لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بأن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلية إلا إذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحاً لا ريب فيه

سادساً — إن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى :

أولاً — أن لا يوجد مطلقاً غبن في التعاقد عليها

ثانياً — أن يستعمل للقابل في أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلية وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا النمط كفالة فعلية

أما والذين في الصفقة فاحش ، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شئونها المالية والداخلية البحتة خصوصاً وأن المقدر حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحاً ، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول

فتناء على هذه الأسباب

قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الرأى الأخير

دليل

إنجلترا من ٢٢٠ — ٢٢١ تعويض
 المعايين فيها من ٢٤٧
 اسكوت — منكرين : السير كلن وكيل
 نظارة الأشغال العمومية ، رأي في
 قدح الضرائب من ٢٥٣ ، رأي في
 السخرة من ٢٧٨ ، ٢٧٩
 إسماعيل باشا خديو مصر : مطالبته ٣ ، ديونه
 ٤ — حصوله على امتيازات من تركيا
 ٧ التجاؤء إلى خطة المقاومة وعقده
 قرناً داخلياً لا يرد ٨ ، طلبه إلى
 الحكومة البريطانية أن ترسل كاتباً
 لمحاوئته ١١ ، قبوله لإرسال لجنة مالية
 من ١٢ ، رفضه « إرشاد بريطانيا »
 من ١٦ ، رفضه لإنشاء لجنة للرقابة
 المالية من ١٩ ، احتجاجه على عزم
 الحكومة البريطانية على نشر تقرير
 للتركيف من ٢١ ، إذنه بنشر
 التقرير من ٢٢ ، إعلاؤه لفلاسه
 من ٢٢ ، إنشاء صندوق الدين العمومي
 من ٢٤ ، قتل ناظر ماله من ٢٢ ،
 قبوله مشروع غوشن وجوير من ٣٣
 تقدم مصر في عهده ٣٤ — ٣٧ ،
 ٣٠٢ ، إنعائه وقبوله لجنة تحقيق
 دولية من ٥٤ ، طلبه تأجيل الكوكون
 من ٥٥ ، ٥٦ ، عرضته التزول عن
 جزء من أملاكه الخاصة من ٦٦ قبوله
 تأليف وزارة أوريسية من ٦٧ ،
 مصادرة اللجنة أملاكه من ٦٧ ، بده
 في الهجوم على النظائر من ٧٣ وهامشها
 رفضه تحمل تبعة أعمال الوزارة
 من ٧٤ — ٧٥ . تقريره تمويل مجلس

اتفاق البراءة من الأثرة : يقترحه للسيو فرينيه
 من ٢٠٨ وتوقفه البول الكبرى بما
 فيهن إنجلترا من ٢١١
 الاهاق الإنجليزي الفرنسي سنة ١٩٠٤ :
 مواده الخاصة بمصر من ٣٤٧
 اتفاق لندن مارس سنة ١٨٨٥ : من ٢٥٩ —
 ٢٦٠
 الأراضي الزراعية : ملكيتها وكيفية توزيعها
 على الأهالي من ٢٩٥ — ٢٩٨
 الأراضي الصغرى : ٨١ ، ١١٤
 الاحتياطي العمومي : لإنشاؤه من ٢٧٠ —
 ٢٧١ وهامشها ، تهاديه وحله في الوقت
 الحاضر من ٣٥٨ ، ٣٥٩ وفي التذييل
 من ٤٠٦
 اسبولر : السيو اسبولر وزير خارجية فرنسا
 يطلب جلاء الإنجليزي عن مصر من ٣٤١
 استائن : القائد استائن القنصل البريطاني
 العام في القاهرة يقوم بالمفاوضة بين
 إسماعيل ووزارة الخارجية البريطانية
 من ١١ وما يليها
 استيورت : المستر فيليز استيورت العضو
 بالبرلمان . وصفه حال الفلاحين من ١١٧ —
 ١١٨ ، ٢٤٥ ، ٢٧٧ ، ٢٩٣ ،
 ٢٩٦ . ممارسته في الجلاء عن مصر
 من ٣٤١ ، رأي في اعتراف المصريين
 بمجمل الإنجليز من ٣٤٣ .
 إسكندرية : فتنة الاسكندرية من ١٩٨ ،
 يد الخديو والحافظ فيها من ١٩٩ —
 ٢٠١ ، أثر الفتنة في إنجلترا من ٢٠٢ —
 ٢٠٣ ، ضرب الإسكندرية من ٢٢٠
 الأثر السياسي لضرب الإسكندرية في

بذل السخرة : ص ٢٦٨
البرلمان المصري : انظر مجلس شورى النواب
برايت : جون برايت العضو بالبرلمان : يستغل
من الوزارة احتجاجاً على ضرب
الإسكندرية ص ٢٢١

بسمرك : البرنس بسمرك مستشار الإمبراطورية
الألمانية ، تدخله لصلحة الباتين
ص ١٠٠ — ١٠١ ، إثر النزاع
بين إنجلترا وفرنسا ص ٢١٠ ، رفضه
أن يسهل إلى إنجلترا بتغويض رسمي
وتشجيعه لإياها على غزو مصر
ص ٢٢٤ — ٢٢٥

بطرس علي باشا : رئيس نظام مصر : قتل
الورداني إياه ص ٣٦٢

بلرستون : وزير خارجية بريطانيا : موقفه
السياسي حيال مصر هامش ٦
بلنت : المستوطنون اسكوتون بلنت : تهديد بقله
لهذا الكتاب ، توسطه بين السير
أوكلند كلثون وعمراني هاشم ص ١٤٥ ،
توسطه بين الوطنيين والير إدورد
مالت ص ١٥٨ — ١٦٣ ، جبه الأدلة
عن فتنة الإسكندرية ص ٢٠١ ، تاريخه
السري لاحتلال إنجلترا مصر في
هوامش ص ٣٣ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ٨٧ ،
٩٠ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٣٦ ،
١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ،
١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ١٩٨ ،
١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢١٨ ، ٢١٩

بلنير : الميو بلنير مندوب فرنسا في صندوق
الدين : ص ٥١ ، بين ناظر الأشغال
المعمية ٦٨ ، بعد مصروعاً للإعفاء
من السخرة نظير دفع البدل ص ٨٢ —
٨٣ بين مراقباً علما ص ١٠٨ ،
يتدعيه للميو فريسيه ص ١٧٦

(٢٧)

عبد علي إلى البرلمان ص ٨٣ — ٨٤ ،
آخر معروقاته المالية ص ٨٣ ، ٨٧
عزله الوزارة الأوربية ص ٩١ ، خلعه
ووقاه ص ١٠٢ — ١٠٣ أغلظه
ص ١٠٣ — ١٠٤ ، يده في المؤامرة
البركسية ص ١٧٩

إسماعيل صديق : ناظر المالية (المقتش) يقاوم
مصرع غوشن وجوير ص ٣٠ —
٣١ يقتله إسماعيل باشا ص ٣١ — ٣٢
إليت : السير جورج الضو بالبرلمان ، رأي في
قدرة مصر على أداء ديونها ص ٢٣ — ٢٤
إليت : السير هنري سفير إنجلترا في الأستانة ،
يطلب أن يكون لإسماعيل حق الاقتراض
من الخارج ص ٧

إنجلترا : الرأي العام في إنجلترا : موقفها الأول
حيال مصر ص ٥ — ٦ ، تغير موقفها
بعد الحرب الفرنسية البروسية ص ٧ ،
شراؤها أسهم قناة السويس ص ٨ — ٩
رغبها في بسط حاجتها على مصر ص ١٥ ،
بحثها في مسألة الحماية ص ٥٦ — ٥٧ ،
رغبها في الانسحاب من مصر ص ٩٥ ،
٩٦ ، ١٠٦ ، معارضتها في تدخل تركيا
في مصر ص ٩٨ ، موقفها حيال الثورة
المصرية ص ١٣٢ — ١٣٤ ، ١٣٦ ،
موقفها العدائي بعد ضرب الإسكندرية
ص ٢٢٠ — ٢٢١ ، موقفها حيال مصر
في الوقت الحاضر ص ٢٤١

أوتري : الليو أوتري القنصل الفرنسي العام
في القاهرة سابقاً ، ترسله فرنسا لينافس
للتركيف ص ١٦ ، يهيء بالاشتراك
مع الميو باستمارة مصروعاً ماليا ص ١٨
الأوروبيون في مصر : سوء استغلالهم
الامتيازات ص ٦٤ ، ١٢٣

البدل العسكري : ص ٢٦٤ ، ٢٦٧

التعليم : التعليم في عهد إسماعيل من ٣٦ — ٣٧ ،
٣١٦ — ٣١٧ ، إنعظام التعليم في
عهد الحكم البريطاني من ٣١٦
وما بعدها ، التعليم في الوقت الحاضر
من ٣١٧ — ٣٢٠ ، اتخاذ التعليم
وسيلة لتجربة المصريين من ٣٢٠
وما بعدها

الثل الكبير : موقعة التل الكبير من ٢٣٥
توقيع باشا خديو مصر : بين رئيساً لمجلس
النظار من ٧٦ ، تخلف أباه على عرش
مصر من ١٠٢ ، يأتي أن يوقع
مضروع الدستور من ١٠٧ ، يقابل
جيش الثورة من ١٣٢ ، يصد بإصدار
الدستور من ١٣٣ ، سروره بالبرلمان
الجديد من ١٥٦ ، مفاوضات مجلس
النواب في تأليف وزارة وطنية
من ١٦٥ ، توقيع القانون الأساسي
من ١٦٦ ، رفضه لإقرار الأحكام
الصادرة على أعضاء للوزارة البركسية
من ١٨٠ ، تخفيف الحكم على الثامرين
من ١٨٣ ، نزاع مع النظار من ١٨٤ ،
رأيه في « لؤدة الأمة » من ١٩٢ ،
« ثورة الأمة عليه » من ١٩٧ ، يده
في قنة الإسكندرية من ١٩٩ — ٢٠٠
خافه قيل ضرب الإسكندرية من
٢٢٠ ، فراره إلى أمير البحر سيمور
من ٢٢٢ ، إعلانه عصيان مراني من
٢٢٢ ، خلع المجلس الوطني من ٢٢٢
« اليس » آراء اليس ومسايلها صف
١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، وحاش ١٦
وصفة ١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
٢٩ ، وحاش ٢٩ ، ٣١ ، وصفة
٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٩ ،
٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

يورتال : الميو يورتال نائب القنصل العام ،
تقريره عن خراب الفلاحين من ٢٩٢
حاش ، تقريره عن ازدياد الجرائم من ٣١٢
يشجع على تجارة المصريين من ٣٢٤
يرنج : الليبر يرنج — انظر كرومر

تركيا : تحتج على استعانة إسماعيل من ٥٠ ،
إفلاسها من ٩ — ١٠ ، خلعها إسماعيل
من ١٠٣ ، إلغاؤها فرمان سنة ١٨٧٣
من ١٠٨ ، لرسالها مندوبين إلى مصر
من ١٤٧ ، اضطرابها إلى استعانتها
من ١٤٨ ، احتجاجها على لرسال
المذكرة المشتركة من ١٥٩ ، احتجاجها
على لرسال الأساطيل إلى الإسكندرية
من ١٩٥ ، لرسالها درويش باشا إلى
مصر من ١٩٧ ، قضها يدها من المؤتمر
الأوروبي من ٢٠٩ يطلب إليها أن ترسل
جنوداً إلى مصر ٢١٤ — ٢١٥ ،
قبولها للمذكرة المشتركة من ٢٢٥ ،
توشك أن ترسل جنودها إلى مصر
من ٢٢٦ ، اضطرابها إلى أن تعلن
أن حرايا ثار من ٢٢٨ ، لإعطائها في
أمور أخرى من ٢٢٩ ، مساومتها
لإنجلترا في عقد اتفاق حربي من ٢٢٩
لإنجلترا تمزاً بها ٢٣٠ — ٢٣١ ،
مفاوضتها لإنجلترا في الجلاء عن مصر
من ٣٢٨ — ٣٤٠ ، موقتها بإيلاء مصر
في الوقت الحاضر حاش ٣٦٨

ترككو : الميو ترككو القنصل الفرنسي العام
في القاهرة ، مفاوضات أعمال السير فراك
لاسل الوجهة ضد الوطنيين واستدعائه
من ١٠٧

تشرشل : لورد رنفولف : يمرض مسألة قنة
الإسكندرية على البرلمان من ٢٠١
التصية : قانون التصية من ١١٩ — ١١٢

ص ١٤٩ ، يميل إلى المحافظة على استقلال مصر الثاني ص ١٤٧ ، يسترجع الفن الحريتمن الإسكندرية ص ١٤٩ ، ينكر فكرة تأليف وزارة مشاية لإنجلترا في مصر ص ١٤٩ ، يوافق على الاشتراك مع فرنسا في الصل ص ١٥٠ ، يوافق على صورة المذكرة المشتركة كما وضعها نعمتا ص ١٥٣ ، يندم على إرسال المذكرة المشتركة ص ١٥٩ ، يؤكد أنه حسن النية فيما فعل ص ١٥٩ ، سوء ظن البرلمان المصري به ص ١٦١ — ١٦٢ ، يحم أذنيه عن صناع تحذير السير لإدورد مالت ص ١٦٤ ، يتربى بسلطة أوروبا ص ١٧٤ ، يدعو الدول إلى تبادل الرأي في المسألة المصرية ص ١٧٥ ، يقترح لإرسال مستشارين فنيين إلى مصر ص ١٧٥ ، موقفه حيال المؤامرة البركسية ص ١٨١ ، يقترح التوفيق بين الحديث والنظار ص ١٨٢ ، يبيد اقتراحه القاضي بتدخل تركيا ص ١٨٦ ، يلقي على عرابي مسئولية حفظ النظام ص ١٨٩ ، يهدد بأخذ الوسائل التي تحفظ النظام العام ص ١٩٠ ، يوافق على طلب عزل الوزارة الوطنية ص ١٩٤ ، يتعهد بالألا يحتل مصر ص ١٩٥ ، يقترح لإرسال جنود تركية ص ١٩٦ ، يدعو الباب العالي إلى التدخل في الأمر ص ١٩٦ ، يأمر المراقبين بمقاطعة الوزارة الوطنية هلمش ص ٢٠٥ ، لا يتربى بوزارة راغب وعرابي ، ص ٢٠٥ ، يطلب لإرسال جنود تركية إلى مصر ص ٢٠٦ ، حديثه

٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، وحامشها ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، وحامشها ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، وحامشها ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، وحامش ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، وحامشها ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، وحامش ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ٣٥٠

ثورة سنة ١٨٨١ : ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، أثرها في أوروبا ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ الجلس الأزهري : ثورته على توفيق ص ١٩٧ لإضراب طلبته ص ٣٥٠ الجرائم : ازدياد الجرائم في عهد الإدارة البريطانية ص ٣١٢ ، أسباب هذه الزيادة ص ٣١٣ — ٣١٦ ، وحامش الصفحة الأخيرة ، سن قانون النفي الإداري لمجازة الجرائم ٣٥٣ — ٣٥٤ ، أثر هذا القانون ص ٣٥٥ — ٣٥٦ ، وحامشها

جرشل : اللورد جرشل وزير خارجية إنجلترا : يميل إلى تدخل تركيا في مصر ص ١٣٨ ، يحض فرنسا على أن تلتزم خطة المسألة بإزالة الثورة المصرية ص ١٣٨ ، يقترح أن تتدخل تركيا في مصر ص ١٣٨ ، يحسب اقتراحه ص ١٣٨ ، يرفض فكرة الرقابة على الجيش ص ١٤٧ ، يتفق فكرة احتلال مصر ص ١٤٧ ، يارض في تدخل الباب العالي ص ١٤٧ ، يرسل سفناً حربية إلى الإسكندرية

جيسن : المسترجيسن رئيس مصلحة المساحة :
يطلب تخفيف الضرائب الأرضية
من ٢٥٣ ، يعترف باستعمال الشدة في
جباية الضرائب من ٢٥٧
جير : السيد دي جير وزير خارجية روسيا :
انظر روسيا

الحركة الوطنية : مبدؤها من ٧٨ ، استجاءها
قوتها من ٧٩ — ٨٠ ، قيامها على
الوزارة الأوربية من ٩١ ، تقدير
إسماعيل لها من ٩٩ ، تجمعها حول
حزب من ١٣٠ ، اعتدالها من ١٤٥ —
١٤٨ ، أثر المذكرة المشتركة في لم
شعبها من ١٥٧ — ١٥٩ ، مناصرتها
الوزارة الوطنية من ١٩٢ ، مقاومتها
تدخل تركيا من ١٩٧ ، إحياؤها على
يد مصطفى كامل باشا من ٣٤٦ —
٣٤٧ ، آمالها في الوقت الحاضر
من ٣٥٧ — ٣٥٨

حسين كامل : الأمير حسين كامل عم الخديو
الحالي ، وصفه بؤس الفلاحين من ٢٩٩
وهامش ٣٠١

الحكومة البريطانية : تشجيع إسماعيل على
الاقتراض من ٦ — ٧ ، شرائها أسهم
قناة السويس من ٧ ، ترسل بنة مالية
إلى مصر من ١٩ ، تخضع لسياسة حملة
السندات من ٢٦ — ٢٧ ، تظاهر
الورد غوشن من ٣٠ ، تأني تأجيل
الكيون من ٥٥ ، تطلب إعادة
الوزارة الأوربية من ٩٤ ، توافق على
إعادة المراقبين السابقين من ٩٥ ، تنج
إسماعيل من ١٠٢ ، تقضى على المؤثر
الأوربي من ٢١٦ ، تمدد بالجلاء عن
مصر من ٣٣٦ — ٣٣٨ ، والتهديد ،
انظر أيضاً حربى ، دزوثلى ، جرشل

مع الأمير لوفانوف هامش ٢١٠ ، يأمر
أمير البحر سيموز ضرب الإسكندرية
من ٢١٧ ، يرسل تلبات أخرى إلى
أمير البحر سيموز يدعوها إلى الاشتراك
مع الأسطول الفرنسى من ٢١٧ ، نصيره
ضرب الإسكندرية للأوربيين من ٢١٨ ،
يصرح أن الحرب مع مصر أمر لا بد
منه من ٢٢٣ ، يطلب التصريح بأن
عرايا عام من ٢٢٦ ، يطلب مساواة
فرنسا وإيطاليا الحربية من ٢٢٨ ،
يدس السائق نفع تركيا من الاشتراك
في العمل من ٢٢٧ — ٢٣١ ، يتعهد أن
يدعو أوروبا لمساعدة إنجلترا في إعادة
تنظيم مصر من ٢٢٩ ، يوافق على أن
يترك حل المسألة المصرية حلانها إلى
أوروبا من ٢٣٤ ، يساوم الكونت
كلونوك على نص الاتفاق من ٢٣٣ ،
ينكر فكرة بسط الحماية على مصر
من ٢٣٦ ، يصرح بزمه على الانسحاب
من مصر سنة ١٨٨٨ من ٣٣٦ —
٣٣٧

جريجورى : السير وليم العضو بالبرلمان ، دفاعه
عن الثورة الوطنية من ١٧٠ — ١٧١
الجمعية العمومية : نظامها من ٢٣٦ — ٢٣٧ ،
طلبها لإيجاد حكومة نائية من ٣٤٥ ،
تهرب لجناتها عن مشروع مد أجل امتياز
قناة السويس ورفضها المشروع في
ذيل الكتاب

جوير : السيد جوير ممثل حملة السندات
الفرنسيين . سفره إلى مصر مع لورد
غوشن من ٢٩
جولسميد : السير جوليان العضو بالبرلمان :
احتجاجه على حملة السندات من ٧٨ ،
دفاعه عن الاحتلال هامش ١٣٧

الحكومة الثمانية : انظر تركيا

الحكومة الفرنسية : سياسة التدخل السلي

ص ٥-٦ ، ترسل بثة مالية إلى مصر

ص ١٦ ، تشجع مشروع إنشاء مصرف

وطني ص ١٨ ، ترسل مستشاراً مالياً

إلى مصر ص ٢٠ ، سياستها في السألة

المصرية ص ٩٤ - ٩٥ ، انظر أيضاً

فريسيه ، نجبتا

حليم : الأمير حليم عم إسماعيل : يصخذ أداة

لإرهاب إسماعيل ص ٥٣ ، يحضله

نصراؤه ص ١١٠ - ١١١

داود باشا : صهر توفيق : حين ناظر الحرية

ص ١٣٢ ، يأمر عرايا بمغادرة القاهرة

إلى الدريجات ص ١٣٢

السنن : تحريم زراعته ص ٢٦٩

سري : لازل دوبي وزير الخارجية البريطانية :

يقترح إرسال لجنة مالية إلى مصر

ص ١٢ ، بين المستر كيف رئيساً للجنة

ص ١٢ ، شرحه أغراض اللجنة ص ١٢

تعليمه للمستر كيف ص ١٣ - ١٥ ،

رفضه الموافقة على المشروع الفرنسي

ص ١٨ ، حضه إسماعيل على ألا يغبل

مشورة فرنسا ص ٢٠ - ٢١ ، رفضه

الاشتراك مع السيوي عليه ص ٢٠ ،

تهنيده بنصر تقرير المستر كيف السري

ص ٢١ ، مقاطعة مشروعات إسماعيل

ال مالية ص ٢٦ ، يصطلح مع فرنسا

ص ٢٧

درويش باشا : رئيس البثة التركية التي أرسلت

إلى مصر ، وصوله إلى الإسكندرية

ص ١٩٧ ، مقاومة الوطنيين لمس ١٩٨ ،

يقبل رشوة من الحديو ص ١٩٨ ،

يثار عليه بأن يقتل عرايا رعباً بالرماس

ص ٢٠١ ، يرى أن بثة قد أدت

الغرض المقصود منها ص ٢٠٥

دزرتلي : المستر دزرتلي رئيس الوزارة

البريطانية ، شراؤه أسهم قناة السويس

ص ٨ ، يقضي على ثقة مصر المالية ص

٢٩ - ٢٢

المستور المصري : انظر القانون الأساسي

دشواي : قطائع دشواي ص ٢٢٩ - ٢٣١

دشواي : مستشار المعارف في مصر ، نشاطه

الإداري ص ٢٢٣ ، واضع سياسة تجارة

المصريين ص ٢٢٤ - ٢٢٥

دوفرين : اللورد دوفرين السفير البريطاني في

الأساسة ، رأيه في ديون الفلاحين ،

ص ١١٨ - ١١٩ ، ورأيه للموظفين

البريطانيين في مصر ص ١٢٢ -

١٢٣ ، يشير على حكومته بحسم النزاع

بين إنجلترا والسultan ص ١٤٩ ،

سياسته في المؤتمر الأوروبي ص ٢١١

مفاوضات مع السultan بشأن ضرب

الإسكندرية ص ٢١٨ ، حديث هام

بينه وبين متولي أعمال القاهرة الألمانية

ص ٢٢٤ ، إرساله إلى مصر ص ٢٣٦

تنظيمه حكومة مصر ، ص ٢٣٧ -

٢٣٨ ، آراؤه في السخرة ص ٢٧٦ ،

مفتشوره عن السكراباج ص ٢٨١

ديسي : المستر إدورد ديسي ، مقالته عن

سياسة إنجلترا القديمة نحو مصر ،

هامش ص ٦ ، انتقاده لإسراف إسماعيل

هامش ص ٤٣ ، وصفه سلطة مشاغ

الغري ص ٢٨٧ ، رأيه في تطبيق

تعليم اللجنة الأولى على الأعمال

السياسة ص ٢٣٣

ديكلز : اللورد ديكلز وزير خارجية فرنسا :

يقترح على الحكومة البريطانية أن

تشارك معها فرنسا في المسائل المصرية

١٢٩ ، طرده من منصبه من ١٢٩ ،
اشتراكه في المؤامرة المجرية من
١٢٩ ، هبه من مصر من ١٢٩
رنج : البارون دي رنج القنصل الفرنسي العام :
أنجازته إلى جانب الوطنيين واستدعاؤه
إلى فرنسا من ١٣٠ — ١٣١
روزلت : المستر . روزفلت الرئيس السابق
للولايات المتحدة ، خطبته عن مصر في
جلده هول من ٣٦٦
روزل : المستر روزل مدير مصلحة الدومين :
يظن على النظار الوطنيين وصفهم
بالخاليين من ١٦٩ ، قوله عن إلغاء
الكرياج من ٢٨٥
روسيا : تصر على أن يكون لدول الأوربية
الكلمة العليا من ٢٠٩ ، تنسحب من
المؤتمر الأوربي من ٢٢٤
رومين : المستر رومين نائب الأحكام في الجيش
الهندي سابقاً ، تعيينه مراقباً عاماً من
٤٦ ، مذكرته عن الضرائب المقروضة
على الفلاحين من ٥٩ ، مأساة الميجر
يرنج له من ٥٩ ، ماله إلى تأجيل دفع
الكويون من ٥٥ ، يستحيل من
منصبه من ٩٤
ريش باشا : ناظر النظار : بين عضواً في لجنة
التحقيق المولية من ٥٨ ، يؤلف
الوزارة في عهد توفيق من ١٠٥ ،
يطلق الصف الوطني ويقيم الوطنيين
من ١١٠ ، يضطهد الضباط
والدستوريين من ١٢٩ ، سقوطه
وتولية خريفي مكانه من ١٣٣ — ١٣٤
تعيينه نظراً لخلطه من ٢٢٢ ، أمره
بالغاء الكرياج من ٢٨٥
الري : في عهد إسماعيل من ٣٤ — ٣٥ ،
٣٠٧ ، تدهوره في عهد الرتبة

من ١٨ زيارة الأورد دي لي من ٢٧
دي لبس : فرديناند دي لبس مفتي قاعة
السويس ، حصوله على امتياز إنشاء
القاعة من ٣ — ٤ ، ترشيحه لرئاسة لجنة
التحقيق المولية من ٥٨ ، حمله على
الاستقالة من منصبه من ٦٠
الدين العموي : في عهد إسماعيل من ٤ — ٦
للمشروع الفرنسي لإدارة الدين العموي
من ٢٤ ، مشروع غوشن وچوير
لإدارته من ٢٧ — ٢٨ ، ازدياد الدين
في أيام إسماعيل من ٤٠ — ٤١ ، سمو
القائمة التي ربطت على الدين بعد تخفيضه
من ١١١ ، إضافة دين جديد له من
٢٥٨ ، أسف السير هنري دومندولف
على فسخ الدين من ٢٦٩ — ٢٧٠ ،
تحويل الدين من ٢٧١
رانب : كاتب سر إسماعيل ومنظم المؤامرة
المجرية : من ١٧٩
راغب باشا : ناظر النظار : يؤلف وزارة تضم
عرايا من ٢٠٤ ، يحزله الحديو من
٢٠٨
رتشيك : مصرف وتشيك : يساعد على شراء
أسهم قناة السويس من ٧ ، يناوش
حالة السندات الفرنسيين من ٢٥ — ٢٦
يقدم قرصاً جديداً من ٦٩ ، يأبى دفع
باقى القرض من ٧٠ ، يطلب إلى بيسرك
أن يمينه على إسماعيل من ١٠١ ، يتطلع
نظام خريفي باشا المال من ١٠٢ ، يلم
باقى قرض سنة ١٨٧٨ من ١٠٩ —
١١٠ ، إشاعة عزمه رشوة على عرابي
من ٢١٩
رفقي : رفقي باشا ناظر الحرية ، قاد إعارته
من ١٢٨ ، نشاطه الضباط عزله من
١٢٩ ، يناصر على خلفه عرابي من

حال البلد الذي من ٢٥٢ .
 سيمور : أمير البحر (لورد الستر) قائد
 الأسطول البريطاني في مياه الإسكندرية :
 يني حكومته بحسين الإسكندرية
 من ٢١٦ ، يؤمر بذلك القرار من ٢١٧
 يرسل بلاغا نهائيا إلى حاكم الإسكندرية
 العسكري من ٢١٨ ، يطلق القنابل
 على الإسكندرية من ٢٢٠
 سينكفئ : السيو سينكفئ القنصل
 الفرنسي العام في القاهرة من ١٧٦ ،
 ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ،
 ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٧
 السودان الإنجليزي المصري : اتفاقية السودان
 من ٣٥٩ ، إنهاء موارد السودان
 على حساب مصر من ٣٥٩ ، وعامتها
 شريف باشا : ناظر النظائر يؤلف أول وزارة
 مشولة من ٩١ ، تناطه أوروبا من ٩٤
 يصبح مشروع الإصلاح المالي من ١٠٢
 يزيله توفيق من ١٠٥ ، يكلف بتأليف
 وزارة دستورية من ١٣٤ ، يارض
 الجيش من ١٤١ ، يرفض قانون
 الانتخاب العمقراطي من ١٤٤ ، يضع
 من عنده مشروعاً لدستور من ١٤٥
 يزيل بناء على طلب مجلس النواب
 من ١٦٥ — ١٦٦ ، يفس السائس
 لوزارة محمود سامي عرابي من ١٧٢ ،
 يده في المؤامرة المركمية من ١٧٩ ،
 يعين ناظراً للنظار بعد ضرب
 الإسكندرية من ٢٢٢
 الصحافة الوطنية : تناط شأنها بجد فورة
 سجن من سنة ١٨٨١ من ١٣٦ ،
 وعامتها ، قانون المطبوعات الصادر
 سنة ١٨٨١ ، من ٣٥٠ — ٣٥١ ،
 إعادة هذا القانون من ٣٥٢

الأوربية ٣٠٧ — ٣٠٨ ، وعامتها ،
 تقدمه وما حدث فيه من الأغلاط في عهد
 الحكم البريطاني من ٣٠٧ — ٣١٠
 . والمواش
 سانت هيلير : السيوتي بلرطن وزير خارجية
 فرنسا : يترح أن تبسط على مصر مراقبة
 عسكرية إنجليزية فرنسية من ١٣٩ ،
 يقاوم فكرة تدخل تركيا من ١٣٩ ،
 يكرر طلبه الخامس بإشتراك إنجلترا
 وفرنسا في عمل حربي في مصر من ١٤٩
 السخرة : استخدامها في حفر قناة السويس
 من ٤٣ ، بدل السخرة التي اقترحه
 السيو بلير من ٨٢ ، الموافقة على
 مشروع السيو بلير من ١١٠ ، بدل
 السخرة في عهد اللورد كرومر من ٢٦١
 إلغاء السخرة على يد اللورد كرومر
 من ٢٧٤ ، ٢٧٥ — ٢٨١ ، تبرير
 السخرة رسمياً في الزمن الماضي من ٢٧٨ ،
 استخدام السخرة في الوقت الحاضر
 من ٢٨١ ، ٢٨٢ — ٢٨٣ ، والمواش
 سعيد باشا والي مصر : مصر في عهده من ٣
 سلسبي : اللورد سلسبي رئيس الوزارة
 البريطانية ، يطلب عزل إسماعيل من ١٠٢ ،
 يمد بالجلد عن مصر ، ويرسل السير
 هنري دومند ولف لينافوس في عقد
 اتفاق لجلد من ٢٣٧ — ٢٣٨
 سلطان تركيا : ناظر تركيا
 سلطان باشا : رئيس مجلس النواب المصري
 تعيينه من ١٥٦ ، يوحاب مرابي للزعوم
 له من ١٦٧ ، يصل على إسقاط الوزارة
 الوطنية من ١٩٠ ، يرض على عرابي
 بالتيابة من السير لافورد مالت أن يرح
 القطر من ١٩١ ، يطلب لإطلة الوزارة
 الوطنية إلى مناصبها من ١٩٣ ، وصفه

يعرض عليه السير إدورد مالت مفادرة
القطر المصري من ١٩١ ، يصي أمر
السلطان من ١٩٢ ، يعين حاكماً
عسكرياً مطلقاً بسد فتنة الإسكندرية
من ٢٠٢ ، يقرى على ترك مصر بالمال
من ٢١٩ ، يصير قائماً عاماً للجيش
من ٢٢٢
على يوسف : الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ،
يلغ عن الكتاب الوطنيين هاشم
من ٣٥٢
غراي : السير إدورد غراي وزير خارجية
بريطانيا : يلمن رغبته في بقاء الاحتلال
البريطاني بمصر من ٣٦٥
غلاستون : للسترو . ١ . غلاستون : ينكر
فكرة احتلال مصر احتلالاً دائماً
من ٣٣٦ ، خطابه إلى مصطفى كامل
باشا الخاس بالجلد عن مصر هاشم
من ٣٤٠
نمبتا : للسوي ليون نمبتا وزير خارجية فرنسا :
يخلف للسوي سانت هيليرس من ١٥٠ ،
يقترح تهديد الوطنيين من ١٥١ ،
يكتب للذكرة المشتركة من ١٥٣ ،
يأبي أن يفسرها بما يخفف وقعها
من ١٥٩ ، يأبي أن يكون للبرلمان
المصري الرقابة على المالية من ١٦٣ ،
يستقيل من منصبه من ١٧٥
غوردون : الجنرال تشارلس جورج غوردون :
يتخلص منه حملة السندات من ٥٨
غورست : السير إلفن غورست ممتد إنجلترا
في مصر : تهرره عن حال المدارس
المصرية في الوقت الحاضر من ٣١٩ —
٣٢٠ ، يطرض في الجلاء عن مصر
من ٣٣٩ ، يخلف اللورد كرومر في
مصر من ٣٤٧ ، يقرض الحديو

وهامتها ، محاكمة الصحفيين من ٣٥٢
صندوق الدين المصري : لإنشائه من ٢٤ ،
خذلان إنجلترا له من ٢٦ ، يسمح
بإقراض الحكومة المصرية من ٢٦٥ ،
يطلب السير هنري درمند وقف إلقاءه
من ٢٦٥ ، يحرم من الرقابة على المال
الاحتياطي من ٣٥٨
الضباط المسرون : يزولون جملة من ٧٢ ،
يهجمون على السير فرغز ولسن ونوبار
باشا من ٧٢ ، يطالبون ناظر الحربية
بزيادة مرتباتهم من ١٢٨ ، يطلبون
عزل ناظر الحربية من ١٢٩ ، يهودم
عراي أثناء الثورة من ١٣٢
عباس الثاني الحديو الحالي : يلمن رغبته في
إيجاد نظام نيابي من ٣٤٧ ، يترناه
السير إلفن غورست من ٣٤٧
عبد العزيز شاويش : رئيس تحرير اللواء
لسان حال الحزب الوطني : يسجن من أجل
جريدة صحفية من ٣٥٢ ، وهامتها
عراي باشا : قائد الضباط من ١٢٨ ، يتآمر
عليه النظار من ١٢٩ ، حب الشعب له
من ١٣٠ ، اضطهاده من ١٣١ ، يلقى
أصراً بمفادرة القاهرة من ١٣٢ ، يهود
ثورة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ من ١٣٢ ،
يحصل على دستور لمصر من ١٣٣ ،
يسمو التواب للبحث في النظم الدستورية
من ١٤٤ ، يؤكده إليه إلى الاعتدال
من ١٤٣ — ١٤٤ ، يدعن لرأي
شريف باشا من ١٤٥ ، يحتج على
للذكرة المشتركة من ١٥٨ ، يعين
ناظراً للحربية من ١٦٦ ، يتهم بأنه
أجير للسلطان من ١٦٩ ، يتآمر عليه
الضباط المراككة من ١٧٩ ، يأبي أن
يتعمل تيمة حفظ النظام العام من ١٩٠

سفيتين حريتين إلى الإسكندرية
 من ١٨٧ ، ياروس في لارسال جنود
 تركية إلى مصر من ١٩٦ ، يترح عقد
 مؤتمر أوربي من ١٩٧ ، يرى وجوب
 الاتفاق مع مرابي من ٢٠٥ ، يطلب
 أن توقع الدول على اتفاق البراءة من
 الأثرة من ٢٠٨ ، يستعمل انتقاد
 المؤتمر من ٢٠٨ ، يرفض الاشتراك
 في ضرب الإسكندرية من ٢١٧ ،
 يرفض الاشتراك في الأعمال الحربية
 من ٢٢٧ ، يقطعه مجلس النواب
 الفرنسي من ٢٢٤

قثيان : اللورد قثيان الفصل البريطاني العام
 في القاهرة : يرحب بقوط الفنتش
 من ٣٢ ، يكتب إلى حكومته عن نتائج
 مشروع غوشن وجوير الوخيمة
 من ٥٠ ، موقة حبال الكوبون
 من ٥٥ ، ياروس في عزل الضباط
 من ٧٣ ، يبرعرد الضباط حامش
 من ٧٤ ، يطلب «مواقة» لإسماعيل
 من ٧٥ ، يحيل إلى إقامه لائحة الدين
 من ٨٠ ، حكمه على الإدارة الأوربية
 من ٨٨ ، استدعاؤه من ٨٩

الفلاحون المصريون : حلم في عهد سعيد باشا
 من ٣ ، الحراب التي حاق بهم بسبب
 مشروع غوشن وجوير من ٤٧ —
 ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، حلم في عهد
 الوزارة الأوربية من ٨١ — ٨٢ ،
 حلم في عهد المرافقة الثانية من ١١٥ —
 ١١٩ ، ديونهم من ١١٨ — ١١٩ ،
 ٢٩٥ — ٢٩٦ ، تخفيف الضرائب
 عنهم ٢٦٠ — ٢٦١ ، ٢٩٣ —
 ٢٩٥ ، حلم في بدء الاحتلال البريطاني
 من ٢٩١ — ٢٩٢ ، حلم في الوقت

من ٣٤٧ ، مشروعات الإصلاحية
 من ٣٤٨ — ٣٤٩ ، عييد قانون
 المطبوعات من ٣٥١ — ٣٥٢ ، يصدر
 قانون النفي الإداري من ٣٥٣ — ٣٥٥
 نصريه الرجعي من ٣٦٦ — ٣٦٧
 غوشن : اللورد غوشن أحد أعضاء وزارة
 الأحرار قديما ورئيس مصرف فرهلنج
 وغوشن : يقد أول قرض لمصر من ٤ ،
 مشروعه لإصلاح مالية مصر من ٢٨ —
 ٢٩ ، سفره إلى مصر من ٢٩ ، يطلب
 تعيين لجنة تحقيق من ٥٣

غوشن وجوير : مشروعهما لإصلاح مالية
 مصر ، ماهية هذا المشروع من ٢٨ —
 ٢٩ ، تقديم المشروع إلى إسماعيل
 من ٣٠ ، حمل إسماعيل على قبوله
 من ٣٢ ، إختاق المشروع من ٥٠ ،
 ماتمعله مصر بسببه من ٦٨ — ٦٩ ،
 إلغاء قانون التصفية له من ١١١ — ١١٢
 قترموريس : اللورد قترموريس وكيل وزارة
 الخارجية البريطانية : دافع عن إنشاء قانون
 القابلة من ٨٢

فريد بك : محمد فريد بك رئيس الحزب الوطني
 الآن ، حديثه مع الصلور الأعظم عن
 المسألة المصرية حامش من ٣٦٨ ، رأيه
 في مسألة قناة السويس حامش من ٣٧٠ ،
 فريسيه : اللورد فريسيه وزير خارجية
 فرنسا : يخلف نمينا في وزارة الخارجية
 من ١٧٣ ، يحيل إلى ترك مصر وشأنها
 من ١٧٣ ، يأتي لارسال مستشارين
 فنيين من ١٧٦ ، يستدعي اللورد فريسيه
 من ١٧٦ ، يحجج على تمخل تركيا
 من ١٨٥ ، يصر على وجوب استعمال
 الكياسة والحسنر في مسألة اللؤامرة
 الماركسية من ١٨٥ ، يترح لارسال

الناؤه بواسطة الإنجليز من ٢٣٦
قانون النقي الإداري : من ٣٥٣ — ٣٥٦
الكرياج : إنشاء الكرياج في عهد الوزارة
الوطنية من ١٦٩ ، منشور الورد
دوقرين عن الكرياج من ٢٨٤ حظر
رياض استغلامه من ٢٨٥ ، استمرار
استغلامه في عهد الورد كرومر من
٢٨٦ ، تاريخه الطبي من ٢٨٨ — ٢٨٩
كرومر : لورد كرومر ، بين مندوبا بريطانيا
في صندوق الدين من ٤٧ ، يارض
في إقام الضراب الأرضية من ٥١ ،
يقترح إنشاء لجنة تحقيق مالية من ٥١
بين عضواً في اللجنة من ٥٨ ، بين
مرافقا لإنجلترا عاماً من ١٠٨ ، ينفذ
ما كان يراه إساعيل لإصلاح المالية
من ١٠٩ ، رأيه في الموظفين
البريطانيين من ١٢٢ ، بين مضمداً
لإنجلترا في مصر من ٢٣٨ ، يشيد
بذكر نجاح إصلاحاته من ٢٤٨ ،
بجته في إعطاء الطبيعة فرصة للعمل
من ٢٤٩ ، يقترح عقد قرض جديد
وإنقاذ وسائل أخرى من ٢٥٠ ،
يقين فصح الضرائب الأرضية من ٢٥٤ ،
يعاول انتهاب صندوق الدين من ٢٥٥ ،
يرى لحال الفلاحين من ٢٥٧ ، يلح
في تخفيف الأعباء المالية على القرو
من ٢٥٩ ، يتولى على المال المخصص
لتخفيف الضرائب من ٢٦١ — ٢٦٢ ،
يتعرف باستعمال القسوة في جبالة
الضرائب من ٢٦٣ ، يبيع أراضي
الهومين والمثارة البنية من ٢٦٣ ،
يقرر بدل الإغناء من الجمعية السكرية
من ٢٦٤ — ٢٦٥ ، يثبت بالحسابات
للمالية من ٢٦٧ — ٢٦٨ ، يدين

الحاضر من ٣٠٠ — ٣٠٢
قنبلي : نائب القنصل العام ، تهريبه عن محاكمة
أهلى دنشواي من ٣٢٠ — ٣٢١ ،
يطلب سن قانون المطبوعات من ٣٥٠
قنست : السير إدجر قنست للمستشار المال
لمصر ، تهريبه عن يؤس الفلاحين
من ٢٥٢ ، اعترافه بافلاس الخزانة
المصرية من ٢٥٧ ، تهريبه عن اخفاء
دون الفلاحين من ٢٩١
قيليه : السير قيله القنصل العام العالية الفرنسية
ساجاً ، ترسله الحكومة الفرنسية إلى
مصر لينافس النير قرقرز ولسن من ٢٠
مفروعه لإصلاح المالية من ٢٠ — ٢١
القطن : زراعته من ٣ ، اتساع نطاق زراعته
من ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، هامش ٣٠٤
خطر هذا التوسع من ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،
هامش ٣٠٦ ، انحطاط محصول من ٣٠٧ ،
القضاء على صناعته ٣٠٩
قناة السويس : منع دى لبس امتيازها من ٣
افتتاحها من ٤ ، شراء الحكومة
البرطانية أسهمها من ٧ ، متى هذا
العمل من الوجهة السياسية من ٨ ،
تحكيم نابليون الثالث في النزاع التي قام
بثانها من ٤٤ ، مفروع مد أجل
امتيازها من ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ —
٣٦١ ، والتذييل ، رفض الجمعية
الصومية للمفروع من ٣٦٢ ، موقف
الوطنيين حيال المفروع من ٣٧٠
وهامها
القانون الأساسي لسنة ١٨٨٢ : مفروعه
كما وضعه شريف بلنا من ١٤٥ —
١٤٦ ، رفض المجلس لهذا المفروع
من ١٦٠ ، مفروع المجلس منه
من ١٦٦ ، توقيع المصوب عليه من ١٦٧

يشير على توفيق باشا بأن يقتل مراديا
رميا بالرصاص من ١٣٣ ، يشير
باستخدام الأعيان في معارضة الجيش
من ١٤٠ — ١٤١ ، الأثر الحسن
التي يتحرك مراديا في سنة ١٤٣ —
١٤٤ ، يشار في زيادة الجيش
من ١٤٥ ، مذكرته عن السياسة
البريطانية في مصر من ١٥٥ ، يصل
على ضم مصر إلى إنجلترا من ١٦٥ ،
يشير بتكم الوطنيين من ١٦٨
كلنوك : الكونت كلنوك وزير خارجية النمسا
والجبر : لا يشار في مفاوضات مصر
من ٢٢٥ ، يطلب أن يتمتع المؤتمر
للمرة الأخيرة من ٢٣٣
كوكسن : المستر كوكسن القنصل البريطاني
في الإسكندرية وتاب القنصل العام
أحيانا ، يتوسط بين توفيق وجيش
الثورة من ١٣٣ ، يرسل إلى بلده
تقارير مروعة عن حال مصر
من ١٦٨ — ١٦٩ ، يرسل مرسوم
التجار البريطانيين في الإسكندرية
من ١٩٤ ، يرحل في قنصلية الإسكندرية
من ٢٠٠ ، تهرره عن حال الفلاحين
من ٢٤٥
كيث : السير استيفن كيث رئيس البعثة
في إنجلترا سابقا ، يرسل إلى مصر
رئيسا للبعثة المالية من ١٢ ، الفرض
من سنة من ١٢ — ١٣ ، فشل البعثة
من ١٥ ، تهرره عن مالية مصر
من ٢٠ — ٢١ ، رأي في مقدرة مصر
على أداء ديونها من ٢٢ — ٢٣ ، رأي
في سبب متاعب مصر من ٢٨ ، رأي
في الوسائل التي يستخدمها المليون في
هذا الوقت من ٤٠ ، رأي فيما يجب أن

بمذهب التجارة الحرة من ٢٦٨ ، يحاول
الاستيلاء على الاحتياطي من ٢٧٠ ،
يحدد التوازن المالي من ٢٧٢ ، « يخشى »
على السخرة من ٢٧٤ وما بعدها ، يد
بالغاء السخرة لإنهاء تالما من ٢٨٢ ،
يتبين استحالة ذلك من ٢٨٢ ، يتحد
منشور اللورد دوفرين عن الكرياج
من ٢٨٤ ، ثم يسخر من منشور اللورد
دوفرين من ٢٨٦ ، قوله عن الرحمة
المالية من ٢٩٤ ، تهرره عن ديون
الفلاحين من ٢٩٥ — ٢٩٦ ، دعواه
أنه مصلح زراعي من ٢٩٧ وما بعدها ،
قوله عن ادخال الفلاحين المال من ٢٩٩
— ٣٠٠ ، يجب الاقتصاد على التوسع
في زراعة القطن من ٣٠٦ ، يزعمه
ازدياد الجرائم من ٣١٢ ، آراؤه في
أسباب الجرائم وازديادها من ٣١٣ —
٣١٥ ، ينفي كومسيونات الأسماء
من ٣١٣ ، يحاول مشروع الجامعة
المصرية من ٣٢٠ — ٣٢٢ ، يترق
بوجود الرشوة والفساد من ٣٢٧ —
٣٢٨ ، وجاء اللورد كرومر الأخير
للموظفين البريطانيين من ٣٢٨ ، إنكلوه
نية الضم أو الحماية من ٣٣٦ ، يحذر
من « البعثة » في الجلاء من ٣٣٨ ،
خرافة شكر المصريين للإنجليز من ٣٤٣
— ٣٤٤ يعلن الحرب إلى الوطنيين
من ٣٤٥ — ٣٤٦ وما بعدها ، يتقبل
من منصبه من ٣٤٧
كلارك : المستر كلارك كاتب سر الوكالة
البريطانية ، وصفه نحن حال الفلاحين
من ٢٩٧
كلن : السير أوكلند كلن الرقيب البريطاني
الصام ، تسميته في منصبه من ١٣٢ ،

المشتركة من ١٥٨ ، ينفي زيادة إحكام
الروابط بين عناصر الحركة الوطنية
من ١٥٨ ، يندم على ضياع فرصة
سنتحت للتوفيق من ١٦١ ، رأيه فيها
قد تؤدي إليه رقابة البرلمان على الميزانية
من ١٦٢ ، سعيه في إقناع البرلمان
من ١٦٢ — ١٦٣ ، يلقي بنفسه في
أحضان أنصار الضم من ١٦٥ ، يمنع
البرلمان من أن يكون له حق تقرير
الميزانية من ١٦٤ ، ينشر الأمل
عن يد عرابي في الأزمة من ١٦٧ —
١٦٨ ، يرى أن تتدخل تركيا
من ١٧١ ، يبلغ نبأ تصديب عرابي
للسجونين من ١٧٩ ، يده في تكوين
المؤامرة الجركسية من ١٨١ — ١٨٣
تقرره عن سلامة الحديو والأوربيين
من ١٨٤ ، لا يأبى من تضحية حياة
الأوربيين للأغراض السياسية من ١٨٩
يطلب عزل الوزارة الوطنية وفق عرابي
من ١٩١ ، رأيه في نتائج عودة الوزارة
الوطنية إلى مناصبها من ١٩٤ ، يحذر
من وقوع نزاع بين المسلمين والمسيحيين
من ١٩٩ ، قتلته من ٢٠٣ ، انتقله
إلى سفن أمير البحر سيمور من ٢١٩
المالية المصرية : في عهد إسماعيل من ٥٠٤ ،
٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، حقيقة
٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، الخراب المالي في عهد إسماعيل من
٣٨ — ٤٢ ، المالية حسب مشروع
غوشن وجوير من ٤٨ — ٥٠ ،
٦٢ — ٦٣ ، في عهد الوزارة الأوربية
من ٦٨ — ٧٠ ، ٨٣ ، ٩٠ ، وهاشميا ،
١٠٧ — ١٠٨ ، عهد المراقبة الثانية
من ١١١ — ١١٢ ، ١١٤ — ١١٥

يقتض من العلاج من ٤٤ ، وصفه الأمن
العام في مصر من ٣١٢
لاسل : السير فرانسيس لاسل الفصل البريطاني :
من ٨٩ ، يكلف بأن يقترح على إسماعيل
التزول عن العرش من ١٠٧ ، مراضة
الفرنسيين له من ١١٢
لامير : المير لاميير ناظر مدرسة الحقوق
الحديوية سابقاً : طرده من منصبه من
٣٢١ وهاشميا
لجنة التحقيق الدولية : بينها إسماعيل من ٥٤ ،
أعضاء اللجنة من ٥٨ ، تحريرها الأول
من ٦١ ، اتهامها لإدارة إسماعيل من ٦١ ،
توصيات اللجنة من ٦٣ — ٦٤ ،
تقترح مشروعات أخرى ثورية من
٨٠ — ٨٢ ، تحريرها الثاني من
١١٧ — ١١٨ ، تأمر بمصادرة الأموال
من ١٢٠
لطف : عمر لطفى باشا محافظ الإسكندرية : ينظم
الفتنة من ١٩٩ ، شكواه من الوزارة
الوطنية من ١٩٩ ، يبي أسباب الفتنة
من ٢٠٠ ، يرأس لجنة تحقيق الفتنة
من ٢٠١
مالت : السير إدوارد مالت الفصل البريطاني
العام في القاهرة . تعيينه في منصبه
من ١١٥ ، رأيه في تقدم الفلاحين للمال
من ١١٥ ، يكتب تقريراً حسناً عن
عرابي من ١٢٣ ، يقترح لإرسال
سفيتين حربييتين إلى الإسكندرية
من ١٤٨ ، يرسل تهريرات مرموعة
عن سلوك عرابي من ١٥٢ ، يحذر من
تفجيع الحديو على مقاومة المجلس من
١٥٤ ، ينفي برضاء الحديو عن المجلس
من ١٥٦ ، رأيه في أثر الذكرة المشتركة
من ١٥٨ ، يحاول تحليل أهمية الذكرة

- في عهد الإدارة البريطانية من ٢٤٧ — ٢٥٠ ، ٢٥١ — ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ — ٢٦١ ، ٢٦٣ — ٢٦٤ ، ٢٦٦ — ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٩٣ — ٢٩٥ ، ٣٥٨ — ٣٦٠
- مجالس المديرية : إصلاحها من ٣٤٨
- مجلس شورى القوانين : إنشاؤه من ٢٣٦ — ٢٣٧ ، الحقوق الجديدة التي أعطيت له من ٣٤٨ ، يطلب الحكومة النيابية لمصر من ٣٤٩ ، وهاشميا
- مجلس شورى النواب : إنشاؤه في عهد محمد علي من ٨٣ — ٨٤ ، إعادته في عهد إسماعيل باشا من ٨٥ ، قضاء أوربا عليه من ١٠٧ ، دعوة شريف باشا له من ١٣٤ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، انقسام آراء أعضائه من ١٥٧ — ١٥٨ ، اتحاد أعضائه على أثر إرسال المذكرة المشتركة من ١٥٨ ، رفضه مشروع الدستور التي وضعه شريف باشا من ١٦١ ، دفاع السير إدورد مالك عنه من ١٦٣ — ١٦٤ ، طلبه تقرير مسئولية الوزارة من ١٦٦ — ١٦٧ ، طعن السير إدورد مالك عليه وقوله إن سياسته معادية للأوربيين من ١٦٧ ، خصه الأعمال المتطرفة بمسح الأراضي من ١٦٨ ، إلغاء الإنجليز له من ٢٣٦
- محمد عبده : الشيخ محمد عبده : ميل إلى الاعتدال الدستوري من ١٤٦
- عمود سامي : ناظر نظار مصر : بين ناظراً للحرية من ١٢٩ ، يستقيل من منصبه من ١٣٢ ، يؤلف أول وزارة دستورية من ١٦٥ ، يمرض على الحديو برنامجا ومشروع قانونه الأساسي من ١٦٦ ، يستقيل ثم عاد إلى منصبه من ١٩٢ — ١٩٣
- المذكورة المشتركة : إصدارها من ١٥٣ ، تقديمها من ١٥٤ ، ما كان لها من الأثر من ١٥٧ — ١٥٨
- المراقبان السامان : إنشاء المنصبين من ٢٨ ، تعيين المراقبين من ٤٦ ، إلغاء منصبهما من ٦٧ ، إعادتهما من ١٠٥ ، مقاطعة المراقبين الوزارة الوطنية هاشم من ٢٠٥ — ٢٠٦
- المراقبة الثنائية : من ١٠٩ وما يليها ، التقدم المال في عهدهما من ١١٤ — ١١٥ ، الفساد في عهدهما من ١٢٢ — ١٢٤
- مصطفى كامل باشا : زعيم الوطنيين : يهي الحركة الوطنية من ٣٤٥ ، موته من ٣٤٦ ، آراؤه في التزامات مصر للدول من ٣٧٠ وهاشميا
- الفتح : يأتي أن يغني بقتل الورداني من ٣٦٥
- المقابلة : قانون المقابلة : إصدارها من ٧ ، مشروع قانون المقابلة من ٨١ — ٨٢ ، إلغاء قانون المقابلة من ١١٤
- مكثرت : السير ملكولم المستشار القضائي بمصر : رأيه في قانون النفي الإداري هاشم صفحتي ٣٥٥ ، ٣٥٦
- منسحق : السينيور منسحق وزير خارجية إيطاليا : يأتي الاشتراك مع إنجلترا في الأعمال الحربية من ٢٢٨
- المؤامرة البركسية : كشفها من ١٧٩ ، الأحكام التي صدرت فيها ولم يوافق عليها توفيق من ١٨٠ ، مرض الأمر على الباب العالي من ١٨٠ ، طلب النظر تخفيف الأحكام من ١٨١ ، نفي المسجونين من ١٨٣ ، رجوع الناصرين إلى مصر هاشم من ١٨٧
- مؤتمر الأستاذة الأوربي : دعوته إلى الانقاد من ٢٠٨ ، افتتاح المؤتمر

الإنجليزية : يملغ عن خلق إسماعيل
 ص ١٠٢
 الملباوى بك : المدعى السورى فى قضية دنشواى :
 يملغ عن الوردانى ص ٣٦٤ — ٣٦٥
 الوردانى : إبراهيم الوردانى : يملغ بطرس باشا
 ص ٣٦٢ ، عاكنه ص ٣٦٤ —
 ٣٦٥ ، مدح ملباوى بك له ص ٣٦٥ ،
 الوردانى من شهداء الوطنية ص ٣٦٥
 — ٣٦٦ —
 الوزارة الأوربية : اقتراح تأليفها ص ٦٤ ،
 تأليفها بالعمل ص ٦٧ — ٦٨ ، إدارتها
 شئون البلاد ص ٦٨ — ٧٢ ، أثرها
 فى رأى المصرى العام ص ٧٢ — ٧٣ ،
 علاقتها بإسماعيل ص ٧٤ — ٧٥ ،
 إعادة تأليفها ص ٧٦ ، إسماعيل يعزها
 ص ٩١ ، انظر أيضا ولسن
 وزارة سالى وعمراني : تأليفها ص ١٦٥ ،
 مبروعها الإصلاحى ص ١٦٦ ، مهاجة
 الإنجليز لها ص ١٦٨ — ١٧٠ ،
 نزاعها مع الخديو ص ١٨٣ ، تقديمها
 الطاعة للخديو ص ١٩٠ ، عرض عليها
 السير إدورد مالت أن تستقيل ص ١٩١ ،
 استقالتها وأثر هذه الاستقالة فى الجمهور
 ص ١٩٢ — ١٩٣ ، رجوعها إلى
 مناصبها ص ١٩٣ ، استقالتها وتولية
 وزارة راغب وعمراني ص ٢٠٤
 وزارة نوبل وولسن : انظر الوزارة الأوربية
 الوزارة الوطنية : انظر وزارة سالى وعمراني
 وللى : لورد وللى قائد الحملة المصرية :
 ص ٢٣٦ وهامعها
 ولسن : السير ريموز ولسن المراقب العام بمل
 الدين الأعلى الإنجليزى سابقا ، عين
 مستشاراً مالياً لمصر ص ١٦ ، يستشير
 المستر كيف فى باريس ص ١٩ ، يلح

بالاستانة ص ٢٠٩ ، يصدّر واطلاق
 البراءة من الآخرة ص ٢١١ ، يدعو
 الدول أن تتعهد بالأهدم على عمل
 اغراضى ما ص ٢١١ ، يصدّر مذكرة
 لإجامة ص ٢١٥ ، ارفضاض المؤمر
 ص ٢٢٢
 مؤتمر لندن : يقعد البحث فى مالية مصر
 ص ٢٥٠ — ٢٥٤
 موزوروس باشا : سفير تركيا فى لندن : يتلقى
 تأكيدات من الحكومة البريطانية عن
 نيابته الحلية ص ١٤٥ ، حديثه مع
 اللورد جرشل بخصوص المنصكرة
 ص ١٦٠ — ١٦١
 نابليون الثالث : إمبراطور فرنسا ، يقتدى به
 إسماعيل ص ٤ ، جزاؤه فى النزاع الذى
 قام بشأن قناة السويس ص ٤٤
 نواى : الرئيس دى نواى سفير فرنسا فى
 الاستانة ، ترسل اليه تعليمات تفضى
 بأن يعمد من احتلال تركيا مصر ص ٢٠٨ ،
 رأيه فى قيام الأسطول الإنجليزى
 أو الفرنسى يمل اغراضى ص ٢١٢ ،
 مبروعه الخامس بتدخل تركيا ص ٢١٣
 نوبل باشا : ناظر النظار فى مصر ، تميمته
 ص ٦٢ ، هجوم الضباط المصريين عليه
 ص ٧٢ ، سقوطه ص ٧٤ ، عودته إلى
 رئاسة الوزارة ص ٢٥٢ ، رأيه فى
 تخفيض الضرائب ص ٢٥٢ ، رأيه فى
 اجتلاء الخيرة ص ٢٨٠ ، رأيه فى
 اضمحلال سلطة مشايخ القرى ص ٢٨٨
 نورث بروك : اللورد نورث بروك المتنوب
 السامى فى مصر ، رأيه فى حال الفلاحين
 ص ٢٤٦ ، يمتنه ص ٢٥٧ ، اقتراحاته
 المالية ص ٢٥٨
 نورث كوت : السير استانفورد ، وزير المالية

ولف : السير هنرى درمند العضو بالبرلمان الإنجليزى : يطلب إلغاء صندوق الدين ص ٢٦٥ ، يقترح إنقاص الدين ص ٢٦٩ — ٢٧٠ ، يبحث لفافوسة فى الجلء ص ٢٤٨ — ٢٥٠ ولكوكس : السيوليم ولكوكس المهندس : تقدم لأغلاط المهندسين الإنجليز فى مصر هامش ٣٠٤	فى إنشاء مراقبة مالية ص ٢٠ ، فشله ص ٢٦ ، عين ناظر المالية ص ٦٣ ، يتآمر مع مصرف وتشيلد ص ٦٩ ، يقصد قرصاً جديداً ص ٦٩ ، يهاجمه الضباط ص ٧٢ ، يقرر إعلان إفلاس مصر ص ٩٠ ، يزيله لإسماعيل ص ٩١ ، يحمل ألمانيا على التدخل فى شئون مصر ص ١٠٠
--	---

Bibliotheca Alexandrina



0491441